

سلسلة كتب الشيخ عبدالقادر الجيلاني رحمته الله  
يتابع آل البيت الكرام (٣٥)

# كِتَابُ التَّلَاطُفِ

في الوصول إلى التعرف

(شرح كتاب التعرف في الأصلين والتصرف)

للأب جبر الهيثمي رَحِمَهُ اللَّهُ

بجمع الإمام المصنم بركة الزمان

الشيخ محمد بن علي بن عارف القدرقي الشافعي المالكي

بحث وتحقيق

السيد الشريف الأستاذ الدكتور محمد فاضل جيلاني

الحسيني الحسيني الشيلاني الجعزقي

مركز جيلاني للبحوث العلمية والفتوى والنشر

إسطنبول

# كِتَابُ التَّلَاطُفِ

فِي الْوُضُوءِ إِلَى التَّعَرُّفِ

(مَنْعُ كِتَابِ التَّعَرُّفِ فِي الْأَصْلَيْنِ وَالصُّرُفِ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿مَنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ  
قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَلُوا تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٣]

# كِتَابُ التَّلَاطُفِ

فِي الْوُصُولِ إِلَى التَّعَرُّفِ

( مَرْحُومُ كِتَابِ التَّعَرُّفِ فِي الْأَصْلَيْنِ وَالصُّوْفِ )

لِلابْنِ عَجْرٍ الرَّيْثِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

جَمَعَ الْإِمَامُ الْهَمَامُ بَيْتِيَّةَ الزَّمَانِ

السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَلِيٍّ الْهَمَامِيُّ الْقَصْرِيُّ الشَّافِعِيُّ الْمَلِكِيُّ

بَحَثٌ وَتَحْقِيقٌ

السَّيِّدُ الشَّرِيفُ الْأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدٌ فَاضِلُ جِيلَانِي  
الْحُسَيْنِيُّ الْحُسَيْنِيُّ التَّيْلَانِيُّ الْجَمَزَرَقِيُّ

مَرْكَزُ جِيلَانِي لِلْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالطَّبْعِ وَالنَّشْرِ

إِسْطَنْبُولُ



# مَرْكَزُ جَيْلَانِي لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالطَّبْعِ وَالنَّسْرِ

المركز الرئيسي إسطنبول

Algeylani Center Of Scientific Research

00902125117340\_00905334866610

مدير التوزيع:

السيد عبد العزيز جيلاني: 00905334866610

حلب - سورية

مكتبة إسطنبولي: 00963933316794

القاهرة - مصر

هاتف: 00201111087778

ISBN: 978-605-2058-20-6



9 78 6052 058206

من ذخائر التراث الإسلامي

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيلاني

الطبعة الأولى

1441هـ - 2020م

Markaz al-Jilani Asia Tenggara

(Zawiyah Arraudhah)

- Jl. Tebet Barat VIII No.50, RT.9/RW.4,  
Tebet Bar., Kec. Tebet, Kota Jakarta  
Selatan, Daerah Khusus Ibukota Jakar-  
ta 12810

Tel: 006287788058845

أندونيسيا

Markaz al-Jilani Indonesia

- Pondok Pesantren Al-Falak Pagenton-  
gan-Bogor

KH Hakim Agus 00628128424608

Fachry 006282123580111

Markaz al-Jilani Indonesia

- Pondok Pesantren manbaush sholihin  
61151

- Suci manyar Gresik Jatim Indonesia  
Post Code

Tel: 0062313958575

Handphone: 006285330046338

بيروت - لبنان

مركز الجيلاني - روضة الكتاب العربي

هاتف: 0096181932019

## شكر وتقدير

أشكر الله ﷻ على توفيقه لي حيث قال الله تبارك وتعالى:  
﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧].

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل  
من ساهم معنا في هذا العمل المبارك، وأخص بالشكر والتقدير أيضاً:  
الولي الكامل القطب في زمانه السيد الشريف الشيخ  
ميمون زبير وأولاده حفظهم الله ورعاهم.

والله ولي التوفيق

## إهداء

إلى جدي العالم الجليل العارف بالله السيد الشريف  
الشيخ محمد صديق جيلاني الحسني التيلاني.

ووالدي العالم العلامة والبحر الفهامة  
السيد الشريف الشيخ محمد فائق

جيلاني الحسني  
اللَّذَيْنِ رَبَّانِي عَلَى الْعِلْمِ  
وَالْأَدَبِ وَالطَّرِيقَةِ  
وَحُبِّ الْمَعْرِفَةِ.

وإلى والدتي  
الفاضلة الكريمة.

أهدي ثواب  
هذا العمل راجياً  
من الله أن يجعله  
ذخراً في الآخرة.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## وَرْدُ الْحِزْبِ الصَّغِيرِ

اللَّهُمَّ حُلِّ هَذِهِ الْعُقْدَةَ، وَأَزِلْ هَذِهِ الْعُسْرَةَ، وَلَقِّنِي حُسْنَ الْمَيْسُورِ،  
وَقِنِي سُوءَ الْمَقْدُورِ، وَارْزُقْنِي حُسْنَ الطَّلَبِ، وَاقْنِي سُوءَ الْمُتَقَلَّبِ.

اللَّهُمَّ حَاجَتِي وَعُدَّتِي فَاقْنِي، وَوَسِيلَتِي انْقِطَاعُ حِيلَتِي، وَرَأْسُ مَالِي  
عَدَمُ احْتِيَالِي، وَشَفِيعِي دُمُوعِي، وَكَثْرِي عَجْزِي.

إِلَهِي قَطْرَةٌ مِنْ بَحَارِ جُودِكَ تُغْنِينِي، وَذَرَّةٌ مِنْ تَيَّارِ عَفْوِكَ تَكْفِينِي،  
فَارْزُقْنِي، وَعَافِنِي، وَاعْفُ عَنِّي، وَاعْفِرْ لِي، وَاقْضِ حَاجَتِي، وَنَفْسُ كُرْبَتِي،  
وَفَرَجُ هَمِّي، وَاكْشِفْ غَمِّي، بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ  
الْعَالَمِينَ.







## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### وبه نستعين

الحمد لله الذي شرع للعباد الأحكام الشرعية، وشيّد بنيانها على الأساس القويم بالأصول المرعية، وجعل أمامها أصول الدين، وأنتج عن اقتران هذه المقدمات أنواع الصفا والصدق واليقين، أحمدُه سبحانه، وأسأله إحسانه، وأشكره على ما مَنَحَ، وأَهْلَ لَهُ مِنَ المَنَحِ، وأشهدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ الله وحده ليس له شريك، وأشهدُ أَنَّ مولانا وسيدنا محمداً عبده ورسوله، المرسل لتأسيس أبنية اليقين وتفويض قُبُبِ التسليك، صلى الله وسلم عليه، وزاده فضلاً وشرفاً لديه، وعلى آله وصحبه، وتابعيه ووارثيه وحزبه، وبعد:

فيقول فقير رحمة مولاه، اللائذُ به في سرِّه ونجواه، المؤهَّلُ بحكمة الله لإقراء صحيح البخاري وختمه بجوف كعبة الله؛ محمد بن علي بن علّان الصديقي الشافعي الأشعري، مفسِّرُ كتاب الله، وخادمُ حديث رسول الله صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَطَفَ اللهُ بِهِ وَيَأْبَاهُ وأحبابه والمسلمين، وآمَنَ كَلَّأَ مما يخاف؛ آمين:

لما كان كتاب «التَّعَرُّفُ فِي الْأَصْلِينَ وَالتَّصَوُّفُ» تأليف العلامة المحقق، الفهامة المدقق، شيخ الإسلام، بركة الأنام؛ أبي العباس أحمد بن شهاب الدين بن حجر الهيتمي الشافعي، يجري مِنْ كُتُبِ فنونه مجرى العين مِنَ الْإِنْسَانِ وَالْإِنْسَانِ مِنَ الْعَيْنِ<sup>(١)</sup>، قد أجاد في وضعه مؤلفُهُ كُلَّ الإِجَادَةِ، وأفاد كمالَ الإفادة، وكشف عن مخبَّاتِ عرائسِ الأفكارِ الحجابِ

(١) الإنسان له خمسة معان: .. ومنها؛ السواد الذي يرى في مثال العين. تاج العروس، الزبيدي [٤١٢/١٥ مادة: (أنس)].

والغَيْن<sup>(١)</sup>، حتى أنه في الحقيقة خلاصة كُلِّ بسيط، ومستصفَى كُلِّ وجيز في الفنِّ ووسيط، ولم يكن له تعليق يكون لقارئه ومقرئه كالصاحب والرفيق، وخطر بالبال شرحه، وسئل متى رفع الحجاب عنه وفتحه، ولم أكن من أرباب الإتيان، وَخَلَّتِ البقاع مِنَ الرُّخاخ<sup>(٢)</sup> فصارت البيادق فرزان، والبقاع مِنَ الأشياء؛ فما شاء الله كان، استعنت بمولانا سبحانه وهو نِعَم المستعان، وتوسَّلتُ إليه بجناب حبيبه المصطفى ﷺ في التسديد والإتيان؛ لِشَرْحٍ له تَقَرُّ به أَعْيُنُ أولي الرغبات، ويحصل لي به إن شاء الله تعالى جزيل الأجر والمثوبات، أَجَافِي فيه الإيجاز المُخِلَّ، والإطناب المُمِل؛ لِأَنَّ حَبَّ التناهي غلط، خير الأمور الوسط، حريصاً على تقريب فهم مقاصده، والتدريب إلى مطالبه لقاصده، مؤملاً من فضل مولانا الكريم الوهاب أن يجعله كأصله عمدة في هذه الفنون للطلاب، فكم لله تعالى من فضل وجود، ونعمائِهِ عَزَّتْ أَنْ تُحْصَى بعد أو تضبط بحدِّ حدود، وسميئُهُ [التَّلَطُّفُ في الوصول إلى التَّعَرُّفِ]، جَعَلَهُ الله تعالى بفضله ومنه حسناً وخالصاً لوجهه الكريم، وأنا لني مِنْ فضله مَنَحاً وَمِنَناً، فلا ملجأ إلا إليه، ولا اعتماد إلا عليه، وهو حسبي ونعم الوكيل، أسأله حُسْنَ السَّير والستر الجميل.



(١) الغين: الغيم، وهو السحاب، وغين على قلبه؛ تَغَشَّتْ الشهوة، أو غَطِّيَ عليه وألْبَسَ عليه، أو غَشِيَ عليه، أو أحاط به الرِّين. تاج العروس، الزبيدي [٤٨٧م/٤٨٧م مادة: (غين)].

(٢) الرُّخ: من أدوات الشطرنج، قال الليث: هو معرَّب وضعوه تشبيهاً بالرُّخ الذي هو طائر كبير يحمل الكُرْكُذَن. تاج العروس، الزبيدي [٢٥٦/٧ مادة: (رخخ)].



## خطبة الكتاب

الحمد لله الذي هدانا للاعتقاد والعمل بأصول وفروع دينه القويم،  
وأرسل إلينا نبيه الكريم الرؤوف الرحيم.....

قال المصنف: [بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله] بدأ بهما اقتداءً بالكتاب العزيز، وامثالاً للأمر بهما في السنّة، وإيماءً إلى عدم تعارض الأمر بالابتداء بكل؛ لما أنّ الابتداء أمر عرفي يسع أموراً متعدّدة، وجاء بالحمد بالجملة الاسمية إيماءً إلى أبايتها؛ ولذا صدر بها الكتاب، ففيه إشارة لردّ دعوى أبلغيّة نحمدك عليها [الذي هدانا]؛ أي: دلّنا [للاعتقاد] «أل» فيه للعهد الذهني؛ أي: الحق الذي عليه المصطفى - صَلَّى الله تعالى عليه وآله وسلم وأصحابه - الناجي صاحبه من النار، وقُدّم لأنّه الأسّ لما بعده [والعمل بأصول وفروع دينه]؛ أي: شريعته الغراء، المفسّر بما شرع من الأحكام وتساويه ما صدقاً الملة والإسلام؛ لأنّه من حيث إنّهُ يُدَانُ؛ أي: يُخضع له يُسمّى ديناً، ومن حيث إنّهُ يُجتمَع عليه وتَمَلّى أحكامه يُسمّى مِلّةً، ومن حيث إنّهُ يقصد لإنقاذ النفوس من المهلكات يُسمّى شريعةً، ومن حيث إنّهُ يستسلم له يُسمّى إسلاماً [القويم] السالم من العوج والاختلال والاختلاف [وأرسل] بعث [إلينا] معشر المُكلّفين [نبيه] الإضافة فيه للعهد؛ أي: محمد بن عبد الله [الكريم] من الكرم النفاسة [الرؤوف] عظيم الرأفة وهي أخصُّ الرّحمة [الرحيم] ذَكَرَ للتعميم وأخرَ للسّجعة<sup>(١)</sup> والتتميم، وأتى من أوصافه صَلَّى الله تعالى عليه وسلم بالمتوّه لِقْدَرِهِ مِنْ أوصاف مولانا سبحانه؛ وإنّ تفاوت المدلول، فكفى بالاشتراك في لفظ الوصف تنويهاً وتشريفاً، قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: ٤٠]،

(١) السّجعة: هو تواطؤ الفاصلتين من الشر على حرف واحد في الآخر. التعريفات، الجرجاني

بشريعة غراء، واضحة بيضاء، لم يتطرق إليها نسخ ولا تحريف، ولا إضر  
في تحليل ولا تحريم صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه

وقال تعالى: ﴿يَا مُؤْمِنِينَ رَهْوَكَ رَجِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]، ففيه تلميح لوصف الكتاب  
المجيد بذلك [بشريعة] غائر بينها وبين لفظ الدين المذكور أولاً تفتناً ودفعاً للقل  
التكرار اللفظي [غراء] منيرة مزهرة؛ من الغرة؛ بياض في جبهة الفرس<sup>(١)</sup> [واضحة]  
خالية من الشبهة والخفاء لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد [بيضاء] مشرقة  
لخلوها مما داخل بعض ما قبلها من الملل من الإفراط أو التفريط، تشبيه بليغ أو  
استعارة مكنية؛ إثبات الوصف قرينتها الاستعارة التخيلية [لم يتطرق] عبّر به دون  
المجرد؛ إيماء لعدمه ولو بالتكلف [إليها نسخ] لأنها لا شرع بعدها، وعيسى عليه  
من حكامها آخر الزمان [ولا تحريف] لشيء من لفظه حتى ولا حرف أو حركة من  
الكتاب المبنية هي عليه ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] ولا  
كذلك الكتب السابقة؛ لو كالة حفظها لحملتها، قال تعالى: ﴿بِمَا أَسْخَفُوا مِنْ كِتَابِ  
اللَّهِ﴾ [المائدة: ٤٤]، أو من معانيه لانكشاف ما قد يكون منه عن بدعة أو نحوها  
بأصل نور الفرقان، ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾ [الأنبياء: ١٨] [ولا إضر] -  
بكسر فسكون - ثقل [في تحليل ولا تحريم] بل كما قال سبحانه: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ  
فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، وقال: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ  
الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] [صلى الله وسلم] أي: أنزل رحمة بتعظيم لائق بتحية [عليه]  
فالظرف تنازعه الفعلان قبله، وعدل عن صريح الدعاء لما فيه من الإيماء للاستجابة؛  
فكأنه حصل وأخبر عنه [وعلى آله] من جمعه من ذوي الإيمان معه صلى الله تعالى  
عليه وسلم لهاشم إجماعاً، وفي المنتسب للمطلب خلافت إمامنا الشافعي من الآل  
وأبو حنيفة لا، ولمالك قولان، وإضافته للضمير جائزة وعدم إرجاعه بها لأصله؛  
لأنه صار نسباً منسياً [وصحبه] اسم جمع أو جمع لصاحب بمعنى الصحابي: من  
اجتمع مؤمناً نبيناً صلى الله تعالى عليه وسلم حال حياته بعد بعثته<sup>(٢)</sup>، وهل المراد  
بعدها؛ بالرسالة؛ فيخرج ورقة ابن نوفل أو ولو بعد النبوة فيدخل، ظاهر كلامهم

(١) انظر: الصحاح، الجوهري (٢/١٥٠ مادة: غرر).

(٢) انظر: شرح نخبة الفكر، ابن حجر العسقلاني (١/٣٧٧ - ٣٧٨).



وتابعيهم في الاستمساك بصراطه المستقيم؛ ما قام بتحرير الأصول والفروع وارثو هذيه وخلقه العظيم وبعد:  
فهذه نبذة.....

الأول [وتابعيهم] بصيغة الجمع ليناسب ما قبله لفظاً على قول أو المفرد ليناسبه على الأول، والمآل واحد هو العموم؛ وإن اختلف في جزئياتهما كما سيأتي، والتابعي من اجتماع بالصحابي [في الاستمساك] طلب المسكة على الوجه البليغ كما تؤذن به الصيغة [بصراطه المستقيم] الملح به لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، والصراط - بالصاد وبالسین وبالزاي - الطريق والسبيل، والمراد من استقامته سلامته من العوج، وفي العبارة استعارة مكنية يتبعها استعارة تخيلية لا يخفى بيانها على بالك [ما] مصدرية ظرفية [قام بتحرير] تهذيب وتنقية [الأصول] للشرعية [والفروع] المبنية عليها [وارثو هديه] - بفتح وسكون - أي: سميه وذله [وخلقه] - بضمين أو بضم فسكون - وهو ملكة للنفس تصدر عنها الأفعال بسهولة، وكلُّ خلقه كريم؛ ولذا وصفه بقوله: [العظيم] من الاقتباس من قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]، ووصف خلقه به دون ما اشتهر من وصفه باللين أو الدمائية<sup>(١)</sup> أو السهولة لثلا يتوهم منع شيء من ذلك من أدائه مستحق المقام كالحدود؛ فلا أدائه كلُّ مقام حقه وصفه بذلك فشأنه كما قال من قال:

يَتَلَقَّى النَّدَا بِوَجْهِ صَبِيحٍ      وَصَدُورَ الْقَنَا بِوَجْهِ وَقَاحٍ  
فِي هَذَا وَذَا تَتِمُّ الْمَعَالِي      طُرُقُ الْجِدِّ غَيْرُ طُرُقِ الْمَزَاحِ<sup>(٢)</sup>

وفي عبارته براءة المطلع وبراعة الاستهلال؛ بذكر بعض أقسام الأحكام الشرعية، ومؤلفات في الأصول المرعية، وحسن المقابلة بين الفروع والأصول [وبعد] بالبناء على الضم بحذف المضاف إليه ونية معناه، منصوب محلاً بـ«ما» نابت «أما» النابتة عن الواو متأبها عنه، والأصل مهما يكن من شيء بعدما تقدّم من الحمد والصلاة والسلام على من ذُكر [فهذه] المطالب الحاضرة ذهنًا تقدمت الخطبة أم تأخرت [نبذة] -

(١) الدمائية: سهولة الخلق، وهو مجاز، يقال: ما أدمت فلاناً وألينه. تاج العروس، الزبيدي [٥/ ٢٥١/ مادة: (دمت)].

(٢) هذان البيتان لبكر بن النطاح. انظر: التذكرة السعدية، العبيدي [ص ١٦].

في الأصلين والتصوف أبدعها حسن الجمع والتصرف، حملني عليها - مع قصور نظري وكلال فكري - إلزام من تتحتم طاعته، وتتعين إجابته؛ رجاء بركته الباهرة وأنفاسه الطاهرة لعزيمه على حفظها وإتقان معناها ولفظها،

بضم النون وسكون الموحدة بعدها معجمة - وفي «القاموس» النبذ: طرُحَكَ الشيء أمامك أو وراءك، أو عام، والفعل ك «ضرب» والشيء القليل اليسير جمعه «أنبأ»، وجلس نبذة - وبضم - ناحية. انتهى، والمراد طائفة من العلم [في الأصلين] أصول الدين؛ علم العقائد وأصول الفقه [والتصوف] هو تجريد القلب لله تعالى واحتقار ما سواه، قال الغزالي: وحاصله يرجع لعمل القلب والجوارح [أبدعها] صيرها لحسن صوغها بديعة [حسن الجمع] للطالب [و] حُسْنُ [التصرف] في العبارة بتحميل الألفاظ اليسيرة للمعاني الكثيرة [حملني] بعثني [عليها] على جمعها وإبداعها [مع قصور نظري] - بفتحيتين - وهو كما سيأتي؛ الفكر المؤدي إلى علم أو ظن [وكلال] - بفتح الكاف وتخفيف اللام - أي: نبأ وبَعَدَ [فكري] هو حركة النفس في المعقولات ولم يذكر القاموس من مصادر كل؛ الكلال؛ ولفظه كل البصر والسيف وغيره؛ يكلُّ كَلًّا وكِلَّةً - بالكسر - وكلاله وكلولة، وكلُّ فهو كليل، وكلُّ لم يقطع، وكلُّ لسانه وبصره يكلُّ؛ نبا. انتهى.

ووصف نظره وفكره بما ذُكِرَ تواضعاً لله منه، وفي الصحيح مرفوعاً: «مَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ رَفَعَهُ اللَّهُ»<sup>(١)</sup>، وفاعل حمل [إلزام من تتحتم] تَجِبُ [طاعته] لصلاحه [وتتعين إجابته] لكمال فلاحه كما يدلُّ له قوله: [رجاء] مفعول له [بركته] هي كما في «المصباح» الزيادة والتَّمَاء [الباهرة] الغالبة لكثرتها [وأنفاسه] أي: حلول آثارها [الطاهرة] لخلوها عن أدناس النفس والخواطر الشيطانية وبين الباهرة والطاهرة جناس مضارع، ومنه قوله: دَامِسٌ وطامِسٌ<sup>(٢)</sup> [لِعزيمه] عِلَّةٌ لِلتَّحْتَمِ والتَّعِينِ المتنازعين فيه؛ وهو القصد المصمَّم [على حفظها] استحضار الألفاظ عن ظهر قلب [وإتقان] إحكام [معناها] المدلول عليه بألفاظها [و] إتقان [لفظها] لِمَا أَنَّ المعنى مقيد بالألفاظ إذ

(١) المعجم الأوسط، الطبراني [١٣٩/٥] برقم: [٤٨٩٤].

(٢) الظَّمْسُ: المحو واستئصال الأثر، والطمس على الأموال؛ إهلاكها، وعلى القلب؛ موته، والمطموس: ذاهب البصر. القاموس المحيط، الفيروزآبادي [٢/٤٥١] مادة: (طمس).

ولم آلَ جَهْدًا في تحريرها، والله المسؤول في تيسيرها.

يُعَبَّرُ إِلَيْهِ مِنْهَا، وفي العبارة مجاز الحذف؛ أي: لفظ مؤلفها أو استعارة مكنية قرينتها التخيلية إثبات اللفظ، أو مجاز عقليٍّ مِنَ الإسنادِ لِلْمَلَايِسِ [ولم آلَ] مِنَ الْأَلُو؛ التقصير [جهداً] أي: اجتهداً، وعدَى «الألو» لمفعولين وحذف أوليهما؛ أي: لم أمنعه جهداً [في تحريرها] تهذيبها؛ لِأَنَّ أَوْلَى الصَّلاَحِ بِتَعَيُّنِ أَعَانَتِهِمْ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ عَلَى الْخَيْرِ؛ هَذَا مَالُ الْمُصَنِّفِ [والله] لَا غَيْرَ [المسؤول] كَمَا يُؤْذَنُ بِهِ تَعْرِيفُ الْجَزَائِنِ [في تيسيرها] جَعَلَهَا مُيسَّرَةً، وفي الحديث: «اللَّهُمَّ لَا سَهْلَ إِلَّا مَا جَعَلْتَهُ سهلاً وَأَنْتَ إِذَا شِئْتَ جَعَلْتَ الْحَزْنَ سهلاً»<sup>(١)</sup>.



(١) صحيح ابن حبان [٣/٢٥٥/برقم: ٩٧٤].



## (مُقَدِّمَات)

حَقٌّ مَنْ طَلَبَ عِلْمًا أَنْ يَتَصَوَّرَ وَلَوْ بِوَجْهِ مَا وَخَدَتْهُ الْجَامِعَةُ لِكَثْرَتِهِ  
والموجبة لمعرفة مُسْتَمَدِّهِ وموضوعِهِ وغايَتِهِ؛ لثَلَا يَضِلَّ سَعْيُهُ، فأصولُ الفقه  
أَصْلُهُ؛ مَرَكَّبٌ إِضافيٌّ مِنْ «أَصْل» وهو ما يُبْنَى عليه غيره؛ وهو هنا أدِلَّةُ  
الفقه، و«فَرْع» هو الفقه: وهو ظَنُّ حُكْمٍ.....

[مَقَدِّمَات] بكسر المهملة في الأشهر؛ أي: مَقَدِّمَاتٍ لَتَوْقُفِ العلم عليها أو  
لِنَفْعِهَا فيه فهي مَقَدِّمَةٌ كِتَابٍ، أو بمعنى مَقَدِّمَاتٍ قَارِئُهَا على إقْرَائِهِ؛ فهي مِنْ «قُدِّمَ»  
المتَعَدِّي [حق من طلب علماً] أيَّ علم كان [أَنْ يَتَصَوَّرَ] بالبناء للمفعول ضمير «من»  
[لَوْ بوجه ما] «لو» فيه وصلِيَّةٌ، والواو الداخلة عليها عاطفة على حالٍ مَقْدَّرَةٍ، وبه  
يجمع بين قولِي: إِنَّهَا عاطفة وَإِنَّهَا للحال [وحدته] لِيَتِمَّكَنَ مِنْ ضبطه [الجامعة  
لكثرتِهِ] لإِحَاطَتِهَا بها [والموجبة لمعرفة مُسْتَمَدِّهِ] بالبناء للمفعول مضافاً؛ أي: ما  
اسْتُمِدَّ [و] لمعرفة [موضوعه] أي: ما يبحث في ذلك الفَنِّ عن عوارضه الذاتية  
اللاحقة له؛ كالأدلة الإجمالية هنا [وغايته] المطلوبة من تعلُّمِهِ [لثَلَا يَضِلَّ سَعْيُهُ] عند  
عدم تصوُّر الوحدة للانتشار، وعند عدم معرفة الموضوع؛ لعدم وجود ما يتكَلَّم فيه  
عنده، وعند عدم الغاية؛ لعدم معرفة ثمرة طلبه [فأصول الفقه] له إطلاقاتٌ [أصله]  
قبل نقله للعلم المعروف لِقْبَالِهِ؛ لابتنائه بابتناء الحكم الشرعي عليه [مرَكَّبٌ إِضافي]  
هو كُلُّ اسمين نُزِلَ ثانيهما منزلة التنوين مما قبله؛ أي: في لزوم الثاني حالاً واحدةً  
الجَرُّ كلزوم التنوين السكون، واختلاف آخر الجزء الأوَّل لاختلاف العامل كالمُنَوَّنِ  
[من أصل] عَدَلَ عن «أصولِهِ» لمقابلة «وفرع»، [وهو ما يبنى عليه غيره] كَأَسُّ الجدارِ  
لَهُ، وساقِ الشجرة لها [وهو] أي: المبني عليه غيره [هنا] أي: في هذا العلم [أدلة  
الفقه] التفصيلية؛ إذ هي المبني هو عليها؛ أمَّا الإجمالية فلا يُسَمَّى المأخوذ منها  
فَقْهًا [وفرع هو الفقه وهو ظَنُّ حُكْمٍ] عدل عن تعبيرهم بقولهم: «علم حكم لما أَتَتْهُ»



شَرْعِيٍّ عَمَلِيٍّ مِنْ دَلِيلٍ تَفْصِيلِيٍّ ثُمَّ صَارَ لَقَبًا لِأَدَلَّةِ الْفَقْهِ الْإِجْمَالِيَّةِ وَكَيْفِيَّةِ اسْتِفَادَتِهِ مِنْهَا وَحَالِ مُسْتَفِيدِهَا، وَهَذَا مَقْصُودُنَا؛ وَذَلِكَ يَسْتَدْعِي بَيَانَ الْعِلْمِ إِذْ لَهُ إِطْلَاقَاتٌ.....

لكونه ناشئاً عن الاجتهاد الظنّي ظنّي، وإن أُجيبَ عنه بأنّه كالعلم في وجوب العمل به لما أنّ ذلك خلاف الأصل، وأُفردَ «الحكم» لأنّه لا يعتبر استحضار جميع الأحكام؛ وإن أُجيبَ عنه أيضاً بأنّ المراد استعداداً لذلك، كما يقال: فلانٌ يعرف قواعِدَ النحو؛ أي: مستعدّاً لاستحضار ما أراد منها، وخرج به التصورات [شرعي] منسوبٌ للشرع لأخذه منه، وسيأتي تعريفه وتقسيمه وخرَجَ به ظنُّ حكمٍ عقليٍّ أو عاديٍّ [عملي] خرج به ظنُّ حكمٍ شرعيٍّ اعتقاديٍّ [من دليلٍ تفصيلي] أي: مكتسبٍ منه فلا يقال: لعلم الله تعالى ولا لعلم جبريل ولا لعلم النبي صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالوحي كذلك! وهل يقال في علم رسول الله صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالاجتهاد بناءً على جوازه له - وهو الأصحُّ كما سيأتي - محتملٌ [ثم] نقل عن ذلك الوضع الإضافي [وصار لقباً] لهذا العلم لما مرَّ المفسّر بقوله: [لأدلة الفقه الإجمالية] أي: غير المُعَيَّنَةِ كمطلقٍ الأمر والإجماع؛ من حيث إنّهُ يبحثُ عن أولّها؛ بأنّه للوجوب حقيقة، وعن ثانيهما؛ بأنّه حُجَّةٌ، وعَدَلٌ عن «دلائل» لما قيل: إنّ «فعيلاً» لا يُجْمَعُ عليه إلّا وصفاً لا يعقل؛ كنجوم طوالع، وإن أُجيبَ عنه بوروده جمعاً لغيره كـ «وصيد ووصائد» إلّا أنّه نادر [وكيفية استفادته] أي: الفقه [منها] أي: من جزئياتها التي هي الأدلة التفصيلية لما عَلِمْتَهُ، وذلك بالمرجّحات المذكور أكثرها في الباب الثالث [وحوال مستفيدها] أي: صفات مستفيد جزئيات أدلة الفقه الإجمالية وهو المجتهد؛ لأنّه المستفيد لها بالمرجّحات عند تعارضها دون المقلّد، والمراد من صفاته شرائطها الآتية في الباب الرابع، ويُعبّر عنها بشرائط الاجتهاد، وخرج بـ «أدلة الفقه» غير الأدلة وأدلة غيره؛ كأدلة الكلام وبعض أدلة الفقه، وبـ «الإجمالية» التفصيلية وإن لم تتغير إلّا بالاعتبار كـ ﴿أَقْبِمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [٢٢] [الإسراء: ٣٢] وصلاته صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الكعبة فليست أصول فقهٍ وإنما يُذَكَّرُ بعضها في كُتُبِهِ للتمثيل [وهذا] المعنى المنقول إليه وهو الإطلاق الثاني [مقصودنا] من هذا الكتاب [وذلك] أي: علمه [يستدعي] يطلبُ طلباً قوياً [بيان] إظهار [العلم] بيان حقيقته [إذْ لَهُ] للعلم [إطلاقات] اعتبار [اصطلاحات] باعتبارات

باصطلاحات؛ لأنه إمّا مُطْلَقٌ إدراكِ الشيء وهذا إمّا تَصَوُّرٌ؛ وهو حصول صورة الشيء في الذّهن، وإمّا تصديق؛ وهو إدراك ثبوت النسبة أو نفيها،

متعدّدة، وظاهره أنّه مشترك بينهما [لأنه] أي: العلم [إمّا] بكسر الهمزة حرف تفصيل [مطلق إدراك الشيء] والإدراك اصطلاحاً وصول النفس لتمام المعنى من نسبة أو غيرها، وبهذا المفهوم عامٌ على كُلِّ من أنواعه عند كُلِّ، إمّا وصول النفس للمعنى لا بتمامه فشعورٌ، قال والد شيخنا الخطيب الشربيني في «البدر الطالع»: وهو أوّل مراتب وصول العلم إلى النَّفْس، والمرتبة الثانية: الإدراك، والثالثة: الحفظ؛ استحكام المعقول في العقل، والرابعة: التَّذَكُّرُ؛ مزاولة النَّفْسِ استرجاع ما زال مِن المعلومات، والخامسة: الذِّكْرُ؛ رجوع المطلوب إلى الذّهن، والسادسة: الفهم؛ وهو أخذ المعنى مِن لفظ المخاطب، والسابعة: الفقه، والثامنة: الدّراية؛ أي: المعرفة الحاصلة بعد تَرَدُّدٍ مقدمات، والتاسعة: اليقين؛ أن يعلم الشيء ولا يتخيّل خلافه، والعاشرة: الذّهن؛ قوّة النَّفْسِ واستعدادها لكسب العلوم غير الحاصلة، والحادية عشرة: الفكر؛ وهو الانتقال مِن المطالب إلى المبادئ ورجوعها مِن المبادئ إلى المطالب، والثانية عشر: الحَدْسُ؛ الذي يميّز به عمل القلب، والثالثة عشر: الذّكاء؛ قوة الحَدْسِ، والرابعة عشرة: الفِطْنَةُ؛ التنبّه للشيء الذي تقصد معرفته، والخامسة عشر: الكَيْسُ؛ استنباط الأنفع، والسادسة عشر: الرأى؛ استحضار المقدمات وإزالة الخاطر فيها، والسابعة عشر: التَّيِّبُ؛ علمٌ يحصل بعد الالتباس، والثامنة عشر: الاستبصار؛ العلم بعد التَّأَمُّلِ، والتاسعة عشر: إحاطة العلم بالشيء من جميع وجوهه، والعشرون: النَّظَرُ، والحادية والعشرون: العقل. انتهى.

[وهذا] الإدراك [إمّا تَصَوُّرٌ؛ وهو حصول صورة الشيء في الذّهن] بلا حكم معه من إدراك وقوع النسبة أو لا وقوعها، والذّهن كما في «المصباح»: الذّكاء والفطنة، جمعه أذهان كـ «جَمَلٍ وأَحْمَالٍ»<sup>(١)</sup>، [وإمّا تصديق وهو إدراك ثبوت النسبة] كإدراك ثبوت الكتابة للإنسان في قولك: إنسان كاتب [أو] إدراك [نفيها] في قولك: الإنسان ليس بكاتب؛ الصادق في الجملة؛ فالتصديق: الحكم على رأي المحققين.

(١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للرافعي، أحمد بن محمد المقرئ الفيومي [٢١١/١].

وكلُّ إمّا ضروريٌّ؛ وهو ما لا يتوقّف على نظرٍ واستدلالٍ، وإمّا نظريٌّ وهو المتوقّف عليه وإمّا مطلق التصديق؛ وتقابله المعرفة التي هي تصوّر؛ ولذا عُديت لواحدٍ وهو لاثنين كـ «علمته قائماً»، وإمّا تصديق خاصّ وهو أشهرها؛ وهو حُكمُ الذّهنِ الجازمِ المطابقِ.....

وقيل: التصور المحكوم والمحكوم عليه والمحكوم به، وعليه آخرون فالتصورات الثلاث شطرٌ له على هذا، وشرطه على الأوّل، وتفسير الحكم بإدراك وقوعها أو نفيها؛ رأي متقدّم في المناطق، قال القطب الرازي وغيره من المحقّقين: هو التحقيق، وفسّره متأخروهم: بإيقاع النسبة أو انتزاعها، وقدماءهم قالوا: الإيقاع والانتزاع ونحوهما اعتباراتٌ وألفاظٌ أي: توهم أنّ للنفس بعد تصوّر النسبة وطرفيها فعلاً؛ وليس كذلك! فالحكم عندهم من مقولة الانفعال، وعند المتأخّرين من مقولة الفعل [وكلٌّ] من التّصوّر والتصديق [إمّا ضروري] منسوب للضرورة؛ إجماع المولى سبحانه العبد للجزم بالأمر على ما هو عليه بحيث لا يقبل الزّوال ولا التّزلزل بوجه [وهو ما] علم [لا يتوقف على نظر واستدلال] التّطرّف؛ فكّر يوصل إلى علم أو اعتقاد أو ظنّ كالبديهيات والمحسوسات<sup>(١)</sup>، والاستدلال: استخراج العلم بالدليل [وإمّا نظري] نسبة للنظر لترتبه عليه [وهو] العلم [المتوقف عليه] على ما ذكر كتابات الصّانع وحدوث العالم، وثاني إطلاقاته ما قابل به قوله أولاً: إمّا مطلق إدراك الشيء بقوله: [وإمّا مطلق التصديق] الصادق على جميع أنواعه؛ فيعرّف بأنّه: إدراك ما من شأنه أن يُعلم من القضايا بوجه ما [وتقابله] بهذا الإطلاق [المعرفة التي هي تصوّر] لا حُكم معه [ولذا] لما ذكر [عُديت] بالبناء للمفعول؛ أي: المعرفة [لواحد] لحصول تعلّق حدثها به كـ «عرفت زيداً»؛ أي: تصوّرتُه [وهو] عطف على نائب فاعل «عُديت» وإن لم يؤكّد بمنفصل للفصل بينهما بالظرف [لاثنين] [كعلمته قائماً] لتعلّق التصديق بالمحكوم والمحكوم عليه، وعطف على قوله أولاً: «إمّا مطلق إدراك الشيء» أو على قوله: «وإمّا مطلق التصديق» قوله: [وإمّا تصديق خاص] وهو أنسب لأنّ المقابلة بينهما أتمّ، وهي بالتضاد [وهو] أي: العلم بهذا الإطلاق [أشهرها] أشهر إطلاقاته [وهو حُكمُ الذّهنِ الجازم] لا تردّد فيه فلا يقبل التغيّر [المطابق] للواقع

لَمْوجِبٍ حِسِّيٍّ؛ إِمَّا ظَاهِرٌ كِلَاحْدَى الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ الظَّاهِرَةِ، أَوْ بَاطِنٌ كِلِاحْسَاسِ النَّفْسِ بِنَحْوِ جُوعٍ أَوْ عِلْمٍ حَصَلَ لَهَا، وَيُسَمَّى وَجْدَانِيًّا، أَوْ عَقْلِيًّا إِمَّا بِبِدْيَهْتِهِ بِأَن يَكْفِي مَجْرَدُ تَصَوُّرِ الطَّرْفَيْنِ فِي إِدْرَاكِ النِّسْبَةِ وَيُسَمَّى بِبِدْيَهْتِهَا، وَمِثْلُهُ الْقَضَايَا الَّتِي قِيَاسَاتُهَا مَعَهَا كَالْأَرْبَعَةِ زَوْجٍ؛ لِانْقِسَامِهَا بِمَتَسَاوِيَيْنِ، وَإِمَّا بِنَظَرِهِ.....

وَذَلِكَ [لِلْمَوْجِبِ] بِصِيغَةِ الْمَفْعُولِ [حِسِّيٍّ] إِدْرَاكِ [إِمَّا] إِدْرَاكِ حِسٍّ [ظَاهِرٍ كـ] مَوْجِبٍ [إِحْدَى الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ الظَّاهِرَةِ] وَهِيَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالذَّوْقُ وَالشَّمُّ وَاللَّمْسُ [أَوْ] كَمَوْجِبِ حِسٍّ [بَاطِنٍ] انْتَبَهَ الْفَلَّاسِفَةُ وَمَحَقَّقُو الْمَتَأَخِّرِينَ، وَلَيْسَ ثُبُوتُهَا عِنْدَهُمْ كَثْبُوتُ الظَّاهِرَةِ؛ وَلِذَا اخْتَلَفُوا فِي عِدْدِهَا، وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهَا خَمْسٌ، وَلَمَّا ثَبَتَ عِنْدَ الْمَشَائِخِ الْمُتَقَدِّمِينَ فَالْبَاطِنَةُ الْحِسُّ الْمَشْتَرَكُ، وَالْقُوَّةُ الْحَافِظَةُ، وَالْوَهْمِيَّةُ، وَالْقُوَّةُ الذَّاكِرَةُ، وَالْقُوَّةُ الْمُتَصَرِّفَةُ [كِاحْسَاسِ النَّفْسِ] الْمُدْرِكَةُ [بِنَحْوِ جُوعٍ] كَعَطَشٍ [أَوْ] نَحْوِ [عِلْمٍ] كَظَنٍّ [حَصَلَ لَهَا وَيُسَمَّى] الْحَاصِلُ بِذَلِكَ الْإِحْسَاسُ عِلْمًا [وُجْدَانِيًّا] لِأَنَّهُ وَجَدَهُ وَأَحْسَّ بِهِ [أَوْ] كَمَوْجِبٍ [عَقْلِيٍّ] آلَةٍ غَرِيزِيَّةٍ يَدْرِكُ بِهَا الضَّرُورِيَّاتُ عِنْدَ سَلَامَةِ الْآلَاتِ [إِمَّا بِبِدْيَهْتِهِ] أَيِ: الْعَقْلُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى نَظَرٍ [بِأَن يَكْفِي مَجْرَدُ تَصَوُّرِ الطَّرْفَيْنِ] الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ [فِي إِدْرَاكِ النِّسْبَةِ] بَيْنَهُمَا مِنْ الْوُقُوعِ كَالْكُلِّ أَعْظَمُ مِنَ الْجُزْءِ أَوْ الْإِنْتِفَاءِ كَعَكْسِهِ [وَيُسَمَّى] مَا هَذَا شَأْنُهُ [بِبِدْيَهْتِهَا] لِحَصُولِهِ بِبِدَاهَةِ الْعَقْلِ سِوَاءِ احْتِاجٍ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ مِنْ تَجْرِيْبٍ أَوْ حَدْسٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ لَمْ يَحْتِجْ؛ فَيَرَادُفُ الضَّرُورِيَّ، وَقَدْ يَرَادُ بِالْبِدْيَهِيِّ مَا لَا يَحْتَاجُ بَعْدَ تَوَجُّهِ الْعَقْلِ إِلَى شَيْءٍ أَصْلًا؛ فَيَكُونُ أَخْصَصٌ مِنَ الضَّرُورِيِّ كَالْقَصْدِيِّ بِأَنَّ النَّفْيَ وَالْإِثْبَاتَ لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ [وَمِثْلُهُ] الظَّاهِرُ وَمِنْهُ؛ أَيِ: الْبِدْيَهِيِّ؛ نَعَمْ إِنْ رَجَعَ ضَمِيرُ مِثْلِهِ لِلْمَثَالِ قَبْلَهُ لَمْ يَنْعُدْ، وَيَكُونُ عَدُّ مَثَالِ الْبِدْيَهِيِّ [الْقَضَايَا] جَمْعُ قَضِيَّةٍ؛ وَهِيَ قَوْلٌ يَصِحُّ أَنْ يَقَالَ لِقَائِلِهِ: إِنَّهُ صَادِقٌ فِيهِ أَوْ كَاذِبٌ<sup>(١)</sup>، [الَّتِي قِيَاسَاتُهَا مَعَهَا كَالْأَرْبَعَةِ زَوْجٍ] هَذِهِ قَضِيَّةٌ وَقِيَاسُهَا الَّذِي يَبْحَثُ عَنْهُ [لِانْقِسَامِهَا بِمَتَسَاوِيَيْنِ] أَيِ: إِلَيْهِمَا وَمَا هُوَ كَذَلِكَ زَوْجٍ، وَتَرْكِيبُ الْقِيَاسِ الْأَرْبَعِ تَنْقَسِمُ بِمَتَسَاوِيَيْنِ، وَالْمُنْقَسِمُ بِهِمَا زَوْجٍ [وَأِمَّا بِنَظَرِهِ] أَيِ: الْعَقْلُ قَسَمٌ إِمَّا بِبِدْيَهْتِهِ

(١) التعريفات، الجرجاني [ص ٢٢٦].



وَيُسَمَّى نَظَرِيًّا، وَمُرَكَّبٌ إِمَّا عَقْلٌ مَعَ سَمْعٍ مُتَكَرِّرٍ وَهُوَ الْمُتَوَاتِرُ، أَوْ مَعَ حِسٍّ مُتَكَرِّرٍ الْمَشَاهِدَةُ وَهُوَ التَّجَرِبَةُ، أَوْ مَعَ حِسٍّ انْضَمَّ إِلَيْهِ قَرَائِنُ قَوِيَّةٌ تَوْثُرُ جَزَمَ الْحَدْسِ بِهِ، وَيُسَمَّى حَدْسِيًّا، وَمِثْلُهُ كُلُّ ظَنِّيٍّ احْتَقَتْ بِهِ قَرَائِنُ فَأَفَادَتْهُمَا الْعِلْمُ إِنَّمَا هِيَ بِهَا؛ فَالْجَازِمُ الْمَطَابِقُ لِغَيْرٍ مُوجِبٍ مِمَّا ذُكِرَ اعْتِقَادٌ صَحِيحٌ وَتَقْلِيدٌ، وَغَيْرُ الْجَازِمِ شَكٌّ إِنْ اسْتَوَى طَرَفَاهُ،.....

[وَيُسَمَّى] العلم الحاصلُ به [نظريًّا] لحصوله عنه [أو] كموجب [مركبٍ] إِمَّا مِنْ عَقْلٍ مَعَ سَمْعٍ [للمُخْبِرِ به [متكررٍ] من عَدَدٍ يُحِيلُ الْعَقْلُ وَالْعَادَةُ تَوَاطَوْهُم أَوْ تَوَافَقَهُم عَلَى الْكَذِبِ [وهو]؛ أَي: الْخَبَرُ الْمَوْصُوفُ بِمَا ذَكَرَ الْخَبَرُ [المتواتر] فيفيد العلمَ الضَّرُورِيَّ [أو] من عَقْلٍ [مع حِسٍّ مُتَكَرِّرٍ لِلْمَشَاهِدَةِ] له [وهو التجربة] وَيُسَمَّى الْجَزَائِيَّاتِ كَالسَّقْمُونِيَا<sup>(١)</sup> مُسَهَّلٌ لِلصَّفَرَاءِ [أو] من عَقْلٍ [مع حِسٍّ انْضَمَّ إِلَيْهِ قَرَائِنُ] حَالِيَّةٌ [قوية] فِي الدَّلَالَةِ [تَوْثُرُ] مِنَ الْإِسْنَادِ لِلسَّبَبِ [جزم الحدسُ به] كَقَوْلِنَا: ضَوْءُ الْقَمَرِ مُسْتَفَادٌ مِنْ ضَوْءِ الشَّمْسِ [وَيُسَمَّى حَدْسِيًّا] لِدُخُولِهِ فِي حَصُولِ الْإِفَادَةِ [ومثله] مَثَلُ الْعِلْمِ الْحَاصِلِ بِجَزَمِ الْحَدْسِ لِانْضِمَامِ الْقَرَائِنِ [كُلُّ ظَنِّيٍّ] كَخَبَرِ أَحَادٍ: أَنَّ فُلَانًا قَدِيمٌ مِنْ سَفَرِهِ [احْتَقَتْ بِهِ قَرَائِنُ] مِنْ أَنْوَاعِ الشُّرُورِ مِنْ أَهْلِهِ وَخَوَاصِّهِ وَالتَّرَدُّدِ لِمَنْزِلِهِ [فَأَفَادَتْهُمَا]؛ أَي: النَّوْعَيْنِ [العلم] مَعَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا فِي نَفْسِهِ ظَنِّيٌّ [إِنَّمَا هِيَ] أَي: الْإِفَادَةُ [بِهَا] بِالْقَرَائِنِ لَا بِذَاتِهَا [ف] حَكَمَ الذَّهْنُ [الْجَازِمِ] الَّذِي لَا يَزُولُ بِتَشَكُّكِكَ نَحْوَهُ [المطابق] لِلْوَاقِعِ [لِغَيْرٍ مُوجِبٍ] مُتَعَلِّقٌ بِالْجَازِمِ لِعَدَمِ طَلَبِ الْمَطَابِقَةِ لَهُ مَعْنَى إِذَا لَا يَسْتَقِيمُ عَلَى تَعْلِيْقِهِ بِهِ الْمَعْنَى [مِمَّا ذُكِرَ] مِنْ تَكَرُّارِ الْمَشَاهِدَةِ أَوْ جَزَمِ الْحَدْسِ، أَوْ الْجَزَمِ بِالظَّنِّ لِانْضِمَامِ قَرَائِنَ إِلَيْهِ قَوِيَّةٌ النَّاسِثُ كَمَا مَرَّ [اعْتِقَادٌ صَحِيحٌ] لِمُوَافَقَةِ الْوَاقِعِ [وتقليد] الْمَخْبِرِ فِيمَا أَخْبَرَ إِذَا كَانَ مَبْنَى الْجَزَمِ خَبَرُهُ وَلَمْ يُعْلَمْ مَا أَخَذَهُ؛ كَجَزَمِ الْمُقْلِدِ بِسُنِّيَةِ الضَّحَى، أَمَّا الْمَطَابِقُ لِمُوجِبٍ فَلَيْسَ تَقْلِيدًا [أو] الْحَكَمُ [غَيْرِ الْجَازِمِ] بِأَنَّ حَصَلَ التَّرَدُّدِ فِي النِّسْبَةِ؛ أَهْيَ وَاقِعَةٌ أَمْ لَا [شَكٌّ إِنْ اسْتَوَى طَرَفَاهُ] عِنْدَ الْمَخْبِرِ وَمَا تَرَجَّحَ

(١) السَّقْمُونِيَا: سَرِيَانِيَّةٌ أَوْ يُونَانِيَّةٌ كَمَا فِي الْمَصْبَاحِ؛ نَبَاتٌ يُسْتَخْرَجُ مِنْ تَجَاوِفِهِ رُطُوبَةٌ دَبِقَةٌ، وَتُجَفِّفُ وَتُدْعَى بِاسْمِ نَبَاتِهَا أَيْضًا، مُضَادَّتُهَا لِلْمَعْدَةِ وَالْأَخْشَاءِ أَكْثَرُ مِنْ جَمِيعِ الْمُسْهِلَاتِ. تَاجُ الْعُرُوسِ، الزَّيْبِيدِي [٣٦٩/٣٢].

وقد يُطْلَقُ مجازاً ولغةً على مطلقِ التردُّد؛ وإلا فالراجحُ ظنُّ، وقد يُسمَّى عامّاً كعكسِهِ مجازاً، والمرجوحُ وهَمٌّ، وغيرُ المطابقِ اعتقادُ فاسِدٍ، ويسمَّى جهلاً مركّباً؛

أحدهما بمُرجح؛ فهو بخلاف قسميه الآتين حُكْمَانِ كما قال إمامُ الحرمين والغزالي وغيرُهما: الشكُّ اعتقادان يتقاوم سببهما [وقد يطلق] الشكُّ [مجازاً] مرسلأ علاقته الإطلاق والتقييد عند علماء الفنّ [و] يطلق أيضاً [لغةً] أي: فيها، أو من جهتها وظاهره أنّه فيها حقيقة [على مطلق التردُّد] الشامل لما ذُكِرَ ولمقابله الآتين فيشملُ الظنَّ والوهمَ، ومنه قول الفقهاء: ومن تيقَّنَ طَهراً أو حَدَثاً وشكَّ ضده عَمِلَ ببقينه [وإلا] يستويا [ف] الحكم [الراجح] مِنَ الطرفين المحكوم به [ظنٌّ] لقوّته [وقد يُسمَّى عامّاً] ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [المنحنة: ١٠] إذ لا طريقَ لعلمٍ ذلك لكونه أمراً قلبياً؛ ولذا قال النبي صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لسعدِ بْنِ أَبِي وقاص - لَمَّا قَالَ لَهُ: مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ فَوَ اللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا! - قَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا». - رواه البخاري<sup>(١)</sup> - لِأَنَّ الْإِيمَانَ لَا طَرِيقَ لِلْعِلْمِ بِهِ إِلَّا بِالتَّوْفِيقِ، وَأَنَّى بِهِ! فَالْمُعْتَبَرُ فِيهِنَّ الظَّنُّ، ومنه قوله في تعريف الفقه كما مرَّ: عِلْمٌ بِحُكْمٍ شَرْعِيٍّ مَعَ أَنَّهُ ظَنِّيٌّ [كعكسه] أي: كما يُسمَّى العلمُ ظَنّاً [مجازاً] مرسلأ علاقته التضاد، ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] وقد ينزل الظنُّ منزلة العلم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَكُّوا ثُمَّ أَتَى اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَكُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا يَكْمُلُونَ﴾ [المائدة: ٧١] برفع المضارع [و] الحكم [المرجوح وهَمٌّ] - بسكون الهاء - أمّا بفتحها فمصدر «وَهِمَّ» كـ «عَلِمَ» وقع في الغلط، وقال بعض المحققين: ليس الوهمُّ والشكُّ مِنَ التصديق؛ بل مِنَ التَّصَوُّرِ، إذ الوهم ملاحظة الطرفِ المرجوح، والشكُّ التَّردُّدُ فِي الْوُقُوعِ وَإِنْ لَا وَقُوعَ، فما أريدَ ممَّا مرَّ؛ أَنَّ الْعَقْلَ يَحْكُمُ بِالْمَرْجُوحِ أَوْ الْمَسَاوِي عِنْدَهُ مَمْنُوعٌ عَلَى هَذَا [و] الحكم الجازم [غير المطابقِ اعتقاد فاسد] لبنائه عليه [ويسمَّى جهلاً مركّباً] لأنّه

فالبسيط لا إدراك فيه؛ لكن ممن هو شأنه، وزوال الحكم بحيث يعود بأدنى التفات؛ سهو وإلا فنسيان، وأما ما يشمل التصديق اليقيني والتصور فيحدُّ بأنه صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت به، أو صفة توجب تمييزاً لا يحتمل معه النقيض،

جهل وجهل جهله [فا] الجهل [البسيط لا إدراك] للذهن [فيه] أصلاً؛ بل هو خلو ذهن عن ذلك بأنواعه [لكن] إنما يكون الخلو جهلاً إن كان الخلو [ممن] من الذي [هو] أي: الإدراك [شأنه] كالإنسان؛ فلا يطلق الجهل على غيره كالحمار والبهيمة اصطلاحاً، ومنه يُعلم ما في قول بعض الشعراء:

قال حمار الحكيم توما: لو أنصفوني لكنت أركب  
لأني جاهل بسيط وراكبي جهله مُركَّب<sup>(١)</sup>  
ولا بد من زيادة لما من شأنه أن يدرك، والانعدام إدراك ما تحت الأرض، وما فيه لا يُسمى جهلاً اصطلاحاً [وزوال] ذلك [الحكم] بأي نوع من أنواعه [بحيث يعود] كما كان [بأدنى] أيسر [التفات] من النفس إليه [سهو] أي: هو سهو أو سهو يدعى، والجملة خبر «زوال» [وإلا] يكن زواله كما دُكر بل يحتاج لتجديد تحصيله [فنسيان] يجري ما جرى في سهو من الوجهين، وقال الكرمانى وغيره: النسيان زوال المعلوم من القوة الحافظة والمدركة، والسهو: زواله عن الحافظة فقط. وهو قريب مما ذكر المصنف، وجعلهما البرماوي من أقسام الجهل البسيط؛ فقسمه إليهما وإلى غيرهما، ثم فرق بينهما؛ أنه إن قصر زمان الزوال فسهو وإلا فنسيان، وعطف على قوله: «وإما مطلق إدراك الشيء» قوله: [وأما] أن [يشمل] أي: العلم [التصديق اليقيني] لكون مقدماته يقينية فأنتجته كقولنا: العالم حادث، وكل حادث له صانع، فالعالم له صانع! [و] يشمل [التصور] حصول صورة الشيء في ذهن [فيحد] العلم على هذا القول [بأنه صفة] تقوم بالعالم [يتجلى] ينكشف [بها المذكور] من التصديق اليقيني وغيره والتصور [لمن قامت] صفة العلم [به، أو] يُحد عليه أيضاً بأنه [صفة] للعالم [توجب تمييزاً] عنده [لا يحتمل معه النقيض] فخرج الظن والوهم والشك

فَتَصَوُّرُ الْعِلْمِ بِحَقِيقَتِهِ نَظَرِيٌّ يُحَدُّ بِحُدُودِ كُلِّهَا مَدْخُولَةٌ، وَلَا يَتَفَاوَتْ فِي جُزْئِيَّاتِهِ بَلْ بِكَثْرَةِ تَعَلُّقَاتِهِ، وَقَالَ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ: ضَرُورِيٌّ لَا يُحَدُّ، وَرَدَّ بِأَنَّ الضَّرُورِيَّ تَصَوُّرُهُ بِالْوَجْهِ لَا بِالْحَقِيقَةِ،

والتقليد؛ وحينئذٍ حكى المصنّف من إطلاقات العلم أربعة أقوال؛ فإذا علمت ما ذُكِرَ [فتصوّر العلم] أي: حصوله عند النفس [بحقيقته] بما هيّته المقومة له [نظريّ يُحدّ] في الأصلح كما قال إمام الحرمين [بحدود كلّها مدخولة] بعضها بالدور وبعضها بغيره [ولا يتفاوت] كما قال المحقّقون [في جزئياته] فليس بعضها ولو ضروريّاً أقوى من بعض ولو نظريّاً [بل] تفاوت [بكثرة] - بتثليث الكاف أشهرها الفتح - [تعلّقاته] في بعض جزئياته دون بعض، فتفاوت فيها كما في العلم بثلاثة، والعلم باثنتين بناءً على اتحاد العلم مع تعدّد المعلوم كما هو قول بعض الأشاعرة، قياساً على علم الله تعالى، والأشعريّ وكثير من المعتزلة على تعدّد العلم مع تعدّد المعلوم<sup>(١)</sup>، وأجابوا عن القياس بأنّه خالٍ عن الجامع، وعليه لا يقال: يتفاوت العلم بما ذُكِرَ، وقيل: يتفاوت في جزئياته؛ إذ العلم مثلاً بأنّ الواحد نصف الاثنين أقوى في الجزم من العلم بأنّ العالم حادث؛ وأجيب بأنّ التفاوت في ذلك ليس من حيث الجزم به؛ بل من حيث غيره؛ كإلف النفس بأحد المعلومين دون الآخر، وقال الإمام الرازي: إنّهُ ضروريّ يحصل بمجرد التفات النفس إليه من غير نظر واكتساب؛ لأنّ علم كلّ واحد بأنّه موجود مثلاً ضروريّ بجميع أجزائه، ومنها تصور العلم بأنّه موجود بالحقيقة، وهو علم تصديقي خاص؛ فيكون تصوّر مطلق العلم المذكور بالحقيقة ضروريّاً، وهو المدعى وأشار إليه المصنّف بقوله: [وقال جمع محققون] إنّهُ [ضروريّ] لما ذكرنا [لا يُحدّ] لحصوله من غير الحدّ فيكون عبثاً، وأجيب بمنع تعيّن أنّ يكون من أجزاء ذلك تصوّر العلم المذكور بالحقيقة؛ بل يكفي تصوّره بوجه، فالضروريّ تصوّر مطلق العلم التصديقي بالوجه لا بالحقيقة، الذي النزاع فيه وإليه أشار المصنّف بقوله: [ورَدَّ بأنّ الضروريّ تصوّره] أي: العلم [بالوجه] «أل» فيه للجنس، وذلك غير مانع من حدّه [لا بالحقيقة] حتى يكون حدّه عبثاً لحصولها مع فقدّه على ما اختاره الإمام فلا يُحدّ؛ إذ لا فائدة في حدّ الضروريّ لحصوله بغير حدّ، قال: نعم، قد يُحدّ

(١) انظر: غاية الوصول في شرح لب الأصول، شيخ الإسلام زكريا الأنصاري [ص ١٤].

والغزالي وإمامه: نَظَرِيٌّ عَسِيرٌ لَا يُحَدُّ لِحَفَائِهِ. «والدليل» وهو ما يُمكن التوصلُ بصحيح النَّظَرِ فيه إلى مطلوبِ تَصْدِيقِي

الضروري لإفادة العبارة عنه فيكون حَدًّا لفظياً لا حقيقياً [و] قال الإمام [الغزالي] - بتشديد الزَّاي -، وقيل: بتخفيفها؛ قد بَيَّنْتُ ذلك أوَّلَ شرحي لـ «الدُّرَّةُ الفاخرة» فراجِعُهُ [وإمامه] إمام الحرمين، وفي عبارته تنويه بالغزالي لا بخفي، وإنما يَعْرِفُ الفضلَ لأهل الفضلِ أَهْلُهُ [نَظَرِيٌّ عَسِيرٌ] أي: لا يحصل إلَّا بنَظَرٍ دقيقٍ [لا يُحَدُّ لِحَفَائِهِ] ولذا قال صاحب «الجمع»<sup>(١)</sup>: فالرَّأيُ؛ الإمساك عن تعريفه؛ أي: المسبوق بذلك التَّصَوُّرُ العَسِيرُ؛ صوناً للنفس عن مشقَّة الخوض في العَسِيرِ، وأشار المُصَنِّفُ لتركه بالدخل في كُلِّ من تعاريفه، قال الإمام الرازي: وَيُمَيِّزُ عن غيره من أنواع الاعتقاد؛ بأنَّه اعتقاد جازم مطابق ثابت فليس هذا حقيقته عنده «والدليل» لغة: المرشِدُ، وما به الإرشاد [و] اصطلاحاً [هو ما] أي: شيء [يمكن التوصلُ] الوصول بكلفة [بصحيح النَّظَرِ فيه إلى مطلوبِ تصديقي] بأنَّ يكون النَّظَرُ فيه مِنَ الجهة التي من شَأْنِهَا انتقال الدَّهْنِ بها للمطلوب، وتسمَّى وجه الدَّلالة - بفتح الدال - أفصح من كسرهما، وقد علمت معنى التصديقي، ومعنى الوصول إليه بما ذكر علمه واعتقاده أو ظَنُّهُ، فالنَّظَرُ تجرَّد عن جزء مدلوله، وهو المؤدي إلى علم أو ظَنٍّ مرادٍ به الفكر من غير قيد دفعاً للتكرار، والفكر حركة النَّفْسِ في المفعولات، وهي في المحسوسات تخيُّلٌ؛ وكأنَّهم ضمنوا الحركة اعتبار قصدها فلا نظر للحَدْسِ، وما يتوارد على النَّفْسِ في المعقولات بلا قصد كما في النوم والنسيان، ودخل في التعريف قطعيُّ الدليل؛ كالعَالَمِ لوجود الصانع، وظَنُّهُ كالنار لوجود الدخان، و«أقيموا الصلاة» لوجوبها؛ بناءً على طريق الأصوليين والفقهاء: أنَّ مطلوبهم العمل، وهو لا يتوقف على العلم بخلاف طريق المتكلمين والحكماء؛ فإنَّ مطلوبهم العلم؛ ولذا عَرَفُوهُ بأنَّه العلم بمطلوب خبري<sup>(٢)</sup>، فحركة النَّفْسِ فيما تعلمه مِنَ الأدلَّةِ مما شَأْنُهُ أَنْ ينتقل به للمطلوب مِنَ الحدوث في الأوَّل، والإحراق في الثاني، والأمر بالصلاة في الثالث؛ بأنَّ يرتب: هذا العالم حادث، وكُلُّ حادث له صانع، النار شيءٌ يحرق، وكلُّ

(١) جمع الجوامع، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي المتوفى سنة (٧٧١هـ).

(٢) انظر: الإحكام، الأمدى [ص٢].

وَعِلْمُ الْمَطْلُوبِ أَوْ ظَنُّهُ عَقِبُهُ مَكْتَسِبٌ، ثُمَّ إِنْ تَعَدَّدَ وَتَرْتَّبَ عَلَى كَيْفِيَّةٍ

محرقٍ له دخان، وأقيموا الصلاة أَمْرٌ بها، وكُلُّ أمرٍ بشيءٍ لوجوبه حقيقة، تنتج: العالم له صانع، النار لها دخان، أقيموا الصلاة لوجوبها، وعَبَّرَ بقوله: يمكن التوصل إيماءً إلى أَنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ دَلِيلٌ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ النَّظَرُ الْمُتَوَصَّلُ بِهِ فَالدَّلِيلُ مفرد، يقال له: المادة، والإمكان يكون قبل الفكر فيه، أمَّا بعده فلا بُدَّ من قضيتين؛ صغرى مشتملة على موضوع المطلوب، وكبرى على محموله لينتج المطلوب كما رأيت، والدليل عند المناطقة قضيتان فأكثر يكون عنها قضية أخرى، وهو عندهم مرَكَّبٌ يقال له: المادة والصورة، وخرج صحيح النَّظَرُ فاسده، فلا يمكن التوصل به للمطلوبٍ لانقضاء وجه الدلالة عنه؛ وَإِنْ أَدَّى إِلَيْهِ بِوَاسِطَةِ اعْتِقَادٍ أَوْ ظَنٍّ، كَمَا إِذَا نَظَرَ فِي الْعَالَمِ مِنْ حَيْثُ الْبَسَاطَةِ، وَفِي النَّارِ مِنْ حَيْثُ التَّدْخِينِ، فَلَيْسَ مِنْ شَأْنِهِمَا أَنْ يَنْتَقَلَ بِهِمَا لَوْجُودُ الصَّانِعِ أَوْ الدِّخَانِ؛ لَكِنْ يُوَدِّيَانِ لَذَلِكَ مِمَّنْ اعْتَقَدَ بَسَاطَةَ الْعَالَمِ، وَإِنْ لِكُلِّ بَسِيطٍ صَانِعًا، وَأَنَّ لِكُلِّ مُسَخَّنٍ دُخَانًا، قَالَ فِي شَرْحِ «الْلُبِّ»: كَذَا قِيلَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْمَطْلُوبِ الْاِعْتِقَادِيِّ وَالظَّنِّيِّ لَا الْعِلْمِيِّ؛ لِأَنَّهُ كَمَا سَيَأْتِي لَا يَقْبَلُ التَّغْيِيرَ، وَظَاهِرٌ أَنَّ الْحَاصِلَ بِمَا ذَكَرَ قَبْلَهُ إِذَا بَيَّنَّ فُسَادَ النَّظَرِ، وَبِالْتَّصَدِيقِ الْمَطْلُوبِ التَّصَوُّرِيَّ فَيَتَوَصَّلُ إِلَيْهِ بِالْحَدِّ كَمَا سَيَأْتِي.

[وَعِلْمُ الْمَطْلُوبِ] الْعِلْمِيُّ عَقِبَ النَّظَرِ أَوْ الْمَقْدَمَاتِ الْمُنْتَجَةِ لِلْعِلْمِ [أَوْ ظَنُّهُ] أَي: ظَنُّ الْمَطْلُوبِ [عَقِبُهُ] عَقِبَ صَحِيحِ النَّظَرِ عَادَةً عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ وَغَيْرِهِ، فَلَا يَتَخَلَفُ الْآخِرُ قَالَ: كَتَخَلَّفَ الْإِحْرَاقُ عَنْ مِمَاسَةِ النَّارِ، وَلِزُومًا عِنْدَ الْإِمَامِ الرَّازِيِّ فَلَا يَنْفَعُكَ أَصْلًا؛ كَوُجُودِ الْجَوْهَرِ لَوْجُودِ الْغَرَضِ [مَكْتَسِبٌ] لِلنَّازِرِ فِي الْأَصَحِّ لِأَنَّ حَصُولَهُ عَنْ نَظَرِهِ لِلْمَكْتَسِبِ لَهُ، وَقِيلَ: لَا؛ لِأَنَّ حَصُولَهُ اضْطِرَّارِيٌّ لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى دَفْعِهِ، وَالْخِلَافُ فِي التَّسْمِيَةِ وَهِيَ بِالْمَكْتَسِبِ أَنْسَبُ، وَزَادَ الْمُصَنِّفُ: الظَّنُّ؛ إِذْ هُوَ كَالْعِلْمِ فِيمَا ذُكِرَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَمْرٍ مَا ارْتِبَاطٌ؛ بِحَيْثُ يَمْتَنِعُ تَخَلُّفُهُ عَنْهُ عَقْلًا وَعَادَةً؛ لِلزُّومِ النَّاتِجَةِ لِلْقَضِيَّتَيْنِ، وَإِنْ كَانَتَا ظَنِّيَّتَيْنِ، وَزَوَالُهُ بَعْدَ حَصُولِهِ لَا يَمْنَعُ حَصُولَهُ لَزُومًا وَعَادَةً، وَذَهَبَتِ الْمَعْتَزَلَةُ إِلَى أَنَّ النَّظَرَ يُولِّدُ الْعِلْمَ، قِيلَ: وَكَذَا الظَّنُّ كَتَوَلِيدِ الْيَدِ لِحَرَكَةِ الْمِفْتَاحِ عَنْدهم<sup>(١)</sup>، [ثُمَّ إِنْ تَعَدَّدَ] الدَّلِيلُ [وَتَرْتَّبَ] فِي الذِّكْرِ [عَلَى كَيْفِيَّةٍ] مِنْ

(١) انظر: شرح جمع الجوامع، الجلال شمس الدين محمد بن أحمد المحلي [١/٣٧].

ينشأ عنها تصديق آخر؛ فقياس قطعي، وبرهان إن قطع بكل من مقدمتيه؛ وإلا فظني وأماره، وأمّا المطلوب التصوري فالموصل إليه تعريف أو حد، وهو هنا مُمَيِّز الشيء عن غيره، وعند علماء الميزان؛ إمّا حد تام؛ بأن يكون بذاتي جنس قريب

صغرى فيها موضوع المطلوب، وكبرى فيها محموله [ينشأ عنها] عن تلك الكيفية [تصديق آخر] هو النتيجة [ف] هو [قياس قطعي] كما ذكرنا من العالم حادث، وكل حادث له صانع [و] يقال له: [برهان] لقوته [إن قطع بكل من مقدمتيه] أي: كان مدلولهما قطعياً كما ذكر [وإلا] تكن مقدمته كما ذكر [ف] هو قياس ودليل [ظني] كما مر: من النار شيء يحرق، وكل شيء يحرق له دخان [و] يقال له: [أماره] - بفتح الهمزة - أي: علامة [وأمّا المطلوب التصوري] المحترز عنه بقوله أولاً: إلى مطلوب تصديقي [فالموصل إليه؛ تعريف] شامل للرسم والحد أن اللفظي؛ وهو بيان اللفظ بأوضح كالفرق<sup>(١)</sup> الخمر، والأسد السبع المفترس [أو حد] هو لغة: المنع [وهو] أي: مطلق الحد [هنا] أي: اصطلاحاً عند الأصوليين [مُمَيِّز الشيء عن غيره] ولا يميز كذلك إلا ما لا يخرج عنه شيء من أفراد المحدود، ولا يدخل فيه شيء من غيرها، وهذا معنى قول القاضي أبي بكر الباقلاني: الحد الجامع لأفراد المحدود المانع من دخول غيرها فيها، ويقال أيضاً: المطرد؛ أي: كلما وجد المحدود وجد، فلا يدخل فيه من غير أفراد شيء فيكون مانعاً المنعكس؛ أي: كلما وجد المحدود وجد هو، فلا يخرج من أفراد المحدود شيء فيكون جامعاً، فمؤدى العبارتين واحد، والأولى أوضح؛ فيصدقان بالحيوان الناطق حد الإنسان بخلاف حده بالحيوان الكاتب بالفعل؛ فإنه غير جامع وغير منعكس بالحيوان الماشي؛ فإنه غير مانع وغير مطرد؛ هذا ما سلكه غير واحد، وخالف فيه ابن الحاجب، وتبعه المصنف كما سيأتي، وبما ذكر عليم أنه قد تعدد الحدود للمحدود كقولهم: الحركة نقلة، وزوال، وذهاب في جهة، وهو المختار كما نقله الزركشي عن القاضي عبد الوهاب بعد نقل خلافه عن غيره [وعند علماء الميزان] هم المناطق: قول دال على ماهية الشيء وهو [إمّا حد تام] ويتحقق [بأن يكون بذاتي جنس قريب].

(١) الفرق: الخمر؛ قيل: سميت بذلك لأنها تفرق شاربها؛ أي: ترعده. المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، ابن سيده [٦/٢].

وَفَضْلٍ مُّمَيِّزٍ، أَوْ نَاقِصٍ، أَوْ رَسْمٍ تَامٍّ؛ بَأَن يَكُونَ بِجَنَسٍ قَرِيبٍ وَخَاصَّةً، أَوْ نَاقِصٍ، أَوْ تَعْرِيفٍ لَفْظِيٍّ بِالأَشْهَرِ كَالْعَقَارِ الخَمْرُ، وَشَرَطُ كُلِّ الاطْرَادِ؛ بَأَن يَوْجَدَ المَحْدُودُ كُلَّمَا وُجِدَ؛ وَهُوَ المَانِعُ. وَالانْعَكَاسُ؛

قال السيد السَّند في «التعريفات»: هو ما يكون جواباً عن الماهية وبعض ما يشاركها في ذلك الجنس، وعن كل ما يشاركها فيه كالحيوان بالنسبة للإنسان؛ فَإِنَّ كَانَ جواباً عنها وعن بعض المشاركات دونها، مع بعض آخر كالجسم النامي بالنسبة للإنسان؛ فجنس بعيد [وَفَضْلٍ مُّمَيِّزٍ] كالناطق معه بالنسبة للإنسان [أو] حَدٌّ [ناقص] وَسَكَتٌ عَنْ مَقْوِيهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: بجنس بعيد وفصل قريب، كالجسم الناطق بالنسبة للإنسان أو بفصله فقط كالناطق في تعريف الإنسان على ما قالوا، وهو داخل فيما قبله؛ لِأَنَّ الناطق مَرَكَّبٌ مِنْهُ، والاعتبار للمعاني؛ فَإِنَّ كَانَ معناه جوهراً أو جسم له النطق كان الجسم الناطق، وَإِنْ كَانَ معناه: شيء له النطق؛ لم يكن حَدًّا؛ لِأَنَّ الشَيْئَةَ عَارِضَةٌ، وَيُسَمَّى مَا ذُكِرَ: حَدًّا؛ لِمَنْعِهِ المَحْدُودَ مِنَ الخُرُوجِ مِنَ الحَدِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الدُّخُولِ فِيهِ [أو رَسْمٍ تَامٍّ] وَيَتَحَصَّلُ [بَأَن يَكُونَ بِجَنَسٍ قَرِيبٍ] كَالْحَيَوَانَ [وخاصة] عَرَضٌ خَاصٌّ بِهِ، لَازِمٌ لَهُ مَفَارِقٌ؛ كَالضَّاحِكِ بِالقُوَّةِ أَوْ بِالفِعْلِ، وَلَكُونُهُ أَثَرًا سُمِّيَ رَسْمًا، وَلِمِشَابَهَتِهِ لِلْحَدِّ التَّامِّ فِي الصُّورَةِ سُمِّيَ تَامًّا [أو] رَسْمٍ [ناقص] يَتَحَصَّلُ بِمَجْمُوعِ عَرَضِيَّاتٍ يَخْتَصُّ جَمَلَتَهَا بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ كَتَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ؛ بِأَنَّهُ مَا شَ عَلَى قَدَمِيهِ عَرِيضُ الأَظْفَارِ، بِأَدَى البَشَرَةِ، مُسْتَقِيمُ القَامَةِ، ضَحَّاكٌ بِالطَّبْعِ، وَسَكَتٌ عَنْ تَعْرِيفِ النَاقِصِينَ كَمَا رَأَيْتُ اخْتِصَارًا؛ إِحَالَةً عَلَى تَوْقِيفِ الأَسَازِ، أَمَّا التَعْرِيفُ بِالضَّاحِكِ فَقَطْ؛ فَإِنَّ أَرِيدَ الْحَيَوَانَ الضَّاحِكُ فَرَسْمٌ تَامٌّ، وَإِنْ أَرِيدَ جَوْهَرٌ أَوْ جِسْمٌ لَهُ الضَّحْكُ؛ فَرَسْمٌ نَاقِصٌ كَالجِسْمِ الضَّاحِكِ، قَالَ الْفَنَارِيُّ: الضَّبْطُ أَنَّ التَعْرِيفَ بِمَجْرَدِ الذَاتِيَّاتِ بِمَجْمُوعِهَا حَدٌّ تَامٌّ، وَبَعْضُهَا حَدٌّ نَاقِصٌ، وَبِالْجَنَسِ الْقَرِيبِ وَالْخَاصَّةِ رَسْمٌ تَامٌّ، وَبِغَيْرِهِ نَاقِصٌ؛ فَالْعَرَضُ الْعَامُّ مَعَ الْفَصْلِ، وَالْجَنَسُ الْبَعِيدُ مَعَ الْخَاصَّةِ؛ كُلُّ رَسْمٍ نَاقِصٌ. انْتَهَى.

[أو تَعْرِيفٌ لَفْظِيٌّ بِ] ذَكَرَ لَفْظَ [الأَشْهَرِ] مِنَ الْمَعْرِفِ [كَالْعَقَارِ] - بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالْقَافِ - [الخَمْرُ] فَعَرَّفَ الْعَقَارَ لَخَفَائِهِ بِالخَمْرِ؛ لِأَنَّهَا أَوْضَحُ مِنْ هَذَا تَعْرِيفٍ لَفْظِيٍّ [وَشَرَطُ كُلِّ] ظَاهِرٍ شَامِلٍ لِلرَّسْمِ [الاطْرَادِ] وَيَتَحَقَّقُ [بَأَن يَوْجَدُ المَحْدُودَ] بِأَيِّ حَدٍّ مِمَّا تَقَدَّمَ [كُلَّمَا وَجِدَ] الْحَدَّ [وَهُوَ المَانِعُ] مِنْ دُخُولِ غَيْرِ المَحْدُودِ فِي الْحَدِّ [وَالانْعَكَاسِ]



بأن يوجد كُلُّما وُجِدَ المحدود وهو الجامع، والنظر؛ وهو فكرٌ يؤدِّي لِعِلْمٍ أو اعتقادٍ أو ظنٍّ بمطلوبٍ خبريٍّ في الكلِّ، أو تصوُّريٍّ في الأوَّلَيْنِ، والحُكْمُ الشرعيُّ وهو إمَّا تكليفيٌّ؛

ويتحقق [بأن يوجد] الحدُّ [كُلُّما وُجِدَ المحدود وهو] أي: الانعكاس [الجامع] لأفراد المحدود تبع المصنَّف في تعريف الاطراد والانعكاس ابن الحاجب، وفي شرح «اللُّبِّ» بعد ذكر ما قدَّمناه في المطرِد والمنعكس بما ذكر الموافق للعرف واللغة؛ حيث يقال: كلُّ إنسانٍ ناطقٍ وبالعكس، وكلُّ إنسانٍ حيوانٍ ولا عكس؛ أظهر في معنى الجامع من تعريف ابن الحاجب وغيره؛ كُلُّما انتفى الحدُّ انتفى المحدود اللازم لذلك التعريف [والنظر] لغةً: يقال لِمَعَانٍ منها الاعتبار والرؤية [وهو] اصطلاحاً للـ [فكرٍ] ومرَّ تعريفه [يؤدِّي] يوصلُ [لِعِلْمٍ أو اعتقادٍ] كما في التقليد [أو ظنٍّ] وتنازعت المصادر قوله: [بمطلوبٍ خبريٍّ في الكلِّ] في «القاموس»: هو اسم لجميع الأجزاء، وقد جاء بمعنى بعض ضدَّ، ويقال: كُلُّ وبعض؛ معرفتان لم يجئ عن العرب بالألف واللام، وهو جائز. انتهى<sup>(١)</sup>، وفي «المصباح» قال الأزهري: وأجاز النُّحاةُ إلَّا الأصمعي إدخال «أل» على «بعض» و«كُلٌّ» قال أبو حاتم: قلت للأصمعي: رأيت في كلام ابن المقفع: العلم كثير ولكنَّ أخذَ البعض خيراً مِنْ تركِ الكلِّ؛ فأنكره أشدَّ الإنكار، وقال: «بعض» و«كُلٌّ» معرفتان فلا يدخلهما «أل» لأنهما في نيَّة الإضافة، ومن هنا قال أبو علي الفارسي: هما معرفتان لأنهما في نيَّة الإضافة، وقد نصبت العرب عنهما الحال. انتهى<sup>(٢)</sup>.

[أو] مطلوبٍ [تصوُّريٍّ في الأوَّلَيْنِ] العلم والاعتقاد، فخرج الفكر غير المؤدي لذلك؛ كأكثر حديث النفس فليس بنظر، وشمل التعريف النَّظَرَ الصحيح قطعياً وظنياً، والفاصد؛ لأدائه لذلك بواسطة اعتقادٍ أو ظنٍّ؛ كما مرَّ بيانه، وإن لم يستعمل بعضهم التَّأدية إلَّا في المؤدِّي بنفسه؛ كذا قيل، وظاهره كما في «شرح اللُّبِّ» إنَّه خاصٌّ بتأدية الاعتقاد والظنَّ لا العلم؛ لما مرَّ فيه، [والحكم الشرعيُّ] المتعارف بين الأصوليين بالإثبات والنفي، والخير محذوف؛ أي: قسمان كما يدل له قوله: [وهو إمَّا تكليفيٌّ]

(١) القاموس المحيط، الفيروزآبادي ٨٧/٦ مادة: (كلل).

(٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي ٥٤/١.

وهو خطابُ الله المُتَعَلِّقُ بفعلِ المَكْلَفِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُكَلَّفٌ؛ اقتضاءً أو تخييراً ككافرٍ بالفروعِ لا حَرْبِيٍّ أَتْلَفَ مَالاً، ولا أَضْلِيٍّ أَسْلَمَ لِمَا مَضَى ومُكْرَءٌ هُنَا مُطْلَقاً،

لما فيه من كلفة المَكْلَفِ بمخاطبته إياه، لا يقال: التعبير بالتكليفي قاصر على الوجوب والحرمة، بناءً على أَنَّ التكليف إلزام ما فيه كلفةً؛ لأنَّا نمنع ذلك، فإنَّ ما عداهما لازمٌ للتكليف؛ إذ لولاه لم يوجد ما عداهما، ألا ترى إلى انتفائه قبل البعثة لانتفاء التكليف [وهو خطابُ الله] تعالى؛ أي: كلامه النَّفْسِيَّ الْمُسَمَّى في الْأَزَلِ خطاباً حقيقة على الْأَصَحِّ [المتعلق بفعل المَكْلَفِ] أي: البالغ العاقل الذي لم يمتنع تكليفه تعلّقاً معنويّاً قبل وجوده وبعد وجوده، وقبل البعثة؛ إذ لا حكم قبلها، سواء الفعل القلبي الاعتقادي وغيره، والقولي وغيره، والكفُّ والمكلف واحد؛ كَالنَّبِيِّ ﷺ في خصائصه، وأكثر مِنْ الواحد [من حيث هو مَكْلَفٌ] أمَّا المتعلِّقُ بفعله لا مِنْ تلك الحيثية فلا [اقتضاءً] للفعل أو للتَّركِ جازماً أو غيره، فبحيثية الوجوب والتحريم والندب والكراهة، ومنها خلافُ الْأَوَّلَى كما يأتي [أو تخييراً] بين الفعل والتَّركِ؛ أي: إباحة، ومثَّلَ الْمُصَنِّفُ المَكْلَفَ في تعلُّقِ الخطاب بفعله مِنْ الحيثية المذكورة بقوله: [ككافرٍ] فهو مَكْلَفٌ [بالفروع] المجمع على حكمها كما ذكر الْمُصَنِّفُ في «حاشية فتح الجواد»<sup>(١)</sup> في الآخرة وإنَّ لم يَصِحَّ منه في الدنيا؛ لقيام المانع من صحّة النية به؛ وهو الكفر [لا حَرْبِيٍّ أَتْلَفَ مَالاً] فغيرُ مطالبٍ بذلك بعد إسلامه؛ بخلاف نحو المعاهد [ولا] كافرٍ [أَضْلِيٍّ أَسْلَمَ] فلا يُكَلَّفُ [لما مضى] فلا يلزم قضاء المكتوبات الماضية لقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] ترغيباً في الإسلام [و] لا [مكره] فغيرُ مَكْلَفٍ [هنا] في هذا المقام عند الأصوليين [مطلقاً] سواءً أَكْرَهَ بحقٍّ، أو على قتلٍ، أو زناً أو بغير ذلك، فغير مَكْلَفِ المَكْرِهَ لعدم قدرته على امتثال ما أَكْرَهَ عليه؛ إذ لا إكراه مانعٌ مِنَ الامتثال، ولا يمكن الإتيانُ معه بنقيضه، وإثم القاتل في المجمع عليه ليس للإكراه؛ بل لإيثار نفسه بالبقاء على قتله، وعدم تكليفه مطلقاً؛ قول المعتزلة؛ وصحّحه

(١) فتح الجواد بشرح الإرشاد. لأبي العباس أحمد بن حجر الهيتمي.

## وفي الفقه إن أكره بحق أو على قتل أو زناً

«الجمع» لكن قيل: إنه رجع عنه لتكليفه، ولذا جرى عليه «اللُبُّ» [وفي الفقه] اضطربت أجوبتهم فيه؛ فمرة قَطَعُوا بما يوافق عدم تكليفه؛ كعدم صحة عقوده وحلوله، وكما تَلَفَّظ بكلمة الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان، ومرة رَجَّحُوا ما يوافق عدم تكليفه؛ كإكراه الصائم على الفطور، وإكراه من حَلَفَ على فعل شيء، فلا فطر ولا جُنْث، ومرة رَجَّحُوا ما يوافق تكليفه؛ كإكراهه على القتل؛ فأَيَّم به إجماعاً عليه الضمان قَوْداً أو مالاً، وحقق المُصَنِّفُ المقام بأنَّه عندهم مكَلَّف [إن أكره بحق] قال المُصَنِّفُ في «الانقياد»: الإكراه بحق كالاختيار؛ لذا كان من حقِّ هذا المُكْرَه أن يفعل، فإذا لم يفعل أكرهه ولم يسقط أثر فعله وكان آثماً، وعلى كونه أحوَج لِأَن يُكْرَه؛ كالمرتدِّ والحربي يُكْرَهُان على الإسلام فيصيح؛ وإن أكرههما كافرٌ منهما ظاهراً، وكذا باطناً إن أذعنَ له قلبُهما، ومنه إكراه الإمام مكلفاً على القيام بفرض الكفاية، ومن نَذَرَ عِتْقَ عَبْدٍ أو شراءه؛ بشرط إعتاقه وامتنع منه؛ فيكره عليه، فيصيح ويقع الموقع، وليس مما نحن فيه؛ ما لو قال لغيره: طَلِّقْ زوجتي أو اعْتِقْ عبدك وإلَّا قتلتك؛ مثلاً؛ بل صحة ذلك مِنَ الغير للإذن مِنَ المالك فيه فنقد، وإن كان من حيث كونه إكراهاً يقتضي إلغاء ذلك ولحوق الإثم للمكره بالكفر؛ فلما ذكر حيثيات رُتِبَ على كُلِّ حَكْم. أما الإكراه بباطل إذا صحبه عدم قصد مِنَ المكره واختار بأن أتى بعين ما أكرهه عليه من غير تغييرٍ ما لداعية الإكراه فقط، فأخبر الشارع صَلَّى اللهُ تعالى عليه وسلم عن ربه أَنَّهُ رفعَ عن أمته المؤاخذه؛ رخصة لهم وخصوصية من خصائصهم، بقوله في الحديث الصحيح: «إِنَّ اللهَ رَفَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ، وَالنَّسِيَانَ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>، فجعل فعل المُكْرَه الموجودة فيه شروط الإكراه، - المقررة في الفروع - بسبب إكراهه لغواً بمنزلة العدم [أو] إكراه على ما عَظُمَتْ مفسدته بحيث ذاته على مفسدة الإكراه؛ كأن أكره [على قتل] إنسان محترم [أو زناً] فلا يؤثرُ الإكراه رَفَعَ إثمَهما؛ لِعَظَمِ مفسدتهما على مفسدته، وهذا كُلُّهُ في خطاب التكليف، والحاصلُ أَنَّ الشارعَ قد يَرْتَبُ الحكم على الفعل الشامل للقول وللترك، وقد يرتبه على الانفعال؛ وهو في الأول من خطاب التكليف الذي رفعه شفقة علينا إلا ما

وَالْأَفْغِيرُ مَكْلَفٌ، وَلَا حَكَمَ قَبْلَ الشَّرْعِ؛ إِذْ لَا يَسْتَقِلُّ الْعَقْلُ بِإِدْرَاكِ حُسْنٍ  
وَلَا قُبْحٍ مِنْ حَيْثُ تَرْتُبُ ثَوَابٍ أَوْ عِقَابٍ؛

اسْتَنْثِي، وَفِي الثَّانِي مِنْ خُطَابِ الْوَضْعِ وَالْأَسْبَابِ وَالْعَلَامَاتِ؛ فَكَيْفَ يَرْتَفِعُ مَعَ أَنَّ  
الْقَصْدَ مِنْهُ الرِّبْطَ بِنَحْوِ السَّبَبِ، أَوْ الشَّرْطِ، أَوْ الْمَانِعِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى فَعْلٍ وَلَا إِلَى  
فَاعِلٍ؟ وَمِنْ ثَمَّ حَرَمَ الْإِرْضَاعَ الْمَحْرُومَ مَعَ الْإِكْرَاهِ؛ لِإِنَاطَةِ التَّحْرِيمِ بِوَصُولِ اللَّبَنِ إِلَى  
الْجَوْفِ، وَلَوْ أَكْرَهَ عَلَى الْحَدِيثِ كَانَ مُخْدِنًا، أَوْ التَّحَوُّلَ عَنِ الْقِبْلَةِ فِي الصَّلَاةِ  
بَطَلَتْ، أَوْ عَلَى نَحْوِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ أَوْ الرَّمِي أَوْ السَّعْيِ؛ بِنَاءً عَلَى عَدَمِ تَأْثِيرِ الصَّدَقَةِ  
صَحٍّ، فَخُطَابُ الْوَضْعِ لَا يُوَثِّرُ فِيهِ إِكْرَاهٌ؛ لِإِنَاطَةِ الشَّارِعِ الْحَكْمَ بِوُجُودِ ذَلِكَ السَّبَبِ  
أَوْ الشَّرْطِ؛ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ فَعْلٍ وَلَا إِلَى فَاعِلٍ، وَبِمَا تَقَرَّرَ يَتَّضِعُ مِنْ مَتَفَرِّقَاتِ كَلَامِهِمُ  
الْمُتَعَارِضَةِ بِبَادِي الرَّأْيِ، فَأَكْثَرُ مَسَائِلِ خُطَابِ التَّكْلِيفِ يُوَثِّرُ فِيهَا الْإِكْرَاهُ، وَأَكْثَرُ  
مَسَائِلِ الْقِسْمِ الثَّانِي لَا يُوَثِّرُ، وَمَأْخُذُهُ مَا قَرَّرْنَاهُ فَاسْتَفَدَهُ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ؛ يَزُولُ بِهِ شُبْهٌ فَلَا  
يَهْتَدِي لِحُلِّهَا إِلَّا بَعْدَ إِمْعَانِ النَّظَرِ، وَبِمَا ذُكِرَ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ أَخَذْنَا مِنْ كَلَامِ التَّاجِ  
السَّبْكِيِّ يَتَّضِعُ قَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ: لَا تَأْثِيرُ لِلْإِكْرَاهِ فِيْمَا عَدَا الْوَاجِبَ وَالْحَرَامَ مِنَ الْمُبَاحِ  
وَالْمَنْدُوبِ وَالْمَكْرُوهِ، وَإِنَّ الْمُبَاحَ وَمَا بَعْدَهُ لَا إِثْمَ فِي فَعْلِهَا وَلَا فِي تَرْكِهَا، فَلَا تَأْثِيرَ  
فِيهِ لِلْإِكْرَاهِ بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ فَفِيهِمَا إِثْمٌ، فَإِذَا كَانَ لِدَاعِيَةِ الْإِكْرَاهِ انْتَفَى عَنْهُمَا؛ رَخِصَةً  
مِنْ اللَّهِ تَعَالَى [وَالْإِلَّا] يَكْرَهُ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ؛ بَلْ عَلَى غَيْرِهِ؛ كَتَرَكَ وَاجِبٍ أَوْ فَعْلٍ  
مَحْرُومٍ [ف] هُوَ [غَيْرُ مَكْلَفٍ] مَكْرَهُ بِبَاطِلٍ فَعَقُودُهُ وَحُلُولُهُ غَيْرُ مَعْتَدٍّ بِهِمَا [وَلَا حَكَمَ قَبْلَ  
الشَّرْعِ] إِذْ هُوَ خُطَابُ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا يَتَلَقَّى إِلَّا عَنْهُ مِنَ الْمُبْلَغِ لَهُ [إِذْ لَا يَسْتَقِلُّ الْعَقْلُ  
بِإِدْرَاكِ حُسْنٍ وَلَا قُبْحٍ] - بَضْمٌ فَسُكُونٌ فِيهِمَا - [مِنْ حَيْثُ تَرْتُبُ ثَوَابٍ أَوْ عِقَابٍ  
[عِقَابٍ] فَيُوجِبُ الْأَوَّلُ وَيَحْرُمُ فِي الثَّانِي؛ خِلَافًا لِلْمَعْتَزِلَةِ فِيهِمَا، قَالُوا: هُمَا عَقْلِيَّانِ  
يَحْكُمُ الْعَقْلُ فِيهِمَا؛ أَي: إِنَّهُ طَرِيقٌ لِلْعِلْمِ بِهِمَا؛ أَي: يُمْكِنُ إِدْرَاكُهُ بِهِ مِنْ غَيْرِ سَمْعٍ؛  
لَمَّا فِي الْفَعْلِ مِنْ مَصْلُحَةٍ أَوْ مَفْسَدَةٍ يَتَّبِعُهَا حَسَنَةٌ أَوْ قَبِيحَةٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى؛ أَي: يَدْرِكُ  
الْعَقْلُ ذَلِكَ؛ إِمَّا بِالضَّرُورَةِ كَحَسَنِ الصَّدَقِ النَّافِعِ وَقُبْحِ الْكَذْبِ الضَّارِّ، أَوْ بِالنَّظَرِ  
كَحَسَنِ الْكَذْبِ النَّافِعِ وَقُبْحِ الصَّدَقِ الضَّارِّ، وَقِيلَ: الْعَكْسُ، وَالشَّرْعُ مُؤَكِّدٌ لِذَلِكَ،  
فَيَتَعَلَّقُ عَنْدهُمْ تَعَلُّقًا تَنْجِيزِيًّا قَبْلَ الْبَعْثَةِ فَإِنَّهُمْ حَكَّمُوا الْعَقْلَ حَكْمًا فِي الْأَفْعَالِ؛ فَمَا  
قَضَى بِهِ فِي شَيْءٍ مِنْهَا ضَرُورِي كَالنَّفْسِ فِي الْهَوَى، أَوْ اخْتِيَارِي لَخُصُوصِهِ بِأَنَّ أَدْرَكَ  
فِيهِ مَصْلُحَةٌ أَوْ مَفْسَدَةٌ أَوْ انْتِفَاءُهَا فَامْرُ قَضَائِهِ فِيهِ ظَاهِرٌ أَنَّ الضَّرُورِي مَقْطُوعٌ

بَلْ مِنْ حَيْثُ صِفَةُ الْكَمَالِ أَوْ النَقْصِ وَمِلَاثِمَةُ التَّابِعِ وَمَنَافَرَتِهِ لَهُ؛ فَشُكْرُ الْمَنِّعِ وَمَنُ الْإِيمَانِ بِهِ؛ وَاجِبٌ بِالْشَّرْعِ لَا غَيْرَ،

بإباحته، والاختياري بخصوصه ينقسم إلى الأقسام الخمسة؛ الحرام وغيره؛ لأنه إن اشتمل على مفسدة فعله كالظلم فحرام أو تركه كالعدل فواجب؛ وإلا فإن اشتمل فعله على مصلحة فمندوب، أو تركه عليها فمكروه، وإن لم يشتمل على مصلحة ولا مفسدة فمباح؛ فإن لم يقض العقل في شيء بخصوصه لعدم إدراكه فيه شيئاً منهما؛ فمذاهب ثلاثة: الحظر لما أنه تصرف في ملك الله بغير إذنه، والإباحة لما أن الله تعالى خلق العبد وما ينتفع به؛ فلو لم يُسَّح لكان عبثاً؛ أي: خالياً عن الحكمة، والوقف؛ أي: لا يدرى أباح أم محظور؛ لتعارض دليليهما، مع أنه لا يخلو في نفس الأمر من أحدهما<sup>(١)</sup>.

وَعُلِمَ بطلانُ الثلاثة وما قبلهما من قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، واختلف أهل السنة في صورة وقعت بعد البعثة لم يبين حكمها على أقوال؛ الحظر لآية: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٤]، فهي ظاهرة في سبق الحظر والإباحة لآية ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]، والوقف [بل] إضراب عما تقدم، وانتقال عنه لبيان ما يستقل العقل بإدراكه من الحسن والقبح؛ أي: إنه يستقل بإدراك كل [من حيث صفة الكمال] التي يحكم بها العقل بحسن ما قامت به كحسن العلم [أو] صفة [النقص] الحاكم بها العقل بقبح ما قامت به كقبح الجهل [و] يستقل أيضاً بإدراكهما بمعنى [ملائمة التابع] وذلك شأن الحسن كالخلق الحسن [ومنافرته له] وذلك شأن القبيح كقبح المرء؛ فالحسن والقبح بهذين المعنيين عقليان اتفاقاً؛ فإذا علمت توقف الحكم الشرعي على الشرع، ومنه حق شكر المنعم تعالى [فشكر المنعم] وهو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره لما خلق له [ومنه] من الشكر [الإيمان] التصديق والإذعان [به] أي: بالمنعم تعالى بما علم بالضرورة؛ مجيء الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم من التوحيد وغيره من مطالب العقائد [واجب بالشرع لا غير] كالعقل خلافاً لمن زعمه كالماتريدي في الإيمان بوجود الصانع، والمعتزلة في جميع ذلك وغيره من العمليات

(١) انظر: غاية الوصول إلى شرح لب الأصول، شيخ الإسلام الأنصاري [ص ٦].

وَمِنَ الْفَعْلِ التَّرْكَ؛ لِأَنَّهُ كَفَّ النَّفْسَ، فَهُوَ الْمَكْلَفُ بِهِ فِي النَّهْيِ، وَنَحْوِ اِتْرَكَ،

كَمَا مَرَّ عَنْهُمْ، فَلَا يَأْتِمُ مَنْ فِي الْفَتْرَةِ مِمَّنْ لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةُ نَبِيِّ وَلَا ابْتِدَاعُ تَغْيِيرٍ لِلشَّرْعِ قَبْلَهُ فَلَا يُرَدُّ؛ ابْنُ لُحْيٍ وَجَرَّهُ قَصْبُهُ فِي النَّارِ<sup>(١)</sup>، لِأَنَّهُ لَمَّا اقْتَرَفَهُ مِنْ الْمَنَاقِبِ.

«نَبِيهِ» قَوْلُهُ: «لَا غَيْرَ» بِالْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ لِحَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَنَبِيٌّ مَعْنَاهُ حَمَلًا عَلَى غَيْرِ فِي قَوْلِهِمْ: قَبَضْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ (غَيْرِ)، بِالْبِنَاءِ لَمَّا ذُكِرَ، وَفِي «شَرْحِ الشُّذُورِ» لِمُصَنِّفِهِ: لَا يَجُوزُ حَذْفُ مَا أَضِيفَ إِلَيْهِ «غَيْرَ» إِلَّا بَعْدَ لَيْسَ، وَمَا يَقَعُ فِي عِبَارَاتِ الْعُلَمَاءِ مِنْ قَوْلِهِمْ: لَا غَيْرَ! لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ الْعَرَبُ؛ إِمَّا أَنَّهُمْ قَاسَوْا «لَا» عَلَى «لَيْسَ» أَوْ سَهُوٌ عَنْ شَرْطِ الْمَسْأَلَةِ، وَفِي «الْمَغْنِيِّ» لَهُ قَوْلُهُمْ: «لَا غَيْرَ» لِحُنْ<sup>(٢)</sup>. وَانْتَقَدَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا قَالَ، فَعَنِ ابْنِ الْحَاجِبِ ذَكَرَ وَقَوَّعَهَا بَعْدَ «لَا» أَيْضًا، وَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ السَّرَّاجِ وَالسِّيْرَافِيُّ وَأَبُو حَيَّانَ وَالزَّمْخَشَرِيُّ وَغَيْرُهُمْ، قَالَ الرُّضِيُّ: لَا يَحْذِفُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ إِلَّا مَعَ «لَا» التَّبَرُّثِ وَ«لَيْسَ» لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا بَعْدَهَا، وَمِنْ وَرُودِهَا بَعْدَ «لَا» قَوْلُهُ:

جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتِمَادَ، قَوَّرَبْنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ<sup>(٣)</sup>

وَقَالَ الْبَدْرُ الدَّمَامِينِيُّ: كَأَنَّ مُسْتَنَدَهُ فِي التَّلْحِينِ قَوْلَ السِّيْرَافِيِّ فِي الَّذِي حَكَاهُ عَنْهُ الْحَذْفُ إِنَّمَا يَسْتَعْمَلُ إِذَا كَانَتْ «غَيْرَ» بَعْدَ «لَيْسَ» وَكَانَ مَكَانَهَا غَيْرَهَا مِنْ أَلْفَاظِ الْجَحْدِ؛ لَمْ يَجْزِ الْحَذْفُ وَلَمْ يَتَجَاوَزْ مَوْرِدَ السَّمَاعِ، وَقَدْ سَمِعَ فِي «لَيْسَ» الْمَذْكُورَ فَيَعْمَلُ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ. انْتَهَى. قُلْتُ: كَأَنَّ لِلْسِّيْرَافِيِّ فِيهِ قَوْلَيْنِ فَلَا تَخَالَفُ فِيمَا نَقَلْنَاهُ عَنْهُ، وَفِي «شَرْحِ الْقَطْرِ» لِشَيْخِنَا الْفَاكِهِيِّ بَعْدَ إِنْشَادِ ابْنِ مَالِكٍ لِلْبَيْتِ، وَنَصَّ الْأَثَمَةُ عَلَى الْجَوَازِ مَا لَفْظُهُ: فَمَا وَقَعَ فِي «شَرْحِ الشُّذُورِ» وَ«الْمَغْنِيِّ» لَا يَغْتَرُّ بِهِ [وَمِنَ الْفَعْلِ] الْمَتَوَقَّفُ مَعْرِفَةَ حُكْمِهِ عَلَى وَرُودِ الشَّرْعِ [التَّرْكَ] لِلْفَعْلِ [لَأَنَّهُ] أَيُّ: التَّرْكَ [كَفَّ] مَنَعَ [النَّفْسِ] وَالْكَفُّ مِنْ أَنْوَاعِ الْفَعْلِ [فَهُوَ] أَيُّ: الْكَفُّ [الْمَكْلَفُ بِهِ فِي النَّهْيِ] عَنِ الْفَعْلِ؛ فَإِذَا قُلْتُ: لَا تَقُمْ! فَالْمَكْلَفُ بِهِ الْكَفُّ عَنِ الْقِيَامِ لَا عَدَمُهُ [وَالْمَكْلَفُ بِهِ فِي] [نَحْوِ اِتْرَكَ] مِمَّا يَطْلُبُ

(١) انظر: صحيح البخاري [٣/١٢٩٧/برقم: ٣٣٣٣].

(٢) مغني اللبيب عن كتاب الأعراب، عبد بن يوسف الأنصاري النحوي ابن هشام [ص ٢٠٩].

(٣) انظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم الجَوَاجِرِي القَاهِرِي [١/٢٦٠].

والمُحَال فالتكليف به جائز مطلقاً وواقع فيما تعلّق العلم بعَدَمِهِ لا فيما أَحَالَهُ العقلُ أو العادة، والكلام في الأزل يُسَمَّى خطاباً، ويتنوّع ويتعلّق بالمعدوم، .....

به المنع مِنَ الشيء [أو] مِنَ الفعل [المحال] وهو أقسام: محالٌ عادة، ومحالٌ عقلاً، ومحالٌ عقلاً وعادةً [فالتكليف به جائز] شرعاً؛ لِأَنَّ المالك يتصرف في ملكه كيف أراد [مطلقاً وواقع فيما] في محال [تعلّق العلم بعَدَمِهِ] مع إمكانه في نفسه لولا ذلك التعلّق كإيمان من علم الله تعالى موته كافراً [لا] واقع [فيما أحاله العقل] كالجمع بين الضدين [أو العادة] كحمل الجبل؛ كَأَنَّهُ تكليف بما لا طاقة به، وبما ليس في الوضع [والكلام] النَّفْسِي [في الأزل] ما لا بداية له [يُسَمَّى خطاباً] حقيقةً في الأَصَحِّ؛ بتنزيل المعدوم الذي سيوجد منزلة الموجود، وقيل: لا يسماه كذلك لعدم من يخاطب به إذ ذاك، وإنما سمّاه كذلك فيما لا يزال عند وجود من يفهم وإسماعه إياه؛ إما بلفظ كالقرآن أو بلا لفظ؛ كما وقع لموسى ﷺ خَرَقاً للعادة، وقيل: سمعه بلفظ من جميع الجهات كذلك [أو] الكلام النَّفْسِي في الأزل [يتنوّع] لأمرٍ ونهيٍّ وغيرهما بالتنزيل السابق<sup>(١)</sup>، وقيل: لا لعدم من يتعلّق به ذلك، فتكون الأنواع حادثةً مع قَدَمِ المشترك بينهما، ويلزم هذا محالٌ وجود الجنس مجرداً عن أنواعه؛ إِلَّا أَنْ يُقال: هي أنواع اعتباريّة؛ أي: عوارض له يجوز خلوّه عنها تحدث بحسب التعلقات، كما أَنَّ تنوّعه إليها على الأوّل بحسبه أيضاً؛ إذ هي صفة واحدة كالعلم وغيره مِنَ الصفات، فمن حيث تعلّقه في الأزل أو فيما لا يزال بشيء اقتضى لفعله؛ فأمرٌ، أو لتركه قَهْرٌ، وعلى هذا القياس. وأخَرُ المَصْنُفُ الكلام في هاتين المسألتين عنه في الدليل لما أَنَّ موضوعهما مدلوله في الجملة، وهو متأخّر عن الدليل وعنه في النَّظَر؛ لِأَنَّهُ من آلات تحصيل الدليل؛ وإنَّ قَدَمَها بعضٌ عليه لكون موضوعهما أشدَّ ارتباطاً منه بالدليل؛ لِأَنَّهُ مقصود مِنَ الدليل والنَّظَر من آلات تحصيله [ويتعلّق] الكلام النَّفْسِي في الأزل عند الأشاعرة تعلّقاً معنوياً [بالمعدوم] بمعنى أَنَّهُ إذا وُجِدَ بشرط التكليف كان مخاطباً بذلك الخطاب النفسي الأزلّي لا تنجيزياً؛ بأن يكون حالٌ عَدَمِهِ مخاطباً.

(١) انظر تفصيل ذلك في: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي، حسن بن محمد بن محمود العطار [١/٤٤٠].

والتَّكْلِيفُ: إلزام ما فيه كُلفَةً؛ فما عَدَا الحرام والواجب لا تكليف فيه، والاقتضاء للفعل غير الكَفِّ جزماً؛ إيجابٌ ويُسمَّى تجوّزاً أو حقيقةً عرفيّةً، وكذا ما يأتي وجوباً وواجباً، ويرادفُهُ الفرضُ واللازمُ والمُحتَمُّ، والمكتوبُ؛ وهو ما يُمدَحُ فاعِلُهُ ويُدْمُ تاركُهُ،

[والتكليفُ: إلزام ما فيه كُلفَةً] المصدر مضاف لمفعوله الثاني؛ أي: إلزام الشارع المكلف ما فيه؛ أي: مشقّة من فعلٍ أو تركٍ - طلبه على وجه الإلزام أو لا -، وهذا ما فسّر به الباقلاني [فما عدا الحرام والواجب] مِنَ المندوب والمكروه والمباح [لا تكليف فيه] وعلى الثاني فالكلُّ منها مكلفٌ به إلّا المباح، وأدخله الإسفرائيني فيه من حيث وجوب اعتقاد إباحته تنميماً للأقسام؛ وإلّا فغيرُهُ مثله في ذلك [والاقتضاء] أي: طلبُ كلام الله تعالى [للفعل] اللام مقوِّية للعامل لضعفه بفرعيّته [غير الكَفِّ] بالجزم [جزماً] أي: اقتضاء جازماً بأن لم يتركه [إيجابٌ] لذلك الفعل [ويُسمَّى] ذلك القضاء [تجوّزاً] ويعبّرُ عنه بالتسامح والتسّمح؛ أي: تركُ التثبّت في التعبير مع القدرة عليه؛ للفرق بين الثلاثة حقيقة؛ إذ الإيجاب هو الحكم، والوجوب أثرُهُ، والواجب مُتعلِّقُهُ، ووجهُ التجوّز أنّ الحكم وهو الخطاب إذا نُسِبَ إلى الحاكم يُسمّى إيجاباً، وإلى ما فيه الحكم يُسمّى واجباً ووجوباً، والإيجاب والوجوب متحدان ذاتاً مختلفان اعتباراً، والمراد مِنَ التجوّز المجاز المرسل، علاقته التلازم [أو حقيقة عرفيّة] بالتدافع إليها [وكذا ما يأتي] في باقي الأقسام للحكم [وجوباً وواجباً] فيكون على الثاني الثلاثة مترادفة اسماً للخطاب المقتضي ما ذُكر، وعلى الأوّل حقيقة في الإيجاب مجاز في أثره؛ وهو الوجوب، وما قام به وهو الواجب، وقس عليه ما يأتي [ويرادفُهُ] يرادف الواجب؛ إذ هو أقربُ مذكور [الفرض] فهما مترادفان مسماًهما واحد ما سيذكره فيه، ولا ينافي ما ذكر فرق بينهما في مسائل منها: الطلاق واجب عليّ، أو فرضٌ عليّ، فتطليقٌ في الأوّل لا في الثاني؛ لا لافتراق حقيقتهما بل لاقتضاء العرف ذلك أو لاصطلاح آخر، ومنها في الشكّ إلّا أنّه لا بهذا المعنى بل بمعنى ما هو داخل الماهيّة، ويعبّرُ عنها بالرُّكن، وسَمّوه فرضاً، وما هو خارجاً سَمّوه واجباً، والنوعان يقال لكلّ واجب وفرض بالمعنى الأصلي [واللازمُ والمُحتَمُّ] - بالمهملة والفوقية - [والمكتوبُ] وهذه مزيدة على «الجمع» وفروعه [وهو ما يُمدَحُ] بالبناء لغير الفاعل [فاعِلُهُ] شرعاً [ويُدْمُ تاركُهُ] فيه



وجائز التَّرك لا يوصف به، وينسخه يبقى الجواز؛ أي: عَدَمُ الْحَرَجِ، وغير جزم؛ نَذْبٌ ومندوبٌ، ويرادفُهُ أَوْلَى، وَسُنَّةٌ، وَمُسْتَحَبٌّ، وَتَطَوُّعٌ، وَطَاعَةٌ، وَقُرْبَةٌ، وَنَفْلٌ، وَمُرْعَبٌ فيه؛ وهو ما يُمدَحُ فاعله ولا يُذَمُّ تاركه، والتَّركُ جزماً؛

فخرج بالأوّل ما عدا المندوب إذ المباح لا يتعلق به مدح لا فعلاً ولا تركاً، والحرام والمكروه غير ممدوح فاعلٌ كُلٌّ، وبالثاني المندوب إذ لا يُذَمُّ تاركه ولا عقاب عليه ولا عتاب<sup>(١)</sup>، وعدل لما ذكر من تعريفه المشهور: ما يثاب فاعله ويعاقب تاركه المقتضي لتحتم عقاب تاركه، وإنَّ أمره موكول للمشيئة؛ لما في الأجوبة عنه مِنَ التَّكْلِيفِ المغني عنها ما سلكه [وجائز التَّرك] مِنَ المندوب والمباح والمكروه؛ سواء كان جائز الفعل أيضاً كصوم رمضان للمسافر أم لا كصوم الحائض [لا يوصف به] لتنافي وصفه للوجوب وجواز الترك فلو كان كذلك لاجتمع الضدان بل النقيضان [وينسخه] أي: الوجوب [يبقى الجواز] الذي كان في ضمن الوجوب مِنَ الإِذْنِ في الفعل، وهذا قول الأكثرين وفَسَّرَ الجواز الباقي بقوله: [أي عَدَمُ الْحَرَجِ] في الفعل والترك مِنَ الإِبَاحَةِ والندب والكراهة للمعنى الشامل لخلافِ الأَوَّلَى؛ إذ لا دليل على تعيين أحدهما وقيل: الباقي الجواز بمعنى الإِبَاحَةِ، وقيل: الندب [و] الاقتضاء للفعل غير الكفِّ [غير جزم] بأنَّ جَوَّزَ تركه [نَذْبٌ ومندوبٌ، ويرادفُهُ] ندب على ما صدق واحد لفظ [أَوْلَى وَسُنَّةٌ وَمُسْتَحَبٌّ وَتَطَوُّعٌ وَطَاعَةٌ] وهو مشترك بين مطلق الدِّين وبين المندوبِ منه [وقُرْبَةٌ] - بضم فسكونٍ - وفي «المصباح» يقال لما يتقرب به إلى الله تعالى: «قربة» - بسكون الراء وضمُّها - للاتِّباع، والجمع «قُرب وقُربات» كغرفة وغرفات في وجودهما. انتهى<sup>(٢)</sup>.

وهو ظاهر في عموم الفرض والنفل فيكون كالذي قبله مشتركاً بين العام للنفل وغيره مِنَ العبادات والخاص هو النفل [وتَنَفَّلَ] - بفتح فسكون - سَمِيَ بذلك لأنَّهُ زائد على الفرضية [ومُرْعَبٌ] فيه بصيغة المفعول مِنَ التَّغْيِبِ نائب فاعله [فيه] بالشواب [وهو] أي: الندب [ما يُمدَحُ فاعله] خرج الحرام والمكروه والمباح [ولا يُذَمُّ تاركه] خرج الواجب [والتَّركُ] للفعل [جزماً] أي: اقتضاءً جازماً فأقيم الوصف مقام

(١) المحصول في أصول الفقه، القاضي أبو بكر بن العربي المعافري المالكي [ص ١٥٦].

(٢) المصباح المنير، الفيومي [٢/٤٧٥ مادة: (قرب)].

تَحْرِيمٌ، وَحُرْمَةٌ، وَحَرَامٌ، وَيُرَادُّهُ؛ مُحْظُورٌ، وَمَعْصِيَةٌ، وَإِثْمٌ، وَفَاحِشَةٌ، وَمَزْجُورٌ عَنْهُ، وَذَنْبٌ، وَسَيِّئَةٌ، وَقَبِيحٌ، وَخَرَجٌ، وَعَقُوبَةٌ؛ وَهُوَ مَا يُذَمُّ فَاعِلُهُ وَيُمدَحُ تَارِكُهُ امْتِثَالاً، وَغَيْرُ جَزْمٍ بِنَهْيٍ مَقْصُودٍ؛ كَرَاهَةٌ، وَمَكْرُوهٌ؛ وَهُوَ مَا يُمدَحُ تَارِكُهُ امْتِثَالاً وَلَا يُذَمُّ فَاعِلُهُ، وَغَيْرُ مَقْصُودٍ؛ خِلَافُ الْأَوَّلَى،

الموصوف أو المضاف إليه مقام المضاف [تَحْرِيمٌ وَحُرْمَةٌ وَحَرَامٌ] نظير إطلاق الوجوب والواجب على الإيجاب فيما سبق فلا تغفل [وَيُرَادُّهُ مُحْظُورٌ] - بالمهملة فالمعجمة - [وَمَعْصِيَةٌ وَإِثْمٌ وَفَاحِشَةٌ] من تسمية الشيء بما يلزمه [وَمَزْجُورٌ] - بالنزاي والجيم - مِنْ الزجر؛ المنع [عَنْهُ وَذَنْبٌ] هو كالإثم فيما يذكر فيه إذ هو رديفه في «المصباح» : الذنب الإثم، والجمع ذنوب كفلس وفلوس [وَسَيِّئَةٌ وَقَبِيحٌ] بمعنى ترتب العقاب على فعله آجلاً والذم الشرعي عاجلاً [وَخَرَجٌ] - بمهملتين بعدهما جيم - وهو بمعنى الإثم كما في «المصباح» [وَعَقُوبَةٌ] هو كالإثم فيما مرَّ [وَهُوَ] أي : التحريم وما رادفه [مَا] فعل [يُذَمُّ] بالبناء لغير الفاعل [فَاعِلُهُ] شرعاً [وَيُمدَحُ تَارِكُهُ] كذلك [امْتِثَالاً] وإِلَّا فلا مدح وإن انتفى عقاب الفعل لفقده، وقابل قوله أولاً : [اقتضاء جزماً] بقوله [وَأَقْتِضَاءُ] [غَيْرُ جَزْمٍ بِنَهْيٍ مَقْصُودٍ] وعبر بعضهم بنهي مقصود [كَرَاهَةٌ وَمَكْرُوهٌ] أي : الخطاب المدلول عليه بذلك : إثم، كراهة [وَهُوَ] أي : المكروه [مَا] فعل [يُمدَحُ] شرعاً [تَارِكُهُ امْتِثَالاً] عِلَّةٌ أو حال [وَلَا يُذَمُّ فَاعِلُهُ] ومثاله كالنهي في خبر الصحيحين : «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يَصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ»<sup>(١)</sup>، ولا يخرج مِنْ المقصود دليل المكروه إجماعاً أو قياساً؛ لِأَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ سَنَدُ الْإِجْمَاعِ، أَوْ دَلِيلُ الْمَقِيسِ عَلَيْهِ وَذَلِكَ مِنْ الْمَقْصُودِ [وَأَيُّ نَهْيٍ] [غَيْرُ مَقْصُودٍ] وهو النهي عن ترك المندوبات المستفاد من أوامرها؛ إِذْ الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ [خِلَافُ الْأَوَّلَى] أي : اسم الخطاب المدلول عليه بما ذكر خلاف الأولَى كما يُسَمَّى بِهِ مُتَعَلِّقُهُ فَعَلَاءً غَيْرَ كَفٍّ؛ كَفَطَرِ مَسَافِرٍ لَا يَتَضَرَّرُ بِالصَّوْمِ أَوْ كَفًّا كَتَرَكَ صَلَاةَ الضُّحَى، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَيْنِ أَنَّ الْطَلَبَ فِي الْمَقْصُودِ أَثَرٌ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ، وَالْقِسْمُ الثَّانِي وَاسِطَةٌ بَيْنَ الْكَرَاهَةِ وَالْإِبَاحَةِ؛ زَادَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ مُتَأَخَّرِي الْفُقَهَاءِ؛ مِنْهُمْ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ عَلَى الْأَصُولِيِّينَ،

والسُّنَّة، ونحوهما، والتخييرُ بينهُ وبينَ ضِدِّهِ إباحةٌ، ومباحٌ، وجائزٌ، وموسَّعٌ فيه، ومُطْلَقٌ، وحلالٌ، وما أُذِنَ فيه الشرعُ؛ حَسَنٌ، فدخَلَ المباحُ! نَعَمْ، هو غيرُ مأمورٍ بِهِ لذاتِهِ؛ فليسَ جنساً للواجبِ، وما نهى عنه قبيحٌ؛ فدخَلَ المكروهُ وهو خلافُ الأوَّلَى،

والمتقدمون يطلقون المكروه على القسمين، وقد يقولون في الأوَّل كراهة شديدة كما يقال في قسم المندوب: سُنَّة مؤكَّدة، وعلى ما عليه الأصوليون يقال: أو غير جازم فكرَاهة [و] خلاف [السُّنَّة ونحوهما] كخلاف الأدب، كذا المُصنَّف قال، وغاير بعضهم بين خلاف الأوَّلَى وخلاف السُّنَّة [والتخيير] عطف على الاقتضاء [بينهُ وبينَ ضِدِّهِ] أي: الترك اسم الخطاب المدلول عليه بذلك [إباحةٌ و] يقال تجوزاً [مباحٌ وجائزٌ وموسَّعٌ] بصيغة المفعول [فيه] أي: لعدم تَعَيُّنِ جهةٍ مخصوصة [ومطلقٌ] عن القيد بذلك مُضِرٌّ كالذي قبله أيضاً [وحلالٌ] وبما قررناه علم أنَّ المباح لا اقتضاء فيه فعبارته سالمة من إيهام ذلك [وما] والفعل مطلق الذي [أُذِنَ فيه] من تعاطيه [الشرعُ؛ حَسَنٌ] يُمدَّحُ فاعله عاجلاً وأُثِيبَ آجلاً أم لا؟ [فدخَلَ المباحُ!] لإذن الشارع فيه؛ وإنَّ لم يتعلق به مدح فعلاً ولا تركاً [نَعَمْ، هو] أي: المباح [غيرُ مأمورٍ بِهِ] فليس بواجب ولا مندوب وإنَّ كان مآذوناً فيه [لذاتِهِ] كما قال الكعبي: مأمور به؛ أي: واجب إذ ما من مباح إلَّا لتحقيق به ترك حرام ما يتحقق بالسكوت ترك نحو الغيبة، وبالسكون كترك نحو القتل، وترك الحرام واجب، وما لا يتم الواجب إلَّا به واجب، فالمباح واجب، والخلاف لفظيٌّ، فعدم الأمر باعتبار الذات والأمر به باعتبار ما عرض من تحقق ترك الحرام به، وقوله: «لذاته» قيل: لكون المباح غير مأمور به لا لمحل الخلاف [فليس] المباح [جنساً للواجب] بل هو نوعان: لجنسٍ هو فعل المكلف المتعلق به حكم شرعي، وقيل: إِنَّهُ جنسٌ له لأنَّه المآذون في فعله، وتحت أنواع: واجب ومندوبٌ، ومخيرٌ فيه ومكروه، ومكروه شاملٌ لخلاف الأوَّلَى، واختصَّ الواجب بفعل المنع مِنَ الترك، والمباح بفعل الإذن فيه وفي الفعل على السواء، والخلاف لفظيٌّ إذ المباح بهذا المعنى جنس للواجب اتفاقاً، وبمعنى المخير فيه، وهو المشهور غير جنسٍ لذلك [وما نُهِيَ عنه] - بالبناء لغير الفاعل - [قبيحٌ؛ فدخَلَ] في القبيح [المكروه وهو خلاف الأوَّلَى] لوجود النهي

وَأُثِبَتْ قَوْمُ الْوَاسِطَةِ فِي الْمَبَاحِ، وَالْمَكْرُوهِ، وَخِلَافِ الْأَوَّلَى، وَفَعَلَ غَيْرِ الْمُكَلَّفِ، وَمَطْلَقُ الْأَمْرِ لَا يَشْمَلُ الْمَكْرُوهَ لِدَاثِهِ أَوْ لِإِزْمِهِ وَلَوْ تَنْزِيهًا؛ فَلَا تَنْعَقِدُ الصَّلَاةُ الْمَنْهِيٌّ عَنْهَا فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ؛ بَلْ لَخَارَجَ؛ فَتَصِحُّ الصَّلَاةُ فِي مَغْضُوبٍ.....

فِي كُلِّ مِنْهُمَا<sup>(١)</sup>.

[وَأُثِبَتْ قَوْمٌ] وَجَرى عَلَيْهِ صَاحِبُ «الْجَمْع» كَالَّذِي قَبْلَهُ [الْوَاسِطَةُ] وَذَلِكَ [فِي الْمَبَاحِ وَالْمَكْرُوهِ وَخِلَافِ الْأَوَّلَى وَفَعَلَ غَيْرِ الْمُكَلَّفِ] بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْقَبِيحَ مَا يَذُمُّ عَلَيْهِ وَهُوَ الْحَرَامُ، وَالْحُسْنُ مَا يَمْدَحُ عَلَيْهِ وَهُوَ الْوَاجِبُ وَالْمَنْدُوبُ، فَمَا لَا يَمْدَحُ عَلَيْهِ وَلَا يَذُمُّ مِمَّا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، وَهَذَا مَا قَالَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي الْمَكْرُوهِ وَالْمَبَاحِ صَرِيحًا، وَفِي فَعَلَ غَيْرِ الْمُكَلَّفِ لَزُومًا، وَرَجَّحَهُ التَّاجُ السَّبْكِيُّ فِي «شَرْحِ الْمَخْتَصَرِ» فِي الْمَكْرُوهِ وَتَبِعَهُ الْبِرْمَاوِيُّ فِيهِ، وَالْحَقُّ الْمَبَاحُ بَحْثًا [وَأُ] عَلَى مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ؛ يَدْخُلُ الْمَبَاحُ وَمَا ذَكَرَ تَحْتَ الْحَسَنِ لِلإِذْنِ فِي الْجُمْلَةِ لِعَدَمِ الْحُظَرِ [مَطْلَقُ الْأَمْرِ] بِعَمَلِ بَعْضِ أَفْرَادِهِ مَكْرُوهٍ [لَا يَشْمَلُ] - بِفَتْحِ الْمِيمِ - [الْمَكْرُوهَ لِدَاثِهِ] الَّذِي لَهُ جِهَةٌ أَوْ جِهَتَانِ بَيْنَهُمَا لَزُومٌ؛ إِذْ لَوْ تَنَازَلَهُ لَكَانَ مَطْلُوبُ الْفِعْلِ وَالتَّرْكُ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَذَلِكَ تَنَاقُضٌ [أَوْ] لَا الْمَكْرُوهَ [لِإِزْمِهِ] الْخَارِجُ عَنْ ذَاتِهِ [وَلَوْ تَنْزِيهًا] أَيْ: كِرَاهَةٌ تَنْزِيهٍ [فَلَا تَنْعَقِدُ الصَّلَاةُ الْمَنْهِيٌّ عَنْهَا] مِنَ النِّفْلِ الْمَطْلُوقِ، أَوْ ذِي السَّبَبِ الْمَتَأَخَّرِ كَصَلَاةِ الْاسْتِخَارَةِ، أَوْ الْمَقَارِنِ كَالْتَحِيَةِ إِذَا قَصِدَ إِيقَاعُهَا فِي الْوَقْتِ الْمَنْهِيٍّ عَنْهُ [فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ] فِيهِ النِّفْلُ الْمَذْكُورُ؛ أَيْ: فِي غَيْرِ الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ كَعِنْدِ طُلُوعِ الشَّمْسِ حَتَّى تَرْتَفِعَ كَرَمَحَ، وَعِنْدَ اصْفَرَارِهَا حَتَّى تَغْرُبَ وَذَلِكَ عَمَلًا بِالْأَصْلِ فِي النَّهْيِ عَنْهَا فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ، وَإِنَّمَا لَمْ تَنْعَقِدْ حِينَئِذٍ سِوَاءَ كَانَتِ الْكِرَاهَةُ تَنْزِيهًا أَمْ تَحْرِيمًا؛ إِذْ لَوْ صَحَّتْ؛ أَيْ: وَافَقَتْ الشَّرْعَ بِأَنْ تَنَازَلَهَا الْأَمْرُ بِالنِّفْلِ الْمَطْلُوقِ لَزِمَ التَّنَاقُضُ، فَتَكُونُ عَلَى كِرَاهَةِ التَّنْزِيهِ مَعَ جَوَازِهَا فَاسِدَةً فَلَا يَثَابُ عَلَيْهَا، وَقِيلَ بِانْعِقَادِهَا حِينَئِذٍ، وَالنَّهْيُ عَنْهَا رَاجِعٌ لِأَمْرِ خَارِجٍ عَنْهَا كَمُوَافَقَةِ عُبَادِ الشَّمْسِ فِي سَجُودِهِمْ عِنْدَ طُلُوعِهَا وَغُرُوبِهَا، وَبِهِ قَالَ الْحَنْفِيَّةُ فَحَكُوا بِالْإِنْعِقَادِ كِرَاهَةَ التَّحْرِيمِ [بَلْ] يَتَنَازَلُ الْمَكْرُوهَ وَلَوْ تَحْرِيمًا [لِخَارِجٍ] لَا مِلَازِمَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَأْمُورِ بِهِ [فَتَصِحُّ الصَّلَاةُ فِي] مُحَلٍّ أَوْ ثَوْبٍ [مَغْضُوبٍ] فَالْكِرَاهَةُ لَجِهَةٍ

(١) انظر تفصيل ذلك في: قواعد الأدلة في الأصول، منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني [١/٢٢٧].

بلا ثواب عند الجمهور.

وما طُلِبَ جَزْماً إنْ أُنْهِمَ في مُتَعَدِّ ومُعَيَّنٍ كَأَحَدٍ خِصَالِ كُفَّارَةِ الْيَمِينِ ونحوها؛ يَسْمَى مُخَيَّرًا، فمَوْضِعُ التَّخْيِيرِ فِيهِ الْخِصَالُ الْمَشْخَصَةُ، وَالطَّلَبُ أَحَدُهَا لَا بَعِيْنَهُ، وَهُوَ لَا تَخْيِيرَ فِيهِ؛ فَإِنْ فَعَلَ الْمُكَلَّفُ أُثِيبَ ثَوَابُ الْوَاجِبِ عَلَى أَغْلَاهَا،

الصلاة وفي الأمكنة المكروهة؛ إذ النهي فيها لخارج عن الصلاة كالتعرض بها في الحمام لوسوسة الشيطان، وفي أعطان الإبل لنفرتها، فالنهي فيها ليس لنفس الصلاة ولا للآزمها؛ بخلافه في الأزمنة [بلا ثواب عند الجمهور] عقوبة له عليها من جهة الغضب، وقيل: يثاب من جهتها وإن عوقب من جهة الغضب؛ فقد يعاقب بغير حرمان الثواب أو حرمان بعضه [وما طُلِبَ] فعله [جَزْماً] طلباً جازماً أو طلب جزم؛ وذلك الإيجاب [إنْ أُنْهِمَ] ذلك المطلوب [في مُتَعَدِّ] اثنين فما فوق [ومُعَيَّنٍ] ذكر [كَأَحَدٍ] الْأَوَّلَى: «إحدى» [خِصَالِ كُفَّارَةِ الْيَمِينِ] فإنها في آيتها الأمر بذلك تقديراً [ونحوها] لكل ما خُيِّرَ الْمُكَلَّفُ فِيهِ؛ كفدية نحو الحلق [يُسْمَى] ذلك المطلوب: واجباً [مُخَيَّرًا] أي: فيه؛ فحذف الجار فاتصل بالوصف فاستكنَّ فيه [فموضع] محلُّ [التخيير فيه] المستثنى منه الوصف القائم بالواجب [الخِصَالُ الْمَشْخَصَةُ] في كُفَّارَةِ الْيَمِينِ مثلاً من إطعام العشرة أو كسوتهم أو تحرير رقبة [أو] موضع [الطلب أحدها] أي: واحد منها [لا بعيْنَهُ] وهو القدر المشترك بينهما في ضمن؛ أي: معيْن منها لأنَّه المأمور به [وهو] أي: الأحد المذكور [لا تخيير فيه] بل هو صادق على ما أتى به منها [فإنْ فَعَلَ الْمُكَلَّفُ] الكلَّ مِنَ الْخِصَالِ الْوَاجِبِ وَاحِدٌ مِنْهَا بَعِيْنَهُ [أُثِيبَ ثَوَابُ الْوَاجِبِ] وهو كثواب سبعين مندوباً؛ أَخَذَ مِنْ حَدِيثِ رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١)، [على أعلاها] ثواباً كالعتق والدم فيما ذكر؛ لأنَّه لو اقتصر عليه لا يثاب

(١) يشير إلى الحديث الوارد عن سلمان الفارسي قال: خطبنا رسول الله ﷺ في آخر يوم من شعبان فقال: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ أَظْلَكُمُ شَهْرٌ عَظِيمٌ، شَهْرٌ مُبَارَكٌ، شَهْرٌ فِيهِ لَيْلَةٌ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ، جَعَلَ اللَّهُ صِبَاةَ فَرِيضَةٍ، وَيَقَامُ لَيْلُهُ تَطَوُّعًا، مَنْ تَقَرَّبَ فِيهِ بِخَصْلَةٍ مِنَ الْخَيْرِ كَانَ كَمَنْ أَدَّى فَرِيضَةً فِيمَا سِوَاهُ، وَمَنْ أَدَّى فَرِيضَةً فِيهِ كَانَ كَمَنْ أَدَّى سَبْعِينَ فَرِيضَةً فِيمَا سِوَاهُ»، صحيح ابن خزيمة [١٩١/٣] برقم: ١٨٨٧، شعب الإيمان، البيهقي [٢٢٣/٥] برقم: ٣٣٣٦.

وإن تَرَكَ الْكُلَّ عُوقِبَ عَلَى أَذْنَاهَا، وَقَدْ يُحَرِّمُ وَاحِدٌ لَا بَعِيْنَهُ؛ كَوَطْءِ أُخْتَيْنِ بِمُلْكِ الْيَمِينِ، وَإِنْ قَصِدَ فَاعِلُهُ بَعِيْنَهُ فَعَيْنِيْ؛ وَإِلَّا فَكَفَايَةُ؛ فَهُوَ كَسُنَّةِ الْكِفَايَةِ مُهِمٌّ يُقْصَدُ حَصُولُهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ بِالذَّاتِ لِفَاعِلِهِ؛ كَابْتِدَاءِ سَلَامٍ وَجَوَابِهِ لِأَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ؛

عليه ثواب الواجب فضمَّ غيره إليه معاً، أو مرتباً لا ينقصه ذلك [وإن تَرَكَ الْكُلَّ] بأن لم يأت بشيء منها [عُوقِبَ] إن عُوقِبَ [على أذناها] عقاباً لأنَّه لو فعله فقط لم يعاقب؛ فإن تساوت فتواب الواجب والعقاب على واحد منها فُعِلَتْ معاً أو مرتباً [وقد] للتحقيق [يُحَرِّمُ] - بالبناء للفاعل مِنَ المجرد ولغير الفاعل مِنَ المزيد بالتضعيف - [واحدٌ لا بعينه] من أشياء معينه؛ وهو القدر المشترك بينها في ضمن أيٍّ معيَّن منها، فعلى المكلف تركه في ضمن أيٍّ مُعَيَّنٍ منها، أو له فعله في غيره؛ إذ لا مانع منه [كوطاء أختين بمُلْكِ اليمين] فالمحرَّم وطء الأخرى ما لم تُحرَّم عليه الأولى؛ بنحو بيع أو تزويج، وهي كالواجب المخيَّر فيما تقدم؛ فإن تركت المعينة المحرَّم أحدهما لا بعينه أجمع امتثالاً، أو فعلت وهي متساوية وبعضها أخفت عقاباً وثناباً، فتواب الواجب والعقاب في المتساوية على ترك وفعل واحد، وفي المتفاوتة على ترك أشدها وفعل أخفها؛ سواء فُعِلَتْ معاً أم مرتباً، والتحقيق أنَّ ثواب الواجب والعقاب على ترك وفعل أحدها من حيثُ إنَّه أحدها [وإن قُصِدَ] - بالبناء لغير الفاعل - [فاعله] فاعل ذلك الواجب [بعينه] تكليفاً له به واحداً كان كالواجبات عليه صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقط، ومتعدداً كالصلوات الخمس [فـ] فرض [عَيْنِيْ] منسوب للعين؛ لتوجُّه مطلوبه لكلِّ عين [وإِلَّا] يقصد فاعله بعينه؛ بل قصد حصوله من غير نظر بالذات لفاعله [فـ] فرض [كفاية] للاكتفاء بوجوده مِنَ البعض وعدم تعيينه على كلِّ [فهو] أي: فرض الكفاية [كسُنَّةِ الكفاية] في استوائهما في التعريف وهو [مُهِمٌّ] بصيغة الفاعل من أهم [يُقْصَدُ] - بالبناء لغير الفاعل - [حصوله] من أيِّ مكان [من غير نظر] للأمر في حصوله [بالذات لفاعله] نعم هو مقصود بالعرض لتحقيقه لتوقف الفعل على الفاعل، ويفترقان بأنَّ فرض الكفاية مهم يقصد جزماً حصوله؛ بخلاف سُنَّةِ الكفاية فلا جزم في قصد حصولها [كابْتِدَاءِ سَلَامٍ] من جماعة فهو سُنَّةُ كفاية [وجوابه] كذلك فهو فرض كفاية [لأكثر من واحد] حالٌ خُذِفَ عاملُها وصاحبُها؛ أي: أمثل ما ذُكِرَ حال كونه لأكثر من واحد إمامته فالابتداء سُنَّةُ عين،

فَمَتَعَلَّقُهُ كُلُّ الْمَكْلَفِينَ، وَيَسْقُطُ بِفَعْلٍ بَعْضِهِمْ إِنْ حَصَلَ بِهِ الْمَقْصُودُ مِنْهُ عَمَّنْ ظَنَّ قِيَامَهُمْ بِهِ، وَلِتَعْدِّي نَفْعَ الْقَائِمِ بِهِ كَانَ لَهُ مَزِيَّةٌ عَلَى الْقَائِمِ بِفَرْضِ الْعَيْنِ؛ وَإِنْ كَانَ أَفْضَلَ كَمَا نُصَّ عَلَيْهِ،.....

والجواب فرض عين<sup>(١)</sup> [فَمَتَعَلَّقُهُ] - بصيغة المفعول - أي: متعلق فرض الكفاية [كُلُّ الْمَكْلَفِينَ] فالخطاب به متوجه لكل منهم [وَيَسْقُطُ] حرجه عن كلهم [بِفَعْلٍ بَعْضِهِمْ] القدر الذي سقط به ذلك الفرض كحصول الشعار في فرض صلاة الجماعة الكفائي؛ فلا بُدَّ من تعددها في البلد الكبير؛ كمكة في أماكن؛ فَمِنْ ثَمَّ قَالَ الْمُصَنِّفُ: إِنْ الْمَكْنِيِّ لَمْ يَقُومُوا بِفَرْضِ الْكَفَايَةِ الْكَفَائِيِّ بِمَجَرَّدِ إِقَامَتِهَا بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ هُنَا بِقَوْلِهِ: [إِنْ حَصَلَ بِهِ] بِفَعْلٍ الْبَعْضِ [الْمَقْصُودُ مِنْهُ] فَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ كَمَا ذَكَرَ؛ كَمَا لَوْ أَجَابَ صَبِيٌّ مِنْ جَمْعٍ سُلِّمَ عَلَيْهِمْ فِيهِمْ مَكْلَفٌ؛ فَلَا يَكْتَفِي بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ السَّلَامِ - وَهُوَ الْأَمَانُ - غَيْرُ حَاصِلٍ بِهِ؛ بِخِلَافِ فَرْضِ الْجَنَازَةِ سَقَطَ بِفَعْلِهِ عَنِ الْمَكْلَفِ، وَإِنْ لَمْ يَخَاطَبْ بِهِ الصَّبِيُّ؛ لانتفاء تكليفه لحصول مقصودها وهو الدُّعَاءُ بِهِ [عَمَّنْ] عَنِ الْمَكْلَفِ الَّذِي [ظَنَّ قِيَامَهُمْ] أي: البعض الفاعلين له [به] بِالْفَرْضِ الْكَفَايَةِ وَلَا تَعَدَّى فِي سَقُوطِ الْفَرْضِ عَنِ الشَّخْصِ بِفَعْلٍ غَيْرِهِ؛ كَسَقُوطِ الدَّيْنِ عَنِ الْمَدِينِ بِأَدَاءِ غَيْرِهِ، أَمَا مَنْ لَمْ يَظُنَّ قِيَامَهُمْ بِهِ فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ، وَلَوْ فَعَلَهُ الْكُلُّ مَعًا وَقَعَ مِنْهُمْ فَرْضاً أَوْ مَرْتَباً؛ فَكَذَلِكَ. وَالسَّاقِطُ بِالْأَوَّلِ الْحَرَجُ؛ نَعَمْ إِنْ حَصَلَ الْمَقْصُودُ بِتَمَامِهِ كغُسْلِ الْمَيِّتِ لَمْ يَقَعْ غَيْرُ الْأَوَّلِ فَرْضاً [وَلِتَعْدِّي نَفْعَ الْقَائِمِ بِهِ] فِي إِسْقَاطِ الْفَرْضِ عَنِ الْغَيْرِ [كَانَ لَهُ] مَزِيَّةٌ عَلَى الْقَائِمِ بِفَرْضِ الْعَيْنِ [لِتَصَوُّرِهِ نَفْعَهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَبِهَذَا فَضَّلَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَغَيْرِهِ فَرْضَ الْكَفَايَةِ؛ قَالَ: لِأَنَّهُ يَصَانُ - بِقِيَامِ الْبَعْضِ بِهِ - جَمِيعُ الْمَكْلَفِينَ عَنِ إِثْمِهِمُ الْمَرْتَبَ عَلَى تَرْكِهِمْ لَهُ، وَفَرْضُ الْعَيْنِ إِنَّمَا يُصَانُ بِهِ عَنِ الْإِثْمِ الْفَاعِلِ فَقَط. انتهى.

ولم يجعله الْمُصَنِّفُ كَذَلِكَ بَلْ مِنْ مَزَايَاهُ [وَإِنْ كَانَ] فَرْضُ الْعَيْنِ [أَفْضَلَ] مِنْ فَرْضِ الْكَفَايَةِ [كَمَا نُصَّ] - بِالْبِنَاءِ لغير الفاعل - أَوَّلُهُ؛ أَي: الشَّافِعِيُّ [عَلَيْهِ] نَقَلَهُ عَنْهُ الشَّهَابُ ابْنُ الْعِمَادِ نَقْلاً عَنِ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ، وَيدلُّ لَهُ شِدَّةُ اعْتِنَاءِ الشَّارِعِ بِهِ بِقَصْدِهِ حَصُولَهُ مِنْ كُلِّ مَكْلَفٍ فِي الْأَغْلَبِ، وَيَقْوِيهِ تَعْلِيلُ الْأَصْحَابِ تَبْعاً لِلشَّافِعِيِّ:

(١) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج - على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي -، علي بن عبد الكافي السبكي [١/١٠٠].

وُسْتَيْهَا كَذَلِكَ؛ لَكِنْ لَا إِثْمَ بِتَرْكِهَا، وَتَغْيِيرُ الْحَكْمِ لِأَسْهَلِ لِعُذْرِ مَعَ قِيَامِ سَبَبِ الْأَصْلِ رَخْصَةً وَاجِبَةً، وَمَنْدُوبَةً، وَمَبَاحَةً، وَخِلَافُ الْأَوَّلَى، .....

كِرَاهَا قَطَعَ طَوَافُ الْفَرْضِ لَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ بِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ تَرْكُ الْفَرْضِ الْعَيْنِ لِفَرْضِ الْكِفَايَةِ، وَقَدْ تَوَجَّدَ فِي الْمَفْضُولِ مَزَايَا لَا تَكُونُ فِي الْفَاضِلِ لَا تَفْضُلُهُ عَلَيْهِ [وُسْتَيْهَا] أَي: سُنَّةُ الْعَيْنِ [كَذَلِكَ] أَي: أَفْضَلُ مِنْ سُنَّةِ الْكِفَايَةِ لِمَا ذَكَرَ مِنْ فَرْضِهَا [لَكِنْ لَا إِثْمَ بِتَرْكِهَا] رَأْسًا عَلَى أَحَدٍ؛ إِذِ الْطَلْبُ لِحَصُولِهَا غَيْرُ جِزْمٍ [وَتَغْيِيرُ الْحَكْمِ] أَي: تَعْلَقُهُ [لِأَسْهَلِ] عَنِ الْمَكْلَفِ مِنْ أَصْعَبِ مِنْهُ عَلَيْهِ [لِعُذْرِ] تَرْتَبُ عَلَيْهِ التَّسْهِيلُ [مَعَ قِيَامِ سَبَبِ] الْحَكْمِ [الْأَصْلِ] الْمَغْيِيرِ تَعْلَقُهُ [رَخْصَةً] أَي: يُسَمَّى الْحَكْمُ الْأَسْهَلُ رَخْصَةً - بِإِسْكَانِ الْخَاءِ أَكْثَرُ مِنْ ضَمِّهَا -؛ لُغَةً: السَّهُولَةُ<sup>(١)</sup> [وَاجِبَةً وَمَنْدُوبَةً وَمَبَاحَةً وَخِلَافُ الْأَوَّلَى] هَذِهِ الصِّفَاتُ اللَّازِمَةُ بَيَانِ لَأَقْسَامِ الرُّخْصَةِ؛ فَالْوَاجِبَةُ كَأَكْلِ الْمَيْتَةِ لِمَضْطَرٍ، وَالْمَنْدُوبَةُ كَفِطْرِ رَمَضَانَ مَسَافِرَ كِرَةِ الْفِطْرِ أَوْ شَكٍّ فِي جَوَازِهِ، أَوْ بَلَغِ سَفَرِهِ ثَلَاثَ مَرَاهِلَ فَأَكْثَرُ، وَلَمْ يَخْتَلَفْ فِي جَوَازِ قَصْرِهِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ مَحَلِّهِ، وَالْمَبَاحَةُ كَالسَّلَامِ، وَخِلَافُ الْأَوَّلَى كَفِطْرِ مَسَافِرٍ لَا يَضُرُّهُ الصَّوْمُ؛ فَإِنْ ضَرَّهُ فَالْفِطْرُ أَوَّلَى، فَالرُّخْصَةُ كَجَلِّ الْمَذْكُورَاتِ مِنْ وَجُوبٍ وَنَدْبٍ وَإِبَاحَةٍ وَخِلَافِ الْأَوَّلَى، وَحُكْمُهَا الْأَصْلِي الْخُرْمَةُ، وَأَسْبَابُهَا: الْخَبْثُ فِي الْمَيْتَةِ، وَدُخُولُ وَقْتِ الصَّلَاةِ، وَالصَّوْمُ فِي الْقَصْرِ وَالْفِطْرِ لَأَنَّهُ سَبَبٌ لِرُجُوبِ الصَّلَاةِ تَامَةً وَالصَّوْمُ، وَالْعُذْرُ فِي السَّلَامِ، وَهِيَ قَائِمَةٌ حَالَ الْجِلِّ، وَأَعْذَارُ الْجِلِّ: الْإِضْطِرَارُ، وَمَشَقَّةُ السَّفَرِ، وَالْحَاجَةُ لِثَمَنِ الْعَلَّةِ قَبْلَ إِدْرَاكِهَا، وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِ أَنَّ الرُّخْصَةَ لَا تَكُونُ حَرَامًا وَلَا مَكْرُوهَةً، وَهُوَ كَمَا قَالَ الْغَزَالِيُّ ظَاهِرٌ خَبَرٌ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رَخْصُهُ»<sup>(٢)</sup>، وَمَا قِيلَ: إِنَّهَا تَكُونُ كَذَلِكَ حَيْثُ قِيلَ: بِأَجْزَاءِ الْاسْتِنْجَاءِ بِالنَّقْدِ مَعَ أَنَّهُ حَرَامٌ، وَيَجُوزُ الْقَصْرُ فِي دُونَ ثَلَاثِ مَرَاهِلَ؛ مَعَ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ كَمَا قَالَ الْمَوَارِدِيُّ، أَجِيبُ بِأَنَّ الْحَرْمَةَ لَيْسَتْ لِمَخْصُوصِ الْاسْتِنْجَاءِ حَتَّى يَكُونَ رَخْصَةً؛ بَلْ لِعُمُومِ الْاسْتِعْمَالِ، وَبِأَنَّ الْمَوَارِدِيَّ أَرَادَ مِنَ الْكِرَاهَةِ غَيْرَ الشَّدِيدَةِ الْمَعْبَّرِ عَنْهَا بِخِلَافِ الْأَوَّلَى، قَالَ فِي «شَرْحِ اللَّبِّ»: وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ الرُّخْصَةَ إِنَّمَا لَمْ تَوْصَفَ بِالْحَرْمَةِ لَصُعُوبَتِهَا مُطْلَقًا، وَهَذَا مُنْتَفٍ فِي الْكِرَاهَةِ؛ كَخِلَافِ الْأَوَّلَى لِأَنَّهُمَا

(١) انظر: التعريفات، الجرجاني [١٤٧/رقم: ٧١٩].

(٢) مستند أحمد [١٠٨/٢/برقم: ٥٨٦٦].



وإلا فعزيمة، وكلّ مقدور لا يتم الواجب المطلق إلا به لتوقّف وجوده أو العلم به عليه؛ واجب، وهو السّبب والشّرط الشرعيّ أو العقليّ أو العاديّ كصيفة عتيق، ونظير في علم الكلام كالسير للحجّ، والطّهارة للصلاة،

سهلان بالنسبة للحرمة [وإلا] أي: وإن لم يتغير الحكم كذلك؛ بل لم يتغير أصلاً كوجوب المندوبات، أو تغيّر لصعوبة؛ كحرمة الاصطياد بالإحرام بعد إباحته قبله، أو إلى سهولة لا لعذر؛ كجلّ ترك الوضوء لصلاة فائتة مثلاً لمن لم يحدث بعد حرمة؛ بمعنى أنّه خلاف الأولى، أو لعذر لا مع قيام سبب للحكم الأصلي؛ كإباحة ترك ثبات واحد منا لعشرة من الكفار في القتال بعد حرمة؛ وسببها قلّتنا ولم تبق حالة الإباحة لكثرتنا حينئذ، وعذر الإباحة مشقة الثّبات المذكور لمّا كثُرنا [فعزيمة] أي: فالحكم غير المتغيّر أو المتغيّر إليه الصعب أو السهل آنفاً يُسمّى عزيمة؛ لأنّه عزم أمره؛ أي: قطع وحثّ؛ صعب أو سهل، وظاهر كلام كثير انقسامها السّنة، وبه صرح البرماوي؛ لكنّ الرازي خصّصها بالحرمة، والغزالي والآمدي وغيرهما بالوجوب، والقرافي بالوجوب والندب، واعترض تعريفاً للرخصة والعزيمة بوجوب ترك الصّلاة على الحائض؛ فإنّه عزيمة ويصدق عليه تعريف الرخصة، وأجيب بمنع الصدق؛ فإنّ الحيض وإن كان عذراً في التّرك مانع من الفعل، ومن مانعيّه نشأ وجوب التّرك، وتقسيم الحكم للرخصة والعزيمة أقرب إلى اللغة من تقسيم الرازي وغيره الفعل الذي هو متعلقه إليهما<sup>(١)</sup>.

[وكلّ] فعل [مقدور] للمكلف [لا يتم] يوجد [الواجب المطلق] إلا به لتوقّف وجوده أو العلم به عليه؛ واجب [بوجوب الواجب] [وهو السّبب] [لِلواجب] [وَالشّرط الشرعيّ] أو السّبب [أو] الشرط [العقليّ أو] الشرط [العاديّ] ومثل بها على طريق ترتيب اللفّ بقوله: [كصيفة عتيق] فهي سبب شرعيّ له؛ أي: لا يوجد إلا بها [و] كالنظير [ومرّ تعريفه] [في علم الكلام] فهو سبب عقليّ للعلم عند الإمام وغيره [كالسير] لأداء بمعنى الفعل [لِلحجّ] فهو سبب عادي لذلك؛ وإن أمكن عقلاً بغيره كالطيران في الهواء كرامة [و] مثال الشرط الشرعيّ [الطّهارة] من الحَدَث ومن الحَبَث [لِلصلاة]

(١) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي، حسن بن محمد بن محمود العطار (١/٤١٣).

وَالْغُسْلُ لَمَّا يَلَاقِي نَحْوَ الْوَجْهِ فِي الْوُضُوءِ، وَتَرْكُ الضَّدِّ فِي الْأَمْرِ، فَالْمَبَاحُ مَثَلًا الْوَسِيلَةُ لِتَرْكِ حَرَامٍ وَاجِبٍ؛ فَإِنْ أَرَادَ مُبْتَدِعٌ قَالَ: لَا مُبَاحَ فِي الشَّرْعِ، هَذَا؛ وَإِلَّا فَهُوَ خَارِقٌ لِلْإِجْمَاعِ؛ بَلْ قَضِيَّةٌ قَوَاعِدِنَا فِي إِنْكَارِ الضَّرُورِيِّ كُفْرُهُ،

فَكُلُّ مِنْهُمَا شَرْطٌ شَرْعِيٌّ لِذَلِكَ [وَالْغُسْلُ لَمَّا يَلَاقِي نَحْوَ الْوَجْهِ فِي الْوُضُوءِ] مِنْ كُلِّ عَضْوٍ يَجِبُ غَسْلُهُ؛ كَالْأُذُنِ وَمَقْدَمِ الرَّأْسِ فِي غَسْلِ الْوَجْهِ؛ فَذَلِكَ شَرْطٌ عَادِيٌّ لِلْغُسْلِ الْوَاجِبِ [وَأ] كـ [تَرْكُ الضَّدِّ] لِلوَاجِبِ [فِي الْأَمْرِ] بِهِ وَهَذَا شَرْطٌ عَقْلِيٌّ، وَالْقَوْلُ بِإِجْبَابِ الْوَاجِبِ بِجَمِيعِ مَا ذَكَرَ هُوَ الْأَصَحُّ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يَجِبْ لَجَازَ تَرْكُ الْوَاجِبِ الْمَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ، وَخَرَجَ بِالْمَقْدُورِ وَغَيْرِهِ كَقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِرَادَتِهِ الدَّاعِيَةِ إِلَى الْعِزْمِ الْمَصْمُومِ؛ إِذِ الْإِتْيَانُ بِالْفِعْلِ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِمَا، وَهُمَا غَيْرُ مَقْدُورِي الْمَكْلَفِ، وَبِالْمَطْلُوقِ الْمَقِيدِ وَجُوبِهِ بِمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ؛ كَالزَّكَاةِ وَجُوبِهَا مَتَوَقَّفٌ عَلَى مُلْكِ النَّصَابِ فَلَا يَجِبُ تَحْصِيلُهُ؛ فَالْمَطْلُوقُ مَا لَا يَكُونُ مَقِيدًا بِمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ وَجُودُهُ؛ وَإِنْ قُيِّدَ بِغَيْرِهِ كـ ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ السَّنِينَ﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٧٨]، فَإِنَّ وَجُوبَهَا فِيهِ مَقِيدٌ بِالذُّلُوكِ<sup>(١)</sup> لَا بِالْوُضُوءِ وَالْإِسْتِقْبَالِ؛ وَإِذَا عُرِفَتْ وَجُوبُ مَا ذَكَرَ بِوُجُوبِ الْوَاجِبِ لَكُنْ حَصُولُهُ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ [فَالْمَبَاحُ] فِي نَفْسِهِ [مَثَلًا] - حَالٌ أَوْ مَفْعُولٌ مَطْلُوقٌ - أَي: أُمْتَلَّ بِهِ مَثَلًا، أَوْ مَفْعُولٌ بِهِ؛ أَي: ذَكَرَ مَثَلًا [الْوَسِيلَةَ] الْمَتَوَصَّلَ بِهِ [لِتَرْكِ حَرَامٍ وَاجِبٍ] لَوْجُوبِ تَرْكِ الْمَتَوَقَّفِ عَلَى تَرْكِ ذَلِكَ الْمَبَاحِ فِي ذَاتِهِ؛ كَتَرَكَ الْكَلَامِ الْمَتَوَقَّفَ عَلَى تَرْكِ نَحْوِ الْغِيْيَةِ.

[فَإِنْ أَرَادَ مُبْتَدِعٌ] خَارِجٌ عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ [قَالَ: لَا مَبَاحَ فِي الشَّرْعِ] لِعَدَمِ وَجُودِ مَسْتَوَى الطَّرْفَيْنِ؛ إِذْ مَا مِنْ مَبَاحٍ إِلَّا يَتَحَقَّقُ بِهِ تَرْكُ حَرَامٍ، وَمَا ذَلِكَ شَأْنُهُ وَاجِبٌ وَمَفْعُولٌ أَرَادَ قَوْلُهُ: [هَذَا] وَجَوَابُ «أَنْ» مَحْذُوفٌ؛ أَي: فَذَلِكَ مَقْبُولٌ إِلَّا أَنْ انْتِفَاءَهُ عُرْفِيٌّ، وَهُوَ فِي ذَاتِهِ لَوْلَا التَّوَسُّلُ بِهِ بِمَا ذَكَرَ مَبَاحٍ [وَالْإِلَّا] يَرِدُ هَذَا [فَهُوَ] بِقَوْلِهِ ذَلِكَ [خَارِقٌ لِلْإِجْمَاعِ] مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ عَلَى انْقِسَامِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ إِلَيْهِ وَإِلَى بَاقِي أَقْسَامِهِ الْخَمْسَةِ: الْوَاجِبِ، وَالْحَرَامِ، وَالْمَتَدَوِّبِ، وَالْمَكْرُوهِ، وَخِلَافِ الْأَوَّلَى [بَلْ قَضِيَّةٌ قَوَاعِدِنَا] أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ [فِي إِنْكَارِ الضَّرُورِيِّ] الْمَعْلُومِ مِنَ الشَّرِيعَةِ بِالضَّرُورَةِ [كُفْرُهُ] لِأَنَّ ذَلِكَ شَأْنٌ مِنْ أَنْكَرَ مَا عَلِمَ بِالضَّرُورَةِ مِمَّا جَاءَ بِهِ الشَّارِعُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى

(١) غَايَةُ الْوُصُولِ فِي شَرْحِ لَبِّ الْأَصُولِ، الشَّيْخُ زَكْرِيَا الْأَنْصَارِيُّ الشَّافِعِيُّ [ص ٢٠].

وإمّا وضعي؛ وهو خطاب الله تعالى المتعلق بأعمّ ممّا مرّ كفعل غافلٍ ومُلبّجٍ وجاهلٍ عُذرٍ، ومتعدّد بسُكْرِ سَتَرِ فهمه، ونَصْر الشافعي رضي الله تعالى عنه بتكليفه، معناه؛ أنّه يعاملُ معاملةً المكلف فيما عليه تغليظاً، وله طرد «اللباب» ويعبّر عنه بأنّه الوارد بكون الشيء سبباً كالزنا للحدّ؛ وهو وصّف وجودي أو عديمي،

عليه وسلّم، وعطف على قوله: «إمّا تكليفي» قوله: [وإمّا وضعي] منسوب إلى الوضع؛ وهو حكم شرعي متعارف كما اختاره ابن الحاجب<sup>(١)</sup>؛ لأنّه لا يُعلم إلّا بوضع الشرع كالخطاب التكليفي خلافاً للجمع، وقيل: لا حاجة لذكره لدخوله في الاقتضاء والتخيير؛ إذ لا معنى لكون الزوال سبب وجود الظاهر إلّا إيجابها عنده، ولا كون الظهارة شرطاً للإقدام على البيع إلّا إباحته عندها وتحريمه عند فقدها، وقيل: إنّهُ ليس بحكم حقيقي لأنّه ليس بإنشاء؛ بل خبر عن ترتّب آثار هذه الأمور عليها، قال البرماوي: وليس هذا الخلاف كبير فائدة؛ بل هو خلاف لفظي والمختار الأوّل، وجرى عليه المصنّف فقال: [وهو خطاب الله تعالى المتعلق بأعمّ ممّا مرّ] مِنْ فعلٍ غير المكلف وذلك [كفعل غافلٍ] بنحو قوم [ومُلبّجٍ] للفعل [وجاهلٍ عُذرٍ] يجهله لقرب عهده بالإسلام أو لغير ذلك [ومتعدّد بسُكْرِ] المراد به ما يعمّ الجنون والإغماء [سَتَرِ فهمه] لغلبته له أو لإذهابه له [ونَصْر الشافعي] بالرفع مبتدأ [رضي الله تعالى عنه] جملة دُعائية مستأنفة أو خبريّة حال مِنْ المضاف إليه بإضمار (قد) لكون المضاف عاملاً فيه قبل الإضافة [بتكليفه] أي: المتعدّي بسُكْرِه متعلق بنصّ وخبر المبتدأ [معناه أنّه يعامل معاملة المكلف فيما] أي: في الأحكام التي [عليه] كوقوع طلاق ولزوم عقود وحلول [تغليظاً] عليه لِتَعَدِّيهِ [و] فيما [له طرد «اللباب»] ليكون على وتيرة واحدة فاعتدّ به بما صدر عنه حيثنّذ مع عدم تكليفه لما ذكر [ويعبّر عنه] عن الخطاب الوضعي [بأنّه] الخطاب [الوارد بكون الشيء سبباً] لآخر وإن لم يكن في العبادات [كالزنا] بسببه [للحدّ] والزوال لوجوب الظّهر والإسكار لحرمة الخمر [وهو] أي: السبب الشرعي [وصفّ وجودي] كالزنا للحد [أو عديمي] كعدم المِعْصِبِ

(١) انظر الحكم الوضعي بأنواعه الخمسة في: الموافقات في أصول الشريعة، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي [٤١٣/٢].

ظاهرٌ، منضبطٌ، معرّفٌ للحُكْم؛ فيلزمُ مِنْ وجودِهِ وجودُهُ وَمِنْ عَدَمِهِ عَدَمُهُ،  
أو مانعاً؛ وهو وَصَفٌ وَجُودِيٌّ ظاهرٌ، منضبطٌ، مُعرّفٌ لنقيضِ الحُكْم لوجودِ  
مقتضيه، وَمِنْ ثَمَّ لَزِمَ مِنْ وجودِهِ العَدَمُ وعكسه لذاته، أو شرطاً؛ وهو ما  
يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ العَدَمُ ولا يَلْزَمُ مِنْ وجودِهِ وجودٌ، ولا عَدَمٌ لِدَايِهِ،.....

للأخوات لِأَب عند استغراق الشقائق للثُلُثَيْن سببٌ لعدم إرثهنَّ [ظاهرٌ منضبطٌ معرّفٌ  
للحكم] لا مؤثّرٌ فيه بذاته، أو بإذن الله تعالى، أو باعثٌ عليه كما قال بِكُلِّ قائلٍ؛  
كما سيأتي في معرفة العِلَّة، وهذا التعريف مبین لمفهوم السَّبب، وبِهِ عَرَفَ التاج  
السبكي في «شرح المختصر» كالآمدي<sup>(١)</sup>، وعَرَفَهُ بعضهم بخاصة المفرع على تفريعه  
هنا وهو [فيلزم من وجوده] أي: السبب [وجوده] أي: الحكم المسبب عنه، والمعبر  
بالسبب هو المعبر عنه في القياس بالعِلَّة، ومن قال: لا يُسمَّى الوقت السببي عِلَّةً؛  
نظراً إلى اشتراط المناسبة في العِلَّة، وسيأتي أَنَّهُ لا يشترط فيها؛ بناءً على أَنّها  
المِعْرُفُ، وهو الحَقُّ [ومن عَدَمِهِ عَدَمُهُ، أو] الخطاب الوارد بكونه [مانعاً] والمراد ما  
ينصرف إليه عند الإطلاق [وهو] مانع الحكم [وصف وجودي] لا عَدَمِي [ظاهر] لا  
خفي [منضبط] لا مضطرب [معرّفٌ لنقيضِ الحكم] أي: حكم السبب [الوجود  
مقتضيه] وهو السبب، وذلك كالقتل في باب الإرث؛ فَإِنَّهُ مانع منه مع وجود  
مقتضيه، وهو نحو القرابة لحكمة هي عدم استعجال الوارث بقتله؛ إما مانع السبب  
والعِلَّة ولا يذكر إلَّا مقيداً بأحدهما فمحله بحث العِلَّة [ومن ثَمَّ] من أَنَّهُ مُعرّفٌ  
لنقيض الحكم [لزم من وجوده] أي: المانع [العدم] للحكم لما أَنَّهُ مُعرّفٌ لنقيضه  
[وعكسه] أي: يلزم من عدمه الوجود للحكم [لذاته] أي: المانع، وإلَّا فقد يوجد  
الحكم مع المانع لعارض كالصلاة لفاقد الطهورين مع الجنابة لأداء وظيفة الوقت،  
وقد يعدم ولا يوجد الحكم إلَّا لمانع آخر أو لعدم وجود مقتضيه [أو] الخطاب  
الوارد بكونه [شرطاً] لذلك الحكم [وهو] أي: الشرط [ما يلزم من عدمه العدم]  
للمشروط خرج به المانع؛ إذ لا يلزم من عدمه شيء [ولا يلزم من وجوده وجود ولا  
عدم لذاته]<sup>(٢)</sup> خرج به السبب؛ إذ يلزم من وجوده الوجود، وتبع المُصَنِّفُ «الجمع»

(١) انظر: تحفة الحبيب على شرح الخطيب، سليمان الجبرمي [٩/٨].

(٢) أنوار البروق في أنواع الفروق، أبو العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي [١٠٤/١].

أو صحيحاً لموافقته للشرع؛ فالصّحة موافقة ذي الوجهين الشرع، وبها تترتب الآثار؛ كإجزاء العبادة؛ وإن وجب قضاؤها لأنّه لأمر جديد، وإفادة البيع المملّك. أو فاسداً لمخالفته؛ فالفساد ضدّ الصّحة فلا يترتب عليه.....

وكثيراً فزاد لذاته ليدخل الشرط المقارن للسبب فيلزم الوجود؛ كوجود الحول الذي هو شرط لوجوب الزكاة مع النصاب الذي هو سبب الوجوب، والمقارن للمانع كالدين على قولٍ إنّّه مانعٌ من وجوبها؛ فيلزم العدم، فلزوم الوجود والعدم فيما ذكر لوجود السبب والمانع لا لذاته، وحذفه آخرون لعدم الاحتياج إليه فيما ذكر؛ إذ المقتضي للزوم الوجود والعدم إنما هو السبب والمانع لا الشرط، ثم الشرط: عقلي كالحياة للعلم، وشرعي كالظّهارة للصّلاة، وعادي كالسّلم لصعود السطح، ولغوي كما في «أكرم فلاناً إن جاءك»؛ أي: الجاني. وسيأتي في مبحث التخصيص.

[أو] الخطاب الوارد بكونه [صحيحاً لموافقته] أي: ذلك الفعل عبادة كانت أو غيرها [للشرع] وجريانها على طريقة [الصّحة] مطلقاً [موافقة] الفعل [ذي] صاحب [الوجهين] وهما موافقة الشرع ومخالفته وقوعاً [الشرع] فالفعل الواقع تارةً موافقاً له وأخرى مخالفاً له، صحته موافقة للشرع؛ بخلاف ما لا يقع إلّا موافقاً كعرفة الله تعالى؛ إذ لو وقعت مخالفة لكان الواقع جهلاً لا لمعرفة، فلا تستمى الموافقة له صحيحاً [وبها] بالصّحة لا غير [تترتب الآثار] المقصودة من ذلك الفعل عليه [كإجزاء العبادة] أي: كفايتها في سقوط التّعبد [وإن وجب قضاؤها لأنّه] أي: وجوب القضاء [لأمر جديد] لا للخطاب الأوّل لفعل مقتضاه [و] ك [إفادة البيع المملّك] وحلّ الانتفاع بالمبيع، وحلّ التمتع في النكاح؛ فالصّحة منشأ الترتب لا نفسه كما زعم الآمدي وغيره<sup>(١)</sup>؛ بمعنى أنّه حيث وجد نشأ عنها، لا بمعنى أنّها حيث وجدت نشأ عنها حتى يُردّ المبيع قبل انقضاء الخيار؛ إذ هو الصحيح لم يترتب عليه أثره [أو] الخطاب الوارد بكونه [فاسداً لمخالفته] في وقوع الشرع [فالفساد ضدّ الصّحة]، فإنّ كانت موافقة ذي الوجهين وقوعاً الشرع فهو مخالفته فيه [فلا يترتب عليه] على الفاسد

(١) شرح جمع الجوامع للسبكي، الجلال شمس الدين أحمد بن محمد المحلي [١/٢٧].

أَثَرٌ إِلَّا الْأَمْرَ خَارِجٌ؛ كَالْبَيْنُونَةِ وَالْعِتْقِ مَعَ فُسَادِ الْخُلْعِ وَالْكِتَابَةِ. وَبِرَادِفُهُ الْبَاطِلُ إِلَّا فِي نَحْوِ سِتَّةِ أَبْوَابٍ، وَوَقْتُ الْمَطْلُوبِ إِنْ زَادَ عَلَى فَعْلِهِ وَحَدٌّ آخِرُهُ لَا كَالنُّسْكِ فَمَوْسَعٌ؛ إِنْ عَزَمَ عَلَى فَعْلِهِ قَبْلَ ضَيْقِهِ.....

عبادة كانت أو غيرها [أثر إلا الأمر خارج] عن ذلك الفعل [كالبينونة<sup>(١)</sup> والعنق] فيترتب أثر الخلع مع البينونة [مع فساد الخلع] بمهر المثل؛ إذا وقع على نحو خمر أو مَيْتَةٍ [و] يترتب أثر [الكتابة] الفاسدة فترتب الأثر عليهما مع فسادهما لا لذات العقدين؛ بل لأمر خارج وجود صورة العوض في الخلع، والمعلق عليه في الكتابة [وبرادفه الباطل] فهما اسمان لهذا المفهوم [إلا في نحو ستة أبواب] البابان المذكوران والحجّ والعارية، زاد الزين الكفثاني أربعة أخرى: الوكالة والإجارة والجزية والعنق، قال بعضهم: لا ينحصر فيها؛ بل يجري في سائر العقود ثم ظاهره أن الفرق بينهما فيما ذكر أصولي كما فرق أبو حنيفة بينهما، فجعل مخالفة ما ذكر للشرع قسمين فقال: إِنْ كَانَ الْمَنْهِي عَنْهُ لِأَصْلِهِ كَمَا فِي الصَّلَاةِ الْفَاقِدَةِ، رَكْنًا أَوْ شَرْطًا فَبَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ لَوْصِفِهِ كَمَا فِي صَوْمِ يَوْمِ النَّحْرِ لِلْأَعْرَاضِ بِهِ عَنْ ضِيَاةِ اللَّهِ تَعَالَى لِلنَّاسِ يَوْمُئِذٍ بِلَحُومِ الْأَضْحَاكِ الْمَشْرُوعَةِ فَفَاسِدٌ؛ يَصِحُّ وَيَأْتِمُّ بِهِ، فَعِنْدَهُ الْفَاسِدُ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالْبَاطِلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ الْفَرْقُ فِيمَا ذَكَرَ لِمَدَارِكِ فِقْهِيَّةٍ، فَكَانَ عَلَى الْمُصَنِّفِ التَّنْبِيهُ عَلَى ذَلِكَ، أَوْ تَرْكُهُ رَأْسًا لِمَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّهُ فِقْهِيٌّ.

[ووقت المطلوب] فعله كالصلاة وجوباً أو ندباً [إِنْ زَادَ] الْوَقْتُ [عَلَى] قَدْرِ [فَعْلِهِ وَحَدٌّ] بِضَمِّ الْمَهْمَلَةِ الْأُولَى [آخِرُهُ] أَي: آخِرُ الْوَقْتِ كَزِيَادَةِ الظِّلِّ عَنْ ظِلِّ الْمَثَلِ بَعْدَ ظِلِّ الْإِسْتَوَاءِ لِلظُّهْرِ [لَا كَالنُّسْكِ] الَّذِي لَمْ يُحَدِّدْ آخِرُهُ؛ بَلِ وَقْتُ الْعُمْرِ؛ حَتَّى كَانَ أَوْ عَمْرَةً [فَمَوْسَعٌ] وَلَا يَسْمِيَاهُ النَّسْكُ حَقِيقَةً؛ إِذِ الْمَوْسَعُ مِمَّا يَعْلَمُ الْمَكْلُوفُ آخِرَهُ، وَآخِرُ الْعَمْرِ لَا يَعْلَمُهُ؛ فَلَا يُسَمَّى فَعْلُهُ أَدَاءً وَلَا قَضَاءً حَقِيقَةً اصْطِلَاحًا؛ بَلِ مَجَازًا أَوْ لُغَةً؛ كَقَضَاءِ الدَّيْنِ وَأَدَائِهِ؛ نَبَّهَ عَلَيْهِ الْبِرْمَاوِيُّ، [إِنْ عَزَمَ عَلَى فَعْلِهِ قَبْلَ ضَيْقِهِ] وَفَاقًا لِقَوْمٍ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ كَالْقَاضِي الْبَاقِلَانِيِّ وَالْأَمْدِيِّ فَيَجِبُ الْعَزْمُ عَلَى الْفَعْلِ فِي الْوَقْتِ؛ وَهَذَا هُوَ الْأَصَحُّ كَمَا صَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ فِي مَجْمُوعِهِ، وَنَقَلَهُ وَغَيْرُهُ عَنْ

(١) البينونة: مصدر بان يبينُ بيناً وبينونة؛ أي: قطع، والبين الفرقة. كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي [٣٨٠/٨].

بأن يبقى ما يسعه كله قبل تضييقه بظن نحو موت أو حيض أو جنون أثناءه؛ فإن أخلف الظن فصلّى فيه فأداء؛ كما لو أفسدها وأعادها فيه.

وبعد دخوله يتعلّق التكليف بالفعل إلى فراغه إلزاماً، وقبله إعلماً؛ فالاستطاعة المشترطة لصحة التكليف استطاعة كمال؛ بمعنى سلامة الأسباب والآلات،.....

الأصحاب؛ لتمييز تأخير الأداء عن أول الوقت، وأنكر قوم الموسع بناءً على أن وقت الأداء لا يفضل عن الوجوب، واختلفوا في وقت الأداء على أقوال محكية في «الجمع»، واختار «الجمع»: عدم وجوب العزم على المؤخر [بأن يبقى] كذا بخطه، وحقه حذف الباء لأنه شرط [ما] وقت [يسعه] أي: الفعل [كله] أو متى عزم على فعله [قبل تضييقه] أي: الوقت [بظن] طروء [نحو موت] في أثناء الوقت [أو حيض أو نفاس أو طروء جنون] زوال الشعور مع قوة الأعضاء [أثناءه] أي: أثناء الوقت لانحصار الوقت عنده في ذلك الوقت الخالي من طروء المانع، [فإن أخلف الظن] فيما ظن طروء المانع فيه أثناءه [فصلّى فيه] في الوقت [ف] صلاته [أداء] لوقوعها في وقتها، ولا نظر لذلك التضييق المظنون؛ إذ لا عبرة بالظن البين خلافه [كما] «الكاف» صفة أداء [لو أفسدها] أي: الصلاة [وأعادها فيه] فإنها أداء - لما ذكر - ومُعَادَةٌ؛ إذ المعادة فعلها في وقتها ثانياً؛ سواء كان لمُذَرٍّ مِنْ خَلَلٍ في فعلها أم لا، أو حصول فضيلة في فعلها أو لا، أم لغير عذر ظاهر؛ بأن استوت الجماعات أو زادت الأولى [وبعد دخوله] أي: وقت الصلاة الموسع [يتعلّق التكليف] من الشارع [بالفعل] الذي الوقت [إلى فراغه إلزاماً] لحرمة الخروج من الفرض [وقبله] قبل دخوله [يتعلّق به] [إعلاماً] بوجوبه إذا دخل والمكلف بحال التكليف، والمراد بالإلزامي؛ الامتثال، وبالإعلامي؛ اعتقاد وجوب إيجاد الفعل أو تركه، ولا يحصل الامتثال إلا بكل من الامتثال والإيجاد أو الترك، والقول بأنه لا يتعلق إلا حال المباشرة - إذ لا قدرة عليه إلا حينئذ - مردود؛ وإن قال «الجمع»: إنه التحقيق [فالاستطاعة المشترطة لصحة التكليف] بذلك العمل [استطاعة كمال] وفسرها بقوله: [بمعنى سلامة الأسباب] لذلك [والآلات] <sup>(١)</sup> له فلا يُكَلَّفُ

(١) انظر: التوضيح في حل غوامض التنقيح، صدر الشريعة الثاني المحبوبي البخاري [٣٠٧/٥].

وَيَتَقَدَّمُ الْفِعْلُ لِتَنَاهَلٍ لِتَوَجُّهِ الْخِطَابِ إِلَيْهِ بِمَا كُتِّفَ بِهِ قَبْلَ وَقْتِ فَعْلِهِ إِعْلَاماً،  
وَبَعْدَهُ قَبْلَ الْمُبَاشَرَةِ إلْزَاماً، وَاسْتَطَاعَةُ الْفِعْلِ وَيَقْتَرِنُ بِهِ إِلَى تَمَامِهِ وَإِنْ سَاوَاهُ  
كَالصَّوْمِ فَمُضَيِّقٌ، وَإِنْ نَقَصَ كَانَ زَالٌ نَحْوَ صَبِيٍّ، وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُ قَدْرٌ تَكْبِيرَةً؛  
فَضْرُورَةً، فَيَكْلُفُ بِهِ لِلْقَضَاءِ أَوْ لِيُكْمَلَ مَا يَوْقَعُهُ فِيهِ، وَمَا وَقَعَ بِوَقْتِهِ الْمُعَيَّنِ  
لَهُ شَرْعاً أَدَاءً، أَوْ خَارِجَهُ قَضَاءً، وَقَدْ يُسَمَّى الْكُلُّ

المعضوب<sup>(١)</sup> بالحج بالنفس لفقد سلامة آلاته، ولا الفقير به لعدم سلامة أسبابه  
[ويتقدم] أي: الاستطاعة؛ أي: تسبق وجود [الفعل] لتوقُّفِهِ عَلَيْهَا [لِتَنَاهَلٍ] الفاعل  
[لتَوَجُّهِ الْخِطَابِ إِلَيْهِ بِمَا كُتِّفَ بِهِ] الظرف الأول متعلِّقٌ بِالْخِطَابِ، وَكَذَا الثَّانِي؛  
أي: بوجود ما يتوقَّفُ عَلَيْهِ تحصيله [قَبْلَ وَقْتِ فَعْلِهِ] متعلِّقٌ بِ«تَوَجُّهِ» [إِعْلَاماً]  
بِالْوُجُوبِ [وَبَعْدَهُ] بعد وقت الفعل [قَبْلَ الْمُبَاشَرَةِ إلْزَاماً] كما عَلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ  
[وَاسْتَطَاعَةً] إِيْجَادِ [الفعل] بِسَلَامَةِ الْأَسْبَابِ وَالْآلَاتِ، وَفَقْدِ الْمَوَانِعِ [وَيَقْتَرِنُ بِهِ] لَا  
يَتَقَدَّمُ وَلَا يَتَأَخَّرُ وَتَسْتَمِرُّ مَقَارِنَتُهَا بِهِ [إِلَى تَمَامِهِ] فَتَنْتَهِي بِانْتِهَائِهِ، وَعُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ:  
«إِنْ زَادَ» قَوْلُهُ: [وَإِنْ سَاوَاهُ] أي: سَاوَى الْوَقْتَ الْفِعْلَ فَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ [كَـ] وَقْتِ  
[الصَّوْمِ] إِذْ هُوَ بِقَدْرِهِ؛ مَا بَيْنَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَغُرُوبِ الشَّمْسِ [فَمُضَيِّقٌ وَإِنْ نَقَصَ]  
الْوَقْتُ عَنْ فَعْلِهِ [كَأَنَّ زَالَ نَحْوَ صَبِيٍّ] - بِكَسْرِ فَتَحَ - أي: مِنْ مَوَانِعِ الْوُجُوبِ؛ مِنْ  
حَيْضٍ، وَنِفَاسٍ، وَوِلَادَةٍ، وَزَوَالِ التَّمْيِيزِ؛ بِالْبُلُوغِ وَالظَّهَارَةِ وَالتَّمْيِيزِ [وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُ]  
أي: الْوَقْتُ [قَدْرٌ تَكْبِيرَةً فَـ] وَقْتُ [ضَرْورَةٍ فَيَكْلُفُ] مَنْ زَالَ عَنْهُ الْمَانِعُ حِينَئِذٍ [بِهِ]  
لِذَلِكَ الْفَرْضِ الْمُرْتَفِعِ مَا ذُكِرَ آخِرَ وَقْتِهِ [لِلْقَضَاءِ] لِفَعْلِهِ لِكُلِّ خَارِجِ الْوَقْتِ؛ لِعَدَمِ  
تَمَكُّنِهِ مِنْهُ فِيهِ بِشَرَطِ خُلُوهِ مِنَ الْمَوَانِعِ قَدْرَ فَعْلِهِ وَمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ صَحْتُهُ [أَوْ لِيُكْمَلَ]  
الْمَكْلُفُ عَلَى [مَا يَوْقَعُهُ فِيهِ] مِنْ ذَلِكَ الْمَدْرِكِ، وَبِمَا قَرَرْنَا ائْتَدَعَ مَا عَسَى أَنْ يُقَالَ:  
هُوَ أَيْضاً قَضَاءٌ [وَمَا] أَيْ فَعْلٍ [وَقَعَ] فِعْلُهُ [بِوَقْتِهِ] «الْبَاءُ» ظَرْفِيَّةٌ [الْمُعَيَّنِ] بِصِيغَةِ  
الْمَفْعُولِ [لَهُ] لِذَلِكَ الْفِعْلِ، وَسَكَتَ عَنِ الْفَاعِلِ لِلْعَدَمِ بِأَنَّهُ الشَّرْعُ كَمَا قَدَّمَهُ وَأَوْمَنِي  
إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: [شَرْعاً] وَهُوَ تَمْيِيزٌ [أَدَاءً] فَهُوَ الْفِعْلُ الْمَفْعُولُ بِوَقْتِهِ الشَّرْعِيِّ لِكُلِّهِ [أَوْ] مَا  
وَقَعَ [خَارِجَهُ] بِالنَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِ [قَضَاءً] وَقَدْ يُسَمَّى الْكُلُّ مِنَ الْمَفْعُولِ بَعْضُهُ فِيهِ

(١) المعضوب: الضعيف، والزَّيْنُ لَا حَرَكَ بِهِ. الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، الْفَيْرُوزْآبَادِي [١/٩٩].



أداء برَكعة فيه، وما فيه وقد سبق بمثله المختل أو الناقص إعادة.

وبعضه خارج الوقت [أداء بـ] فعل [ركعة] منه [فيه] في وقته الشرعي لحديث: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك».. رواه الستة<sup>(١)</sup>؛ أي: مؤداة، وذلك لأن معظم الباقي كال تكرار، ومنهم من حقق فسمى ما في الوقت أداء وما خارجه قضاء [وما] فعل [فيه] فيه وقته المعين له شرعاً [وقد سبق] - بالبناء لغير الفاعل - بفعل [بمثله المختل] بترك فرض أو شرط؛ كالصلاة بترك الفانحة أو الطهارة [أو] بفعل مثله [الناقص] كالصلاة بالتميم أولاً؛ ممن يرجو وجود الماء آخر الوقت؛ فإنها غير مُختلة إلا أنها ناقصة [إعادة] وقيل: تخص المفعول ثانياً لخلل، وقيل: المفعول ثانياً لعذر، والراجع ما اختاره المصنف من الإطلاق كما سبق.



(١) صحيح البخاري [٢٠٤/١] برقم: ٥٣١، صحيح مسلم [٤٢٣/١] برقم: ٦٠٧.

## الباب الأول

### أدلة الفقه الأربعة المتفق عليها

في أدلة الفقه المتفق عليها وهي أربعة:

(أولها: القرآن)

وهو هنا اللَّفْظُ الْمُنَزَّلُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الْمُعْجَزُ ثَلَاثُ آيَاتٍ مِنْهُ بِالْقَضْدِ، وَآيَةٌ وَبَعْضُهَا، الْمَفْهُمُ بِالتَّبَعِ، .....

[الباب الأول] من أبواب مقاصد الكتاب، والباب عرفاً اسماً لجملة من العلم، مشتملة على مسائل غالباً؛ فإن جُمِعَ معه الكتاب والفصل؛ كان الكتاب اسماً لجملة من العلم مشتملة على أبواب ومسائل غالباً، والباب اسماً لجملة من الكتاب مشتملة على فصول ومسائل غالباً، والفصل اسماً لجملة من الباب مشتملة على مسائل غالباً، والمسألة مطلوبٌ يَبْرَهُنَ عَلَيْهِ فِي عِلْمٍ، وهو بالرفع مبتدأ خبره [في أدلة الفقه المتفق عليها] أي: بين المجتهدين، ويجوز إعرابه خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا الباب الأول، والظرف خبرٌ بعدَ خبر، أو حالٌ، وبالنصب بإضمار عامل فيه؛ أي: والظرف حالة حالة [وهي] كذلك [أربعة] لا غير كما يؤذن به السكوت في مقام التقسيم ودليله السَّبر<sup>(١)</sup>

[«أولها»] وأولاًها بالتقديم [القرآن] ويقال له: الْفُرْقَان [وهو هنا] في أصول الفقه [اللفظ] ولو بالقوة كالمكتوب في المصاحف [المنزل] بصيغة الْمُفْعَل؛ مِنْ الْإِنْزَالِ أَوْ التَّنْزِيلِ [على محمد صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المعجز] أي: الذي أَعْجَزَ المعارض [ثلاث آيات منه] كسورة الكوثر فإنَّها كذلك فشمَلها ﴿قَاتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، وَعُدِّي ذلك لقدرها وإن لم يكن سورة [بالقصد] للإعجاز بها [و] المعجز [آية] منه [وبعضها] بعضُ آية [المفهم] معنى [بالتَّبَع] والظرفان متعلَّقان

(١) انظر: التقرير والتحير، محمد بن الحسن بن أمير الحاج [٣٦٥/٥].

الْمُتَعَبَّدُ بِتِلَاوَتِهِ أَبَدًا، فَهُوَ عَلَّمَ لِمَجْمُوعِ ذَلِكَ، وَاسْمُ جَنْسٍ لِلْقَدْرِ الْمَشْتَرِكِ بَيْنَ ذَلِكَ وَكُلِّ جُزْءٍ مِنْهُ، وَمِنْهُ الْبَسْمَلَةُ أَوَّلَ كُلِّ سُورَةٍ حُكْمًا؛ بَلْ قِيلَ: قَطْعًا، لَا فِي أَوَّلِ بَرَاءَةٍ وَلَا الشَّاذُّ؛ فَيُحَرِّمَانِ،

بِالْمَعْجَزِ «وَالْتَّبَع» - بَفَتْحِ الْفَوْقِيَّةِ وَالْمَوْحَدَةِ - أَيِ: التَّابِعَةِ لِذَلِكَ [الْمُتَعَبَّدُ] بِصِيغَةِ الْمَفْعُولِ [بِتِلَاوَتِهِ أَبَدًا] جِيءَ بِهِ لِإِخْرَاجِ مَنْسُوخِ التِّلَاوَةِ كِ «الشَّيْخُ وَالشَّبِيحَةُ إِذَا زَنَبَا» فَارْجَمُوهُمَا الْبُتَّةَ [فَهُوَ عَلَّمَ] شَخْصَ [لِلْمَجْمُوعِ ذَلِكَ] مِنْ سُورَةِ «الْفَاتِحَةِ» إِلَى آخِرِ «النَّاسِ»، وَيتَعَدَّدُ فِي الْمَصَاحِفِ وَصُدُورِ الْحَفَظَةِ كَتَعَدُّدِ مُحَالٍ ذَلِكَ مَثَلًا أَوْ هُوَ [وَاسْمُ جَنْسٍ] صَادِقٌ عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ كَمَا أَوْمَأَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ: [لِلْقَدْرِ الْمَشْتَرِكِ بَيْنَ ذَلِكَ] الْمَجْمُوعِ [وَأ] بَيْنَ [كُلِّ جُزْءٍ مِنْهُ] وَالْإِعْجَازِ فِي كُلِّ بَالْتَّبَعِ كَمَا عُرِفَتْ [وَمِنْهُ الْبَسْمَلَةُ أَوَّلَ كُلِّ سُورَةٍ] لَمَّا أَنَّهَا بِخَطِّ السُّورِ فِي مَصَاحِفِ الصَّحَابَةِ، مَعَ مِبَالِغَتِهِمْ فِي أَنْ لَا يُكْتَبَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَقِيلَ: لَيْسَتْ مِنْهُ مَطْلَقًا عِنْدَ غَيْرِنَا، وَفِي غَيْرِ «الْفَاتِحَةِ» عِنْدَنَا إِنَّمَا هِيَ فِيهَا لِابْتِدَاءِ الْكِتَابِ عَلَى عَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ وَفِي غَيْرِهَا؛ لِلْفَصْلِ بَيْنَ السُّورَةِ وَهِيَ مِنْهُ فِي أَثْنَاءِ سُورَةِ «النَّمْلِ» إِجْمَاعًا [حُكْمًا] أَيِ: بِأَنَّ السُّورَةَ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِقِرَاءَتِهَا أَوَّلُهَا هِيَ لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهَا أَوَّلَ «الْفَاتِحَةِ» [بَلْ قِيلَ] قَالَ بَعْضُ الْأَثَمَةِ لِقَوَّةِ الدَّلِيلِ الْمَارِّ أَنَّهَا مِنْهَا [قَطْعًا] وَيُؤَيِّدُهُ تَوَاتُرُهَا عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ<sup>(١)</sup>، وَصَحَّ مِنْ طَرَفٍ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَدَّهَا آيَةً مِنْهَا، وَلَا يَكْفُرُنَا فِيهَا إِجْمَاعًا كَمِثْلَيْهَا خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهَا؛ لَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ ثُبُوتَهَا ظَنِّيٌّ لَا يَقِينِيٌّ، وَلَا تَكْفِيرَ بِظَنِّيٍّ ثُبُوتًا وَلَا نَفْيًا، وَلَا بَيَقِينِيٍّ لَمْ يَصْحَبْهُ تَوَاتُرٌ، وَإِنْ أُجْمِعَ عَلَيْهِ كِبَانْكَارُ أَنَّ لِبَنَاتِ الْإِبْنِ السَّدَسِ مَعَ بَنَاتِ الصُّلْبِ [لَا فِي أَوَّلِ «بَرَاءَةٍ»] لِأَنَّهَا نَزَلَتْ بِالسَّيْفِ بِاعْتِبَارِ أَكْثَرِ مَقَاصِدِهَا [وَلَا الشَّاذُّ] فَلَيْسَا مِنْهُ، وَهُوَ؛ أَيِ: الشَّاذُّ: مَا نُقِلَ أَحَادًا وَلَمْ يَصِلْ إِلَى رَتَبَةِ الْقِرَاءَةِ الصَّحِيحَةِ كِ «أَيْمَانَهُمَا» فِي قِرَاءَةِ: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقُ فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا» وَقِيلَ: إِنَّهُمَا مِنْهُ؛ حَمَلًا لِلشَّاذِّ عَلَى تَوَاتُرِهِ فِي الْعَصْرِ الْأَوَّلِ بَعْدَالِهِ نَاقِلُهُ [فَيُحَرِّمَانِ] فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجِهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقُرْآنٍ، وَتَبْطُلُ بِهِ الصَّلَاةُ إِنْ غَيَّرَ مَعْنَى، أَوْ زَادَ حَرْفًا، أَوْ نَقَصَهُ؛ وَكَانَ عَامِدًا عَالِمًا؛ قَالَهُ النَّوَوِيُّ.

(١) القراء السبعة وهم: ابن عامر، وابن كثير، وعاصم، وأبو عمرو، وحزمة، ونافع، وأبو الحسن الكسائي. المعنى القرآني في ضوء اختلاف القراءات، أحمد الخطيب [ص ٨].

وهو ما وراء السبع؛ إذ هي المتواترة حتى هيئة اللفظ كالمَد، ولم يرد فيه كالسنة ما لا معنى له .....

[وهو] كما قال الأصوليون وجماعة من الفقهاء منهم النووي [ما وراء السبع] المروية عن القراء السبعة أبي عمرو، وابني عامر وكثير، ونافع وعاصم، وحمزة والكسائي، فقراءة يعقوب وأبي جعفر وخلف شاذة، يحرم القراءة بها، واختار القراء وجماعة من الفقهاء؛ منهم البغوي: أنها كالسبع تجوز القراءة بها؛ لصدق تعريف القراءة الصحيحة عليها، وهو ما وافقت العربية ورسم أحد المصاحف العثمانية - ولو تقديراً - وتواتر نقلها، ومعنى «ولو تقديراً»: ما يحتمله الرسم كـ «مالك يوم الدين» بالألف؛ فإنه رسم في جميع المصاحف بغير ألف فيحتمل حذفها اختصاراً؛ كما فعل في اسم الفاعل كقادر فهو موافق للرسم تقديراً [إذ هي المتواترة حتى هيئة اللفظ] وهو ما يتحقق اللفظ بدونها [كالمَد] الزائد على الطبيعي المعروف بأنواعه في محله، والإمالة<sup>(١)</sup> محضة كانت أو بين بين، وكتحقيق الهمزة بنقل أو إبدال وتسهيل أو إسقاط؛ كالمشدد في نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، بزيادة على أقل التشديد من مبالغة أو توسط؛ خلافاً لابن الحاجب في إنكار تواتر ما هو من قبيل الأداء، فقد قال عمدة القراء والمحدثين الشمس ابن الجزري: ولا نعلم أحداً تقدّم ابن الحاجب في ذلك، قال: وقد نصّ أئمة الأصول على تواتر ذلك كله، وخالف التاج السبكي فاختار في «منع الموانع» موافقة ابن الحاجب على عدم تواتر المد؛ أي: مطلقه، وتردّد في تواتر الإمالة، وجزم بتواتر تحقيق الهمزة، واستظهر في غير ذلك مما هو من قبيل الأداء كالمشدد في نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] مما مرّ، وسكت المصنّف على: أنه يجري الشاذ مجرى خبر الأحاد أم لا؛ والذي في «اللب» أن الأصح الأول.

[ولم يرد فيه] أي: القرآن [كالسنة] النبوية [ما] أي لفظ [لا معنى له] لأنه كالهذيان فكيف يليق بعاقل! فكيف يليق بالله ورسوله؟! وسكت المصنّف عن خلاف الحشوية القائلين بجواز ورود في الكتاب؛ كالحروف المقطعة أوائل السور كـ «طه»

(١) الإمالة: أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة وقيل: أن ينحى بالألف نحو الياء. التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي [ص ٩٠].

وَلَا مَا يُرَادُ غَيْرُ ظَاهِرِهِ بِلَا دَلِيلٍ، وَلَا مُجْمَلٌ بَقِيَ إِجْمَالُهُ وَقَدْ كُلَّفْنَا بِالْعَمَلِ بِهِ وَلَيْسَ فِيهِ مُعَرَّبٌ وَمُؤَيَّمَةٌ مِنْ تَوَافُقِ اللُّغَاتِ، وَقَدْ يَفِيدُ الثَّقَلِيُّ الْيَقِينُ لِنَحْوِ تَوَاتُرِهِ.

و«ن»، وفي السُّنَّةِ بِالْقِيَاسِ عَلَيْهِ لضعفه جداً، وما هذا شأنه كالمعدوم والحروف المذكورة لها معانٍ؛ منها أنها أسماءٌ للسُّورَةِ، ويجوز أن يقال: إِنَّ فِيهَا زَائِدٌ كـ «فوق» في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْ فِي سَاءَ فَوْقَ أُنْتَبِذَ﴾ [النساء: ١١]، بناءً على تفسير الزائد بما لا يختلُ الكلامُ بدونه لا بما لا معنى له أصلاً [ولاً] يردُّ فيهما [ما] لفظ [براد] يعني به [غير ظاهره] أي: معناه الحقيقي لأنَّه بالنسبة إليه كالمهمَل [بلا دليل] يبيِّنُ المراد كما في العامُّ المخصوصُ، وسكتَ عن خلاف المرجئة المجوزة لذلك مطلقاً حيث قالوا: المرادُ مِنَ الآيَاتِ والأحاديثِ الظاهرة في عقابِ عُصاةِ المؤمنين؛ الترهيب فقط بناءً على معتقدهم؛ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ مَعْصِيَةٌ لضعفه جداً [ولاً] وَرَدَ فِيهِمَا [مُجْمَلٌ بَقِيَ إِجْمَالُهُ] وَلَا يُبَيِّنُ حَالَهُ، وَلَا اتَّضَحَ المرادُ منه الحرفُ إلى وفاته صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وقد كُلَّفْنَا] - بالبناء لغير الفاعل أو له - أي: الشارع [بالعمل به] للحاجة إلى بيانه حذراً مِنَ التَّكْلِيفِ بما لا نطيقُ؛ أمَّا مَا لَا نَكْلُفُ بِالْعَمَلِ فَلَا مَانِعَ مِنْ بَقَائِهِ بِحَالِهِ، وَقِيلَ: لَا يَبْقَى مُجْمَلٌ مُطْلَقاً لِإِكْمَالِ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي قَبْلَ وَفَاةِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وليس فيه مُعَرَّبٌ] ما هو من غير اللفظ العربي [ومؤيَّمَةٌ] أي: مُدْخِلِهِ فِي الْوَهْمِ مِمَّا قِيلَ: إِنَّهُ كَذَلِكَ فـ [مِنْ تَوَافُقِ اللُّغَاتِ] أي: لُغَةِ الْعَرَبِ مع لُغَةِ مَا قِيلَ: إِنَّهَا مِنْ لُغَتِهِمْ، وَهَذَا مُخْتَارُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ؛ لَوْصَفَ اللَّهُ تَعَالَى كِتَابَهُ بِأَنَّهُ عَرَبِيٌّ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّجَوُّزِ وَالتَّغْلِيْبِ؛ وَالْأَعْلَامُ الْأَعْجَمِيَّةُ بِاسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ لَهَا دَخَلَتْ فِي كَلَامِهِمْ [وقد يَفِيدُ] الدَّلِيلُ [التَّقْلِي الْيَقِينِ] لـ انضمام [نحو تواتر] ومشاهدة كما في أدلة وجوب الصلاة؛ فَإِنَّ الصَّحَابَةَ عِلْمُوا مَعَانِيَهَا الْمُرَادَةَ بِالْقُرْآنِ الْمَشَاهِدَةِ، وَنَحْنُ عِلْمْنَاهَا بِوَسْطَةِ نَقْلِ الْقُرْآنِ إِلَيْنَا تَوَاتُرًا، وَقِيلَ: يَفِيدُ مُطْلَقاً وَغَيْرِيٍّ لِلْحَشْوِيَّةِ، وَقِيلَ: لَا يَفِيدُ كَذَلِكَ لانتفاء العلم بالمراد منها، قلنا يعلم بما ذكر آنفاً.

## مباحث الأقوال ومُتعلقاتها

المنطوق: مدلول لفظ في محل النطق؛ نصّ إن أفاد غير مُحتمَل،  
وظاهر إن أفاد محتملاً مرجوحاً، ومجمل إن أفاد مساوياً، مُفرد إن لم يدلّ  
جزؤه على جزءٍ معناه، ومركّب إن دلّ قصداً.....

[مباحث الأقوال و] مباحث [مُتعلقاتها] - بصيغة الفاعل - أي: ما يتعلّق  
بالأقوال، - أو المفعول - أي: ما يتعلّق الأقوال بها [المنطوق مدلول] معنى [لفظ  
في محلّ النطق] حكماً كان كتحريم التأنيف للوالدين بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِمَا  
أُوتِيَ﴾ [الأسراء: ٢٣] أو غير حكم كـ «زيد»؛ في نحو «جاء زيد» فإنّه مفيد للذات  
المشخصة من غير احتمالٍ لغيرها [نصّ] - خبر مبتدأ محذوف - أي: هو نصّ [إن  
أفاد] معنى [غير مُحتمَل] - بصيغة المفعول - أي: لا يحتمل اللفظ غير ذلك المفاد؛  
كـ «زيد» ويطلق النصّ أيضاً على ما دلّ على معنى كيف كان، وعلى الدليل من  
كتاب أو سنة كما سيأتي في القياس [وظاهر إن أفاد] أيضاً معنى [محتملاً] أي:  
احتمالاً [مرجوحاً] كالأسد في: رأيت اليوم أسداً، فإنّه ظاهر في الحيوان المفترس؛  
محتمل للرجل الشجاع، وهو معنى مرجوح، والأوّل حقيقي<sup>(١)</sup> [ومجمل] - اسم  
مفعول - من الإجمال - بالجيم - [إن أفاد] معنى آخر [مساوياً] للمعنى المدلول لذلك  
اللفظ أيضاً لا ترجيح بينهما؛ كالجون في «ثوب زيد جون»؛ فإنّه محتمل لمعنييه؛  
أي: أسود وأبيض<sup>(٢)</sup> ثم شرح في تقسيم آخر للفظ؛ فقال باعتبار ثانٍ فلذا فصله عمّا  
قبله فقال: [مفرد إن لم يدلّ جزؤه على جزءٍ معناه] أي: لم يقصد دلالة على ذلك  
سواء كان لا جزء له كـ «ق» علماً؛ لأنّ السالبة لا تستلزم وجود موضوعها، أم له  
جزء ولا معنى، ولا معنى له كـ «زيد» أو له معنى إلّا أنّه غير المعنى الحالي  
كـ «عبد الله» علماً، أو له جزء معنى خالٍ إلّا أنّه لم يقصد دلالة عليه؛ كـ «حيوان  
ناطق» علماً [ومركّب إن دلّ] جزؤه على ذلك [قصداً] قيّد به لإخراج نحو «حيوان

(١) شرح الكوكب المنير، تقي الدين الفتوحى المعروف بابن النجار [٣/ ٤٦٠].

(٢) المزهر، جلال الدين السيوطي [ص ١٢٠].

وَدَلَالَتُهُ وَضَعًا؛ إِمَّا عَلَى مَعْنَاهُ فَمُطَابَقَةٌ أَوْ جَزْئِهِ فَتَضَمُّنٌ وَهَاتَانِ لَفْظِيَّتَانِ أَوْ لَازِمِ الدُّهْنِيِّ فَالتَّزَامُ، وَهَذِهِ عَقْلِيَّةٌ،

ناطق «عَلَمًا مِنْهُ؛ إِذْ لَمْ يَقْصِدْ دَلَالَتَهُ حِينَئِذٍ عَلَى ذَلِكَ [وَدَلَالَتُهُ] أَي: اللَّفْظَ [وَضَعًا] تَمِيِيزٌ وَهُوَ تَعْيِينُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ؛ بِحَيْثُ إِذَا سَمِعَ الْأَوَّلَ عَلِمَ مِنْهُ الثَّانِي [إِمَّا عَلَى مَعْنَاهُ] بِجَمْلَتِهِ [فَمُطَابَقَةٌ] وَيُسَمَّى دَلَالَةً مُطَابَقَةً لِمُطَابَقَةٍ؛ أَي: مُوَافَقَةِ الدَّالِّ لِلْمَدْلُولِ [أَوْ] عَلَى [جَزْئِهِ] أَي: جِزْءٍ مَعْنَاهُ [فَتَضَمُّنٌ] وَيُسَمَّى دَلَالَةً لِتَضَمُّنٍ؛ لِتَضَمُّنِ الْمَعْنَى لِجَزْئِهِ<sup>(١)</sup> [وَهَاتَانِ لَفْظِيَّتَانِ] جُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ لِبَيَانِ وَضَعِهِمَا الْمُخْتَصِمِينَ بِهِ عَنْ قَسْمِيهِمَا؛ أَي: قَوْلُهُ: [أَوْ] عَلَى [لَازِمِهِ] أَي: لَازِمِ [الدُّهْنِيِّ] سِوَاءٍ لَزِمَهُ خَارِجٌ أَيْضًا أَمْ لَا، [فَالْتَّزَامُ] وَتُسَمَّى دَلَالَةُ التَّزَامِ لَا التَّزَامِ الْمَعْنَى؛ أَي: اسْتِلْزَامٌ لِدَلَالَةِ الْإِنْسَانِ عَلَى الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ فِي الْأَوَّلِ، وَعَلَى أَحَدِهِمَا فِي الثَّانِي، وَعَلَى قَابِلِ الْعِلْمِ وَصَنَعَةِ الْكِتَابَةِ فِي الثَّلَاثِ الْإِلْزَامُ خَارِجًا أَيْضًا، وَكِدَالَةُ الْعَمَى؛ أَي: عَدَمُ الْبَصَرِ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ عَلَى الْبَصَرِ الْإِلْزَامُ لِلْعَمَى ذِهْنًا مُنَافِيًا لَهُ خَارِجًا؛ لَوْجُودِ كُلِّ مِنْهُمَا فِيهِ دُونَ الْآخَرِ، وَدَلَالَةُ الْعَامِ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِهِ؛ كـ «جَاءَ عَبِيدِي» مُطَابَقَةٌ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ قَضَايَا نَعَدَدَتِ أَفْرَادُهَا كَمَا يَأْتِي فِي مَبْحَثِ الْعَامِ، فَاَنْدَفَعُ مَا قِيلَ: إِنَّهَا خَارِجَةٌ عَنِ الدَّلَالَاتِ الثَّلَاثِ، وَالدَّلَالَةُ كَوْنُ الشَّيْءِ بِحَيْثُ يَلْزَمُ مِنَ الْعِلْمِ بَعْدَ الْعِلْمِ بِشَيْءٍ آخَرَ، وَخَرَجَ بِإِضَافَتِهَا دَلَالَةٌ غَيْرُ اللَّفْظِ؛ سِوَاءِ الْوَضْعِيَّةِ كِدَالَةُ الْخَطِّ، وَالْإِشَارَةِ، وَالْعَقْلِيَّةِ؛ كِدَالَةُ الدِّخَانِ عَلَى النَّارِ، وَالطَّبِيعِيَّةِ كِدَالَةُ حَمْرَةِ الْوَجْنَةِ<sup>(٢)</sup> عَلَى الْخَجَلِ، وَبِتَقْيِيدِهَا بِمَا ذُكِرَ الْعَقْلِيَّةِ غَيْرِ الْإِلْزَامِيَّةِ؛ كِدَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى حَيَاةِ الْإِفْنَاءِ، وَالطَّبِيعِيَّةِ كِدَالَةُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى الْوَجْعِ، ثُمَّ الْأَوَّلِيَّانِ التَّغَايِيرُ بَيْنَهُمَا اعْتِبَارِي لَا ذَاتِي؛ لِاتِّحَادِ الْعَصَمِ بَيْنَ الْكُلِّ وَجَزْئِهِ؛ إِلَّا أَنَّهُ إِنْ اعْتَبِرَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَجْمُوعِ سَمِّيَ مُطَابَقَةً، أَوْ جَزْئِهِ سَمِّيَ تَضَمُّنٌ [وَهَذِهِ] الدَّلَالَةُ الْحَاضِرَةُ ذِهْنًا؛ أَي: الْإِلْزَامِيَّةِ [عَقْلِيَّةٌ] لِتَوْفُقِهَا عَلَى انْتِقَالِ الدُّهْنِ مِنَ الْمَعْنَى إِلَى لَازِمِهِ وَفَارَقَتْ التَّضَمُّنِيَّةَ بِمَا مَرَّ، وَبِأَنَّ الْمَدْلُولَ فِي التَّضَمُّنِيَّةِ دَاخِلٌ فِيْمَا وَضِعَ لَهُ اللَّفْظُ بِخِلَافِ الْإِلْزَامِيَّةِ، وَهَذَا مَا عَلَيْهِ الْأَمْدِي وَابْنُ الْحَاجِبِ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْمُحَقِّقِينَ، وَجَرَى عَلَيْهِ الْكَمَالُ ابْنُ الْهَمَامِ، وَجَرَى «الْجَمْعُ» تَبَعًا لِصَاحِبِ

(١) الإبهاج في شرح المنهاج، علي بن عبد الكافي السبكي [٨٤/٢].

(٢) الوجنة: ما ارتفع من الخدين. الصحاح، الجوهري [٢٦٨/٢].

واقتضاءً إن تَوَقَّفَ صِدْقُ المنطوقِ أو صِحَّتُهُ على إضمارٍ؛ وإلاَّ وَقَدْ دَلَّ على ما لم يُقْصَدَ إشارةً، وَمَا قُصِدَ إيماءً، والمفهومُ مدلولُهُ في مَحَلِّ السُّكُوتِ؛ فَإِنْ وافَقَ المنطوقُ فمفهومُ موافقَةٍ، وإن وافقَ وهو أَوْلَى ففحوى الخطابِ،

«المحصول» وغيره على أَنَّ المطابقة لفظية لتوقُّفِها على اللفظ [و] هذه تكون [اقتضاءً] أي: تسمَّى دلالة اللفظ الالتزامية على معنى المضمَر المقصود دلالة اقتضاءه [إن تَوَقَّفَ صِدْقُ المنطوقِ أو صِحَّتُهُ] عقلاً وشرعاً [على إضمارٍ] أي: تقدير فيهما دَلَّ عليه في الأحوال الثلاثة، والأوَّل كما في حديث: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان»<sup>(١)</sup>؛ أي: المؤاخذه بهما لتوقف صدقه على ذلك لوجودهما، والثاني كما في قوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]؛ أي: أهلها؛ إذ هي والأبنية المجتمعة لا يَصِحُّ سؤالُها عقلاً، والثالث كقولك لمالك عبدٍ: اعتق عبدك عني ففعل؛ أي: مَلَكُهُ لي واعتقه عني؛ لتوقُّفِ صِحَّةِ العتقِ شرعاً على الملك [وإلا] أي: وإن لم يتوقف صدق المنطوقِ، ولا الصِّحَّةُ على إضمارٍ [وقد دَلَّ] اللفظُ المفيدُ له [على ما لم يُقْصَدَ] به فهو [إشارةً] أي: يُسمَّى دلالة اللفظِ على ما لم يقصد به؛ دلالة إشارةً؛ كدلالة قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَّارِ الْرِّفْتُ إِنْ يَسْأَلُكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] على صِحَّةِ صومٍ مَنْ أَصْبَحَ جُنُباً للزومِها للمقصود به من جواز جماعِهِنَّ بالليل الصادقِ بآخرِ جزءٍ منه، [و] إنَّ دَلَّ ما ذَكَرَ على [ما قُصِدَ] به، ولم يتوقف على إضمارٍ فهو [إيماءً] أي: دلالة اللفظِ على ذلك تسمَّى دلالة إيماءً، وتسمَّى تنبيهاً، وسيأتي بيانهُ مع مثاله في المسلك الثالث من مسالكِ العلَّةِ إن شاء الله تعالى، وكلامُهُم صريح في هذه؛ أَنَّ الدلالة من قسم دلالة الالتزام، ودلالة الإنسان على قابل العلم من دلالة الإشارة فيما يظهر [والمفهومُ مدلولُهُ] أي: معنى اللفظ [في مَحَلِّ السُّكُوتِ] لا في محلِّ النطقِ مِنْ حَكَمٍ أو محلِّه معاً كتحریم كذا؛ كما سيأتي [فإنَّ وافقَ] المفهوم [المنطوقُ فمفهومُ موافقَةٍ]<sup>(٢)</sup> ويقال له: موافقةٌ من غيرِ مضافٍ [وإنَّ وافقَ] المنطوقُ [وهو] أي: مفهومُ الموافقة [أَوْلَى] مِنَ المنطوقِ [ففحوى الخطابِ] أي: يُسمَّى به، ويلحن الخطاب، ويفحوى الكلام، وفحوى الكلام ما

(١) سنن ابن ماجه [٦٥٩/١] برقم: ٢٠٤٥.

(٢) أصول الفقه، القاضي أبو بكر ابن العربي [ص ٤٩].



أَوْ مُسَاوٍ فَلَحْنُهُ وَإِنْ خَالَفَهُ فَدَلِيلُ خَطَابٍ، صِفَةٌ كَالسَّائِمَةِ، فَالْمَنْفِيُّ  
«الْمَعْلُوفَةُ».....

يفهم منه قطعاً [أو] وهو [مساوٍ] للمنطوق فيه [فلحنه] - بإسكان المهملة - أي: لحن الخطاب؛ أي: معناه؛ فمثال الأول كتحریم ضرب الوالدين الدال عليه نظراً للمعنى قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَا أَقْبَى﴾ [الإسراء: ٢٣]، فهو أولى من تحریم التأفیف المنطوق؛ لكونه أشق وأشد منه في الإيذاء، ومثال المساوي: تحریم إحراق مال اليتيم الدال عليه نظراً للمعنى آية ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلَتِنَیْ طُلُمًا﴾ [النساء: ١٠] فهو مساوٍ لتحریم الأكل في الإتلاف، وقيل: لا يُسمَّى المساوي بالموافقة؛ وإن كان مثل الأولى في الاحتجاج به، وعليه فمفهوم الموافقة الأولى، ومما يطلق فيه المفهوم على محل الحكم كالمنطوق قوله: المفهوم إمّا أولى من المنطوق بالحكم أو مساوٍ له، ومن المعنى المعلوم به موافقة المسكوت المنطوق نشأ خلاف؛ في أن الدلالة على الموافقة مفهومية أو قياسية أو لفظية؛ أصحها كما في «اللب» أولها لفهمها من اللفظ لا في محل النطق، وكان على المصنّف بيانه لما يتوقف عليه من أن دلالة آية التأفیف وأكل مال اليتيم على حرمة الضرب وإتلاف ماله؛ أمنطوق أم مفهوم؟ إن قلنا بالمختار؛ فمفهوم، وإن قلنا إنها لفظية؛ فمنطوق [وإن خالفه] أي: خالف المفهوم المنطوق [فدليل خطاب] أي: يُسمَّى به وبمخالفته، وبمفهوم مخالفة، وبلحن خطاب [صفة] عن النص خبر يكون، أو ينقسم مقدراً؛ أي: مفهوم صفة، والمراد بها لفظ مقيّد لآخر ليس بشرط ولا استثناء ولا غاية لا النعت فقط [كـ] الغنم [السائمة] أو سائمة الغنم، وكالسائمة من الغنم فيها الزكاة، وكون ذلك صفة هو الأصح المغزوّ للجمهور له؛ لدلالته على السوم الزائد على الذات بخلاف اللقب، وقيل: ليس ذلك من الصفة، ورجّحه «الجمع» لاختلال الكلام بدونه كاللقب، ودفع بما مرّ آنفاً [فالمَنْفِيُّ] عن محلّ الحكم [المعلوفة] أي: من الغنم في المثالين الأولين كما رجّحه الرازي وغيره، ومطلق المعلوفة من الأنعام في المثال الثالث، وقيل: المنفي في الأولين كذلك، وسكت المصنّف عمّا ذكرناه تبعاً لـ «اللب» جرياً من المصنّف على ما جرى عليه «الجمع» إذ قال: وهل المنفي غير سائمتها أو غير مطلق السوائم؟ قولان؛ وما ذكّر من استواء الأولين فيما ذكر فيهما أولى مما في

أو عِلَّةً أو ظرفاً أو حالاً أو شرطاً أو غايةً أو أداةً حصير كـ «إنما» - بالكسر - ونحو «لا» و«إلا» وهو أعلاها فمخالفٌ.....

الغنم على وزن: «مُطْلُ الغنْيِ ظُلْمٌ»<sup>(١)</sup> [أو عِلَّةً] كاعطِ السائلَ لحاجتِهِ؛ أي: المحتاج دون غيره [أو ظرفاً] زمانياً أو مكانياً؛ كـ «سافرَ غداً» لا في غيره، و«اجلس أمام زيد»؛ أي: لا في غيره مِنْ بَقِيَّةِ جهاته [أو حالاً] كـ «أحسن إلى زيد مطيعاً»؛ أي: لا عاصياً [أو شرطاً] كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلٍ فَانْفِقُوا عَلَيْهِنَ﴾ [الطلاق: ٤]؛ أي: فغيرهُنَّ لا يجبُ الإنفاق عليه، [أو غايةً] في الأصح نحو: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠]؛ أي: فإذا نكحته حَلَّتْ لِلأَوَّلِ بشرطه، وقيل: الغاية منطوق؛ أي: بالإشارة لتبادره للآذان، وأجاب الأولُ بأنه لا يلزم من ذلك لكونه منطوقاً [أو أداةً حصير كإنما - بالكسر -] في الأصح لاشتغالها على نفي وإثباتٍ تقديرًا نحو: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾ [طه: ٩٨]؛ أي: لا غير، والإله المعبود بحق، وقيل: ليست للحصير لأنها؛ «إِنَّ» المؤكدة، و«ما» الزائدة الكافّة؛ فلا نفي فيها، وقيل: للحصير منطوقاً؛ أي: بالإشارة، أما «أَنَّمَا» بالفتح نحو: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَبِثٌ وَفُتُورٌ﴾ الآية [الحديد: ٢٠]، فليست للحصير بناءً على بقاء «أَنَّ» فيها على مصدريتها مع كُفِّها بـ «ما» والمعنى: اعلّموا حقارة الدنيا فلا تؤثروها على الآخرة الجليلة، فيقال: «أَنَّ» في الآية على المصدرية كافٍ في حصول المقصود بها من تحقير الدنيا، وقيل: للحصير كأصلها المكسورة، والمراد أَنَّ الدنيا ليست إلا هذه المحقّرات لا القُرب، فتلك من أمور الآخرة لظهور ثمرتها يومئذٍ [ونحو «لا»] النافية من كُلِّ نافٍ [و«إِلَّا»] من كُلِّ ما يدلُّ على الإثبات؛ أي: معها نحو: لا إله إلا الله، ونحو: ﴿إِنْ كُنَّ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا مَا بَيْنَ الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣]، ونحو: ﴿مَا قُلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، ونحو: ﴿إِنْ كُنَّ قَبْرًا لَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]، على قراءة التشديد [وهو] أي: ما وإلا [أعلاها فمخالف] أعلى أنواع مفهوم المخالفة، قيل: إِنَّهُ منطوق؛ أي:

(١) صحيح البخاري [٢/٧٩٩/برقم: ٢١٦٦].

أَوْ كُلُّهَا لَا عَدَدٌ وَلَقَبَ حُجَّةً لُغَةً؛ إِلَّا إِنْ ظَهَرَ لِلذَّكْرِ فَائِدَةٌ أُخْرَى؛ كَمُوَافَقَةٍ غَالِبٍ أَوْ سَوَالٍ أَوْ حَادِثَةٍ أَوْ جَهْلٍ بِحُكْمٍ أَحَدِهِمَا.

صراحة لسرعة تبادره إلى الأذهان، ومما يفيد الحصر تعريف الجنس؛ كالعالم صديقي، والعالم زيدٌ، ويُقَوِّيه ضمير الفصل نحو: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَرُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، [أو كلها] أي: المفاهيم [لا عدد] نحو: ﴿فَاتِلِدُوهُنَّ ثَنَيْنَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]؛ أي: لا أكثر [ولقب] علماً نحو «أكرم زيدا»؛ أي: لا عمراً، أو اسم جنس أو اسم جمع [حُجَّةً لُغَةً] أي: فيها في الأصح لقول كثير من أئمة الفقه بها، فقال جمع به في خبر «مُطَّلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ»<sup>(١)</sup>، إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُطَّلَ غَيْرِهِ لَيْسَ كَذَلِكَ، وهم إنما يقولون ما يعرفونه من لسان العرب، وقيل: حُجَّةٌ شَرْعاً؛ لمعرفة ذلك من موارد كلام الشرع، وقيل: حُجَّةٌ مَعْنَى؛ أي: إِنَّهُ لَوْ لَمْ يَنْفِ الْمَذْكُورُ الْحُكْمَ عَنِ الْمَسْكُوتِ لَمْ يَكُنْ لَذِكْرِهِ فَائِدَةٌ. وَثَمَّ أَقْوَالٌ أُخَرُ مُحْكِيَّةٌ فِي الْمَطْوَلَاتِ، أَمَّا الْعَدَدُ فَلَيْسَ مَفْهُومُهُ مِنْ مَفَاهِيمِ الْمَخَالَفَةِ مَعْتَداً بِهِ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْأَصُولِيِّينَ كَمَا قَالَ النَّوَوِيُّ، لَكِنْ تَعَقُّبُهُ فِيهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ، وَتَعَجَّبَ مِنْهُ؛ مَعَ أَنَّهُ مَعَارَضٌ بِمَا قَالَه الْإِمَامُ الرَّازِيُّ مِنْ أَنَّهُ حُجَّةٌ، وَنَقَلَهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَكَذَا اللَّقْبُ، كَمَا قَالَ جَمْهُورُ الْأَصُولِيِّينَ [إِلَّا إِنْ ظَهَرَ لِلذَّكْرِ] لِذَلِكَ النَّاشِئِ عَنْهُ مَفْهُومُ الْمَخَالَفَةِ [فَائِدَةٌ أُخْرَى] غَيْرَ نَفْيِ حُكْمِ الْمَسْكُوتِ [كَمُوَافَقَةٍ غَالِبٍ] كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَبِّبْكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، إِذِ الْغَالِبُ كَوْنُ الرَّبِيبَةِ<sup>(٢)</sup> فِي حَجَرِ الزَّوْجِ؛ أَيْ: تَرْبِيَّتِهِ فَلَا مَفْهُومَ لَذَلِكَ، وَقِيلَ: لَا يَشْتَرِطُ انْتِفَاءُ مُوَافَقَةِ الْغَالِبِ؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ مَقْتَضِيَّاتِ اللَّفْظِ فَلَا تَسْقُطُهُ مُوَافَقَةُ الْغَالِبِ، وَهُوَ مُنْدَفِعٌ بِمَا يَأْتِي [أَوْ] كَجَوَابِ [سَوَالٍ] عَنِ الْمَذْكُورِ [أَوْ] حُكْمِ [حَادِثَةٍ] تَتَعَلَّقُ بِهِ [أَوْ جَهْلٍ بِحُكْمٍ أَحَدِهِمَا] أَيْ: الْمَذْكُورِ دُونَ الْمَسْكُوتِ أَوْ عَكْسِهِ، وَذَلِكَ كَمَا لَوْ سُئِلَ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هَلْ فِي الْغَنَمِ السَّائِمَةِ<sup>(٣)</sup> زَكَاةٌ؟ أَوْ قِيلَ بِحَضْرَتِهِ: لِفُلَانٍ غَنَمٌ سَائِمَةٌ، أَوْ خَاطَبَ مَنْ

(١) سبق تخريجه.

(٢) الربيبة: ربيب الرجل ابن امرأته من غيره، وهو بمعنى مربوب، والأنثى ربيبة. الصحاح، الجوهري [٢٣٥/١].

(٣) السائمة: هي حيوانات مكتفية بالرعي في أكثر الحول. التعريفات، الجرجاني [ص ١٥٤].

نَعَمْ يِقَاسُ الْمَسْكُوتُ بِالْمَنْطُوقِ، وَمِنْ لُطْفِهِ تَعَالَى بِنَا إِحْدَاثُ الْأَلْفَاظِ  
لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعَانِي؛ إِذْ هِيَ أَقْيَدُ مِنْ نَحْوِ الْإِشَارَةِ وَأَيْسَرُ وَيُفَرِّقُ بِالنَّقْلِ

جَهْلَ حَكَمِ الْغَنَمِ السَّائِمَةِ دُونَ الْمَعْلُوفَةِ، أَوْ كَانَ عَالِمًا بِحَكَمِ السَّائِمَةِ دُونَ الْمَعْلُوفَةِ،  
فَقَالَ فِي الْغَنَمِ السَّائِمَةِ زَكَاةً، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْعَلُوا جَوَابَ السُّؤَالِ وَالْحَادِثَةِ صَارِفِينَ لِلْعَامِ  
عَنْ عُمُومِهِ؛ كَتَنْظِيرِهِ هُنَا لِقَوَّةِ اللَّفْظِ فِيهِ بِالنِّسْبَةِ لِمَفْهُومِ الْمَخَالَفَةِ، حَتَّى غُرِيَّ لِلشَّافِعِيِّ  
وَالْحَنْفِيَّةِ أَنَّ دَلَالَةَ الْعَامِ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهَا قَطْعِيَّةٌ، وَإِنَّمَا شَرَطَ لِمَفْهُومِ  
الْمَخَالَفَةِ انْتِفَاءً مَا ذُكِرَ لِأَنَّهُ فَوَائِدُ ظَاهِرَةٌ، وَهُوَ فَائِدَةُ خَفِيَّةٍ فَأُخِّرَ عَنْهَا، وَبِهِ يَنْدَفِعُ  
تَوْجِيهِ الْوَجْهِ السَّابِقِ وَالْقَصْدُ بِمَا ذَكَرَ أَنَّهُ لَا مَفْهُومَ لِلْمَذْكُورِ، وَفِي الْأَمْثِلَةِ الْمَذْكُورَةِ  
وَنَحْوِهَا، وَحَكَمَ الْمَسْكُوتَ عَنْهُ مَعْلُومٌ مِنْ خَارِجٍ بِالْمَخَالَفَةِ كَمَا فِي الْغَنَمِ الْمَعْلُوفَةِ،  
وَالْمُوَافَقَةِ - كَمَا فِي آيَةِ الرِّبْيَةِ - لِلْمَعْنَى؛ وَهُوَ أَنَّ تَحْرِيمَهَا دَفْعٌ لِلتَّبَاغُضِ وَالتَّقَاطُعِ  
بَيْنَهَا وَبَيْنَ أُمَّهَا نَظَرًا لِلْعَادَةِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ؛ سَوَاءٌ كَانَتْ فِي جَنْبِ الزَّوْجِ أَمْ لَا! وَمِنْ  
الْمَعْنَى الْمَعْلُومِ مُوَافَقَةُ الْمَسْكُوتِ لِلْمَنْطُوقِ يَنْشَأُ خِلَافٌ فِي أَنَّ الدَّلَالَةَ عَلَى حَكَمِ  
الْمَسْكُوتِ قِيَاسِيَّةٌ أَوْ لَفْظِيَّةٌ، وَكَأَنَّ الْقَيْدَ لَمْ يَذْكُرْ وَلِذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ [نَعَمْ يِقَاسُ  
الْمَسْكُوتُ بِالْمَنْطُوقِ] وَلَا يَمْنَعُ مِنْهُ تَخْصِيصُ الْمَذْكُورِ بِالذِّكْرِ إِذَا كَانَ بَيْنَ الْمَسْكُوتِ  
وَالْمَنْطُوقِ عِلَّةٌ جَامِعَةٌ لِعَدَمِ الْمَعَارِضَةِ؛ فَلَا يَغْنُمُ الْمَسْكُوتُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى الْعِلَّةِ  
الْمَعْرُوضِ لِلْمَذْكُورِ مِنْ صِفَةٍ أَوْ غَيْرِهَا لَوْجُودِ الْمَعَارِضِ؛ إِنَّمَا يَلْحَقُ بِهِ قِيَاسًا،  
وَقِيلَ: إِذَا عَارَضَهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَسْكُوتِ؛ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فَيَمْتَنِعُ [وَمِنْ لُطْفِهِ تَعَالَى] إِرَادَتُهُ  
[بِنَا] بَعَادَهُ خَيْرًا فِي الْمَالِ، وَقِيلَ: هُوَ التَّوْفِيقُ مُتَّحِدَانِ مَا صَدَقَا، مُخْتَلِفَانِ مَفْهُومًا؛  
أَي: مِنْ الْأُمُورِ الَّتِي لَطَفَ بِهَا بِالْعِبَادِ بِهَا [إِحْدَاثُ الْأَلْفَاظِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعَانِي]  
أَي: إِحْدَاثُهُ تَعَالَى لَهَا، وَإِنْ قِيلَ: وَاضْعُهَا غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ الْخَالِقُ لِأَفْعَالِهِ، وَفَائِدَتُهَا  
تَعْبِيرُ كُلِّ مَنْ النَّاسَ عَمَّا فِي نَفْسِهِ مِمَّا يَحْتَاجُهُ لَغَيْرِهِ، لِيَعَاوَنَهُ عَلَيْهِ لِعَدَمِ اسْتِقْلَالِهِ بِهِ،  
وَخَرَجَ «بِالْأَلْفَاظِ» الدُّوَالِ الْأَرْبَعُ: الْخُطُوطُ، وَالْعُقُودُ، وَالْإِشَارَةُ، وَالنَّصَبُ، وَبِمَا  
بَعْدَهَا الْأَلْفَاظُ الْمَهْمَلَةُ [إِذْ هِيَ] فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَا فِي النَّفْسِ [أَقْيَدُ] أَكْثَرُ فَائِدَةٍ [مِنْ  
نَحْوِ الْإِشَارَةِ] كَالْمِثَالِ لِأَنَّهَا تَعْمُ الْمَوْجُودَ وَالْمَعْدُومَ، وَهُوَ لِمَحْضِ الْوُجُودِ  
بِالْمَحْسُوسِ [وَأَيْسَرُ] أَي: مِنْهُ أَيْضًا لِمُوَافَقَتِهَا الْأَمْرَ الطَّبِيعِيَّ دُونَهُ لِأَنَّهَا كَيْفِيَّاتٌ  
تَعْرِضُ لِلنَّفْسِ الضَّرُورِيِّ [وَأَي: إِنَّمَا] [يُفَرِّقُ بِالنَّقْلِ] تَوَاتُرُ كَالسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَالْحَرِّ وَالْبَرْدِ

واستنباط العقل منه، ومدلوله جزئي؛ إمّا شائع كالنكرة أو مُعَيَّن كالمعرفة، أو كُلِّي عامٌّ أو مُطلَق أو لَفْظ مُفْرَد أو مرْكَب، والوَضْع جَعْل اللفظ دليل في المعنى وإن لم يناسبه،.....

لمعانيها المعروفة، أو آحاداً كالقرء<sup>(١)</sup> للحيف والظهير في كُلِّ مِنَ القسمين إشكال للإمام الرازي في «المحصول» أورده السيوطي في كتاب «الاقتراح في علم أصول النحو»، وأوضحته مع جوابه في شرحي له «داعي الفلاح بخبايا الاقتراح» [و] بـ [استنباط العقل منه] أي: مِنَ النقل؛ كالجمع المعرّف باللام عامٌّ؛ فَإِنَّ العقل يستنبطه مما نُقِلَ؛ أَنَّ هذا الجمع يَصِحُّ منه الاستثناء؛ بَأَن يُضَمَّ إليه، وصحته مما لا حصر فيه، فهو عامٌّ للزوم تناوله للمستثنى، فعلم أَنَّهُ لا يُعرف بمجرد العقل؛ إذ لا مجال له في ذلك [ومدلوله] أي: اللفظ المدلول عليه بالألفاظ [جزئي] ما يمنع نفس تصوّره من وقوع الشّرْكة فيه [إمّا] فردٌ [شائع] في ما صدقات ذلك اللفظ [كالنكرة] كـ «رجل»؛ فَإِنَّهُ موضوع لفردٍ مبهم مما يدل عليه لفظه مِنْ ذَكَرٍ جاوزَ حَدَّ الصبيّ [أو] فردٍ [مُعَيَّن] لا شيوَع فيه [كالمعرفة] فَإِنَّ مدلولاتها معيّنان إما وضعاً واستعمالاً كالعلم الشخص، أو استعمالاً لا وضعاً كالضمائر، وأسماء الإشارات، والموصولات؛ فَإِنَّهَا كُلِّيَّاتٌ وضعاً، جزئيّاتٌ استعمالاً [أو كُلِّي] ما لا يمنع نفس تصوّر مفهومه من وقوعها فيه [عامٌّ] لا قصرَ لأفرادها [أو مُطلَق] ما دل على الماهية بلا قيد، ويقابل الأوّل: الخاصّ، والثاني: المقيّد [أو لفظ مُفْرَد] مستعملٌ ككلمةٍ بمعنى ما صدقها؛ كـ «ضَرَبَ»، و«رجلٌ»، و«هل»، أو مهمل كمدلولِ أسماءِ حروف الهجاء «جلس؛ جَه لَه سَه» [أو] لفظ [مرْكَب] إما مستعملٌ كلفظ الخبر؛ أي: ما صدقه كـ «قام زيد» أو مهمل كمدلول لفظ الهدْيَانِ، وإطلاق المدلول على الماصدق شائع، والأصل إطلاقه على المفهوم؛ أي: ما وُضِعَ له اللفظ [والوضع] لغويّاً وعرفيّاً وشرعيّاً [جَعْل اللفظ دليل في المعنى] فيفهمه منه العارف بوضعه له [وإن لم يناسبه] لأنّ اللفظ علامة للمعنى بطريق الوضع؛ ولأنّ الموضوع للضدّين كالجون للأسود والأبيض.

(١) القرء: الحدّ الفاصلُ بينَ الظُّهرِ والخَيْضِ الذي يقبلُ الإضافةُ إلى كُلِّ منهما، ولذلك تعارضت في تفسير لَعْنَةِ تفاسيرِ اللّغويّين، واختلف في معناه أقوالُ العلماء؛ لخفاء معناه بما هو بين الحالين؛ كالحدّ الفاصلِ بين الظّلِّ والشمس. التوقيف، المناوي [ص ٥٨٠].

وإنما يجب وضعه لمعنى يحتاجه: ومطلق الدلالة كون الشيء بحيث إذا فهم فهم منه أمر آخر، واللفظية كون اللفظ بحيث لو ذكر فهم المعنى، والتكره لها معنى ذهني خارجي لموضوعه الأول،

وقال عبّاد الصيمري من المعتزلة<sup>(١)</sup> باشتراطها؛ وإلا فلم يختص به؟! وعليه فهل إرادتها حاملة على الوضع على وفقها فتحتاج لذلك، أو أنها كافية في دلالة اللفظ على المعنى فلا يحتاج لوضع؛ يدرك ذلك من خصه الله به؛ كما في القافة، ويعرفه غيره منه قولان الثاني منهما الصحيح عنه [وإنما يجب وضعه] أي: اللفظ [لمعنى يحتاجه] أي: يحتاج اللفظ؛ إذ أنواع الروائع مع كثرتها ليس لها ألفاظ لعدم انضباطها، ويدل عليها بالتقيّد؛ كرائحة كذا فليست محتاجة للألفاظ [و] معنى [مطلق الدلالة] بثلاث المهملة [كون الشيء] أي: الدالّ [بحيث إذا فهم] - بالبناء لغير الفاعل - وكذا قوله [فهم منه أمر آخر] هو المدلول [و] معنى الدلالة [اللفظية] الوضعية [كون اللفظ بحيث لو ذكر فهم المعنى] المدلول له [والتكره] ما شاع في جنس موجود أو مقدّر [لها معنى ذهني] في الذهن والتصور [خارجي] ما صدقها [لموضوعه الأول] أي: الذهني على المختار وفاقاً للإمام الرازي وغيره؛ لأننا إذا رأينا شبحاً من بعيد وظنناّه صخرة سميناء بها؛ فإذا دنونا منه وعرفنا أنه حيوان، وظنناه طيراً سميناء به فإذا دنونا منه وعرفنا أنه إنسان سميناء به؛ فاختلف الاسم لاختلاف المعنى الذهني فدلّ على أنّ الوضع له، وقيل: موضوعه الخارجي لأنّ به تستقرّ الأحكام ورجّحه «الجمع»، وأجيب بأنّ اختلاف الاسم فيما ذكر لظنّ أنه في الخارج كذلك، فالموضوع له ما فيه والتعبير عنه تابع لإدراك الذهن له حسبما أدركه، وردّ بأنّه لا يلزم من كون الاختلاف لظنّ ذلك كون اللفظ موضوعاً للمعنى الخارجي، وقيل: موضوع للمعنى من حيث هو غير مقيد بذهني ولا غيره، واختاره

(١) المعتزلة: هم أصحاب واصل بن عطاء، واسمها يرجع إلى اعتزال إمامها واصل بن عطاء مجلس الحسن البصري لقول واصل: إن مرتكب الكبيرة ليس كافراً ولا مؤمناً؛ بل هو في منزلة بين المنزلتين. ولما اعتزل واصل مجلس الحسن البصري وانضمّ إليه عمرو بن عبيد وتبعهما أنصارهما قيل لهم: معتزلة أو معتزلون، والمعتزلة أصول خمسة هي: التوحيد وهو مرادف لإنكار الصفات، والعدل وهو إنكار القدر، وإنفاذ الوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمنزلة بين المنزلتين. الملل والنحل، الشهرستاني [ص ٣].

والمعرفة بعضها لذا أو بعضها لذاك، والمحكم: المتضح المعنى، وضده: المتشابه، وقد يطلع عليه صفي، واللغات توقيفية ظناً..

السبكي كما حكاه عنه ابنه في «المنع»، وهذا يؤيد ما تقدم أن النكرة موضوعاً لفرد شائع لغة، وشائع من الحقيقة؛ وهي كلي لا يوجد متفلاً إلا في الذهن [والمعرفة بعضها لذا] أي: الذهني [و بعضها لذاك] أي: الخارجي كأسماء الإشارة والضمائر [والمحكم] من اللفظ بصيغة المفعول من الأحكام [المتضح المعنى] الواضح معناه من نص أو ظاهر [وضده] منه [المتشابه] فهو غير المتضح المعنى، ولو للراسخ في العلم، وقد يوضحه الله لبعض أصفائه معجزة أو كرامة كما قال المصنف [وقد يطلع عليه] - بالبناء لغير الفاعل - وسكت عنه للعلم به [صفي] أي: من النبي ووارث له، وقيل: هو غير المتضح المعنى لغير الراسخ في العلم، والخلاف مبني على الوقف في آية «آل عمران» أهو الجلالة «فالراسخون» مبتدأ خبره الجملة بعده «أم الراسخون في العلم» فالجملة بعده حال؛ فالأول على الأول والثاني على مقابله [واللغات] على مختار الجمهور [توقيفية] أي: وضعها الله تعالى<sup>(١)</sup>، عبروا عنه بالتوقيف لإدراكه به علمها الله تعالى عباده بالوحي لبعض أنبيائه، وهو الظاهر لأنه المعتاد في تعليمه تعالى، أو يخلق أصواتاً في أجسام تدل مستمعها من العباد عليه، أو بخلي علم ضروري في بعض العباد، ودليل التوقيف أنه علم آدم الأسماء كلها؛ أي: الألفاظ الشاملة للأنواع الثلاثة؛ لأن كلاً منها اسم - أي: عالٍ بمسماء إلى الذهن - أو علامة عليه، وتخصيص الاسم بأحدها عرف طارئ، وتعليمه دال على أنه الواضح دون البشر، وقيل: اصطلاحية؛ أي: وضعها البشر واحداً فأكثر، وحصل عرفانها منه لغيره بالآثار والقرينة كالطفل؛ إذ يعرف لغة أبويه لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوِيٍّ﴾ [إبراهيم: ٤]؛ أي: بلغتهم فهي سابقة على البعثة، فلو كانت توقيفية والعلم بالوحي لتأخرت عنها، وقيل: القدر المحتاج إليه بالتعريف بها للغير توقيفي وغيره محتمل، وقيل: العكس، وتوقف كثير عن القول بواحد من ذلك لتعارض أدلته [ظناً] لظهور دليله على دليل الإصلاح؛ إذ لا يلزم من تقدم اللغة على البعثة كونها اصطلاحية؛ لجواز كونها توقيفية بتوسط تعلمها بالوحي

(١) انظر: المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين محمد بن عمر بن حسين الرازي [٧٧/١].

ولا تثبت بقياس، والمفرد ومعناه إن اتَّحَدَا ومنَعَ تصوُّره الشَّرْكَةَ جزئِيَّ، وإلَّا فَلَكَيَّْ متواطيء.....

بين النبوة والرسالة [ولا تثبت] اللغة [بقياس] فيما معناه وصف؛ فإذا اشتمل معنى اسم على وصف مناسب للتسمية؛ أي: كالخمر؛ أي: المُسْكِر من ماء العنب لتخميره<sup>(١)</sup>؛ أي: تغطية للعقل، ووجد ذلك الوصف في معنى آخر كالنبذ؛ أي: المسكر من غير العنب؛ لم يثبت بالقياس له ذلك الاسم لغة فلا يُسمَّى النبيذ خمرًا؛ إذ ما مِنْ شيءٍ إلَّا وله اسم لغة فلا يثبت له اسم آخر قياساً إذا ثبت حُكْمٌ بنص لم يثبت له حكم آخر قياساً، وقيل: يثبت فيُسمَّى النبيذُ خمرًا؛ فيجب اجتنابه بآية المائدة بالقياس على ما فيها، والشافعي إنما ألحق النبيذ بالخمر، والنَّباش بالسارق في الحكم؛ أي: الحد على الأول والقطع على الثاني؛ وهو قياس شرعي لا في الاسم الذي هو القياس اللغوي؛ إذ زوال العقل وأخذ مال الغير خفية وصف مناسب للحكم، ولم يقس وصف النبيذ ووصف القياس بوصف الخمر ووصف السارق، وثمة أقوالٍ أخرى، والخلاف في غير الأعلام، وفيما لا يثبت تعميمه باستقراء؛ فالأعلام لا قياس فيها اتفاقاً، وما يثبت تعميمه؛ كرفع الفاعل ونصب المفعول به لا حاجة في ثبوت ما لم يُسمع قياسه على ما سُمِعَ حتى يختلف في ثبوته، مع أنه لا يتحقَّق في جزئياته أصلٌ وفرع؛ إذ ليس بعضها أولى من بعض [والمفرد] وقد عرفت [ومعناه] الموضوع هو له [إن اتَّحَدَا] بأن كان كلُّ منهما واحداً [ومنَعَ تصوُّره] في نفسه [الشَّرْكَة] كمفهوم العلم، وتعدد المسميات بتعدد الوضع [جزئِيَّ] حقيقي [وإلا] يمنعها [فَلَكَيَّْ] سواء امتنع وجوده خارجاً كالجمع بين الضدين، أم أمكن ولم يوجد منه فردٌ كبحر زئبق، أو وجدَ وامتنع غيره كالإله؛ أي: المعبود بحق، أو أمكن ولم يوجد كشمس؛ أي: كوكب نهاري مضيء، أو وجدَ كالإنسان؛ أي: الحيوان الناطق<sup>(٢)</sup> [متواطيء] أثبت الياء لأنَّ الهمزة تكتب بصورة حرفٍ حركتها؛ هذا إن لم تسهل، وإن سهل فهو على لغة من يقف على المنقوص المنكر بها، وإلَّا كثر حذفها، قال تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]؛ أي: ذلك الكلِّي؛ أي: اسمه

(١) تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهرى الهروي [٤٨٧/٢].

(٢) غاية الوصول في شرح لب الأصول، الشيخ زكريا الأنصاري [ص ٣٠].



إِنْ اسْتَوَى وَإِلَّا لِنَحْوِ شِدَّةٍ أَوْ تَقَدُّمٍ فَمُشْكِكُ، وَإِنْ تَعَدَّدَا فَمَتْبَإِيْنٌ؛ كإِنْسَانٍ وَفَرَسٍ، أَوِ اللَّفْظُ فَمُتْرَادَفٌ؛ كإِنْسَانٍ وَبَشَرٍ وَهُوَ وَاقِعٌ، وَلَيْسَ مِنْهُ اسْمٌ وَتَابِعُهُ، وَلَا حَدٌّ وَمَحْدُودٌ، وَيَقَعُ كُلُّ مِّنَ الرَّدِيفِيْنِ مَكَانَ الْآخَرِ مَا لَمْ يَتَّبِعِدْ بِاللَّفْظِ.....

ذلك [إِنْ اسْتَوَى] معناه في أفرادهِ كالإنسان؛ لتساويه في أفرادهِ من زيد وعمرو وغيرهما؛ سَمِيَ متواطئاً من التواطىء التوافق؛ لتوافق أفراد معناه فيه [وإِلَّا] بأن تفاوت معناه في أفرادهِ [لِنَحْوِ شِدَّةٍ] كالبياض فإن معناه في الثلج أشد منه في العاج [أَوْ تَقَدُّمٌ] كالوجود فإن معناه في الواجب قبله من الممكن [فَمُشْكِكُ] سَمِيَ به لتشكيكه الناظر فيه في أَنَّهُ متواطئٌ نظراً لجهة اشتراك الأفراد في أصل المعنى، أَوْ غير متواطئٍ نظراً لجهة الاختلاف فيها [وإِنْ تَعَدَّدَا] أي: اللفظ والمعنى [فَمَتْبَإِيْنٌ] أي: كُلُّ مِّنَ اللَّفْظِيْنِ مَبَإِيْنٌ لِلْآخَرِ [كإِنْسَانٍ وَفَرَسٍ] سَمِيَ مَبَإِيْناً لِه لِمَبَايِنَةٍ كُلِّ مِنْهُمَا الْآخَرِ [أَوْ] تعدد [اللَّفْظُ] دون المعنى [فَمُتْرَادَفٌ] كُلُّ مِّنَ اللَّفْظِيْنِ لِلْآخَرِ سَمِيَ مرادفاً لمرادفَتِهِ له؛ أي: موافقته له في معناه [كإِنْسَانٍ وَبَشَرٍ] إذ المفهوم مختلف، والمصدق واحد [وهو] أي: المترادف [واقِعٌ] في الكلام جوازاً كلياً وأسدي، وقيل: لا، وما يظنُّ مترادفاً كإِنْسَانٍ وَبَشَرٍ فَمَبَإِيْنٌ باعتبار الصِّفَةِ الأولى؛ باعتبار أَنَّهُ نَاسٌ أَوْ أَنَّهُ يَأْنَسُ، والثانية باعتبار أَنَّهُ بَادِي الْبَشَرَةِ؛ أي: ظاهر الجلد، وقيل: لا يثبت في الأسماء الشرعية لَأَنَّهُ يثبت على خلاف الأصل للحاجة إليه في نحو النظم، وذلك مُتَنَبِّ في كلام الشرع [وليس منه اسمٌ وتَابِعُهُ] كَحَسَنٌ بَسَنٌ، وعطشان بَطْشَانٌ، [وَلَا حَدٌّ وَمَحْدُودٌ] أما الأول فلأنَّ التابع لا يفيد المعنى بدون متبوعه، وأما الثاني فلأنَّ الْحَدَّ يَدُلُّ على أجزاء الماهية تفصيلاً، والمحدود يدلُّ عليها إجمالاً فهما متغايران، ولأنَّ الترادف من عوارض المفرد، وقيل: بل كُلُّ مِّنَ ذَلِكَ لَمَنْعِ إفَادَةِ الأول المعنى بدون المتبوع، وبقطع النَّظَرِ عن الإجمال والتفصيل في الثاني [وَيَقَعُ] جواز [كُلِّ مِّنَ الرَّدِيفِيْنِ] ولو من لغتين [مَكَانَ الْآخَرِ] في الكلام مطلقاً إذ لا مانع من ذلك، وقيل: لا! إذ لو أتى بكلمة أعجمية مكان عربية لم يستقم الكلام؛ لَأَنَّ ضَمَّ لُغَةٍ لِأُخْرَى كَضَمِّ مَهْمَلٍ إِلَى مُسْتَعْمَلٍ، وإذا عقل ذلك في لغتين عقل مثله في لغة، وقيل غير ذلك.

[ما لم يَتَّبِعِدْ بِاللَّفْظِ] كتكبير الإحرام عندنا للقادر عليها، وامتناع ذلك لغرض

أو المعنى، فمَشْتَرَكٌ إِنْ كَانَ حَقِيقَةً فِيهِمَا؛ وَإِلَّا فَحَقِيقَةٌ وَمَجَازٌ، وَمَا عَيْنُ مُسَمَّاهُ بَوْضِعٌ خَارِجاً عِلْمُ شَخْصٍ، وَذَهْنًا عِلْمُ جَنْسٍ، وَاسْمُهُ مَا وَضِعَ لِلْمَاهِيَةِ الْمَطْلُوقَةِ، وَقِيلَ: لَشَائِعٍ، وَالِاشْتِقَاقُ رَدُّ لَفْظٍ إِلَى آخَرَ

شرعي، والبحث لغوي فلا حاجة للتقييد به، ولذا أسقطه في «اللُبِّ» وتبع المُصَنِّفُ «الجمع» [أو] تعدد [المعنى] وحده كأن يكون اللفظ له معنيان أو أكثر [فمَشْتَرَكٌ] لفظي [إِنْ كَانَ] أي: اللفظ [حَقِيقَةً فِيهِمَا] أي: المعنيين كالفَرْءِ للحيض والظُّهْرِ [وإِلَّا] يكن حَقِيقَةً فِيهِمَا بل في إحداهما [فحَقِيقَةً وَمَجَازاً] كالأسد للحيوان المفترس والرجل الشجاع، وإنما لم يقولوا: أو مجازان، مع أَنَّهُ يجوز التجوز في اللفظ من غير أَن يكون له معنى حقيقي كما هو الأصحُّ الآتي في بيانه؛ لعدم وجود هذا القسم [وَمَا] أي: لفظ [عَيْنَ مُسَمَّاهُ] خرج به النكرة [بوضع] خرج بقية المعارف إذ كُلُّ منهما إِنَّمَا يُعَيَّنُ مُسَمَّاهُ بأمر آخر؛ فأنت مثلاً عَيْنَ مُسَمَّاهُ بقرينة الخطاب لا بوضعه، فَإِنَّهُ إِنَّمَا وَضِعَ لِمَا يَسْتَعْمَلُ فِيهِ مِنْ أَيِّ جِزْنِي، وهذا التعريف أحسن من قول «الجمع»: ما وضع لتعيين لا يتناول غيره [خارجاً] أي: فيه [عِلْمُ شَخْصٍ] فهو ما عَيْنَ مُسَمَّاهُ خَارِجاً بوضع ولا يخرج العلم العارض الاشتراك كـ «زيد» مسمًى به جميع لما مرَّ أَنَّهُ يَتَعَدَّدُ الْأَوْضَاعُ [و] ما عَيْنُهُ كذلك [ذَهْنًا عِلْمُ جَنْسٍ] فهو ما عَيْنَ مُسَمَّاهُ ذَهْنًا بوضع؛ بَأَن يلاحظ وجوده فيه كإسامة عِلْمُ السبع؛ أي: ماهيته الحاضرة ذَهْنًا [وَاسْمُهُ] أي: اسم الجنس<sup>(١)</sup>، وسمي المطلق فهو عند صاحب «الجمع»، وهو المختار وجرى عليه المُصَنِّفُ [ما وَضَعَ لِلْمَاهِيَةِ الْمَطْلُوقَةِ] أي: من غير تعيين خارجاً أو ذَهْنًا كإسامة اسم لماهية السبع المفترس واستعماله له فيها كـ «أسد أجراً من ثعلب» كما يقال: «إسامة أجراً من ثعالة»، [وقيل] وعليه جمع محققون ما وضع [لشائع] في جنسه وسيأتي عده في بحث المطلق ويدل للتعيين في علم جنس أجراه الأحكام الفعلية عليه لعلم شخص كمنع صرفه مع تاء التأنيث ووصفه بالمعرفة، ومجيء الحال منه نحو هذا إسامة أو الأسد أو أسداً [والاشتقاق] لغة الاقتطاع، واصطلاحاً من حيث قيامه بالفاعل [رَدُّ لَفْظٍ إِلَى] لَفْظٍ [آخَرَ] وَإِنْ كَانَ الْآخَرُ مَجَازاً

(١) أصول الشاشي، أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي [ص ١٢٧].

لتناسبهما معنى، وحروفهما أصل مع تَعْيِيرِ مَا وَلَوْ تَقْدِيرًا، وَقَدْ لَا يَطْرُدُ  
كَالْقَارُورَةِ، وَمَنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ وَصَفٌ لَمْ يَجْزُ أَنْ يُشْتَقَّ لَهُ مِنْهُ اسْمٌ

[لتناسبهما] أي: المعنيين [معنى] بأن يكون معناهما متبايناً [وحروفهما أصل] بأن  
يكون فيهما ترتيب واحد؛ كالناطق من النطق بمعنى التكلم حقيقة، وبمعنى الدلالة  
مجازاً؛ كما في الحال ناطقة بكذا؛ أي: دالة عليه، وقد لا يشتق من المجاز كما  
في الأمر بمعنى الفعل مجازاً، أو قضيته الرد أنه كما قال «الجمع» لا بد من تغيير،  
ومن المشتق والمشتق منه فلذا قال المصنف: [مع تَعْيِيرِ مَا] أي: بحركة أو بغيرها،  
وباعتباره تعددت أنواعه [وَلَوْ تَقْدِيرًا] كطَلَبٍ مِنَ الطَّلَبِ فَيَقْدَرُ فَتَحَةُ الْمَاضِي غَيْرَ فَتَحَةِ  
المصدر كما قَدَرَ ضَمَّةُ نُونِ «جُنُب» جمعاً غيرها فيه مفرداً، والتغيير اللفظي كضرب  
من الضرب، ثم اعتبار الترتيب في الحروف هو في الاشتقاق المراد عند الإطلاق؛  
وهو الصغير، أما الكبير فلا ترتيب فيه كالجبل والجرب، والأكبر ليس فيه جمع  
الأصول كالتَّلْبِ<sup>(١)</sup> والتَّلْمِ<sup>(٢)</sup>. ويقال فيها أيضاً: أصغر وصغير وكبير، وأصغر  
وأوسط وأكبر [وَقَدْ لَا يَطْرُدُ] في غير موضوعه وإن وجد المعنى فيه [كَالْقَارُورَةِ] من  
القرار للزجاج المعروفة دون غيرها من مقرر الماء يسع؛ ككوز ونحوه، وغالبه  
الاضطراد؛ كضارب لكل من وقع منه الضرب [وَمَنْ لَمْ يَقُمْ] أي: يتعلق [به] من  
الأشياء [وصف لم يَجْزُ أَنْ يُشْتَقَّ لَهُ مِنْهُ] أي: من الوصف؛ أي: من اللفظ الدال  
عليه [اسم] عندنا خلافاً للمعتزلة في تجويزهم ذلك؛ حيث نفوا عن الله تعالى صفاته  
الذاتية المجموعة في قولي:

وَجُودٌ حَيَاةٌ، قُدْرَةٌ، وَإِرَادَةٌ كَلَامٌ، وَإِنْصَارٌ، وَسَمْعٌ، مَعَ الْعِلْمِ

ووافقوا على أنه تعالى عالم قادر مريد مثلاً؛ لكن قالوا بذاته لا بصفة قائمة به  
من ذلك زائدة على الذات، متكلم بمعنى أنه خالق الكلام في جسم كالشجرة التي  
سمع منها موسى؛ بناء على أن الكلام عندهم ليس إلا الحروف والأصوات الممتنع  
اتصافه تعالى بها، ففي الحقيقة لم يخالفوا فيما هنا؛ لأن الصفة بالكلام بمعنى خلقه

(١) التَّلْب: شَذُّ اللُّوْمِ وَالْأَخْذُ بِاللِّسَانِ. العَيْن، الخليل بن أحمد [١٦٢/٢].

(٢) التَّلْمَة: - بِالضَّمِّ - فُرْجَةُ الْمَكْسُورِ وَالْمَهْدُومِ، فَيَقَالُ: تَلَّمُ الْإِنَاءَ وَالسِّيفَ وَالْوَادِي. القاموس  
المحيط، الفيروزآبادي [١٩٨/٣].

إِلَّا مجازاً؛ باعتبار ما كَانَ وَإِلَّا وَجَبَ إِنْ كَانَ ذَا اسْمٍ بخلاف أنواع الروائع، ويشترط في كون المشتق حقيقة بقاء المشتق منه أو آخر جزء منه، فاسم الفاعل حقيقة في حال التلبس لا النطق.....

ثابتة له، وكذا بقية الصفات الذاتية ينفون زيادتها على الذات، ويزعمون الفاعلين الذات قراراً من تعدد القدماء، ولا محذور إلا في تمدد ذوات القدماء لا في وصفات [إِلَّا مجازاً] مرسلات تبعياً [باعتبار ما كَانَ] كقائم لمن كَانَ كذلك ثُمَّ قَعَدَ [وإلا] بَأَنَّ قَامَ بِهِ وَصَفَ [وَجَبَ] الاشتقاق لغة من ذلك الاسم [إِنْ كَانَ ذَا] صاحب [اسم] مِنَ الاشتقاق كالعالم مِنَ العلم لمن قَامَ بِهِ معناه، [بخلاف] وصف الاسم له كـ [أنواع الروائع] إذ لم يوضع لَكُلِّ منها اسم استغناء عنه بتقييدها بما هي له؛ كرائحة كذا كما مرَّ، فلا يجوز الاشتقاق لاستحالته [ويشترط في كون] إطلاق [المشتق] على موضوعه [حقيقة بقاء] معنى [المشتق منه] في المحلَّ إِنْ أُمِكنَ بقاءه كالقيام [أو] بقاء [آخر جزء منه] إِنْ لم يكن بقاءه كالتكلم؛ لَأَنَّهُ بأصوات تنقضي شيئاً فشيئاً فالشرط فيه بقاء آخر جزء، فَإِنْ لم يسبق المعنى أو جزؤه الأخير في المحلَّ كَانَ إطلاق المشتق عليه مجازاً؛ باعتبار الكون كالإطلاق قبل وجود المعنى، ويقال له مجازُ الأوَّل نحو: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَلَهُمْ مَئِيتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]، واعتبروا في الأخير آخر جزء منه لتمام المعنى به، وفي التعبير بالبقاء تَسْمُح، وفي المسألة أقوال، وعلى اشتراط ما ذُكِرَ؛ بل وعلى عدمه [فاسمُ الفاعل] من جملة المشتق [حقيقة في حال التلبس] بالمعنى والجزء الأخير منه مطلقاً [لا] حال [النطق] بالمشتق أيضاً؛ خلافاً للقرافي إذ قال بالثاني، ويبني عليه سؤال في آيات: الزانية والزاني فاجلدوهم، والسارق والسارقة فاقطعوا، فاقتلوا المشركين؛ إِنَّهَا إنما تتناول مَنِ اتَّصَفَ بالمعنى بعد نزولها الذي هو حال النطق مجازاً والأصل عدمه قال: والإجماع على تناولها حقيقة، وأجاب بَأَنَّ المسألة محلُّها في المشتق المحكوم به كـ «زيد ضارب»، فَإِنْ كَانَ محكوماً عليه كما في هذه الآيات فحقيقة مطلقاً، وأجاب السبكي وتبعه ابنه في دفع السؤال بَأَنَّ المعنى في الحال حال التلبس بالمعنى، وإن تأخَّرَ عن التعلُّق بالمشتق، لا حال النطق به، الذي هو حال التلبس بالمعنى فقط، والإجماع إنما هو على تناول لمن ذكره حال التلبس، واسم الفاعل مثلاً حقيقة

وما استعمل فيما وُضِعَ له أولاً حقيقة لغوية وعرفية ووقعتا أو شرعية ولم يقع منها إلا الفرعية.

وثانياً لعلاقة كَثَلٍ، واعتبار ما كان.....

فيمن اتصف بالمعنى حين قيامه به حاضراً عند النطق، أو مستقبلاً ومجازاً فيمن اتصف به، وكذا فيمن اتصف به فيما مضى [وما] أي: لفظ [استعمل فيما وُضِعَ له] خرج به المهمل، وما وضع ولم يستعمل، والغلط كـ «خذ هذا الفرس» مشيراً لثوب [أولاً] خرج المجاز [حقيقة] فعيلة مِنْ حَقِّ الأمرِ ثَبَّتَ [لغوية] بأن وَضَعَهَا واضعُ اللغة توقيفاً أو اصطلاحاً؛ كالأسد للحيوان المفترس، [وعرفية] بأن وضعها أهل العرف العام؛ كالذابة لذات الأربع مِنَ الحيوان كالحمار، وهي لغة: كلُّ ما يدبُّ على الأرض<sup>(١)</sup> والخاص كالفاعل للاسم المعروف عند النحاة [وَوَقَعْنَا] خلافاً لقوم في العامة [أو شرعية] واضعها الشارع كالصلاة للعبادة المخصوصة، فهو ما لم يَسْتَقْدَ وضعه إلا مِنَ الشَّرع [و] المختار أَنَّهُ [لم يقع منها] أي: مِنَ الشرعية [إلا] الفرعية [كالصلاة لا الدينية المتعلقة بأصول الدين؛ بل هي مستعملة في معناها اللغوي؛ كالإيمان فَإِنَّهُ كذلك، ومعناه اللغوي تصديق القلب<sup>(٢)</sup>

وإن اعتبر الشرع في الاعتداد به التلطف بالشهادتين مِنَ القادر كما سيجيء، ونفى قوم إمكان الشرعية بناءً على أَنَّ المناسبة بين التلطف والمعنى مانعة من نقله إلى غيره، وقوم وقوعها محتجِّين بأن لفظ الصلاة شرعاً مستعملٌ في معناه اللغوي؛ أي: الدُّعاء بخيرٍ إلا أَنَّ الشرع ضَمَّ لذلك اعتبارَ أمورٍ كالركوع والسجود [و] ما استعمل في ما وضع له لغةً أو عرفاً أو شرعاً، وخرج به المهمل، وما لم يستعمل، والغلط وضعاً [ثانياً] خرج به الحقيقة [لعلاقة] - بفتح المهملة وكسرها - أي: علامة بين الموضوع له أولاً وما وضع له ثانياً؛ بحيث ينتقل الذهنُ إليه بواسطتها خرج العلم المنقول كفضل، وبين بعض العلاقات بقوله: [كثَلٍ] - بكسر المثلة وفتح القاف - أي: الحقيقة على اللسان كـ «الخنفيقي»: للدهاية<sup>(٣)</sup>، فيعدل عنه إلى الموت مثلاً [واعتبار ما كان] أي: تسميته بما كان عليه في الزمن الماضي لا الآن نحو

(٢) التعريفات، الجرجاني [ص ١٢].

(١) المزهر، السيوطي [ص ١١٢].

(٣) العين، الخليل بن أحمد [٣٢٧/١].

أو ما يكون وَلَوْ ظَنًّا مجازاً، ولا يجبُ سَبْقُ استعمالِهِ في الأوَّل وهو واقعٌ لكنْ لِمُسَوِّغٍ كَثَقِلِ الحقيقةِ أو شهرتِهِ .....

قوله تعالى: ﴿وَأَنذَرْتُكَ نَارًا﴾ [النساء: ٢]؛ أي: الذين كانوا يتامى قبل؛ «إذ لا يَثْمُ بعدَ احتلام»<sup>(١)</sup>، [أو] اعتبار [ما يكون] في الزمن المستقبل [ولو] كان الكون فيه [ظَنًّا] نحو ﴿إِنِّي أَرْسِلُ أَعْيُنِي عَلَى الْبَحَارِ﴾ [يوسف: ٣٦]؛ أي: عَصِيراً يُوَوِّلُ إليها [مَجَازاً] في الأصل مَفْعَلٌ من جاز المكان تعدّاه، نقل الكلمة الجائزة؛ أي: المتعدّية مكانها الأعلى، أو الكلمة المجوّز بها بناءً على أنهم جازوا بها وَعَدَّوْها مكانها الأصلي؛ كذا في «أسرار البلاغة»<sup>(٢)</sup>، أو من قولهم: جعلت كذا مَجَازاً لحاجتي؛ أي: طريقها، على أَنَّ معنى جازَ المكان سَلَكه؛ فَإِنَّ المَجَازَ طريق إلى تصوُّر معناه، وفي المقام زيادة أودعناها شرحنا لنظّمنا «رسالة الاستعارة» وفيما أشرت إليه سابقاً بقولي: وضعاً ثانياً؛ الإشارة إلى أَنَّ «ثانياً» قَيَّدَ الوضع دون الاستعمال؛ إيماءً لتقدّم الوضع عليه، فيجب سبق الوضع للمعنى الأوَّل على الاستعمال جزماً [ولا يجبُ] لِتَحَقُّقِ المجاز [سبقُ استعمالِهِ في الأوَّل] إذ لا مانع مِنَ التجوُّز في اللفظ قبل استعماله في موضوعه، أو لا فلا يستلزم المجاز الحقيقة، وقيل: يجب لثلا يعرَى الوضع الأوَّل عن الفائدة، وأجيب بحصولها باستعماله فيما وُضِعَ له ثانياً، وَصَحَّحَ «الجمع» من عنده أَنَّهُ لا يجب ذلك إِلَّا في مصدر المجاز؛ أي: لا يتحقق في المشتق إِلَّا إذا سبق استعمال مصدره حقيقة، وإن لم يستعمل المشتق حقيقة كالرَّحْمَن لم يُسْتَعْمَل إِلَّا لله تعالى وهو مِنَ الرحمة، وحقيقتها الرِّقَّة والحنو؛ وذلك مستحيلٌ في حقِّه تعالى.

قال شيخ الإسلام زكريا: وفيه وقفةٌ إذ لا يلزم من كون المشتق مجازاً وجوبُ سبق استعمال مصدره حقيقة [وهو] أي: المجاز [واقع] في الكلام مطلقاً وقيل: لا وقوع، وما يُظَنُّ مجازاً كـ «رأيت أسداً في الحمام» فحقيقة، وقيل: غير واقع مِنَ الكتاب والسُّنة لما أَنَّهُ كَذِبٌ بحسب الظاهر، وأجيب بأنَّهُ لا كَذِبٌ مع اعتبارِ العلاقة؛ أي: المشابهة في الصفة التي بها التجوُّز [لكن] العدول عن الحقيقة إلى المجاز [لِمُسَوِّغٍ كَثَقِلِ الحقيقة] - بكسر المثلثة - دون المجاز كما مثلنا قريباً [أو شهرتِهِ] أي:

(١) المعجم الكبير، الطبراني [٤/١٤/برقم: ٣٥٠٢].

(٢) أسرار البلاغة، الجرجاني [ص١٤٧].

وليس غالباً عليها، واستحالتها لا تُسَوِّغُهُ بلا قرينة، ويساويه الإضمار، وكلُّ  
أولى مِنَ النقلِ.....

المجاز دون الحقيقة؛ لمحو استعمالها وغلبة استعمال المجاز فيه، وأشار بالكاف  
لعدم انحصار المسوغ فيما ذكره وهو كذلك؛ فمنه بشاعتها كـ «الجرأ» - بكسر  
المعجمة - يُغْدَلُ عنها للغائط؛ أي: المكان المظلم من الأرض، وجهلها للمتكلم  
أو المخاطب دون المجاز، وبلاغته كزيد أسد، هو أبلغ من شجاع، وإخفاء المراد  
عن غير المتخاطبين الجاهل بالمجاز دون الحقيقة، وإقامة وزن وقافية وسجع دون  
الحقيقة [وليس] المجاز [غالباً عليها] في اللغات، وقيل: غالباً عليها في كلِّ لغةٍ  
لأنَّك تقول مثلاً: رأيت زيدا؛ والمرئيُّ بعضه، وهذا لا يدلُّ على المدعى  
[واستحالتها] أي: الحقيقة [لا تُسَوِّغُهُ] بمجردَها [بلا قرينة] تنصَّب عليه بل لا بُدَّ  
منها خلافاً لأبي حنيفة حيث قال فيمن قال لعبده - الذي لا يولد مثله لِمِثْلِهِ -: هذا  
ابني؛ إِنَّهُ يُعْتَقُّ عليه وإنَّ لم ينوِ العتق اللازم للبنوة صوتاً للكلام عن الإلغاء<sup>(١)</sup>. قلنا:  
لا ضرورة إلى تصحيحه بذلك، وفارق هذا ما مرَّ من العدول إلى المجاز عند هجر  
الحقيقة؛ بأنَّ ذلك في الاستعمال وهذا في المحل، وبأنَّ ذلك للنظر في تعدُّ اللفظ  
واتحاد المعنى وهذا بالعكس، أما إذا كان مثله يولَّد لِمِثْلِهِ فَيُعْتَقُّ اتفاقاً إنَّ لم يكن  
نسبه معروفاً من غيره، وإلَّا فكذلك مؤاخذه له باللازم وإنَّ لم يثبت الملزوم  
[ويساويه] أي: المجاز [الإضمار] وقيل: المجاز أولى لكثرتِه، وقيل: العكس  
لاتصال قرينة الإضمار كقوله لعبده - الذي لا يولَّد لِمِثْلِهِ، أو المشهور النسب  
من غيره -: هذا ابني؛ أي: عتيقٌ، تعبيراً بالملزوم عن اللازم فاعتق، أو مثله في  
الشفقة عليه والحنو فلا عتق، وتقدَّم ترجيح الأول، وترجيحه لا لترجيح المجاز بل  
لأمر آخر هنا؛ هو تشوُّف الشارع للعتق على أنَّ المختار في «الروضة» أنَّه لا بد في  
العتق من نيَّة [وكلُّ] منهما [أولى مِنَ النقل] لسلامته من نسخ المعنى الأول، وقيل  
عكسه لعدم احتياج النقل لقرينة كقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، قال  
الحنفي: أي: أخذه الزيادة في بيع درهم بدرهمين مثلاً، فإذا أسقطت صَحَّ البيع  
وارتفع الإثم، وقال غيره: نُقِلَ الرِّبَا شرعاً إلى العقد فهو فاسد، وإنَّ أسقطت الزيادة

والاشتراك، وأولى مِنَ الكُلِّ التخصيصُ ويكونُ في الإسنادِ والمشتقِّ  
والحرفِ.....

في ذلك والإثم فيه باقٍ، وترجيح هذا عندنا للنقل؛ بل لمرجح خاص هو تنظير الربا بالبيع في قوله تعالى حكاية عن الكفرة: ﴿إِنَّمَا أَلِيتُمْ عَلَى آبَائِكُمُ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] إذ هو ظاهر في العقد، وما ذكره من ترجيح الإضرار عليه قال الزركشي والقرافي: إنه المعروف، وعُرفت مساواة المجاز له<sup>(١)</sup> [و] أولى منه [الاشتراك] لأن الأصل عدم تعدد الوضع [وأولى مِنَ الكُلِّ] مِنَ المذكورات [التخصيص] فإذا احتمل الكلام تخصيصاً وغيره مما دُكر فحمله على التخصيص أولى؛ لِتَعَيُّنِ الباقي مِنَ العام بعده، بخلاف المجاز قد لا يتعين بأن يتعدّد، ولا قرينة للتعيين، ولما فيه من سلامة المعنى الأوّل من نسخه بخلاف النقل، ومثال تقديمه على المجاز والنقل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بَاطِلًا﴾ [الأنعام: ١٢١]، فقال الحنفي: ما لم يتلفظ بالبسملة عند ذبحه، وخَصَّ منه ناسيها فتَحَلَّ ذبيحته، فقال غيره: مما لم يذبح تعبيراً عن الذبح بما يقارنه عادة مِنَ التسمية فلا تحلّ ذبيحة المتعمّد لتركها على الأوّل دون الثاني، ومحلّ كونه أولى مِنَ الأربعة في التخصيص في الأعيان، أما في الأزمان وهو النسخ فالأربعة أولى منه، ويفرق بينهما بأن دلالة ما خَصَّ في الأوّل باقية بالجملة، وفي الثاني زائلة بالنسخ [ويكون] المجاز [في الإسناد] ويقال له: مجاز في الإسناد، ومجاز في التركيب، ومجاز عقلي، ومجاز حكمي، ومجاز في الإثبات، وإسناد مجازي سواء كان الطّرَفان حقيقيين أم لا، وذلك بأن يُسند الشيء لغير مَنْ هو لَهُ لُمْلَاسَةٌ بينهما، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا ثَلَيْتَ عَلَيْهِمْ يَاسِينَ رَأَيْتَهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢]، نسبة الزيادة للآيات وهو فعل الله تعالى؛ إِلَّا أَنَّهَا سبب عادي، وقيل: لا يكون في الإسناد بل هو فيه، إما هي في المسند أو المسند إليه، فمعنى زيادتهم على الأوّل: زادوا بها، وعلى الثاني: زادهم الله، إطلاقاً للآيات عليه لإسناد فعله إليها [و] يكون المجاز المفرد في [المشتق] نحو: ﴿وَتَادَى أَفْهَبُ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤]؛ أي: ينادي ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ﴾ [البقرة: ١٠٢]؛ أي: تلتها، وقيل: لا يكون فيه إِلَّا تبعاً لمصدره فإن كان حقيقة فلا مجاز ومُنِعَ الحصر [و] يكون في [الحرف]

(١) انظر: أنوار البروق في أنواع الفروق، أبو العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي [١٣/١].



## لا العلم، وشرطه سُمِعَ في نوعه

بالذات نحو: ﴿هَلْ تَرَى لَهُم مِّن بَاقٍ﴾ [الحاقة: ٨]؛ أي: ما ترى، وبالتَّبَع؛ أي: في الاستعارة التَّبَعِيَّة<sup>(١)</sup> نحو: ﴿فَالنَّقَطَةُ مَالٌ مَّرْعَةٌ﴾ [القصر: ٨٨] الآية، شَبَّهَ فيها تَرْتَبُ العداوة والحُزْنَ التقاطعُهم بِتَرْتَبِ عِلَّتِهِ الغائِيَّةِ عليه؛ وهي المحبة والتَّبَنِّي، ثم استعمل في المَشَبَّه به اللَّامَ الموضوعَ للدلالة على تَرْتَبِ الْعِلَّةِ الغائِيَّةِ التي هي المَشَبَّه به؛ فَجَرَتْ الاستعارة أصالةً في الْعِلَّةِ وَتَبَعاً في اللَّامِ، وعلى هذا القول البيانيون، وقيل: لا يكون فيه مطلقاً لأنَّه لا يفيد إلا بضميم، فَإِنَّ ضَمَّ إلى ما ينتفي حقيقة، وإِلَّا فمجازٌ مرَكَّبٌ، ومنع الشق الثاني؛ بل الضمُّ فيه قرينة المجاز المفرد التَّبَعِيَّ كقوله تعالى: ﴿وَلَأَصْلَحَنَّهُ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]؛ أي: عليها [لا] يدخل المجاز في [العلم] في الأصحَّ لأنَّه إِنْ كان مَرْتَجِلاً؛ أي: لم يسبق إليه وضع في غير الْعِلْمِيَّةِ كـ «سعاد»، أو منقولاً لغير مناسبة كـ «فضل» فواضح، أو لمناسبة كمن سَمَّى ابنه «مباركاً» لما ظَنَّهُ فيه مِنَ البركة؛ فكذلك لِصِحَّةِ الإِطْلَاق عند زوالها، ولِأَنَّ الْعِلْمَ وَضِعَ للفرق بين الدوات، فلو تَجَوَّزَ فيه بَطَلَّ هذا الغرض، وقيل: يكون فيه إِنْ لَمَحَ فيه الصِّفَةُ كـ «خازن» إذ لا يُرَادُ منه الصِّفَةُ، وقد كان أصلها موضوعاً، وهذا خلاف في التسمية؛ أي: يُسَمَّى ذلك مجازاً، وعدُّها أولى؛ لِأَنَّ وَضْعَ الْعِلْمِ شَخْصِيَّ ووضع المجازِ نَوْعِيَّ، ولِأَنَّ الْعِلْمَ إِذَا صدر ممن لا يعتبرُ وَضْعُهُ كما هو الغالب لا حقيقة ولا مجاز [وشرطه] أي: المجاز [سُمِعَ في نوعه] فلا يتجوزُ في نوع كَالسَّبَبِ لِلْمُسَبَّبِ؛ إِلَّا إِذَا سُمِعَ مِنَ الْعَرَبِ صَوْرَةٌ مِنْهُ مثلاً، وقيل: لا يشترط ذلك بل يكتفى بالعلاقة التي نظروا إليها، فيكفي السماع في نوعه لصِحَّةِ التجوُّز في عكسه مثلاً، وخرج بنوعه شخصه فلا يشترط السماع فيه إجماعاً؛ بأن لا

(١) الاستعارة التبعية: أَنْ يُسْتَعْمَلَ مصدر الفعل في معنى غير ذلك المصدر على سبيل التشبيه، ثم ينبع فعله له في النسبة إلى غيره؛ نحو «كَشَفَ» فَإِنْ مصدره هو «الكشف» فاستعير «الكشف» للإزالة، ثم استعار «كَشَفَ» لـ «أَزَالَ» تَبَعاً لمصدره؛ يعني أَنَّ «كَشَفَ» مشتق من «الكشف» و«أَزَالَ» مشتق من «الإزالة» أصلية، فأرادوا لفظ الفعل منهما، وإنما سميتها استعارة تبعيةً لأنَّه تابع لأصله. التعريفات، الجرجاني [ص ٣٦].

وَمُعَرِّفِهِ نَحْوَ نَفْيِهِ وَالتَّزَامِ تَقْيِيدِهِ وَتَبَادُرِ غَيْرِهِ لَوْلَا الْقَرِينَةُ، وَيَجِبُ حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى عُرْفٍ لَا يُفْظَلُ الشَّارِعُ، وَأَهْلُ الْعُرْفِ أَوْ اللَّغَةِ، وَيَتَسَاوَى مَجَازٌ رَاجِعٌ وَحَقِيقَةٌ مَرْجُوحَةٌ تَعَارُضًا، .....

يَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الصُّورَةِ الَّتِي اسْتَعْمَلَهُ فِيهَا الْعَرَبُ [وَمُعَرِّفِهِ] بِصِيغَةِ الْفَاعِلِ مِنَ التَّعْرِيفِ؛ أَيِ: مَا يَعْلَمُ بِالْمَجَازِ [نَحْوَ] صَحَّةِ [نَفْيِهِ] لِلْمَعْنَى الْحَقِيقِي فِي الْوَاقِعِ كَقَوْلِهِ لِلْبَلِيدِ: هَذَا حِمَارٌ! فَإِنَّهُ يَصِحُّ نَفْيُ الْحِمَارِيَّةِ عَنْهُ [وَالْتَّزَامُ تَقْيِيدِهِ] أَيِ: اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَيْهِ كـ «جَنَاحَ الدُّلِّ»؛ أَيِ: لِيْنِ الْجَانِبِ، وَ«نَارَ الْحَرْبِ»؛ أَيِ: شِدَّتْهَا، بِخِلَافِ الْمَشْتَرَكِ مِنَ الْحَقِيقَةِ؛ فَإِنَّهُ يَفِيدُ مِنْ غَيْرِ التَّزَامِ كـ «الْعَيْنِ الْجَارِيَةِ»، وَظَاهِرُ ذَلِكَ أَنَّ إِطْلَاقَ الْجَنَاحِ عَلَى لِيْنِ الْجَانِبِ، وَالنَّارَ عَلَى الشَّدَّةِ مَجَازُ أَفْرَادٍ، وَأَنَّ الْإِضَافَةَ قَرِينَةٌ لَهُ، وَأَنَّ التَّزَامَهَا عَلَامَةٌ تُمَيِّزُهُ عَنِ الْحَقِيقَةِ، وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ السَّعْدُ التَّفْتَازَانِي: إِنَّهُ اسْتِعَارَةٌ تَخْيِيلِيَّةٌ، كـ «أَظْفَارِ الْمَنِيَّةِ»<sup>(١)</sup>، وَالْمُحَقِّقُونَ عَلَى أَنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَعْنَاهِ الْحَقِيقِي، وَأَنَّ التَّجَوُّزَ فِي الْإِثْبَاتِ لِمَا لَيْسَ لَهُ خِلَافًا لِلْسَّكَائِي حَيْثُ جَعَلَ اللَّفْظَ مُسْتَعْمَلًا فِي الصُّورَةِ الْوَهْمِيَّةِ الشَّبِيهِةِ بِالْمَعْنَى الْأَعْلَى [وَتَبَادُرَ غَيْرِهِ] أَيِ: غَيْرِ الْمَجَازِ [لَوْلَا الْقَرِينَةُ] كَالْمَجَازِ الرَّاجِحِ بِخِلَافِ الْحَقِيقَةِ، فَتَعْرِفُ بِالتَّبَادُرِ بِلَا قَرِينَةٍ [وَيَجِبُ حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى عُرْفٍ لَا يُفْظَلُ] الْمُتَلَفِّظُ بِهِ، وَأَبْدَلَ مِنْ لَا يُفْظَلُ التَّعْمِيمُ [الشَّارِعُ، وَأَهْلُ الْعُرْفِ] عَامًّا؛ أَيِ: مَا يَتَعَارَفُهُ جَمِيعُ النَّاسِ، وَخَاصًّا [أَوْ] أَهْلُ [اللَّغَةِ] لِأَنَّ الظَّاهِرَ إِرَادَتَهُ لِتَبَادُرِ الْأَذْهَانِ، فَمَا لَهُ مَعْنَى شَرْعِيٍّ، وَمَعْنَى عُرْفِيٍّ أَوْ لُغَوِيٍّ، أَوْ هُمَا؛ وَلَا يُفْظَلُ الشَّارِعُ حُجْلٌ عَلَى الشَّرْعِيِّ مُطْلَقًا، فَإِنْ انْتَفَى الشَّرْعِيُّ وَهُمَا لَهُ حُجْلٌ عَلَى الْعُرْفِيِّ [وَيَتَسَاوَى] فِي الْحَمْلِ مَا دُونَ [مَجَازٍ رَاجِعٍ وَحَقِيقَةٍ مَرْجُوحَةٍ تَعَارُضًا] لِغَلَبَةِ اسْتِعْمَالِهِ عَلَيْهِمَا لِرَجْحَانِ كُلٍّ مِنْ وَجْهِهِ، وَقِيلَ: الْحَقِيقَةُ أَوْلَى لِأَصَالَتِهَا، وَقِيلَ: الْمَجَازُ لِغَلَبَتِهِ، فَلَوْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ هَذَا النَّهْرِ وَلَمْ يَنْوَ شَيْئًا؛ فَالْحَقِيقَةُ الْمُتَعَاهِدَةُ مِنْهُ الْكَرْعُ بِالْقَمِّ، وَالْمَجَازُ الْغَالِبُ الشَّرْبُ بِمَا يُعْتَرَفُ مِنْهُ كَالْإِنَاءِ؛ حَنْثٌ بِكُلِّ عَلَى الْمُخْتَارِ، وَبِهِ جَزَمَ فِي «الرُّوْضَةِ» كَأَصْلِهَا؛ حَمَلًا لِلْفِظِ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ، وَبِالْكَرْعِ دُونَ الشَّرْبِ مِمَّا يُعْتَرَفُ مِنْهُ عَلَى الثَّانِي، وَبِالْعَكْسِ عَلَى الثَّالِثِ، فَإِنْ هُجِرَتِ الْحَقِيقَةُ قَدَّمَ الْمَجَازَ

وما استعمل في معناه الحقيقي للانتقال إلى لازمه كناية فهي حقيقة غير صريحة، أو في معناه مطلقاً للتلويح بغيره فهو تعريض؛ فهو حقيقة أو مجاز أو كناية،.....

اتفاقاً، كأن حلف لا يأكل هذه النحلة فيحنت بتمرها دون خشبها، حيث لا ينة، وإن تأدياً قدمت الحقيقة كما لو كانت غالبية [وما] لفظ [استعمل في معناه الحقيقي] لا لذاته بل [لانتقال] منه [إلى لازمه] أي: لازم مفهومه كـ «زيد طويل النجاد»<sup>(١)</sup>، مراداً به طول القامة؛ إذ طولها لازم لطول النجاد؛ أي: حمل قلائد السيف فهو [كناية] فيصح الكلام وإن لم يكن ثمة نجاد؛ بل وإن استحال المعنى الحقيقي كما في: «السموات مطويات بيمينه» [الزمر: ٦٧]، وخرج باستعماله في معناه الحقيقي المجاز، وبما بعده الحقيقة والتعريض [فهي] أي: الكناية [حقيقة] على ما أشعر به كلام «التخليص» وصرح به السعد، والفرق بينهما وبين «الجمع» بين الحقيقة والمجاز؛ أن المعنى الحقيقي فيها لم يرد لذاته بخلافه في «الجمع»، نعم قد يراد المعنى الحقيقي فيها لذاته عند السكاكي؛ كقولك: أذيتني فستعرف، يريد المخاطب وغيره من المؤذيين؛ لأنه كلام دال على تهديد مقصود به تهديد المخاطب بسبب الإيذاء، ويلزمه تهديد كل مؤذي، وقد أراده؛ ففيه إرادة المعنى الحقيقي فيما أريد لذاته والانتقال فالجمع المذكور لم يرد الانتقال [غير صريحة] لأنها لا انتقال فيها [أو] لفظ استعمل [في معناه مطلقاً] الشرعي وغيره [للتلويح بغيره] بغير معناه الموضوع هو له [فهو تعريض] كما في قوله تعالى حكاية عن الخليل عليه السلام: «فَعَلَهُمْ كَيْدُكُمْ هَذَا» [الأنبياء: ٦٣]، نسب الفعل لكبير الأصنام المتخذة آلهة، كأنه غضب من عبادة الصغار منها معه؛ والقصد به التلويح للعاشرين لها لعدم صلاحيتها للألوهية؛ لأنهم إذا نظروا بقولهم ضلوا وعلموا عجز كبيرهم عن كسر صغارهم فضلاً عن غيره، والإله لا يكون عاجزاً، ولذا سمي تعريضاً؛ لفهم المعنى من عرض اللفظ؛ أي: جانبه [فهو] أي: التعريض ثلاثة أقسام [حقيقة أو] بمعنى الواو، وهي كما قال ابن مالك في التقسيم أجود منه [مجاز أو كناية] صرح بذلك السكاكي<sup>(٢)</sup> وجرى «الجمع» أنه حقيقة أبداً،

(١) النجاد: حمائل السيف. المزهر، السيوطي [ص ٣٦٥].

(٢) مفتاح العلوم، السكاكي [ص ١٨٠].

نَعَمْ المعنى التعريضيُّ إنما يُفِيدُهُ السياقُ .

وما ذكرنا بالنسبة للمعنى الحقيقي أو المجازي [نَعَمْ] استدراك من عموم سابقه [المعنى التعريضيُّ] فلم يفده اللفظ [إنَّما يُفِيدُهُ السياقُ] أي: سياق الكلام، وتعريفًا الكناية والتعريض المذكورانِ جاريان على طريق البَيَّانَيْنِ وعند الأصوليين والفقهاء؛ الكناية ما احتَمَلَ المرادَ وغيره، كـ «أَنْتِ خَلِيَّةٌ» في الطلاق، والتعريض: ما ليس صريحاً ولا كناية كقوله: يا ابن الحلال، وفائدة تسمية الكناية حقيقة والتعريض حقيقة ومجازاً - مع علم ذلك ممَّا مَرَّ في تعريف الحقيقة والمجاز - دَفْعُ تَوَهُّمِ أَنَّ اسميهما يمنعانِ من ذلك مع أَنَّ بعضهم خالفَ في الكناية.



## الحروف والأسماء

التي يحتاجُ الفقيه لمعرفتها «إذن» لجواب أو جزاء «إن» لشرط ونفي وتوكيد، «أو» لشك وإبهام وتخيير

[الحروف والأسماء] زاد على «الجمع» و«اللب» وغيرهما على الاختصار على الحروف لما في الباب من أسماء أيضاً؛ وإن أجيب عما فعلا أنه تغليب للأكثر فالحقيقة الأصل [التي يحتاجُ الفقيه] أي: المجتهد [لمعرفتها] كمعرفة معانيها في الأدلة [«إذن»] تكتب بالالف مطلقاً على الصحيح، وهي نواصب المضارع حرف [الجواب] فقط كقولك لمن قال: أجبك! إذا أظنك تصدق؛ إذ لا جزاء فيه [أو] حرف جواب [وجزاء] دائماً نحو قولك - لمن قال: أزورك -: إذا أكرمك، ف«إذا» جواب، و«أكرمك» جزاء الزيارة؛ أي: إن تزرنني أكرمك، وتكلفت في جعل الأول للجزاء أيضاً؛ أي: إن كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك، وسيأتي عدها في مسائل العلة [«إن»] - بكسر فسكون - حرف [الشرط] تعليق أمر على أمر نحو: ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، [ونفي] نحو: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]، [وتوكيد] وهي الزائدة نحو: مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ [«أو»] - بفتح فسكون - من حروف العطف، حرف [لشك] مِنْ متكلم نحو: ﴿لَيْسَ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩] [وإبهام] - بالموحدة - على السامع نحو: ﴿أَتَنْهَأُ امْرَأَتِي لِئَلَّا أَوْتَارَ﴾ [يونس: ٢٤]، [وتخيير] بين المتعاطفين؛ سواء امتنع الجمع بينهما نحو: خذ من مالي ديناراً أو درهماً، أو جاز: كـ «جالس العلماء أو الزهاد»، وقصر ابن مالك وغيره التخيير على الأول، وسَمَّى الثاني إباحةً، قال الزركشي: والظاهر أنهما قسم واحد؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الإِبَاحَةِ التَّخْيِيرُ<sup>(١)</sup>، وإنما امتنع التخيير في خذه درهماً أو ديناراً؛ للقرينة العرفية لا لمدلول اللفظ كما أَنَّ الجمع بين فـ «جالس العلماء أو الزهاد» بها لَأَنَّهُ وصف

(١) شرح مختصر الروضة، نجم الدين سليمان بن عبد القوي المصري [٢٨٥/١].

وتقسيم وبمعنى «الواو» و«إلى» و«بل»، «أي» - بفتح فتخفيف - لتفسير ونداء بعيد، «أي» - بفتح وتشديد - لشرط، واستفهام، وموصولة، ودالة على كمال، وصلة لنداء ما فيه «أل»، «إذ» لماضي ظرفاً غالباً.....

كمال [ونقسام] نحو الكلمة: اسم أو فعل أو حرف؛ أي: منقسمة إلى ما ذكر؛ انقسام الكلّي إلى جزئياته فيصدق على كل منها [وبمعنى «الواو»] كما قيل به في قوله تعالى: ﴿إِنْ يَأْتِ آتٍ أَوْ يَزِيدُ﴾ [الصفات: ١٤٧] [و]، بمعنى [إلى] المساوية لـ «إلى» فينصب بأن مضمرة بعد «أو»، نحو: «الزمنك أو تقضيني حقي»؛ أي: إلى أن تقضيني حقي [و] بمعنى: [«بل»] نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ بِالْأَلْفِ أَوْ يَزِيدُ﴾ (١٢٧)؛ أي: بل يزيدون، أخبر عنهم أولاً بأنهم مائة ألف نظراً لظن الناس مع علمه تعالى أنهم يزيدون عليها، ثم أخبر عنهم ثانياً بزيادتها عليها نظراً للواقع مضرباً عن غلط الناس، وهذا قول فيها، فلا ينافي ما تقدّم، وما ذكر أن المذكورات مذهب المتأخرين ومذهب المتقدمين أنها لأحد الشيئين أو الأشياء، وغيره إنما يفهم بالقرائن، قال ابن هشام والسعد: إنه التحقيق [«أي»] - بفتح فتخفيف - للياء؛ أي: بسكون لها، والظرف في محل الحال حرف [لتفسير] إما بمفرد كـ «عندي عسجد»؛ أي: ذهب، وهو عطف بيان أو بدل أو بجملة نحو «وترميني بالطرف»؛ أي: أنت مذنب [ونداء بعيد] حساً أو حكماً، فإن نودي بها قريب فمجاز [«أي»] - بفتح وتشديد - اسم [الشرط] أي: متضمن لمعناه نحو: ﴿أَيُّمًا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨]، [و] متضمن [استفهام] نحو: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾ [التوبة: ١٢٣]، [وموصولة] نحو: ﴿لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مریم: ٦٩]؛ أي: الذي هو أشد [ودالة على كمال] بأن تكون صفة نكرة أو حالاً من معرفة كـ «مررت برجل أي رجل»؛ أي: كامل الرجولية، و«بزيد أي رجل»؛ أي: كاملاً في صفاتها [و] تجيء [صلة لنداء ما فيه «أل»] نحو: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ عَبْدُوا رَبَّكُمْ أَلَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (٢١) [البقرة: ٢١] و«إذ» - بكسر فسكون - [لماضي ظرفاً غالباً] أي: في غالب استعمالها بل زعم بعضهم لزومه، وأنه ظرف غير متصرف إن لم يصف إليه اسم ف «من»، وقد، وإذ» كذلك فيما خرج عنه ظاهراً نحو: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا

ومفعولاً به وبدلاً منه ومضافاً إليها اسم زمان، وحرّفاً لتعليل، ومفاجأة، «إذا» لمفاجأة حرفاً، وللمستقبل ظرفاً متضمنة معنى الشرط غالباً؛ فيجانب بما يجانب به الشرط، وللماضي وحال نادر، «الباء» للإلصاق حقيقة ومجازاً، وتعدية، وسببية، ومصاحبة،

ثانيًا اثنتان [التوبة: ٤٠]؛ أي: وقت إخراجهم له [ومفعولاً به] على قولي الأخفش وغيره بخروجها عن الظرفية<sup>(١)</sup> نحو: ﴿اذكروا إذ أنتم قليل﴾ [الأنفال: ٢٦]، وأوله المانع بأن المفعول فيه محذوف، و«إذ» ظرفية؛ أي: حالكم [وبدلاً منه] عليه أيضاً نحو: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْمٍ إِذْ أَنْبَدْتُ﴾ [مریم: ١٦]، [ومضافاً إليها اسم زمان] هذا لا خلاف فيه نحو: ﴿وَأَنْتَ جَبَدٌ﴾ [الواقعة: ٨٤]، [و] تجيء [حرفاً لتعليل] قال في «اللّب»: في الأصح كاللّام [ومفاجأة] بعد «بيناً» أو «بينما» في الأصح أيضاً، والمفاجأة حضور الشيء معك في وصف من أوصافك العقلية نحو: بينا أنا واقف إذ جاء زيد [«إذا» لمفاجأة حرفاً] حال، وقيل: بل هي اسم خبر المبتدأ بعدها، وقيل غير ذلك [وللمستقبل] يكون [ظرفاً] مضافاً لشرط ناصبه جوابه [متضمنة معنى الشرط غالباً؛ فيجانب بما يجانب به الشرط] نحو: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١] الآية، وقد لا يتضمنه نحو: آتاك إذا احمر البُسْر<sup>(٢)</sup>؛ أي: وقت احمراره [و] مجيئها [للماضي] نحو: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تَحِيْرَةً أَوْ لَمَوْا أَنْفُسَوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١]، لنزولها بعد الرؤية والانفصاض [وحال] نحو: ﴿وَأَلَّيْ إِذَا يَغْشَى﴾ [الليل: ١] وَعَشِيَانِهِ؛ أي: طمسهُ آثارَ النهار، ومقارناً له [نادر] لما ذكرنا [«الباء»] الموحدة للإلصاق حقيقةً نحو: بزید داء؛ إن التصق به [ومجازاً] له «مرت به»؛ أي: التصق مروري به بمكان يقرب منه؛ إذ المرور لم يَلصق بزید [وتعدية] كالهزمة في تصيير الفاعل مفعولاً به كـ ﴿ذَهَبَ اللَّهُ يَبُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]؛ أي: أذهب [وسببية] نحو: ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، ومنها الاستعانة وهي الداخلة على آلة الفعل كـ «كتبْتُ بالقلم» [ومصاحبة] بأن تكون الباء بمعنى «مع» ويغني عنها وعن مجرورها

(١) انظر: مغني اللبيب، ابن هشام [ص ٣٢].

(٢) البُسْر: من التمر قبل أن يُزطَب، والواحدة بُسرة، وأبسر النخل صار بُسراً بعد ما كان بلحاً. العين، الخليل بن أحمد [٦٢/٢].

وظرفيّة، وبدليّة، ومقابليّة، ومجاوزه، واستعلاء، وقَسَم، وغايّة، وتوكيد، وتبعيض. «بل» لعطف بإضراب، ولا إضراب فقط لإبطال أو انتقال، «بيد» بمعنى «غير».

الحال، ولذا تُسمّى بالحال نحو: ﴿جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ﴾ [النساء: ١٧٠]؛ أي: مع الحق؛ أي: مُحَقَّقًا [وظرفيّة] مكانية كـ ﴿فَعَزَّكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣]، أو زمانية كـ ﴿تَجَنَّبْنَهُمْ حَتَّىٰ يَسْعُرَ﴾ [القمر: ٣٤]، [وبدليّة] بأنّ يحل محلّها لفظ بدل كقول الفاروق رضي الله تعالى عنه: ما يسرّني أنّ لي بها الدنيا؛ أي: بدّلها يعني قول النّبّي صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا اعتمر: «لَا تُنْسِنَا مِنْ دَعَائِكَ يَا أَخِي»<sup>(١)</sup>، والضمير عائذ لكلمة النّبّي صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المذكورة [ومقابليّة] وهي الداخلة على الأعراض كـ «ما بعثكم مهجتي إلّا بوصليكم»، [ومجاوزه] كـ «عن» نحو: ﴿فَسَلِّ يَوْمَ خَيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، [واستعلاء] كـ «على» نحو: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥]؛ أي: عليه [وقَسَم] وتدخل على الظاهر والمضمر كـ «بالله» أقسم به [وغايّة] كـ «إلى» نحو: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ [يوسف: ١٠٠]؛ أي: إليّ [وتوكيد] وهي الزائدة مع الفاعل أو المفعول به أو المبتدأ أو الخبر نحو: ﴿وَكَلَّى بِاللَّهِ﴾ [النساء: ٦] و﴿وَهَزَىٰ إِلَيْكَ يَجْنَعُ النَّخْلَ﴾ [مريم: ٢٥]، و﴿يَحْسِبُكَ دَرْهَمٌ وَيَحْسِبُكَ زَيْدٌ﴾ [وتبعيض] كـ «من»، نحو: ﴿يَتَرَبَّطُ بَهَا عَبْدٌ بِلِلَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]؛ أي: منها [«بل»] حرف [لعطف] مصحوب [بإضراب] عن الأولى بأنّ وليّها مفرد سواء أو وليت موجباً أو غيره، نحو: جاءني زيد بل عمرو، ولا تضرب زيدا بل عمراً [ولا إضراب فقط] من غير عطف بأنّ وليّها جملة؛ فالإضراب أعم من العطف لا مباين له، وهي فيه حرف ابتداء لا عاطفة عند الجمهور، والإضراب إمّا [لإبطال أو انتقال] لما وليّه نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ﴾ الآية [المؤمنون: ٧٠]، فما قبل «بل» على حاله [«بيد»] - بفتح الموحدة وسكون التحتية آخره مهملة - اسم ملازم للنصب والإضافة إلّا إنّ وصلتها [بمعنى «غير»] نحو: إنّهُ



و«مِنْ أَجْلِ» نحو: بَيَّنَّ أَنِّي مِنْ قَرِيشٍ. ثُمَّ لِعَطْفٍ مَعَ تَشْرِيكِ وَمُهْلَةٍ وَتَرْتِيبٍ.  
«حَتَّى» لانتهاية غايية غالباً ولا استثناء نادراً ولتعليل، «رَبٌّ» حرف لتكثير  
وتقليل، «عَلَا» فِعْلٌ كَعَلَا يَعْلُو، واسمٌ بِقَلَّةٍ بمعنى.

كثيرُ المالِ بَيَّنَّ أَنَّهُ بِخَيْلٍ [وَمِنْ أَجْلِ] ومنه: «أنا أفصحُ مَنْ نطقَ بالضاد»<sup>(١)</sup>  
[نحو: بَيَّنَّ أَنِّي مِنْ قَرِيشٍ] أي: الذين هم أفصحُ العرب؛ لأنَّه الذي ينطق بها،  
وخصَّها بالذكر لِعُسْرِ مخرجها، والمعنى أنا أفصحُ العرب [ثُمَّ] بضمُ المثلثة  
حرفٌ [لِعَطْفٍ مَعَ تَشْرِيكِ] في الإعراب والحكم [وَمُهْلَةٍ] بين الفعلين [وترتيب]؛  
أي: حصول المعطوف بعد حصول المعطوف عليه [«حتى»] حرفٌ [لانتهاية غايية  
غالباً] إما جارةً لاسم صريح نحو: ﴿سَلَّمَهُ هَيَّ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]،  
أو مؤول به نحو: ﴿لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوَخًى﴾ [طه: ٩١]؛ أي:  
إلى رجوعه، وإما عاطفة لرفيع أو دنيء كـ «مات الناسُ حَتَّى الأنبياء»، و«قَدِمَ  
الحُجَّاجُ حَتَّى الحَجَّامُونَ»، وأما ابتدائية داخلية على جملة اسمية: «حتى ماء  
دجلة أشكل»، أو فعلية: كـ «مرضَ حَتَّى أَنَّهُمْ لا يرجونه» [ولا استثناء نادراً]  
نحو:

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ

[ولتعليل] نحو: أسلم حتى تدخل الجنة؛ أي: لتدخلها [«رَبٌّ»] - بضمُ الرَّاءِ  
وتشديد الموحدة في أشهر لغاتها - [حرفٌ] في الأصح [لتكثير] نحو: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ  
الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]؛ أي: يكثُر منهم تمنِّي ذلك إذا  
عابنوا منك حالهم وحال المسلمين [وتقليل] نحو: أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ،  
وذلك عيسى عليه السلام، واختار ابنُ مالك ورودها للتكثير أكثر [«عَلَا» فِعْلٌ] وذلك [كَعَلَا  
يعْلُو] ومنه ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصاص: ٤]، [واسم] نحو: غدت من عليه  
بعد ماتم حتمها<sup>(٢)</sup>، [بِقَلَّةٍ] راجع للمتعاطفين فَصَلَ بِهِ بين اسمٍ وصفته؛ أي: [بمعنى

(١) الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، جلال الدين السيوطي [ص ٣].

(٢) هذا شطر من بيت شعر من البحر الطويل؛ لمزاحم بن الحارث العقيلي وهو:

«فوق»، وحرف بكثرة لعلو، ومصاحبة، ومجاورة، وتعليل، وظرفية، واستدراك، وتوكيد، وبمعنى «الباء» و«من». «الفاء» عاطفة لترتيب وتعقيب ولسببية.....

«فوق» وحرف بكثرة لعلو] حساً كـ «علوت على السطح» أو حكماً كـ «عليه ذين» وللتفويض أدباً في نحو: توكلت على الله وهو أحسن من جعل الرضى لها، من العلو المجازي نبة عليه ابن أبي الشريف [ومصاحبة] نحو: «إن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم» [الرعد: ٦]؛ أي: معه [ومجاورة] بمعنى «عن»، وهذا المعنى ليس في «الجمع» ولا مختصره [وتعليل] بالمهملة؛ نحو: «وَلْتَكْبُرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتَكُمْ» [البقرة: ١٨٥]؛ أي: لهديته إياكم [وظرفية] نحو: «وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا» [القصاص: ١٥]؛ أي: في وقت غفلة [واستدراك] كـ «لكن»، نحو: «فلان لا يدخل الجنة لسوء فعله على أنه لا يأس من رحمة الله تعالى» [وتوكيد] كخبر: «لا أحلف على يميني»<sup>(١)</sup>؛ أي: يميناً [وبمعنى «الباء»] نحو: «حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ» [الأعراف: ١٠٥] [و] بمعنى [من] نحو: «وَإِذَا الْكَوَاكِبُ أُنْزِلَتْ» [المطففين: ٢] [«الفاء» عاطفة لترتيب] معنوي أو ذكري [وتعقيب] في كل بحسبه كـ «قام زيد فعمرو» و«دخلت البصرة فالكوفة»؛ إذا لم يُقَم بينهما و«تزوج فولد له» إذ لم يكن بينهما إلا مدة الحمل مع لحظتي الوطء والوضع، والترتيب الذكري: أن يكون ما بعدها مرتباً في الذكر دون المعنى؛ سواء كان تفصيلاً كـ «توضأ فغسل وجهه ويديه» أم لا نحو: «وَكَمْ مِنْ قَرِيْبٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنًا يَتًا» [الأعراف: ٤]، الآية، ويُسمى الترتيب الإخباري، ويلزمها التعقيب [ولسببية] نحو: «فَوَكَرَهُ مُؤْمِنٌ فَقَضَى عَلَيْهِ» [القصاص: ١٥]، وخرج بالعاطفة الرابطة للجواب فقد تتراخى عن الشرط نحو: «إِنْ يُسَلِّمْ فَلَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ» وقد لا يتسبب عن الشرط نظراً للظاهر نحو: «إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ

= غَدَت مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَنُّهَا نَصِلُ عَنْ قَيْضٍ بِزَيْنَاءٍ مَجْهَلٍ تهذيب اللغة، الأزهرى [٤/١٨١].  
(١) صحيح البخارى [٣/١١٤٠] برقم: ٢٩٦٤.

«في» الظرفية ومصاحبة وتعليل وعلو وتوكيد وتعويض وبمعنى «الباء» و«إلى» و«من». «كي» لتعليل، وبمعنى «أن» المصدرية كل اسم لاستغراق أفراد المنكر أو لمعرف المجموع أو أجزاء المَعْرِفِ الفرد. «اللام الجارة» لتعليل واستحقاق واختصاص، ومُلك، .....

عَبَادُكَ [المائدة: ١١٨]، [في] حرف [الظرفية] نحو: ﴿فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣]، ونحو: في المساجد [ومصاحبة] نحو: ﴿ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨]؛ أي: معهم [وتعليل] بالمهملة نحو: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَسَكُتُ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤]؛ أي: لأجله [وعلو] نحو: ﴿لَأَصْلَبْنَكُمْ فِي جَذوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]؛ أي: عليها قاله الكوفيون وابن مالك [وتوكيد] نحو: ﴿قَالَ ارْكَبُوا فِيهَا﴾ [هود: ٤١]؛ أي: اركبوها [وتعويض] عن مثلها محذوفة نحو: «رغبتُ فيمن رغبتُ»؛ أي: فيه [وبمعنى «الباء»] نحو: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، [و] بمعنى «إلى» نحو: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩]؛ أي: إليها؛ أي: ليعضوا عليها من شدة الغيظ [و] بمعنى «من» نحو: هذا ذراع في الثوب؛ أي: منه «كي» غير المختصرة من «كيف»؛ حرف جر [لتعليل] يُنْصَبُ المضارع بعدها بأن مضمرة نحو: «جنت كي أنظرك»؛ أي: لأن أنظرك [وبمعنى «أن» المصدرية] عند دخول اللام عليها ولو تقديرًا نحو: «لكي تكرمني»؛ أي: لأن تكرمني [كل اسم لاستغراق أفراد] المضاف إليه [المنكر] نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [الأنبياء: ٣٥]، [أو] أفراد المضاف إليه [المعرف المجموع] نحو: كل العبيد جاؤوا [أو] استغراق [أجزاء] المضاف إليه [المعرف الفرد] نحو: «كل زيد أو الرجل حسن» [«اللام الجارة»] - وهي مكسورة مع كل ظاهر إلا المستغاث فتفتح - نحو: «يا الله» ومفتوحة مع كل مضمّر إلا مع الباء فتكسر، حرف [لتعليل] نحو: ﴿يَالْيَنِينَ وَالزُّبُرُ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]؛ أي: لأجل التبيين [واستحقاق] كالنار للكافرين؛ أي: عذابها مستحق لهم [واختصاص] كالجنة للمؤمنين؛ أي: نعيمها مختص بهم [وملك] كـ ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى

وصيرورة، وتمليك، وشبهة، وتوكيد النفي، وتعديّة، وتوكيد، وبمعنى «إلى» و«على» و«في» و«عند» و«بعد» و«من» و«عن». «لولا» في الجملة الاسميّة لامتناع جوابه لوجود شرطه، والمضارعيّة للتضيض والعرض،

كُلِّ شَيْءٌ قَدِيرٌ ﴿٢٨٤﴾ [البقرة: ٢٨٤] [وصيرورة] أي: عاقبة نحو: «لِدُوا لِلْمَوْتِ» [وتمليك] ك: «وهبت لزيد ثوباً»؛ أي: ملّكته إياه [وشبهة] ك: «جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا» [الروم: ٢١]، [وتوكيد النفي، وتعديّة، وتوكيد] نحو: «وَمَا كُنَّا اللَّهُ لِعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ» [الأنفال: ٢٣]، فهي لتوكيد نفي الخبر الداخل عليه المنصوب بأنّ المضمره بعدها وجوباً [وبمعنى «إلى»] نحو: «وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَأَن يَدَى رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا نَفَالًا سَفْتَهُ لِيلًا مَتَّيْتِ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٥٧﴾» [الأعراف: ٥٧]؛ أي: إليه [و] بمعنى «على» [نحو: «وَيَحْزَنُونَ لِلَّذِينَ» [الإسراء: ١٠٩]؛ أي: عليها [و] بمعنى «في» [نحو: «وَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ» [الأنبياء: ٤٧]؛ أي: فيه [و] بمعنى «عند» [نحو: «بَلَّغْتَنِي فَلَمْتُ لِحَيَاتِي» [الفجر: ٢٤]؛ أي: عندها [و] بمعنى «بعد» [نحو: «أَفِرِ الصَّلَاةَ إِذْلُوكِ الشَّمْسِ» [الإسراء: ٧٨]؛ أي: بعده [و] بمعنى «من» [نحو: «سَمِعْتُ لَهُ صَارِخًا»؛ أي: منه [و] بمعنى «عن»] نحو: «وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا» [الأحقاف: ١١]؛ أي: الإيمان ما سبقونا إليه؛ أي: عنهم وفي حقهم؛ لأنهم خاطبوا به المؤمنين، وإلّا لقل: ما سبقتمونا إليه، وخرج بالجارّة الجازمة فهي للطلب نحو: «لينفق»، وغير العاملة كلام الابتداء «لولا» [حرف بسيط، وفي تفسير البيضاوي: إنّه مركّب من «لو» الامتناعية و«لا» النافية<sup>(١)</sup>، ومثل ذلك في «ضياء السبيل» معناه يكون [في الجملة الاسميّة] إذا دخل عليها [لامتناع جوابه لوجود شرطه] نحو: «لولا زيد لأكرمك» فزيد المشروط مبتدأ محذوف الخبر وجوباً بالقيام بالجواب مقامه، وهذا الغالب من كون الخبر كوناً عاماً، فإن كان خاصاً وجب إبقاؤه إلّا إن دلّ عليه، ومثل «لولا» فيما ذكر «لوما» [و] في [المضارعيّة] حرف [للتضيض] بمعجمتين أُولَاهُمَا مكسورة بينهما تحتية ساكنة؛ أي: الطلب بحث نحو: لولا تستغفرون الله؛ أي: استغفروه [والعرض] أي: الطلب

والماضوية للتوبيخ، قيل: وترد لنفي واستفهام، «لو» شرط للماضي كثيراً أو مدلولها انتفاء جوابها بانتفاء شرطها خارجاً، وقد ترد لعكس ذلك عاماً كـ ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وفي الأول يُستثنى نقيض الشرط، وفي الثاني نقيض الجواب، وترد «لو» لإثبات جوابها مع انتفاء شرطها إن لزمه بالأولى كـ «لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعِصِ»، .....

بلين نحو: ﴿لَوْلَا أَلْفَتْكَ إِلَ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَفَكَ﴾ [المنافقين: ١١]؛ أي: تؤخرني فيه [والماضوية للتوبيخ] نحو: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ١٣]، وبخهم على عدم المجيء بالشهداء بما قالوا من الإفك، وهو في الحقيقة محل التوبيخ.

[قيل: وترد لنفي واستفهام] والأصح خلافه كما في «اللَّب» وغيره [«لو» شرط] أي: حرفه [للماضي كثيراً] نحو: «لو جاء زيد لأكرمته» وللمستقبل قليلاً نحو: ﴿وَلِيَحْشُرَ الَّذِينَ لَوْ قَرَّبُوا مِنْ خَلْفِهِمْ دُرِّيَّةً ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَسْقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [النساء: ٩]؛ أي: يتركون [أو مدلولها انتفاء جوابها بانتفاء] أي: بسبب انتفاء [شرطها خارجاً] أي: في الخارج مثبتين أو منفيين أو مختلفين فالأقسام أربعة كـ: «لو جئتني لأكرمتك» لو لم تجئ ما أكرمتك، لو لم تجئ أهنتك، لو جئتني ما أهنتك، فينتفي الإكرام لانتفاء المجيء [وقد ترد لعكس ذلك] أي: لانتفاء الشرط بانتفاء الجواب [عاماً] كـ ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] فيعلم انتفاء تعدد الإله بانتفاء الفساد [وفي الأول] المنفي جوابه بانتفاء شرطه [يُستثنى نقيض الشرط] فيقال في الأول: «لَكِنَّكَ لَمْ تَأْتِنِي فَأَهَنْتُكَ» [وفي الثاني] أي: ما يعلم به انتفاء الشرط لانتفاء الجواب يستثنى [نقيض الجواب] أي: لكنهما لم يفسدا فلا تعدد [وترد «لو» لإثبات جوابها مع انتفاء شرطها إن لزمه بالأولى] كـ «لو لم يخف الله لم يعص»، المأخوذ مما روي عن رسول الله صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعن عمر رضي الله تعالى عنه: «نعم العبدُ صهيّب لو لم يخف الله لم يعص»<sup>(١)</sup> وعدم العصيان على عدم الخوف، وهو بالخوف المقاد بـ «لو» أنسب فيرتب عليه أيضاً في قصده، والمعنى: لا يعصي الله أصلاً؛ لا مع الخوف! - وهو ظاهر، - ولا مع

(١) انظر: كشف الأسرار عن أصول البزدوي، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري [٢٤٧/٣].

أو المساوي كـ «لو لم تكن ربييتي ما حَلَّتْ للرَّضَاعِ»، أو الأدون كـ «لو انتفت أخوة الرِّضَاعِ ما حَلَّتْ للنَّسَبِ» وَلِتَمَنَّ وَتَحْضِيضٍ، وعَرْضٍ، وتَقْلِيلٍ،

انتفائه؛ إجلالاً له من أن يعصيه، وقد اجتمع فيه الخوف والإجلال [أو المساوي كـ «لو لم تكن ربييتي ما حَلَّتْ للرَّضَاعِ»] المأخوذ من قوله صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذُرَّةٍ - بضم المهملة وتشديد الثانية - بنت أم سلمة لما باتت تحدثُ النَّسَاءَ أَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَنْكِحَهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا مِنْ خَصَائِصِهِ: «إِنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيتِي فِي حِجْرِي مَا حَلَّتْ لِي إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ» رواه الشيخان<sup>(١)</sup>، رَتَّبَ عَدَمَ حَلِّهَا عَلَى كَوْنِهَا رَبِيبَةُ النَّبِيِّ لَكَوْنِهَا ابْنَةُ أَخِيهِ مِنَ الرِّضَاعَةِ الْمُنَاسِبِ لَهُ شَرْعاً؛ كَمُنَاسِبَةِ الْأَوَّلِ لِمَسَاوَاةِ حَرَمَةِ الْمَصَاهِرَةِ لِحَرَمَةِ الرِّضَاعِ أَيْضاً لَا تَحُلُّ لِي أَصْلاً لِأَنَّ بَهَا وَصْفَيْنِ لَوْ انْفَرَدَ كُلُّ مَنَّهُمَا حَرَمَتْ بِهِ كَوْنُهَا رَبِيبَةً وَكَوْنُهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ [أو الأدون كـ «لو انتفت أخوة الرِّضَاعِ ما حَلَّتْ للنَّسَبِ»] بَيْنِي وَبَيْنِهَا فِي الْأَخَوَةِ رَتَّبَ عَدَمَ حَلِّهَا عَلَى عَدَمِ أَخَوَتِهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ الْمُبِينِ بِأَخَوَتِهَا مِنَ النَّسَبِ الْمُنَاسِبِ هُوَ لَهُ شَرْعاً، لَكِنْ دُونَ مُنَاسِبَةِ الْأَوَّلِ إِذْ حَرَمَةُ الرِّضَاعِ أَدُونُ مِنْ حَرَمَةِ النَّسَبِ، وَأَخَوَتِهَا مِنَ الرِّضَاعِ وَقَدْ تَجَرَّدَتْ لَوْ فِي الْأَمْثَلَةِ الزَّمَانِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ، وَأَمْثَلَةُ بَقِيَةِ أَقْسَامِ هَذَا الْقِسْمِ نَحْوُ: «لَوْ أَهَنْتُ زَيْدًا لِأَنْتَى عَلَيْكَ»؛ أَيْ: فَيُشْنِي عَلَيْكَ مَعَ عَدَمِ الْإِهَانَةِ بِالْأَوَّلَى، وَلَوْ تَرَكَ الْعَبْدُ سُؤَالَ رَبِّهِ لِأَعْطَاهُ؛ فَيُعْطِيهِ مَعَ بِالْأَوَّلَى ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: ٢٧]؛ أَيْ: فَلِأَنَّ لَا تَنْفَدَ مَعَ انْتِفَاءِ ذَلِكَ بِالْأَوَّلَى.

[و] تَرِدُ [لِتَمَنَّ وَتَحْضِيضٍ، وَعَرْضٍ] فَيَنْصَبُ الْمَضَارِعَ بَعْدَهَا فَأَجْوَابُهَا لِذَلِكَ نَحْوُ: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٢]، «وَلَوْ تَأْمَرْنَا فَنَطَاعَ» وَ«لَوْ تَنْزَلَ عِنْدَنَا فَتَنْصِيبُ خَيْرًا» وَالثَّلَاثَةُ لِلطَّلَبِ إِلَّا أَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ بِمَا لَا مَطْمَعَ فِي وَقْعِهِ، وَفِي الثَّانِي بِحَثٍّ، وَفِي الثَّالِثِ بِلِينٍ [وتَقْلِيلٍ] بِالْقَافِ نَحْوُ خَبَرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «رُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِظُلْفٍ»<sup>(٢)</sup> مَحْرَقٌ<sup>(٣)</sup>،

(١) صحيح البخاري [٥/١٩٦١/برقم: ٤٨١٣]، صحيح مسلم [٢/١٠٧٢/برقم: ١٤٤٩].

(٢) الظُّلْفُ: ظِلْفُ الْبَيَرَةِ وَغَيْرِهَا؛ وَهُوَ ظُفْرُهَا. الْمُحِيطُ فِي اللُّغَةِ، ابْنُ عَبَادٍ [٢/٣٨٩].

(٣) مسند أحمد [٦/٤٣٥/برقم: ٢٧٤٩٠].

ومصدرية. «لن» حرف نصب واستقبال، ولأصل النفي والدعاء. «ما» ترد اسماً موصولة أو نكرة موصوفة، وتامة لتعجب أو تمييزاً، أو مبالغة، واستفهامية، وشرطية، وحرفاً مصدرية، وناقية، وزائدة كافة

[ومصدرية] نحو: ﴿يُودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، [«لن»] حرف بسيط، ونونه أصلية على الصحيح [حرف نصب واستقبال] للمضارع [و] نجيء [لأصل النفي] لا تأكيده ولا لتأييده، كقوله تعالى: ﴿لَنْ تَرَنِ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ومعلوم أنه يراه في الآخرة كغيره من الأنبياء [والدعاء] وفاقاً لابن عصفور بقوله:

لن تزالوا كذلك ثم لا زلت لكم خالداً خلود الجبال<sup>(١)</sup>

[«ما» ترد اسماً] إما [موصولة] نحو: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَفْقَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]؛ أي: الذي [أو نكرة موصوفة] كـ «مررت بما مُعْجِبٍ لك»؛ أي: بشيء [أو تامة] لـ [للتعجب] كـ «ما أحسن زيدا» فـ «ما» نكرة تعجبية مبتدأ وسوغ الابتداء تضمنتها معنى التعجب وما بعدها خبر [أو تمييزاً] وهي اللاحقة لـ «نعم، وبشر» دـ ﴿إِنْ يُبْدُوا الْقَدَقَاتِ فَيَنْعَمَ هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، فما نكرة منصوبة تمييزاً أي: نعم شيئاً هي إبدائها [أو مبالغة] بفتح اللام للمبالغة في الإخبار عن شيء بأكبر فعل كـ «الكتابة» نحو: «إنَّ زيدا مما أن يكتب»؛ أي: من أمر بالكتابة؛ أي: مخلوق من أمر هو الكتابة، فـ «ما» نكرة بمعنى شيء للمبالغة و«إن» وصلتها في موضع جرّ بدلاً من «ما» فجعل لكثرة كتابته كأنه خلق منها كـ ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَجٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، [واستفهامية] نحو: «فما خطبكم»؛ أي: شأنكم [وشرطية] زمانية، نحو: ﴿فَمَا اسْتَقَمُّوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧]؛ أي: استقيموا لهم مدة استقامتهم وغير زمانية نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمَهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧] [وحرفاً مصدرية] زمانياً نحو: ﴿فَأَنفِقُوا اللَّهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] وغيره نحو «أعجبني ما شريت»؛ أي: اشتراؤك [وناقية] عاملة نحو: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، أو لا نحو «ما قام زيد» [وزائدة كافة] عن عمل الرفع والنصب في أن وأخواتها أو الجر في بعض

وغير كافية. «مَنْ» موصولة أو نكرة موصوفة وتامة شرطية واستفهامية وتمييزية. «هل» يكثر لطلب التصديق ويقل للتصوير، و«الواو» العاطفة لمطلّتي الجمع أو للجمع المطلق وهما بمعنى واحد، .....

حروفه أو مضافة في «إذ» و«حيث» [وغير كافية] عوضاً نحو: «افعل هذا أمّا لا»؛ أي: إن كنت لا تفعل غيره ف «ما» عوض «كنت» أدغم فيها النون للتقارب، وحذف المنفي للعلم به وغير عوض نحو: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]؛ أي: فبرحمته [«مَنْ»] بفتح الميم [موصولة] ك ﴿أَفَنَدِّدُ بِدِينِ اللَّهِ بَيْنَكُمْ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣] [أو نكرة موصوفة] ك «مررت بمن مُفْجَبٍ لك» [وتامة شرطية] ك «من يأتي أكرمه» [واستفهامية] ك «من يأتيني» [وتمييزية] كقوله: ونعم مَنْ هُوَ في سِرٍّ وإعلان<sup>(١)</sup>.

ففاعل نِعَمَ ضمير مميز «مَنْ» بمعنى «رجلاً»، و«هو» مخصوص بالمدح راجع لبشر؛ الممدوح المذكور في البيت قبله [«هل»] حرف استفهام [يكثر لطلب التصديق] إمّا إيجاباً أو سلباً فيقال في جواب «هل قام» مثلاً؛ نعم أو لا، ولم يدخل على منفي، فلا يقال: «هل لا قام زيد» [ويقل للتصوير] أي: لطلبه بخلاف الهمزة تأتي لكل منهما كثيراً، وتدخل على المنفي فتخرج عن الاستفهام نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١] فيجواب بـ «بلى» وقد تبقى على الاستفهام كقولك لمن قال: افعل كذا، لم تفعله؛ أي: أحق انتفاء فعلك له، ويجاب بنعم أو لا و«الواو» العاطفة [حرف لمطلّتي الجمع] بين المتعاطفين في الحكم لأنها تستعمل في الجمع بمعنى وغيرها نحو: جاء زيد وعمرو معه، أو قبله، أو بعده، فهي حقيقة في القدر المشترك؛ أي: مطلق الجمع حذراً من الاشتراك والمجاز واستعمالها في كلٍّ لأنها جمعٌ حقيقي [أو] نيل [للجمع المطلق] في المغني لابن هشام، وهو قول غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق؛ إنما هي للجمع لا بقيد. انتهى. ولا يخالف قوله [وهما بمعنى واحد] لأنه

(١) هذا عَجَزُ بَيْتِ صَدْرُهُ:

وَنِعَمَ مَرْكَأً مِنْ ضَاوَتْ مَذَاهِبُهُ

لسان العرب، ابن منظور [١٨٤٧/٣].



وتأتي للقسم والحال.

### (تنبيه)

ما ذُكِرَ مِنْ دَلَالَةِ حَرْفٍ عَلَى مَعْنَى حَرْفٍ آخَرَ مَذْهَبٌ كُوفِيٌّ، وَجَعَلَهُ الْبَصْرِيُّونَ مِنْ تَضْمِينِ عَامِلِهِ مَا يَصْلُحُ مَعَهُ مَعْنَى الْحَرْفِ حَقِيقَةً أَوْ تَأْوِيلًا قَالُوا: لِأَنَّ التَّصَرُّفَ فِي نَحْوِ الْفِعْلِ أَسْهَلُ مِنْهُ فِي الْحَرْفِ. «الأمْر» أَمْ رَ مجازٌ في الفعل،

بحسب المراد وكلام «المغني» في مؤدَى العبارة [وتأتي] الواو [للقسم] أي: للحلف فتجرُّ كلَّ ظاهر [والحال] كـ «جاء زيد والشمس طالعة»، أَسْقَطَ الْمُصَنِّفُ مِنْ الْحُرُوفِ «مِنْ» الْجَارَ، وَذَكَرَ مَعَانِيهَا وَلَمْ يَتْرَكْ ذِكْرَ «وَإِ رُبَّ» لِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي الْوَائِ الْعَاطِفَةِ، وَالْجُرُّ بَعْدَهَا بَرُّبٌ مَقْدَرَةٌ.

[«تنبيه» ما ذُكِرَ مِنْ دَلَالَةِ حَرْفٍ عَلَى مَعْنَى حَرْفٍ آخَرَ] كَدَلَالَةِ «الْبَاءِ» عَلَى مَعْنَى «مِنْ» وَعَكْسِهِ [مَذْهَبٌ كُوفِيٌّ] وَجَرَى عَلَيْهِ بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ، قَالَ فِي «الْمَغْنِيِّ»: وَهُوَ أَقْلُ تَكْلُفًا [وَجَعَلَهُ الْبَصْرِيُّونَ] أَي: مَنَعُوا دَلَالَةَ حَرْفٍ عَلَى مَعْنَى آخَرَ [مِنْ تَضْمِينِ عَامِلِهِ] أَي: عَامِلِ الْحَرْفِ الَّذِي جَاءَ لِمَعْنَى غَيْرِهِ [مَا] عَامِلًا [يَصْلُحُ مَعَهُ] مَعَ ذَلِكَ الْعَامِلِ الْمُضْمَّنِ [مَعْنَى الْحَرْفِ] الَّذِي لَوْلَا التَّضْمِينُ لَكَانَ بِمَعْنَى آخَرَ [حَقِيقَةً أَوْ تَأْوِيلًا] يَقْبَلُهُ اللَّفْظُ أَوْ إِنَّهُ شُدُودٌ [قَالُوا: لِأَنَّ التَّصَرُّفَ فِي نَحْوِ الْفِعْلِ] مِنْ الْعَوَامِلِ مِنْ الْمَصْدَرِ، وَالْوَصْفِ الْمَعْدَى بِالْجَارِ [أَسْهَلُ مِنْهُ] مِنْ التَّصَرُّفِ [فِي الْحَرْفِ] وَكَانَ حَقُّ الْمُصَنِّفِ ذِكْرُ هَذَا التَّنْبِيهِ قَبْلَ «لَوْلَا». «الأمْر» [أَي: هَذَا مَبْحَثُهُ] «أَمْ رَ» أَي: اللَّفْظُ الْمُنْتَظَمُ مِنْ هَذِهِ الْأَحْرَفِ الْمَسْمُوءَةِ بِـ «أَلْفٍ مِيمٍ رَاءٍ» وَهُوَ هَكَذَا بِصِيغَةِ الْمَاضِي [مَجَازٌ فِي الْفِعْلِ] لِتَبَادُرِ الْقَوْلِ مِنْ لَفْظِ الْأَمْرِ إِلَى الذَّهْنِ دُونِهِ، وَالتَّبَادُّرُ عَلَامَةُ الْحَقِيقَةِ وَقَدَمُهُ لِلخِلَافِ فِيهِ، وَقِيلَ: بَلْ حَقِيقَةٌ فِيهِ، وَأَنَّهُ مُوَضَّعٌ لِلْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَوْلِ، وَهُوَ مَفْهُومٌ أَحَدُهُمَا حَذَرًا مِنْ الْإِشْتِرَاكِ وَالْمَجَازِ، وَقِيلَ: الْإِشْتِرَاكِ بَيْنَهُمَا لَا اسْتِعْمَالَهُ فِيهِمَا، وَقِيلَ: مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الشَّأْنِ، وَالصِّفَةِ، وَالشَّيْءِ لَا اسْتِعْمَالَهُ فِيهِمَا أَيْضًا فَمَثَالُهُ فِي الْفِعْلِ «وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ» [آلِ عِمْرَانَ: ١٥٩]؛ أَي: الْفِعْلُ الَّذِي تَقَدَّمَ فِيهِ، وَفِي الشَّأْنِ «إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ

حقيقة في قولٍ دلَّ بوضعيه على اقتضاء فعلٍ غير كفٍّ، أو على كفٍّ دلَّ عليه نحو كفٍّ، وهذا الاقتضاء ولو ممَّن لم يقصده هو الأمر النفسي ولو من أدنى لأعلى، وهو غير الإرادة، وصيغة «أفعل» مختصة به، وترد.....

كُنْ فَيَكُونُ ﴿١٤٠﴾ [النحل: ٤٠]؛ أي: شأنا، وفي الصفة: لأمرٍ ما يسود مَنْ يسود<sup>(١)</sup>؛ أي: لصفة من صفات الكمال، والشيء: لأمرٍ ما جذع قصير لأنفيه<sup>(٢)</sup>، والأصل في الاستعمال الحقيقة، وأجيب بأنه فيها مجاز، وهو خبر الاشتراك، وعبر بالفعل مع عدم تناوله لما ذكر لمقابلته القول من حيث إنهما قسمان، وسكت المصنّف عن حكاية الخلاف فيه، وتصحيح ما سلكه اختصاراً [حقيقة في قول] لفظ موضوع [دلَّ بوضعيه على اقتضاء فعل] نحو: ﴿وَأَمْرٌ أَفْكَ بِالصَّلَاةِ﴾ [طه: ١٣٢] ونحو: صه ضرباً زيداً [غير كفٍّ، أو] دلَّ [على كفٍّ دلَّ عليه نحو كفٍّ] كـ «اترك» و«دع» وهذا تعريف للأمر اللفظي، أما النفسي فطلب فعل غير كفٍّ مدلول عليه بغير نحو كفٍّ، ويقال: القول المقتضى لفعل غير كفٍّ إلى آخره، فالقول مشترك بين اللفظي والنفسي أيضاً، وخرج الدالُّ على طلب الكفٍّ بغير كفٍّ كـ «لا تنم» [وهذا الاقتضاء] بقسميه [ولو ممَّن لم يقصده] أي: بردُّ الطلب المدلول عليه بالسياق، وقيل: لا بل مَنْ قَصَدَهُ لاستعمال صيغة الأمر في غير الطلب كالتهديد، ولا يميز غير قصد، وأجيب بأنه في غير الطلب مجاز بخلاف الطلب، فلا حاجة لاعتبار قصده [هو الأمر النفسي] فهو اقتضاء فعلٍ غير كفٍّ أو كفٍّ دلَّ عليه بنحو كفٍّ [ولو] كان الطلب [من أدنى] من المطلوب منه الفعل [لأعلى] وقيل: لا يُسمَّى أمراً بل دعاء وسؤالاً [وهو غير الإرادة] إذ لو كان هو هي لوقعت المأمورات كلها، واللازم باطل [وصيغة «أفعل»] أي: كلُّ ما يدل ولو بواسطة على الأمر من صيغته المحتملة لغير الوجوب كـ «ليضرب» [مختصة به] بالأمر النفسي بدلالاتها عليه وضعاً دون غيره، مما يأتي من المعاني [وترد] هذه الصيغة كما في «البحر»

(١) هذا عجزُ بيتٍ للشاعر أنس بن نُهَيْك، صدره:

عزمتُ على إقامة ذي صباحٍ

الصباح، الجوهرى [١/٣٧٨].

(٢) شرح الكافية في النحو، رضي الدين محمد بن الحسين الإستراباذي [٣/٥٣].

## لنَيْفٍ وَثَلَاثِينَ مَعْنَى

للزركشي<sup>(١)</sup>، [النَيْفُ] في «المصباح» بثقل التحية، وفي التهذيب تخفيفها لحن عند الفصحاء، قال أبو العباس: الذي حصلناه من أقاويل خُذَّاق البصريين والكوفيين؛ أن النَيْفَ من واحدٍ إلى ثلاثة، والبضع من أربع إلى تسع، ولا يقال إلا بعد غنْدٍ كعشرة أو مائة أو ألف ونَيْفٍ. انتهى.

[وثلاثين معنى] واقتصر في شرح «الجمع» على ستة وعشرين معنى، النذب: نحو ﴿فَكَابِتُهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣]، والإباحة: نحو ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ﴾ [المؤمنون: ٥١]؛ أي: مما يستلذ من المباحات، والتهديد: كـ ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠]، قيل: ويكون مع التحريم والكراهة والإرشاد كـ ﴿وَأَنْتَظِرُوا شَهِدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ولمصلحة دنيوية بخلافها في النذب كقولك لغير رفقتك عند العطش «اسقني ماء»، أو إرادة الامتثال لأمر آخر كحديث «كُنْ عَبْدَ اللَّهِ الْمُقْتُولَ وَلَا تَكُنْ عَبْدَ اللَّهِ الْقَاتِلَ»<sup>(٢)</sup>، لم يقصد الأمر بأن يُقتل بل الاستسلام وعدم ملاسبة الفتن، والإذن كقولك لمن طَرَقَ عليك الباب: ادخل! والتأديب كقوله صلى الله عليه تعالى وسلم لربيبة عمرو بن أبي سلمة: «كُلْ مِمَّا يَلِيكَ»<sup>(٣)</sup>، وأدرجهُ بعض في النذب، وفرق بأنَّ الأدب متعلّق بمكارم الأخلاق وإصلاح العادات، والنذب بثواب الآخرة، وفي «الروضة»: السُّنَّةُ والأدب يشتركان في أصل الطلب، ويفترقان في تأكُّد طلب السُّنَّةِ دونهُ أمَّا أكل المكلف مما يلي غيره فمكروهٌ حيث لا إيذاء وإلا فحرام، والإنذار: نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَتَّقُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾ [إبراهيم: ٣٠]، ويفارق التهديد بوجوب اقترائه بالوعيد، ويفرق بأنَّ التهديد التخويف، والإنذار إبلاغ المخوف منه، والامتثال نحو: ﴿وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ حَلَلًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾ [المائدة: ٨٨] وسَمَاءُ إمام الحرمين الإنعام، ويفارق الإباحة بذكر ما يحتاج إليه وعدم قدرة الخلق عليه، والإكراه كـ ﴿ادْعُلُوهُمْ بِسَلَامٍ﴾ [١٦]

(١) البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين بن محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي السبكي الشافعي المصري (٧٤٥ - ٨٧٩هـ)، إنباء الغمر، ابن حجر العسقلاني [١٣٨/٣].

(٢) مسند أبي يعلى [١٤٢/١٣] برقم: ٧٢١٥.

(٣) صحيح البخاري [٢٠٥٦/٥] برقم: ٥٠٦١.

[الحجر: ٤٦]، والتسخير فإنه نعمة وإكرام، والتكوين؛ أي: الإيجاد عند العدم بسرعة نحو: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧] وسماء الغزالي كمال القدرة، والتعجيز: إظهار العجز كـ ﴿فَأَنزَلْنَا سُورَةَ مِنَ مَثَلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، والإهانة ويعبر عنها بالتهكم كـ ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩]، والتسوية بين الفعل والترك كـ ﴿اصبروا أو لا تصبروا﴾ [الطور: ١٦]، قال في «البحر»: وعليه فقوله: ﴿أَصْلَوْهَا فَأَصْبَرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الطور: ١٦] جملة مبيّنة مؤكدة لذلك لأن الاستواء لما لم يكن صريحا أردفه بما ذكر مبالغة في الحسرة، وقد يقال: إن صيغة افعِل أو لا تفعل لا تقتضي التعجيز، ولا إشعار لها بالتسوية إلا من جهة أن التخيير بين أمرين يقتضي تسويتهم فيما خُيِّرَ فيه المخاطب به، أو يقال: إن صيغة افعِل وحدها لم تقتض التسوية بل المجموع منها، ومن المعطوف عليه فلا يصدق أن المستعمل صيغة الأمر من حيث هي صيغته، فلا يصح جعلهم المثال من صيغة افعِل، وعذرهم أنه يستعمل حيث يراد التسوية فيما هي فيه. انتهى. والدعاء: نحو: ﴿رَبَّنَا أَفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا﴾ [الأعراف: ٨٩] والتمني: نحو قولك لآخر: كُنْ فلاناً، والاحتقار: كـ ﴿أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُقِفُونَ﴾ [يونس: ٨٠] فما يلقونه، وإن عظم مستحقر بالنسبة لمعجزة موسى عليه السلام، وفرق بينه وبين الإهانة بأن محلَّه القلب وهي الظاهر، والوعد نحو: ﴿وَأَبَشِرُوا بِأَجَنَّةٍ آلَتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [فصلت: ٣٠]، والوعيد: ويسمى التهديد نحو: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩] بدليل ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا﴾ [الكهف: ٢٩]، ومنهم من قال: إن التهديد أبلغ من الوعيد، ومثل بعضهم التهديد بقوله تعالى: ﴿فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ قُلْ إِنَّ الْفَاسِقِينَ الَّذِينَ خَرَوْا عَنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَلَا ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ [الزمر: ٥١]، والاحتياط: ذكره القفال ومثله بحديث «إذا قام أحدكم من نوميه.. إلى أن قال: «يفسلهما»<sup>(١)</sup>، قيل: إدخالهما لثلا يفسد الماء، والالتماس كقولك لنظيرك: افعِل كذا، وهو أخص من إرادة الامتثال والاعتبار،

لكنها حقيقة في الوجوب فقط لغة؛

والتنبيه ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا﴾ [النمل: ٦٩]، والتحير والتلهيف؛ ذكره ابن فارس، ومثله بقوله تعالى: ﴿قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩]، ويقول سبحانه: ﴿اٰخِثْرُوا فِيهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٨]، والتصير نحو: ﴿قَهِّلِ الْكٰفِرِيْنَ﴾ [الطارق: ١٧]، والتخيير ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيْلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيْرًا﴾ [التوبة: ٨٢]؛ أي: إنهم سيضحكون ويكون كما ذكر فيها، وحديث «إذا لم تستح فاصنع ما شئت»<sup>(١)</sup> على أحد التأويلين فيه؛ أي: صنعت ما شئت وهذا أبلغ من لفظ الأمر، كأن الناطق بالخبر يريد للأمر نزل المأمور به منزلة الواقع، والتحكيم والتعويض وسماه ابن فارس وغيره: التسليم، وابن نصر الاستبشار، وكقوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا اَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، والتعجب ذكره الصفي الهندي ومثله بقوله: ﴿كُونُوا حِبَارَةً﴾ [الإسراء: ٥٠]، ومثله ابن فارس والعلم العراقي بقوله تعالى: ﴿اَسْمِعْ يَوْمَ وَاٰخِرِ﴾ [مريم: ٣٨] وهو أليق، والتكذيب: نحو ﴿فَأَنزِلْ سُوْرَةً مِّنْ مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، والمشورة: نحو قوله تعالى: ﴿فَاقْظِرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾ [الصافات: ١٠٢]، والفرق بينه وبين المسألة أن السؤال وقت الحاجة والمشورة تقع تقوية للعزم وقرب المنزلة ذكره الصيرفي أيضاً، والتخيير: نحو قوله تعالى: ﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُم أَوْ اَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ٤٢]، وأقسام الأمر كثيرة لا تكاد تنحصر، وتعرف بمخارج الكلام وسياقه وبالدلالات التي تقوم عليها، قال القفال: وكل ما كان من باب المعاملات والمعاضات فالأمر فيه إرشاد وحظ وإباحة، وما جاز أن يستدل به على خصوص العام جاز الاستدلال به على أن الأمر ليس للوجوب، وقد ترد الآية الواحدة بأمرين مختلفين لمعنيين نحو: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١] [لكنها] أي: صيغة أفعل [حقيقة في الوجوب فقط] أي: فحسب، أو الفاء مزيدة في قط - بفتح فسكون - اسم فعل بمعنى: إئت، أو جواب شرط مقدّران أردت الزيادة عليه فأيت، وهو منقول عن الشافعي والجمهور لاستدلال الأئمة بها مجردة على الوجوب، وقد شاع ذلك من غير إنكار [لغة] أي: بوضعها كما صححه الشيخ أبو إسحاق، ونقله إمام الحرمين عن الأكثرين

فيجب اعتقاده قبل البحث؛ نعم إن وردت بعد حظر واستثنان كانت للإباحة حقيقة، وهي لطلب الماهية فتوجب الإجزاء لا تكراراً وفوراً أو ضدّهما وقضاء موجب؛ بل هو بأمر جديد، .....

القائلين باقتضاء الصيغة الوجوب، وإنه كذلك بأصل الوضع لأنه ثبت في إطلاق أهل اللغة تسمية مخالف الأمر عاصياً، وتوبيخه بالعصيان عند مجرد ترك الأمر فاقتضى دلالة الأمر على الوجوب وهو المنقول عن الشافعي وغيره كما في «اللّب» [فيجب اعتقاده] فيها القطع به [قبل البحث] عما يصرفها عنه إن كان كما يجب على الأصح اعتقاد عموم العام حتى يتمسك به قبل البحث عن المخصص، وقيل: لا يجب كما في تلك، قال في «البحر»: ثم ظاهر إطلاقهم أننا نقطع به، وقيل: بل هو ظاهر فيه مع احتمال غيره؛ إلا أن الوجوب أظهر [نعم إن وردت] صيغة الأمر [بعد حظر] تحريم، كحلّ التبايع بعد انقضاء الجمعة المحرّم قبلها بقوله: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١٠]، [أو استثنان] سؤال الأمر كأن قال لمن قال: افعل كذا افعله [كانت] الصيغة [للإباحة] حينئذٍ [حقيقة] لتبادرها إلى الذهن لغلبة استعمالها فيها، وفي تحقيق ما هي حقيقة فيه بضعة عشر قولاً محكمة في «البحر»، وكونها للوجوب لغة أحد الأقوال، وقيل: إنه شرعي، وقيل: عقلي، والأقوال محكمة ثمة، ثمرة الخلاف أنه إذا كان لغوياً حمل الأمر عليه سواء كان من الشارع أم من غيره إلا ما خرج بدليل، وإن كان بالشرع قصّر عليه [وهي] أي: صيغة الأمر [لطلب] حصول [الماهية] الحقيقة التي بها الشيء هو هو [فتوجب الإجزاء] عند الإتيان بالمأمور به على الوجه الذي أمر به بناءً على أن الإجزاء بالكفاية في سقوط الطلب وهو الأصح، ولو لم يوجّه لكان الأمر بعد الامتثال مقتضياً إمّا للمأتي به فيلزم تحصيل الحاصل، أو لغيره فيلزم عدم الإتيان بتمام المأمور به بل ببعضه، والفرض خلافه [لا] يوجب [تكراراً] للمأمور به [و] لا [فوراً] افتياً به عند ورود الأمر، وإن كان فاعله حينئذٍ ممثلاً [أو] لا [ضدّهما] من مرة وتراخ وإن كانت المرة من ضرورته؛ إذ لا يوجد بأقل منها فالأمر موضوع للقدر المشترك بين الجميع فراراً من المجاز والاشتراك، [و] لا يوجب [قضاء] له إذ لم يفعله في وقته [موجبه بل هو] أي: القضاء؛ أي: إيجابه [بأمر جديد] كالأمر في خبر «الصحيحين»: «مَنْ نَسِيَ

ولا دخول الأمر فيها، والأمر بالأمر بشيء ليس أمراً به، وكل من الأمر والنهي بمعين لا يفيد الآخر، وإن تراخى أمران،

صلاة فليصلها إذا ذكرها<sup>(١)</sup>، والقصد من الأمر الأول فعلها في الوقت لا مطلقاً [ولا] يقتضي [دخول الأمر] بصيغة الفاعل [فيها] فيما إذا كانت صالحة للتناول له نحو: «مَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ»<sup>(٢)</sup>، وذلك لبُعْدِ أَنْ يَرِيدَ الْأَمْرُ نَفْسَهُ، وهذا هو المشهور، وهو ما صَحَّحَهُ فِي «الْجَمْع» فِي مَبْحَثِ الْعَامِ، أَمَّا الْمَخْبِرُ فَيَدْخُلُ فِي عَمُومِ خُطَابِهِ عَلَى الْأَصَحِّ نَحْوُ: ﴿وَاللَّهُ يَكُلُّ شَيْءٍ عَلَيْهِ﴾ [الحجرات: ٦]، وهو تعالى عَلَّمَ بَذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ، وَظَاهِرٌ أَنَّ مُحَلَّ كُلِّ مَا لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى خِلَافِهِ، وَإِلَّا فَيَعْمَلُ بِمُقْتَضَاهَا [وَالْأَمْرُ] لِلْمَخَاطَبِ [بِالْأَمْرِ بِشَيْءٍ] لِغَيْرِهِ [لَيْسَ أَمْرًا] لِذَلِكَ الْغَيْرِ [بِهِ] أَيِ: بِذَلِكَ الشَّيْءِ، وَقِيلَ: أَمْرٌ بِهِ، وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي غَيْرِ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ، وَأَمْرُ الْمَلِكِ لَوَظِيرِهِ، كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَوْلِيَاءِ الصَّبِيَّانِ: «مُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعِ»<sup>(٣)</sup>، فَلَيْسَ الصَّبِيَّانُ مَأْمُورِينَ بِالصَّلَاةِ مِنَ الشَّارِعِ بَلْ بِأَمْرِ الْأَوْلِيَاءِ؛ لِأَمْرِ الْأَوْلِيَاءِ بِأَمْرِهِمْ، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْمَخَاطَبِ مَأْمُورٌ بِذَلِكَ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَمْرٍ - فِي ابْنِ عَمَرَ لَمَّا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ -: «مُرُهُ فَلْيُرْاجِعْهَا»<sup>(٤)</sup>، فَالْمَأْمُورُ بِالرَّجْعَةِ ابْنُ عَمَرَ، وَلَيْسَ مَخَاطَبًا بَلِ الْمَخَاطَبُ أَبُوهُ.

[وَكُلُّ مَنْ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ] النَّفْسِيَّ [بِمُعَيَّنٍ] إيجاباً أو ندياً والظرف تنازعه المصدران [لا يفيد الآخر] فليس الأمر بمعين نهياً عن ضده ولا يستلزمه لجواز عدم خطور الضد بالبال حال الأمر؛ تحريماً كان النهي أو تنزيهاً، واحداً كان الضد؛ كضد السكون أو أكثر كضد القيام؛ أي: القعود وغيره، وخرج بالنفسي اللفظي فليس عين المنهي لفظه قطعاً، ولا يستلزمه في الأصح، والمعين المبهم فليس الأمر به بالنظر إلى ما صدقه نهياً عن ضده منهما، ولا يستلزمه، والنهي في ذلك كذلك؛ فالتفسي كالتفسي، واللفظي كاللفظي [وإن تراخى أمران] أي: تراخى ورود أحدهما

(١) صحيح مسلم [١/٤٧١/١] برقم: ٦٨٠. (٢) سنن أبي داود [١/١٠٢/١] برقم: ٢٠٣.  
(٣) سنن الدارقطني [١/٢٣٠/١] برقم: ٨٩٩. (٤) صحيح مسلم [٢/١٠٩٣/٢] برقم: ١٤٧١.

أو تعاقبا بغير متماثلين أو بمتماثلين، والتكرار ممكنٌ فغيرُ إن، فإنَّ منع التَّكرارِ عاديٌّ، وثُمَّ عطفٌ احتيجَ لمُرجِّحٍ، وإلاَّ فالثاني تأكيدٌ. «النَّهي» اقتضاءٌ كَفَّ عن فعلٍ لا بنحوِ كَفَّ.....

عن الآخر بمتماثلين، ولم يمنع من التكرار مانعٌ أو بمتخالفين [أو تعاقبا] فجاء كُلُّ عَقَبَ الآخرِ بعطفٍ كـ ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] أو بغيره كـ «اضرب زيدا أعطه درهماً» لكن [بغيرِ مُتَمَّاثلينِ أو] تعاقبا [بمتماثلين، والتَّكرارُ ممكنٌ] عادة أو غيرهما [ف] هما [غيرُ «إن»] في الأصحَّ بعطفٍ كـ «صَلِّ ركعتين وصلِّ ركعتين» أو بدونه كـ «صَلِّ ركعتين وصلِّ ركعتين» لظهور العطف في التأسيس، وأصالة التأسيس في غير العطف، وهذا ما نقل الصَّفيُّ الهندي عن الأكثرين، وقيل: الثاني تأكيد فيهما لتمام المتعلقين، وقيل: بالوقف. [فإنَّ منع التَّكرارِ] أمرٌ [عاديٌّ، وثُمَّ] أي: هناك، وكتبت الهاء لأنَّه يوقفُ عليه بها، ولا ينطق بها وصلًا [عطفٌ] كـ «صَلِّ ركعتين وصلِّ ركعتين» [احتيجَ لمُرجِّحٍ] للتأكيد أو التأسيس؛ لاحتمالهما فإنَّ وُجِدَ عُمِلَ به [وإلاَّ] بأنَّ كان ثَمَّةَ مانعٍ عقلي كـ «اقتل زيدا اقتل زيدا» أو شرعيَّ كـ «اعتق عبدك اعتق عبدك»، أو عاديٍّ لم يعارضه عطفٌ نحو: «اسقني ماء اسقني ماء» «صلِّ ركعتين وصلِّ ركعتين»<sup>(١)</sup>، [فالثاني تأكيدٌ] وإنَّ كان بعطف في الأولين فظاهر، وأمَّا في الأخير فلأنَّ العادة باندفاع الحاجة بمرَّةٍ في أولهما، وبالتعريف في ثانيهما ترجح التأكيد، وقوله: «وإلاَّ» أعمُّ من قولٍ «الجمع» فإنَّ رَجَّحَ التأكيدُ بعاديٌّ قُدِّمَ.

[«النَّهي»] النفسيُّ [اقتضاءٌ] طلب [كَفَّ عن فعلٍ لا بنحوِ كَفَّ] كـ «دع، ودَّرْ، واترك» فدخل لاقتضاء الجازم وغيره، واقتضاء فعلٍ غيرِ كَفَّ، وخرج الإباحة، واقتضاء فعلٍ غيرِ كَفَّ، وكَفَّ عن فعلٍ بنحوِ كَفَّ؛ فإنَّه أمرٌ كما مرَّ، ويحدُّ النهي المذكور بالقول المقتضي للكفِّ المذكور؛ كما يُحدُّ اللفظي بالقول الدالُّ على الاقتضاء المذكور ولا يعتبر في مسمَّى النهي علوُّ ولا استعلاء



وصيغته ولو بعد الوجوب للتحريم حقيقة، وتردّ لِمَعَانٍ أُخَر، فإن أُطْلِقَ فَلِلدَّوَامِ وَلِفَسَادِ الْمُنْهَيِّ عَنْهُ وَلَوْ تَنْزِيهًا إِنْ رَجَعَ وَلَوْ اِحْتِمَالًا لَعَيْنِهِ أَوْ جُزْئِهِ

[وصيغته] أي: النهي كـ «لا تفعل» [ولو] كان ورودها [بعد الوجوب] أولاً للمنهى عنه [للتحريم حقيقة] كـ «لا تقربوا الزنا» [الإسراء: ٣٢]، [وتردّ] أي: صيغته [لِمَعَانٍ أُخَر] غير التحريم مجازاً كالكرهية نحو: «وَلَا تَيْمُمُوا الْعَيْتَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ» [البقرة: ٢٦٧] والخبيث فيه الرديء لا الحرام، عكس ما في «وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ» [الأعراف: ١٥٧] والإرشاد نحو: «لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ سَأَلَكُمْ» [المائدة: ١٠١]، والدعاء: نحو: «رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا» [آل عمران: ٨]، وبيان العاقبة نحو: «وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتًا بَلْ أَحْيَاءٌ» [آل عمران: ١٦٩]؛ أي: عاقبة الجهاد الحياة الأبدية، والتقليل: بأن يتعلق بالمنهي عنه نحو: «لَا تَدْنُ عَيْتَكَ إِلَى مَا مَتَعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَخَفَضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ» [الحجر: ٨٨]، فهو قليل بخلاف ما عند الله، والاحتقار: بأن يتعلق بالمنهي نحو «لَا تَمْنَدُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بِعَدِّ إِسْمِكُمْ» [التوبة: ٦٦]، واليأس نحو: «لَا تَمْنَدُوا الْيَوْمَ» [التحريم: ٧] وهو غير الاحتقار، وذُكِرَ اليوم في الثانية قرينة اليأس، وتركه في الأولى قرينة الاحتقار، [فإن أُطْلِقَ] عن التخصيص بنحو وقت [ف] مقتضى [للدوام] عن الكفّ لأنّ العلماء لم يزلوا به على الترك مع اختلاف الأمر، فلا يخصونه بشيء فيها؛ فإن قيد كـ «لا تسافر اليوم» حمل عليه ووقف عنده، وقيل: قضيته الدوام مطلقاً، وتقييده يصرفه عن قضيته [و] مقتضى [لفساد المنهي عنه ولو] كان [تنزيهاً] أي: اقتضاء غير جازم فيقتضي فساد المنهي عنه؛ أي: عدم الاعتداد به شرعاً؛ إذ لا يفهم ذلك من غيره، وقيل: لغة؛ لِقَهْمِ أَهْلِهَا ذلك من مجرد اللفظ، وقيل: عقلاً لِأَنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا يَنْهَى عَنْهُ إِذَا اشْتَمَلَ عَلَى مُقْتَضَى الْفَسَادِ، سواء العبادة كصلاة نفلٍ مطلقٍ وقت الكراهة وغيرها كبيع بشرط [إِنْ رَجَعَ] النهي [ولو] كان؛ أي: رجوعه المدلول عليه بالفعل [احتمالاً] تغليباً لمقتضى الفساد على ما لا يقتضيه [لَعَيْنِهِ] كالنهي عن صلاة الحائض أو صومها، وعن الزنا حفظاً للنسب [أو] [للاجزئ] كالنهي عن بيع الملاقيح لانعدام المبيع

أو لازمه، ونفي القبول أو الإجزاء قد يجامع الصَّحَّة.

وهو ركن في البيع [أو] [للازمه] كالنهي عن بيع درهم بدرهمين لاشتماله على الزيادة اللازمة بالشرط، وكالنهي عن الصلاة وقت الكراهة لفساد الوقت اللازم لها بفعلها فيه بخلافها في المكان المكروه؛ إذ ليس بلام بفعلها لجواز ارتفاع النهي عن الصلاة مع بقاء بحاله؛ كجعل الحَمَام مسجداً، وبذلك افتراقاً، وبأنَّ الفعل في الزمان يذهب، فالنهي منصرف لإذهابه في المنهي عنه، فهو وصف لازم؛ إذ لا يمكن وجود فعل إلَّا بذهاب زمان، بخلاف الفعل في المكان؛ فلو رجع لأحدهما من غير تعيين من هو له احتمالاً كان كذلك، كما قال ابن عبد السلام: كالنهي عن بيع الطعام حتى يجري في الصَّيْعَان<sup>(١)</sup>، وإنما اقتضى النهي الفساد لما مرَّ أنَّ المكروه مطلوب الترك، والمأمور مطلوب الفعل؛ فيتنايان، ولا استدلال الأولين على فساد المنهي عنه بالنهي، وخرج بالرجوع لما ذُكِرَ الراجع الخارج غير لازم فلا يقتضي الفساد كالوضوء بمغصوب، والبيع وقت نداء الجمعة؛ لرجوع النهي في الأوَّل لِإتلاف مالٍ الغير تعدياً، وفي الثاني لتفويت الجمعة، وذلك يحصل بغير دَيْنِكَ، كما يحصلان بدونه؛ فالنهي في الحقيقة عن ذلك الخارج، وكالصلاة في المكان المكروه والمغصوب كما مرَّ؛ أمَّا النَّهْيُ المقيد بما يدلُّ لفسادٍ أو عدمه فيعمل بقضية قيده اتفاقاً، [ونفي القبول] عن شيء كقوله تعالى: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةٌ أَلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١]، [أو] نفي [الإجزاء] بناءً على أنَّه إسقاط للقضاء [قد يجامع الصَّحَّة] كخبر مسلم: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسأله عن شيء فَصَدَّقَهُ لَمْ تُقْبَلْ صَلَاتُهُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا»<sup>(٢)</sup> ويحمل على عدم الثواب، وكما قيل: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ خُشُوعٍ»، وقد لا يجامعها بناءً على أنَّ المراد بالإجزاء إسقاط الطلب كخبر الصحيحين: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَخَذَتْ حَتَّى يَتَوَضَّأَ»<sup>(٣)</sup>، وكحديث الدَّارِقُطْنِي:

(١) نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يجري في الصَّاعَانِ؛ صاع البائع وصاع المشتري، سنن ابن ماجه (٢/٧٥٠/برقم: ٢٢٢٨).

(٢) صحيح مسلم (٤/١٧٥١/برقم: ٢٢٣٠).

(٣) صحيح البخاري (٦/٢٥٥١/برقم: ٦٥٥٤).

«العام» لفظ وإن استعمل في مجازيه يستغرق الصالح له دفعة من غير حصر؛ فيدخل فيه النادرة وغير المقصودة.....

«لا تجزئ صلاة لا يُقرأ فيها بآم القرآن»<sup>(١)</sup>

[«العام»] بناء على الراجح من أن العموم من عوارض اللفظ [اللفظ] الأولى «قول» إذ المهمّل لا يوصف بعموم ضده [وإن استعمل في مجازيه] أو في حقيقته ومجازه [يستغرق] يتناول [الصالح له] من الماصدق [دفعة] خرج به النكرة في الإثبات مفردة، أو مُثَنَّاة، أو مجموعة، أو اسم جمع لقوم، أو اسم عدد لا من حيث الآحاد؛ فإنها لا تتناول ما تصلح له دفعة بل على سبيل البَدَل؛ كـ «أكرم رجلاً» و«تصدق بخمسة دراهم» [من غير حصر] خرج به اسم العدد، والنكرة المثناة من حيث الآحاد؛ كعشرة ورجلين فإنهما يستغرقانها بحصر، وما يقال: إنه يستثنى من ذلك كُلُّهُ على عشرة إلا ثلاثة، والاستثناء معيار العموم يجاب عنه باختلاف الجهة؛ فالعام من جهة اللفظ، والعموم من جهة المعنى، ويؤيده فَرَقُ الزركشي في «البحر» بينهما؛ بأن العام اللفظي المُتَنَاول، والعموم يتناول اللفظ لما يصلح له، والحدُّ صادق على المشترك المستعمل في أفراد معنًى واحد؛ كلفظ «العين» في أفراد الباصرة فقط لقرينة لأنه معنى لا يصلح لغيره، فلا حاجة لزيادة بوضع واحد بل هي مُضَرَّةٌ لإخراجها للمشارك في حقيقته إذا عُرِفَ حَدُّهُ [فيدخل فيه] على الأصح الصورة [النادرة و] الصورة [غير المقصودة] من صور العموم فيشملها حكمه نظراً للعموم، وقيل: لا نظراً للمقصود عادة في مثل ذلك، والنادرة كالقيل في خبر أبي داود وغيره مرفوعاً «لا سبق إلا في خَفٍّ أو حَافِرٍ أو نَصْلٍ»<sup>(٢)</sup>، فإنه ذو خُفٍّ، والمساابقة عليه نادرة، والأصح جوازها عليه، وغير المقصودة كما لو وُكِّلَهُ بشراء عبيد؛ فشري من يعتق عليه ولم يعلم به، والأصح صحّة شرائه كما لو وُكِّلَهُ بشراء عبدٍ فشري من يعتق عليه، والفرق بين النادرة ومقابلها: أن النادرة ما لا تخطر على بال المتكلم غالباً،

(١) سنن الدارقطني [١/٣٢٧/برقم: ٩].

(٢) سنن البيهقي [١٠/١٦/برقم: ١٩٥٣٢].

والمَتَكَلَّمُ بِهِ، وهو مِنْ عَوَارِضِ اللَّفْظِ فَقَطْ، وَيُوصَفُ بِهِ الْمَعْنَى مَجَازاً،  
والمَجَازُ عَامّاً، ومدلوله كَلِّيَّةٌ؛ أي: محكومٌ فيه على كُلِّ فردٍ فردٍ مطابقةً  
إثباتاً أو سلباً

وغير المقصودة قد يكون مما يخطر به، ولو غالباً فيبينهما عموم وخصوص من وجه  
لأنَّ النادرة قد تُقْصَدُ وقد لا، وغير المقصودة قد تكون نادرة وقد لا؛ فإن قامت  
قرينة على قصد الدخول أو على قصد انتفائه كان المدارُ عليها قطعاً [و] يدخل في  
عموم العام [المتكَلَّمُ بِهِ] كما لو قال: نساء العوالم طوالق؛ فتدخل امرأته في ذلك  
[وهو] أي: العموم على الأصح [من عوارض اللفظ فقط] دون المعنى حقيقة لا  
مجازاً، قيل: ومن عوارض المعاني كذلك فيكون مشتركاً بينهما؛ كالتواطئ أو  
موضوعاً للقدر المشترك بينهما، أو مشتركاً لفظياً، فكلما يصدق لفظ عام يصدق  
معنى عام حقيقة؛ ذهنياً كان كمعنى الإنسان أو خارجياً كمعنى المطر والخضب،  
وقيل: بعروضه للذهني دون الخارجي، والمطر مثلاً في محلٍّ غيره في آخر فاستعمال  
العموم فيه مجازي كاستعماله في الذهني على الأصح، وإليه أشار المصنّف بقوله:  
[وقد يكون العام مجازاً] من وصف المدلول بوصف الدال [ويوصف به المعنى  
مجازاً] كما أشرنا إليه بأن يستعمل في مجازه فيصدق على العام إنَّه مجازٌ كما يصدق  
عكسه كما قال المصنّف: [والمجاز] أي: قد يكون [عاماً] كـ «رأيت الأسود الرُّمَاءَ  
إِلَّا زيداً» أو قيل: لا فلا يكون المجازُ عامّاً لأنَّ ثبوته على خلاف الأصل للحاجة  
إليه، وهي تندفع باستعماله في مجازه ببعض الأفراد فلا يراد به جميعها إلا لقرينة؛  
كالاستثناء فيما ذكر، وظاهرُ أنَّه ليس المراد من وصف اللفظ به وصفه مجرداً عن  
معناه؛ إذ لا وَجَهَ لَهُ به بل وصفه باعتبار معناه؛ أي: إن لفظ اشترك في مدلوله كثير  
إلَّا أنَّه مشترك لفظي فمدلوله معنى واحد مشترك بين الجزئيات [ومدلوله] أي: العام  
في التركيب من حيث الحكم عليه [كَلِّيَّةٌ؛ أي: محكومٌ فيه على كُلِّ فردٍ فردٍ مطابقةً  
إثباتاً] خبراً أو أمراً [أو سلباً] نفيّاً أو نهياً كـ «جاء عبيدي وما خالفوا فأكرمهم ولا  
تُهْنِهم»<sup>(١)</sup>، لأنَّه في قُوَّةِ قضايا تعدّد أفرادها؛ أي: جاء فلان وفلان وهكذا، فكلُّ

لا كُلِّي ولا كُلٌّ، وتقابلها الجزئية والجزئي والجزء ودلالته على أصل المعنى قطعية، وعلى كُلٍّ فردٌ ظنيّة، وعمومُ الأشخاص يستلزمُ عمومُ الأحوال والأزمنة والأمكنة، وَمِنْ صَيَغِهِ «كُلٌّ» ونحو «الذي».....

منها محكومٌ فيه على كُلٍّ من أفرادهِ الدال عليه مطابقة، فقول القرافي بخروج دلالة العام على كُلٍّ من أفرادهِ عن الدلالات الثلاث مردود [لا] مدلوله [كُلِّي] أي: محكوم فيه على مجموع الأفراد من حيث هي من غير نظير لأفرادهِ كـ «الرجلُ خيرٌ مِنَ المرأة»، وكثيراً ما يفضل أفرادها بعضُ أفرادهِ [ولا كُلٌّ] أي: محكومٌ فيه على مجموع الأفراد من حيث هو مجموعهُ نحو: «كُلُّ رجلٍ في البلدِ يحملون الصخرة العظيمة»؛ أي: مجموعُهُم؛ إذ لو كان كذلك لتعدّر الاحتجاج في النهي عن كُلٍّ فرد، ولم يزل العلماء يحتجّون به عليه نحو: «لا تقتلوا النفس التي حرم الله» [الأنعام: ١٥١]، [وتقابلها] أي: الثلاثة؛ أي: يقابل كلاً ضده فيقابل الكلية [الجزئية] فهي المحكوم فيها على فردٍ فقط [و] يقابل الكلي [الجزئي] ما لا يقبل مفهومهُ الاشتراك [و] الكلُّ [الجزء ودلالته] أي: العام في التركيب من حيث الحكم [على أصل المعنى] مِنَ الواحد في المفرد، والاثنين في المثني، والثلاثة أو الاثنين في الجمع على الخلاف فيه [قطعية] اتفاقاً [و] دلالته [على كُلٍّ فردٍ] منه بخصوصه [ظنيّة] في الأصحّ لاحتمال التخصيص وإن لم يظهر مخصص لكثرة التخصيص في العموم، وقيل: قطعيةٌ لِلزوم معنى اللفظ له قطعاً حتى يظهر خلافه لقريضة التخصيص، فيمتنع على هذا دون الأول التخصيص للكتاب والخبر المتواتر بخبر الآحاد والقياس؛ فإنّ قام دليل على انتفاء التخصيص كالعقل في نحو: «اللَّهُ يَكُلُّ شَيْءٌ عَظِيمٌ» [البقرة: ٢٨٢] فدلالته قطعية، [وعمومُ الأشخاص يستلزمُ عمومُ الأحوال والأزمنة والأمكنة] على المختار لأنّه لا غنى للأشخاص عنها فقوله تعالى: «فَأَقْضُوا لِلْمُشْرِكِينَ» [التوبة: ٥]؛ أي: كُلِّ مشركٍ على أي حالٍ كان في أي مكانٍ أو زمانٍ وجِدَ، وخُصَّ منه الذمّي [ومن صَيَغِهِ] أي: العام «كُلٌّ» وهي لاستغراق الأفراد نحو: «كُلُّ مكلفٍ غيرُ غافلٍ مخاطبٌ بالحكم الشرعي» [ونحو «الذي»] من باقي الموصولات نحو:

و«أسماء الشروط والاستفهام» و«جمع» أو «مفرد» ولو متوحدًا بتاء ك «تَمَرَةٍ»  
عُرِفَ بِأَلْ أَوْ إِضَافَةٍ مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ عَهْدٌ، .....

«أكرم الذي يأتيك» أو «التي تصلك» و«مَنْ يَرِذْكَ»؛ أي: كُلُّ آتٍ، وكُلٌّ واصله،  
وكُلٌّ وارِدٌ ذلك.

[و«أسماء الشروط والاستفهام»] أي: المضمنة لمعنى أحدهما ك «أي»، ومتى،  
وأين، وحينما ف «أيّ»، ومَنْ، وما» تكون تارةً مضمَّنةً معنى الشرط، وأخرى معنى  
الاستفهام؛ فتكون مِنْ صِيغِ العموم كما إذا كانت موصولة، وعَدَلَ عن تعبير جمع  
بـ «مَنْ»، وأيّ، وما»؛ لِمَا عَبَّرَ بِهِ لثَلَا يتناول اللفظ غير ما ذَكَرَ؛ ك «أيّ» الواقعة  
صفةً نَكِرَةً أَوْ حَالًا مِنْ معرفة، و«ما» الواقعة نكرة أو تعجبية ولا عموم في ذلك،  
ودليل عموم ما ذُكِرَ الاستعمال وعدمه في «مرزْتُ بِمَنْ قام» أو «بأيّهم قام»، لقيام  
قربة التخصيص، واستشكل عموم «مَنْ وما» بقول الفقهاء لو قال: «مَنْ دَخَلَ دَارِي  
فَلَهُ دِرْهَمٌ» فَدَخَلَهَا مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى لَا يَتَكَرَّرُ الاستحقاق، وأجيب بأنَّ العموم في  
الأشخاص لا في الفعل؛ إِلَّا أَنْ يَقْتَضِيهِ صِيغُهُ نحو «كلما» أَوْ يُحَكِّمُ بِهِ قِيَاسًا؛ لكون  
الشرط عليه نحو: «مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ» [فصلت: ٤٦]، وتكرَّرَ الجزاء على  
المحرم بقتله صيداً بعد قتله آخر؛ مع أَنَّ الصِّيغَةَ «مَنْ» في قوله تعالى: «وَمَنْ قَتَلَهُ  
مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا» [المائدة: ٩٥] لتعدد المحلِّ ولا كذلك مثلاًنا، ولذا لو قال: «مَنْ دَخَلَ  
دَارِي فَلَهُ دِرْهَمٌ» وَلَهُ عِدَّةٌ دَوْرٍ؛ استحق بدخول كُلِّ دَارٍ لَهُ دِرْهَمٌ لاختلافِ المحلِّ،  
وكذا لو قال: «طَلَّقَ مَنْ شِئْتَ مِنْ نَسَائِي» لَمْ تَطْلُقْ إِلَّا وَاحِدَةً أَوْ: «مَنْ تَشَاءَ» فَكُلُّ  
مِنْهُنَّ<sup>(١)</sup>.

[و«جمع»] - سالمٌ أَوْ تَكْسِيرٌ لِمَذْكَرٍ أَوْ مُؤنثٍ [أو «مفرد» ولو مُتَوَحِّدًا بتاء] أي:  
هي علامةٌ وَحْدَةٍ [كتَمَرَةٍ] واحدةٌ تَمَرٍ لَهَا [عُرِفَ بِأَلْ أَوْ إِضَافَةٍ مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ عَهْدًا]  
وذلك نحو: «قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ» [المؤمنون: ١]، «يُؤْمِكُمُ اللَّهُ فِي أَوَّلِ كِتْمٍ»  
[النساء: ١١]، «وَأَعَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ» [البقرة: ٢٧٥] وعرفت علم زيد، وكُلَّمَا ذُكِرَ للعموم

و«فعل» أو «نكرة مفردة» أو جمع في حيز نفي، أو نهي، أو استفهام، أو شرط، أو امتنان؛

حقيقة في الأصح عند عدم تحقق عهد لتبادره للذهن، وقيل: ليس له مطلقاً بل للجنس الصادق ببعض الأفراد، كـ «تزوجت النساء» لأنه المتيقن ما لم يقم على التعميم قرينة كما في الأولتين، وقيل: ليس عاماً عند احتماله العهد؛ لتردده بذلك بينه وبين العموم حتى تقوم قرينة عموم، وعلى عموم قبل أفراد جموع، والأكثر على أنه آحاد في الإثبات وغيره، وعليه علماء التفسير في استعمال القرآن نحو: ﴿وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥]؛ أي: يثب كلاً منهم «إن الله لا يحب الكافرين» [آل عمران: ٣٢]؛ أي: يعاقب كلاً منهم، وأيد بصحة استثناء الواحد منه كـ «جاء الرجال إلا زيداً»، ولو كان أفراد جموعاً لما صح إلا على الاستثناء المنقطع، وقد تقدم قرينة على أن آحاد جموع كـ «رجال البلد يحملون الصخرة»؛ أي: مجموعهم، والأول بقول: قامت قرينة أو أداة الآحاد في الآيتين المذكورتين، ولا مخالفة بين عد الجمع المعروف مطلقاً من صيغ العموم، وقول النحاة: إن جموع السلامة للقلّة؛ لأنّ كلام هؤلاء في المنكر من ذلك و«فعل» أو «نكرة مفردة» أو «جمع» أراد به ما يشمل المشي لمقابلته الفرد [في حيز نفي] نحو قوله: ﴿لَا يَسْتَوُونَ﴾ [التوبة: ١٩]، ولا أكلت [أو نهي] نحو قولك: لا تَزُرْ فاسقاً [أو استفهام] نحو: هل فيها أحد، [أو شرط] نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، وإن أكلت فزوجتي طالق، ويصح تخصيصه ببعض المأكولات هنا وثم، ويصدق في إرادته، وقيل: لا عموم، وقد يكون العموم فيه بدلاً لا شمولياً نحو: «من يأت فله درهم»<sup>(١)</sup>، [أو امتنان] كما قال القاضي أبو الطيب نحو: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨]، فيعم كل ماء مطلق نازل منها، والنكرة: نحو «لا رجل ولا رجال في الدار»، وهي للعموم وضعاً في الأصح دالة عليه مطابقة، وقيل: لزوماً؛ نظراً لتوجه النفي أولاً للماهية،

(١) انظر: شرح جمع الجوامع، الجلال شمس الدين محمد بن أحمد المحلي [١٩٤/١].

نَصًّا إِنْ بُنِيَتْ عَلَى الْفَتْحِ، وَقَدْ يُعَمَّمُ الْعَرَفُ كـ ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، أَوْ الْعَقْلُ كترتيبِ حُكْمٍ عَلَى وَصْفٍ أَوْ كتركِ الاستفصالِ فِي لَفْظٍ؛ كـ «امْسِكْ أَرْبَعًا»، وَقَاعِدَةُ تَطَرُّقِ الاحْتِمَالِ تَسْقُطُ فِي الْفِعْلِ

وَيُلْزَمُ نَفْيُ كُلِّ فِرْدٍ فَيُؤْتَرُ التَّخْصِصُ عَلَى الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي فِي نَحْوِ: «وَاللَّهُ لَا أَكَلْتُ» نَاوِيًّا غَيْرَ تَمَرٍّ؛ فَيَحْتُكُ بِأَكْلِ التَّمَرِ عَلَى الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ، وَعَمُومُ النُّكْرَةِ يَكُونُ [نَصًّا إِنْ بُنِيَتْ عَلَى الْفَتْحِ] كـ «لَا رَجُلٌ»، وَظَاهِرٌ إِنْ لَمْ تُبَيَّنْ نَحْوُ: «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ» لَاحْتِمَالِ نَفْيِ الْوَاحِدِ فَقَطْ، فَإِنْ أُرِيدَ تَأْكِيدُ التَّخْصِصِ فِي الْأَوَّلِ وَالتَّنْصِيبِ فِي الثَّانِي؛ زِيدَتْ مِنْ [وَقَدْ يُعَمَّمُ الْعَرَفُ] كـ ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] نَقْلُهُ الْعَرَفُ مِنْ تَحْرِيمِ الْعَيْنِ لِتَحْرِيمِ التَّمَتُّعَاتِ الْمَقْصُودَةِ مِنَ النِّسَاءِ، وَفِيهِ قَوْلٌ: إِنَّهُ مُجْمَلٌ، وَآخَرُ: إِنَّهُ مِنْ دَلَالَةِ الْاِقْتِضَاءِ لَاسْتِحَالَةِ تَحْرِيمِ الْأَعْيَانِ، فَضَمِنَ مَا يَصِحُّ بِهِ الْكَلَامُ، وَقَدْ يَرْجِعُ هَذَا بِقَوْلِهِمْ: الْإِضْمَارُ خَيْرٌ مِنَ النُّقْلِ كَمَا فِي ﴿وَحَرَّمَ الزُّبْنَ﴾ [البقرة: ٢٧٥] وَأَجِيبَ عَنْهُ.

[أَوْ الْعَقْلُ] وَعَبَّرَ عَنْهُ «الْلُبُّ» بِمَعْنَى [كترتيبِ حُكْمٍ عَلَى وَصْفٍ] فَإِنَّهُ يَفِيدُ عِلَّتَهُ لِلْحُكْمِ كَمَا يَأْتِي فِي الْقِيَاسِ، فَيَفِيدُ الْعُمُومَ؛ أَي: كَلَّمَاءً وَجَدَ الْوَصْفُ وَجَدَ الْحُكْمُ نَحْوُ: «أَكْرَمَ الْعُلَمَاءُ» إِذَا لَمْ يَجْعَلْ لِلْعُمُومِ وَلَا عَهْدَ، وَكَمَفْهُومِ الْمَخَالَفَةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ أَدْلَةَ اللَّفْظِ بِالْمَعْنَى عَلَى مَا عَدَا الْمَذْكُورَ بِخِلَافِ حُكْمِهِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يَنْتَفِ الْمَذْكُورُ الْحُكْمُ مِمَّا عَدَاهُ لَمْ يَكُنْ لِذِكْرِهِ فَائِدَةٌ كَمَا فِي خَيْرِ «مُطْلُ الْغَنِيِّ ظِلْمٌ»<sup>(١)</sup>؛ أَي: بِخِلَافِ مُطْلٍ غَيْرِهِ [أَوْ كتركِ الاستفصالِ] فِي وَقَائِعِ الْأَحْوَالِ [فِي لَفْظٍ] جَعَلَهُ فِي «الْلُبِّ» مَنْزِلًا مَنْزِلَةَ الْعُمُومِ فِي الْمَقَالِ [كَمَا] خَبَرَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَغَيْرُهُ: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَغِيلَانَ بْنِ سَلَمَةَ الثَّقَفِيِّ - وَقَدْ أَسْلَمَ عَلَى عَشْرَةِ نِسْوَةٍ: [امْسِكْ أَرْبَعًا] وَفَارَقَ سَائِرَهُنَّ، فَإِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَسْتَفْصِلْهُ أَتَرَزَّجَهُنَّ مَعَ أُمِّ مَرْثَبَا؛ فَلَوْلَا عَمُومُ الْحُكْمِ لِلْحَالِينَ لَمَا أُطْلِقَ لَامْتِنَاعِهِ مُحَلًّا لِلتَّفْصِيلِ؛ وَالْعِبَارَةُ لِلشَّافِعِيِّ [وَقَاعِدَةُ تَطَرُّقِ الاحْتِمَالِ] لِلدَّلِيلِ كـ «أَي» لِلْإِجْمَالِ [تَسْقُطُ] لِلْاِسْتِدْلَالِ وَهِيَ لِلشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَيْضًا كَائِنَةً [فِي الْفِعْلِ] لَا فِي



- كقولهِ: «قَضَى بِالشُّفْعَةِ لِلجَّارِ» - لا العطف على عام ولا حُكْمٌ عُلِّقَ بعلَّةٍ نَعْمٌ معنًى، ولا قوعٌ فعلٍ مُثَبِّتٍ في خبرٍ كانَ،.....

تطرقه في المعقول [كقوله]: أي: الراوي [قضى] صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [بِالشُّفْعَةِ] أَخَذَ الشَّرِيكَ الشَّقَصَ مِنْ مُشْتَرِيهِ قَهْرًا [لِلجَّارِ] وذلك لاحتمال أن قضاءه لكونه كان شريكاً في المباع أيضاً [لا العطف] أي: المعطوف [على عام] فلا يُعَمُّ تبعاً للمعطوف عليه كخبر أبي داود وغيره «لا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ، ولا ذو عهدٍ في عهده - يعني بحربي»<sup>(١)</sup>، ولا يضرُّ التخالف في المتعاطفين، وقيل: يعُمُّ لوجوب مشاركة المتعاطفين في الحكم وصفته والتقدير بكافر، وخُصَّ منه غيرَ الحربي بالإجماع، وعليه الحنفية، قلنا: في الصفة ممنوع، والخلاف مبنيٌّ على أنه من عطف المفردِ أم الجملة فعلى الأول يقدر، وعلى الثاني لا حاجة للتقدير بل المراد؛ ولا يقتل معاهد مدة عهده؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَتَمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مَدَّتِهِمْ﴾ [التوبة: ٤]، وبعضهم جعل في الحديث تقديمًا وتأخيرًا؛ أي: لا يقتل مسلمٌ ذو عهدٍ في عهده بكافر [ولا] يُعَمُّ [حكمٌ عُلِّقَ بعلَّةٍ نَعْمٌ معنًى] فلا يُعَمُّ كُلُّ محلٍّ وجدت فيه العلة لفظاً لكن معنًى؛ كأن يقول الشارع: حُرِّمَتِ الخمر لإسكارها؛ فلا يُعَمُّ كُلُّ مسكرٍ لفظاً، وقيل: تعمُّ لفظاً لذكرها، فكأنه قال: كُلُّ مسكرٍ [ولا] يُعَمُّ [وقوعٌ فعلٍ مُثَبِّتٍ في خبرٍ] أي: فعل ولو فعل [كانَ] كخبر بلال: إِنَّهُ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «صَلَّى دَاخِلَ الكَعْبَةِ»<sup>(٢)</sup>، وخبر أنس «كَانَ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ»<sup>(٣)</sup>، فلا يُعَمُّ أنواعه في الأول الفرض والنفل، وفي الثاني التقديم والتأخير؛ إذ اللفظ لا يشهد بأكثر من صلاة واحدة وجمع واحد، ويستحيل وقوع صلاة واحدة فرضاً ونفلًا، وجمع واحد تقديمًا وتأخيرًا، وقيل: يَعُمُّهُمَا لصدقهما بكُلِّ مِنْ مَسْمَى الصَّلَاةِ والجمع، وقد يستعمل كان مع المضارع للتكرار كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ﴾ [مريم: ٥٥] وعليه جرى العرف، وقد لا يَقِيْدُهُ كقول جابر: «كُنَّا نَتَمَتَّعُ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالعَمْرَةِ فَنَذْبَحُ البَقْرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ»<sup>(٤)</sup>، لِأَنَّ إِحْرَامَهُم

(٢) صحيح البخاري [١/١٥٥/١] برقم: ٣٨٨.

(١) سنن النسائي [٨/٢٠/٨] برقم: ٤٧٣٥.

(٤) صحيح مسلم [٢/٩٥٥/٢] برقم: ١٣١٨.

(٣) صحيح مسلم [١/٤٨٩/١] برقم: ٧٠٤.

ولا تقديرُ المقتضى بالفتح، ومعيَارُ العمومِ فيما يحتمِلُهُ وغيرُهُ صِحَّةُ الاستثناءِ ونحو: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ﴾ [الأنفال: ٦٤]، خاصٌّ بِهِ، ﴿يَتَأَهَّلُ الْكَتَبُ﴾ [آل عمران: ٧٠]

بالتَّمَنُّعِ معه صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا كَانَ عَاماً واحداً؛ فالمفيد للتكرار إنما هو المضارع، و«كان» للدلالة على ما مضى ذلك، ولذا قَيَّدَ المضارع بدون «كان» نحو: «حاتمٌ يكرم الضيف»؛ أي: يتكرر منه ذلك [ولا تقديرُ المقتضى بالفتح] قال في مثله العصامي: «ضبطٌ باللسانِ بمنزلة الضبط بالقلم فحَقُّهُ في غير نحو مقابله»؛ أي: بريٌّ ولا يقرء؛ أي: لا يقدر جميع ما لا يستقيم الكلام إلا بتقدير واحد منه؛ لانتهاء الضرورة بأحد ذلك؛ بل يكون مجملًا بينها تعينه القرينة كحديث «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ»<sup>(١)</sup>، فَلَوْ قُرِئَ مِنْ الْأُمَّةِ لَا يَسْتَقِيمُ بدون تقدير المؤاخذه أو الضَّمانِ أو نحوهما؛ فَقَدَّرَتِ المؤاخذه لِفَهْمِهَا عُرْفًا مِنْ مِثْلِهِ.

وقيل: يَقْدَرُ الجميع فيكون المقتضى عاماً [وَمُعْيَارُ] - بكسر الميم وسكون المهملة وتخفيف التحتية - أي: «ضابط» [العموم] قال في المصباح: عايرتُ المكيال والميزان معايرةً وعياراً؛ أي: امتحنتهُ بغيره لمعرفة صِحَّتِهِ، وعيارُ الشيء ما جعلَ نظاماً له. انتهى [فيما يحتمِلُهُ] أي: العموم [و] يحتمل [غيرُهُ صِحَّةً] وقع خبراً لقوله: معيار [الاستثناء] فكلُّ ما صَحَّ مِنْهُ الاستثناء مما لا حَضَرَ فيه عامٌّ للزوم تناوله المستثنى منه نحو: «جاء الرجال إلا زيداً» فلا يَصِحُّ في الجمع المنكر إلا أَنْ يُخَصَّصَ فَيَعْمَ ما يُخَصَّصُ بِهِ كـ «قام رجال كانوا في دارك إلا زيداً»، وَيَصِحُّ «جاء رجال إلا زيداً» بالرفع على أَنْ «إلا» صِفَةُ «رجال» بمعنى «غير» كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا آلَهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٣] ونحو: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ﴾ [الأنفال: ٦٤] كـ ﴿يَتَأْتِيهَا الْمُرْسَلُ﴾ [المزمل: ١] و﴿يَتَأْتِيهَا الْمُدِيرُ﴾ [المدثر: ١] [خاصٌّ بِهِ] من حيث الحكم لاختصاص الصفة به، ومحل الخلاف ما يمكن إرادة غيره فيه بخلاف: ﴿يَتَأْتِيهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ الآية [المائدة: ٦٧]، وحيث لم تقم قرينة على التعميم وإلا فَيَعْمَ نحو ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١]، [و] نحو: ﴿يَتَأَهَّلُ الْكَتَبُ﴾ [آل عمران: ٧٠]

خاصَّ بِهِمْ، وقيل: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] يَعْمُهُ، والعبد والأنثى، لا مَنْ وَجَدَ بَعْدَ وَرُودِهِ، وإنما يَعْمُهُ شرعاً لأنَّ شَرْعَهُ عَامٌّ بِالذَّلِيلِ القاطِعِ بِهِ، وَمَنْ واسمُ الجمعِ يَعْمُ النِّسَاءَ وكذا جمعُ مُذَكَّرٍ سالمٍ بقرينة، ونحو: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] معناه مِنْ جميع أنواعِها لا مِنْ مجموعِها.

«أل» فيه للجنس؛ فدخل اليهود والنصارى [خاصَّ بِهِمْ] غير متناول للأمة المحمدية، وتقدّم عدم دخول الأمر في أمره، [و] نحو [قيل: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ يَعْمُهُ] أي: الرسول؛ وإنِ اقترن بقل لمساواته لهم في الحكم [و] يعمُّ [العبد] الرقيق ولو ذكراً [والأنثى] ولو حرّة؛ أي: الموجودين وقت ورودِهِ [لا] يعمُّ [من وَجَدَ] من ذلك [بعد] ورودِهِ أي: الخطاب للمعدوم ومساواتهم في الحكم إجماعاً بدليل آخر هو مستند الإجماع لا منه كما قال، [وإنما يَعْمُهُ] أي: يا أيها الرسول الموجود بعد ورودِهِ [شرعاً] أي: من جهته [لأنَّ شَرْعَهُ عَامٌّ بِالذَّلِيلِ القاطِعِ بِهِ] لجميع منه [وَمَنْ] شرطية، أو استفهامية، أو موصوفة، أو موصولة، أو نكرة تامة [واسمُ الجمع] كقوم [يَعْمُ النِّسَاءَ] كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾ [النساء: ١٢٤] وقيس بالشرطية البقية؛ لكنَّ عموم الأخير بدلي، وقيل يختصُّ بالذكر؛ فلو نظرت امرأة في بيت أجنبي جاز رميها على الأول؛ لخبر مسلم «مَنْ تَطَلَّعَ فِي بَيْتِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ فَقَدْ حَلَّ لَهُمْ أَنْ يَفْقَوْا عَيْنَهُ»<sup>(١)</sup>، ولا يحلُّ على الثاني وكلامه صريح في تناول اسم الجمع لهم في شرح «اللَّبِّ» وغيره، وخرج اسم الجمع كقوم وجمع المكسر بما ذكرته كرجال، وما يدلُّ على الجمع بغيرها كالناس فلا يشمل إلا، ولأنَّ النساء قطعاً ويشملهن الثالث [وكذا] يعمهن [جمعُ مُذَكَّرٍ سالمٍ بقرينة] نحو: ﴿يَكُنْ مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقِ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ٧٦]؛ أي: كُلٌّ من اتصف بالتقوى [ونحو: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] معناه] ومقتضاه الأخذ [من جميع أنواعِها] من أنواع المجرور نظراً للمعنى [لا مِنْ مجموعِها] ما لم يقم دليل على ذلك، وقيل: للمجموع، وتوقف الآمدي عن ترجيح واحد من القولين

«التخصيص»: قَصُرَ حُكْمُ الْعَامِّ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِهِ كَوَاحِدٍ فِي غَيْرِ الْجَمْعِ، وَثَلَاثَةٍ فِيهِ، فَعَمُومُهُ مُرَادٌ تَنَاوُلًا لَا حُكْمًا، فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ خَاصٌّ فَمَجَازٌ قَطْعًا؛ لِأَنَّهُ كُلِّيٌّ اسْتَعْمِلَ فِي جَزَائِيٍّ، وَالْأَوَّلُ حَقِيقَةٌ فِي الْبَاقِي؛

[«التخصيص»] مصدر خَصَّصَ بمعنى خَصَّ [قَصُرَ حُكْمُ الْعَامِّ] الثابت لمتعدد لفظاً كـ ﴿قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٣٦] [على بعض أفرادِهِ] <sup>(١)</sup> بأن يَخَصَّ به دليل كتخصيص المشركين فيها بغير نحو الذَّمِّي، وعلى القول بجريان العموم في المعنى كاللفظ فمثّلوه بمفهوم ﴿فَلَا تَقُلْ لِمَا أُنْفِي﴾ [الإسراء: ٢٣]، من سائر أنواع الأذى خَصَّ منها حُبْسُهُمَا بِدِينِ الْوَلَدِ فَجَائِزٌ عَلَى مَا صَحَّحَهُ الْغَزَالِيُّ وَغَيْرُهُ؛ وَهُوَ غَيْرُ الْعَامِّ الْمُرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ﴾ [النساء: ٥٤]، يعني النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَجْمَعِهِ مَعاً فِي النَّاسِ [كَوَاحِدٍ] كَقَصْرِ حُكْمِهِ لَوَاحِدٍ [فِي غَيْرِ الْجَمْعِ] لَفْظاً كـ «من» و«ما» [وِثْلَاثَةٍ فِيهِ] أي: الجمع لذلك بناءً عَلَى أَنَّهُ أَقْلُهُ، وَقِيلَ: اثْنَيْنِ كَالْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالرِّجَالِ، وَقِيلَ: يَجُوزُ لِلْوَاحِدِ مَطْلَقاً، وَقِيلَ عَكْسُهُ؛ وَهُوَ شَاذٌ، وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَبْقَى غَيْرُ مُحْصُورٍ [فَعَمُومُهُ] أي: العام المخصوص [مُرَادٌ تَنَاوُلًا] لشمول اللفظ لأفراده [لَا حُكْمًا] لقصر ذلك الحكم على بعض الأفراد للدليل [فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ] أي: العام [خَاصٌّ] كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]؛ أي: نعيم الأشجعيي: إِنَّ النَّاسَ؛ أي: أبا سفيان بن حربٍ [فَمَجَازٌ قَطْعًا] لِأَنَّهُ اسْتَعْمِلَ فِي غَيْرِ مَا وَضَعَ لَهُ؛ إِذْ لَيْسَ عَمُومُهُ الْمَوْضُوعُ هُوَ لَهُ مُرَادٌ لَا تَنَاوُلًا وَلَا حُكْمًا كَمَا قَالَ [لَأَنَّهُ] أي: العام [كُلِّيٌّ] وتقدم أن مدلوله كَلِيَّةٌ [اسْتَعْمِلَ فِي جَزَائِيٍّ] فقد خرج عن موضوعه بقريئة لعلاقة، وهذا شأن المجاز كما عرفت، و«قطعاً» مصدر مؤكد لمضمون الجملة قبله؛ أي: فهو مجاز قطع به قطعاً نحو: هذا ابني صدقاً.

[وَالْأَوَّلُ] أي: العام المخصوص ببعض الأفراد بالدليل [حَقِيقَةٌ فِي الْبَاقِي] بعد التخصيص لِأَنَّ تَنَاوُلَهُ مَعَ التَّخْصِصِ كَتَنَاوُلِهِ بَدُونِهِ، وَذَلِكَ الْمَتَنَاوُلُ حَقِيقِي فَكَذَا هُنَا، وَقِيلَ: حَقِيقَةٌ إِنْ بَقِيَ مُنْحَصِراً لِبَقَاءِ خَاصَّةِ الْعُمُومِ وَإِلَّا فَمَجَازٌ، وَقِيلَ: إِنْ خَصَّ بِمَا

فيكون إن عَيْنَ لا نحو ك ﴿إِلَّا مَا يَتَلَقَّى عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١] لاحتماله حتى يَتَبَيَّنَ حُجَّةٌ؛ كالعامِّ قبلَ البحثِ عَنِ الْمُخَصَّصِ، وهو إمَّا مُتَّصِلٌ كالاستثناءِ المتَّصِلِ إخراجِ بعضِ الجنسِ بنحو «إِلَّا» مِنْ مُتَكَلِّمٍ واحدٍ

لا يستقل حقيقة كصفة أو شرط؛ لأنَّه جزءٌ مِنَ المقيّد به فالعموم بالنظر إليه فقط مجاز إنْ خُصَّ بمستقل كعقلٍ أو سمعٍ، وقيل: حقيقةٌ ومجازٌ باعتبارين، فباعتبار تناول البعض حقيقةً، وباعتبار الاقتصار عليه مجاز، وقيل: غير ذلك [فيكون إنْ عَيْنَ] المخصوص كـ ﴿اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥]؛ أي: إِلَّا الذمي [لا] المخصص المبهم [نحو: ﴿إِلَّا مَا يَتَلَقَّى عَلَيْكُمْ﴾] [المائدة: ١] لإيهام «ما» ونحو: ﴿اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ إِلَّا بعضهم فلا يكون المخصصُ بذلك حجة [لاحتماله حتى يَتَبَيَّنَ] فيرجع للأول لِأَنَّ المبهمَ يحتملُ كُلَّ فردٍ من أفرادهِ لتخصيصِ العام [حُجَّةٌ] جزماً لاستدلال الصحابة رضي الله تعالى عنهم به، وعلى القول بأنَّه مجاز فحُجَّةٌ على الأصحِّ لما ذكر، وفيه أقوالٌ أُخِرَ أما المراد به الخصوص فلا يحتجُّ به كما قال الشيخ أبو حامد. [كالعامِّ قبلَ البحثِ عَنِ الْمُخَصَّصِ] لِأَنَّ الأصلَ عدمه واحتماله مرجوح، وظاهر العموم راجح، والعمل بالراجح واجب، وقيل: لا يعمل به قبل البحث لاحتمال التخصيص، وعليه يكفي في البحث الظُّنُّ أَنْ لا يخصص [وهو] أي: المخصصُ للعام [إمَّا مُتَّصِلٌ] غير مستقل بنفسه مِنَ اللفظ بأنْ يفارق العام [كالاستثناء] أي: صيغته [المتَّصِلِ] مِنَ الْمُخَصَّصَاتِ المنصرفة إليه الاسم عند الإطلاق بخلاف المنقطع فلا يعدُّ مِنَ الْمُخَصَّصَاتِ وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه فمجاز، وقيل: حقيقة؛ فيكون مشتركاً لفظياً بينهما فيحدُّ بالمخالفة بنحو «إِلَّا»، وقيل: متواطئ، وقيل: بالوقف؛ أي: لا يُدْرَى أحقية فيهما أم في أحدهما، أم في القدر المشترك بينهما<sup>(١)</sup>، [وهو] أي: الاستثناء بينهما [إخراج بعض الجنس] كـ «زَيْدٌ مِنَ الْقَوْمِ» [بنحو «إِلَّا»] من أدوات الإخراج وضِعاً كـ «خَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا، وَسُوَّى» [من مُتَكَلِّمٍ واحدٍ] وقيل: لا يشترط اتحاد المتكلم فقولك: «إِلَّا زَيْدٌ»؛ بعد قول غيرك: جاء القوم؛ استثناء على الثاني لغو على الأول، ولذا لو

مع الاتصال عُرفاً، وَعَدَم الاستغراق، وليس فيه شبه تنافٍ لأنَّ الإسنادَ للباقي بعد الإخراجِ تقديريٌّ وقبْلَهُ للكلِّ لفظيٌّ، وهو مِنْ نفي إثباتٍ وعكسِهِ، فَإِنْ تَعَدَّدَ المستثنى بلا عطفٍ فَكلُّ ممَّا يليه إِنْ لم يستغْرِقه.....

قال لي: عليك مائة؛ فقال: إلَّا درهماً؛ لا يكون مُقَرَّراً بشيء في الأصح، نعم لو قال النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ تَعَالَى وَسَلَّم: «إِلَّا الذَّمِّي» عقب قوله تعالى: ﴿قاتلوا المشركين﴾ [التوبة: ٣٦]، كان استثناءً قطعاً لأنَّه مُبْلَغٌ عن الله تعالى وإنَّ لم يكن ذلك قرآناً [مع الاتصال] لصيغة المستثنى بالمستثنى منه [عرفاً] تمييز أو منصوب على نزع الخافض، فلا يضر انفصاله بنحو تنفُسٍ أو سُعالٍ، فَإِنْ انفصل بغير ذلك كان لغواً، وقيل: يجوز انفصاله على أقوال، ولا بد من نية الاستثناء قبل الفراغ مِنَ المستثنى منه [و] مع [عدم الاستغراق] للمستثنى منه، وإلَّا فبلغوا كُلَّهُ «عَلَيَّ عشرة إلَّا عشرة» [وليس فيه شبه تنافٍ] وإلَّا فلا عبرة به حينئذٍ مثل ﴿اقتلوا المشركين﴾ إلَّا أَنْ يَشْرِكُوا، وعلل كون ما ذُكِرَ مخصصاً بقوله: [لأنَّ الإسنادَ للباقي] مِنَ المستثنى [بعد الإخراج] بالاستثناء المتصل بباقي المشركين بعد إخراج أهل الذمة في نحو: يهدر المشركون إلَّا الذمِّيون [تقديريٌّ] كأنَّه قيل: يهدرُ غيرُ الذمِّي [وقبْلَهُ] أي: الاستثناء [للكلِّ] مِنَ الأفراد [لفظيٌّ] يدل عليه اللفظ [وهو] أي: الاستثناء [من نفي إثباتٍ وعكسِهِ] من إثبات نفي هذا هو الأصح، وقيل: إِنَّ المستثنى مسكوت عنه، وهو منقول عن الحنفية فنحو: «ما قام أحدٌ إلَّا زيد» أو «قام القوم إلَّا زيداً» بدل الأوَّل لإثبات القيام لزيد، والثاني على نفيه عنه، وقالوا: بل زيد مسكوت عنه فيهما، ومبنى الخلاف على أَنَّ المستثنى من حيث الحكم فخرج مِنَ المحكوم به فيدخل في نقيضه من قيام أو عدمه مثلاً، أو مِنَ الحكم فيدخل في نقيضه؛ أي: لا حكم إذ لا القاعدة أَنَّ ما خرج من حكم دخل في نقيضه، وجعلوا الإثبات في كلمة التوحيد بعُرفِ الشرع، وفي المستثنى المفرغ<sup>(١)</sup> بالعرف العام [فإنَّ تَعَدَّدَ المستثنى بلا عطفٍ] كـ «لَهُ عَلَيَّ مائةٌ إلَّا عشرةٌ إلَّا خمسة» [فكلُّ] مِنَ المستثنيات مستثنى [مما يليه إِنْ لم يستغْرِقه] كما مثلنا فيلزمه خمسة وتسعون؛ فَإِنْ استغرق كلُّ ما يليه بطلَ الكلُّ، أو غير الأوَّل نحو:

(١) المستثنى المفرغ: هو الذي تُرِكَ منه؛ المستثنى منه ففرغ الفعل قبل «إلَّا» وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد «إلَّا» نحو: ما جاءني إلا زيد. التعريفات، الجرجاني [٢٧١].

أو به، فالكُلُّ للأوَّل أو المستثنى منه بعطفٍ مُشْرِكٍ رَجَعَ للكُلِّ وإن تَوَسَّطَ وعطفُ جملةٍ على أُخْرَى لا يُسَوِّبُهَا بها في حُكْمٍ لم يُذَكَّر، والشرط اللُّغَوِيُّ وهو تعليقُ أَمْرٍ بأَمْرٍ، وكلُّ مُسْتَقْبَلٍ أو صِيغَةٍ،

«لَهُ عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا ثَلَاثَةً إِلَّا أَرْبَعَةً» عاد للمستثنى منه فيلزمه واحد فقط، أو الأوَّل فقط كـ «لَهُ عَشْرَةٌ إِلَّا عَشْرَةً إِلَّا أَرْبَعَةً»، فقيل: يلزمه عشرة لبطلان الأوَّل لاستغراقه، والثاني تَبَعًا، وقيل: أربعة اعتباراً بالاستثناء الثاني مِنَ الأوَّل، وقيل: ستة اعتباراً بالثاني فقط [أو] تعدد [به] أي: بالعطف كـ «لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ إِلَّا مِائَةً وَإِلَّا مِائَتَيْنِ» [ف] المستثنى [الكُلُّ] مِنَ المتعاطفات راجع [للـ] مستثنى منه [الأوَّل] لتعذر عوده لما يليه لوجود العاطف؛ أي: فيلزمه فيما ذكر سبعمائة ونحو: «لَهُ عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا عَشْرَةٌ وَإِلَّا اثْنَيْنِ» فيلزمه العشرة للاستغراق [أو] تعدد [المستثنى منه بعطف] بحرف [مُشْرِكٍ] كالواو والفاء وثم [رجع للكُلِّ] الاستثناء جملاً كانت المتعاطفات أو مفردات كـ «احبس ديارَكَ واعتق عبيدَكَ، وتصدَّق على الفقراء؛ إِلَّا أَنْ يَسَافِرُوا» وكـ «تصدَّق على الفقراء والمساكين وأبناء السبيل؛ إِلَّا الْفِسْقَةَ مِنْهُمْ»<sup>(١)</sup>

[وإن تَوَسَّطَ] الاستثناء العطف كـ «احبس ديارَكَ على الفقراء؛ إِلَّا أَنْ يَذْهَبُوا، وتصدق على المساكين أو احبسها على الفقراء إِلَّا أَنْ يُلِحُّوا وعلى المساكين»، [وعطفُ جملةٍ على] جملة [أُخْرَى لا يُسَوِّبُهَا بها] بصيرُها مساوية لها [في حُكْمٍ لم يُذَكَّر] كحديث أبي داود «لا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَلَا يَغْتَسِلُ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ»<sup>(٢)</sup>، فالبول فيه ينجسه بشرطه كما هو معلوم وذلك حكمة النهي، قال أبو يوسف: فكذا الغسل فيه؛ للقرآن بينهما، ووافقه الحنفية على الحكم للدليل آخر، وخالفه المزني لما ترجح على القرآن من أَنَّ المستعمل في الحدث طاهر لا نجس، ويكفي في حكمة النهي ذهاب الطهورية به [أو] الثاني مِنَ المخصص المتصل [الشرط اللُّغَوِيُّ وهو] أي: الشرط اللغوي [تعليقُ أَمْرٍ بأَمْرٍ، وكلُّ] مِنَ المعلق والمعلق عليه [مستقبل] مخرج به «لو جاء زيد لأكرمك» فلا يُسَمَّى شرطاً لغوياً لماضوية المعلق به [أو صِيغَةٍ] أي: ما يدل عليه كـ «أكرم بني تميم أَنْ جاؤوك»؛ أي: الجائي منهم،

(١) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي [٢٧١/٣].

(٢) صحيح البخاري [٩٤/١] برقم: ٢٣٦.

والصَّفَةُ والغَايَةُ التي صَحِبَهَا العمومُ نحو: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩] بخلافِ ﴿حَتَّى مَطْلَعِ النَّجْرِ﴾ [القدر: ٥] وحكمُ كُلِّ الاستثناء، وبدلُ بعضٍ أو اشتمالٍ، وإمّا منفصلٌ كالعقلِ

والشرط كالاستثناء في عوده لِكُلِّ المتعاطفات، وصَحَّ إخراج الأكثرية كـ «أكرم بني تميم إن كانوا علماء» ويكون جهألهم أكثر، ويجب مع نية الشرط اتصاله وعوده للكل، ولو تقدّم أو توسّط، ويصحّ إخراج الأكثرية في الأصحّ، وقيل: وفاقاً، وجرى عليه «الجمع»، وأجيب بأنّه أراد وفاق من خالف في الاستثناء حينئذٍ فقط<sup>(١)</sup>

[و] الثالث [الصَّفَةُ] نحو «أكرم بني تميم الفقهاء»؛ أي: لا غيرهم، وهي كالاستثناء في العود لِكُلِّ المتعدد ولو تقدمت كـ «أوقفت على أولادي وأولادهم المحتاجين أو على محتاجي أولادي وأولادهم»، فيعود الوصف في الأوّل للأولاد وأولادهم، وفي الثاني لأولاد الأولاد مع الأولاد [و] الرابع [الغَايَةُ] نحو: «أكرم بني تميم إلّا أن يعصوا»؛ أي: فلا يكرم في حال عصيانهم [التي صَحِبَهَا] تقدمها [العموم] الشامل لها لو لم يأت [نحو] ما تقدم وقوله تعالى: ﴿قَتَلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [التوبة: ٢٩] إلى قوله: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩] إذ لو لم تجئ الغاية لقاتلناهم وإن أعطوها [بخلاف] قوله تعالى: ﴿سَلِّمْ هِيَ﴾ [القدر: ٥] ﴿حَتَّى مَطْلَعِ النَّجْرِ﴾ [القدر: ٥] فالغاية لتحقيق العموم قبلها لعموم الليلة لأجزائها في الآية لا التخصيص [وحكمُ كُلِّ] مِنَ الثلاثة [الاستثناء] كما قدمنا [و] الخامس [بدل بعض] كما ذكره ابن الحاجب نحو: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، [أو] بدل [اشتمال] كما نقله مع ما قبله البرماوي عن أبي حيان عن الشافعي كـ «أعجبني زيد عمله» ولم يذكر الأكثر البدل بل أنكره جماعة منهم الشمس الأصبهاني، وصوّب عدم ذكّره السبكي كما نقله عنه ابنه في «الجمع» لأنّ المبدل منه في حكم الطرح؛ فلا تحقّق لمحلّ يخرج عنه فلا يخصص به، وأجيب بأنّ كونه في نية الطرح قولاً، والأكثر على خلافه قال السيرافي: والنحويين لم يريدوا إهداره إنما أرادوا أنّ البدل قائم بنفسه ليس مبيّناً بيان النعت للمنعوت [وإمّا] مخصص [منفصل] قسم قوله: إمّا متصل [كالعقل] فيجوز التخصيص به سواء

(١) انظر: شرح جمع الجوامع، محمد بن أحمد بن محمد المحلي الشافعي [٢١٢/١].



وَيُخَصَّصُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ بِهِ، أَوْ بِهَا.....

كان بواسطة الحسن من مشاهدة أو غيرها من الحواس له بدونها فالأولى كقوله تعالى: ﴿تَذَمَّرُ﴾ [الأحقاف: ٢٥]؛ أي: الريح المرسلة على عاد كل شيء بأمر ربها؛ أي: تهلكه فالعقل يدرك بواسطة الحسن؛ أي: المشاهدة ما لا تدمير فيه كالسما، والثاني كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ فالعقل يدرك بالضرورة أنه تعالى غير خالق لذاته ولا لصفاته الذاتية، وكقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ فالعقل يدرك بالنظر أن الطفل والمجنون لا يدخلان لعدم الخطاب، وبما تقرر علم أن التخصيص بالعقل شامل للحسن؛ كما سلك ابن الحاجب لأن الحاكم فيه هو العقل فلا حاجة لأفراده بالذكر.

[وَيُخَصَّصُ] بالبناء لغير الفاعل [الكتاب] أي: القرآن [والسنة] أي: الحديث النبوي [به] أي: بالكتاب فمثال تخصيص الكتاب بالكتاب؛ وهو من تخصيص قطعي المتن بقطعي قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْزِقْنَ أَنْفُسَهُنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، الشامل للحوامل ولغير المدخول بها بقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، ويقول تعالى: ﴿يَتَأْتِيَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩]، وقيل: لا يجوز ذلك لقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] فَوَضَّ البيان لرسوله، وفيه التخصيص فلا يحصل إلا بقوله، ويرد بأن الأصل عدمه، وبيان الرسول ببيان ما نُزِّلَ عليه من الكتاب قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، ومثال تخصيص السنة بالكتاب خبر مسلم مرفوعاً «البكر بالبكر جلد مائة»<sup>(١)</sup>، الشامل للأمة وغيرها بقوله تعالى: ﴿فَعَلَّاهُنَّ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥]، وقيل: لا يجوز لقوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾، جعله مبيناً للكتاب فلا يكون الكتاب مبيناً لسنته قلماً قد وقع ذلك كما رأيت، مع أنه لا مانع منه لأنهما من عند الله [أو] يخصصان [بها] أي: السنة فمثال تخصيص الكتاب بها؛ تخصيص آية المواريث الشاملة للولد الكافر بخير الصحيحين مرفوعاً: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ،

وبالقياس وبديل الخطاب وبالفحوى؛ .....

ولا الكافر المسلم<sup>(١)</sup>، فهذا الفعلية بناءً على أن فعل الرسول لا يخصص، ومثال تخصيص السنة تخصيص خبر الصحيحين «فيما سَقَتِ الماء العُشْرُ» بخبرهما ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة<sup>(٢)</sup>، وقيل: لا يجوز لقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ﴾ [النحل: ٤٤]... إلخ، قصر أمره على البيان، قلنا: قد وقع ذلك ولا مانع منه؛ ولأنه من عند الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ - ٤]، ومن السنة فعل النبي صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتقريره فيجوز التخصيص بهما في الأصح وإن لم يتأتَّ تخصيصهما لانتفاء عمومهما كما عَلِمَ ممَّا مرَّ، وذلك كأن يقول: الوصال حرام على كل مسلم؛ ثم يفعله أو يُقرُّ فاعله عليه. وقيل: لا يُخَصِّصَانِ بَلْ يَنْسَخَانِ حكم العام؛ لأنَّ الأصل تساوي الناس في الحكم، قلنا: التخصيص أولى مِنَ النسخ؛ لما فيه من إعمال الدليلين، وسواء كان مع التقرير عادة بترك بعض المأمور أو بفعل بعض المنهي عنه أم لا [و] يُخَصُّ كُلُّ منهما [بالقياس] المستند لنص خاص، ولو خبر آحاد كتخصيص آية ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي﴾ [النور: ٢] الشاملة للأمة بقوله: ﴿فَمَلَيْتَن يَصِفُ مَا عَلَى الْمُخَصَّنَاتِ مِنَ الْعَدَابِ﴾ وقيس بالأمة العبد، وقيل: لا يجوز مطلقاً حذراً من تقديم القياس على النص الذي هو أصله في الجملة، وقيل: لا يجوز إن كان خفياً لضعفه، قلنا: إعمال الدليلين أولى من إلغاء أحدهما، والخلاف في القياس الظني، أما القطعي فيجوز التخصيص به قطعاً وأعاد الجار لكون العطف على الضمير والتزمه البصريون [وبديل الخطاب] أعاده إطناباً؛ أي: مفهوم المخالفة كتخصيص خبر ابن ماجه «الماء لا يُنَجِّسُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى طَعْمِهِ أَوْ رِيحِهِ أَوْ لَوْنِهِ»<sup>(٣)</sup>، بمفهوم خبر «إذا بَلَغَ الماءُ قُلْتَيْنِ لم يحِلَّ الخَبَثُ»<sup>(٤)</sup>، وقيل: لا تخصيص لأنَّ دلالة العام ما دلَّ عليه العموم بالمنطوق، وهو مقدَّم على المفهوم، وأجيب بأنَّ المقدَّم عليه منطوق خاص لا ما هو من أفراد العام؛ فالمفهوم مقدَّم عليه لأنَّ إعمال الدليلين أولى من إلغاء أحدهما [وبالفحوى] أي: مفهوم الموافقة وإن قلنا الدلالة عليه قياسية كتخصيص خبر أبي

(١) صحيح البخاري [٢٤٨٤/٦] برقم: ٦٣٨٣. (٢) صحيح مسلم [٦٧٣/٢] برقم: ٩٧٩.

(٣) سنن ابن ماجه [١٧٤/١] برقم: ٥٢١. (٤) سنن الترمذي [٩٧/١] برقم: ٦٧.

لا عطف عام على خاص وعكسه، ورجوع ضمير لبعض العام، ومذهب راو،

داود وغيره «لِي الْوَاحِدِ يُجَلَّ عَرْضُهُ وَعَقوبَتُهُ»<sup>(١)</sup>؛ أي: حبسه بمفهوم «لَا تَقُلْ لَمَّا أَتَى» [الإسراء: ٢٣] فيحرّم حبسهما بذيّن الولد؛ وهو ما نقل عن المعظم وصححه النووي؛ خلافاً لما تقدّم عن الغزالي، ولم يذكر المصنّف في المخصصات مع أنّه منهما لأنّ المخصص دليله لا هو [لا] يخصص شيئاً منها [عطف عام على خاص وعكسه] المشهور لا يخصص العام، قال الحنفي: يُخَصِّصُهُ؛ أي: بقصره على الخاص لوجود اشتراك المتعاطفين حكماً وصفة، قلنا في الصفة ممنوع ومثال العكس خبر أبي داود مرفوعاً «لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ»<sup>(٢)</sup>؛ يعني: بكافرٍ حربيّ للإجماع على قتله بغير حربيّ، فقال الحنفي: بقدر الحربيّ في المعطوف عليه نظراً للاشتراك المذكور؛ فلا ينافي ما قال به في قتل المسلم بالذمّي، ومثال الأوّل أن يقال: لا يقتل الذمّي بكافرٍ ولا المسلم بكافرٍ فالمراد بالكافر الأوّل الحربيّ، فيقول الحنفي: الثاني الحربيّ أيضاً لوجوب الاشتراك المذكور. ومرّ التمثيل بالخبر في أنّ المعطوف على العام لا يعمّ، والقول بأنّه لا حاجة لذلك لعلمه من مسألة القرآن يردّ بمنعِهِ؛ لأنّ ما هنا في تخصيص الحكم المذكور في عام، وما هناك في التسوية بين جملتين فيما لم يذكر من الحكم المعلوم لأحدهما من خارج [و] لا تخصيص [رجوع ضمير لبعض العام] وقيل: يخصصه؛ أي: يقصره على ذلك البعض حذراً من مخالفة الضمير لمرجعه، وأجيب بأنّه لا محذور فيها لقريئة مثاله قوله تعالى: «وَالطَّلَقُ يَرْجِعُ يَأْتُسِهِنَّ ثَلَاثَ قُرُوءٍ» [البقرة: ٢٢٨] مع قوله بعده: «وَعَوْلَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ» [البقرة: ٢٢٨]، الراجع الضمير فيه للرجعيات وشمل المطلقات البوائن، وقيل: لا يشملهن، ويؤخذ حكمهن من دليل آخر، وقد يعبر عن هذه المسألة بأعمّ مما ذكر؛ هي أنّ تعقيب العام يختص ببعضه لا يخصصه ضميراً كان أم لا؛ كالمحلى بأل أو اسم إشارة، كأن يقال بدّل «بعولتهن» و«المطلقات» أو «هؤلاء أحق برّدهن» [و] لا [مذهب راو] إذا كان يخالفه ولو صحابياً، وقيل: يخصصه

(١) سنن أبي داود (٢/٣٣٧) برقم: [٣٦٢٨]، سنن ابن ماجه (٢/٨١١) برقم: [٢٤٢٧].

(٢) سبق تخريجه.

وذكرُ بعض أفرادِ العامِّ، وَيَعْمُ ما اعتيدَ قبلَ ورودِهِ وبعده، ونحو قولِ الراوي: «نهى عن بيعِ الغَرَرِ» مثلاً؛ لا يَعْمُ كُلَّ غَرَرٍ؛ لأنَّ العمومَ.

مطلقاً، وقيل: إن كان صحابياً لأنَّ المخالفة إنما تصدر عن دليل؛ قلنا في ظُنِّ المخالف لا في نفس الأمر، وليس لغيره اتباعه لأنَّ المجتهد لا يقلدُ مجتهداً، مثاله حديث البخاري من رواية ابن عباس رضي الله تعالى عنهما «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»<sup>(١)</sup>، مع قوله - إن ثبت عنه -: «أَنَّ المَرْتَدَّ لَا تُقْتَلُ»<sup>(٢)</sup>، ويحتمل أَنَّهُ كان يرى أَنَّ «مَنْ» الشرطية لا تشمل المؤنث كما هو قول [و] لا يُخَصَّصُ [ذكرُ بعض أفرادِ العامِّ] وقيل: يُخَصَّصُ؛ أي: يقصره على ذلك البعض إذ لا فائدة لِذِكْرِهِ إِلَّا ذلك، قلنا: مفهوم اللقب ليس بحجّة، وفائدة ذِكْرِ البعض نفى احتمالِ تخصيصِهِ مِنَ العامِّ؛ مثاله خبر الترمذي مرفوعاً «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طُهِرَ»<sup>(٣)</sup>، مع خبر مسلم «أَنَّهُ صَلَّى تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ فَقَالَ: هَلَّا أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا فَدَبَغْتُمُوهُ فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ، فَقَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ؟! فَقَالَ: إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ أَكْلَهَا»<sup>(٤)</sup>، [وَيَعْمُ] العامِّ المَخَصَّصُ [ما اعتيدَ قبلَ ورودِهِ] أي: المَخَصَّصُ [وبعده] بعد ورودِهِ كَأَنَّ كانت عاداتهم تناوُلُ البُرِّ ثم نهى عن بيع الطعامِ بمثليهِ متفاضلاً فقل: يُقْصَرُ الطعام على البُرِّ المعتادِ [و] الْأَصَحُّ [نحو قولِ الراوي] الصحابي وغيره [«نهى عن بيعِ الغَرَرِ»]<sup>(٥)</sup> هو ما دار بينَ أمرين أغلبهما أخوفهما، وقيل: ما خفيت عاقبته، والحديث باللفظ المذكور عند مسلم من حديث أبي هريرة [مثلاً] حال المحكي بالقول [لا يَعْمُ كُلَّ غَرَرٍ؛ لِأَنَّ العمومَ] المذكور للغرر لكونه اسم جنس محلىً بآل الذي فهمه الراوي لولا ما ظهر من كلام النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما يدل له ما جاء به، ولذا قيل بالعموم؛ لِأَنَّ قائله عدل عارف باللغة،

(١) صحيح البخاري [٦/٢٥٣٧/٦] برقم: ٦٥٢٤.

(٢) هذا قول للإمام أبي حنيفة رُكِّعَ استنتجه من حديث شريف. الأشباه والنظائر، تاج الدين السبكي [١٣٨/٢].

(٣) سنن الدارمي [٢/١١٧] برقم: ١٩٨٥.

(٤) صحيح البخاري [٢/٥٤٣] برقم: ١٤٢١.

(٥) صحيح مسلم [٣/١١٥٣] برقم: ١٥١٣.

قد يكون بحسب ظنّه، وجواب سؤال بنحو: نعم، تابع له، وبكلام مستقلّ أخصّ؛ جائز إن عُرِف السُّكُوتُ ومساوٍ واضح وأعمّ يعتبرُ عمومُهُ، .....

والمعنى فلولا ظهر ذلك مما سمع ما جاء بلفظ يدلّ له وأجيب بأنّه [قد يكون بحسب ظنّه] أي: الراوي، ولا يلزمنا اتّباعه في ذلك؛ إذ يحتمل كونُ النهي عن بيع الغرر بصفة يختصّ بها فتوهمُ الراوي كونهَ عامّاً، وعدل للمثال المذكور عن تمثيل «الجمع» يقضي بالشفعة للجار لقول صاحبه كغيره من المحدثين إنّه لفظ لا يعرف [وجواب سؤال] غير مستقلّ دون السؤال [بنحو: نعم] من «أي، وجبر، وبلى» [تابع له] أي: للسؤال في عمومهِ وخصوصهِ؛ لأنّ السؤال معادٌ في الجواب فالأوّل لخبر الترمذي وغيره أنّه صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عن بيع الرُّطْبِ بالتمر، فقال: «أينقصُ الرُّطْبُ إذا يَس؟ قالوا: نعم، قال: فَلَا إِذَا»<sup>(١)</sup>، فَيَعْمُ بَيْعُ الرُّطْبِ بِالْتَمْرِ صَدَرَ مِنَ السَّائِلِ أَوْ غَيْرِهِ، والثاني كقوله تعالى: ﴿ثَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ [الأعراف: ٤٤]، [و] جوابه [بكلام مستقلّ أخصّ] مِنَ الْمَسْئُولِ [جائز إن عُرِفَ السُّكُوتُ] أي: أمكنت معرفة المسكوت عنه منه كأن يقول صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من جامع في نهار رمضان فعلية كفارة»<sup>(٢)</sup>، كالمظاهر في جواب من أفطر في رمضان ماذا عليه لأنّ قوله: «من جامع» يفهم؛ أي: الإفطار بغير الجماع لا كفارة فيه؛ فإن لم يمكن معرفة المسكوت عنه مِنَ الْجَوَابِ لم يجز؛ لأنّه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة [و] جوابه بكلام [مساوٍ] في العموم والخصوص [واضح] كأن يقول لمن قال: ما على المجامع في نهار رمضان؟ عليه كفارة كالظّهَار، وكأنّ يقال لمن قال: جامعٌ في نهار رمضان فما عَلَيَّ؟ عليك إن جامعَ فيه كفارة كالظّهَار! [و] جوابه بكلام [أعمّ] مِنَ السُّؤال [يعتبرُ عمومُهُ] نظراً لظاهر اللفظ، وقيل: بل يقصر على السبب لوروده له كخبر الترمذي وغيره عن أبي سعيد الخدري لظاهر اللفظ، وقيل: بل يُقَصِّرُ على السبب لوروده له كخبر الترمذي وغيره عن أبي

(١) مستدرک الحاكم [٢/٤٤/برقم: ٢٢٦٥].

(٢) يشير إلى قصة الرجل الذي جامع زوجته في نهار رمضان. انظر: صحيح البخاري [٢/٦٨٤/برقم: ١٨٣٤].

وصورة السبب قطعية الدخول فلا تُخصَّصُ بجتهادٍ، وتأخَّرُ خاصٌّ عن العملِ بعامٍ ينسخه، وعدم تأخُّره يُخصَّصُه؛ فإنَّ عمَّ كلِّ من وجَّه رجَّح لمرجَّح آخر.

«المطلق والمقيد» المطلق:

سعيد الخدري «قيل: يا رسول الله أنتوضأ من بئر بُضاعة؟ وهي بئر يلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والتَّنَّ؟ فقال: إِنَّ الماء طهورٌ لا يُنجَّسُه شيء»<sup>(١)</sup>، فالماء عامٌّ لما ذُكِرَ وغيره، وقد تقوم قرينة تقصر الماء على السبب لا غير [وصورة السبب] لورود العام في جواب سؤال وغيره [قطعية الدخول] فبئر بُضاعة داخله في عموم الماء طهورٌ... إلخ قطعاً، ومثال غير الجواب قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، إذ سبب نزوله على ما قيل: إِنَّ رجلاً سرق رداء صفوان بن أمية فَذَكَرَ السارق قرينةً إِنَّهُ ما أريد ذلك فقط؛ بل عمه وغيره وهو داخل فيه قطعاً، وحينئذٍ [فلا] يجوزُ [تُخصَّصُ] ينصُّ العام بإخراجها منه [با] لا [بجتهادٍ، وتأخَّرُ خاصٌّ] في القرآن [عن العمل بعامٍ ينسخه] أي: ينسخ الخاصَّ النازل بعد ذلك العام [وعدم تأخُّره] عن العمل به بأن تأخَّرَ الخاصُّ عن الخطاب بالعام فقط، أو تأخَّرَ العامُّ عن الخاص مطلقاً أو تقارناً؛ بأن عَقَّبَ أحدهما الآخر أو جهل تاريخهما [يُخصَّصُه] أي: الخاص العام وبغير ذلك الخاص [فإنَّ عمَّ كلِّ] مِنَ النَّصِّينِ [مِنْ وجَّه] ما لم يعمُّ الثاني منه، وَخَصَّ كُلَّ مِنْ وجَّه آخر [رجَّح] في العمل بكُلِّ [المرجَّح آخر] مِنَ المَرَجَّحات الآتية في التعادل والتراجيح، وقالت الحنفية: المتأخَّرُ ناسخٌ للمتقدِّم مثاله حديث البخاري: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»، وحديثهما أَنَّهُ ﷺ: «نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ»<sup>(٢)</sup>، فالأوَّلُ عامٌّ في الرِّجَالِ والنِّسَاءِ خاصٌّ بأهل الرِّدَّةِ، والثاني خاصٌّ بالنساء عامٌّ في الحربيَّاتِ والمرتدَّاتِ، وقد يرَجَّحُ الأوَّلُ بقيام القرينة على اختصاص الثاني بسببه وهو الحربيَّات.

«المطلق والمقيد» أي: هذا مبجَّهما والمراد اللفظ المسمى بهما [المطلق]:

(١) المنتقى، ابن الجارود (١/٢٤/١) برقم: ٤٧.

(٢) صحيح البخاري (٣/١٠٩٨/١) برقم: ٢٨٥٢.

ما دلّ على الماهيّة بلا قيد فهو كُلّيّ، والأمرُ به ليسَ أمراً بمعينٍ من جزئياته لكن به يحصلُ الامتثالُ، والمقيّدُ: ضِدُّه، ولَهُ معه ما للخاصّ مع العامّ نعم؛ إن اتَّخَذَ حكمُهُما وسببُهُ، وأُثْبِتَا وتَأَخَّرَ المقيّدُ عَنِ العَمَلِ بالمطلقِ نَسَخَهُ.

ويقال: اسم جنسٍ كما مرَّ [ما] لفظ [دلّ على الماهيّة بلا قيد] من وحدة وغيرها [فهو كُلّيّ] وقيل: ما دلّ على شائعٍ في جنسيه وتوهمه قائله النكرة غير العامة، واحتجّ له بأنّ الأمرَ بالماهيّة كالضرب من غير قيد أمرٌ بجزئي من جزئياتها؛ كالضرب بسوط أو عصي؛ لأنّ الأحكام الشرعية إنما تبنى غالباً على الجزئيات لا الماهية المعقولة؛ لاستحالة وجودها خارجاً، ورُدّ بأنّ المستحيل وجودها كذلك مجردة لا مطلقاً، لوجودها في كلّ جزئي لها؛ لأنّها جزؤه وجزء الموجود موجودٌ [والأمرُ به] أي: بالمطلق [ليسَ أمراً بمعينٍ من جزئياته] لأنّه أمرٌ بالماهيّة فهو أمرٌ بإيجادها في ضمن؛ أي: جزء لها لا أمر بجزئي لها [لكن به] أي: الجزئي [يحصُلُ الامتثال] والخروج عن عهدة الأمر، وقيل: أمر بكلّ جزء لإشعار عدم التقييد بالعموم، وقيل: إذن في كلّ جزء أن يفعل، ويخرج عن العهدة بواحد على المختار وعلى الفرق بين المطلق والنكرة الأصوليين والمناطق، وهو اعتباري فإن اعتبر اللفظ دلالة على الماهية بلا قيد فمطاق واسم جنس، أو مع قيد الوحدة الشائعة فنكرة، والقائل بالثاني ينكر اعتبار الأوّل من مسمى المطلق [والمقيّد: ضِدُّه] فهو ما دلّ على الماهية بقيد [ولَهُ] للمطلق [معه] مع التقييد [ما للخاصّ مع العامّ] مما خصّ به العام قيّد به المطلق، وما لا فلا؛ لأنّ المطلق عام من حيثيّته فيجوز تقييد الكتاب بالكتاب وبالسنة، والسنة بها وبالكتاب، وتقييدها بالقياس والمفهومين، وفعل النبيّ صَلَّى اللهُ تَعَالَى وَسَلَّم وتقريره بخلاف مذهب الراوي، وذكر بعض جزئيات المطلق على الأصحّ في غيره مفهوم الموافقة [نعم] استدراك من سابقه؛ أي: لكنه يزيد المطلق والمقيد بأنّه [إن اتَّخَذَ حكمُهُما وسببُهُ] أي: الحكم [وأُثْبِتَا] كانا مثبتين أمرين كأن يقال في كفارة الظهار في محلّ عتق ربة مؤمنة، وفي آخر عتق ربة [وتَأَخَّرَ المقيّد] بأن علم تأخّره [عن] وقت [العملِ بالمُطلقِ نَسَخَهُ] أي: المطلق بالنسبة لصدقه بغير

وإِلَّا قَيْدُهُ؛ فَإِنْ أَثْبَتَ أَحَدُهُمَا أَمْرًا كَانَ أَوْ خَبْرًا، وَخَالَفَهُ الْآخَرُ قَيْدَ الْمَطْلُوقِ بِضِدِّ صِفَةِ الْمُقَيَّدِ وَإِلَّا خُصَّ بِهَا؛ وَإِنْ اخْتَلَفَ حُكْمُهُمَا أَوْ سَبَبُهُمَا، وَلَا مُقَيَّدٌ؛ فَمُتَنَافِيَيْنِ، وَالْمَطْلُوقُ أَوْلَى بِأَحَدِهِمَا.....

المُقَيَّدُ [وإِلَّا] يعلم تأخره عَمَّا ذُكِرَ بِأَن تَأَخَّرَ الْمُقَيَّدُ عَنْ وَقْتِ الْخُطَابِ بِالْمَطْلُوقِ دُونَ الْعَمَلِ، أَوْ تَأَخَّرَ الْمَطْلُوقُ عَنِ الْمُقَيَّدِ مُطْلَقًا، أَوْ تَقَارَنَا أَوْ جَهْلُ تَارِيخِهِمَا [قَيْدُهُ] أَي: الْمَطْلُوقُ جَمْعًا بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ وَقِيلَ: يَنْسَخُ الْمَطْلُوقُ إِنْ تَأَخَّرَ عَنِ الْخُطَابِ بِهِ كَمَا لَوْ تَأَخَّرَتْ وَقْتُ الْعَمَلِ بِهِ بِجَامِعِ التَّأَخُّرِ، وَقِيلَ: يَحْمِلُ الْمُقَيَّدُ عَلَى الْمَطْلُوقِ بِالْغَاءِ الْقَيْدَ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الْمُقَيَّدِ ذِكْرٌ لِحِزِّهِ مِنَ الْمَطْلُوقِ؛ فَلَا يَقَيَّدُ كَمَا لَا يَخْصُصُ ذِكْرُ بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِّ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِأَن مَفْهُومَ الْمُقَيَّدِ حُجَّةٌ بِخِلَافِ مَفْهُومِ الْقَبْلِ الَّذِي هُوَ ذِكْرُ فَرْدٍ مِنَ الْعَامِّ فِيهِ، [فَإِنْ أَثْبَتَ أَحَدُهُمَا أَمْرًا كَانَ] الْمَثْبُوتُ [أَوْ خَبْرًا وَخَالَفَهُ الْآخَرُ] نَفْيًا أَوْ نَهْيًا؛ كَأَعْتَقَ رَقَبَةً؛ لَا تَعْتَقُ رَقَبَةً كَافِرَةً، أَعْتَقَ رَقَبَةً؛ لَا تَجْزِي رَقَبَةً كَافِرَةً أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤَمَّنَةً، لَا تَعْتَقُ رَقَبَةً؛ تَجْزِي رَقَبَةً مُؤَمَّنَةً لَا تَجْزِي رَقَبَةً [قَيْدَ الْمَطْلُوقِ بِضِدِّ صِفَةِ الْمُقَيَّدِ] لِيَجْتَمِعَا فِيُقَيَّدُ فِي الْمَثَالَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ بِالْإِيمَانِ وَالْآخَرَيْنِ بِالْكَفْرِ [وإِلَّا] بِأَن كَانَ مُنْفِيَيْنِ أَوْ مُنْهِيَيْنِ أَوْ أَحَدُهُمَا مُنْفِيًا وَالْآخَرُ مُنْهِيًا؛ كَلَّا يَجْزِي عَتَقَ مَكَاتِبَ كَافِرٍ؛ لَا يَجْزِي عَتَقَ مَكَاتِبَ، لَا يَعْتَقُ مَكَاتِبَ كَافِرًا؛ لَا يَعْتَقُ مَكَاتِبًا [خُصَّ بِهَا] أَي: بِالصِّفَةِ فِي الْأَصَحِّ مِنَ الْخِلَافِ فِي حُجِّيَةِ مَفْهُومِ الْمَخَالَفَةِ، وَعَدَلَ عَنْ قَيْدِ لِقَوْلِهِ خُصَّ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ حِينَئِذٍ مِنَ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ لِعُمُومِ الْمَطْلُوقِ فِي سِيَاقِ كُلِّ مِنَ النِّفْيِ وَالنَّهْيِ؛ فَالْمُقَيَّدُ مَخْصُصٌ لَا مُقَيَّدٌ<sup>(١)</sup>، [وَإِنْ اخْتَلَفَ حُكْمُهُمَا] مَعَ اتِّحَادِ سَبَبِهِمَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي التَّيْمَنِ: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [النساء: ٤٣] وَفِي الْوُضُوءِ ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]، السَّبَبُ الْحَدِيثُ مَعَ إِرَادَةِ الْقِيَامِ لِنَحْوِ الصَّلَاةِ [أَوْ] اخْتَلَفَ [سَبَبُهُمَا] مَعَ اتِّحَادِ حُكْمِهِمَا [وَلَا مُقَيَّدَ] ثَمَّةَ [فَمُتَنَافِيَيْنِ] كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المجادلة: ٣] وَكَفَّارَةُ الْقَتْلِ ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، أَوْ كَانَ ثَمَّةَ مُقَيَّدٍ [وَالْمَطْلُوقُ أَوْلَى] بِالتَّقْيِيدِ [بِأَحَدِهِمَا] مِنَ الْآخَرِ مِنْ حَيْثُ الْقِيَاسُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ: ﴿فَصِيَامٌ لِّثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾



فُيَدَّ بِهِ قِيَاساً وَمَتَى وَرَدَ لِلْمُطْلَقِ قِيدَانٍ مُتَنَافِيَانِ تَسَاقُطًا؛ إِلَّا إِنْ عُلِمَ أَسْبَقُهُمَا فَيَتَقَيَّدُ بِهِ،

[المائدة: ٨٩] وفي كفارة الظَّهَارِ ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [المجادلة: ٤] وفي صوم التمتع ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الَّلَّحِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦] [وفُيَدَّ] المطلق [به] بالمقيَّد؛ أي: حُمِلَ عَلَيْهِ [قياساً] فلا بُدَّ من جامع بينهما، وهو في المثال الأول موجبُ الطهر، وفي الثاني حرمة سَبِيهِمَا القتلُ والظَّهَارُ<sup>(١)</sup>، وفي الثالث: النهي عن اليمين والظَّهَارِ؛ فحمل المطلق فيه على كَفَّارَةِ الظَّهَارِ في التابع أولى من حمله على صوم التمتع في التفريق؛ لاتحادهما في الجامع<sup>(٢)</sup>. وقيل: يحمل عليه في الأولين لفظاً؛ أي: بمجرد وجود اللفظ المقيَّد من غير حاجة لجامع، وقيل: لا يحمل عليه في الثالث بناءً على أَنَّ الحمل لفظيٌّ؛ أما إذا كان مقيداً في محلِّ بمتنافيين، ولم يكن المطلق في مثالين أولى بالتقييد بأحدهما مِنَ الثاني؛ كما في قوله تعالى في قضاء رمضان: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرٌ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وفي كفارة الظَّهَارِ ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [النساء: ٩٢]، وفي صوم التمتع ما مرَّ فيبقى المطلق على إطلاقه؛ لامتناع تقييده بهما لتنافيهما، أو بواحد منهما لانتفاء مرجِّحه فلا يجب في قضاء رمضان تتابع ولا تفريق، ولو اختلف حكمهما وسببهما كتقييد الشاهد بالعدالة وإطلاق الرقبة والكفارة لم يحمل المطلق على المقيَّد اتفاقاً، وقيل: على الراجح [ومتى وَرَدَ لِلْمُطْلَقِ قِيدَانٍ مُتَنَافِيَانِ] وقد أُطلق في موضع [تساقطاً] لتنافيهما كما في قوله تعالى في قضاء رمضان: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرٌ﴾ وفي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ وفي صوم التمتع ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الَّلَّحِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، قيل: يتساقطان في كُلِّ حَالٍ [إِلَّا إِنْ عُلِمَ] بالبناء لغير الفاعل [أَسْبَقُهُمَا] أي: الدالُّ على الأسبقِ منهما [فيتقَيَّدُ به] بالأسبق

(١) الظَّهَارُ: هُوَ مَا خُوِذَ مِنَ الظَّهْرِ؛ لِأَنَّ صُورَتَهُ الْأَصْلِيَّةَ أَنْ يَقُولَ لِزَوْجَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي، وَخَصُّوا الظَّهَرَ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ الرُّكُوبِ، وَالْمَرْأَةُ مَرْكُوبُ الزَّوْجِ، وَكَانَ طَلَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَالْإِيلَاءِ؛ فَغَيَّرَ الشَّرْعُ حُكْمَهُ إِلَى تَحْرِيمِهَا بَعْدَ الْعَزْدِ وَلَزُومِ الْكَفَّارَةِ. شرح البهجة الوردية، الشيخ زكريا الأنصاري [٢٠٨/١٦].

(٢) انظر: حاشية العطار، حسن بن محمد بن محمود العطار [٤٧/٤].

وإطلاق الشافعيّ العملَ بهما يتَّعَيَّن تأويلُهُ.

«الظاهرُ والمؤوَّلُ» الظاهرُ: ما دَلَّ ظَنًّا، والتأويلُ: حَمْلُهُ على مرجوح، فإنَّ كان لِدَلِيلٍ في الواقعِ فتأويلٌ صحيحٌ؛ وإلا ففاسدٌ، أو لا شيءٌ فُلَعِبَ، والأوَّلُ منه قريبٌ وبعيدٌ؛ كتأويلِ «سِتِّينَ مسكيناً» بسِتِّينَ مُدًّا،

[وإطلاق الشافعيّ] رضي الله تعالى عنه [العملَ بهما] أي: بالقيدين المتنافيين [يتَّعَيَّن تأويلُهُ] بما يوافق ما ذُكِرَ «الظاهرُ والمؤوَّلُ» أي: هذا مبحثُهُما [الظاهرُ] لغةً: الواضح، واصطلاحاً: [ما دَلَّ] على المعنى [ظَنًّا] أي: دلالة ظنٍّ؛ أي: رجحان في الوضع اللغوي أو الشرعي، فيحتمل غير ذلك المعنى احتمالاً مرجوحاً؛ كالأسد راجح في الحيوان المفترس لُغَةً، مرجوحٌ في الرُّجُلِ الشجاع، والصلاة راجحةٌ في ذاتِ الركوعِ والسجودِ شرعاً، مرجوحةٌ في الدُّعَاءِ الموضوعَةِ له لُغَةً، والغائِظُ راجعٌ عُرفاً في الخارجِ المستَقْدَرِ، مرجوحٌ في المكانِ المطمئنِّ الموضوعِ له لُغَةً أَوَّلاً، وخرجَ النَّصُّ لِأَنَّ دلالاته قطعيَّةٌ كزبد، والمجمل لتساوي الدليل فيه.

[والتأويلُ: حَمْلُهُ] أي: الظاهر [على] معنى محتمل [مرجوح] كَحَمَلِ كُلِّ مما تقدَّم على معناه المرجوح [فإنَّ كان] الحمل على ذلك [للدليل في الواقع] في نفس الأمر دَعَا له [فتأويلٌ] أي: فالحمل [صحيحٌ؛ وإلَّا] يكن الدليل في نفس الأمر بل لما يظهر دليلاً وليس كذلك في الواقع [ففاسدٌ] لا نظراً إليه [أو] كان [لا شيءً] من ذلك [فُلَعِبَ] لا تأويل [والأوَّلُ] أي: ما كان لدليل [منه] مِنَ التأويلِ [قريبٌ] يترجَّحُ على الظاهر بأدنى دليل كـ ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٦]؛ أي: عزمتم على القيام [وبعيدٌ] لا يترجَّحُ على الظاهر إلَّا بأقوى منه، وله أمثلة كثيرة [كتأويلِ «سِتِّينَ مسكيناً»] من قوله تعالى: ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤] [بِسِتِّينَ مُدًّا] بأنَّ يقدَّرَ مضافٌ؛ أي: طعامُ سِتِّينَ مسكيناً، وذلك سِتُّونَ مُدًّا؛ فيجوز إعطاؤه لواحدٍ في يومٍ واحدٍ؛ لِأَنَّ القصد بإعطائه دفعُ الحاجة، ودفعُ حاجةِ الواحدِ في سِتِّينَ يوماً كدفعِ حاجةِ سِتِّينَ في يومٍ واحدٍ،

و«لا صيام لمن لم يَبَيَّت» بالقضاء والنذر. «المجمل» ما لم تَنْضَحْ دَلَالَتُهُ؛ فلا إجمال في ﴿فَأَقْطَعُوا آيِدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] ﴿وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] و«رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ»؛

ووجه بعده أنه اعتبر فيه ما لم يكن يُذَكَّر مِنَ المضاف، وألغى فيه ما ذُكِرَ من عدد المساكين الظاهر قصده لفضل الجماعة وبركتهم، وتظافر قلوبهم للدعاء للمُحْسِنِ [و] كتأويل حديث [«لا صيام لمن لم يَبَيَّت»] أي: الصيام مِنَ الليل، رواه أبو داود وغيره بلفظ «من لم يَبَيَّت الصيام مِنَ الليل فلا صيام له»<sup>(١)</sup>، [بالقضاء والنذر] لصحة غيرهما عنده بنية مِنَ النهار ووجه بعده أنه قَصُرَ لِلْعَامِ النَّصُّ في العموم على نادرة لندرة القضاء والنذر بالنسبة للصوم المكلف به في أصل الشرع، وأشار بالكاف لكثرة أمثلة ذلك، وقد أورد «الجمع» منها سبعة أمثلة [«المجمل» ما] لفظ أو فعلٌ كقيامه صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الرُّكْعَةِ الثانية بلا تشهيد لاحتماله العمد والسَّهْوُ [لم تَنْضَحْ دَلَالَتُهُ] خرج المهمَلُ إذ لا دَلَالَةٌ لَهُ، والمبَيَّنُّ لا تَضَاحٍ دَلَالَتُهُ [فلا إجمال] في الْأَصَحِّ [في] ﴿فَأَقْطَعُوا آيِدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] لا في اليد، ولا في القطع، وقيل: مجملة فيهما لِأَنَّ اليد تطلق على العضو إلى الكوع، وإلى المرفق، وإلى المنكب؛ والقطع على الإبانة وعلى الجرح، ولا ظهور لواحد من ذلك، وإبانة الشارع مِنَ الكوعين مَبَيَّنَةٌ لذلك، قلنا: لا نسلّمَ عَدَمَ الظهور لواحد؛ فَإِنَّ اليد ظاهر في العضو إلى المنكب، والقطع في الإبانة، وإبانة الشارع المذكورة مَبَيَّنَةٌ أَنَّ المراد مِنَ الْكُلِّ ذلك البعض [و] لا في قوله تعالى: ﴿امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ حذف العاطف إيماء إلى عدم تخصيص الخلاف باللفظ القرآني بل هذا الكلام إِنْ كَانَ، وقيل: مجمل لتردّده بين مسح الْكُلِّ ومسح البعض، ومسح الشارع الناصية بين ذلك [و] لا حديث [«رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ»] «والنسيان وما استكروها عليه»، رواه بهذا اللفظ الحافظ أبو القاسم التميمي المعروف بأخي عاصم في مسنده، والبيهقي في

بل في نحو: القُرء، والنور، والجسم، والمختار ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] و«خَشَبَةٌ فِي جدارِهِ» و«زَيْدٌ طَبِيبٌ مَاهِرٌ» و«الثلاثة زوج وفرد»، ووقع في الكتاب والسنة، ومنه المتشابه:

«الخلافيات» وابن ماجه بلفظ «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمِّي...»<sup>(١)</sup> إلى آخر ما تقدم، وقيل: مجمل إذ لا يَصِحُّ رفعهما مع وجودهما حساً فلا بد من تقدير شيء؛ وهو متردد بين أمورٍ لا حاجة لجمعها، ولا ترجيح لبعضها فكان مجملاً، قلنا: المرجح موجودٌ وهو العرف؛ فَإِنَّهُ قَاضٍ بِأَنَّ المَراد رفع المؤاخذه [بل] الإجمال [في نحو: القُرء] بالقاف لتردده بين الحيض والظُّهر لا شراكه بينهما [والنور] لصلاحيته للعقل ونور الشمس؛ لتساويهما في الاهتداء بكل، [والجسم] صالح للسماء والأرض لتماثلهما سعة وعدداً [والمختار] أَنَّ المجل قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ لتردده بين العطف على الجلالة والابتداء، وحمله الجمهور لما قام عندهم على الثاني [و] أَنَّ منه قوله صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا يَمْنَعُنَّ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرُزَ...»<sup>(٢)</sup> [خشبة في جدارِهِ] لتردد ضمير جدارِهِ بين عودِهِ للجَارِ ولأَحَدٍ، وتردد الشافعي في المنع لذلك، والجديد المنع؛ لحديث حَبَّيَّةُ الْوَدَاعِ «لا يَحِلُّ لِمَرِيٍّ مِنْ مَالِ أَخِيهِ إِلَّا مَا أَعْطَاهُ عَنْ طَبِيبٍ نَفْسِهِ» رواه الحاكم بإسنادٍ معظَّمُهُ على شرط الشيخين<sup>(٣)</sup>، وكلُّ منهما منفردٌ في بعضِهِ و«خشبة» روي بالإفراد منوناً، والأكثر بالجمع مضافاً.

[و] إِنَّ مِنْهُ مِثْلَ قَوْلِكَ [زَيْدٌ طَبِيبٌ مَاهِرٌ] لتردد ماهر بين رجوعه لطبيبٍ ولزَيْدٍ [و] إِنَّ مِنْهُ [الثلاثة زوج وفرد] لتردد الثلاثة بين اتصافها بصفتها واتصاف أجزائها بها، وإنَّ تَعَيَّنَ الثاني نظراً لصدق المتكلم به؛ إذ حمّله على الأوّل يوجب كذبَهُ [ووقع] المجمل [في الكتاب والسنة] كما مثّل به ونفاه داود، ويمكن أَنْ يَنْفَصَلَ عَنْهَا بِأَنَّ الأوّل ظاهر في الابتداء، والثاني في عودِهِ لأَحَدٍ لَأَنَّهُ مُحَطُّ الْكَلَامِ [ومنه] مِنَ المَجْمَلِ الْوَاقِعِ فِيهِمَا [المتشابه] المذكور في قوله تعالى: ﴿يُنْهَ إِذْ تَنْتَحِ كُنْتُ هُنَّ أُمُّ

(١) سنن ابن ماجه [١/٦٥٩/برقم: ٢٠٤٥].

(٢) صحيح البخاري [٥/٢١٣٢/برقم: ٥٣٠٤]. (٣) مستدرک الحاكم [١/١٧١/برقم: ٣١٨].

وهو ما لم يرد له بيان كالحروف أوائل السور، ومتى تعذر مسمى شرعي للفظ حقيقة رد له بتجاوز.

«البيان» إخراج الشيء من حيز الإشكال إلى حيز التجلي، ويجب لمن يريد عملاً أو إفتاء، ويكون بالفعل.....

الْكُتِبَ وَأُخِرَ مُتَشَبِّهَةٌ [آل عمران: ٧]، [وهو] أي: المتشابه الواقع في كل [ما لم يرد له بيان كالحروف] أسمائها المقطعة المذكورة [أوائل السور] فإنها من الأسرار التي اختص بها تعالى عن خلقه، ولذا قال جَدُّنا الصَّدِيق رضي الله تعالى عنه: إنها سرُّ الله تعالى في كتابه. ومنها في السُّنَّة حديث: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَوْجِهٍ»<sup>(١)</sup>، لاحتماله لِمَعَانٍ تَنِيْفٌ عَلَى الْأَرْبَعِينَ مَوْدَعَةٍ فِي «الْإِتْقَانِ» للسيوطي، وغيره [ومتى تعذر مسمى شرعي للفظ حقيقة] أي: إرادته منه [رد له] لذلك المسمى محافظة على الشرعي ما أمكن مثاله حديث «الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ؛ إِلَّا أَنْ اللَّهَ تَعَالَى أَحَلَّ فِيهِ الْكَلَامَ»<sup>(٢)</sup>، تعذر فيه مسمى الصلاة شرعاً، فيرد إليه [بتجاوز] بأن يقال: كالصلاة في اعتبار نحو الطهارة [«البيان»] بمعنى التبيين؛ لغة: الإظهار، واصطلاحاً [إخراج الشيء من حيز الإشكال إلى حيز التجلي] أي: الإيضاح والبيان؛ فالإتيان بالظاهر من غير سبقي إشكال لا يُسَمَّى بياناً اصطلاحاً [ويجب] أي: البيان [لمن يريد عملاً أو إفتاء] فيحتاج لمفهوم ليعمل به، أو يفتي به بخلاف غيره [ويكون] أي: البيان [بالفعل] كالقول بالأولى لأنه أدلُّ بياناً لمشاهدته، وإن كان القول أولى حكماً، وقيل: لا لطول زمنه فيتأخر البيان مع إمكان تعجيله بالقول، وذلك ممتنع، قلنا: لا نسلم امتناعه، والبيان بالقول كقوله تعالى: ﴿صَفَرَاءُ فَافِعٌ لَوْنُهَا﴾ [البقرة: ٦٩] بياناً لقوله: ﴿بَقَرَةٌ﴾ [البقرة: ٦٧]، وبالفعل كصلاته صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بياناً لقوله: ﴿أَقِمْوْا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] لا قوله: «صَلُّوا كما رأيتموني أصلي»<sup>(٣)</sup>، لأنه ليس بياناً!

(١) صحيح البخاري [٢/٨٥١/٢٢٨٧] ولكن في البخاري: «أحرف» بدل: «أوجه».

(٢) سنن الدارمي [٢/٦٦/١٨٤٧]. (٣) صحيح البخاري [١/٢٢٦/٦٠٥].

وَيَمْظُنُونِ لِمَعْلُومٍ؛ وَإِنْ اتَّفَقَ فَعَلٌ وَقَوْلٌ فَالْمَتَقَدِّمُ الْمُبَيَّنُّ وَالْأُخْرَى فَالْقَوْلُ، وَتَأْخِيرُهُ عَنْ وَقْتِ الْفَعْلِ جَائِزٌ، لَمْ يَقَعْ! وَإِلَيْهِ وَاقِعٌ؛ وَلَوْ فِي مَجْمَلٍ، وَلَهُ ﷺ: تَأْخِيرُ التَّبْلِيغِ لَوْ قَتِ الْعَمَلُ.....

قال بعض الحنفية: لا أعلم خلافاً في أن البيان يقع بهما [و] يكون [بمظنون لمعلوم] وقيل: لا لأنه دونه فكيف يبينه؟ قلنا: لوضوحه [وإن اتفق فعل وقول] في البيان كأن طاف صلى الله تعالى عليه وسلم بعد نزول آية الحج المشتمة على الطواف طوافاً واحداً، وأمر بطواف واحد [فالمتقدم] منهما وإن جهلنا عينه [المبين] والثاني تأكيد له، وإن كان دونه قوة، وقيل: إن كان كذلك فهو البيان؛ لأن الشيء لا يؤكّد بما هو دونه، قلنا هذا في التأكيد بغير المستقل، أمّا به فلا؛ ألا ترى أن الجملة تؤكّد بجملة دونها [وإلا] يتّفقاً بأن زاد الفعل على مقتضى القول؛ كأن طاف بعد نزول آية الحج طوافين وأمر بواحد، أو نقص الفعل عن مقتضى القول كأن طاف واحداً بأمرين [ف] البيان [القول] لأنه بذل عليه بنفسه، والفعل بواسطة القول [وتأخيرُهُ] أي: البيان [عن وقت الفعل] بالخطاب [جائز] عقلاً عن أئمتنا المجوزين تكليف ما لا يطاق [لم يقع] لأنه خلاف رفيقه ولطفه بالعباد [و] تأخيرهُ [إليه] أي: وقت الفعل جائز [واقع] سواء كان المبين ظاهراً أم مجملاً، ولذا قال: [ولو] كان التأخير [في] بيان [مُجْمَل] لما ذكر مشتركاً كان أم متواطئاً بين أحد ما صدقانه مثلاً، وقيل: يمتنع تأخيرهُ مطلقاً لإخلاله بفهم المراد عند الخطاب، وقيل: فيما له ظاهر لإيقاعه المخاطب في فهم غير المراد بخلافه في المجمع، وقيل غير ذلك، ويدلُّ للوقوع آية ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنفال: ٤١]، فإنها عامّة فيما يُغنم مخصوصٌ عمومها بخير الصحيحين «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ»<sup>(١)</sup> وهو متأخرٌ عن نزول الآية لنقل أهل الحديث: أنه كان في غزوة حنين، والآية نزلت في غزوة بدر، وبلا عموم بخبرهما أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قضى بسلب أبي جهل لمعاذ بن عمرو بن الجموح، وآية ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧]، فإنها مُطلقةٌ وبين تقيدها بما في أسئلهم [و] على المنع من تأخر البيان [لَهُ صلى الله تعالى عليه وسلم]: تأخيرُ التبليغ لما أوحى إليه من قرآن وغيره [لوقت العمل] لأنه

«النسخ» هو واقع عند سائر الملل ما عدا اليهود: وهو رفع حُكم شرعي ولو برفع لفظ فقط بدليل شرعي؛ أي: رفع تعلُّقه فهو بيانٌ لانتهاه مدَّته، وهو لكل القرآن ممتنع.....

وقت الحاجة إليه لانتفاء المحذور السابق عنه، وقيل: لا يجوز لقوله تعالى: ﴿يَبْلَغُ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧]؛ أي: على الفور لأنَّ وجوب التبليغ معلوم بالعقل بالضرورة؛ فلا فائدة للأمر إلاَّ الفور، قلنا: فائدته تأييد العقل بالنقل، وكلام الرازي يقتضي المنع في القرآن قطعاً المتعبد بتلاوته، ولم يأخر صَلَّى اللهُ تعالى عليه تبليغه بخلاف غيره؛ لما علم من أنَّه صَلَّى اللهُ تعالى عليه وسلم كان يسأل عن الحكم فيجيب تارة بما عنده ويقف أخرى لنزول الوحي.

[«النسخ»] هذه ترجمة [هو واقع] في الأحكام العلمية الشرعية [عند سائر الملل] الإسلامية وغيرها مما تقدمها [ما عدا اليهود] غير العيسويَّة، وخالف بعضهم وجَّزه آخرون إلاَّ أنهم قالوا: يمتنع وقوعه واعترف به العيسويَّة؛ أصحاب أبي عيسى الأصبهاني المعترفون ببعثة نبينا صَلَّى اللهُ تعالى عليه وسلم لولَّد إسماعيلَ خاصَّةً؛ وهُم العرب<sup>(١)</sup>، وكان على المصنِّف التقيُّد بما ذكرنا [وهو] لغة: الإزالة، كـ «نَسَحَتِ الشَّمْسُ الظِّلَّ»؛ أي: أزالته، والنقل مع بقاء الأوَّل كـ «نَسَخْتُ الْكِتَابَ»؛ أي: نقلته، واصطلاحاً [رفع] تعلُّق [حُكم شرعي] بفعل [ولو برفع لفظ فقط بدليل شرعي] والقول بأنَّه بيانٌ انتهاء مدَّة حكم شرعي يرجع لذلك، فلا خلاف في المعنى وإلى ما ذكرنا أشار المصنِّف بقوله: [أي رفع تعلُّقه] لما أنَّ الحكم لكونه: خطاب الله تعالى لا يقبل الرفع لأنَّ كلامه أزليُّ أبديُّ [فهو] أي: النسخ المعروف بما ذكر [بيانٌ لانتهاه مدَّته] أي: مدَّة تعلُّقه لما عرفت فلا خلاف بين القولين معنى، وإنَّ فُرُق بينهما بأنَّه في الأوَّل زال به، وفي الثاني زال عنده، والفرق بأنَّ الأوَّل يتناول النسخ قبل التَّمكَّنِ مردود [وهو] أي: النسخ [لكل القرآن] برفع تعلُّق كلِّ أحكامه [ممتنع]

(١) العيسوية: نُسِبُوا إلى أبي عيسى إسحاق بن يعقوب الأصفهاني، وقيل: إن اسمه عوفيد إلهيم؛ أي عابد الله، كان في زمن المنصور، وابتدأ دعوته في زمن آخر ملوك بني أمية - مروان بن محمد الحمار - فاتبه بشر كثير من اليهود وادَّعوا له آيات ومعجزات، وزعموا أنه لما حارب... وقيل: إنه لما حارب أصحاب المنصور بالري قُتِلَ وقُتِلَ أصحابه، وكان يزعم أنه نبي وأنه رسول المسيح المنتظر. الملل والنحل، الشهرستاني [٢١٤/١].

ولبعضه واقع تلاوة أو حُكماً أو هُماً، ويجوز نسخ الفعل قبل التمكن منه؛ كذبح إسماعيل، ونسخ قياس في زمنه ﷺ بنص أو قياس أجلى منه، ويجوز نسخ كل من القرآن أو السنة به أو بها؛

لأنه تعالى أنزله لبيان محتاج العباد دنيا، وأخرى فلا يطرقة بجمليته ذلك [ولبعضه واقع تلاوة] فقط مع بقاء الحكم لقوله تعالى: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة» روى الشافعي عن عمر رضي الله تعالى عنه: لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبته؛ فإننا قد قرأناها؛ أي: المحضن والمُحصنة فهذا الحكم باقي وإن نسخت تلاوة ما ذكر، [أو حكماً] مع بقاء التلاوة وهو كثير؛ أفرد بالمؤلفات كنسخ قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَضَّعْنَ أَنْفُسِهِنَّ أَزْوَاجَهُنَّ وَأَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] لتأخره نزولاً، وإن تقدمه تلاوة، وقيل: لا يجوز كل من هذين القسمين لأن الحكم مدلول اللفظ؛ فإذا قدر انتفاء أحدهما لزم انتفاء الآخر، قلنا: إنما يلزمه إذا روعي وصف الدلالة وما نحن فيه لم يراع فيه ذلك [أو هُماً] أي: حكماً وتلاوة روى مسلم عن عائشة «كان فيما أنزل عشر رَضَعَاتٍ معلومات؛ فنسخن بخميس معلومات»<sup>(١)</sup>، فهذا منسوخهما أو هما [ويجوز نسخ الفعل] المأمور به [قبل التمكن منه] بأن لم يدخل وقته، أو دخل ولم يمض ما يسعه، وقيل: لا لعدم استقرار التكليف، قلنا: يكفي في النسخ وجود أصل التكليف فينقطع به، وقد وقع ذلك [كذبح إسماعيل] ﷺ فإن الخليل ﷺ أمر به ثم نسخ ذبحه قبل التمكن منه بقوله تعالى: ﴿وَقَدَرْتُهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠٧]، واحتمال كونه بعد التمكن خلاف الظاهر من حال الأنبياء في امثال الأمر ومبادرتهم للمأمور به [و] يجوز [نسخ قياس] واقع [في زمنه صلى الله عليه وسلم] ممن وقع [بنص أو قياس أجلى منه] من القياس المنسوخ به؛ فالأول كأن يقول صلى الله عليه وسلم المفاضلة في البر حرام؛ لأنه مطعوم، فيقاس به الأرز ثم يقول: بيعوا الأرز متفاضلاً، والثاني كأن يوجد قياس أجلى من قياس الأرز على البر في منع المفاضلة بجوازها فينسخ به، وخرج بالأجلى غيره فلا يكفي الأدون لانتفاء المقاومة ولا المتساوي لانتفاء المرجح، وقيل: يكفيان كالأصلي [ويجوز نسخ كل من القرآن أو السنة به أو بها]،



نَعَمْ لَمْ يَقَعْ نَسْخُهُ إِلَّا بِالْمُتَوَاتِرَةِ! وَيَكُونُ مَعَهَا عَاضِدٌ مِنْهُ، كَمَا أَنَّ نَاسِخَهَا مِنْهُ مَعَهُ عَاضِدٌ مِنْهَا، وَنَسْخُ الْفَحْوَى دُونَ مَنْطُوقِهِ الْمَتَعَرِّضِ لِبَقَائِهِ وَعَكْسِيهِ.

فمثال نسخ القرآن بالقرآن ما تقدّم في آيتي العِدَّة، ومثال نسخ السُّنَّة بالقرآن نسخ تحريم مباشرة الصائم أهله ليلاً؛ الثابت بالسُّنَّة بقوله تعالى: ﴿أَمِلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقيل: لا يجوز نسخها به لقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] جعله مُبَيِّنًا للقرآن، ولا يكون القرآن مبيّنًا للسُّنَّة قائماً لا مانع؛ إذ هُما من عند الله، ويدلُّ للجواز قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، ومثال نسخ القرآن بالسُّنَّة سواء المتواترة والآحاد، وهو جائز قوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ وقيل: لا يجوز لقوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَآئِ نَفْسٍ﴾ [يونس: ١٥] والنسخ تبديل من تلقائها، ومنع بقوله: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [الشع: ٢] وقيل: لا يجوز نسخُه بِالْآحَادِ لِأَنَّهُ قَطْعِي وَالْآحَادُ مَظْنُون، قلنا: النسخ للحكم ودلالة القرآن عليه ظنية [نعم، لَمْ يَقَعْ نَسْخُهُ] أي: القرآن [إِلَّا بِالْمُتَوَاتِرَةِ] وقيل: وقع بالآحاد كنسخ آية ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾ [البقرة: ١٨٠] بخبر الترمذي وغيره «لا وصية لوارث»<sup>(١)</sup> وهو خبر آحاد، وأجيب بمنع عدم تواتر ذلك ونحوه للمجتهدين الحاكمين بالنسخ لقربهم من زمن الوحي والتصريح بنسخها بها مزيد على «الجمع» و«اللَّب» التاركين له للعلم به من نسخ القرآن به؛ فيجوز نسخ المتواترة بمثلها والآحاد بمثلها وبالمتواترة؛ وكذا المتواترة بالآحاد على الأصح من نسخ القرآن بالآحاد [و] حيث وَقَعَ نَسْخُهُ بِهَا [يَكُونُ مَعَهَا عَاضِدٌ مِنْهُ] على النسخ يبين توافقهما لتقوم الْحُجَّةُ بهما معاً؛ لثلا يتوهم انفراد أحدهما عن الآخر؛ إذ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى [كَمَا أَنَّ نَاسِخَهَا] أي: السُّنَّة [مِنْهُ] أي: الكتاب [مَعَهُ عَاضِدٌ مِنْهَا] كنسخ التوجُّه لبيت المقدس للكعبة بقوله تعالى: ﴿قَوْلًا وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤] وقد فعله صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [و] يجوز [نسخُ الْفَحْوَى] أي: مفهوم الموافقة بقسميه [دُونَ مَنْطُوقِهِ الْمَتَعَرِّضِ لِبَقَائِهِ] أي: بقاء المنطوق [وَعَكْسِيهِ] أي: نسخ المنطوق المتعرِّض لبقائه دون الفحوى؛ لأنهما مدلولان متغايران فجاز فيهما ذلك كنسخ

والتَّسْخُحُ بِهِ دَلِيلَ الْخَطَابِ دُونَ أَصْلِهِ لَا عَكْسَهُ، وَلَا بِهِ، وَلَا نَصٌّ  
بِقِيَاسٍ، وَنَسْخٌ إِنْشَاءً وَلَوْ مَعْنَى،.....

تحريم الضرب دون تحريم التأفيف؛ والعكس، وقيل: لا فيهما لِأَنَّ الْفَحْوَى لَزِمَ  
لأَصْلِهِ فَلَا يَنْسَخُ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ لِمَنَافَاةِ ذَلِكَ لِلزُّومِ بَيْنَهُمَا، وَقِيلَ: يَمْتَنِعُ الْأَوَّلُ  
لَا مَمْنَعُ بَقَاءِ الْمَلْزُومِ مَعَ انْتِفَاءِ الْإِلْزَامِ بِخِلَافِ الثَّانِي؛ لَجَوَازِ بَقَاءِ الْإِلْزَامِ مَعَ انْتِفَاءِ  
الْمَلْزُومِ، أَمَا نَسْخُهُمَا مَعًا فَجَائِزٌ اتِّفَاقًا، وَأَمَّا غَيْرُ الْمُتَعَرِّضِ فَعِنِ الْأَكْثَرِ الْإِمْتِنَاعُ؛  
بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ نَسْخَ كُلِّ يَسْتَلْزِمُ نَسْخَ الْآخَرِ لِلزُّومِ الْفَحْوَى لِلْمَنْطُوقِ وَتَبْعِيَّتِهِ لَهُ، وَرَفْعُ  
الْإِلْزَامِ يَسْتَلْزِمُ رَفْعَ الْمَلْزُومِ، وَرَفْعُ الْمَتَّبِعِ يَسْتَلْزِمُ رَفْعَ التَّابِعِ، وَقِيلَ: لَا يَسْتَلْزِمُ نَسْخُ  
كُلِّ نَسْخِ الْآخَرِ؛ لِأَنَّ رَفْعَ التَّابِعِ لَا يَسْتَلْزِمُ رَفْعَ الْمَتَّبِعِ وَرَفْعَ الْمَلْزُومِ، لَا يَسْتَلْزِمُ  
رَفْعَ الْإِلْزَامِ وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ [و] يَجُوزُ [التَّسْخُحُ بِهِ] بِالْفَحْوَى كَأَصْلِهِ قِيلَ: اتِّفَاقًا،  
وَقِيلَ: بَلْ يَمْتَنِعُ لِأَنَّهُ قِيَاسٌ وَالْقِيَاسُ لَا يَكُونُ نَاسِخًا [و] يَجُوزُ نَسْخُ [دَلِيلُ الْخَطَابِ]  
أَي: مَفْهُومُ الْمَخَالَفَةِ [دُونَ أَصْلِهِ] كَنَسْخِ خَبَرِ «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ»<sup>(١)</sup>، بِخَبَرِ «إِذَا  
التَّقَى الْخَتَانَانِ فَقَدْ وَجَبَ الْفُسْلُ»<sup>(٢)</sup>، [لَا عَكْسَهُ] أَي: نَسْخُ الْأَصْلِ دُونَهُ فَلَا يَجُوزُ  
لِأَنَّهُ تَابِعٌ لَهُ فَيَرْتَفِعُ بَارْتِفَاعَهُ وَلَا عَكْسَ، وَقِيلَ: يَجُوزُ وَتَبْعِيَّتُهُ لَهُ مِنْ حَيْثُ دَلَالَةُ  
الْلَفْظِ عَلَيْهَا مَعَهُ؛ لَا مِنْ حَيْثُ ذَاتِيَّةُ أَمَّا نَسْخُهُمَا مَعًا فَجَائِزٌ اتِّفَاقًا كَنَسْخِ وَجُوبِ  
الزَّكَاةِ فِي السَّائِمَةِ وَنَفْيِهِ فِي الْمَعْلُوفَةِ، وَيَرْجِعُ الْأَمْرُ فِيهِمَا إِلَى مَا كَانَ قَبْلَهُ مِمَّا دَلَّ  
عَلَيْهِ الدَّلِيلُ الْعَامُّ بَعْدَ الشَّرْعِ مِنْ تَحْرِيمِ الْفِعْلِ إِنْ كَانَ مُضِرًّا أَوْ إِبَاحَتِهِ إِنْ كَانَ مُنْفَعَةً،  
وَيَرْجِعُ فِي السَّائِمَةِ لَمَّا تَقَدَّمَ إِذَا نُسِخَ الْوُجُوبُ بَقِيَ الْجَوَازُ [وَلَا] يَجُوزُ نَسْخُ الْأَصْلِ  
[بِهِ] بِالْمَفْهُومِ الْمَذْكُورِ كَمَا قَالَ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ لَضَعْفِهِ عَنْ مَقَاوِمِ النَّصِّ، وَقَالَ الشَّيْخُ  
أَبُو إِسْحَاقَ: الصَّحِيحُ الْجَوَازُ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَنْطُوقِ [وَلَا] يَجُوزُ نَسْخُ [نَصٍّ] مِنْ  
كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ [بِقِيَاسٍ] حَذَرًا مِنْ تَقْدِيمِهِ عَلَى النَّصِّ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ لَهُ فِي الْجُمْلَةِ،  
وَعَلَيْهِ جَمْهُورُ أَصْحَابِنَا، وَنَقَلَهُ أَبُو إِسْحَاقَ الْمُرُوزِيُّ عَنِ النَّصِّ، وَقَالَ الْقَاضِي  
حَسِينٌ: إِنَّهُ الْمَذْهَبُ، وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ لِمَا اسْتَدْرَكَهُ إِلَى النَّصِّ فَكَأَنَّهُ النَّاسِخُ، وَقِيلَ:  
يَجُوزُ بِالْجَلْبِيِّ دُونَ الْخَفِيِّ [و] يَجُوزُ [نَسْخُ إِنْشَاءً وَلَوْ مَعْنَى] كَهَوِّ بَلْفِظِ قَضَى، وَقِيلَ:  
لَا يَجُوزُ فِيهِ لِأَنَّ الْقَضَاءَ لَا يَسْتَعْمَلُ فِيمَا لَا يَتَغَيَّرُ نَحْوُ: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّاَّ

(١) صحيح البخاري [١/٧٧/برقم: ١٧٧]. (٢) سنن ابن ماجه [١/٢٠٠/برقم: ٦١١].

وإن قُيِّدَ بنحوٍ تأييدٍ وإخبارٍ، ولا خَبَرَ ولو ممَّا يتغيَّرُ ويبدَلُ أثْقَلَ، وبِلا بَدَلٍ  
وكلُّ التكاليف؛

إِيَّاهُ ﴿[الإسراء: ٢٣]؛ أي: أمر [وإن قُيِّدَ بنحوٍ تأييدٍ] كـ «صوموا أبداً، صوموا  
حنماً، صوموا دائماً، الصوم واجبٌ أبداً» إذ قاله إنشاءً، وقيل: لا يجوز لمنافاة  
التأكيد؛ لذلك قلنا: لا نُسلِّم، وتبيَّن بورود الناسخ أن المراد افعلوا إلى وجوده،  
كما يقال: لازمٌ غريمك أبداً؛ أي: إلى أن يقضيك الحق<sup>(١)</sup> [وإخبارٍ] بأن كان بلفظ  
الخبر نحو: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]؛ أي: ليتربصن، وقيل: لا، نظراً  
للفظِ [ولا] يجوز نسخُ [خبرٍ] أي: مدلوله [ولو] كان [ممَّا يتغيَّرُ] لأنه يوهم الكذب  
يخبر بالشيء ثم ينقيضه، وذلك محال على الله تعالى، وقيل: يجوز في المتغير إن  
كان خبراً عن المستقبل بناءً على أن الكذب لا يكون فيه، ولجواز المحو لله تعالى  
فيما يقدره قال تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [الرعد: ٣٩]، والإخبار تتبعه  
بخلاف الخبر عن ماضٍ، وقيل: يجوز فيه عن الماضي أيضاً لجواز أن يقول تعالى  
عن نوح: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [العنكبوت: ١٤] ثم يقول: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ  
إِلَّا خَمِيزَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]. [و] يجوز النسخ [ببدلٍ أثقل] كما يجوز بمساوٍ  
وبأخفٍ، وقال بعض المعتزلة: لا، إذ لا مصلحة في الانتقال من سهلٍ لعسيرٍ،  
قلت: لا نسلم ذلك بعد تسليم رعاية المصلحة، وقد وقع كنسخ وجوب الكف عن  
الكفار الشائب بقوله تعالى: ﴿وَدَعِ أَذْنَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٨] بقوله: «اقتلوا  
المشركين»، [وبِلا بَدَلٍ] وقال بعض المعتزلة: لا، إذ لا مصلحة في ذلك، قلنا: لا  
نسلم ذلك بعد ما ذكر [و] يجوز نسخ [كلِّ التكاليف] وبعضها حتى وجوب معرفة الله  
تعالى، ومنعت المعتزلة والغزالي نسخ كلِّها لتوقُّف العلم به المقصود منه على معرفة  
الناسخ والمنسوخ؛ وهي التكاليف، ولا يتأتَّى نسخها قلنا: مُسَلِّمٌ ذلك لكن  
بحصولها ينتهي التكليف بها فيصادق أنه لم يبق تكليف وهو القصد بنسخ جمع  
التكاليف، فلا نزاع في المعنى، ومنعت المعتزلة أيضاً نسخ وجوب معرفة الله  
تعالى؛ لأنها عندهم حسنةٌ لذاتها لا تتغيَّر بتغيُّر الزمان؛ فلا يقبل حكمها النسخ،

(١) انظر: التبصرة في أصول الفقه، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي أبو إسحاق  
[ص ٢٥٥].

لكن لم يَقَعَا كوجوب المعرفة، ولا نسخ إجماع ولا به؛ بل النَّاسِخُ أَصْلُهُ، ولا يَثْبُتُ فِي حَقِّ الْأُمَّةِ مَنْسُوخٌ لَمْ يَبْلُغْهُمْ، وزيادة نقص نحو جُزْءٍ وَشَرْطٍ على نصٍّ ليسَ نَسْخًا،

قلنا: الحسنُ الذاتي باطلٌ [لكن لم يَقَعَا] أي: النسخ بلا بَدَلٍ، والنسخ لكلُّ التكاليف، وقيل: وقع الأول كنسخ وجوب تقديم الصدقة على مناجاة النبي صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الثابت بقوله تعالى: ﴿إِذَا نَجَّيْتُمُ الرُّسُولَ﴾ [المجادلة: ١٢] الآية، إذ لا بَدَلٌ لوجوبه فيرجع الأمر إلى ما كان قبله مما دلَّ عليه الدليل العام من تحريم الفعل إن كان مضرَّةً، وإباحته إن كان منفعةً، قلنا: لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لا بَدَلٌ للوجوب؛ بل بدله الجواز الصادق هنا بالإباحة والندب [كوجوب المعرفة] ومنع وقوع نسخ كُلِّهَا أو نسخ وجوب المعرفة إجماعاً كما في «الجمع»، [ولا] يجوز [نسخ إجماع] بغيره [ولا] نسخ كتاب أو سُنَّة أو قياس [به؛ بل النَّاسِخُ أَصْلُهُ] المستند هو إليه من كتاب أو سُنَّة أو قياس [ولا يثبت في حَقِّ الْأُمَّةِ مَنْسُوخٌ] أي: حكمه [لم يبلُغْهُمْ] لعدم علمهم به، وقيل: يثبت؛ أي: يستقرُّ في الذِّمَّة لا بمعنى الامتثال كما في النائم، أما بعد بلوغهم فيثبت في حَقِّ من بلغهم ومن لم يبلغه إن تمكن من علمه، وإلا فعلى الخلاف [وزيادة نقص؛ نحو جُزْءٍ وَشَرْطٍ على نصٍّ] كزيادة ركعة وركوع، أو غسل ساق، أو عضد في الوضوء، أو نقص ركعة أو وضوء ونحوهما للصفة، كزيادة إيمان رتبة الكفَّارة أو جلدات في جلد حُرٍّ، وكنقص الإيمان في رتبة الكفَّارة [ليسَ نَسْخًا] للمزيد عليه، وقال الحنفية: نسخ، ومثار الخلاف أَنَّها رفعت حكماً شرعياً فعندنا لا، وعندهم نعم نظراً إلى أنَّ الأمر بما دونها اقتضى تركها؛ فهي رافعة لذلك المقتضى قلنا: لا نسلم اقتضاه تركها والمقتضى للترك غيره، وبنوا عليه أَنَّهُ لا يعمل بخبر الآحاد في زيادتها كزيادة التغريب على الجلد الثابت في «الصحيحين» «الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ»<sup>(١)</sup> بناءً على أَنَّ المتواترة لا تُنسخ بالآحاد ولا المنقوص منه عند الجمهور؛ بل النسخ للجزء أو الشرط أو الصفة فقط؛ لأنَّهُ الذي يترك، وقيل: نسخ لها إلى الناقص لجوازه أو وجوبه بعد تحريمه، وقيل: نسخ الخبر نسخ بخلاف نقص الشرط والصفة، وبما تقرَّرَ عُلِمَ أَنَّهُ لا فرق فيما ذكر



## (ثانيها: السُّنَّة)

وهي أقواله ﷺ وأفعاله، ومنها تقريراته، فتقريره لمُكَلِّفٍ ولو كافراً ومنافقاً على فعلٍ عَمِلَهُ يَدُلُّ على جوازِهِ، والأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون مِنَ المعصية؛ ولو صغيرة سَهَواً قَبْلَ الثبُوتِ،

[ثانيهما] أي: الأدلة المجمع عليها [السُّنَّة]: وهي [لغة: الطريق، وشرعاً] [أقواله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأفعاله، ومنها] أي: أفعاله [تقريراته] لأنها كَفَتْ عن الإنكار، والكَفْتُ فعلٌ كما مرَّ [فتقريره] مبتدأ؛ أي: النَّبِيُّ [لِمُكَلِّفٍ] بالغ عاقل [ولو كافراً] ظاهراً [ومنافقاً] يخفي الكفر ويعبر عنه الآن بالزنديق، ويطلق أيضاً لفظ الزنديق على من لم يتدين بدين كما ذكره الرملي في «النهاية»<sup>(١)</sup>، [على فعلٍ] متعلّق بالمصدور لا يضرُّ الفصل بالظرف قبله لَأَنَّهُ معموله [عَمِلَهُ] أي: النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما هو معلوم مِنَ السياق فلا تغفل جملة في محل الصفة لفعل، والخبر [يَدُلُّ على جوازِهِ] للفاعل ولغيره على الْأَصَحِّ إذ لا يقرّ على محرّم، وسبق ما يشترك فيه الكتاب والسُّنَّة مِنَ الأقوالِ في الأمر والنهي وغيرهما والكلام في غير ذلك، ولتوقف حُجِّيَّةِ السُّنَّةِ على عصمة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بدأ بها مع عصمة سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام؛ زيادة للإفادة فقال: [والأنبياء عليهم الصلاة والسلام] جملة دعائية أو حالية [معصومون مِنَ المعصية] المخالفة لأمر الله تعالى [ولو] كانت المعصية [صغيرة سَهَواً] حال أو بدلٌ مما قبله وكذا قوله: [قَبْلَ الثبُوتِ] فلا يصدر عنهم ذَنْبٌ أصلاً، وسهوه في صلاته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فصلّى خمساً تارة، وسَلَّمَ من ركعتين في الظُّهرِ والعصر، وتكلّم غير مشكل على قول الأكثر، ويدلُّ لَهُ خبر البخاري مرفوعاً «إني أنسى كما تنسون؛ فإذا نسيتُ فذكروني»<sup>(٢)</sup>، وعلى القول المذكورِ فَلَأَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

بُعِثَ للتشريع، قال القاضي عياض: السهو في حَقِّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) يقصد: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شمس الدين محمد بن شهاب الرملي الشافعي.

(٢) صحيح البخاري (١/١٥٦) برقم: ٣٩٢.

وفعله ﷺ غير مكروه وغير جِبِلَّة ولو احتمالاً، والبيان والمختص به إن عُرِف وصفه بنص، أو وقوعه بياناً أو امثالاً، أو دلَّ على نحو وجوب؛ فأُمَّتُه مثله فيه ويميزُ الوجوب منع الفعل لو لم يجب كالحَدِّ، والتَّدْبِ مجرد قصد التَّقَرُّبِ وإنْ جَهِلَ؛ فالوجوب

غير مضاؤ للمعجزة ولا قاذح في التصديق، ولو رتب المصنّف جواز التقرير على عصمتهم كما فعل غيره لكان أدخل وأنسب [وفعله صَلَّى الله] تعالى [عليه وسلم غير مَكْرُوه] بالمعنى الشامل للمحرّم وخلاف الأولى؛ لعصمته ونُدْرَة وقوع المكروه وخلاف الأولى من التقى من أمته فكيف يقع منه ولا ينافيه وقوع المكروه؛ لتأمنه بياناً للجواز لأنّه ليس مكروهاً عليه حينئذ بل واجب [وغير جِبِلَّة] - بكسر الجيم والموحدة واللام، ويقال بالحاء المهملة والموحدة المفتوحين - أي: جِبِلَّة البشر؛ أي: خلقتهم كقيامه وعوده [ولو احتمالاً] مُرَدِّدَة بين الجِبِلِّي والشرعي كحجّه ركباً وجلسه الاستراحة [و] غير [البيان] كقطعه السارق من الكوع بياناً لمحل القطع في آية السرقة [و] غير [المختص به] كزيادته في النكاح على أربع نسوة، وقد أفردت الخصائص بالتأليف من أجمع مختصراته «أنموذج اللبيب في خصائص الحبيب» للسيوطي، وقد نظمته في «فتح القريب لخصائص الحبيب» ثم شرحته بـ «رفع الخصائص عن طلاب الخصائص» تقبّله الله تعالى ثمَّ رسوله صَلَّى الله تعالى عليه وسلم [إن عُرِف وصفه] أي: وصف فعله غير هذه الأنواع الأربعة من وجوب أو ندب أو إباحة [بنص] على ذلك الوصف [أو وقوعه بياناً] لفعل فيتبعه وصفه [أو امثالاً، أو دلَّ على نحو وجوب] أو ندب؛ فيدلُّ فعله على الوجوب في الأوّل، والندب في الثاني [فأُمَّتُه] أي: النَّبِيِّ صَلَّى الله تعالى عليه وسلم [مثله] مثل النَّبِيِّ صَلَّى الله تعالى عليه وسلم [فيه] في ذلك الفعل بوصفه، [ويميزُ الوجوب] بالفعل عن الندب [منع الفعل] تحريمه [لو لم يجب كالحَدِّ] لنحو الزاني والختان إذ كلُّ منهما عقوبة، وقد يتخلّف الوجوب عن هذه الأمانة كما في سجود السهو والتلاوة في الصلاة [و] يميز [الندب] عن الوجوب [مجرد قصد التَّقَرُّبِ] بأن تدلّ قريته على قصده مجرداً عن قصد التَّقَرُّبِ، وأنّ الفعل لمجرد قصده ككثير من النوافل [وإنْ جَهِلَ] وصفه [فالوجوب] في الأصحّ في حقّه وحَقُّنا لأنّه الأحوط، وقيل: الندب

وتوقَّف فعلٍ وقولٍ يتكرَّر مقتضاهُ واختَصَّ به، وجُهِلَ متأخِّرُ منهما؛ فإنِ اختَصَّ بنا عَمِلَ به، وإن عَمَّنا وعَمَّه وقِفَ فيه وعُمِلَ بالقولِ فينا.

لأنَّه المحقق، وقيل: بالوقف في الكلِّ لتعارض الأدلَّة وقيل: غير ذلك، [وتوقَّف فعلٍ وقولٍ] منه [يتكرَّر مقتضاهُ] أي: القول [و] قد [اختَصَّ به] كأن قال: صوم عاشوراء واجبٌ عليَّ كلَّ سنة؛ وأفطرَ من غير علم المتأخِّر منها كما قال: [وجُهِلَ متأخِّرُ منهما] لاستوائيهما في احتمالِ تقدُّم كلٍّ على الآخر، وقيل: يرجَّح القول، وعزي للجمهور لأنَّه أقوى دلالة من الفعل ولوضعه لها، والفعل إنما يدل بقرينة لأنَّه له محامل، وقيل: الفعل لأنَّه أقوى بياناً بدليل أنَّه يبين به القول، قلنا: البيان بالقول أكثر ولو سُلِّم تساويهما، فهو بالقول أقوى دلالة، ولأنَّه لا يختصُّ بالموجود المحسوس، والاتفاق على دلالته بخلاف الفعل بأنِ اختَصَّ القول به صَلَّى اللهُ تعالى عليه وسلم؛ كأن قال: يجب عليَّ صومُ عاشوراء في كلِّ سنة، وأفطرَ في سنة بعد القولِ أو قبله فالتأخِّر من القولِ والفعل بأن علم ناسخ للمتقدم في حقِّه؛ فإن لم يدلَّ على تكرار فيما ذكَّر وقسميه الآتيين فلا نسخ؛ لكن في تأخِّر الفعل دون تقدمه لدلالته على الجواز المستمر<sup>(١)</sup>، [فإنِ اختَصَّ] القول [بنا] كأن قال: يجب عليكم صوم عاشوراء.. إلى آخر ما مرَّ، فلا تعارض فيه في حقِّه صَلَّى اللهُ تعالى عليه بالقول عند الجهل بالتأخِّر عنه في وقوع الفعل، وقبل بعمل الفعل فإن علم المتأخِّر منهما فهو الناسخ إن دلَّ دليل على تأسيينا به في الفعل، فإن لم يدلَّ دليل عليه فلا تعارض في حقِّنا لعدم ثبوت الفعل في حقِّنا، وخالف التصحيح عند الجهل هنا عدَّة فيما تقدَّم بأنَّا متعبَّدون فيما يتعلق بنا بالعلم بحكمه؛ بخلاف ما يتعلق بالنبيِّ صَلَّى اللهُ تعالى عليه وسلم إذ لا ضرورة إلى الترجيح فيه [وإن عَمَّنا وعَمَّه] القول كأن قال: يجبُ عليَّ وعليكم صومُ عاشوراء.. إلى آخر ما مرَّ [وقِف] عند الجهل بالسابق [فيه] وإلا فالتأخِّر ناسخ فعلاً كان أو قولاً، [وعُمِلَ بالقولِ فينا] إلا أن يكون القول العام ظاهراً فيه صَلَّى اللهُ تعالى عليه وسلم لا بنا؛ فالفعل مخصص للقول في حقِّه تقدم عليه أو تأخَّر، أو جهل ذلك، ولا ينسخ لأنَّ التخصيص أصوَنُ منه لما فيه من إعمال الدليلين بخلاف النسخ.

(١) انظر: التلخيص في أصول الفقه، أبو المعالي بن عبد الله الجويني (٢/٢٥٤).



«الكلام في الإخبار» المركب مهمل وليس موضوعاً، ومستعمل وهو موضوع بالنوع، والكلام مشترك بين النفساني: وهو معنى قائم بالنفس، واللساني: وهو لفظ مفيد مقصود لذاته والبحث هنا فيه، فإن أفاد بالوضع طلباً فهو نحو استفهام

[«الكلام في الأخبار»] بفتح الهمزة جمع خبر وهذه ترجمة، والخبر يطلق على الصيغة وعلى معناها، وهو العلم القائم بالنفس، ولما لم يصدق الخبر إلا بالمركب بدأ به<sup>(١)</sup>، فقال: [المركب مهمل] أي: إما مهمل بأن لا يكون له معنى [وليس] ذلك المركب [موضوعاً] اتفاقاً وهو موجود كمدلول لفظ الهذيان؛ فإنه لفظ مركب مهمل لضرب من الهوس أو غيره مما لا يقصد به الدلالة على شيء [و] إما [مستعمل] بأن يكون له معنى [وهو] على المختار [موضوع بالنوع] وقيل: لا والموضوع مفرداته، [والكلام] عند الأصوليين [مشترك] اشتراكاً لفظياً [بين] الكلام [النفساني] وفسره بقوله: [وهو معنى قائم بالنفس] يعبر عنه باللسان [و] بين الكلام [اللساني]: وهو لفظ صوت معتمد على مقاطع [مفيد] مفهم معنى يحسن سكوت المتكلم عليه بحيث لا يبقى للسامع انتظار يعتد به [مقصود لذاته] خرج به نحو جملة الصلة والخبر، فالأول مقصود للوصول والأخرى للإخبار، وما ذكر المصنف من اشتراك بينهما ما في «اللّب» وعلّله بأنه الأصل في الإطلاق وفي «الجمع» حقيقة في النفساني مجاز في اللساني قال الأخطل:

إنّ الكلام لفّي الفؤاد وإنّما جُعِلَ اللسان على الفؤاد دليلاً<sup>(٢)</sup>  
وقالت المعتزلة عكسه لتبادره للأذهان، ويجاب عن بيت الأخطل بأن مراده الكلام الأصلي، والكلام اللساني ليس أصلياً وإن كان حقيقة ودليلاً على الأصل، وعمّا قالت المعتزلة بأن المتبادر وإن كان للحقيقة لا يمنع كون ما انتفى فيه التبادر حقيقة أيضاً؛ لأنّ العلامة لا يشترط فيها الانعكاس النفساني - منسوب للنفس بزيادة الألف والنون دلالة على العظمة كما في شعرائي لعظيم الشعر - [والبحث هنا] أي: في الأصول [فيه] أي: الكلام اللفظي لا النفساني [فإن أفاد] الكلام اللفظي [بالوضع طلباً فهو نحو استفهام] إن كان طلب ذكر الماهية فاللفظ المفيد

(١) انظر: معيار العلم في فن المنطق، أبو حامد الغزالي [ص ٣٧ - ٣٨].

(٢) الإبهاج إلى شرح المنهاج، علي بن عبد الكافي السبكي [٤/٢].

أو أمرٍ أو نهْيٍ؛ وإلَّا فما لا يَحْتَمِلُ صِدْقاً وَكَذِباً؛ تنبيهٌ وإنشاءٌ؛ ومنه تَمَنُّ، وَتَرَجُّ، وَعَرَضُ، وَتَحْضِيضٌ، وَمَحْتَمِلُهَا؛ فَإِنْ كَانَ لِنَسَبَتِهِ خَارِجٌ مُطَابِقٌ فَالْصِّدْقُ، أَوْ لَا فَالْكَذِبُ؛ وَافِقَ اعْتِقَادَ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ لَا فَلَا وَاسِطَةً، وَمَدْلُولُهُ الْحُكْمُ بِهَا، وَمَنْ الْمَقْطُوعُ بِكَذِبِهِ مَا أَوْهَمَ بَاطِلاً، وَلَمْ يَقْبَلْ تَأْوِيلًا،

لطلبه استفهام [أو أمر] المفيد لطلب تحصيلها [أو نهْي] المفيد لتحصيل الكفِّ عنها ولو كان الطلب مِنْ مُلْتَمِسٍ وَسَائِلٍ وسكت عنه الْمُصَنَّفُ لدخوله تحت عموم كلامه [وإلَّا] يفيد طلباً لشيء مما ذكر بوضعه [فما] كلام [لا يَحْتَمِلُ صِدْقاً] مطابقة واقع [وَكَذِباً] عدم مطابقتها فهو [تنبيهٌ وإنشاءٌ] فَيُسَمَّى بكلٍّ منهما سواء أفاد طلباً فاللازم وإليه أشار بقوله [ومنهُ تَمَنُّ] طلبٌ محالٌّ كـ «ليت الشباب عائد»، وما فيه عسرٌ كقول المُعْذِم: «ليت لي قِنْطَاراً من ذهبٍ» [وَتَرَجُّ] طلب المحبوب نحو «لعلَّ الله يرحمني» [وَعَرَضٌ] طلبٌ برفقٍ ولينٍ نحو:

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصرُ ما قد حدَّثوك فما راءِ كَمَنْ سمعاً<sup>(١)</sup>  
[وتحضيضٌ] - بمعجمتين - طلبٌ بعنفٍ وشدةٍ نحو: «هلا تأتينا فتناَل مرادك»  
أو لم يفد طلباً نحو: أنت طالق [ومحتملُها] أي: الصدق والكذب من حيث هو خبرٌ، ويَبَيِّنُ وَجْهَ احتمالهما بقوله: [فإن كان لنسبته] الواقعة بين المسند والمُسند إليه [خارجٌ] في الوجود [مطابقٌ] لتلك النسبة [ف] ذلك لخبر [الصدق أو لا] يطابقه [فا] لخبراً [للكذب] فصيْدُقه مطابقة الواقع وَكَذِبُهُ عدمها [وافقَ اعتقادَ المتكَلِّمِ] كقول الموحِّد: «خَلَقَ اللهُ الْأَفْعَالُ كُلَّهَا»، [أو لا] كقول المعتزلي ذلك [فلا واسِطَةً] خلافاً للجاحظ إذ قال: الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد والكذب مخالفتها<sup>(٢)</sup>؛ أي: فما طابق أحدهما دون الثاني فواسِطة [ومدلولُهُ] أي: الخبر [الحُكْمُ بها] كما رجَّحه «الجمع» تبعاً للرازي، ولا فرق في ذلك بين الإثبات والنفي [ومن] الخبر [المقْطُوعُ بِكَذِبِهِ] - بفتح فكسرٍ أو بفتح أو كسرٍ فسكون - [ما] خبرٌ عنه صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [أَوْهَمَ بَاطِلاً] أوقعه في الوهم؛ أي: الذهن [ولم يقبل تأويلاً] كما روي أَنَّهُ تَعَالَى خَلَقَ نَفْسَهُ فهو موضوعٌ وَكَذِبٌ عَلَيْهِ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعصمته لإيهاهِ

(١) شرح قطر الندى، ابن هشام [ص٧٤].

(٢) انظر: مختصر المعاني، سعد الدين التفتازاني [ص٢٥].

وما أخبر به مُدَّعي رسالة بلا معجزة، وما ثبت عنه ولم يوجد عند أهله، وما نُقِلَ أحاداً والدَّواعي تتوقَّر على تواتره وبصديق خبر الصادق والمتواتر: وهو خبرُ جمع عقلاء - ولو كُفَّاراً - يمتنعُ تواطؤهم على الكذب عن محسوس؛

باطلاً؛ وهو حدوثه تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وقد دلَّ العقل القاطع على تنزُّهه عن الحدوث وليس منه ما أوهم ذلك، ولم يقابل تأويلاً إلا إذا كان الإيهام لنقص من جهة رواية نزول بذلك، أو ذكر الوهم كما في خبر الصحيحين عن ابن عمر: صَلَّى بنا رسول الله صَلَّى الله تعالى عليه وسلم صلاة العشاء في آخر حياته فلما سَلَّمَ قال: «أرايتكم ليلتكم هذه؛ فإنَّ على رأسِ مائة سنةٍ منها لا يبقى ممن هو اليوم»<sup>(١)</sup>، [وما أخبر به مُدَّعي رسالة] أي: رسول الله تعالى إلى الناس [بلا معجزة] تبيَّن صدقه في دعواه [وما ثبت عنه] عند العوام [ولم يوجد عند أهله] أئمة السُّنة وخَدَمَتِها، قال أحمد بن حنبل: إنَّا لنسمع في الأسواقِ أحاديثَ عن الله تعالى وعن رسوله ما وجدنا لها أصلاً، [وما نُقِلَ أحاداً] حال؛ وكذا جملة [والدَّواعي تتوقَّر على تواتره] تواتر نفيه؛ إمَّا لغرابة كسقوط خطيبٍ عن منبرٍ وقت الخطبة، أو لتعلُّقه بنصٍّ شرعي كالنصِّ على إمامة عليٍّ رضي الله تعالى عنه في قوله صَلَّى الله تعالى عليه وسلم: «أنتَ الخليفةُ بعدي»<sup>(٢)</sup>، فعدم تواتره آيةٌ عَدَمَ صحَّته، وقالت الرافضة: لا يقطع بكذبه لتجوز العقل صدقه [و] مِنَ الخبر المقطوع [بصدق خبر الصادق] أي: الله لتنزُّهه عن الكذب لتجوز العقل صدقه [و] مِنَ الخبر المقطوع [المتواتر] معنى أو لفظاً [وهو خبرُ جمع عقلاء] بصيغة الجمع وهو بألف ممدودة مضموم الأوَّل ظاهره ولو غير بالغين [- ولو] كان الجمع [كُفَّاراً - يمتنعُ تواطؤهم] أي: توافقه [على الكذب عن محسوس] لا معقول لجواز الغلط فيه كخبر الفلاسفة بِقَدَمِ العالم؛ فإنَّ اتفق الجمع المذكور في اللفظ والمعنى فلفظي، وإنَّ اختلفوا فيهما مع وجود معنى كليٍّ فمعنويٍّ؛ كما لو أخبر واحد أنَّه أعطى حاتمَ ديناراً أو آخر أنَّه أعطى بغيراً، فقد اتفقوا على معنى كليٍّ هو الإعطاء وعلى متعلق بتواطئ، وعن متعلق بخبرٍ لأنَّه بمعنى

(١) صحيح البخاري [١/٥٥/برقم: ١١٦].

(٢) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد بن علي الشوكاني [ص ٣٣٥].

فإن تعددت طبقاته اشترط ذلك في كل منها، وإن اختص بالأولى؛ كالقراءة الشاذة كان آحاداً، وحصول العلم من خبر آية اجتماع شرائطه، وما زاد على الأربعة صالح؛ فلا يضبط بعدد، والعلم عنه ضروري متيق للسامعين؛ إن كان لكثرة العدد، وما أفاد لقرائن زائدة على أقل عدد صالح مختلف،

إخبار، [فإن تعددت طبقاته اشترطاً] في تحقق التواتر [ذلك] المذكور في حده عن الإخبار به من غير نحو رأيت؛ بل من أخذ عنه، أو أخذ عمن أخذ عنه [في كل منها] من الطبقات فإن نقص العدد في طبقة عن ذلك لم يكن متواتراً بل مشهوراً [وإن اختص] التواتر [ب] الطبقة [الأولى] من طبقاته عند تعددها دون ما بعدها [كالقراءة الشاذة] فإنها متواترة في الطبقة الأولى آحاداً فيما بعد [كان] ذلك الخبر [آحاداً] لفقد وجود ما يعتبر في تحقق التواتر في كل من طبقاته [وحصول العلم] للمخبر [من خبر] بمضمونه [آية] علامة [اجتماع شرائطه] أي: التواتر في ذلك الخبر وإلا لما أفاد بمجرد العلم [وما زاد على الأربعة] في عدد الرواة في طبقاته [صالح] لأن يكفي في عدد الجمع المذكور [فلا يضبط] المتواتر [بعدد] معين فأقل عدده خمسة، وإن توقف القاضي فيها، وما استدل به لتعيين عدد كما هي أقوال ضعيفة لو سلم دليلهم ليس فيه ما يدل لأن ذلك العدد شرط لما ذكر وإفادة العلم [والعلم] الحاصل [عنه] أي: عن المتواتر [ضروري متيق للسامعين] يحصل عند سماعه من غير احتياج لنظر لحصوله ممن لا يتأتى منه النظر كالبه والصبان [إن كان] حصول ذلك العلم [لكثرة العدد] الواصلة لما مر [وما] أي: خبر متواتر، وهو مبتدأ صفته [أفاد] العلم المدلول عليه بالمقام المتعلق به قوله [لقرائن] أي: معها [زائدة على أقل عدد صالح] للتواتر وقد عرفت أنه ما فوق أربعة والخبر [مختلف] فيحصل لزيد دون غيره من السامعين؛ لأن القرائن قد تقوم عند شخص دون آخر، أما الخبر المفيد للعلم بقرائن منفصلة عنه فليس بمتواتر، وقيل: يجب حصول العلم من المتواتر مطلقاً بل قد يحصل لكل ولبعض فقط؛ لجواز عدم حصوله لبعض بكثرة القرائن، وقيل: نظري بمعنى أنه يتوقف على مقدمات حاصلة عند السامع هي ما مر من الأمور المخفية لتواتره لا بمعنى الاحتياج لنظر عقب السامع، فلا خلاف في المعنى أنه ضروري لأن توقفه على تلك المقدمات

وما لم يَنْتَه للتواترِ آحادٌ مَظنونُ الصّدقِ.

ومنه المستفيضُ والمشهورُ: وهو الشائعُ عن أصلٍ، وقد يفيدُ خبرُ الواحدِ العِلْمَ لقريضةً، ويجبُ العملُ به في الفتوى والشهادة إجماعاً، وكذا غيرُهما سَمْعاً، وتكذيبُ أصلٍ لفرعِهِ الجازمِ لا يُسْقِطُ مَرْوِيَهُ،

غير منافٍ كونه ضرورياً [وما لم يَنْتَه للتواترِ] بأن لم يوجد فيه مقومه سواء رواه واحدٌ أو أكثر أفاد العلم بالقرائن المنفصلة أم لا [آحاد]، ويقال لخبرها: خبر الواحد [مَظنونُ الصّدقِ] صفة آحاد أو خبرٌ بعد خبر لما.

[ومنه المستفيضُ والمشهورُ:] وهما اسمان لمسمّى [وهو الشائع] بين الناس عن أصل بخلاف الشائع [عن] غير [أصل] فكذب وأقلُّ عددٍ رواة المستفيض اثنان وهو قول الفقهاء<sup>(١)</sup>، وقيل: ما زاد على الثلاثة وعليه الأصوليون، وقيل: ثلاثة وعليه المحدثون [وقد] للتحقيق [يفيدُ خبرَ الواحدِ العِلْمَ لقريضةً] النَّظَرُ كما في إخبار رجل بموت ولده المشرف على الموت؛ مع قريضة البكاء وإحضار الكفن والنَّعش، وقيل: لا يفيدُه مطلقاً، وعليه الأكثر واختاره التاج في «شرح المختصر»، وقيل: يفيدُه مطلقاً بشرط العدالة لأنّه حينئذٍ يجب العمل به، وإنّما يجب بما يفيد العلم قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، أجب بأن الآية وما في معناها فيما يطلب فيه العلم من أصول الدين؛ كالتوحيد لما ثبت من وجوب العمل بالظن في الفروع [ويجبُ العملُ به] أي: بخبر الواحد [في الفتوى] مما يفتي به المفتي الحاكم [والشهادة] فيما يشبهه [إجماعاً، وكذا] المذكور من الفتوى والشهادة [غيرُهما] من باقي الأمور الدينية والدنيوية فيجب العمل فيه به وإن عارضه قياس كالإخبار بدخول وقت الصلاة أو بتنجس الماء، وقيل: يمتنع العمل به مطلقاً لأنّه إنّما يفيد الظنَّ، ونهي عن إيقاعه فإنّا لا نسلم أنّه شبهه على أنّه موجود في الشهادة أيضاً، وقيل: غير ذلك، وإنّما قلنا يجب العمل به فيجب [سمعاً] لأنّه صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يبعث الآحاد إلى القبائل والنواحي لتبليغ الأحكام؛ فلو لا وجوب العمل بخبرهم لم يكن لبعثتهم فائدة، وقيل: عقلاً أيضاً وذلك أنّه لو لم يجب العمل به لتعطّلت وقائع الأحكام المروية بالآحاد ولا سبيل لذلك [وتكذيبُ أصلٍ لفرعِهِ] فيما رواه عنه [الجازم] بالتكذيب [لا يُسْقِطُ مَرْوِيَهُ]

(١) انظر تفصيل ذلك في: التُّكْتُ، ابن حجر العسقلاني [٧٠/١].

وَتُقْبَلُ زِيَادَةٌ، وَإِسْنَادٌ، وَرَفْعُ ثِقَةٍ عَلَى نَفْسِهِ بِأَنْ ذَكَرَهَا تَارَةً وَحَدَفَهَا أُخْرَى، وَعَلَى غَيْرِهِ؛ وَإِنْ عُلِمَ اتِّحَادُ الْمَجْلِسِ؛ إِنْ أُمِّكَنْ غَفْلَةٌ غَيْرِهِ، نَعَمْ؛ إِنْ اتَّحَدَ وَالسَّائِكُتُ أَضْبَطُ، أَوْ قَالَ: مَا سَمِعْتُهَا أَوْ غَيَّرْتُ إِعْرَابَ الْبَاقِي تَعَارُضًا،

أي: الفرع عن القبول، وقيل: يسقطه لكذب أحدهما، ويحتمل أن يكون هو الفرع ولا يثبت مرويه قلنا: يحتمل نسيان الأصل له بعد روايته للفرع، فلا يكون واحد منهما بتكذيب الآخر له مجروحاً؛ إذ لو اجتمعا في شهادة لم ترد، ودخل في قيد الجازم ما لو جزم الأصل بنفي الرواية أو ظنه أو شك فيه، وخرج به ما لو شك الفرع في الرواية أو ظنها فيسقط مرويه إلا إن ظننا الفرع، ومن ظن الأصل نفيها أو شك فيه، وبما ذكر عُلِمَ أنَّ صور الجزم والظن والشك من الفرع والأصل تسع، وأنَّ المروي يسقط في أربع منها دون البقية [وَتُقْبَلُ زِيَادَةٌ] في المتن [أو] يقبل [إِسْنَادٌ] وهو طريق المتن والسند رفعه لقائله، وقيل عكسه، وقيل: هما بمعنى؛ أي: زيادة [ورفع ثِقَةٍ] إليه أحدهما وحذف ما أضيف إليه الآخر إيجازاً كقولهم: «قطع الله يدَ رجل من قالها» يقبل زيادة إسناده حديث ورفع الموقوف، وكذا وصل منقطع، والثقة الحافظ العدل، أمَّا زيادة غيره في الأوَّل فمن المزيد في متصل الأسانيد، وفيما بعد فلا عبرة بها منه مطلقاً لشذوذها أو نكارتها، والزيادة لما ذكر قبوله من الثقة [على نفسه؛ بأنَّ ذَكَرَهَا تَارَةً] في «المصباح»: التارة: المرَّة، وأصلها الهمز لكنه خفت لكثرة الاستعمال، وربَّما همز على الأصل، وجمعت بالهمزة فقليل: تارة وَتِيَارَ وَتِيَر، وقال ابن السَّراج كأنَّه مقصور من تيار، أمَّا المخفف فالجمع تارات. انتهى<sup>(١)</sup>. منصوب على المصدرية أو الظرفية الزمانية ومثلها في الإعراب مرَّة [وَحَدَفَهَا أُخْرَى، و] يقبل الزيادة [على غيره؛ وَإِنْ عُلِمَ] بالبناء لغير الفاعل [اتِّحَادُ الْمَجْلِسِ] للمزيد والمزيد عليه [إِنْ أُمِّكَنْ] عادة [غَفْلَةٌ غَيْرِهِ] عن تلك الزيادة وإلَّا فلا تقبل [نعم، إِنْ اتَّحَدَ] المجلس وأمكن عادة الغفلة عنها [و] كان [السَّائِكُتُ] عنها [أَضْبَطُ] ممن زادها [أو] نفاها على وجه يقبل بأنَّ [قال: مَا سَمِعْتُهَا أَوْ غَيَّرْتُ] زيادته [إِعْرَابَ الْبَاقِي تَعَارُضًا] أي: الخبران لاختلاف المعنى حينئذ كما لو روى في خبر فرض رسول الله صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زكاة الفطر صاعاً من تمرٍ نصف عام، أمَّا إذا نفى الزيادة على وجه

(١) المصباح المنير، الفيومي (١/٧٨/مادة: (تور)).

ويجوز حذف بعض خبرٍ لم يتعلّق به باقي، ويُعتبر حملُ صحابيٍّ مرويّه على أحدٍ محمّلين تنافياً؛ وإلا حُمِلَ عليهما لا على غيرِ ظاهره، وشَرَطُ الراوي إسلامٌ وتكليفٌ؛ ولو مُتَّبِعاً يُحَرِّمُ الكَذِبَ وليس بِدَاعِيَةٍ، وغيرُ فقيهٍ وإن خالفَ القياسَ، ومتساهلاً في غيرِ الحديث، ومُكثِراً أَمَكَنَ تحصيلُهُ لما رواه وعُلِمَ

لا تقبل كأن يخص النفي، وقال: لم يقبله الثبتي صَلَّى الله تعالى عليه وسلم فلا أثر له [ويجوز حذف بعض خبرٍ لم يتعلّق به] بالمحذوف [باقي] لأنه صرّح كخبر مستقل، وإلا لإخلاله بالمعنى المقصود كأن يكون علةً أو استئنافاً أو غاية [ويُعتبر] بالبناء لغير الفاعل [حملُ صحابيٍّ مرويّه] عن رسول الله صَلَّى الله تعالى عليه وسلم [على أحدٍ محمّلين] بالمهملة [تنافياً] كالقراءة يحمله على الحيض أو الطهر؛ لأن الظاهر أنه ما حمّله إلا لقربة وخرج بالصحابي غيره لظهور أن ظهورها له أقرب [وإلا] بأن لم يتنافى [حُمِلَ عليهما] كالمشترك وإلا ففَضُرَ الصحابيُّ له على أحدهما إنما يجيء على القول بمنع استعمال المشترك في معنييه [لا] حملُ الصحابي لما ذُكِرَ [على غير ظاهره] كأن حملَ اللفظ على المعنى المجازي دون الحقيقي؛ بل يحمله على ظاهره بالاعتبار به قال الشافعي: كيف أترك الحديث لقول من لو عاصرته لحججته.

أمّا إذا لم يتناف الظاهر وغيره فيحمل عليها بناءً على الراجح من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه [وشَرَطُ الراوي] لقبول مرويّه [إسلامٌ وتكليفٌ] بلوغٌ وعقلٌ [ولو] كان المسلم المكلف [مُتَّبِعاً] ذا بدعة غير مُكفّرة [يُحَرِّمُ الكَذِبَ]، قال الشافعي: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطّابية - أي: وهي فرقة تستحلّ الكذب لموافقيها اعتقاداً - [وليس بِدَاعِيَةٍ] لبدعته، أمّا المجيز للكذب وإن لم تكن داعية، والداعية وإن لم يكن ممن يجيز الكذب فلا يقبل مرويّهما للثّمة [و] أو كان الراوي [غير فقيهٍ] للحديث المرفوع «قُرْبٌ مَبْلَغٌ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»<sup>(١)</sup>، وفي رواية «قُرْبٌ حَامِلٌ فَقِهٍ لِمَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»<sup>(٢)</sup>، [وإن خالف] مرويّه [القياس] فلا يقدح مخالفته في قبوله [و] لو كان الراوي [مُتْسَاهِلاً في غيرِ الحديث] من كلام الناس إلا أنه متحرّزٌ في الحديث [و] لو كان [مُكثِراً] للمروي إن [أَمَكَنَ تحصيلُهُ لما رواه] عادة [وعُلِمَ

(١) صحيح البخاري (٢/٦٢٠/برقم: ١٦٥٤).

(٢) سنن أبي داود (٢/٣٤٦/برقم: ٣٦٦٠).

عدالته باطناً، أو وَصَفَ نحوَ الشَّافِعِيِّ لَهُ بنحوٍ: «لا أَتَّهِمُهُ»، وهي مَلَكَةٌ تَمْنَعُ مِنْ فعلٍ كَبِيرَةٍ، وَأُلْحِقَ بها إِصرارُهُ على صَغِيرَةٍ؛ إِنْ لم تَغْلِبْ طَاعَاتِهِ، وصَغِيرَةُ خِصَّةٍ كَسَرِقَةٍ لُقْمَةٍ، وَمُخَلٌّ بِمَرُوءَةٍ، وَمَنْ عُدِرَ في فعلٍ مُفْسَقٍ ولو قطعياً مقبولاً، وللكبيرة حدودٌ مدخولةٌ.

فالأوَّلَى تقرُّبُها بِالْعَدِّ؛ فَمِنْهَا شُرْبُ قَطْرَةٍ مِنْ مُسْكِرٍ، نَعَمْ هو لِخَنَفِيِّ كصغيرة؛ .....

عدالتهُ] أي: الراوي [باطناً] وهي المرجوع فيها إلى قول المزكِّين [أو وصفَ نحوِ الشَّافِعِيِّ] مِنَ المجتهدين [لَهُ] للراوي [بنحوٍ: لا أَتَّهِمُهُ] فيقبل على مقلدي ذلك القابل، وكذا يقبل إبهامه كخبر الشافعي حدَّثني الثقة أو مَنْ لا أَتَّهِمُ [وهي] أي: العدالة المشروطة لغةً: التوسط، وشرعاً [مَلَكَةٌ] هيئة راسخة للنفس [تَمْنَعُ مِنْ فعلٍ كبيرةٍ] هي ما ورد فيها وعيد شديد في كتابٍ أو سُنَّةٍ مقبولة [وَأُلْحِقَ بها] في سلبها عدالة معترفها [إِصرارُهُ] بالمهمات إكثار وإدمان [على صَغِيرَةٍ] يشعرُ بقلَّةِ المبالاة في الديانة لكن إنَّما يلحق ذلك بها [إِنْ لم تَغْلِبْ] تزد [طَاعَاتُهُ] على الصغائر وإلَّا فلا تسلبها لقلَّتْها أو غلبة الطاعة عليها، [و] تمنع من [صَغِيرَةٍ خِصَّةٍ] تدلُّ على خِصَّةٍ من قامت به [كَسَرِقَةٍ لُقْمَةٍ] وتطفيف بتمرة، أمَّا غيرُ الخِصَّةِ فلا تمنعها إلَّا عند الإصرار عليها بشرطه [و] تمنع من [مُخَلٍّ بِمَرُوءَةٍ] وهي التَّخَلُّقُ بأخلاق أمثاله زماناً ومكاناً وذلك كمشي الفقيه عرياناً مما زاد على عورته [وَمَنْ عُدِرَ في فعلٍ مُفْسَقٍ] من كبيرة أو إصرار على صغيرة من غير غلبة طاعة عليها [ولو] كان المفسق [قَطْعِيّاً مقبولاً] كأنَّ جهل تحريمه أو أكره عليه [وللكبيرة] عند العلماء [حدودٌ] تعاريف [مدخولةٌ] غير مُسَلَّمة لفقد الاطراد والانعكاس في بعضها ذكرها المُصَنِّفُ في أوائل «الزواجر» فراجع.

[فالأوَّلَى تقرُّبُها] بالقاف الموحدة [بِالْعَدِّ] بتشديد الدال مصدر عدَّ [قَمِنْها] أشار به لعدم انحصاره فيما ذكره ومن أراد ذلك فعليه بـ«الزواجر»، [شُرْبُ قَطْرَةٍ مِنْ مُسْكِرٍ] وهو المشتدُّ المتَّخَذُ من نحو ماء العنب [نَعَمْ هو] أي: تناول مل ذِكْرٍ مِنَ القطرة منه [لِخَنَفِيِّ كصغيرةٍ] أي: إِنْ كان خمراً، وإلَّا فالأصحُّ عندهم حِلُّ المشتدِّ من غير ماء العنب إلَّا الذي يحصل به الإسكار فما عداه مباحٌ عندهم لا حرام؛



فَلِذَا حُدَّ بِهِ، وَقُبِلَتْ شَهَادَتُهُ، وَسَرِقَهُ مَا يُقَطَّعُ بِهِ وَعَظْبُهُ وَتَطْفِيفُهُ، وَغَيْبَةُ ظَاهِرِ الْعَدَالَةِ، وَتَأْخِيرُ صَلَاةٍ عَنْ وَقْتِهَا بِلَا عَذْرِ، وَإِذَاءُ مُسْلِمٍ،

[فلذا] لكونه كالذنب [حُدَّ] شاربه [به] عندنا [وقُبِلَتْ شهادته] لأنه لم يرتكب كبيرة ولا أصرَّ على صغيرة [وسَرِقَهُ ما يُقَطَّعُ به] من نِصاب؛ أي: ربع دينار - والدينار شرعاً وزنه اثنان وسبعون شعيرة معتدلة مقطوع من طرفها ما دقَّ وطال - لا شبهة له من حرز مثله [ووعظبُهُ] أخذه بغير طريق شرعي، وفي الحديث المرفوع: «وَلَا يَنْتَهَبُ نَهْبَةً ذَاتَ شَرَفٍ - يرفعُ الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها - وهو مؤمن»<sup>(١)</sup> [وتطفيفه] نقص المكيال أمَّا القليل فصغيرة كما تقدَّم، ومنه ما يدلُّ على الجسَّة كتطفيف تمرَّة [وغيبة ظاهِر العَدالة] أي: ذكره بما يكره وإن كان فيه؛ فإن كان متجاهراً بفسقه لا تكون غيبته محرَّمة، واختلفوا في الأولى فقليل: صغيرة، قاله صاحب «العدة» وأقرَّه الرافعي ومن تبعه لعموم البلوى بها، وقيل: كبيرة، قال القرطبي في التفسير: بلا خلاف، وشملها تعريف الأكثر الكبيرة بأنها ما توعدَّ عليه بخصوصه، قال الزركشي: وقد ظفرت بنصِّ الشافعي كذلك فالقول بأنها صغيرة ضعيف، قال شيخ الإسلام زكريا: وليس كذلك لإمكان الجمع بحمْلِ النَّصِّ على ما إذا أصرَّ على الغيبة، أو قرنت بما يصيرها كبيرة، أو اغتاب عدلاً، وتباح الغيبة في مراضع نظمها شيخ الإسلام المذكور وأوردها في شرح «اللَّبِّ» فقال:

تَبَاحُ غَيْبَةٍ لِمُسْتَفْتٍ وَمَنْ رَامَ إِعَانَةَ لِرَفْعِ مُنْكَرٍ  
وَمُعَرِّفٍ مُتَّظَلِّمٍ مُتَكَلِّمٍ فِي مَعْلَنِ فِسْقًا مَعَ الْمُحَذَّرِ  
[وتأخير صلاة عن وقتها بلا عذر] كَسَفَرٍ لَّأَنَّهُ تَضْيِيعُ لَهَا وَكَذَا مِنَ الْكِبَائِرِ  
تقديمها كذلك، وعند الترمذي: «من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر»<sup>(٢)</sup>، وتركها أولى بذلك [وإيذاء مُسْلِمٍ] بلا حقِّ بنحو ضرب، وكان على المُصَنِّفِ التعبير به لأنه الذي في الكتب الأصولية قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ أَحْتَمَلُوا بِهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ (الأحزاب: ٥٨)، ولخبر مسلم: «صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَمْ أَرَهُمَا؛ قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا

وَسَبُّ صَحَابِيٍّ، وَدِيَانَةٌ، وَقِيَادَةٌ، وَسِعَايَةٌ، وَيَأْسُ رَحْمَةٍ، وَأَمْنٌ مَكْرٍ، وَسِحْرٌ،

الناس<sup>(١)</sup> الحديث، وفي آخره: «ولا يدخلون الجنة ولا يجدون ربها؛ وإن ربحها ليجد من مسيرة كذا وكذا» وخرج بالمسلم؛ الكافر، فليس ذلك كبيرة خلافاً للزركشي [وسب صحابي] لخبر الصحيحين: «لا تسبوا أصحابي» الحديث رواه مسلم<sup>(٢)</sup>، والخطاب للصحابة السابيين نزلهم لسبهم الذي لا يليق بهم غيرهم حيث علل بقوله: «فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه»، ويستثنى سب الصديق بنفي الضجة فكفر لتكذيب القرآن، أما سب غير الصحابي فصغيرة، وخبر «سياب المسلم فسوق»<sup>(٣)</sup> معناه تكراره فهو إصرار على صغيرة فيكون كبيرة [وديانة] - بالمهملة بعدها تحتية، وبعد الألف مثلية - استحسان الرجل نحو الفاحشة على أهله، وفي الحديث: «ثلاثة لا يدخلون الجنة؛ العاق لوالديه، والذئب، ورجلة النساء» قال الذهبي: إسناده صحيح<sup>(٤)</sup>. [وقيادة] قياساً على الديانة؛ أي: استحسان الرجل ذلك على غير أهله [وسعاية] - بمهملتين وبعد الألف تحتية والثلاثة بكسر أوائلها - أي: الذهاب بشخص لظالم ليؤدبه بما يقوله في حقه لخبر «الساعي مثلث»<sup>(٥)</sup>؛ أي: مهلك بسعايته نفسه والمُسعى به، وإليه، [ويأس رحمة] أي: قطع الرجا من الرحمة الإلهية قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يَأْتِشِرُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا أَقْوَمُ الْكَافِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧]، ولحديث الدارقطني، وصوب رفعه «من الكبائر الإشراف بالله واليأس من روح الله»<sup>(٦)</sup>، والمراد استبعاد عفو الله عن الذنوب لعظمها لإنكار سعة رحمته، وظاهر الآية أن كفر إلا أن يحمل اليأس فيه على الاستبعاد، أو الكفر على معناه اللغوي؛ أي: كُفّران النعمة [وَأَمْنٌ مَكْرٍ] بالاسترسال في المخالفة اتكالا على العفو؛ قال الله تعالى: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا أَقْوَمُ الْخَائِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩]، [وسحر] بالمهملة لِعَدُوِّهِ ﷺ لَهُ مِنَ السَّبْعِ الْمَوْبِقَاتِ فِي الْحَدِيثِ

(١) صحيح مسلم [٣/١٦٨٠] برقم: ٢١٢٨. (٢) صحيح مسلم [٤/١٩٦٧] برقم: ٢٥٤٠.

(٣) صحيح البخاري [١/٢٧] برقم: ٤٨. (٤) سنن النسائي [٥/٨٠] برقم: ٢٥٦٢.

(٥) النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير [٢/٩٣٥].

(٦) مصنف عبد الرزاق [١٠/٤٥٩] برقم: ١٩٧٠١.

والإخبار بعامّ رِوَايَةٍ وعندَ قاضيٍ بخاصّ للمخبرِ على غيره دَعْوَى، ولغيرِ المخبرِ على غيره شهادةً، وأشهدُ إنشاءً يتضمَّنُ إخباراً،

الصحيح المشهور فيها<sup>(١)</sup>، [والإخبار بـ] بشيء [عامّ] للناس [رِوَايَةٍ] كخصائص النّبِيّ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وغيرها؛ إذ القصد منها اعتقاد خصوصيتها بمن اختصت به، وهو يَعُمُّ الناس وما في الأمر بصيغة الإنشاء من أمرٍ أو نهْيٍ ونحوها يرجع للمخبر بتأويل؛ فتأويل ﴿أَتَيْمُوا أَلَكَلَّةَ﴾ و﴿لَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾ [الإسراء: ٣٢] مثلاً الصلاة واجبة والزنا مُحَرَّمٌ [و] [الإخبار [عندَ قاضي] حاكم شرعيّ ولو محكماً [بـ] حقّ [خاصّ للمخبر] بصيغة الفاعل [على غيره دَعْوَى] وهو اسم مصدر من ادعيت كذا؛ أي: طلبته لنفسي، وجمعها «دعاوي» - بكسر الواو وفتحها - قال بعضهم: والفتح أولى؛ لأنّ العرب آثرت التخفيف ففتحت، وتحافظت على تاء التانيث التي بني عليها المفرد، وبه يشعر كلام ابن ولّاد ولفظه: وما كان على «فعلى»؛ أي: بتثليث فائِهِ فجمعه الكثير فيه «فعالي» بالفتح، وقد يكسرون اللام في كثير منه، وقال بعضهم: الكسر أولى وهو مفهوم من كلام سيويهِ؛ لأنّه ثبت أنّ ما بعد ألف الجمع لا يكون إلّا مكسوراً، وما فتح منه فسماعي لا يقاس عليه لخروجه عن القياس، قال ابن جنّي قالوا: «حُبَلِي» و«حَبَالِي» والقياس «حُبَالِي» كـ«دَعَاوِي وَيَتَامِي» والأصل: يَتَامَ فَقُلِبَ ثُمَّ فَتِحَ تخفيفاً، ومقتضى كلام ابن السراج تساويهما في الدعاوي والفتاوي، وفيه زيادة في «المصباح المنير»، وسكت المصنّف عن: ولغيره عليه، وإنّ لم يكن عند حاكم كإقرارٍ سهواً وإلّا فلا يتمّ التقسيم إلّا به [و] [بحق] [الغيرِ المخبرِ على غيره شهادةً، و] لفظ [أشهدُ إنشاءً] لأنّه خارج له؛ تطابقه النسبة أو لا تطابقه؛ بل وجود مضمونه به في الخارج [يتضمَّنُ إخباراً] بالمشهود به نظراً لمتعلّقه، وقيل: محض إخبارٍ نظراً له فقط، وقيل: محض إنشاءٍ نظراً للفظ؛ قال المحقق المحلي: وهو التحقيق، فلم تتوارد الأقوال الثلاثة على محلٍّ واحدٍ ولا منافاة بين كون لفظ «أشهد» إنشاءً، ومعنى الشهادة: إخبارٌ لأنّه صيغة مؤدّية لذلك المعنى لتعلقه<sup>(٢)</sup>.

(١) صحيح البخاري [٣/١٠١٧/برقم: ٢٦١٥].

(٢) شرح جمع الجوامع، المحلي [٤٦/٢].

وَصِيغُ الْعُقُودِ وَالْحُلُولِ مَحْضُ إِنْشَاءٍ، وَيَثْبُتُ الْجَرْحُ وَضِدُهُ بِوَاحِدٍ فِي الرِّوَايَةِ؛ إِنْ بَيَّنَّ سَبَبَ كُلِّ، أَوْ أَطْلَقَ الْجَرْحَ مَنْ عُرِفَ مَذْهَبُهُ، وَقُدِّمَ مُجَرَّحٌ وَإِنْ نَقَصَ عَدَدُهُ، وَمِنْ التَّعْدِيلِ رَوَايَةٌ مَنْ لَا يَرُوي إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ، وَمِنْ الْجَرْحِ تَدْلِيْسُ الْمُتَوْنِ لَا بِتَسْمِيَةٍ غَيْرِ مَشْهُورٍ، وَلَا بِإِعْطَاءِ شَخْصٍ اسْمَ آخَرَ؛ تَشْبِيْهًا، وَلَا بِإِيْهَامِ اللَّقِيِّ وَالرَّحْلَةِ.

[وصيغ العقود] كـ «بُعْتُ وَقِلْتُ» [والحلول] كـ «فَسَخْتُ وَأَقْلْتُ» [محض إنشاء] لوجود مضمونها في الخارج، وقيل: إخبارٌ على أصلها بأن يُقَدَّرَ وجود ذلك في الخارج قبيل التلَفُظ بها [ويثبتُ الجرحُ وضدُّه] لو قال: «ويثبت التعديل والجرح» لكان أحبَّ وأعذب [بواحدٍ في الرواية] أي: بخلاف الشهادة لا يشتان فيها إلا بعد رعاية للتناسب فيهما؛ إذ الواحد يُقْبَلُ في الرواية دون الشهادة، وقيل: لا يشتان إلا بعدد فيهما نظراً لأنَّه شهادة، وقيل: يكفي فيهما واحد نظراً لأنَّه خبر [إِنْ بَيَّنَّ سَبَبَ كُلِّ] منهما [أو أَطْلَقَ الْجَرْحَ] في الراوي [مَنْ عُرِفَ مَذْهَبُهُ] مَنْ أَنَّهُ لَا يَجْرَحُ إِلَّا بِجَارِحٍ قَادِحٍ، فلا يكفي ذلك فيهما؛ لإفادة التوقف عن القبول إلى البحث عن ذلك كما ذكره في الرواية، وظاهر أنَّه لا بُدَّ في التعديل من ذِكْرِ السَّبَبِ الْبَيِّنَةِ لِأَنَّهُ قَدْ يَبَادِرُ لِلتَّعْدِيلِ عَمَلًا بِالظَّاهِرِ [وَقُدِّمَ مُجَرَّحٌ] بصيغة الفاعل مِنَ التَّجْرِيعِ؛ أي: مُصَيِّرُ الْقَوْلِ فِيهِ مَجْرُوحًا؛ أي: عَلَى مُعَدِّلٍ [وَإِنْ نَقَصَ عَدَدُهُ] عَنِ الْمَعْدِّلِ لِإِطْلَاقِهِ عَلَى مَنْ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ الْمَعْدِّلُ، وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ اطَّلَعَ الْمَعْدِّلُ عَلَى سَبَبِ الْجَرْحِ وَعَلِمَ بِشُبُوتِهِ مِنْهُ قُدِّمَ؛ أي: بِصِيغَةِ الْمَفْعُولِ عَلَى الْجَارِحِ وَهُوَ كَذَلِكَ [وَمِنْ التَّعْدِيلِ] الْمَكْتَفِي بِهِ فِي تَوْثِيقِ الرَّائِي [رَوَايَةٌ مَنْ لَا يَرُوي إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ] بِأَنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ، أَوْ عَلِمَ مِنْ عَادَتِهِ عَنْ شَخْصٍ؛ فَذَلِكَ تَعْدِيلٌ لَهُ كَمَا لَوْ قَالَ هُوَ عَدِلَ، وَقِيلَ: لَا؛ لَجَوَازِ تَرْكِ عَادَتِهِ [وَمِنْ الْجَرْحِ] السَّقْطُ لِلرَّائِي [تَدْلِيْسُ الْمُتَوْنِ] بِأَنْ يَدْرَجَ كَلَامُهُ مَعَهَا بِحِثِّ لَا يَتَمَيِّزَانِ [لَا] تَدْلِيْسٍ [بِتَسْمِيَةٍ] لِلرَّائِي [غَيْرِ مَشْهُورٍ] لَهُ حَتَّى لَا يَعْرِفَ إِذْ لَا خَلَلَ فِي ذَلِكَ، قَالَ السَّمْعَانِي: إِلَّا إِنْ كَانَ بِحِثِّ لَوْ سُئِلَ عَنْهُ لَمْ يَبَيِّنْهُ فَإِنَّ ذَلِكَ يَكُونُ حِينَئِذٍ جَرَحًا لظهور الكذب منه ومنع الاستثناء بمنع مستنده [ولا بإعطاء شخص اسم آخر تشبيهاً] باليهقي كقول صاحب «الجمع» أخبرنا أبو عبد الله الحافظ؛ يعني: «الحاكم» لظهور المقصود [ولا بـ] تَدْلِيْسٍ [إِيْهَامٍ] بِالتَّحِيَةِ [اللُّقِيِّ] بِضَمِّ اللَّامِ وَكَسْرِ الْقَافِ [وَالرَّحْلَةِ]

والصحابي: من اجتمع مؤمناً به ﷺ في حياته كالتابعي معه، وقيل من عدل معاصري ادعى صحبة، والصحابة كلهم عدول،

الارتحال لطلب الحديث فالأول كقول معاصري الزهري - ولم يلقه - قال الزهري كذا؛ موهماً أنه سمعه منه، والثاني كأن يقول حدثنا فلان وراء النهر؛ يوهم أنه جريحون ومراده النيل؛ كأن يكون ذلك بالجيزة؛ لأن ذلك كله من المعارض لا الكذب.

[والصحابي من] بشر [اجتمع] عرفاً [مؤمناً] حال من الضمير [به] متعلق بالوصف [صلى الله] تعالى [عليه وسلم] حال من الضمير المجرور أو استئناف دعائية بمضمونها [في حياته] حال من الضمير المجرور لإخراج من اجتمع به بعدها، ولو وهو على بعثته أو بعد وسكت عن قيد، ومات على الإيمان اكتفاء بمؤمن لما أن الإيمان ما كان عنده، وعن قيد البعثة للزوم الإيمان له وبمن في الأرض لإدخال نحو عيسى فيه وهو أفضل الصحابة كما أسفر عنه التاج السبكي بقوله:

من جاءنا باتفاق الخلق أفضل من شيخ الصحاب أبي بكر ومن عمر ومن علي ومن عثمان وهو فتى من أمة المصطفى المختار من مضر<sup>(١)</sup> وتفسير من البشر لأنه الكثير اتصافه به مما يجول في الألسنة فلا يرد أن من الجن صحابة أيضاً وسكت عن طول مدته والأصح عدم اعتباره وهو فيما ذكر مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم [كالتابعي معه] فهو من اجتمع بالصحابي حال حياته مؤمناً بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم [وقيل] بالبناء لغير الفاعل [من عدل] ولو ظاهراً [معاصري] بصيغة الفاعل من المعاصرة [ادعى صحبة] للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم بأن لم يكن بعد تمام مائة عام بعد موته؛ وإلا فلا يقبل لحديث ابن عمر: «أرايتكم ليلتكم هذه، فإنه لا يبقى على رأس مائة سنة ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد»<sup>(٢)</sup>، [والصحابة كلهم] من خالط الفتنة ومن لا، و«كلهم» للإحاطة والشمول [عدول] قال صلى الله تعالى عليه وسلم: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»<sup>(٣)</sup>. وقد بينت مرتبته في شرحي منظومة «الشرف العمر بطي للورقات»

(١) الأشباه والنظائر، تاج الدين عبد الوهاب السبكي [٣٤٧/٢].

(٢) صحيح البخاري [٢٠٧/١] برقم: [٥٣٩]. (٣) المؤتلف والمختلف، الدارقطني [١٠/٤].

والمُرْسَلُ: مرفوعٌ غير صحابيٍّ إليه ﷺ وإنما يُقْبَلُ إذا اعتَضَدَ بأحدِ أمورٍ بِضْعَةَ عَشَرَ

[والمُرْسَلُ: بصيغة المفعول؛ مِنَ الإرسال اصطلاحاً] مرفوعٌ غير صحابيٍّ إليه صَلَّى اللهُ تَعَالَى [عليه وَسَلَّمَ] فيتناول مرفوع التابعي الكبير من أكثر روايته عن الصحابة والصغير من أكثرها عن غيرهم وغير التابعي؛ أي: ويتناول مرفوع غير التابعي؛ بل يندرج فيه المعلق عند المحدثين [وإنما يُقْبَلُ] المرسل ويكون حجةً عندنا؛ أي: معشر الشافعية [إذا اعتَضَدَ] قوي [بأحدِ أمورٍ] بواحدٍ من أمور [بِضْعَةَ عَشَرَ] في «المصباح» البِضْعُ في العدد بالكسر، وبعض العرب بفتح واستعماله مِنَ الثلاثة للتسعة يستوي فيه الواحد وفروعه؛ يقال: بَضْعُ رجالٍ وبَضْعُ نسوةٍ، ويستعمل من ثلاث عشرة لثسع عشرة؛ لكن تثبت الهاء في بَضْعٍ مِنَ المذكَر، وتحذف في المؤنث كالتَّيْفِ، ولا يستعمل فيما زاد على العشرين، وأجازه بعضُ المشايخ فيقال: بَضْعٌ وعشرون امرأةً، وبِضْعَةٌ وعشرون رجلاً؛ كذا قال أبو زيد؛ فعليه فمعنى البضع والبضعة في العدد قطعةٌ مبهمَةٌ غيرٌ محدودة. انتهى.

قلت: ويشهد لبعض المشايخ «الإيمان بضع وسبعون» بتقديم السين «شعبة» فهو كذلك في «الصحيحين»، والمعروف عن الشافعي عند المحدثين إنَّ العاضد أحد أمور أربعة مجيء المرسل مسنداً من طريق آخر صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً، أو مجيئه مرسلأً أخرجه من لم يرو عن رجال المرسل الأول حتى يغلب على الظن عدم اتحادهما، أو موافقة قول بعض الصحابة، أو فتوى عوام أهل العلم به، وترتيبها في الاعتضاد ترتيبها في الذِّكْرِ كما ذكره السخاوي في شرح الألفية له، والأولان في الألفية، والثانيان مزيدان عليها ففي ألفية العراقي:

لَكِنْ إِذَا صَحَّ لَنَا مَخْرَجُهُ      بِمَسْنَدٍ أَوْ مَرْسَلٍ يَخْرُجُهُ  
مَنْ لَيْسَ يَرُوي عَنْ رِجَالِ الْأَوَّلِ      نَقَبَلَهُ قُلْتُ: الشَّيْخُ لَمْ يُفْصَلِ  
وَالشَّافِعِيُّ بِالْكَبَارِ قَيِّداً      وَمَنْ رَوَى عَنْ الثَّقَاتِ أَبداً  
وَمَنْ إِذَا شَارَكَ أَهْلَ الْحَفِظِ      وَافَقَهُمْ إِلَّا بِنَقْصٍ لَفْظٍ<sup>(١)</sup>

قال السخاوي وزاد بعض الآخذين عن الناظم قوله:

أَوْ كَانَ قَوْلٌ وَاحِدٌ مِنْ صَحْبٍ      خَيْرُ الْأَنَامِ عَجَمٍ أَوْ عَرَبٍ

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي [١/١٣٤].

فإن تعيّن ولا عاضد ومدلوله المنع وجب الكف لأجله، ويحلّ لعارف نقل حديث معناه ظاهر ولم يتعبّد بلفظه بالمعنى، ويحتجّ بقول صحابيّ نحو: «أمرنا»، و«من السنة»، و«كنا نفعل»، «كانوا يفعلون».

أو كان فنوى جلّ أهل العلم وشيخنا أهملَ ذا في النظم<sup>(١)</sup>  
 زاد غيره من العاضد انتشاره من غير نكير، وعمل أهل العصر على وفقه وموافقة المرسل للفظ في الضبط غير عاضد؛ بل هو شرط كون المرسل المروي لذلك عاضداً خلافاً لما في شرح «اللّب»، والمجموع من المرسل وعاضده حجّة لا مجرد المرسل أو عاضد لضعف كلّ بانفراده، ولا يلزم من ذلك ضعف المجموع لأنّ للاجتماع قوة نفيد الظنّ، هذا إن لم يحتجّ بالعاضد، وإلاّ كانا دليلين العاضد بنفسه والمرسل لا اعتضاده به، فيرجحان على معارضة حديث لهما، راجعت في «البحر» ما رأيت فيه زيادة على ما ذكر [فإن تعيّن] المرسل [ولا عاضد] له يقوم به قبوله [ومدلوله المنع] من شيء [وجب الكف] عنه [لأجله] المرسل احتياطاً لأنّ ذلك يحدث شبهة توجب التوقف؛ أمّا إن كان غيره فيجب الكف وإن وافقه؛ وإلاّ عمل بمقتضى الدليل [ويحلّ لعارف] بمعنى الألفاظ ومواقع الكلام الذي أريد به إنشاء أو خبر [نقل حديث معناه ظاهر] بأن لم يكن من المتشابه [ولم يتعبّد بلفظه] كالأذان والتشهد والسلام [بالمعنى] متعلق بنقل؛ أي: بأن يأتي بلفظ مساوٍ وله في المراد والفهم وإن لم ينس اللفظ أو لم يرادفه لأنّ المقصود المعنى واللفظ آلة له أمّا غير العارف فلا يجوز له تغيير اللفظ مطلقاً؛ أي: لم يجز له نقل حديث معناه ظاهر أو متشابه متعبّد بلفظه أو لا، وكذا فيما لم يظهر معناه أو تعبد بلفظه. [ويحتجّ بقول صحابيّ نحو: «أمرنا»] بالبناء لغير الفاعل؛ لأنّ الظاهر أنّ الأمر له هو النبيّ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فالمذكور موقوف لفظاً مرفوع حكماً [و] بقوله [«من السنة»] أي: الطريق لظهور ذلك في سنة النبيّ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [و«كنا نفعل»] [و«كانوا»] أي: الناس [يفعلون] ظاهره وإن لم يقيد بعصر النبيّ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأنّ الكلّ في مرتبة وصرح «اللّب» بنزول كلّ عمّا قبله فعطف بالفاء المفيدة لذلك، وصرح به في شرحه وأنه أولى من عطف الجمع بالواو الساكت عن ذلك، وسكت المصنّف عن مراتب التحمل التي ذكرها الأصوليون ويحتاجها الأصولي لتوقف الوصول إلى السنة بأحدها؛ إيجازاً واقتصاراً على الأهم للطلب ولو ادّعاء.

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي [١/١٤٥].

## (ثالثها: الإجماع)

وهو اتِّفَاقُ مجتهدي الأُمَّة ولو عن قياس، أو على أحد قوليهما - وإن طالَ زَمَنُ الخلاف - ولو مِمَّن حَدَّثَ بعدَ أَنْ قَصُرَ زَمَنُهُ بعدَ وفاتِهِ ﷺ في أيِّ عصرٍ على أيِّ أمرٍ كعَقْلِي لا يتوقَّفُ.....

[ثالثها] أي: الأدلة المتفق عليها [الإجماع وهو] عرفاً [اتِّفَاقُ مجتهدي الأُمَّة]<sup>(١)</sup>، حذف نون الجمع منه للإضافة، والاتفاق يشمل القول والفعل والتقرير [ولو] كان الاتفاق ناشئاً [عَنْ قياس] لاستناده إليه [أو على أحد قوليهما] إذا اختلفوا ثم أجمعوا على قولٍ منهما؛ لانعقاد الإجماع بعد الاختلاف فيقبل منهم قبل استقرار الخلاف بأن قَصُرَ الزَّمانُ بينَهُ وبينَ الإجماع، وقد أجمعت الصحابة رضي الله تعالى عنهم على دفنه صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في بيت عائشة بعد اختلافهم فيه الذي لم يستقرَّ، ومن الحادث بعد ذوي الخلاف بأن ماتوا أو نشأ غيرهم فأجمعوا على ما ذكر؛ أما الاتفاق منهم بعد استقراره فمنعه الإمام، وجوَّزَه الأَمَدي مطلقاً، وجرى المُصَنِّفُ على التفصيل بقوله: [وإن طالَ زَمَنُ الخلاف] فهذا بالنسبة للمختلفين وقوله: [ولو] كان؛ أي: الاتفاق [مِمَّن حَدَّثَ بعدَ] أي: بعد المختلفين؛ أي: فجائز [أَنْ قَصُرَ زَمَنُهُ] أي: الاختلاف وهذا بالنسبة لاتفاق غير المختلفين وذلك في الأوَّل لصدق حدِّ الإجماع به عليه والمانع عند الطول بقول استقرار الخلاف يتضمن اتفاقهم على جواز الأخذ بكلِّ من شقيه باجتهاد أو تقليد؛ فيمتنع اتفاقهم على أحدهما وأجيب بأن تضمن ما ذكر مشروط بعدم الاتفاق على أحدهما؛ فإذا وجد فلا اتفاق للحذر من إلغاء القاطع، والخلاف مبني على اشتراط انقراض أهل العصر، فإن شرط جاز الاتفاق مطلقاً قطعاً، وفي الثاني إنَّه امتنع عند طول الزمن إذ لو انقح وجهٌ في سقوط الخلاف لظهر للمختلفين لطول الزمن [بعدَ وفاتِهِ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أيِّ عَصْرٍ] بفتح فسكون، وبضميتين لغةً فيه: وهو الدَّهر [على أيِّ أمرٍ] ديني أو دنيوي لغوي [كعَقْلِي لا يتوقَّفُ] صحَّةُ الإجماع عليه كحدوث العالم

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين الأَمَدي [١/١٨١].



صِحَّةُ الإجماع عليه، وإن قَلُّوا وَفَسَقُوا وَمَاتُوا قَوْرًا فلا عبرةً بواحدٍ ولا بغير مجتهدٍ، ولا بمجتهدٍ غير هذه الأمة، وَتَضُرُّ مُخَالَفَةُ مجتهدٍ؛ فَإِنْ طَرَأَ اجتهادهُ بعد اتِّفَاقِهِمْ لم يُنْظَرْ لَهُ إِذْ انقراضُ العَصْرِ لا يُشْتَرَطُ، وهو حُجَّةٌ؛ وَإِنْ نُقِلَ أَحَادًا ثُمَّ إِنْ اتَّفَقَ الْمُعْتَبَرُونَ فَقَطْعِيَّةٌ

ووجود الصانع فَإِنْ تَوَقَّفت [صِحَّةُ الإجماع عليه] كثوت الباري والنبوة فلا يحتج به بالإجماع والإلزام الدور [وإن قَلُّوا] كاثنين مثلاً [و] إِنْ [فَسَقُوا و] إِنْ [مَاتُوا قَوْرًا] بفتح فسكونٍ في «المصباح»: فَارَ الماء فوراً نبعً وَجَرَى، وَالْقِدْرُ فارت فوراً وفوراناً غَلَّتْ، ومنه قولهم: الشفعة على الفور؛ أي: على الوقت الحاضر الذي لا تأخير فيه؛ ثم استعمل في الحالة التي لا بقاء فيها فيقال: جاء فلان في حاجته ثم رجع من فوره؛ أي: من وقته، وقيل: من حركته التي وصل فيها ولم يسكن بعدها، وحقيقته أَنْ يصل ما بعد المجيء بما قبله من غير لبث. انتهى<sup>(١)</sup>.

[فلا عبرة] في تحقق الإجماع [بـ] قول [واحدٍ] مِنَ المجتهدين لعدم الاتفاق إِذ لا يكون إِلَّا من عدد [ولا بـ] اتفاق [غير مجتهدٍ] قطعاً ولا بوفاء لهم على الأصح، [ولا بمجتهدٍ غير هذه الأمة] لاختصاص هذا الأمر بهذه الأمة المحمدية، وَأَنَّهُ لا ينعقد إجماع في مصره صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لِأَنَّ المدار عليه ولا نظر لغيره وافق أو خالف [وَتَضُرُّ مُخَالَفَةُ مجتهدٍ] لمجتهدين في عصرٍ اتفق على حكم لعدم وجود الحد لفقد اتفاق الكل [فإن طَرَأَ اجتهادهُ] أي: المجتهد بخلافهم [بعد اتِّفَاقِهِمْ] ولم يكن خالفهم حين اتفاقهم [لم يُنْظَرْ لَهُ] لما طَرَأَ لَأَنَّهُ قد انعقد الإجماع [إِذ] تعليلية [انقراضُ العَصْرِ] للمجتهدين المجمعين على حكم [لا يُشْتَرَطُ] لصدق حد الإجماع مع بقائهم وبقاء معاصرته [وهو] أي: الإجماع على الأصح من إمكانه [حُجَّةٌ] شرعية [وإن نُقِلَ أَحَادًا] قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ﴾ [النساء: ١١٥] الآية، توعدها فيها على اتباع غير سبيل المؤمنين فيجب اتباع سبيلهم قولهم أو فعلهم فيكون حجة، وقيل: لا لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [النساء: ٥٩] الآية، اقتصر على الرد للكتاب والسنة، قلنا: فدل الكتاب على حجته كما ذكر، وقيل: لا إِنْ نُقِلَ أَحَادًا إِلَّا أَنَّهُ قطعي فلا يشك بخبر الواحد، [ثُمَّ إِنْ اتَّفَقَ الْمُعْتَبَرُونَ] على أَنَّهُ حجة إجماع [ف] حجة [قطعية وإلا]

وَالْأَفْظَنِيَّةُ كَالسُّكُوتِيَّةِ، وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ مَجْتَهِدٌ بِحُكْمٍ اجْتِهَادِيٍّ تَكْلِيفِيٍّ وَيَسْكُتُ  
الْبَاقُونَ بَعْدَ عِلْمِهِمْ بِهِ وَمُضِيٍّ مُهْلَةِ النَّظَرِ عَادَةً، وَلَمْ يَكُنْ ثُمَّ أَمَارَةٌ سَخَطٍ  
وَيَحْرُمُ خَرْقُهُ وَلَوْ بِإِحْدَاثِ ثَالِثٍ وَتَفْصِيلِ خَرْقَاهُ، .....

يتفق المعتمدون [فـ] حجة [ظنية كـ] الإجماع [السكوتي] فإنه ظني وعرفه بقوله:  
[وهو أن يأتي مجتهدٌ بحُكم اجتهاديٍّ] مرجعه الاجتهاد زاد في «الجمع» و«اللّب»  
وغيرهما [تكليفيٍّ ويسْكُتُ الباقيون] عليه [بعد علمهم به و] بعد [مضيٍّ مهلة النظر  
عادةً] ظرف للنظر [ولم يكنْ ثمَّ] بفتح المثلثة؛ أي: هناك وتلحقه التاء خطأ للوقف  
عليها، وسقطت من قلم الشيخ سهواً أو النطق بها وصلاً لخرن قال تعالى: ﴿وَلِذَا رَأَيْتَ  
ثُمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٢٠]، ولا يعترض بسقوطها في الرسم العثماني لأنَّ له شأنًا فيه  
خاصةً [أَمَارَةٌ] بفتح الهمزة؛ علامة [سَخَطٍ] بفتح أوليه أو بضم فسكون؛ أي: ولا  
رضى والإجماع السكوتي حجة لأنَّ سكوت العلماء في مثله يظن منه الموافقة عادة،  
وقيل: ليس إجماعاً ولا حُجَّةً لاحتمال السكوت لغير الموافقة من نحو الخوف  
والتردد في الحكم، وعزّي للشافعي، وقيل: ليس بإجماع بل حُجَّةٌ لاختصاص اسم  
الإجماع عند هذا القائل بالقطعي؛ أي: المقطوع فيه بالموافقة، وإن كان عنده  
إجماعاً حقيقة كما يفيد كونه حُجَّةً عنده أما لو لم يعلم الساكتون فليس من الإجماع  
السكوتي وليس بحُجَّة؛ لاحتمال أن لا يكونوا خاضوا في الخلاف وترجيح عدم  
حجيته ما عليه الأكثر وجرى «الجمع» على ترجيح حجيته، وأما لو اقترن بإمارة  
رضي فإجماع قطعاً، أو سُخِطَ فليس بإجماع كذلك، وأما الحكم القطعي أو  
الاجتهادي غير التكليفي كـ «عَمَّارٌ أَفْضَلُ مِنْ حَذِيفَةٍ» أو عكسه فالسكوت على القول  
بخلاف المعلوم في الأولى، وعلى ما قيل في الثانية: لا يدلُّ عليه شيء، وأما إذا  
لم تمض مدة النَّظَرِ عادةً فلا يكون ذلك إجماعاً [ويَحْرُمُ خَرْقُهُ] أي: الإجماع للتوعد  
عليه بالتوعد على التابع غير سبيل المؤمنين في الآية المارة [ولو] كان خَرْقُهُ  
[بإحداثٍ] قول [ثالثٍ] في مسألة اختلف أهل العصر فيها على قولين [و] بإحداث  
[تفصيلٍ] بين مسألتين لم يفصل بينهما أهل عصرٍ إنَّ [خَرْقَاهُ] أي: الثالث والتفصيل  
الإجماع بأن خالف ما اتفق عليه أهل عصرٍ بخلاف ما إذا لم يخرقاه، وقيل: هما  
خارقان مطلقاً لأنَّ الاختلاف على قولين يستلزم الاتفاق على امتناعه؛ قلنا:  
الاستلزام ممنوع فيهما، مثال الثالث خارقاً ما قيل: إنَّ الأخَّ يسقط بالجدِّ، وقيل:

فيمتنع ارتداد الأمة سمعاً إلا جهلها بما لم تُكَلَّف به، ولا يضاد إجماع إجماعاً سبقه، وقطعيته لا يعارض، ومن جحد مُجمَعاً عليه عِلْم من الدين بالضرورة كَفَر.

يشاركه كأخ، فإسقاط الجَدِّ به خارق لما اتفق عليه القولان من أن له نصيباً، وغير خارق ما قيل: بِحِلٍّ أَكَلِ مَتْرُوكِ التَّسْمِيَةِ سَهْوَ لا عَمْدًا، وعليه الحنفي، وقيل: يحلُّ مطلقاً، وعليه الشافعي، وقيل: يحرم مطلقاً فالفارق موافق لما لم يفرق في بعض مثاله [ف] عِلْم من حرمة خرقه أَنَّهُ [يمتنع ارتداد الأمة] كُلُّهَا في عصر [سمعاً] لخرقه إجماع مَنْ قبلهم على وجوب استمرار الإيمان، وقيل: لا يمتنع سمعاً كما لا يمتنع عقلاً قطعاً<sup>(١)</sup>، وإلا [يمتنع [جهلها] كلها [بما] بشيء [لم تُكَلَّف به] بأن لم تعلمه كالتمييز بين عمار وحذيفة؛ إذ لا خطاب فيه لعدم التكليف به، وقيل: يمتنع وإلا لكان سبباً لها فيجب اتباعها فيه وهو باطل، قلنا: يمتنع كونها سبيل الشخص ما يختاره من قول أو فعل، وعدم العلم بالشئ ليس من ذلك، أما اتفاقها على جهل ما كلفت به فيمتنع قطعاً [و] علم من ذلك أَنَّهُ [لا يضاد إجماع إجماعاً سبقه] أي: لا يجوز انعقاده على مضادة ما انعقد عليه الإجماع لاستلزامه تعارض قطعيين، وقيل: يجوز إذ لا مانع من كون الأول مُغَيَّاً بالثاني [وقطعيته] أي: الإجماع القطعي [لا يعارض] بمثله إذ لا تعارض بين قاطعين؛ أما الإجماع فيجوز معارضته بمثله [وَمَنْ جَحَدَ] أمراً [مُجمَعاً عليه] مَنْ الأئمة [عِلْم] بالبناء لغير الفاعل [مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ] وهو ما يعرفه منه الخواص والعوام من غير قبول تشكيك؛ كوجوب الصلاة وحرمة الزنا [كَفَر] إِنْ كَانَ فِيهِ نَصٌّ لَأَنَّهُ جَحَدٌ يَسْتَلْزِمُ تَكْذِيبَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وما أوهمه كلام الآمدي وَمَنْ تَبِعَهُ مِنْ أَنَّ خِلَافاً لَيْسَ مُرَاداً وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَصٌّ يَكْفُرُ عَلَى الْأَصَحِّ لِمَا مَرَّ، وقيل: لا؛ لعدم النص، أما جحد غير المجمع عليه وَإِنْ كَانَ فِيهِ نَصٌّ؛ استحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب لقضاء النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ به كما في البخاري، وجحد المجمع عليه المعلوم بالضرورة من غير الدين؛ كجحد وجود بغداد أو شيء منها فغير كفر؛ هذا حاصل ما في «الروضة» كأصلها، وهو المعتمد خلافاً لما في «الجمع».

## (رابعها: القياس)

وهو حَمْلُ معلوم على معلوم فلمساواته في عِلَّةِ حُكْمِهِ وَزَيْدٌ عِنْدَ الْحَامِلِ؛ لِيَدْخُلَ الْفَاسِدُ، وهو حُجَّةٌ ولو في دُنْيَوِيٍّ وَعَقْلِيٍّ؛ لا عَادِيٍّ وَجِبِلِّيٍّ.

وأركانُهُ أَرْبَعَةٌ: الْأَصْلُ:

[رابعها:]: أي: الأدلة المتفق عليها [القياسُ وهو] لغةً: التقدير والمساواة، واصطلاحاً [حَمْلُ معلوم] هو الفرع أو حكمه [على معلوم] هو الأصل أو حكمه [فلمساواته] له [في عِلَّةِ حُكْمِهِ]<sup>(١)</sup>، بأنْ تَوْجَدَ بتمامها في المَحْمُولِ [وَزَيْدٌ] المساواة [عِنْدَ الْحَامِلِ] وهو المجتهد مطلقاً كان أو مقيداً وافق ما في نفس الأمر أو لا؛ بأنْ ظهر غلطه وهو القياس الفاسد المراد دخوله كما قال [لِيَدْخُلَ] القياس [الفاسد] في الحدِّ لصدقه بذلك عليه، ولو قيد بما في نفس الأمر لخرج إذ لا تنصرف المساواة المطلقة إلّا إلى ما في نفس الأمر، والفاسد قبل ظهور فساده معمول به كالصحيح، وحدَّ الكمالُ ابن الهمام القياس بمساواة محلٍّ آخر في عِلَّةِ حكم شرعيٍّ له<sup>(٢)</sup>، وهو لا يشمل غير الشرعي لكنه أحسن مِنَ الْأَوَّلِ وأقرب إلى مدلول القياس اللغوي المارُّ بيانه، وسالَمَ مما أورد عن الْأَوَّلِ من أَنَّ الحمل فعل المجتهد فيكون القياس فعله؛ مع أَنَّهُ دليلٌ نَصَّبَهُ الشارعُ نظرَ فيه المجتهدُ أم لا؛ كالنص وإنْ أُجِيبَ بِأَنَّهُ لا منافاة بين كونه فعل المجتهد ونَصَّبَ الشارعُ إياه دليلاً [وهو] أي: القياس [حُجَّةٌ ولو] كان [في دُنْيَوِيٍّ] كالأغذية والأدوية [وعَقْلِيٍّ] كقياس على عقليٍّ بجامع [لا عَادِيٍّ وَجِبِلِّيٍّ] يرجع للعادة والجملة كأقل الحيز والنفس أو الحمل فيمتنع ثبوتها بالقياس؛ إذ لا يدرك المعنى فيها؛ بل يرجع فيها القول من يوثق به، وقيل: يجوز لَأَنَّهُ قد يدرك المعنى فيها ولا يكون حجة في كُلِّ الأحكام ولا القياس على منسوخ.

[وأركانُهُ] أي: القياس [أَرْبَعَةٌ]<sup>(٣)</sup>: الْأَصْلُ[: وهو المقيس عليه؛ أي: سمي به

(١) أصول الفقه، القاضي أبو بكر بن العربي [ص ٦٠].

(٢) غاية الوصول في شرح لب الأصول، الشيخ زكريا الأنصاري [ص ١٠٨].

(٣) انظر: أنوار البروق في أنواع الفروق، أبو العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي [٣/٣٦٣].

وهو محل الحكم المشبه به؛ وإن لم يرَدْ دالٌّ على أنه يقاسُ به، ولا اتَّفَقَ على وجودِ العِلَّةِ فيه، ولا على حكمه، وشرطُه ثبوتهُ بغيرِ قياس، وكونه غيرَ خصوصيَّة، وموافقاً لجنسِ حكمِ الفرع، ومُتَّفَقاً عليه وعلى العِلَّةِ؛ ولو بين الخصمين فقط،

المقيس بالفرع، ولكون حكم الأصل غير حكم الفرع وإن كان عينه حقيقة صحَّ تفرع الثاني على الأوَّل باعتبار الدليلين، وعلم المجتهد بهما لا بما في نفس الأمر؛ إذ الأحكام قديمة ولا تفرع في القديم [وهو محل الحكم المشبه به] بالرفع صفة محل؛ أي: المقيس عليه، وقيل: حكم المحل، وقيل: دليل الحكم فيقاس عليه [وإن لم يرَدْ دالٌّ على أنه] أي: الأصل، [يقاسُ به] بنوعه أو شخصه [ولا اتَّفَقَ على وجودِ العِلَّةِ فيه] وقيل: يشترطان فعلى اشتراط الأوَّل لا يقاس في مسائل البيع مثلاً إلا قام دليل القياس فيه بنوعه أو شخصه، وعلى اشتراط الثاني لا يقاس فيما اختلف في وجود العِلَّةِ فيه بل لا بد من الاتفاق على أن حكم الأصل وكل من الاشتراطيين مردود بأنَّه لا دليل عليه [ولا] اتفق [على حكمه] أي: الأصل أما هما فلا بد من وجودهما [وشرطُه ثبوتهُ] أي: حكم الأصل وهو الثاني من أركان القياس [بغير قياس] إذ لو ثبت القياس لكان الثاني عند اتحاد العِلَّةِ لغواً للاستغناء عنه بقياس الفرع فيه على الأصل الأوَّل، وعند اختلافهما غير منعقد لعدم اشتراك الأصل والفرع فيه في عِلَّةِ الحكم؛ مثال الأوَّل: قياس الغسل في الصلاة في اشتراط النية بجامع العبادة، ومثال الثاني: قياس الرُّتق؛ وهو انسداد محلِّ الجماع على جَبِّ الذَّكْرِ في فسخ النكاح بجامع فوات الاستمتاع؛ ثم قياس الجُذام على الرُّتق فيما ذُكِرَ، وهو غير منعقد لأنَّ فوات الاستمتاع غير موجود فيه [وكونه غيرَ خصوصيَّة] كخصائصه صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثلاً فلا يقاس عليها [و] كون ثبوته [موافقاً لجنسِ حكمِ الفرع] فيشترط كونه شرعيّاً إن كان المطلوب إثباته حكماً شرعيّاً، وعقليّاً إن كان المطلوب إثباته حكماً عقليّاً، ولغويّاً إن كان المطلوب إثباته حكماً لغويّاً [و] كون ثبوته [مُتَّفَقاً عليه] جزماً وإلا احتاج عند منعه لإثباته فينتقل إلى مسألة أُخْرَى ويفوت المقصود وذلك ممنوع منه إلا أن يروم المستدل إثباته فليس بمعلوم كما يعلم مما يأتي [و] كونه مُتَّفَقاً [على العِلَّةِ] أي: دليل الحكم [ولو] كان الاتفاق على كُلِّ [بين الخصمين فقط] لأنَّ البحث بينهما، وقيل: يعتبر بين كُلِّ الأُمَّة حتى لا

ويقبلُ مِنْ أَحَدِهِمَا إثباتُ الْحُكْمِ ثُمَّ الْعِلَّةُ، ولو باستنباطٍ.  
والفرعُ: وهو المَحَلُّ المشبَّه به، وتقبلُ معارضتهُ بمقتضى خلافِ  
الحُكْمِ وشرطه وجودُ تمامِ الْعِلَّةِ فيه؛ فَإِنْ قُطِعَ بها

يتأتى المنعُ أصلاً، نعم لا يشترط اختلاف الأمة غيرهما في الحكم؛ بل يجوز  
اتفاقهم عليه كهما، وقيل: يشترط اختلافهم فيه ليتأتى للخصم منعه؛ إذ لا يتأتى له  
منع المتفق عليه، ويجاب بأنه يتأتى له منعه من حيث الْعِلَّةُ كما هو المراد، وإن لم  
يتأت له منعه من حيث الاتفاق عليه، والفاء في «فَقَطَّ» بفتح فسكونٍ اسم بمعنى  
«حَسْبُ» مزیدة للتحسين وقيل غير ذلك [ويقبلُ مِنْ أَحَدِهِمَا] أي: الخصمين [إثباتُ  
الحُكْمِ] الذي الأصل محله [ثُمَّ] إثبات [الْعِلَّةِ]، ولو باستنباطٍ [لأنَّ إثباته كاعتراف  
الخصم به، وقيل: لا بد من اتفاقهما عليه صوناً للكلام عن الانتشار.

[والفرعُ: وهو] الثالث من أركان القياس [المَحَلُّ] للحكم [المشبَّه به] بالأصل  
في الأصحَّ وقيل: حكمه [وتقبلُ معارضتهُ] في الفرع [بمقتضى خلافِ الحُكْمِ] لأنَّه  
غير قاذح لعدم منافاتها الدليل كما يقال: اليمين الغموس قول يَأْثُمُ فاعله فلا يوجب  
الكفارة كشهادة الزور، فيقول المعارض قول مؤكد للباطل يظن به حقيقته فتوجب  
التعزير، وسكت عن المعارضة المقتضية نقيضاً للحكم أو ضده، وظاهره أَنَّها لا  
تقبل؛ وإلَّا انقلب منصب المناظرة إذ يصير المعارض مستدلاً وبالعكس، وذلك  
خروج عما قصده من معرفة صحة نظر المستدل في دليله لإثبات مقتضى المؤدى لما  
مرَّ، والجمهور على القبول وصورتها أَنْ يقول المعارض للمستدل: ما ذكرت مِنْ  
الوقف وإن اقتضى ثبوت الحكم في الفرع فعندي وصف آخر مقتضى نقيضه أو  
ضده؛ فالنقيض كالمسح في الوضوء ركنٌ فَيَسُنُّ تثلِيثُهُ كالوجه، فيقول المعارض:  
مسح في الوضوء فلا يسنُّ تثلِيثُهُ كمسح الخفِّ، والضدُّ كالوتر واظب عليه النَّبِيُّ  
صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيجب كالتشهُدُ، فيقول المعارض: موَّتْ بوقت صلاة  
مِنْ الخمس فَيَسُنُّ كالفجر، وتدفع المعارضة بترجيح وصف المستدل على وصف غير  
المعارض بمرجح مما يأتي في محله لتعيين العمل بالمرجح، وقيل: لا يدفع به ولا  
يجب الإيماء لترجيح في الدليل ابتداء؛ لأنَّه خارج عن الدليل [وشرطه] أي: الفرع  
[وجودُ تمامِ الْعِلَّةِ] التي هي الأصل [فيه] بلا زيادة أو بها كإسكار في قياس النبيذ  
على الخمر، والإيذاء في قياس الضرب بالتأنيف فيتعدى الحكم للفرع [فإن قُطِعَ بها]

فَقَطْعِيٌّ، وَإِنْ طُنَّتْ فَظَنِّي وَأَذَوْنُ؛ كَتَفَاحٍ يَبْرُ بِجَامِعِ الطَّعْمِ، وَأَنْ لَا يُعَارَضَ وَلَا يَقُومَ خَيْرُ الْوَاحِدِ عَلَى خِلَافِهِ، وَأَنْ يَتَّحِدَ حُكْمُهُ بِحُكْمِ الْأَصْلِ.  
وَالْعِلَّةُ: وَهِيَ الْمُعْرِفُ.....

بكونها علة في الأصل، وبوجودها في الفرع ما الإسكار والإيذاء فيما ذكر [فقطعي] قياسها حتى كان الفرع فيه شمله دليل الأصل [وإن طُنَّتْ] أي: كانت ظنية فيه وإن قطع بوجودها في الفرع [ف] قياس [ظني وأذن] أي: وهي قياس أدون [ك] قياس [تَفَاحٍ يَبْرُ] في باب الربا [بجامع الطعم]<sup>(١)</sup>، فإنه العلة عندنا في الأصل مع احتمال ما قيل: إنها الوزن والكيل، وليس في التفاح إلا الطعم فثبت الحكم فيه ظني دون ثبوته في البر المشتمل على الأوصاف الثلاثة، والأول وهو القطع يشمل قياس الأولي والمساوي [و] شرطه في الفرع [أَنْ لَا يُعَارَضَ] أي: معارضة لا يتأتى دفعها كما مرَّ التلويح به والتصريح بهذا الشرط مزيد من «اللُب»<sup>(٢)</sup>. [ولا يقوم] نحو [خبر الواحد] فضلاً عن القاطع [على خلافه] خلاف الفرع في الحكم إذ لا صحة للقياس مع قيام الدليل القاطع على خلافه، ولتقديم خبر الواحد على القياس كما تقدّم، [وَأَنْ يَتَّحِدَ حُكْمُهُ] أي: الفرع [بحكم الأصل] في المعنى كما إنَّه يشترط في الفرع وجود تمام العلة فيه؛ فإن لم يتَّحد به لم يصحَّ القياس؛ لانتفاء حكم الأصل عن الفرع، وجواز عدم الاتحاد فيه يكون ببيان الاتحاد؛ كأن يقيس الشافعي ظَهَارَ الذَّمِّي بِظَهَارِ الْمُسْلِمِ في حرمة الوطء للزوجة بعد العود، فيقول الحنفي: الحرمة في المسلم تنتهي بالكفارة والكافر ليس من أهلها؛ إذ لا يمكنه الصوم لفساد نيته فلا تنتهي الحرمة في حقه، واختلف الحكم فلا يصحُّ القياس، فيقول الشافعي: يمكنه الصوم بأن يُسَلِّمَ ثم يصوم، ويصحُّ إعتاقه وإطعامه مع الكفر اتفاقاً؛ فهو من أهل الكفارة فالحكم متَّحدٌ، والقياس صحيح.

[وَالْعِلَّةُ]:<sup>(٣)</sup> ويعبر عنها بالوصف الجامع بين الأصل والفرع [وهي] رابع أركان القياس واختلف في معناها شرعاً، والأصحُّ أنَّها الأمر [المُعْرِفُ] للحكم

(١) انظر تفصيل شرح «شرط الفرع» في: حاشية المطار، حسن بن محمد بن محمود [١٨/٥].

(٢) غاية الوصول إلى شرح لب الأصول، الشيخ زكريا الأنصاري [ص ١١٢].

(٣) التوضيح في حل غوامض التنقيح، صدر الشريعة البخاري المحبوبي [٢٥١/٦].

المُثَبِّتُ لِحُكْمِ الْأَصْلِ الوصفُ الحقيقيُّ الظاهرُ المنضبطُ أو العرفيُّ المطرَدُ أو اللغويُّ أو الحكمُ الشرعيُّ أو المركَّبُ المشتَمِلُ على حكمَةٍ تَبَعَتْ على

فمعنى كون الإسكار على أَنَّهُ معرف؛ أي: علامة على حرمة المسكر؛ كالخمر والنبذ، وقالت المعتزلة: إِنَّهُ المؤثر بذاته في الحكم بناءً على قاعدتهم أَنَّهُ يتبع المصلحة والمفسدة وقيل: يجعله الله تعالى لا بالذات، وقيل: الباعث عليه ورد بَأَنَّهُ تعالى لا يبعثه شيء على شيء، ومن عُبِّرَ به مِنَ الفقهاء أراد كما قال السبكي أَنَّها باعثة للمكلف على الامتثال [المُثَبِّتُ لِحُكْمِ الْأَصْلِ] فهو ثابت بها لا بالنص، وقالت الحنفية به لَأَنَّهُ المقيد للحكم، قلنا: لم يفد بقيد كون محلِّه أصلاً بقياس عليه، والكلام فيه والمقيد له العِلَّةُ؛ لَأَنَّها منشأ التعدية المحققة للقياس، والمراد بثبوت الحكم بها معرفته لَأَنَّها معرفة، والعِلَّةُ تكون دافعة للحكم؛ أي: لتعلقه كالعِدَّةُ لدفع حلِّ النكاح من غير صاحبه أو رافعه؛ كالطلاق في رفع حلِّ التمتع لا دافعه لجواز حلِّ النكاح بعده، أو فاعلة لهما كالرِّضاع فَإِنَّهُ يدفع النكاح ويرفعه، [الوصفُ الحقيقيُّ] أي: ما يتعلق في نفسه من غير توقف على عرف أو غيره [الظاهرُ المنضبطُ] كالطعم في الرُّبُوي لا الخفي ولا المضطرب [أو] الوصف [العُرْفِيُّ المطرَدُ] أي: لا يختلف باختلاف الأوقات كالشَّرَفُ والخِصَّةُ في الكفاءة، [أو] الوصف [اللغويُّ] كتعليل حرمة النبيذ بتسميته خمرًا؛ بناءً على ثبوته بالقياس وقيل: لا يعلل به الحكم الشرعي [أو الحكمُ الشرعيُّ] سواء كان المعلول كذلك كتعليل جوازه من المشاع بجوازه ببيع، أم أمرًا حقيقيًّا كتعليل حياة الشعر بحرمة بالطلاق وحلِّه النكاح كاليد، وقيل: لا يكون الوصف حكمًا شرعيًّا؛ لَأَنَّ شَأْنَ الحكم الشرعي كونه معلولاً لا عِلَّةً، وَرَدَّ بَأَنَّ العِلَّةَ بمعنى المعرف، ولا يمتنع أَنْ يعرف حَكَمٌ حكمًا أو غيره، وقيل: لا يكون حكمًا شرعيًّا إِنْ كان المعلول حقيقة، [أو المركَّبُ] كتعليل وجوب القَوْدِ بالقتل العمدِ العدوان، وقيل: لا يكون عِلَّةً لَأَنَّ التعليل به يؤدي لمحال؛ إذ بانتفاء جزء منه ينتفي عِلَّتُهُ فبانتفاء جزء آخر يلزم تحصيل الحاصل؛ لَأَنَّ انتفاء الجزء عِلَّةٌ لعدم العِلَّةِ، قلنا: إنما يُوَدِّي لذلك في الانتفآت هنا معرف لعدم العِلَّةِ، ولا استحالة في اجتماع معرفَّات على شيء واحد، وقيل: يكون عِلَّةً ما لم تزد على خمسة أجزاء [المشتَمِلُ] خبر بعد خبر [على حكمَةٍ] أي: مصلحة مقصودة من شرعيِّ الحكم [تَبَعَتْ] تحمل المكلف حيث يَطَّلِعُ عليها [على



الامثال، وتصلح إناطة الحكم بها، ويمنعها وصفت وجودي مخيل بحكمتها، ويجوز كونها الحكمة إن انضبطت لا عديمية - كالأبوة - لثبوتي، وعدم الاطلاع على حكمتها.....

الامثال، وتصلح] شاهداً [لإناطة الحكم بها] بالعلة كحفظ النفوس فإنه حكمة ترتيب وجوب القصاص على علية السابقة؛ فإنه من علم أنه إذا قتل اقتصر منه انكف عن القتل، وقد لا ينكف به توطيئاً لنفسه على تلفيها، وهذه الحكمة تبعث المكلف من القاتل وولي الأمر على امثال الأمر؛ أي: إيجاب القصاص، وتصلح شاهد الإناطة وجوب القود بعلية فيلحق حينئذ القتل بمثقل بالقتل بمحدد في وجوب القود؛ لاشتراكهما في العلة المشتملة على الحكمة المذكورة، ومعنى اشتغالها عليها كونها ضابطاً لها كالسفر في حل القصر مثلاً [ويمنعها] أي: العلة [وصف وجودي مخيل] اسم فاعل من الإخلال بالمعجمة [بحكمتها] كالذين على القول بمنعه وجوب الزكاة المعلل بالاستغناء بملكية النصاب؛ إذ المدين غير مستغن بملكه لاحتياجه لوفاء دينه به، ولا يضر خلو المثال عن الإلحاق الذي الكلام فيه [ويجوز] كما رجحه الآمدي وابن الحاجب [كونها] أي: العلة للحكم [الحكمة إن انضبطت] فإن لم تنضبط كالمشقة في السفر فلا، وقيل: بالجواز مطلقاً لأنها المشروع لها الحكم، وقيل: لا يجوز مطلقاً وظاهر «الجمع» ترجيحه [لا] يجوز كونها [عديمية] ولو بعديمية جزئها أو بإضافتها بأن يتوقف تعلفها على تعلق غيرها [كالأبوة لـ] لحكم [ثبوتي] <sup>(١)</sup>، فلا يجوز حكمك بكذا لعدم كذا، وكون الأبوة عديمي بناء على أن الإضافي عديمي، واعتبر ثبوتها؛ لأن العلة بمعنى العلامة، يجب كونها أجلى من المعلل، والعديمي أخفى من الثبوتي، وقيل: يجوز لصحة ضرب فلان عبده لعدم امثاله لأمره، وأجيب بمنع صحة التعليل بذلك، وإنما هو بالكف عن امثاله، وهو أمر ثبوتي، والخلاف في العدمي المضاف، أما العدمي المطلق فلا يجوز التعليل به قطعاً؛ لأن نسبته إلى جميع المحال على السواء فلا يُعقل كونه علة، ويجوز تعليل الثبوتي بمثله اتفاقاً؛ كتعليل حرمة الخمر بالإسكار، والعدمي بمثله كتعليل عدم صحة التصرف بعدم العقل والعدمي بالثبوتي كتعليل ذلك بالإسراف [و] يجوز [عدم الاطلاع على حكمتها] أي:

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي [١/١٤٨].

وجودها مِنْ حَيْثُ الْمَظَنَّةُ وَإِنْ قُطِعَ بِنَفِيهَا فِي صَوْرٍ وَاسْمٍ لَقَبٍ، وَقَاصِرَةٍ

الْعِلَّةُ كَتَعْلِيلِ الرُّبُوبِيِّ بِالطَّعْمِ أَوْ غَيْرِهِ [و] يَكْفِي [و]جُودُهَا] أَي: الْعِلَّةُ [مِنْ حَيْثُ الْمَظَنَّةُ] - بَفَتْحِ فَكْسِرٍ - مَفْعَلَةٌ مِنَ الظَّنِّ، قَالَ ابْنُ الْفَارَسِ: مَظَنَّةُ الشَّيْءِ مَوْضِعُهُ وَمَأْلَفُهُ، كَذَا فِي «الْمُصْبَاحِ» بِالرَّفْعِ مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ الْخَبَرُ لِإِبْجَازٍ؛ أَي: مَوْجُودَةٌ، وَحُذِفَ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ بَعْدَ حَيْثُ لَيْسَ بِعَزِيزٍ وَيَجُوزُ جَرُّهُ عَلَى إِضَافَتِهَا لِلْمَفْرُودِ كَقَوْلِهِ:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهِيلٌ طَالِعاً<sup>(١)</sup>

[وإِنْ قُطِعَ بِنَفِيهَا] أَي: نَفْيِ الْعِلَّةِ [فِي صَوْرٍ] - بَضَمٍّ فَفَتْحٍ - جَمْعُ صُورَةٍ؛ أَي: مَسَائِلَ كَجَوَازِ الْقَصْرِ فِي السَّفَرِ لِمَنْ يَرْكَبُ السَّفِينَةَ فِي مَسَافَةِ الْقَصْرِ فِي لَحْظَةٍ بَلَا مَشَقَّةٍ، وَقِيلَ: لَا يَكْفِي ذَلِكَ، وَعَلَيْهِ الْجَدْلِيُّونَ؛ أَي: أَصْحَابُ عِلْمِ الْجَدْلِ، وَهُوَ تَعَارُضُ يَجْرِي بَيْنَ مُتَنَازِعِينَ بِتَحْقِيقِ حَقٍّ وَإِبْطَالِ بَاطِلٍ كَمَا قَالَ الْغَزَالِيُّ؛ إِذْ لَا عِبْرَةَ بِالظَّنِّ عِنْدَ تَحَقُّقِ انْتِفَاءِ الْمَشَقَّةِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ قَالَ فِي «شَرْحِ اللَّبِّ»: يَجُوزُ كَالْحَاقِ لِلْمَظَنَّةِ كَالْحَاقِ الْفَطْرِ بِالْقَصْرِ فِيمَا ذَكَرَ لَمَّا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ يَشْتَرِطُ فِي الْإِلْحَاقِ بِالْعِلَّةِ اشْتِمَالُهَا عَلَى حِكْمَةٍ شَرْطُهَا فِي الْجُمْلَةِ، أَوْ لِلْقَطْعِ بِجَوَازِ الْإِلْحَاقِ ثُمَّ ثُبُوتُ الْحُكْمِ فِيمَا ذَكَرَ غَيْرَ مَطْرُودٍ؛ بَلْ قَدْ يَنْبَغِي كَمَنْ قَامَ مِنَ النَّوْمِ مَتَيْقِنًا طَهَارَةً يَدُهُ فَلَا يَثْبُتُ كِرَاهَةُ غَمْسِهَا فِي مَاءٍ قَلِيلٍ قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلَاثًا؛ بَلْ يَنْتَفِي خِلَافًا لِلْإِمَامِ وَتَرْجِيحَ الْاِكْتِفَاءِ بِالْمَظَنَّةِ تَبَعٌ فِيهِ «اللَّبُّ» الَّذِي زَادَهُ عَلَى «الْجَمْعِ»<sup>(٢)</sup>، [و] يَجُوزُ [اسْمٌ لَقَبٌ] أَي: مَا لَيْسَ بِمَشْتَقٍّ، وَلَا شَبَهُ صُورِيٍّ بِدَلِيلٍ مُقَابِلَتِهِ بِهِمَا عِلْمًا كَانَ أَوْ اسْمًا جَنْسٍ أَوْ مُصْدَرًا [و] عِلَّةٌ [قَاصِرَةٍ] أَي: التَّعْلِيلُ بِمَجْرَدِ اسْمٍ لَقَبٍ؛ كَتَعْلِيلِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ نَجَاسَةِ بَوْلٍ مَا يُوَكَّلُ لِحُمِّهِ بِأَنْ بَوْلُهُ كِبُولٌ الْآدَمِي، وَهَذَا وَفَاقٌ لِأَبِي إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيِّ، وَخَالَفَ فِيهِ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ، وَحَكَى الْإِتْفَاقَ عَلَى الْمَنْعِ مُوجَّهًا لَهُ؛ بِأَنَّ نَعْلَمَ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ لَا أَثَرَ فِي حَرَمَةِ الْخَمْرِ لِتَسْمِيَتِهِ خَمْرًا؛ بِخِلَافِ مَسْمَاءٍ مِنْ كَوْنِهِ مَخَامِرًا لِلْعَقْلِ فَهُوَ تَعْلِيلٌ بِالْوَصْفِ بَعْلَتِهِ الْقَاصِرَةِ؛ أَي: مَا لَا يَتَعَدَّى مَحَلَّ النَّصْرِ، وَالصَّحِيحُ جَوَازُهَا مُطْلَقًا، وَفَائِدَتُهَا مَعْرِفَةُ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ الْحُكْمِ وَمَحَلِّهِ فَيَكُونُ أَدْعَى

(١) هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ شَعْرٍ، وَعَجَزُهُ:

نَجْمًا يَضِيءُ كَالشَّهَابِ لَامِعًا

شرح ابن عقيل، ابن عقيل الهمداني [٥٦/٣].

(٢) غَايَةُ الْوَصُولِ فِي شَرْحِ لَبِّ الْأَصُولِ، الشَّيْخُ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ [ص ١١٥].

لكونها محلّ الحكم أو جزءه أو وصفه الخاص، وتعدّد علل شرعية واتحادها لأحكام.

للقبول ومنع إلحاق بمعمولها لعدم اشتماله على وصف متعدّد، ويقوّيه النصّ أو القصور فيها [لكونها محلّ الحكم أو جزءه أو وصفه الخاص] به بأن لا يوجد في غيره استحالة التعدي في كلّ، ومثال الأوّل: تعليل تحريم الربا في الذهب بكونه ذهباً وكذا الفضة، والثاني: في تعليل الوصف في الخارج من السبيلين بالخروج منهما، والثالث: تعليل حرمة الربا في النقدين بكونهما قيم الأشياء، أما غير الخاص بالجزء أو الوصف فلا قصور فيه؛ كتعليل الحنفية النقض فيما ذكر بخروج النجس من البدن الشامل لما ينقض عندهم من نحو القصد وغيره، وقيل: يمتنع بالقاصرة مطلقاً، وتعليل ربوية البرّ بالطعم، وقيل: يمتنع التعليل بالقاصرة مطلقاً لعدم فائدتها، وقيل: إنّ لم تثبت بنصّ أو إجماع لذلك؛ أي: لعدم الفائدة، ونحن لا نسلم ذلك لما عرفت من فائدتها، [و] يجوز [تعدّد علل شرعية] لحكم<sup>(١)</sup>؛ لأنّها معرّفات وعلامات، ولا مانع من اجتماع علامات على شيء واحد، وهو واقع كما في المرّ واللّمس والبول المانع كلّ منهما من الصلاة، وقيل: بجوازه في المنصوصة دون المستنبطة لأنّ الأوصاف المستنبطة الصالحة كلّ منها للعلية يجوز كون مجموعها العلّة عند الشارع؛ فلا يتعين استقلال كلّ للعلّة بخلاف ما نصّ على استقلاله بها، وأجيب بأنّه يتعين الاستقلال بالاستنباط، وقيل: يمتنع شرعاً مطلقاً إذ لو جاز لوقع لكنه لم يقع، قلنا: بتسليم اللزوم يمنع عدم الوقوع لما عرفت من علل المحدث، وقيل: يمتنع عقلاً وهو الذي صححه «الجمع»، وقيل غير ذلك، أما العلل العقلية فيمتنع تعددها مطلقاً للزوم المحال منه كالجمع بين النقيضين فإنّ الشيء بإسناده إلى كلّ منهما يستغني عن الباقي، فلزم استغناؤه عن كلّ، وعدم استغنائه عنه وذلك جمع بين النقيضين، وفي التعاقب محالّ آخر؛ الحاصل حيث يوجد بما عدا الأوّل عين ما وجد بالأوّل وفارقت العقلية الشرعية بأنّ المحالّ فيها لإفادتها وجود المعلول بخلاف الشرعيات فمعرّفات؛ إذ هي تفيد العلم به سواء فسّر المعروف بما يحصل به التعريف أم بما من شأنه ذلك، [واتحادها لأحكام] بأنّ تعلل بعلّة واحدة، وهو جائز وواقع

وعودها على الأصل بتخصيص أو تعميم لا إبطال، وشرطها أن تُعَيَّن وأن لا تُعَارِضَ مستنبطةً بِمُنافٍ موجودٍ في الأصل،

إثباتاً كالسرقة علةٌ لوجوب القطع ووجوب الغرم إن تلف المسروق، ونفيًا كالحيض علةٌ لعدم جواز الصلاة والصوم وغيرهما، أما إذا فسرت بالباعث فكذلك في الأصح، وقيل: يمتنع تعليلها لعلّة بناءً على اشتراط المناسبة فيها؛ لأنّ مناسبتها الحكم تحصيل للمقصود كما في السرقة المرتب عليها القطع زجراً عنها، والغرم جبراً لما تلف من المال، وقيل: يمتنع إن تضادت الأحكام كتأييد لصحة البيع وبطلان الإجارة لأنّ الشيء الواحد لا يناسب المتضادات، [و] يجوز [عودها] أي: العلة [على الأصل بتخصيص] كتخصيص النساء في ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ٤٣]، بتعليل النقض بأنّه مظنةٌ إلى الاستمتاع لإخراج المحارم، فلا ينقض لمسهنّ كما هو أظهر قولي الشافعي، مقابله النقض عملاً بعموم النساء، وهذا باعتبار الغالب، وقد لا يعود عليه بالتخصيص كتعليل نحو النهي عن بيع اللحم بالحيوان بأنّه بيع ربويّ بأصله فيقتضي جواز بيعه بغير الجنس من مأكول أو غيره؛ كما هو أحد قولي الشافعي رضي الله تعالى عنه؛ لكن أظهرهما المنع بالحيوان مطلقاً نظراً للعموم [أو تعميم] قال في «اللّب»: يجوز القود به قطعاً كتعليل منع الحكم في خبر «الصحيحين»: «لَا يَحْكُمُ أَحَدُكُمْ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ»<sup>(١)</sup>، بتشويش الفكر فإنّه يشمل غير الغضب من كلّ مشوّش أيضاً [لا] عودها عليه بـ [إبطال] لحكمه؛ لأنّه منشأ لها فإبطالها له إبطال كتعليل الحنفية وجوب الشاة في الزكاة بدفع حاجة الفقير؛ فإنّه يجوز إخراج قيمة الشاة مفضٍ لعدم وجوبها عيناً بالتخيير بينها وبين قيمتها [وشرطها] أي: العلة [إنّ تُعَيَّنَ] بالبناء لغير الفاعل؛ أي: بكونها معيّنة لأنّ ذلك شأنُ الدليل، فكذا منشأ المحقق له، وقيل: تكفي المبهمة من أمرين المشتركة بين المقيس والمقيس عليه، [وأنّ لا تُعَارِضَ] حال كونها [مستنبطة] اسم مفعول [بِمُنافٍ] متعلق بالفعل؛ أي: منافٍ لمقتضاها [موجودٍ في الأصل] فلا يعتد بها مع وجوده إلّا بمرجّح، وذلك قول التاج السبكي كقول الحنفي في نفي وجود التبييت في صوم رمضان صوم عينٍ فيتأدّى بالنية قبل الزوال كالنفل، فيعارضه الشافعي فيقول: صوم

ولا تُخَالَفَ ولو بما تَضَمَّنَتْهُ نَصّاً أو إجماعاً، ويكفي فيها ظَنُّ حُكْمِ الأصل وانتفاء مخالفتها لمذهب صحابيٍّ، ولا يؤثرُ وجودُ صالحٍ مثلها كالطَّعْمِ مع الكيلِ في البرِّ والتَّقَاحِ،

فرض فيحْتَاط فيه ولا يبنى على السهولة، وهو مثال للمعارض في الجملة وليس منافياً ولا موجوداً في الأصل، وخرج بالأصل الفرع فلا يشترط انتفاء وجود ذلك لصحة العلة، وقيل: يشترط أيضاً، ومثل له بقوله: في مسح الرأس ركن في الوضوء فيسُنُّ تثلثه كغسل الوجه، فيعارض الخصم بقوله: مسح فلا يسُنُّ تثلثه كمسح الخفِّ وهو معارض في الجملة لا مناف، وإنما منعوا اعتبار هذا وإن لم يثبت الحكم في الفرع كما يؤخذ من قولهم: ويقيد له ثبوت بمعارض إلخ، ولا يقدح في صحة العلة في نفسها، وقيد المعارض بالمنافي لأنَّه قد لا ينافي فلا يشترط انتفاؤه ويجوز أن يكون هو أيضاً بناءً على جواز التعليل بعِلَّتَيْنِ [ولا تُخَالَفَ] أي: المستنبطة [ولو بما] بشيء [تَضَمَّنَتْهُ] بأنَّ كان في ضمنها زيادة أو معارضة [نَصّاً] من كتاب أو سُنَّة [أو إجماعاً] فلا يعمل بالاستنباط لتقدمها على القياس، ومثال مخالفة النصِّ قول الحنفي: المرأة مالكة بُضْعَهَا فَصَحَّ نِكَاحُهَا بِغَيْرِ وَلِيٍّ قِيَاساً عَلَى بَيْعِ سَلْعَتِهَا؛ فَإِنَّهُ مُخَالَفٌ لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ «إِذَا امْرَأَةٌ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ»<sup>(١)</sup>، ومثال مخالفة الإجماع قياس صلاة المسافر على صومه في عدم الوجوب بجامع السفر المشقِّ؛ فَإِنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى وَجوب أدائها فيه [وَيَكْفِي فِيهَا] أي: العلة المستنبطة [ظَنُّ حُكْمِ الْأَصْلِ] وإنَّ كان دليلاً قطعياً من كتاب أو سُنَّة متواترة أو إجماع قطعي، [أو ظَنُّ] انتفاء مخالفتها لمذهب صحابيٍّ [بل يكفي ظَنُّ] ذلك؛ لأنَّه غاية الاجتهاد فيما يقصد به العمل فيكفي الظَّنُّ، وقيل: يشترط القطع بهما لأنَّ الظَّنَّ يضعف بكثرة المقدمات فربَّما يزول، وأما مذهب الصحابي فليس بِحُجَّةٍ فلا يشترط علم انتفاء مخالفة العلة له، وقيل: يشترط لأنَّ الظاهر استناده إلى النص الذي استنبطت منه العلة، [ولا يُؤَثِّرُ] في العلة [وجودُ صالح] لتعليل الحكم [مثلها] مثل العلة لجواز التعليل بأكثر من واحدة [كالطَّعْمِ مع الكيل] فكلُّ منهما صالح للعِلَّةِ مقتضى للاختلاف بين التناظرين [في البرِّ والتَّقَاحِ] وشبههما مِنَ المَطْعومِ

ومثبُتها إمَّا إجماعٌ أو نصٌّ صريحٌ كِلَعِلَّةٍ كذا، أو ظاهرٌ كلامٍ فـ «باء» فـ «فاء»  
في كلامِ الشارعِ فراوِ فقيهه؛ فإنَّ المكسورةَ الهمزة.....

المكيل، فعندنا التفّاح ربويٌّ للطعم والمعارض يمنعه لانتفاء الكيل، وكلٌّ منهما يحتاج لترجيح وصفه على وصف الآخر [ومثبُتها] أي: العِلَّة [إمَّا إجماعٌ] كالإجماع على أَنَّ العِلَّةَ في خبر الصحيحين «لا يحكم أحد بين الثنين وهو غضبان»<sup>(١)</sup>، تشويش الغضب للفكر فيقاس به كُلُّ مشوشٍ للفكر من نحو جوعٍ وعطشٍ مُفْرِطَيْن، وعلى أَنَّ العِلَّةَ في تقديمِ الأخِ الشقيقِ في الإرثِ على الأخِ لأبٍ اختلاطِ النسبين فيه، فيقاس به تقديمه عليه في النكاح وصلاة الجنائز ونحوهما، [أو نصٌّ صريحٌ] بأن لا يحتمل غير العلمية [كِلَعِلَّةٍ كذا] فلسبب كذا فمن أجل كذا، فنحو كي التعليلية، وإذا وكل دون سابقه إلَّا الأخيرين فلذا عطففت السوابق بالفاء وهما بالواو [أو] نص [ظاهرٌ] محتمل غير العلية احتمالاً مرجوحاً [كلام] ظاهرة نحو: ﴿كَتَبْتُ أَنْزَلْتُهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [إبراهيم: ١] فمقدرة نحو: ﴿لَا تَطِيعُ﴾ [القلم: ١٠] إلى قوله: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [١٤]؛ أي: لِأَنَّ كَانَ [فـ «باء»] نحو: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] [فـ «فاء» في كلام الشارع] ويكون فيه في الحكم كقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، وفي الوصف كخبر «الصحيحين» في المُحْرَمِ الذي وَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ «لَا تُمَسُّوهُ طَبِيباً وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا»<sup>(٢)</sup>، [فـ] في كلام [رَاوٍ فقيهه] وكذا في كلام غير فقيهه، ويكون فيهما في الحكم فقط، وقال بعض المحققين في الوصف فقط؛ لِأَنَّ الراوي يحكي ما في الوجود؛ وذلك كقول عمران بن حصين: «سَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَجَدَ» رواه أبو داود وغيره<sup>(٣)</sup>، وكلٌّ مِنَ القولين صحيح وإن كان الأول أظهرَ معنى، والثاني أدقُّ؛ قاله الشيخ زكريا. قال تلميذه الخطيب الشربيني في «البدر الطالع»: لم يرد بالوصف الذي يترتب عليه الحكم؛ بل المعنى القائم بالنفس [فا] الفاء للسببية التي هي بمعنى العلية فإِ [نَّ] المكسورة الهمزة [المشددة النون] كقوله تعالى عن يوسف: ﴿وَمَا أَتَيْنُ نَفْسِي إِلَّا النَّفْسَ لَأَمَّارَةً﴾ [يوسف: ٥٣]،

(١) صحيح مسلم [٣/١٣٤٢] برقم: ١٧١٧. (٢) صحيح البخاري [١/٤٢٥] برقم: ١٢٠٦.

(٣) سنن أبي داود [١/٣٣٩] برقم: ١٠٣٩، سنن الترمذي [٢/٢٤٠] برقم: ٣٩٥.

ونحوها، وإيماء لحكميه بعد سماع وصف، وتفريقه بين حكمين ذكرا أو إحداهما به أو بشرط أو بغاية أو استدراك،

وقوله صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ»<sup>(١)</sup>، [ونحوها] كـ «إذ» نحو: «إِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ، فَسَبَّوْهُ» [الأحقاف: ١١] وما يرد من الحروف للتعليل كـ «حَتَّى وَعَلَى، وَفِي، وَمِنْ» فاللام تجيء للصيرورة، والباء للتعدي، والفاء للعطف، و«إِنَّ» للتأكيد وباقي الحروف لباقي معانيها؛ ولذا كانت للتعليل ظاهراً [وإيماء] - بكسر الهمزة وسكون التحتية - هو لغة الإشارة الخفية، واصطلاحاً: اقتران وصف ملفوظ بحكم ولو مستنبطاً لو لم يكن للتعليل هو أو نظيره لكان بعيداً من فصاحة الشارع لعدم فائدته وإلى ذلك أشار بقوله: [لحكميه] أي: الشارع [بعد سماع وصف] لو لم يكن تعليلاً لكان عبثاً [وتفريقه] به [بين حكمين ذكراً] بالبناء لغير الفاعل [أو إحداهما] فيه عطف على الضمير المرفوع المتصل من غيرنا كبذله ولا فصل [به] أي: بذلك الوصف فمثال ذكرهما خبر «الصحيحين» أَنَّهُ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «جَعَلَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّجُلِ سَهْمًا»<sup>(٢)</sup>؛ أي: صاحبه فتفريقه بين هذين الحكمين بهذين الوصفين، لو لم يكن لعلية كل لكان بعيداً عبثاً، ومثال ذكر أحدهما خبر الترمذي «الْقَاتِلُ لَا يَرِثُ»<sup>(٣)</sup>؛ أي: بخلاف غيره المعلوم إرثه فالتفريق بين عدم الإرث المذكور والإرث المعلوم بصفة القتل لو لم يكن لعلية له لكان بعيداً، [أو بشرط] كخبر مسلم «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمَلْحُ بِالْمَلْحِ، مَثَلًا بِمِثْلِ سَوَاءٍ بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ؛ فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَجْنَاسُ فَبِعَمَّا كَيْفَ شِئْتُمْ؛ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ»<sup>(٤)</sup>، والتفريق بين منع البيع في هذه متفاضلاً مع اتحاد الأجناس وجوازه عند اختلاف الجنس لو لم يكن لعلية لاختلاف للجواز لكان المنع بعيداً [أو بغاية] كخبر: «أِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْسِمْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا»<sup>(٥)</sup> الحديث، فالغاية لو لم تكن علة للحكم قبلها لكانت بعيداً [أو استدراك] كقوله تعالى: «لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفُحْشِ فِي آيَاتِكُمْ» [البقرة: ٢٢٥]، فتفريقه بين

(١) صحيح البخاري ٥٦١/٢/برقم: ١٤٧٤.

(٢) صحيح البخاري ١٠٥١/٢/برقم: ٢٧٠٨. (٣) سنن الترمذي ٤٢٥/٤/برقم: ٢١٠٩.

(٤) صحيح مسلم ١٢١٠/٣/برقم: ١٥٨٧. (٥) صحيح مسلم ٢٣٣/١/برقم: ٢٧٨.

وَذَكَرَهُ فِي حُكْمٍ، أَوْ لَمْ يَكُنْ عِلَّةً لَمْ يُفَدَ، وَإِمَّا سَبَرٌ وَتَقْسِيمٌ؛ وَهُوَ حَصْرُ أَوْصَافِ الْأَصْلِ؛ وَلَوْ بِقَوْلِهِ: بَحَثْتُ فَلَمْ أَجِدْ غَيْرَهَا، وَإِبْطَالُ مَا لَا يَصِحُّ وَلَوْ بِقَوْلِهِ فَيَتَعَيَّنُ بَاقِي لَهَا، فَإِنْ قُطِعَ بِهِمَا فَقَطْعِيٌّ وَإِلَّا فظَنِّيٌّ، وَهُوَ حُجَّةٌ، فَإِنْ أَبَدَى الْمُعْتَرِضُ زَائِدًا، وَعَجَزَ الْمُسْتَدِلُّ عَنْ إِبْطَالِهِ انْقَطَعَ، وَمِمَّا يُبْطِلُهُ كَوْنُهُ طَرْدِيًّا.....

عدم المؤاخذه بالإيمان والمؤاخذه بها عند تعقيدها لو لم يكن لعلّة التعقيد لكان بعيداً [وَذَكَرَهُ فِي حُكْمٍ أَوْ لَمْ يَكُنْ] المذكور [عِلَّةً] للحكم [لَمْ يُفَدَ] ذكره كإكرام العلماء فترتيب الإكرام على العلم؛ لو لم يكن لعلّة الحكم لكان بعيداً، ولا يشترط مناسبة الوصف المومي إليه للحكم؛ بناءً على أَنَّ العِلَّةَ بمعنى العرف، فَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى الْبَاعِثِ اعْتَبِرَتْ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ، وَالْمَرَادُ ظَهْرُهَا إِمَّا نَفْسَهَا فَلَا بَدَّ فِيهَا مِنْ الْعِلَّةِ الْبَاعِثَةِ دُونَ الْإِشَارَةِ الْمَجْرَدَةِ، وَالْمَرَادُ بِالْعِلَّةِ الْبَاعِثَةِ الْمَشْتَمِلَةِ عَلَى حِكْمَةٍ تَبْعَثُ عَلَى الْأَمْثَالِ [وَإِمَّا] - بِكسر الهمزة - بِمَعْنَى «أَوْ» والتعبير بها بعد «أَوْ» تَفْنُنَ [سَبَرٌ] - بفتح الميملة وسكون الموحدة - وَهُوَ لُغَةٌ الْاِخْتِبَارِ [وَتَقْسِيمٌ] إظهار الشيء الواحد على وجوه مختلفة والاسم مجموع المتعاطفين [وهو] اصطلاحاً [حَصْرُ أَوْصَافِ الْأَصْلِ] المقيس عليه [لَوْ بِقَوْلِهِ] أي: المستدل المدلول عليه بالسياق [بَحَثْتُ] عنه [فَلَمْ أَجِدْ غَيْرَهَا] والأصل عدم غيرها فيندفع عنه بذلك منع الحصر [وإِبْطَالُ مَا] قسم [لَا يَصِحُّ] منها للعلّة [لَوْ] كان عدم الصلاحية لها [بِقَوْلِهِ] أي: المستدل، [فَيَتَعَيَّنُ بَاقِي لَهَا] كَأَن يَحْصُرُ أَوْصَافَ الْبَرِّ فِي قِيَاسِ الذَّرَّةِ عَلَيْهِ فِي الطَّعْمِ وَغَيْرِهِ؛ فَيُبْطَلُ مَا عدا الطعم بطريقه فيتعين الطعم للعلّة [فَإِنْ قُطِعَ بِهِمَا] أي: بالحصر والإبطال [ف] هذا المسلك [قَطْعِيٌّ وَإِلَّا] بِأَن كَانَ كُلُّ مَنَّهُمَا أَوْ أَحَدَاهُمَا ظَنِيًّا [فظَنِّيٌّ، وَهُوَ] مع ذلك [حُجَّةٌ] لِلنَّاظِرِ لِنَفْسِهِ وَالْمُنَاطِرِ لغيره [فَإِنْ أَبَدَى الْمُعْتَرِضُ] عَلَى الْحَصْرِ الظَّنِّيِّ وَصَفًا [زَائِدًا] عَلَى الْأَوْصَافِ [وَعَجَزَ الْمُسْتَدِلُّ] بِالسَّبَرِ وَالتَّقْسِيمِ [عَنْ إِبْطَالِهِ انْقَطَعَ] أَمَّا مَجْرَدُ إِبْدَائِهِ فَلَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْعِ الْقَطْعَ فِي الْحَصْرِ فغاية إبداء الوصف منع تقدمه عن الدليل، وَذَلِكَ لَا يَقْطَعُ الْمُسْتَدِلُّ لَكِنِّهِ عَلَيْهِ دَفْعُهُ لِيَتِمَّ دَلِيلُهُ؛ فَيَلْزِمُهُ إِبْطَالُ الْوَصْفِ الْمَبْدَأُ عَنْ كَوْنِهِ عِلَّةً، فَإِنْ عَجَزَ انْقِطَعَ كَمَا ذَكَرَ، وَقِيلَ: يَنْقَطِعُ بِمَجْرَدِ إِبْدَائِهِ لَا دَعَايَهُ الْحَصْرَ، وَقَدْ أَظْهَرَ الْمُعْتَرِضُ بَطْلَانَهُ قُلْنَا: لَا يَظْهَرُ إِلَّا بِالْعَجْزِ عَنْ دَفْعِهِ [وَمِمَّا يُبْطِلُهُ] أي: كَوْنُ الْوَصْفِ عِلَّةً [كَوْنُهُ] أي: الْوَصْفُ [طَرْدِيًّا] أي: مِنْ جِنْسٍ مَا عِلْمٌ مِنْ



أو مناسبة.

وتُسَمَّى الإحالة وتخريج المناط؛ وهو تعيين العلة بإبداء مناسبة مع الاقتران بينهما كالإسكار، ويثبت.....

الشارع إلغاؤه إما مطلقاً كالطول والقصر في الأشخاص؛ إذ لم يعتبر في شيء من الأحكام فلا يعلل بهما شيء من أحكامه الدنيوية، أو مقيداً بحكم كالذكرة والأنوثة لم يعتبر في العتق عن الكفارة بالنسبة للأحكام الدنيوية، وإن اعتبر في غيره كالشهادة والإرث وفي العتق بالنظر للأحكام الأخروية، روى الترمذي: «مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا مُسْلِمًا أَعْتَقَهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ، وَمَنْ أَعْتَقَ أَمْتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ أَعْتَقَهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ».

ومن المبطلات عدم ظهور مناسبة الوصف الذي حذفه المستدل من الاعتبار للحكم بعد بحثه عنها، ويكفي في عدم ظهورها قول المستدل بحث فلم أجد مناسبة لعدالته مع أهلية النظر؛ فإن ادعى المعترض أن الوصف المستبقى كذلك فليس للمستدل بيان مناسبه، لكن له ترجيح سببه بموافقة التعدية بسببه حيث يكون المبقى متعدياً إذ تعدية الحكم محلّه أولى من قصوره عليه<sup>(١)</sup>

[أو مناسبة؛ وتُسَمَّى الإحالة] وهي لغة: الملائمة، واصطلاحاً ملائمة الوصف المعين للحكم [وتخريج المناط] لأنه إبداء ما نيظ به الحكم فالمناط من النوط التعليق [وهو] أي: مخرج المناط [تعيين العلة بإبداء] أي: إظهار [مناسبة] بين العلة المعينة والحكم [مع الاقتران بينهما] أي: مع السلامة عن القوادح، وهذا قيد في التسمية بحسب الواقع وإن كان يعتبر في كل من مسائل العلة كما تقدّم فيها، واعتبارها واعتبار الاقتران مزيدان من «الجمع» على ابن الحاجب في الحد لكن حذّيه المناسبة، وسماها تخريج المناط، وما فعله «الجمع» أقعد [كالإسكار] في خبر مسلم «كل مسكر حرام»<sup>(٢)</sup>، فهو لإزالة العقل المطلوب حفظه مناسبة للحرمة، وقد اقترن بها وخرج بإبداء المناسبة ترتب الحكم على الوصف الذي من أقسام الإيماء وغير ذلك كالطرد والشبه وبالاقتران إبداء المناسبة في السبر، [ويثبت] بالبناء للفاعل

(١) انظر: حاشية العطار، حسن بن محمد بن محمود العطار [١٥٩/٥].

(٢) صحيح مسلم [١٥٨٤/٣] برقم: ١٩٩٩.

الاستقلال هنا بالسَّبر؛ لا بَحَثْتُ فلم أجدْ غيره، والمناسبُ وصفٌ ظاهرٌ منضبطٌ أو مَظَنَّةٌ لَهُ مُحَصَّلٌ ولو احتمالاً بترتُّبِ الحُكْمِ عليه، قَضْدُ الشَّارِعِ مِنْ حصولِ مصلَحةٍ أو دفعِ مفسدةٍ، وهو ضروريٌّ كحفظِ الدِّينِ، فالنَّفْسِ، فالعقلِ، فالنَّسَبِ، فالمالِ، فالعِرضِ،

[الاستقلال] للوصف المناسب [هنا] بالعلية بعدم غيره من الأوصاف [بالسَّبر لا] بقول المستدل [بحَثْتُ فلم أجدْ غيره] والأصل عدمه بخلافه في السبر لأنه لا طريق له ثم سواه، ولأنَّ المقصود هنا استقلال وصفٍ صالحٍ للعلية، وثُمَّ نفى ما لا يصلح لها [والمناسب] المأخوذ من المناسبة المتقدمة [وَصَفٌ] ولو حكمة [ظاهرٌ منضبطٌ] أو خفيٌ أو غيره منضبط فيعتبر ملازمة الذي هو ظاهر منضبط [أو] هو [مَظَنَّةٌ لَهُ] فيكون هو العلة كالوطء بشغل الرحم المرتب عليه وجوب العدة في الأصل حفظاً للنسب؛ لكنه لما خفي نيط وجوبها بمظنته، وكالسفر مظنة للمشقة المرتب عليها الترخُّص في الأصل؛ لكنها لما لم تنضبط نيط بالترخُّص بمظنتها، [مُحَصَّلٌ ولو احتمالاً] عقلاً [بترتُّبِ الحُكْمِ عليه قَضْدٌ] مقصود [الشارع] في شرعية ذلك الحكم [مِنْ حصولِ مصلَحةٍ أو دفعِ مفسدةٍ] والوصف شامل للعلة إذا كانت حكماً شرعياً؛ لأنه وصف للفعل القائم هو به، وشامل للحكمة فيكون للحكم إذا علَّل بها حكمة؛ كحفظ النفس فإنَّه حكمة للانزجار الذي هو حكمة لترتيب وجوب القصاص على القتل عدواناً، وإنَّ جاز أن يكونا حكمتين له وخرج بمُحَصَّل. . إلخ، الوصف المبقي في السبر والمدار في الدوران وغيرها من الأوصاف الصالحة للعلية فلا يحصل عقلاً من ترتُّب الحكم عليها ما ذكر [وهو] أي: المناسب القصد من حيث شرع الحكم [ضروريٌّ] وهو ما تصل الحاجة إليه إلى حدِّ الضرورة [كحفظِ الدِّينِ] المشروع له قتل الكفرة [ف] حفظ [النَّفْسِ] المشروع له القود [ف] حفظ [العقل] المشروع له حدُّ السكر [ف] حفظ [النَّسَبِ] المشروع له حدُّ الزنا [ف] حفظ [المال] أي: المشروع له حدُّ السرقة وحدُّ قطع الطريق [ف] حفظ [العِرضِ] <sup>(١)</sup> المشروع له حدُّ القذف، والنسب وهذا زاده «الجمع» كالطُّوفِيَّ على الخمسة السابقة المسماة بالمقاصد

(١) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج، تاج الدين عبد الوهاب السبكي [١٧٨/٣].

ومثله مُكَمِّلُهُ كَالْحَدِّ بِقَطْرَةٍ مُسْكِرٍ، فَحَاجِيٌّ كَبِيعٍ أَوْ إِجَارَةٍ، وَقَدْ يَصِيرُ ضَرْوِيًّا  
كَالْإِجَارَةِ لِتَرْبِيَةِ الطِّفْلِ، وَمِثْلُهُ مُكَمِّلُهُ كَخِيَارِ الْبَيْعِ، فَتَحْسِينِيٌّ، وَبَعْضُهُ قَدْ يَعَارِضُ  
الْقَوَاعِدَ كَالْكِتَابَةِ وَتَنْخَرِمُ الْمُنَاسَبَةُ بِلِزُومِ مَفْسَدَةٍ رَاجِحَةٍ أَوْ مَسَاوِيَةٍ أَوْ شَبَهٍ لِكُونِهِ

وَالْكَلِيَّاتِ الَّتِي قَالُوا: إِنَّهَا لَمْ تُبَخَّ فِي مِلَّةٍ مِنَ الْمَلَلِ؛ أَي: مَجْمُوعِهَا، وَإِلَّا فَالْخَمَرُ  
كَانَ مَبَاحًا فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ [وَمِثْلُهُ] أَي: الضَّرُورِيُّ [مُكَمِّلُهُ كَالْحَدِّ بِ] تَنَاوُلِ [نَفْطَةٍ  
مُسْكِرٍ] إِذْ قَلِيلُهُ يَدْعُو إِلَى كَثِيرِهِ الْمَفُوتِ لِحِفْظِ الْعَقْلِ، فَيُؤَلِّغُ فِي حِفْظِهِ بِالْمَنْعِ مِنَ  
الْقَلِيلِ وَالْحَدِّ عَلَيْهِ كَالْكَثِيرِ، وَكَعَقُوبَةِ الدَّاعِينَ إِلَى الْبِدْعِ؛ لِأَنَّهَا تَدْعُو إِلَى الْكُفْرِ  
الْمَفُوتِ لِحِفْظِ الدِّينِ، وَكَالْفَقْدِ فِي الْأَطْرَافِ لِأَنَّ إِزَالَتَهَا تَدْعُو إِلَى الْقَتْلِ الْمَفُوتِ  
لِحِفْظِ النَّفْسِ، [فَحَاجِيٌّ] مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ وَلَا يَصِلُ لِحَدِّ الضَّرُورَةِ [كَبِيعٍ أَوْ إِجَارَةٍ]  
شَرْعًا لِلْمَلِكِ الْمَحْتَاجِ إِلَيْهِ وَلَا يَفُوتُ بِفَوَاتِهِ لَوْ لَمْ يَشْرَعْ شَيْئًا مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ،  
وَعَطَفَ الْمُصَنِّفُ الْإِجَارَةَ بِالْوَاوِ فِي «الْلُبِّ» عَطَفَهَا بِالْفَاءِ، وَفِي شَرْحِهَا عَطَفَهَا بِهَا  
لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَيْهَا دُونَهَا فِي الْبَيْعِ [وَقَدْ يَصِيرُ] الْحَاجِي [ضَرْوِيًّا] فِي بَعْضِ صُورِهِ  
[كَالْإِجَارَةِ لِتَرْبِيَةِ الطِّفْلِ] فَإِنَّ مَلِكَ الْمَنْفَعَةِ فِيهَا وَهِيَ تَرْبِيَتُهُ تَفُوتُ بِفَوَاتِهِ لَوْ لَمْ تَشْرَعْ  
الْإِجَارَةَ لِحِفْظِ نَفْسِ الطِّفْلِ [وَمِثْلُهُ] أَي: الْحَاجِي [مُكَمِّلُهُ كَخِيَارِ الْبَيْعِ] أَي: خِيَارُ  
كَانَ الْمَشْرُوعَ لِلتَّرْوِي كَمَنْ بِهِ الْبَيْعُ لَيْسَ مِنَ الْغَبَنِ [فَتَحْسِينِيٌّ] مَا أَحْسَنَ عَادَةً مِنْ  
غَيْرِ احْتِيَاجٍ لَهُ وَهُوَ قِسْمَانِ [وَبَعْضُهُ] وَهُوَ أَحَدُهُمَا [قَدْ يَعَارِضُ الْقَوَاعِدَ] الشَّرْعِيَّةَ؛  
أَي: لَيْسَ مِنْهَا [كَالْكِتَابَةِ] فَإِنَّهَا غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهَا إِذْ لَوْ مَنَعْتَ مَا ضَرَّ مَا لَكِهَا مُسْتَحْسَنَةً  
عَادَةً لِلتَّوَسُّلِ بِهَا لِفَقْدِ رَقَبَةٍ مِنَ الرِّقِّ وَهِيَ خَارِمَةٌ لِقَاعِدَةِ امْتِنَاعِ بَيْعِ الشَّخْصِ بَعْضُ  
مَالِهِ بِبَعْضٍ آخَرَ؛ إِذْ مَا يَحْصُلُهُ الْمَكَاتِبُ فِي قُوَّةِ مَلِكِ السَّيِّدِ بِتَعْجِيزِهِ لِنَفْسِهِ، وَبَعْضُهُ  
وَهُوَ ثَانِيهَا غَيْرُ مُعَارِضٍ لَشَيْءٍ مِنَ الْقَوَاعِدِ كَسَلْبِ الْعَبْدِ أَهْلِيَّةِ الشَّهَادَةِ؛ فَإِنَّهُ غَيْرُ  
مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ إِذْ لَوْ ثَبِتَ لَهُ أَهْلِيَّةٌ مَا ضَرَّ لَكِنَّهُ مُسْتَحْسَنٌ عَادَةً؛ لِنَقْصِ الرَّقِيقِ عَنْ هَذَا  
الْمَنْصَبِ الشَّرِيفِ الْمُلْزَمِ لِلْحَقُوقِ بِخِلَافِ الرِّوَايَةِ [وَتَنْخَرِمُ] أَي: تَبْطُلُ [الْمُنَاسَبَةُ] بِلِزُومِ  
مَفْسَدَةٍ تَلْزِمُ الْحُكْمَ [رَاجِحَةٍ] عَلَى مَصْلَحَةٍ [أَوْ مَسَاوِيَةٍ] لَهَا لِأَنَّ دَرَاءَ الْمَفَاسِدِ مُقَدَّمٌ  
عَلَى طَلَبِ الْمَصَالِحِ، وَقَالَ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ وَمَتَابِعُوهُ لَا تَنْخَرِمُ بِهَا مَعَ مُوَافَقَتِهِمْ عَلَى  
إِنْتِفَاءِ الْحُكْمِ فَهُوَ عِنْدَهُمْ لَوْجُودُ الْمَانِعِ، وَعِنْدَ الْأَوَّلِينَ لِفَقْدِ الْمَقْتَضَى فَالْخَلْفُ لِفُظِي  
فَاللِّفْظِي [أَوْ شَبَهٍ] عَطَفَ عَلَى مَا يَلِيهِ أَوْ عَلَى إِجْمَاعِ الْأَوَّلِ أَنْسَبَ [لِكُونِهِ] أَي:

يشبه المناسب والطردي، ويعتبر عند تعذر قياس العلة في غير الصوري أو دوران بأن يوجد الحكم بوجود وصف ويزول بزواله، ويفيد العلة ظناً أو طرد بأن يقترن الحكم بوصف بلا مناسبة ورده الأكثر، أو تنقيح المناط بأن يربط النص الحكم بوصف.....

الشبه [يشبه المناسب] فيقتضي غايته [والطردي] فيقتضي عدم عليته، وهو منزلة بين منزلتيهما في الأصح لشبه الطردي من حيث إنه غير مناسب بالذات، والمناسب بالذات من التفات الشارع إليه في الجملة كالذكورة والأنوثة في القضاء والشهادة، [ويعتبر] بأن يصار إلى التعليل به [عند تعذر قياس العلة] المشتمل على المناسب بالذات [في غير] الشبه [الصوري] لاحتجاج الشافعي به في مواضع منها قوله في إيجاب النية في الوضوء كالتييم طهارتان؛ أي: يفترقان، وقيل: مردود مطلقاً نظراً لشبهه بالطردي [أو دوران] بفتح المهملة والواو [بأن يوجد الحكم] أي: تعلقه [بوجود وصف] كالنجاسة للإسكار [ويزول] تعلقه [بزواله]<sup>(١)</sup> والوصف يسمى مداراً والحكم دائراً [و] هو [يفيد العلة ظناً] في الأصح وقيل: لا يفيدها لجواز أن يكون الوصف ملازماً لها لا لنفسها كرائحة المسكر المخصوصة فإنها دائرة مع الإسكار وجوداً وعدمًا، بأن يصير المسكر خلأ وليست علة ولا يفيدها قطعاً؛ كأن قائل ذلك قاله عند مناسبة الوصف كإسكار لحرمة الخمر [أو طرد بأن يقترن الحكم بوصف بلا مناسبة] لا بالذات ولا بالتبع كقول بعضهم في الخل مائع لا تبنى القنطرة على جنسه؛ فلا تزال به النجاسة كالدهن بخلاف الماء تبنى القنطرة على جنسه، وتزال به النجاسة فبناء القنطرة وعدمه لا مناسبة فيها للحكم أصلاً وإن كان مطرداً لا نقض عليه، وخرج بقوله بلا مناسبة بقية المسالك [ورده الأكثر] من العلماء لانتفاء المناسبة عنه.

قال علماؤنا: قياس المعنى مناسب لاشتماله على الوصف المناسب، وقياس الشبه تقريب، وقياس الطرد تحكّم فلا يفيد، وقيل: يفيد المناظر دون الناظر لنفسه لأن الأول دافع، والثاني مثبت، وقيل غير ذلك [أو تنقيح المناط بأن يربط] بالموحدة [النص الحكم بوصف] في محل الحكم يدل ظاهراً على التعليل به

(١) فواع الأدلة في الأصول، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني [٤٤٢/١].

أو أوصاف فيلغي خصوصه ويناط بالأعم أو بعضها ويناط بباقيها اجتهداً، وإثبات العلة في صورة خفي وجودها فيها تحقيق المناط أو إلغاء فارق كالحاق الأمة بالعبد في السراية.

[أو أوصاف] في محله [فيلغي خصوصه] أي: الوصف عن الاعتبار بالاجتهاد [ويناط] الحكم [بالأعم] في الأول كما حذف أبو حنيفة ومالك من خبر الأعرابي الذي واقع زوجته في نهار رمضان خصوص الوقاع عن الاعتبار بالاجتهاد، [أو] يلغي [بعضها] أي: الأوصاف [ويناط] الحكم [بباقيها] كما حذف الشافعي في الخبر المذكور من أوصاف المحل لكونه أعرابياً، وكون الموطوءة زوجته، وكون الوطء في القبل عن الاعتبار، وأناط الكفارة بالوقاع، ولا ينافي التمثيل بالخبر لما هنا التمثيل به للإيماء لأنه ثمة لاقتران الوصف بالحكم، وهذا بالنظر للاجتهاد في الحذف كما قال المصنف [اجتهاداً] تمييز عن إناطة الحكم بما ذكر [وإثبات العلة في صورة خفي وجودها] أي: العلة [فيها] أي: المسألة [تحقيق المناط] كإثبات أن النباش للقبور لأخذ الكفن سارق بأنه وجد منه أخذ المال خفية من حرز مثله، وذلك سرقة فيقطع خلافاً للحنفية [أو إلغاء فارق] هو آخر مسالك العلة؛ أي: بيان عدم تأثيره في الفرق بين الأصل والفرع؛ فيثبت الحكم كما اشتركا فيه سواء كان الإلغاء قطعياً كالحاق صب الماء في البول فيه في الكراهة الثابتة بخبر «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه»<sup>(١)</sup>، أم ظنياً [كالحاق الأمة بالعبد في السراية] الثابتة بخبر «من أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمته عدل؛ فأعطى شركاء حصصهم، وعتق عليه العبد؛ وإلا فقد عتق عليه ما عتق»<sup>(٢)</sup>؛ فالفارق في الأول: الصب من غير فرج، وفي الثانية: الأنوثة، ولا تأثير لهما في منع الكراهة والسراية فيثبتان لما شاركت فيه الفرع الأصل، وإنما كان الثاني ظنياً لأنه قد يتخيل فيه احتمال اعتبار الشارع في عتق العبد استقلاله في جهاد وجمعة وغيرهما مما لا دخل للأنثى فيه، وقد نظمت هذه المسالك في قولي:

مسالك علة عشر: فنص  
مع التقسيم والدوران طرد  
وتنقيح المناط ورد فارق  
وإجماع وإيماء وسبر  
كذا شبه مناسبة تفر  
فذا عد المسالك فادر بدر

## (القوادخ)

منها النقض: وهو تَخَلُّفُ الْحُكْمِ عَنِ الْعِلَّةِ الْمُسْتَنْبَظَةِ بِلا مانع أو فقد شرط، والكسر: وهو إلغاء بعضِ الْعِلَّةِ ونقضُ باقيها، وعدم انعكاسها بأن لا يفقد الْحُكْمَ عِنْدَ فَقْدِهَا؛ إِذْ شَرْطُهَا الْإِنْعَكَاسُ: وهو انتفاء الْحُكْمِ بِإِنْتِفَائِهَا يَقِينًا أَوْ ظَنًّا، وعدمُ التأثيرِ لَعَدَمِ مَنَاسِبَةِ الْأَصْلِ الْمَشْتَرِطَةِ.....

«القوادخ» أي: هذا مبحث ما يقدح في الدليل عِلَّةً كان الدليل أو غيرها [منها النقض وهو تَخَلُّفُ الْحُكْمِ عَنِ الْعِلَّةِ الْمُسْتَنْبَظَةِ] إِنْ كَانَ التَّخَلُّفُ [بِلا مانع أو فقد شرط] بِأَنْ وَجَدْتَ فِي بَعْضِ صُورِهِ بَدُونِ الْحُكْمِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ عِلَّةً لِلْحُكْمِ لَبَتَّتْ حِينَئِذٍ بِخِلَافِ الْعِلَّةِ الْمَنْصُوصَةِ إِذْ لَا نَقْضَ فِيهَا، وبخلاف ما إذا كان التخلف لمانع أو فقد شرط لِأَنَّ الْعِلَّةَ عِنْدَ التَّخَلُّفِ تَجَامَعُ كِلَا مِنْهُمَا، وَعَلَيْهِ يَحْمَلُ إِطْلَاقُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ الْقَدَحَ فِي التَّخَلُّفِ [و] مِنْهَا [الكسر] وَيُسَمَّى بِنَقْضِ الْمَعْنَى؛ أَيْ: الْمَعْلَلُ بِهِ [وهو إلغاء بعضِ الْعِلَّةِ] <sup>(١)</sup>، لَوْجُودِ الْحُكْمِ عِنْدَ إِنْتِفَائِهِ [ونقضُ باقيها] أَيْ: الْعِلَّةُ كَمَا يُقَالُ فِي إِثْبَاتِ صَلَاةِ الْخَوْفِ: هِيَ صَلَاةٌ يَجِبُ قَضَاؤُهَا لَوْ لَمْ تَفْعَلْ فَيَجِبُ أَدَاؤُهَا كَالْأَمْنِ فَيَعْتَزُّ بِأَنْ خُصَّصَ الصَّلَاةُ مَلْغِي فليبدل بالعبادة ثم ينتقض بصوم الحائض فَإِنَّهُ عِبَادَةٌ يَجِبُ قَضَاؤُهَا وَلَا يَجِبُ أَدَاؤُهَا بَلْ يَحْرَمُ، وَعَلِمَ مِمَّا ذَكَرَ أَنَّ الْكُسْرَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْعِلَّةِ الْمَرْكَبَةِ، وَأَنَّ مَفَادَهُ تَخَلُّفَ الْحُكْمِ عَنِ الْعِلَّةِ، [و] مِنْهَا [عدم انعكاسها] بِأَنْ يَوْجَدَ الْحُكْمُ دُونَ الْعِلَّةِ كَمَا قَالَ [بأن لا يفقد الْحُكْمَ عِنْدَ فَقْدِهَا] أَيْ: الْعِلَّةُ [إِذْ شَرْطُهَا الْإِنْعَكَاسُ] أَيْ: إِذَا فَقَدْتَ فَقَدْ الْحُكْمَ كَمَا قَالَ [وهو] أَيْ: الْإِنْعَكَاسُ [إِنْتِفَاءُ الْحُكْمِ] أَيْ: الْعِلْمُ أَوْ الظَّنُّ [بإنتفائها يَقِينًا أَوْ ظَنًّا] لِدَوْرَانِهِ عَلَيْهَا وَجُودًا وَعَدَمًا، وَإِنَّمَا فَسَّرْنَا بِمَا ذَكَرَ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الدَّلِيلِ الَّذِي مِنْ جَمَلَتِهِ الْعِلَّةُ عَدَمُ الْمَدْلُولِ لِلْقَطْعِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ لَمْ يَخْلُقِ الْعَالَمَ الدَّالَّ عَلَى وَجُودِهِ لَمْ يَنْتَفِ وَجُودُهُ وَإِنَّمَا يَنْتَفِي الْعِلْمُ بِهِ، [و] مِنْهَا [عدم التأثير] لِلْوَصْفِ فِي الْحُكْمِ وَذَلِكَ [لَعَدَمِ مَنَاسِبَةِ الْأَصْلِ] لِذَاتَيْهِ [الْمَشْتَرِطَةِ] أَيْ: الْمَنَاسِبَةِ

في المستنبطة في قياس المعنى، والقلب: بأن يقال للمستدل: هذا لنا لا لك، أو لنا ولك، والقول بالموجب: وهو تسليم الدليل مع بقاء النزاع وهو ثلاثة أنواع، والقدر في نحو المناسبة

[في] العلة [المستنبطة] دون المنصوصة [في قياس المعنى] لاشتماله على المناسبة بخلاف غيره كالشبه فلا يتأتى، [و] منها [القلب] أي: دعوى المعارض إنما استدل به المستدل للمعارض لا له كما قال [بأن يقال للمستدل]: فيها يصح فيه المعارض مذهبه، ويبطل مذهب المستدل [هذا] الذي تستدل به [لنا لا لك] وذلك كأن يقول الحنفي في مسح الرأس: عضو وضوء فلا يكفي في مسحه أقل ما يطلق عليه الاسم كالوجه، فيقال من جانب المعارض كالشافعي: هو عضو وضوء فلا يقدر بالربع كالوجه فهذا دليل لنا لا علينا، أو أن ما يستدل به لهما كما قال [أو] يقال: هذا [لنا ولك] فيما ادعى أنه مختص به على المعارض [و] منها [القول بالموجب] بفتح الجيم؛ أي: بما اقتضاه الدليل ولا يختص بالقياس وشاهده قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ﴾ [المنافقون: ٨] في جواب ﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨]، وقد أخرجهم الله ورسوله [وهو تسليم] مقتضى [الدليل مع بقاء النزاع] إن لم يظهر عدم استلزام الدليل لمحل النزاع [وهو ثلاثة أنواع] الأول: أن يستتج المستدل من دليله ما يتوهم أنه محل النزاع أو ملازم له ولا يكون كذلك، الثاني: أن يستتج منه إبطال أمر يتوهم أنه مأخذ مذهب الخصم، والخصم يمنع أنه مأخذه، الثالث: أن يسكت عن مقدمة صغرى غير مشهورة.

فمثال الأول: أن يقال في إثبات القود بالمثل: قتل بما يقتل غالباً فلا ينافي القود كإحراق بالنار، فيقال: سلمنا عدم المنافاة لكن لم قلت: إن القتل بالمثل يقتضيه؟ وذلك محل النزاع ولم يستلزمه الدليل، ومثال الثاني: كما يقال في القتل بما ذكر أيضاً: التفاوت في الوسيلة لا يمنع القود كالمُتَوَسِّلِ إليه من قطع وقتل وغيرهما، فيقال: نُسِلُّمُ ذلك لكن لا يلزم من إبطال مانع انتفاء الموانع ووجود الشرائط، والمقتضي وثبوت القود متوقف على ذلك، والثالث: ربما يسكت المستدل عن مقدمة غير مشهورة مخافة المنع بها لو صرح بها؛ فیرد سكوته عنها من القول بالموجب كما يقال في اشتراط النية في الوضوء والغسل، فإن صرح المستدل بأنها قربة، ورد عليه بمنع ذلك خرج عن القول بالموجب، [و] منها [القدر في نحو المناسبة] أي: مناسبة

أو انضباط الوصف أو ظهوره، والفرق بين الأصل والفرع، وفساد الوضع بأن لا يصلح الدليل لابتناء الحكم عليه

الوصف المعلن به الحكم كالقدح في صلاحية إفضاء الحكم إلى المقصود من شرعه [أو] القدح في [انضباط الوصف] المذكور [أو] في [ظهوره] له؛ أي: للحكم بأن ينفي كلاً مما ذكر بأن يبدي مفسدة راجحة أو مساوية لأنها تحرّم بذلك، وتبين عدم الصلاحية للإفضاء وعدم الانضباط، وعدم الظهور وجواب القدح بشيء من ذلك البيان ببيان رجحان المصلحة على المفسدة في الأول؛ كما يقال: التخلي للعبادة أفضل من النكاح لما فيه من تزكية النفس، فيعترض أن تلك المصلحة تُفوّت أضعافها كإيجاد الولد، وكفّ البصر، وكسر الشهوة، فيجواب بأن تلك المصلحة أرجح ممّا ذكّر؛ لأنها لحفظ الدين، وما ذكر لحفظ النسل<sup>(١)</sup>، والثاني بيان إفضاء الحكم إلى المقصود كأن يقال: تحريم المحرم بالمصاهرة مؤيداً صالح؛ لأنّ يفضي إلى عدم الفجور بها المقصود من شرع التحريم، فيعترض بأنّه ليس صالحاً لذلك؛ بل للإفضاء للفجور لميل النفس بالطبع للممنوع، فيجواب بأنّ تحريمها المؤيد يسدّ باب الطمع فيها بحيث تصير غير مشتهة كالأم، والثالث: بيان انضباط الوصف بنفسه أو بوصف معه يضبطه كالسفر للمشقة، والرابع: بيان ظهوره بأنّ يثبت بصفة ظاهرة تدلّ عليه كالرضى في العقود، وهي الصيغة، [أو] منها [الفرق بين الأصل والفرع] والأصحّ أنّها معارضة بإبداء قيد في علّة حكم الأصل، أو بإبداء مانع في الفرع يمنع من ثبوت حكم الأصل فيه، أو بهما معاً، مثال الأول: أن يقول الشافعي تجب النية في الوضوء كالتيتمّ بجامع الطهارة عن حدث، فيعترض الحنفي بأنّ العلّة في الأصل الطهارة بالتراب، ومثال الثاني: أن يقول الحنفي: يقاد المسلم بالذمّي كغير المسلم بجامع القتل العمديّ العدوان، فيعترض الشافعي بأنّ الإسلام في الفرع مانع من القود، ومثال الثالث: تعارض بالأبدان، والأصحّ أنّ الفرق قاذح، وجوابه بالمنع، والأصحّ أنّه يجوز تعدد الأصول؛ ثم لو فرّق بين الفرع وأصل منها كفّي، وفي اقتصار المستدلّ على جواب أصل قولان، [أو] منها [فساد الوضع بأن لا يصلح الدليل لابتناء الحكم عليه] كأن يكون صالحاً لضدّ ذلك الحكم أو لنقيضه؛ كتلفي

(١) انظر: شرح الكوكب المنير، تقي الدين الفتوحي [٢٧٧/٤].



وفساد الاعتبار بأن يخالف نصاً أو إجماعاً، واختلاف علتي حكمي الأصل والفرع، والمنع لليلة أو جزئها.....

التخفيف من التغليب، والتوسيع من التضييق، وثبوت اعتبار الجامع بنص أو إجماع في نقيض الحكم أو ضده، وجوابه بتقرير نفيه عن الدليل بتقرير كونه صالحاً لترتيب الحكم عليه، كأن يكون له جهتان يناسب بإحدهما الحكم وبالأخرى خلافه، [و] منها [فساد الاعتبار بأن يخالف] الدليل [نصاً] من كتاب أو سنة [أو إجماعاً] كأن يقال في التبييت لأداء صوم مفروض: صوم مفروض فلا يصح نيته من النهار كالقضاء، فيعتبر بأنه مخالف لقوله تعالى: ﴿وَالصَّيِّمِينَ وَالصَّائِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] إلخ، فإنه تعالى رتب فيه الأجر العظيم على الصوم كغيره من غير تعرض للتبييت فيه، وذلك مستلزم لصحته دونه، وكأن يقال: لا يصح القرض في الحيوان لعدم انضباطه كالمختلطات فيعترض بأنه مخالف لحديث مسلم: «أنه صلى الله تعالى عليه وسلم استلف بكرة ورذ ربايعاً، وقال: إن خياركم أحسنكم قضاء»<sup>(١)</sup>، والبكر: - بفتح الموحدة - الصغير من الإبل، والرباع - بفتح الراء - ما دخل في السنة الرابعة، وكأن يقول: لا يجوز للرجل غسل زوجته الميتة لحرمة النظر إليها كالأجنبية، فيعترض بأنه مخالف للإجماع السكوتي في تغسيل علي فاطمة؛ وهو أعم من فساد الوضع لصدقه حيث يكون الدليل على الهيئة الصالحة لترتيب الحكم عليه، وجوابه الطعن في سند النص بإرسال أو غيره أو المعارضة أو منع الظهور أو التأويل، [و] منها [اختلاف علتي حكمي الأصل والفرع] فيمتنع الإلحاق لفقد شرطه من اتفاق علتي حكمها، وإنما كان الاختلاف المذكور قادحاً لعدم الثقة بالجامع وجوداً ومساواة، كأن يقال: الشهود الزور تسبوا في القتل فعليهم القود كالمكره غيره عليه فيعترض بأن اليلة في الأصل الإكراه، وفي الشرع الشهادة، فأين الجامع بينهما وإن اشتركا في الإفضاء للمقصود فلم تتفق علتا الحكمين وجوابه؛ بأنها القدر المشترك كالقتل فيما ذكر، والإفضاء في الأصل والفرع سواء بإلغاء التفاوت، [و] منها [المنع لليلة] أي: لعليتها [أو] لـ [جزئها] كقولنا في إفساد الصوم بغير جماع: الكفارة شرعت لأجل الرجز عن الجماع بخصوصه بل عن الإفطار المحذور في الصوم

أو حُكْمُ الأصلِ مثلاً، وللمعتزِ طلبُ بيانٍ أو إجمالٍ أو غرابيةٍ، وجوابُهُ بلغةٍ أو عرفٍ أو ظهورٍ عندَ احتمالِ اللفظِ لممنوعٍ وغيره؛ فحينئذٍ يرجعُ حاصلُ القدحِ إلى المنعِ أو المعارضةِ.

بجماع أو غيره [أو] لـ [حكم الأصل] كأن يقول الحنفي: الإجارة عقد على منفعة فبطل بالموت كالنكاح، فيقول: لا نُسَلِّمُ حكمَ الأصلِ إذ النكاح لا يبطل بالموت بل ينتهي به، وقوله: [مثلاً] لبيان أنَّ المنع لا يختص بما ذكر فيجوز إيراد اعتراضات من نوع كالتفويض، أو من أنواع كالنقض وعدم التأثير والمعارضة وغير ذلك من موانع العلة، والمستدلُّ يثبت الاستدلال باعتبار خصوصية الوصف لليلة إثباته كسائر المقدمات، ولا يقطع المعتزُّ بمجرد ذلك؛ بل له أن يعترض لإثبات الدليل؛ لأنَّه قد لا يكون صحيحاً، وترك المُصنِّفُ بعض القوادح ومنها التقسيم: وهو ترويض اللفظ بين أمرين أحدهما ممنوع كما يقال في الاستفسار للاحتمال فيما يأتي الوضوء للنظافة والأفعال المخصوصة، الأوَّل: ممنوع، والثاني: مسلَّم أنَّه قرينة لا يفيد الوضوء من وجوب النية حينئذٍ، والمختار قبول هذا القادح لعدم تمام الدليل معه؛ إلَّا أنَّه ذكر مقدمة بقوله: [وللمعتزِّ] على المستدلِّ في منع العلة فما بعده [طلبُ بيانٍ أو إجمالٍ أو غرابيةٍ] وقع أو وقعت من المستدلِّ [وجوابُهُ] أي: الذي يجيبه به المستدلُّ بيان المجمل أو الغريب وهو خبر مبتدئ متعلِّق [بلغةٍ أو عرفٍ] شرعيٍّ أو غيره أو بقرينه؛ أي: ببيان أنَّ ظهور اللفظ موضوع في مقصوده بنقلٍ عن لغةٍ أو عرفٍ أو غير ذلك، كما إذا اعترض النية في قوله: الوضوء قرينة فيجب فيه النية؛ بأنَّ الوضوء يطلق على النظافة<sup>(١)</sup>، وعلى الأفعال المخصوصة فيقول المستدل: حقيقته الشرعية الثاني [أو ظهورٍ] له فيه [عندَ احتمالِ اللفظِ لممنوعٍ وغيره] إمَّا بنقلٍ عمَّا ذكر أو قرينة أو بغير ذلك، فلا يقبل كأن يقول: يلزم ظهوره في مقصدي لعدم ظهوره في غيره اتفاقاً؛ فلولا ظهوره في مقصدي لزم الإجمال، وإنما لم يقبل لذلك لأنَّها لا أثر لها بعد بيان المعتزِّ الإجمال [فحينئذٍ] أي: فحينئذٍ ثبت ما ذكر [يرجعُ حاصلُ القدحِ] أي: هذا القدح [إلى المنع] أي: للاعتراض في المقدمات بمنع أو غيره قال كثير [أو المعارضة] لأنَّ غرض المستدلِّ من إثبات مدعاه بدليل صحَّة

(١) انظر: المنثور في القواعد، محمد بن بهادر بن عبد الله أبو عبد الله الزركشي [٢٨٧/٣].

مقدماته ليصلح للشهادة له وبسلامته عن المعارض ليفيد شهادته، وغرض المعارض من هدم ذلك القدح في صحّة الدليل بمنع مقدمة منه، أو معارضته بما يقاومه؛ فالمنع لا يتأتى في حكاية المستدلّ الأقوال المبحوث فيها حتى يختار واحداً منها، ويستدلّ له فيتأتى في الدليل؛ إما قبل تمامه بمنع مقدمة منه أو بعده، والأوّل إمّا منع مجرد أو مع مستند؛ كلاً نُسَلِّمُ كذا، ولم لا يكون كذا، أو إنما يلزم كذا لو كان كذا؛ فالمناقضة، فإن احتجّ المانع لانتفاء المقدّمة فغضب لا يسمعه المحققون من النظار، والثاني؛ أي: المنع بعد تمام الدليل إما مع منع الدليل بمنع مقدمة معينة أو مبهمة منه لتخلف حكمه فالنقض التفصيلي؛ أي: يُسمّى به؛ أي: إن كان بمبهمة أو الجملة الدليل كأن يقال في صورته ما ذكر من الدليل غير صحيح لتخلف الحكم عنه في كذا، ووصف بالإجمالي لأنّ جهة المنع منه غير معينة بخلاف التفصيلي، وأمّا بتسليمه مع منع المدلول والاستدلال بما ينافي ثبوت المدلول بالمعارضة فيقول ما ذكرت، وإن دلّ على ما قلت فعندي ما ينفيه، وينقلب المعارض مستدلاً، وعلى المستدلّ الدفع بدليله ليسلم دليله الأصلي ولا يكفيه المنع؛ فإنّ منع المعارض الدليل الثاني فكما مرّ، وهكذا إلى إفحامه أو إلزام المانع؛ بأن انتهى إلى ضروري أو يقيني مشهور من جانب المستدلّ، وقد لخصّ المصنّف نفع الله به المسالك والقوادر بما يُدخِلُ الطالب للباب، وإذا ذاق عَرَفَ، والله الموفق للصواب.



## (خاتمة القياس)

القياس من الدين، وحُكْمُ المقيس يقال فيه: دَيْنُ اللَّهِ وشرعُهُ؛ لا قَالَهُ اللَّهُ تعالى ولا رَسُولُهُ ﷺ، وأصلُهُ فرضُ كفايةٍ إِلَّا إن احتاجَ إليه مجتهدٌ بفرض عينٍ، وهو جليٌّ إن قُطِعَ فيه بنفي الفارقِ، وما قُرِبَ منه وخفيَ بخلافه، وهو إمَّا قياسٌ عِلَّةً بأن يُصَرَّحَ فيه بها،

[«خاتمة»] لكتاب القياس [القياس من الدين] على الأصحُّ لأنَّهُ مأمور به، قال تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَكُونُوا لِأَنْبَصِرِ﴾ [الحشر: ٢]، وقيل: ليس منه لِأَنَّ اسمَ الدين إنما يقع على ما هو ثابت مستمر، والقياس ليس كذلك لأنَّهُ قد لا يحتاج إليه والأصحُّ أنَّه من أصول الفقه، وقيل: منه إن تعين بأن لم يكن للمسألة دليل غيره بخلافه عند عدم التعيين؛ لعدم الحاجة إليه فقبل ليس منها، إنما يذكر في كتبه لتوقف غرض الأولي من إثبات حجته المتوقف عليها الفقه على بيانه [وحُكْمُ المقيس يقال فيه] إِنَّهُ [دَيْنُ اللَّهِ] تعالى [وشرعُهُ] ولا يقال فيه [قَالَهُ اللَّهُ تعالى ولا] قال [رسوله صَلَّى اللَّهُ تعالى عليه وسلَّم] لأنَّهُ مستنبط لا منصوص [وأصلُهُ] أي: القياس [فرض كفاية] على المجتهدين [إِلَّا إن احتاجَ إليه مجتهدٌ] بأن لم يجد غيره في واقعة [ف] هو [فرض عين] حينئذٍ لحاجة إلحاقه [وهو جليٌّ إن قُطِعَ] بالبناء لغير الفاعل [فيه بنفي الفارق وما قُرِبَ] بضم العين [منه] بأن كان تأثيره فيه ضعيفاً بعيداً كلَّ البعد؛ كقياس الأمة على العبد في تقويم حُصَّةِ الشريك على شريكه المعتق المويسر وعثفها عليه، وقياس العمياء على العوراء في المنع من التضحية الثابت بخبر «أربع لا يجوز في الأضاحي البيّن عورُها... إلخ»<sup>(١)</sup>، [وخفي بخلافه] أي: ما كان احتمال الفارق فيه قوياً واحتمال نفي الفارق أقوى منه أو ضعيفاً، وليس بعيداً كلَّ البعد كقياس القتل بمثقل على القتل بمحدّد في وجوب القود، وقال أبو حنيفة بعدم وجوبه في المثقل، وقيل: في الجليّ والخفيّ غير ما دُكِرَ [وهو] أي: القياس باعتبار علته ثلاثة أقسام:

[إمَّا قياسٌ عِلَّةً بأن يُصَرَّحَ] بالبناء لغير الفاعل [فيه] أي: القياس [بها]

أو دلالة بأن يكون الجامع فيه لازمها فأثرها فحكمها وقياس الجمع بنفي الفارق وهو الجلي.

أو دلالة بأن يكون الجامع فيه أي: القياس [لازمها] أي: العلة [فأثرها فحكمها] فكل من الثلاثة يدل عليها، وكل من الأخيرين دون سابقه بدلالة الفاء فالأول كأن يقال: النبيذ حرام كالخمر بجامع الرائحة المشتقة، وهي لازمة للإسكار، والثاني: كأن يقال: القتل بمثقل بوجوب القود كالقتل بمحدد بجامع الإثم، وهي القتل العدوان، والثالث: كأن يقال: يقطع الجماعة بالواحد كما يقتلون به بجامع وجود الذية عليهم بذلك حيث كان غير عميد، وهو حكم العلة التي هي القطع منهم في المقيس، والقتل منهم في المقيس عليه، وحاصل ذلك استدلال بأحد موجبي الجناية من القود والذية الفارق بينهما العمد على الآخر، [وقياس الجمع] وهو الجمع [بنفي الفارق وهو الجلي] ويقال: له إلغاء الفارق وتحقيق المناط كقياس البول في إناء وصبه في الماء الراكد على البول فيه بجامع أن لا فرق بينهما في مقصود المنع لخبر مسلم الثابت عن جابر «نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن أن يُبَالَ في الماء الراكد»<sup>(١)</sup>.



## الباب الثاني

### الأدلة المختلف في أكثرها

في أدلة أخرى اختلف في أكثرها فيما يحتج به نوعاً القياس المنطقي الاقترائيّ، والاستثنائيّ، وقولهم: الدليل يقتضي كذا خولف في كذا، وقياسُ العكس،

[الباب الثاني] من أبواب مقاصد الكتاب السبعة [في أدلة أخرى] غير ما تقدم في الباب الأوّل [اختلف] بالبناء لغير الفاعل [في أكثرها] أحتج به أم لا؟ [فيمّا يُحتج] بالبناء لغير الفاعل [به نوعاً] أي: من المختلف في الاحتجاج به [القياس المنطقي] المعروف بأنّه قول مرّكب من قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر؛ كقولنا: العالم متغيّر وكلّ متغيّر حادث؛ فإنّه مرّكب من قضيتين إذا سلّمنا لزم عنهما لذاتهما العالم حادث، قال السيد الشريف: هذا عند المنطقيين وعند الأصوليين إبانة مثل حكم المذكور بمثل علته في الآخر [الاقترائيّ] أي: ما لا يكون عين النتيجة ولا نقيضها مذكوراً فيه بالفعل كقولنا: الجسم مؤلّف وكلّ مؤلّف مُحدّث؛ فالجسم مُحدّث، سُمّي اقترائياً لاقتراح أجزائه [والاستثنائيّ] نقيض الاقترائيّ؛ أي: ما يكون عين النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل كقولنا: إنّ كان هذا جسماً فهو متحيّز، لكنه جسم ينتج أنّه متحيّز وهو بعينه مذكور في القياس، أو لكنه ليس بمتحيّز ينتج أنّه ليس بجسم، ونقيضها؛ أي: إنّّه جسم مذكور في القياس سُمّي استثنائياً لاشتماله على حرف الاستثناء لغةً وهو لكن، [و] منه [قولهم: الدليل يقتضي كذا] كآية القود في القتل العمد العدوان يقتضي التعميم للأصل [خولف] ذلك الدليل [في كذا] في صورة مثلاً لمعنى مفقود في صورة النزاع فبقي على مقتضاه فيها؛ كقولنا: الدليل يقتضي امتناع تزويج المرأة مطلقاً وهو ما فيه من إذلالها بالوطء وغيره الذي تأباه الإنسانية لشرفها خولف هذا الدليل في تزويج المولى لها فجاز لكمال عقله؛ فيبقى في تزويجها نفسها الذي هو محل النزاع على أصل الدليل من الامتناع، [و] منه [قياسُ العكس] وهو إثبات عكس حكم شيءٍ لمثله لتعاكسهما في العلة كما في خبر

وفقد دليل الحكم بعد الفحص، وقولهم: وَجَدَ مقتضى أو مانع أو فِقْدَ شرط؛ إِنْ بَيَّنَّ، والاستقراء بأن نَتَّبَعَ جزئيات كُلِّي فَإِنْ ثَمَّ إِلَّا فِي صورة النزاع فقطعي وإلا فظنّي؛ وَيُسَمَّى إلحاق الفرد بالأغلب، والاستصحاب للعدم الأصلي والعموم أو النص، وما دَلَّ الشَّرْعُ على ثبوته لوجود سببه إلى ورود المغير

«أَيَاتِي أَحَدُنَا شَهْوَتُهُ وَلَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟! قَالَ: أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ وَزْرٌ؟»<sup>(١)</sup>، وقيل: ليس بدليل [و] منه [فقد دليل الحكم بعد الفحص] أي: السبر؛ كقولنا: الحكم يستدعي دليلاً، والإلزام تكليف الغافل حيث وَجَدَ الحكم بدون دليل مفيد له، ولا دليل عليه بالسبر؛ أي: التتبع والأصل المستصحب، فَإِنَّ الأصل المستصحب عدم الدليل عليه فينتفي هو أيضاً، [و] منه [قولهم:]: أي: الفقهاء [وَجَدَ مقتضى أو مانع، أو فِقْدَ شرط] إِنْ أَجْمَلَ مَا ذَكَرَ لَا يَكُونُ دليلاً بل دعوى دليل؛ وإنما يَكُونُ دليلاً [إِنْ بَيَّنَّ] المقتضى وما بعده وبين وجوده الحكم مع المقتضى وفقده بالنسبة للآخرين، وهو استدلال أيضاً، وقيل: دليل لا استدلال إِنْ ثَبَتَ بنص أو إجماع أو قياس وإلا فاستدلال، [و] منه [الاستقراء بأن نَتَّبَعَ] - بِضَمِّ الْفَوْقِيَّةِ الْأُولَى وفتح الثانية وتشديد الموحدة - [جزئيات كُلِّي] ليثبت حكمها له [فَإِنْ ثَمَّ] الاستقراء بأن كان لكل الجزئيات [إِلَّا فِي صورة النزاع ف] هو الدليل [قطعي] في إثباته الحكم في صورته عند الأكثر مِنَ الْعُلَمَاءِ، وقيل: ليس بقطعي لاحتمال مخالفة تلك الصورة لغيرها على بعد، وأجيب بأنه مُتَزَلُّ مُنَزَلَةٌ العدم [وإِلَّا] يتم الاستقراء بما ذكر [ف] دليل [ظنّي] لا قطعي لاحتمال مخالفتها لذلك المستقر [وَيُسَمَّى] هذا عند الفقهاء [إلحاق الفرد] القادر [بالأغلب] الأعم، ويختلف الظن فيه باختلاف الجزئيات فكل ما كان الاستقراء فيها أقوى كان أكثر ظناً.

[و] منه [الاستصحاب للعدم الأصلي] وهو نفاه العقل ولم يثبت الشرع؛ كوجوب صوم رَجَبٍ، [و] منه استصحاب [العموم أو النص، وما] «الواو» بمعنى «أو» [دَلَّ الشَّرْعُ على ثبوته لوجود سببه] كثبوت المُلْكِ بِالشَّرَاءِ [إلى ورود المغير] إمّا

ما لم يعارضه ظاهر له سَبَبٌ أقوى؛ فيقدّم لا حال الإجماع في محلّ الخلاف، وهو ثبوت أمرٍ بعدُ لثبوته قبلُ لفقد المغير، وعكسه مقلوب، قالوا به في صورة واحدة.....

من إثبات الشرع وما نفاه العقل أو من مخصّص أو ناسخ أو سبب عدم ما دلّ الشرع على ثبوته؛ كلٌّ من المذكورات حُجَّةٌ مطلقاً فيُعملُ به إلى ورود المغير، وقيل: ليس بحجة مطلقاً وقوله: [ما لم يعارضه ظاهر له] لما دلّ الشرع على ثبوته [سبب أقوى] أي: ظنُّ أنه أقوى من الأصل [فيقدّم] عليه، كبولٍ وقَعَ في ماءٍ كثيرٍ فوجد متغيراً واحتُمِلَ تغييره به، وتغيّره بما لا يضرُّ كطول المكث، وقرب العهد بعدم تغييره، فإن استصحاب طهارته التي هي الأصل عارضت نجاسته الظاهرة الغالبة<sup>(١)</sup>؛ ذات السبب الذي ظنُّ أنه أقوى فقدّمت على الطهارة عملاً بالظاهر؛ بخلاف ما لم يُظنَّ أنه أقوى؛ بأنَّ بعد العهد في المثال بعدم التغيير قبل وقوع البول أو لم يكن عهدٌ [لا] يستصحب [حال الإجماع في محلّ الخلاف] فإذا أجمع على حكم في حالٍ آخر فلا يحتجُّ باستصحاب ذلك الحال؛ مثاله الخارج النجس من غير السبيلين لا ينقض الوضوء عندنا؛ استصحاباً لما قبل الخروج من بقاء المجمع عليه [وهو] أي: الاستصحاب الشامل للأنواع السابقة [ثبوت أمرٍ بعدُ] - بالبناء على الضمّ لحذف المضاف إليه - ونية معناه؛ أي: في الزمن الثاني [لثبوته قبلُ] - بالبناء على الضمّ أيضاً؛ أي: في الزمن الأوّل [لفقد المغير] ما يصلح للتغيير من الأوّل للثاني؛ فلا زكاة عندنا فيما حال عليه الحول من عشرين ديناراً ناقصة تروّج رَوَاجٍ الكاملة بالاستصحاب [وعكسه] أي: ثبوت أمرٍ قبل لثبوته بعد استصحاب [مقلوب قالوا] أي: الفقهاء [به في صورة واحدة] هي أنَّ المكيال الموجود الآن كان على عهده صَلَّى الله تعالى عليه وسلم باستصحاب الحال في الماضي والاستدلال به خفيٌّ، قال السبكي: لم يقل به أحدٌ من الأصحاب إلّا فيمن اشترى شيئاً فادعاه غيره وأخذه بحجة مطلقة، فيثبت له الرجوع بالثمن على البائع عملاً باستصحاب الملك الذي ثبت قبل<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّ البَيِّنَةَ لا توجدُ المُلْكُ بل تُظهِرُهُ فيجب أن يكون سابقاً على

(١) انظر: غاية الوصول في شرح لبّ الأصول، الشيخ زكريا الأنصاري [ص ١٥٠].

(٢) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، عبد الرحيم بن الحسن أبو محمد الأسنوي [ص ٤٥٣].



لا شرع من قبلنا مطلقاً، فإن ورد في شرعنا مقررته فهو الدليل لا الاستحسان الذي هو دليل ينقدح في نفس المجتهد تقصُر عنه عبارته، وردّ بأنه إن ثبت عنده وجب اعتباره وإلا فمردود أو عدول عن الدليل إلى العادة وردّ بأنها إن لم تُنكر عمل بها قطعاً؛ وإلا ردّت أو عن قياس لأقوى، ويقبل قطعاً فلا استحساناً.

إقامتها، وتقدّر لحظة لطيفة، ويحتمل انتقال الملك من اشترى للمدعي؛ لكنهم استصحبوا معلوماً وهو عدم الانتقال منه على أن في هذه الصورة وجهاً مشهوراً بعدم الرجوع واعتمده البلقيني، وقال: إنه الصواب المعتبر في المذهب الذي لا يجوز غيره [لا] منه [شرع من قبلنا] فليس بحجة [مطلقاً] في العبادة أو غيرها [فإن ورد في شرعنا مقررته] مقرر ذلك الشرع [فهو] أي: شرعنا [الدليل] لا ذلك الشروع و[لا الاستحسان] على المختار؛ إذ لا دليل على كونه حجة، وعرفه بقوله: [الذي هو دليل ينقدح في نفس المجتهد تقصُر عنه عبارته]<sup>(١)</sup>، وقيل: حجة لقوله تعالى: ﴿وَأَتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الزمر: ٥٥]، قلنا: المراد بالأحسن الأظهر والأولى لا الاستحسان [وردّ بأنه] أي: الدليل [إن ثبت] تحقق [عنده] عند المجتهد [وجب اعتباره] ولا يضر قصور عبارته عنه [وإلا] ثبت عنده [فمردود] قطعاً وفسر أيضاً بما أشار إليه بقوله: [أو عدول عن الدليل إلى العادة] للمصلحة كدخول الحمام بلا تعيين قدر المكث مع اختلاف أحوال الناس في قدر استعمال الماء [وردّ بأنها] أي: العادة [إن لم تُنكر] بالبناء لغير الفاعل هو بمعنى قول «اللّب» إن ثبت أنها حق [عمل بها قطعاً] لجريانه في زمنه صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بلا إنكار منه ولا من الأئمة، [وإلا] بأن أنكرت وعبر عنه «اللّب» بأن لم تثبت حقيقتها [ردّت] وحذف قوله: «قطعاً» اختصاراً بدلالة سابقة عليه؛ فلم يتحقق بما ذكر استحسان مختلف فيه، وفسر الاستحسان أيضاً بما ذكر بقوله [أو] عدوله [عن قياس] بقياس [لأقوى] منه ولا خلاف في حجة الاستحسان كما ذكر؛ إذ أقوى القياسين مقدّم على الآخر، ولذا قال: [ويقبل قطعاً] إذ هو شأن الأقوى [فلا استحسان] يختلف فيه على

فإن فُرِضَ كَانَ الْقَائِلُ بِهِ مُشْرَعًا، واستحسانُ الشافعي رحمته الله نحو التحليف بالمصحف لدليل صحيح، ولا قول صحابي، ولا يُقْلَدُ إِلَّا وَتَوَقَّ بِمَا لَمْ يَدُونَ، وموافقةُ الشافعي لنحو زَيْدٍ مِنْ تَوَافُقِ الاجتهادَيْنِ ولا إلهام غير معصوم، وهو إيقاعُ شيءٍ في القلبِ يطمئنُّ بِهِ يَخُصُّ اللهَ بِهِ بعضُ أصفيائه،

كُلٌّ مِنَ التَّعَارِيفِ لِمَا عَرَفْتَهُ فِيهَا [فَإِنْ فُرِضَ] بِالْبِنَاءِ لغيرِ الفاعل؛ أي: تَحَقَّقَ استحسانٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ كَذَلِكَ [كَانَ الْقَائِلُ بِهِ] بِذَلِكَ الاستحسانِ كَذَلِكَ [مُشْرَعًا] اسم فاعل؛ مِنَ التَّشْرِيعِ؛ أي: واضعاً شرعاً من قبل نفسه، وليس ذلك بل هو كفر أو كبيرة [واستحسانُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ] جملة دعائية أو خبرية مبنية على حسن الرجاء، وجاءت مِنَ المضاف إليه؛ لِأَنَّ المضاف كجزئه فهو كقوله تعالى: ﴿إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ١٣٥]، [نَحْوُ التَّحْلِيلِ بِالمَصْحَفِ] كالخَطِّ فِي الكِتَابَةِ لشيءٍ من نجومها وكون المتعة ثلاثين درهماً [لدليل صحيح] فهو مُبَيَّنٌ فِي مُحَلِّهِ لا الاستحسان ولا ينكر التعبير بالاستحسان عما ثَبِتَ كَذَلِكَ، [ولا] منه [قول صحابي] فليس حُجَّةً عَلَى مثله وفاقاً، ولا عَلَى تابعي في الْأَصَحِّ لِأَنَّ قول الصحابي ليس حجة في نفسه، والاحتجاج في الحكم التعبدية من حيثُ إِنَّهُ قِيلَ: مرفوع لظهور أَنَّ مستنده فيه التوقيف لا من حيثُ إِنَّهُ قول صحابي، وقيل: قوله على غير الصحابي حجة فوق القياس فيُقَدَّمُ عَلَيْهِ عند التعارض، وقيل غير ذلك، وعلى القول بَأَنَّهُ حُجَّةٌ لو اختلف صحابيان في مسألة قولهما كدليلين فيرجع أحدهما بمرجح [ولا يُقْلَدُ] أي: الصحابي؛ أي: ليس لغيره تقليده [إِلَّا وَتَوَقَّ بِمَا لَمْ يَدُونَ] بِالْبِنَاءِ للمفعول بخلاف غيرهم مِنَ الْأَثْمَةِ الْأَرْبَعَةِ المدونة مذاهبهم، وقيل: يقلد بناء على جواز الانتقال في المذاهب [وموافقةُ الشَّافِعِيِّ لِنَحْوِ زَيْدٍ] فِي الْفَرَائِضِ حَتَّى تَرَدَّدَ فِيمَا تَرَدَّدَ فِيهِ [مِنْ تَوَافُقِ الاجتهادَيْنِ] لدليل لا تقليداً منه له [ولا إلهام غير معصوم] و [الإلهام لغة: إيقاع الشيء في القلب كما يقال: أَلْهَمَهُ اللَّهُ الصَّبْرَ، وعرفاً (هو إيقاع شيء في القلب يطمئنُّ بِهِ) زاد «اللَّب» يطمئنُّ بِهِ الصدر، وحذفه الْمُصَنَّفُ لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ مُغْنٍ عَنْهُ] يَخُصُّ اللهَ بِهِ بعضُ أصفيائه [وذلك لعدم الثقة بخواطر القلب؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ مِنْ دَسِيسَةِ الشَّيْطَانِ فِيهَا، وقيل: حجة في حَقِّهِ فَقَطْ، وقيل: مطلقاً، وقيل غير ذلك؛ أما مِنَ المَعْصُومِ فَحُجَّةٌ فِي حَقِّهِ وَحَقِّ غَيْرِهِ إِذَا تَعَلَّقَ بِهِمْ] [و] ختم الأصوليون هذا الباب

وَمِنْ الْقَوَاعِدِ الْمَشْهُورَةِ الَّتِي فِي هَذَا الْعِلْمِ مَا يَشْهَدُ لَهَا: الْيَقِينُ لَا يُرْفَعُ  
بِالشَّكِّ، الضَّرَرُ يُزَالُ لَا بِضَرَرٍ، الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ، الْعَادَةُ مُحْكَمَةٌ.

بخاتمة هي [مِنْ الْقَوَاعِدِ] المبني عليها الجزئيات الكثيرة [المشهورَة] في السُّنَّةِ حملة  
الشرعية [التي في هذا العلم] أي: علم الأصول [ما يشهد لها] لقبولها والمرجوع  
إليها [اليقين لا يُرْفَعُ] أي: مَنْ حَيْثُ اسْتَصْحَابَ حُكْمَهُ [بِالشَّكِّ] بِمَعْنَى مُطْلَقِ التَّرَدُّدِ  
وَمِنْ مَسَائِلِهِ مَنْ تَيَقَّنَ ظَهْرًا أَوْ حَدَثًا وَشَكَّ فِي ضَدِّهِ أَخَذَهُ بِمَا تَيَقَّنَهُ مِنْ طَهَرٍ أَوْ حَدَثٍ  
[الضَّرَرُ يُزَالُ] وَمِنْ مَسَائِلِهِ وَجُوبُ رَدِّ الْمَغْصُوبِ وَضَمَانِهِ التَّلَفُّ [لَا بِضَرَرٍ] كَقَوْلِهِ  
صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»<sup>(١)</sup>، وَقَدْ أَشْبَعْتُ الْكَلَامَ فِي بَعْضِ  
فُرُوعِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ فِي «تَنْوِيرِ الْبَصَائِرِ عَنْ أَجْوِبَةِ أَسْئَلَةِ سُلْطَانِ جَاوَى عَبْدِ الْقَادِرِ»  
[الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ] وَمِنْ مَسَائِلِهِ جَوَازُ الْقَصْرِ وَالْجَمْعِ وَالْفَطْرِ فِي السَّفَرِ بِشُرُوطِهِ  
[الْعَادَةُ مُحْكَمَةٌ] بِصِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنَ التَّحْكِيمِ؛ أَيْ: مَفْعُولٌ بِهَا، وَمِنْ مَسَائِلِهِ  
أَقْلُ الْحَيْضِ وَأَكْثَرُهُ، قَالَ فِي «شَرْحِ اللَّبِّ»: زَادَ بَعْضُهُمْ عَلَى هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ: الْأُمُورُ  
بِمَقَاصِدِهَا، وَمِنْ مَسَائِلِهِ وَجُوبُ التَّيَمُّمِ فِي الطَّهَرِ، وَرَجَعَهُ صَاحِبُ «الْجَمْعِ» فِي  
قَوَاعِدِهِ لِلأَوَّلِ، قَالَ: الشَّيْءُ إِذَا لَمْ يَقْصِدِ الْيَقِينَ عَدَمَ حَصُولِهِ.



### الباب الثالث

## التعادل والتراجيح

في التعادلِ والتَّراجيحِ لَمَّا كانت أدلَّةُ الفقه ظَنِّيَّةً تَطَرَّقَ إليها التعارضُ  
إذْ يمتنعُ تعارضُ قاطعينِ لا قاطعٍ وظَنِّيَّ نقليينِ وأمارتينِ، فإن لم يوجد  
مرجُّحٌ ولا أمكنَ الجمعُ تساقطًا، ويُعمَلُ بمتأخِّرِ القولينِ، ثُمَّ بما قارَنَهُ  
مُشعِرٌ بترجيحِهِ،

[البابُ الثالثُ: في التعادلِ والتَّراجيحِ] بين الأدلَّةِ عند تعارضها [لَمَّا] حَرُفُ  
وجودِ لوجود [كانت أدلَّةُ الفقه ظَنِّيَّةً] لأنَّها الحكم على سبيل الظَّنِّ، ولذلك قَدَّمَ  
الحكمَ على العملِ أخذًا مِنَ الدليلِ المقتضي له كذلك [تَطَرَّقَ] أي: طرقَ طرقًا قويًّا  
كما يدلُّ له الصيغة [إليها التَّعارضُ] إذ هو تمانع وإنما يكون في الظَّنَّياتِ [إذْ يمتنعُ  
تعارضُ قاطعينِ] أي: تقابلُهما بأنْ يدلَّ كلٌّ على منافي ما يدلُّ عليه الآخر؛ إذ لو  
جازَ ذلك لثبَتَ مدلولُهما؛ فيجتمع المتنافيان فلا وجودَ لمتنافيين عقليَّينِ ونقليينِ أو  
عَقْلِيَّ وَنَقْلِيَّ، والكلام في النقليين حيث لا نسخ [لا] تعارض [قاطعٍ، وظَنِّيَّ نقليينِ]  
فلا يمتنع لبقاء دلالتهما وإن انتفى الظَّنُّ عند القطع بالنقيض؛ لعدم القطع وخرج  
بالنقليين غيرُهما؛ كأَنَّ ظَنًّا أَنْ زِيدًا في الدار لكون مركبه وخدمه ببابها، فشاهد  
خارجها فيمتنع تعادلُهما لانتهاء دلالةِ الظَّنِّيِّ حينئذٍ، وهو مَحْمَلُ قولِ ابنِ الحاجب لا  
تعارض بين قطعيٍّ وظَنِّيٍّ [و] لا [أمارتينِ] فيجوز تعارضُهما ولو بلا مرجِّحٍ  
لأحدهما؛ إذ لو امتنع لكان لدليلٍ، والأصل عدمه هذا وقيدَه بقوله في الواقع ما  
عليه ابن الحاجب تبعاً للجمهور، وإن لم يصرِّحوا بقيد الواقع، وقيل: يمتنع بلا  
مرجِّح وهو منشأ تَرَدُّدِهِ، [فإن] تعادلتا بأنْ [لم يوجدَ مُرَجِّحٌ] لأحدهما [ولا أمكنَ  
الجمعُ] بحملِ كلٍّ على غيرِ مَحْمَلِ الأخرى [تساقطًا] على المختار كما في تعارض  
اليقينين، وقيل: يخيَّرُ بينهما في العمل، وقيل: يوقف عن العمل بواحدة منهما،  
وقيل غيرُ ذلك [ويُعمَلُ بمتأخِّرِ القولينِ] المحكيين عن المجتهد على التعاقبِ منه [ثُمَّ  
بما قارَنَهُ] إنْ لم يتعاقبا بأنْ قالهما معاً فيعمل منهما على رأيه [مشعِرٌ بترجيحِهِ] على

ثُمَّ هو متردّد، وَوَقَعَ هذا للشافعي رحمته في سِتَّةٍ أو سبعة عشر موضعاً، والأرجح موافقُ أبي حنيفة رحمته، وحيثُ لا مُرَجِّحٌ وَقَفَ، والمُخْرَجُ قولُ مجتهدٍ في نظيرِ مسألةٍ لا قولُ لهُ فيها، ولا يُنسَبُ إليه إِلَّا مَقِيداً، والترجيحُ تقويةُ أَحَدِ الدَّلِيلَيْنِ، ويجبُ العَمَلُ بالرَّاجِحِ ولو ظَنَيْتَ، ومتأخَّرُ المتعارضين ولو آحاداً ناسخٌ لَتَقْدُمِهِمَا ما لم يمكن الجمعُ بينهما وَلَوْ

الآخر كقوله: هذا أشبه وكفريعه عليه، [ثُمَّ] إِنْ لم يُبَيَّنْ بما ذُكِرَ [هو] أي: المجتهد المدلول عليه بالسياق [متردّد] بينهما فلا ينسب إليه ترجيحُ أحدهما، وفي معنى ذلك ما لو جهل تعاقبهما، أو علم ونسي المتأخَّرُ أو جَهِلَ [وَوَقَعَ هذا] التردّد [لشافعي رضي الله] تعالى [عنه في سِتَّةٍ أو سبعة] عَبَّرَ بِذَلِكَهُمَا «اللَّب» بقوله: بضعة [عشر موضعاً] والمتردّد في ذلك القاضي أبو حامد المروزي<sup>(١)</sup>.

[والأرجح] مِنَ المتردّد فيهما من قوله كما قال القفال [موافقُ أبي حنيفة رضي الله] تعالى [عنه] لِقَوَّيْهِ بتعدّد قائلِهِ؛ فَإِنَّ القَوَّةَ إِنما تنشأ عن الدليل، وقال أبو حامد الإسفرائيني: الأرجحُ مخالفُ قولِ مَنْ ذُكِرَ؛ لِأَنَّهُ إِنما خالفه بدليل [وحيثُ لا مُرَجِّحٌ] لأحد القولين أو الأقوال على مقابله [وَقَفَ] عن الحكم لرجحانٍ واحدٍ منهما [والمُخْرَجُ] بصيغة المفعول؛ مِنَ التخريج - بالمعجمة آخره جيم - إِنْ يختلف جواب الإمام في مسألتين لا يظهر بينهما فرق؛ فينقل في كُلِّ ما قالَهُ في مقابلهَا [قولُ مجتهدٍ في نظيرِ مسألةٍ] خَرَجَهُ الأصحابُ فيها إلحاقاً بنظيرهما [لا قولُ لهُ فيها] إذ لم يَقُلْهُ فيها [ولا يُنسَبُ إليه] مطلقاً بل لا ينسب [إِلَّا مُقِيداً] بأنَّهُ مخرج حتى لا يلتبس بالمنصوص، [والترجيحُ تقويةُ أَحَدِ الدَّلِيلَيْنِ] بوجهٍ من وجوه الترجيح الآتي بعضها [ويجبُ العَمَلُ بالرَّاجِحِ] منهما ويمتنعُ المرجوح [ولو] كان الرَّجَحَانِ [ظَنِيّاً] في الأصحّ ولا ترجيحُ في القطعيات؛ إذ لا تعارضُ بينهما وإلَّا اجتمع المتنافيان، ولا بينَ ظَنِّيٍّ وقطعيٍّ غيرِ الثقليين كما مرَّ [ومتأخَّرُ] النَّصِّينِ [المتعارضين ولو] كان النصُّ [آحاداً ناسخٌ لتقدّمِهِمَا] أي: قبل النسخ آيتين كانا، أو خبرين، أو آية وخبراً، والحكم بما ذكر [ما لم يمكن الجمعُ بينهما] أي: النَّصِّينِ كما ذُكِرَ [ولو] كان

مِنْ وَجْهِهِ وَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ سَوَاءٌ يَتَخَيَّرُ إِنْ تَقَارَنَا أَوْ لَمْ يَقْبَلَا النَّسْخَ، وَتَعَذَّرَ التَّرْجِيحُ وَيَرْجَحُ بِمَا غَلَبَ ظَنُّ قَوَّتِهِ لِكثَرَةِ أُدْلَةٍ أَوْ رَوَاةٍ، وَعُلُوِّ إِسْنَادٍ، وَفَقْهِ رَاوٍ وَوَرَعِهِ وَضَبْطِهِ وَتَقْطُنِيهِ.....

الجمع [مِنْ وَجْهِهِ] فَإِنْ أَمَكْنَ فَهُوَ الْأَوَّلَى كحديث: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ»<sup>(١)</sup>، وحديث: «لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ»<sup>(٢)</sup>، الشامل للإِهَابِ المذبوغ وغيره؛ فَجُمِعَ بِحَمَلِ الْأَوَّلِ عَلَى الْمَذْبُوغِ الْخَاصِ بِهِ عِنْدَ كَثِيرٍ جَمْعاً بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ، [وَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ سَوَاءٌ] فَلَا يَقْدَمُ عَلَيْهَا، وَلَا تُقَدَّمُ عَلَيْهِ؛ مِثَالُهُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هُوَ الطَّهُّورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مِثْنَتُهُ»<sup>(٣)</sup>، مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا أُحَدِّثُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ [الأنعام: ١٤٥] الْآيَةُ، فَكُلُُّ مِنْهُمَا شَامِلٌ لَخَنْزِيرِ الْبَحْرِ، فَحَمَلْنَا الْآيَةَ فِي خَنْزِيرِ الْبَرِّ الْمَتَبَادِرِ لِلْأَذْهَانِ جَمْعاً بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ [يَتَخَيَّرُ] النَّاطِرِ بَيْنَهُمَا فِي الْعَمَلِ [إِنْ تَقَارَنَا] أَيِ: الدَّلِيلَانِ [أَوْ لَمْ] يَتَقَارَنَا إِلَّا أَنَّهُمَا لَمْ [يَقْبَلَا النَّسْخَ] لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِتَأَخُّرِ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ، [وَتَعَذَّرَ] فِيهِمَا [التَّرْجِيحُ] بَأَنَّ تَسَاوِيَا فِي وَجْهِهِ وَلَمْ يَكُنِ الْجَمْعُ [وَيَرْجَحُ بِمَا غَلَبَ ظَنُّ قَوَّتِهِ] لِرَجْحَانِهِ عَلَى مِقَابِلِهِ، وَذَلِكَ [لِكثَرَةِ] مُثَلَّثِ الْكَافِ [أُدْلَةٍ أَوْ] كَثَرَةِ [رَوَاةٍ] لِأَنَّ كَثَرَةَ كُلِّ مِنْهُمَا تَفِيدُ الْقُوَّةَ، وَفَارِقُ الْبَيِّنَتَيْنِ بَأَنَّ مَقْصُودَ الشَّهَادَةِ فَصْلُ الْخُصُومَةِ كَيْلًا تَطَوَّلَ؛ فَضَبْطُ بِنَصَابٍ خَاصٍّ بِخِلَافِ الدَّلِيلِ فَمَقْصُودُهُ ظَنُّ الْحُكْمِ وَالْمَجْتَهِدُ فِي مُهَلَّةِ النَّظَرِ، وَكُلَّمَا كَانَ الظَّنُّ أَقْوَى فَاعْتَبَارُهُ أَوْلَى، [وَعُلُوِّ إِسْنَادٍ] فِي الْحَدِيثِ لِقَلَّةِ الْوَسَائِطِ بَيْنَ الرَّاويِ الْمَجْتَهِدِ وَالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَفَقْهِ رَاوٍ] وَلِغَةِ، وَنَحْوِهِ لِقَلَّةِ احْتِمَالِ الْخَطَأِ مَعَ وَاحِدٍ مِنَ الْأَرْبَعَةِ بِالنِّسْبَةِ لِمِقَابِلِهَا [وَوَرَعِهِ وَضَبْطِهِ] سَوَاءٌ كَانَ صَدْرِيًّا أَمْ كَانَ سَطْرِيًّا، وَقَدْ بَيَّنْتُهُمَا فِي «الرِّشَادِ الْلَاتِقِ بِشَرْحِ إِرْشَادِ طُلَّابِ الْحَقَائِقِ لِطَرِيقِ سُنَّةِ خَيْرِ الْخَلَائِقِ»، [وَتَقْطُنِيهِ] - بَفَتْحِ أَوَائِلِهِ - أَيِ: تَقِظُهُ فَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ دَخْلُ كَالْمَغْفَلَيْنِ زَادَ «اللُّبُّ»: وَإِنْ رَوَى الْمَرْجُوحُ بِاللَّفْظِ الرَّاجِحَ بِوَاحِدٍ عَمَّا ذُكِرَ بِالْمَعْنَى وَرَوَاهُ الْمَوْصُوفُ بِمَا ذُكِرَ

(٢) سنن أبي داود (٢/٤٦٥/برقم: ٤١٢٨).

(١) سنن النسائي (٧/١٧٣/برقم: ٤٢٤١).

(٣) مستدرک الحاكم (١/٢٣٧/برقم: ٤٩١).

وَعَدَمُ بَدْعِيهِ وَشُهْرَةِ عَدَالَتِهِ، وَكَوْنُهُ ذَكَرًا أَوْ حُرًّا، أَوْ مِنْ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ، وَمَتَأَخَّرَ الْإِسْلَامَ، وَمَتَحَمَّلًا بَعْدَ التَّكْلِيفِ، وَغَيْرَ مُدْلَسٍ، وَغَيْرَ ذِي اسْمَيْنِ، وَصَاحِبَ الْوَاقِعَةِ، وَرَاوِيًا بِاللَّفْظِ زُكِّيًّا بِالاختبارِ أَوْ أَكْثَرَ مُزَكِّينَ مَعْرُوفِ النَّسَبِ، وَمَنْ صَرَّحَ بِتَرْكِيبِهِ عَلَى مَنْ حَكَمَ بِشَهَادَتِهِ أَوْ عَمِلَ بِرِوَايَتِهِ، وَمَنْ ذَكَرَ السَّبَبَ، وَمَنْ عَوَّلَ عَلَى حِفْظِهِ، أَوْ رَوَى بِالسَّمَاعِ، أَوْ مَعَ عَدَمِ الْحِجَابِ

بالمعنى [وعدم بدعيته، وشهرة عدالته] لشدة الوثوق مع كل من هذه الخمسة بالنسبة لمقابلها [وكونه ذكرًا] على كونه أنثى لِقِلَّةِ ضَبْطِ النِّسَاءِ [أو] لكونه [حرًا] لأنهم لفراغهم أضبط من الأرقاء، ولأنه لشريف منصبه يختار منه غيره [أو] ككونه [من أكابر الصحابة] أو رؤسائهم؛ فيرجح أحدهم على خبر غيره لشدة ديانتهم، وقد كان علي رضي الله تعالى عنه يُحْلَفُ الرِّوَاةُ، وَيَقْبَلُ رِوَايَةَ الصَّدِيقِ مِنْ غَيْرِ تَحْلِيفٍ، [و] ككونه [متأخر الإسلام] فيقدم مرويه على مروى متقدمه لظهور تأخر خبره [و] ككونه [متحملًا بعد التكليف] ولو حال الكفر؛ لأنه أضبط من المتحمل قبله [و] ككونه [غير ندلس] لأن الوثوق به أقوى منه بالمدلس المقبول [وغير ذي اسمين] فيقدم على ذيهما لأن صاحبهما يتطرق إليه الخلل بأن يشاركه ضعيف في أحدهما [و] ككونه [صاحب الواقعة] المروية فيقدم على غيره لأنه أعرف بالحال من غيره، [و] ككونه [راويًا باللفظ] فيقدم على الراوي بالمعنى لسلامته من تطرق الخلل الذي قد يحصل في الثاني وكونه [زكّي] بالبناء لغير الفاعل؛ من التزكية؛ أي: عدل [بالاختبار] بالوحدة من المجتهد فيرجح على المزكي بالإخبار؛ لأن العيان أقوى من الخبر [أو أكثر مزكّين] جمع مُزَكٍّ؛ حذفت ياءه تخفيفاً [معروف النسب] بل قيل: مشهورة لشدة الوثوق به، والشهرة زيادة والأصح أن لا يرجح بها؛ لأن مشهورة قد يشاركه ضعيف في الاسم [و] كـ [من صرح بتزكيته على من حكم بشهادته] الذي لا يكون إلا معها غالباً فيقدم المصرح بتزكيته على من حكم بشهادته [أو عمل بروايته] لأن الحكم والعمل مبنيان على الظاهر ولا تزكية، [و] كـ [من ذكر السبب] للحكم على من لم يذكره لاهتمام الراوي به، ومحله في السبب الخاص بقرينة ما يأتي في العاملين [و] كـ [من عوّل على حفظه، أو روى بالسَّماع] من الشيخ [أو مع عدم الحجاب] للشيخ

أو لم ينكره أصله، أو كان في الصحيحين، أو أحدهما، أو أتى بعام مطلقاً، أو بعام شرطي أو بجمع معرف، أو بما لم يخص، أو بالأقل تخصيصاً على من عول على كتابته، أو روى بالإجازة، أو مع الحجاب، أو أنكره أصله، أو لم يكن في أحدهما أو العام ذي السبب إلا في السبب، أو النكرة المنفية

السموع منه [أ] وروى [و لم ينكره أصله] الذي رواه عنه [أو كان في الصحيحين] صحيح البخاري ومسلم [أو أحدهما] وظاهر لأن المعتمد عند المحدثين؛ الأصل تقديم مروي البخاري على مروي مسلم<sup>(١)</sup>، وسكت عنه المصنف هنا [أو أتى بعام] عموماً [مطلقاً، أو] أتى [بعام شرطي] أي: يدل على العموم من الألفاظ المضمنة معنى الشرط؛ كـ «من، وما» الشرطيتين [أو] أتى [بجمع معرف] باللام أو الإضافة [أو] أتى [بما] بعام [لم يخص] بشيء [أو با] لعام [الأقل تخصيصاً]، وكل من هذه يرجح على مقابله المذكور بقوله في النشر على ترتيب اللف؛ أي: فمن عول على حفظه لقوته مرجح [على من عول] في نقله [على كتابته] لاحتمال الكتابة للزيادة والنقصان، ومن روى بالسماع على ما تضمنه قوله [أو روى بالإجازة] للاتفاق على صحة التحمل بالسماع بل هو أعلاه وفي ثبوت الاتصال بالإجازة خلاف<sup>(٢)</sup>، ومن روى مع عدم الحجاب على ما في قوله [أو] سمع عن شيخه [مع الحجاب] لحصول نوع من الارتباب وإن كان الراجح اعتماده عند الوثوق بالمسموع عليه ورأه، ومن لم ينكره أصله على ما في قوله [أو أنكره أصله] وتقدم في السنة حكم ذلك وتفصيله، وما في الصحيحين أو أحدهما مرجح على ما في قوله: [أو لم يكن] أي: الخبر المروي المعارض [في أحدهما] أي: الصحيحين وإن كان على شرطهما لتلقي الأمة لهما بالقبول، والعام عموماً مطلقاً يرجح على ما في قوله: [أو العام ذي السبب] إلا في السبب [لأنه] عند وجود السبب باحتمال قصره عليه كما قيل به دون المطلق عن السبب في القوة إلا في صورة السبب فهو فيها أقوى منه في العموم؛ لدالتها عليه بالوضع، وهو إنما يدل عليها بالقرينة، والعام الشرطي على مرجح مقدم على ما في قوله: [أو النكرة المنفية] في الأصح لإفادة العام الشرطي التعليل دونها، ويؤخذ ممّا

(١) انظر: الباعث الحث في اختصار علوم الحديث، الحافظ ابن كثير [ص ٥].

(٢) انظر: فتح المغيث شرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي



وهي على الباقي، أو «مَنْ» أو «مَا»، أو كُلُّهَا على الجنسِ المُعرَّف، أو خُصَّ، أو الأكثرُ تخصيصاً.

والناقلُ لقوله ﷺ فَفِعْلُهُ فتقريره، والفصيح والواردُ بِلُغَةٍ قريشٍ، والمدنيُّ،

ذَكَرَ ترجيحُ النكّرةِ الواقعةِ في سياقِ الشرطِ على الواقعةِ في سياقِ النفيِ [وهي] النكّرةُ المنفيّةُ [على الباقي] من صيغِ العموم؛ كالمعرّف باللام والإضافة لأنها أقوى منه في العموم؛ لدلالته عليه بالوضع ودلالته عليه بالقرينة، ويرجّح الجمعُ المعرّف على ما في قوله: [أو «مَنْ» أو «مَا»] غيرِ الشرطيتين كالاستفهاميتين؛ لأنه أقوى منهما في العموم لامتناع تخصيصه إلى الواحدِ بخلافهما في الأصحّ [أو كُلُّهَا] أي: الجمعِ المعرّف و«مَنْ وَمَا» يرجّح [على الجنس] أي: اسمه [المعرّف] باللام أو الإضافة؛ لاحتماله العهد بخلاف «مَنْ وَمَا» فلا يحتملانه، والجمع المعرف فيبعد احتمالُه، وما لم يُخَصَّ يُرَجَّحْ على ما في قوله: [أو خُصَّ] للخلاف في حُجِّيَّتِهِ بخلاف الأوّل، ويرجّحُ الأقلُّ تخصيصاً على ما في قوله [أو الأكثرُ تخصيصاً] لأنّ الضعفَ في الأقلِّ دونه في الأكثرِ [والناقل] بالرفع استئناف؛ أي: يرجّحُه نقلُه عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والفعل أو معطوف على محلّ نائبٍ فاعلٍ يرجّحُ في قوله، ويرجّحُ بما غلب على ظَنِّ قَوْلِهِ؛ أي: يرجّحُ بذلك كما مرّ، ويرجّحُ الناقل [لقوله صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] على الناقل لفعله كما قال [فَفِعْلُهُ] أي: فالناقل لفعله على الناقل لقريبه كما قال [فتقريره] لأنّ القول أقوى في الدلالة على التشريع من الفعل لاحتماله التخصص بما لا يحتمله القول، [و] يرجّحُ [الفصيح] على غيره لتطرقِ الخللِ لغيره باحتمالِ كونه مرويّاً بالمعنى، ولا يقدّم زائدُ الفصاحةِ على الفصيح؛ على المختار؛ لأنّه صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ينطق بالأفصح والفصيح، ولا سيّما إذا خاطب به من لا يعرف غيرَه، وقد كان صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يخاطب العرب بلغاتهم<sup>(١)</sup>

[والواردُ بِلُغَةٍ قريشٍ] على الوارد بغيرها؛ لأنّ الوارد بغيرها لاحتمالِ كونه مرويّاً بالمعنى يتطرق إليه الخلل [والمدنيُّ] على المكيِّ لتأخّره عنه والمدنيُّ: ما ورد

والمشعرُ بعلوِّه ﷺ، والمشتملُ على تهديدٍ أو تأكيدٍ أو زيادةٍ كالعلَّةِ وما ذُكِرت فيه قبلَ الحُكم، والاقتضاء، فالإيماء، فالإشارة، ويرجَّحانِ على المفهومين، والموافقةُ على المخالفة، والناقلُ عن الأصل،

بعد الهجرة، والمكيُّ قبلها؛ قال شيخ الإسلام: وهذا أولى من أن المكيَّ ما نزل بمكة، والمدنيُّ ما نزلَ بالمدينة [والمشعرُ بعلوِّه] أي: علوُّ شأنه [صلى الله] تعالى [عليه وسلم] على ما لا يُشعرُ به لتأخُّره عنه، [و] يرجِّح [المشتملُ على تهديدٍ أو تأكيدٍ] على الخالي من ذلك فالأوَّلُ كخبر الشيخين عن عمار: «مَنْ صَامَ يَوْمَ الشُّكِّ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»<sup>(١)</sup>، فيرجِّحُ على الأخبار المروية عنه صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في صوم النفل، والثاني كخبر أبي داود: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ»<sup>(٢)</sup>، بتكريره ثلاثاً على خبر مسلم «الْأَيُّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا»<sup>(٣)</sup>، [أو] المشتمل على [زيادة] على ما خلا منها [كالعلَّة] أي: كالحكم المشتمل عليها للاهتمام بأمره فيقدِّم على ما لم تُذكر فيه؛ كخبر «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»<sup>(٤)</sup> مع خبر نهى رسول الله صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن قتل النساء والصبيان<sup>(٥)</sup>، نيط الحكم في الأوَّل بوصف الردة المناسب ولا وصف في الثاني؛ فحملنا النساء فيه على الحريَّاتِ [و] يرجِّحُ [ما ذُكِرت] أي: العلَّة [فيه قبلَ الحُكم] على عكسه [و] يرجِّحُ [الاقتضاء] لقوَّته [فالإيماء فالإشارة] لضعفها عنه؛ لأنَّ المدلول عليه به مقصود لتوقُّف الصديق عليه، والثاني مقصود لا يتوقَّف عليه ذلك، والثالث غير مقصود كما علِّم من محلِّه فيكون كلُّ أقوى مما بعده، وتقدَّمت في أحوال اللفظ [ويرجَّحانِ] أي: الإيماء والإشارة [على المفهومين] مفهوم الموافقة والمخالفة؛ لأنَّ دلالة الأوَّلين في محلِّ النطق بخلاف المفهومين، [و] ترجِّحُ [الموافقة على المخالفة] لضعف الثاني بالخلاف في حُجَّتِهِ بخلاف الأوَّل [و] يرجِّحُ [الناقل عن الأصل] أي: البراءة الأصلية على المقرر له في الأصح؛ لأنَّ الأوَّل فيه زيادة على الأصل بخلاف الثاني، وقيل عكسه؛ بأنَّ يقدِّم المقرر للأصل ليفيد تأسيساً

(٢) موطأ مالك (٢/٤٥٨/برقم: ٥٤١).

(١) سنن البيهقي (٤/٢٠٨/برقم: ٧٧٤١).

(٤) سنن أبي داود (٢/٥٣٠/برقم: ٤٣٥١).

(٣) صحيح مسلم (٢/١٠٣٧/برقم: ١٤٢١).

(٥) صحيح مسلم (٣/١٣٦٤/برقم: ١٧٤٤).

والمثبت على النافي ولو في نحو طلاق، والخبر على نحو الأمر، والحظر، فالإيجاب، فالكراهة، فالتدب، فالإباحة، والمعقول معناه، ونافي العقوبة، والوضعي على التكليفي، وموافق نحو مُرْسَلٍ صحابيٍّ أو أهل المدينة أو الأكثر،

كما أفاده الناقل؛ فيكون ناسخاً له مثاله خبر الترمذي مرفوعاً: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فليتوضأ»<sup>(١)</sup> مع خبر «أَنَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَهُ رَجُلٌ مَنِ ذَكَرَهُ هَلْ عَلَيْهِ وَضُوءٌ؟ قَالَ: إِنَّمَا هُوَ بَضْعَةٌ مِنْكَ»<sup>(٢)</sup>، [و] يَرَجُّحُ [المثبت على النافي] لما مرَّ وقيل: هما سواء والخلاف والترجيح في ذلك [ولو] كان تقديم المثبت [في نحو طلاق] فيقدم مثبته على نافية [و] يَرَجُّحُ [الخبر] المتضمن للتكليف [على نحو الأمر] من سائر الإنشائيات؛ لِأَنَّ الطَّلَبَ بِهِ كَتَحَقُّقٍ وَقَوِّعٍ مَعْنَاهُ أَقْوَى مِنَ الْإِنْشَاءِ [و] يَرَجُّحُ [الحظر] على الإيجاب، وَإِنْ اتَّفَقَ الدَّلِيلَانِ خَبَرًا أَوْ إِنْشَاءً فَإِنَّهُ لِدَفْعِ مَفْسَدَةٍ وَالْإِيجَابِ لَطَلَبِ مَصْلَحَةٍ وَالْإِعْتِبَارِ بِدَرْءِ الْمَفَاسِدِ أَشَدَّ مِنْهُ بِجَلْبِ الْمَصَالِحِ [ف] يَتَرَجَّحُ [الإيجاب] على الكراهة احتياطاً [ف] يَتَرَجَّحُ [الكراهة] على التدبِّ لدفع اللُّومِ [ف] يَتَرَجَّحُ [التدب] على الإباحة للاحتياط بالطلب [فالإباحة] وهذا الترتيب على الأصح في ترجيح ما قبل الإباحة عليها، وقيل: بالعكس لاعتضاد الإباحة بالأصل، وقيل: هما سواء في الأوليين، والقياس مجيئه في الباقيين، [و] يَرَجُّحُ [المعقول معناه] على ما لم يعقل؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَدْعَى لِلانْقِيَادِ وَأَقْيَدُ لِلْقِيَاسِ [و] يَرَجُّحُ [نافي العقوبة] هو أَعْمٌ مِنَ التَّعْبِيرِ بِنَا فِي الْحَدِّ عَلَى الْمَوْجِبِ لَهَا لِمَا فِي الْأَوَّلِ مِنَ الْبَسْرِ وَعَدَمِ الْحَرَجِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨] وقيل: عكسه؛ لإفادة الموجب التأسيس بخلاف النافي [و] يَرَجُّحُ [الحكم] [الوضعي] أي: مثبته [على] مثبت [التكليفي] لعدم توقُّفِ الْأَوَّلِ عَلَى الْفَهْمِ وَالتَّمَكُّنِ مِنَ الْفِعْلِ بخلاف الثاني، وقيل عكسه لترتيب الثواب على التكليفي دونَ الوضعي، [و] يَرَجُّحُ [موافق] دليل آخر ولو [نحو مُرْسَلٍ أو] نحو [صحابيٍّ أو أهل المدينة أو الأكثر] مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى

وموافقٌ زَيْدٌ فَمُعَاذٍ فَعَلِيٌّ فِي الْفَرَائِضِ وَمُعَاذٌ فِي غَيْرِهِمَا فَعَلِيٌّ، وَالْإِجْمَاعُ عَلَى النَّصِّ، وَإِجْمَاعٌ مَنْ سَبَقَ؛ أَي: إِنْ تُصَوِّرَ، وَإِجْمَاعُ الْكُلِّ عَلَى مَا خَالَفَ فِيهِ الْعَوَامُّ، وَمَا انْقَرَضَ عَصْرُهُ،

مَا لَمْ يُوَافِقْ وَاحِدًا مِمَّا ذُكِرَ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ فِي الْمَوَافِقِ أَقْوَى، وَقِيلَ: لَا تَرْجِيحَ بَوَاحِدٍ مِنْ نَحْوِ الْمُرْسَلِ وَمَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَقِيلَ: إِنَّمَا يَرْجَحُ بِمُوَافَقَةِ الصَّحَابِيِّ إِنْ كَانَ الصَّحَابِيُّ قَدْ مَيَّزَهُ نَصٌّ فِيمَا فِيهِ الْمَوَافَقَةُ مِنْ أَبْوَابِ الْفَقْهِ؛ كَزَيْدٍ فِي الْفَرَائِضِ [و] يَرْجَحُ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ إِذَا وَافَقَ مِنَ الدَّلِيلَيْنِ صَحَابِيًّا، وَقَدْ مَيَّزَ النَّصُّ أَحَدَ الصَّحَابِيِّينَ فِيمَا ذُكِرَ [مُوَافِقُ زَيْدٍ] بِنِ ثَابِتٍ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [ف] بَعْدَهُ فِيهَا [مُعَاذٍ] ابْنُ جَبَلٍ [ف] بَعْدَهُ فِيهَا [عَلِيٌّ فِي الْفَرَائِضِ] لِتَقْدِيمِ الْأَوَّلِ عَلَى مَنْ بَعْدَهُ فِيهَا لِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ فَيَقْدُمُ الْقَوْلُ لِلْمُوَافِقِ لَزَيْدٍ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهَا قَوْلٌ فَالْمُوَافِقُ لِمُعَاذٍ؛ لَخَبَرِ «أَعْلَمَكُمْ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذٌ»<sup>(١)</sup>، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلِيٌّ لَخَبَرِ «أَقْضَاكُمْ عَلِيٌّ»<sup>(٢)</sup>، فَقَوْلُهُ: «أَفَرَضَكُمْ زَيْدٌ»<sup>(٣)</sup> عَلَى عُمُومِهِ وَالْأَخِيرَانِ فِي غَيْرِ الْفَرَائِضِ وَالْوَارِدِ فِي مُعَاذٍ أَضْرَحَ مِنَ الْوَارِدِ فِي عَلِيٍّ فَقَدِمَ [و] يَرْجَحُ [مُعَاذٌ فِي غَيْرِهِمَا] مِنْ بَاقِي الْأَحْكَامِ الْفَقْهِيَّةِ [فَعَلِيٌّ وَ] تَرْجِيحِ [الْإِجْمَاعُ عَلَى النَّصِّ] لِأَنَّهُ يُؤْمَنُ فِيهِ النِّسْخُ بِخِلَافِ النَّصِّ، [و] يَرْجَحُ [إِجْمَاعٌ مَنْ سَبَقَ] عَلَى إِجْمَاعٍ مَنْ تَأَخَّرَ عَنْهُ [أَي] بَيَانِ يُؤْمَنُ فِيهِ النِّسْخُ بِخِلَافِ النَّصِّ، [و] يَرْجَحُ [إِجْمَاعٌ مَنْ سَبَقَ] عَلَى إِجْمَاعٍ مَنْ تَأَخَّرَ عَنْهُ [أَي] بَيَانِ أَنَّ جَرِيَانَ الْخِلَافِ فِيهِ، وَأَنَّهُ مَبْنِي عَلَى قَوْلِهِ: [إِنْ تُصَوِّرَ] بِالْبِنَاءِ لِغَيْرِ الْفَاعِلِ شَرْعًا [انْعِقَادُهُ] وَالصَّحِيحُ عَدَمُ إِمْكَانِهِ لِحُرْمَةِ خَرَقِ الْإِجْمَاعِ كَمَا تَقَدَّمَ وَقَدَّمَ الْأَسْبَقَ لَخَبَرِ «خَيْرُ الْقُرُونِ قُرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»<sup>(٤)</sup>، وَالتَّعْبِيرُ بِمَا سَبَقَ أَعْمٌ مِنَ التَّعْبِيرِ بِالصَّحَابَةِ [و] يَرْجَحُ [إِجْمَاعُ الْكُلِّ] الشَّامِلُ لِلْعَوَامِّ [عَلَى مَا خَالَفَ فِيهِ الْعَوَامُّ] لضعفِ الثَّانِي بِالْخِلَافِ فِي حُجَّتِيهِ عَلَى مَا حَكَاهُ الْأَمَدِيُّ فِي حُجَّتِيهِ [و] يَرْجَحُ [مَا] أَي: الْإِجْمَاعُ الَّذِي [انْقَرَضَ عَصْرُهُ] عَلَى غَيْرِهِ لضعفِ الثَّانِي بِالْخِلَافِ فِي حُجَّتِيهِ،

(١) سنن الترمذي [٥/٦٦٤/٣٧٩٠]. (٢) مسند أبي يعلى [١٠/١٤١/٥٧٦٣].

(٣) سنن ابن ماجه [١/٥٥/١٥٤].

(٤) صحيح البخاري [٢/٩٣٨/٢٥٠٩] بلفظ: «خير الناس قرني» وهو بهذا اللفظ في باقي كتب السنة ولم أجده باللفظ الأول.

وما لم يُسَبِّق بخلاف.

ومتواترُ كتابٍ وسُنَّةٌ سواء، وقياسٌ قويٌّ دليلٌ حُكْمٌ أصليُّ، وما قرَّعهُ من جنسٍ أصليُّ، وما تثبَّتْ علَّتُهُ بإجماعٍ قطعيٍّ بنصٍّ قطعيٍّ، بإجماعٍ ظَنِّيٍّ بنصٍّ ظَنِّيٍّ، وقياسٌ المعنى على قياسِ الدَّلالةِ،

[و] يَرَجُّحُ [ما] أي: الإجماع الذي [لم يُسَبِّق] بالبناء لغير الفاعل [بخلاف] على من سَبَّقَ فيه الخلاف لذلك، وقيل عكسه لزيادةِ اطلاعِ المجمعين في الثاني على المأخِذِ، وقيل: هما سواء.

[ومتواترُ كتابٍ وسُنَّةٌ سواء] وقيل: يَرَجُّحُ الكتابُ عليها لأنَّه أشرف، وقيل: السُّنَّةُ لقوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، أما المتواترُانِ مِنَ السُّنَّةِ فسواءٌ قطعاً كالآيتين [و] يَرَجُّحُ [قياسٌ قويٌّ دليلٌ] من إضافةِ الصفةِ للموصوف [حكم أصليُّ] فاعلٌ «قويٌّ» المضاف لاعتماده على الموصوف، أو «قويٌّ» خبر مقدَّم و«حكم» مبتدأ مؤخَّر هذان مع إضافة «قويٌّ» ويجوز تنوينه مع إضافة «دليل» لِـ «حكم»؛ فيكونُ لِـ «دليل» حينئذٍ مِنَ الإعرابِ ما لِـ «حكم» مما ذُكِرَ، ويجوز كون «قوي» ماضياً فاعله «دليل» المضاف بحكم أصله، والجملة صفة القياس، على قياسٍ ليسَ كذلك؛ كأنْ يدلُّ في أحد القياسين بالمنطوق، وفي الآخر بالمفهوم، أو يكون في أحدهما قطعياً وفي الآخر ظنياً، أو لِقوَّةِ الظَّنِّ بقوَّةِ الدليل [و] يَرَجُّحُ [ما] قياس [فرعهُ مِنْ جنسٍ أصليُّ] على قياسٍ ليسَ كذلك؛ لِأَنَّ الجنسَ بالجنسِ أشبه؛ فقياسنا ما دونَ أَرشٍ<sup>(١)</sup> الموضحة<sup>(٢)</sup> على أَرشِها حتى تحمله العاقلةُ مُقدِّمٌ على قياس الحنفية له على غَرَامَاتِ الأموالِ حتى لا تَجْمُلُهُ، [و] يَرَجُّحُ [ما] قياس [تثبَّتْ علَّتُهُ بإجماعٍ قطعيٍّ] مما ثبت [بنصٍّ قطعيٍّ] لتقدُّمِ الإجماع على القياس كما علمت لما ثبت فيه [بإجماعٍ ظَنِّيٍّ] مما ثبت [بنصٍّ ظَنِّيٍّ] وقيل عكسه؛ لِأَنَّ النَّصَّ الأصلُ وحُجَّتُهُ الإجماعُ إنما ثبت به [و] يَرَجُّحُ [قياسٌ المعنى على قياسِ الدَّلالةِ] لاشتمالِ الأوَّلِ

(١) الأَرشُ: الدَّيَّةُ، أي دِيَّةُ الجَرَاحَاتِ، سُمِّيَ أَرشاً لأنَّه من أَشْبَابِ النَّزَاعِ. تاج العروس، الزبيدي (١٧/٦٣ مادة: (أَرش)).

(٢) المَوْضِحَةُ: من الشَّجَاجِ: التي بَلَغَتِ العَظَمَ فأَوْضَحَتْ عنه. تاج العروس، الزبيدي [٧/٢١٥ مادة: (وضح)].

وَعِلَّةٌ ذَاتُ أَصْلَيْنِ، وَعِلَّةٌ ذَاتِيَّةٌ عَلَى حُكْمِيَّةٍ، وَمَا قُلْتُ أَوْصَافُهَا أَوْ كَانَتْ مَتَعَدِّيَّةً أَوْ كَثُرَتْ فِرْعُوعُهَا أَوْ اقْتَضَتْ احتِطَاطاً فِي فِرْعُوعِهَا، أَوْ عَمَّتِ الْأَصْلَ، أَوْ اتَّفَقَ عَلَى تَعْلِيلِ أَصْلِهَا، أَوْ وَافَقَتْ أَصُولاً أَوْ عِلَّةً أُخْرَى،

على بعض المناسب، والثاني على لازمه أو أثره أو حكمه كما علم من مبحث الطرد في خاتمة القياس، [و] يَرَجُّحُ [عِلَّةٌ ذَاتُ أَصْلَيْنِ]<sup>(١)</sup> مثلاً بأنَّ عِلَّةً بِهَا عَلَى ذَاتِ أَصْلٍ، وَقِيلَ: لَا؛ كَالْخِلَافِ فِي التَّرْجِيحِ بِكَثْرَةِ الْأَدْلَةِ، مِثَالُهُ: وَجُوبُ الضَّمَانِ بِيَدِ الْمُسْتَأْمَرِّ، عِلَّتَانُهُ بِأَنَّهُ أَخَذَ الْعَيْنَ لِعَرَضِهِ بِلَا اسْتِحْقَاقٍ كَمَا عُلِّلَ بِذَلِكَ وَجُوبُ الضَّمَانِ بِيَدِ الْغَاصِبِ وَالْمُسْتَعِيرِ، وَعِلَّتُهُ الْحَنْفِيَّةُ بِأَنَّهُ أَخَذَهَا لِمِلْكِهَا وَلَمْ يُعْلَلْ بِهِ نَظِيرَ ذَلِكَ [و] يَرَجُّحُ [عِلَّةٌ ذَاتِيَّةٌ] لِلْمَحَلِّ كَالطَّعْمِ وَالْإِسْكَارِ [عَلَى] عِلَّةٍ [حُكْمِيَّةٍ] كَالْحَرَمَةِ وَالنَّجَاسَةِ؛ لِأَنَّ الذَّاتِيَّةَ أَلْزَمُ، وَقِيلَ عَكْسُهُ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِالْحُكْمِ أَشْبَهُ، [و] يَرَجُّحُ [مَا] عِلَّةٌ [قُلْتُ أَوْصَافُهَا] لِأَنَّ التَّقْلِيلَ أَسْلَمُ، وَقِيلَ عَكْسُهُ؛ لِأَنَّ الْكَثْرَةَ أَكْثَرُ شَبَهًا [أَوْ كَانَتْ] أَيِ: الْعِلَّةُ [مَتَعَدِّيَّةٌ] فَتُرَجَّحُ عَلَى الْقَاصِرَةِ؛ لِأَنَّهَا أَفِيدُ بِالْإِلْحَاقِ بِهَا، وَقِيلَ عَكْسُهُ لِأَنَّ الْخَطَأَ فِي الْقَاصِرَةِ أَقْلٌ، وَقِيلَ: هُمَا سَوَاءٌ لِتَسَاوِيهِمَا فِيمَا يَنْفَرِدَانِ بِهِ مِنْ الْإِلْحَاقِ فِي الْمَتَعَدِّيَّةِ وَعَدَمِهِ فِي الْقَاصِرَةِ [أَوْ كَثُرَتْ فِرْعُوعُهَا] مِنْ الْمَتَعَدِّيِّينَ فَتُرَجَّحُ عَلَى الْأَقْلَى فِرْعُوعاً، وَقِيلَ عَكْسُهُ، كَالْخِلَافِ فِي الْمَتَعَدِّيَّةِ وَالْقَاصِرَةِ، وَلَا يَأْتِي قَوْلُ التَّسَاوِيِ هُنَا لِانْتِفَاءِ عِلَّتَيْهِ [أَوْ اقْتَضَتْ احتِطَاطاً] فَتُرَجَّحُ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا أَنْسَبُ مِمَّا لَا تَقْتَضِيهِ [فِي فِرْعُوعِهَا] قَيْدٌ بِهِ لِأَنَّهُ مَحَلُّ الْاحتِطَاطِ إِذْ لَا يَحْتَاطُ فِي النَّدْبِ وَإِنْ احتِطَ بِهِ كَمَا مَرَّ؛ هَذَا مَعَ أَنَّ الْاحتِطَاطَ قَدْ يَجْرِي فِي الْمُنْدُوبِ كَمَا إِذَا شَكَّ هَلْ غَسَلَ غُضُوهُ فِي الْوَضُوءِ ثَلَاثِينَ؛ فَإِنَّهُ يُسَنُّ لَهُ أُخْرَى وَإِنْ احْتَمَلَ كَوْنُهَا رَابِعَةً احتِطَاطاً [أَوْ عَمَّتِ الْأَصْلَ] بِأَنَّ تَوْجِدَ فِي جَمِيعِ جُزْئِيَّاتِهِ؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ فَائِدَةً مِمَّا لَا تَعْمُ كَالطَّعْمِ الَّذِي هُوَ عِلَّةٌ عِنْدَنَا فِي الرِّبَا؛ إِذْ هُوَ مَوْجُودٌ فِي الْبَرِّ قَلِيلٌ وَكَثِيرٌ؛ بِخِلَافِ الْقَوْبِ الَّذِي عُلِّلَ بِهِ الْحَنْفِيَّةُ فَلَا يَوْجَدُ فِي الْقَلِيلِ مِنْهُ؛ فَجَوَّزَ الْحَنْفِيَّةُ مِنْهُ بِالْحِفَّتَيْنِ، [أَوْ اتَّفَقَ عَلَى تَعْلِيلِ أَصْلِهَا] الْمَأْخُودِ مِنْهُ فَيُرَجَّحُ عَلَى مُقَابِلِهَا لَضَعْفِهِ بِالْخِلَافِ فِيهِ [أَوْ وَافَقَتْ أَصُولاً] شَرْعِيَّةً فَيَقْدَمُ عَلَى الْمَوَافَقَةِ أَصْلاً وَاحِداً لِقُوَّةِ الْأُولَى بِكَثْرَةِ مَا يَشْهَدُ لَهَا [أَوْ] وَافَقَتْ [عِلَّةً أُخْرَى] فَيَقْدَمُ عَلَى مَا لَيْسَ كَذَلِكَ، وَقِيلَ: كَالْخِلَافِ فِي التَّرْجِيحِ بِكَثْرَةِ الْأَدْلَةِ،

(١) انظر: غاية الوصول في شرح لب الأصول، الشيخ زكريا الأنصاري [ص ١٦٢].

والوصف الحقيقي فالعرفي فالشرعي الوجودي فالعدمي البسيط فالمركب،  
والوصف الباعث على الأمانة المطردة المنعكسة، فالمطردة والمتعدية على  
القاصرة، والأعرف من الحدود السمعية على الأخفى فيها، والتعريف  
الذاتي على العرضي، وكل من الصريح والأعم على ضده، ومر في القياس  
وغيره ما يعرف منه مرجحات أخرى.

[و] يَرَجُّحُ [الوصف الحقيقي فالعرفي فالشرعي] لِأَنَّ الْحَقِيقِي لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى شَيْءٍ  
بِخِلَافِهِمَا، وَالْعُرْفِيُّ مَتَّقٌ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الشَّرْعِيِّ كَمَا مَرَّ [الوجودي] مِمَّا ذَكَرَ [فالعدمي  
البسيط] فِيهِ [فالمركب] فِي الْأَصَحِّ لضعف العدمي والمركب بالخلاف فيهما، وقيل:  
المركب فالبسيط، وقيل: هما سواء، [و] يَرَجُّحُ [الوصف الباعث] عَلَى الْفِعْلِ [على  
الأمانة] لظهور مناسبة الباعث [و] تَرَجُّحُ [المطردة المنعكسة] عَلَى الْمَطْرَدَةِ فَقَطْ؛  
لضعف الثانية بالخلاف فيها [فالمطردة] فَقَطْ عَلَى الْمُنْعَكِسَةِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ ضَعْفَ الثَّانِيَةِ  
بعدم الاطراد أَشَدُّ مِنْ ضَعْفِ الْأُولَى لعدم الانعكاس [و] تَرَجُّحُ [المتعدية على  
القاصرة] فِي الْأَصَحِّ وَهَذَا قَدْ تَقَدَّمَ، [و] يَرَجُّحُ [الأعرف من الحدود السمعية] أَي:  
الشرعية [على الأخفى فيها] لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَفْضَى لِمَقْصُودِ التَّعْرِيفِ مِنَ الثَّانِي، [و] يَرَجُّحُ [التعريف الذاتي على العرضي] لِأَنَّ التَّعْرِيفَ بِالْأَوَّلِ يَفِيدُ كَوْنَهُ بِالْحَقِيقَةِ  
بِخِلَافِ الثَّانِي، [و] يَرَجُّحُ [كُلُّ] بِالتَّنْوِينِ فِيهِ لِلتَّمَكِينِ يَوْجَدُ عِنْدَ فَقْدِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛  
أَي: كُلُّ وَاحِدٍ [مِنَ الصَّرِيحِ] مِنَ اللَّفْظِ [و] مِنَ [الأعم على ضده] مِنَ الْمُتَجَوِّزِ عَنْهُ  
أَوِ الْمُشْتَرَكِ؛ لِتَطَرُّقِ الْخَلَلِ إِلَى التَّعْرِيفِ الثَّانِي هَذَا فِي الْأَوَّلِ وَمِنْ الْأَخْصَرِّ فِي  
الثَّانِي مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ بِالْأَعْمِ أَفِيدُ لكَثْرَةِ الْمُسَمَّى فِيهِ، وَقِيلَ عَكْسُهُ أَخْذًا  
بِالْمَحَقِّقِ فِي الْمَحْدُودِ، أَمَّا الْأَعْمُ وَالْأَخْصَرُّ مِنْ وَجْهِ فَالظَّاهِرُ فِيهِمَا التَّسَاوِي [ومرَّ  
القياس وغيره] مِنَ الْأَبْوَابِ الْمُتَقَدِّمَةِ [مَا] الَّذِي [يُعرف] بِالْبِنَاءِ لِغَيْرِ الْفَاعِلِ [منه  
مرجحات أخرى] لِأَنَّهَا غَيْرُ مَنْحَصِرَةٍ فِيمَا مَرَّ تَرْجِيحُ بَعْضِ مَفَاهِيمِ الْمُخَالَفَةِ عَلَى  
بَعْضِ، وَبَعْضُ مَا يُخِلُّ بِالنِّهَمِ عَلَى بَعْضٍ؛ كَالْمَجَازِ عَلَى الْإِشْتِرَاكِ، وَتَرْجِيحُ الشَّرْعِيِّ  
عَلَى الْعُرْفِيِّ وَالْعُرْفِيِّ عَلَى اللَّغْوِيِّ فِي خُطَابِ الشَّارِعِ، وَمِنْ غَيْرِهِ أَرْجَحِيَّةُ مَنْ عُلِمَ أَنَّهُ  
يَعْمَلُ بِرَوَايَتِهِ عَلَى مَنْ عُلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ أَوْ لَمْ يُعْلَمَ أَنَّهُ عَمِلَ.

## الباب الرابع

### الاجتهاد

في الاجتهاد: هو استفراغ الوسع لتحقيق ظن الحكم من فقيه؛ وهو المجتهد المطلق، وشرطه تكليف لا عدالة؛ إلا لقبول قوله، وملكة يذكرك بها المطلوب مطلقاً، أو في تلك الواقعة

[الباب الرابع: في الاجتهاد] المراد عند الإطلاق؛ أي: الاجتهاد في الفروع [هو] لغة: افتعال من الجهد - بالفتح والضّم - الطاقة والمشقة، واصطلاحاً [استفراغ الوسع] مصدر مضاف لمفعوله، وحذف فاعله؛ أي: استفراغ المجتهد الوسع بأن يبذل تمام طاقته في النظر في الأدلة [لتحصيل ظن الحكم] من حيث إنه فقيه فلا حاجة لزيادة ابن الحاجب «الشرعي»، وخرج استفراغ غير الفقيه والفقيه لتحقيق قطع بحكم عقل، والظن المحصل هو الفقه المعرف أوائل الكتاب بظن حكم... إلخ، فلذا عبّر به هنا، والمراد بالفقيه المستفرد المهيء للفقه مجازاً شائعاً، ويكون بما يحصله فقيهاً حقيقة، ولذا قال: [من فقيه] متعلق باستفراغ الوسع [وهو المجتهد المطلق]<sup>(١)</sup>، إذ ماصدق كل ماصدق الآخر، وخرّج به المجتهد المنتسب سواء كان اجتهداً مذهب أم ترجيح أم فتوى؛ فليس الكلام فيه، وكأن المصنف أخذ هذا من إطلاقهم المجتهد إذ المطلق ينصرف للمفرد الكامل [وشرطه تكليف] أي: بلوغ وعقل؛ لأن الصبي لم يكمل عقله حتى يُعتبر قوله، وغير المميز لا تميز له يهتدي به لما يقوله [لا] شرطه [عدالة] على الأصح لحصول الاجتهاد لفاسق [إلا لقبول قوله] فيعتبر إذ لا يُعتد بخبر الفاسق [وملكة] وهي العقل؛ أي: هيئة راسخة في النفس [يذكرك بها] أي: بالملكية [المطلوب] ما من شأنه أن يطلب، وقيل: العقل نفس العلم وقيل: ضرورته [مطلقاً] أي: كل ما من شأنه ذلك طلب أولاً [أو] المطلوب [في تلك الواقعة] التي فيها الكلام بناء على التجزي للاجتهاد، واكتفى بإدراك تلك

(١) انظر: الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي [٥٧/١].



بتحرّي الاجتهاد، وفقه النفس، وتوسطه درجة عربيّة، وأصولاً وبلاغة، وعلمه بآيات وأحاديث الأحكام، وخبرته بمواقع الإجماع، والناسخ والمتواتر وضدهما، وأسباب النزول، وحال الرواة والمتون، ويكفيه تقليد الحفّاظ وأئمة، لا علم الكلام،

في حصول مُسمّى الاجتهاد [بتحرّي الاجتهاد] أي: حصوله في بعض الأبواب كالفرائض؛ بأنّ يعلّم أدلّته باستفراغ منه، وقيل: يمتنع تجزيه لاحتمال أن يكون فيما يعلمه من الأدلّة معارض لما يعلمه بخلاف من أحاط بالكلّ.

[وفقه النفس] أي: شدّة الفهم بالطلع لمقاصد الكلام؛ لأنّ عند فقده لا يقال: الاستنباط المقصود [وتوسطه درجة عربيّة] تمييز مجول؛ أي: من نحو وضرف [وأصولاً] فقيهاً [وبلاغة] من معانٍ وبيان، وسكت عن البديع فلا يتوقّف عليه [وعلمه بآيات وأحاديث الأحكام] أي: ما يدلّ منهما عليها؛ وإنّ لم يحفظ ذلك عن ظهر قلب ليأتي بعلم العلوم الاستنباط، واعتبر علم الآيات والأحاديث؛ لأنّها المستنبطة منه، واعتبر أصول الفقه لأنّه المعرف كفيّة الاستنباط [وخبرته] أي: كونه خبيراً [بمواقع الإجماع] لثلاً يخرقه عند جهله به بمخالفته وخرقه كما مرّ حرّاماً، [و] بمواقع [الناسخ] لتقدّمه فإنّه إن لم يكن خبيراً بذلك فقد يعكس [و] بمواقع [المتواتر] من الكتاب والسنة لتقدّمه فإن لم يكن خبيراً به فقد يعكس [وضدّهما] من المنسوخ والآحاد لثلاً يقدّم عند الجهل بذلك مؤخّراً، [وأسباب النزول] فإنّ الخبرة بها تُرشّد لفهم المراد [وحال الرواة] في القبول والردّ لتقدّم المقبول على المردود؛ فإن لم يكن خبيراً فقد يعكس [والمتون] لتقدّم الأصحّ منها على الصحيح وهو على الحسن لترتبها كذلك؛ فإن لم يكن خبيراً به ربّما رجّح العكس [ويكفيه] في خبرة هذين [تقليد الحفّاظ وأئمة] كذا بخطّه ومراده أئمة الحديث فسقط المضاف إليه من القلم كأحمد والشيخين فيعتمد عليهم في الترجيح والتخريج ومراتب المتون لتعذر معرفة ذلك في زماننا إلّا بواسطة، وهم أولى من غيرهم واشترطت هذه في التعديل والتخريج في المجتهد، وهي كما قال السبكي شروط الاجتهاد لا صفة المجتهد. قال المحلّي: وهو ظاهر<sup>(١)</sup> [لا] شرطه [علم الكلام] لإمكان الاستنباط لمن يجزّم

وُنِدِبَ لَهُ الْبَحْثُ عَنِ الْمَعَارِضِ، وَدَوْنَهُ مَجْتَهِدُ الْمَذْهَبِ بِأَنْ يَخْرُجَ مَا يَدُلُّهُ عَلَى نصوصِ إِمَامِهِ كَالْمُزْنِيِّ وَدَوْنَهُ مَجْتَهِدُ الْفُتْيَا بِأَنْ يَتَّبَحَّرَ وَيَتَمَكَّنَ مِنَ التَّرْجِيحِ، وَاجْتِهَادُهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاقِعٌ، وَلَا يَخْطِئُ، وَوَقَعَ مِنْ أَصْحَابِهِ فِي حَيَاتِهِ، وَالْمَصِيبُ فِي عَقْلِيٍّ وَاحِدٍ .....

بعقيدة الإسلام تقليداً [وُنِدِبَ لَهُ] أي: المجتهد [البحث عن المعارض] كالمختصص وللقيّد والناسخ، وعن اللفظ هل معه قرينة تصرفه عن ظاهره ليسلم ما يستنبطه عن تطرّق الخدش إليه لو لم يبحث؛ وإنما كان مندوباً لا واجباً لما تقدّم من التمسك بالعام قبل البحث عن المختص، ومن هذا الخلاف في البحث عن صارف صيغة «أفعل» من الوجوب لغيره، وزعم الزركشي ومن تبعه وجوب البحث وأنه لا يخالف ما مرّ لأنّ ذلك في جواز التمسك بالظاهر المجرد عن القرائن والكلام هنا في اشتراط معرفة العارض بعد ثبوته عنه بقرينة [ودونه] دون المجتهد المطلق [مجتهد المذهب بأن يخرج ما يدلّه على نصوص إماميه] في المسائل [كالمزني] من أصحابنا [ودونه] أي: دون المطلق المقيّد المجتهد على مذهب إماميه [مجتهد الفتي] بضم فسكون فتحته وفي «المصباح» الفتوى: - بالواو ففتح الفاء وبالياء فتضم - اسم من أفتى العالم بين الحكم [بأن يتبحّر] في مذهب إمامه [ويتمكّن من الترجيح] بقول إماميه على قول آخر له أطلقهما الإمام، [واجتهاده صَلَّى الله تعالى عليه وسلم واقع] - قال الله تعالى: ﴿مَا كُنَّا لِنَنِيَ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُتْرَى حَتَّى يُخْرِجَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٦٧]، وقال تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣] - عوتب على استبقاء أسرى بدر بالفداء وعلى الإذن لمن ظهر نفاقه في التخلف عن نبؤك، ولا يكون العتاب فيما صدر عن وحي فيكون عن اجتهاد [ولا يخطئ] تنزيهاً لمنصب النبوة عن الخطأ في الاجتهاد، ومقابلته مقابل الصواب كما في «الجمع» [ووقع] الاجتهاد [من أصحابه] صَلَّى الله تعالى عليه وسلم [في حياته] كحكم سعد بن معاذ في بني قريظة بقتل مقاتلتهم وسبي ذريتهم فقال صَلَّى الله تعالى عليه وسلم: «حَكَمْتُ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى» رواه الشيخان<sup>(١)</sup>. وهو ظاهر في أنّه عن اجتهاد منه [والمصيب] من المجتهدين [في عقليّ واحد] هو من صادف الحق فيه لتعيينه في

(١) صحيح البخاري ١١٠٧/٣ برقم: ١٨٧٨، صحيح مسلم ١٣٨٩/٣ برقم: ١٧٦٩.

وغيره أتم إجماعاً إن نفى ضرورياً، وفي نقليّ فيه قاطع، أو لا واحد، وحكم الله سابق على ظن المجتهد لا تابع، وهو مكلف بإصابته فإن أخطأ فلا إثم ما لم يقصر؛ بل له أجر أو أجران، كما أن للمصيب أجرين أو عشرة أجور، ولا ينقض حكم مجتهد في الاجتهادات إلا إن خالف نصاً من كتاب أو سنة أو إجماعاً أو قياساً جلياً، أو خالف اجتهاد الحاكم به أو نص إماميه، ولم يقلد، ونصححه، وتحرم منكوحة إن تغير اجتهاده أو اجتهاد مقلده،.....

الواقع كحدوث العالم وثبوت الباري وبعثة الرسل [وغيره] غير ذلك الواحد [أتم إجماعاً بل] انتقال لحكم آخر هو قوله: [كافر إجماعاً إن نفى ضرورياً] كأن نفى إسلام كُله أو بعضه كما في بعثة محمد صَلَّى الله تعالى عليه وسلم، [و] المصيب [في نقليّ] من المسائل الفقهية [فيه قاطع] من نص أو إجماع واختلف فيه لعدم الوقوف عليه [أو لا] قاطع فيها [واحد] أيضاً هو الموافق لحكم الله تعالى في نفس الأمر [وحكم الله] تعالى المعتبر في الإصابة موافقته [سابق على ظن المجتهد] الحكم بالاجتهاد فإن وافق حكم الله فصواب وإلا فلا [لا] حكم الله [تابع] له لظن المجتهد خلافاً للأشعري والباقلاني وآخرين، ثم على الأول قيل: لا دليل على حكم الله بل هو كدفين يصادفه من شاء الله تعالى، والصحيح أن عليه أمانة [وهو] أي: المجتهد [مكلف بإصابته] أي: الحكم لإمكانها، وقيل: لا لغموضه [فإن أخطأ فلا إثم] لأنه لا تقصير منه كما قيده بقوله: [ما لم يقصر] وإلا إثم ترك الواجب عليه من بذله اجتهاده [بل له أجر] لاجتهاده [أو أجران، كما أن للمصيب] للحكم الإلهي [أجرين أو عشرة أجور] وجاء بـ «أو» لاختلاف الروايات في ثواب كل، [ولا ينقض] بالبناء لغير الفاعل [حكم مجتهد في الاجتهادات إلا إن خالف نصاً من كتاب أو سنة أو إجماعاً أو قياساً جلياً، أو خالف اجتهاد الحاكم به] أي: حكم بخلاف اجتهاده [أو نص إماميه، ولم يقلد] غيره من الأئمة حيث يجوز التقليد، أمّا إن لم يجز بأن لم يقلد في حكمه أحداً لاستقلاله برأيه، أو قلّد غير إماميه حيث يمتنع تقليد، وسيأتي بيان ذلك وإلى هذا القيد أشار بقوله [ونصححه] أي: التقليد؛ فإن قلده حال تصحيح التقليد فلا نقض [وتحرم منكوحة] بالأولى باجتهاد منه، أو من مقلد يصحح نكاحه [إن تغير اجتهاده أو اجتهاد مقلده] بصيغة اسم المفعول بأن رأى

وإن حُكِمَ بِصِحَّتِهِ، وَتَغَيَّرَ اجْتِهَادُ مُقْتِ يَلْزَمُهُ الإِعْلَامُ لِيَكْفَ، وَيَنْفُذَ مَا عَمِلَ قَبْلَ التَّغْيِيرِ، وَضَمَانُ الْمُتَلَفِ إِنْ تَغَيَّرَ لِقَاطِعٍ.

مَنْ ذَكَرَ الْبَطْلَانَ [وَأِنْ حَكَّمَ] بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ؛ أَيِ: الْحَاكِمِ أَوْ لِغَيْرِهِ نَائِبِ فَاعِلِهِ [بِصِحَّتِهِ] وَذَلِكَ لِظَنِّهِ أَوْ ظَنِّ إِمَامِهِ حِينَئِذٍ الْبَطْلَانَ وَقِيلَ: لَا يَحْرُمُ إِذَا حَكَّمَ الْحَاكِمُ بِالصَّحَّةِ لئَلَّا يُوَدِّيَ لِنَقْضِ الْحَاكِمِ الْحَكْمَ بِالْاجْتِهَادِ، وَهُوَ مَمْتَنَعٌ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَمْتَنِعُ إِذَا نُقِضَ مِنْ أَصْلِهِ وَلَيْسَ مُرَادًا هُنَا، [وَتَغَيَّرَ اجْتِهَادُ مُقْتِ] بَعْدَ إِفْتَائِهِ [يَلْزَمُهُ الإِعْلَامُ] لِلْمُسْتَفْتَى بِالتَّغْيِيرِ [لِيَكْفَ] الْمُسْتَفْتَى عَنِ الْعَمَلِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَمَلُهُ [وَيَنْفُذُ] وَلَا يَنْقُضُ [مَا عَمِلَ قَبْلَ التَّغْيِيرِ] إِذَا لَا يَنْقُضُ الْاجْتِهَادُ بِالْاجْتِهَادِ [وَأَوْ] يَلْزَمُهُ [ضَمَانُ الْمُتَلَفِ] بِصِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ؛ أَيِ: مَا أَفْتَى بِإِتْلَافِهِ [إِنْ تَغَيَّرَ] اجْتِهَادُهُ إِلَى عَدَمِ إِتْلَافِهِ [لِقَاطِعٍ] مَنْ نَصَّ لِنَقْصِيرِهِ وَإِلَّا فَلَا ضَمَانَ لِعُدْوِهِ.



## الباب الخامس

### التقليد

في التقليد: وهو أخذ قول الغير من غير معرفة دليله من حيث إفادته الحكم، ويحرم على المجتهد مطلقاً، ويلزم غيره في غير العقائد، ويجب تحديد النظر لتكرّر واقعة.....

[الباب الخامس: في التقليد:] جعله الجمهور من توابع الباب قبله فذكروه فيه، وأفرده المصنّف لأنّه مقابله [وهو أخذ قول الغير] أي: رأيُه واعتقاده مجاز الدالّ عليهما القول الظني اللفظي أو الفعل أو التقرير [من غير معرفة دليله<sup>(١)</sup>]، فخرّج أخذ قول لا يختص بالغير كالمعلوم من الدين بالضرورة، وأخذ قول الغير مع معرفة دليله، فليس بتقليد بل اجتهاد وافق اجتهاد القائل؛ لأنّ معرفة الدليل من الوجه الذي باعتباره يفيد الحكم لا يكون إلّا للمجتهد [من حيث إفادته الحكم] متعلّق بمعرفة، وعرفه ابن الحاجب بالأخذ بقول الغير من غير حجة [ويحرم] أي: التقليد [على المجتهد مطلقاً] بأنواعه السابقة فلا يقلّد كلّ فيما هو مجتهد لتمكّنه من الاجتهاد الذي هو أصل التقليد، ولا يجوز العدول عن الأصل الممكن لبديله كما في الوضوء والتميم، وقيل: يجوز التقليد فيه لعدم علمه به الآن، وقيل: يجوز للقاضي لحاجته لفصل الخصومة المطلوب لنجازه بخلاف غيره، وقيل: غير ذلك [ويلزم غيره] غير المجتهد المطلق عامياً كان أو غيره [في غير العقائد] الآية ﴿فَتَسَلَّوْا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣]، وقيل: يلزمه بشرط أن يتبيّن صحّة اجتهاد المجتهد بأن يبيّن له مستنده لسلّم من لزوم اتّباعه في الخطأ الجائر عليه، وقيل غير ذلك، أمّا التقليد في العقائد فيمتنع على المختار وإن صحّ مع الجزم [ويجب] على المجتهد [تحديد النظر لتكرّر واقعة] له نسي دليلها الأوّل سواء تجدد له ما يقتضي الرجوع عمّا ظنّه فيها أم لا؛ إذ لو أخذ بالأوّل من غير نظر لكان أخذ الشيء من غير دليل له والدليل الأوّل لنسيانه لا ثقة ببقائه الظنّ به، وقيل: لا يجب التجديد بناء على قوّة الظنّ السابق فيعمل به؛ لأنّ الأصل عدم رجحان غيره.

(١) البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف أبو المعالي الجويني [٢/٨٨٨].

وإعادة عامِّي استفتاء ظَنُّه عن رأي والمفتي حيٍّ، ويمتنع تقليد مَنْ اعتقده مفضولاً مطلقاً لا أفضل أو مساوياً؛ وإن كان مفضولاً فلا يلزمه البحث، ويُقْلَد الميِّت وَيَسْتَفْتِي مَنْ ظَنَّتْ أهليته ولو قاضياً، ويكفي استفاضة علمه وظهور عدالته، .....

أما إذا لم ينسَ الدليل الأول فلا يجب التجديد للنظر إذ لا حاجة إليه حينئذ [و] يجب [إعادة عامِّي استفتاء] لعالم فيها [ظَنُّه عَنْ رأي] مِنَ المفتي لقياس أو شك في ذلك [والمفتي حيٍّ] إذ لو أخذ بجواب السؤال الأول من غير إعادة لكان أخذ الشيء مِنْ غير دليل، وهو في حَقِّه قول المفتي، وقوله الأول لا ثقة ببقائه عليه لاحتماله مخالفته له باطلاعه على ما يخالفه من دليل؛ إن كان مجتهداً، أو نص؛ إن كان مقلداً، وقيل: لا يجب، أما إن عُرِفَ أَنَّهُ عَنِ النَّصِّ أو الإجماع أو مات المفتي فلا حاجة للسؤال ثانياً كما جزم به الرافعي والنووي، [ويمتنع تقليد مَنْ اعتقده] أي: المقلد بصيغة الفاعل [مفضولاً مطلقاً] لِأَنَّ أقوال المجتهدين في حق المقلد كالادلة في حق المجتهد، فكما يجب الأخذ بالراجح مِنَ الأدلة يجب الأخذ بالراجح مِنَ الأقوال، والراجح منها قول الفاضل، وقيل: يجوز تقليد مَنْ اعتقده مفضولاً لوقوعه مِنَ الصحابة وغيرهم مشتهراً مكرراً من غير إنكار [لا] يمتنع تقليد مَنْ اعتقده [أفضل] من غيره مِنَ المجتهدين [أو مساوياً] له [وإن كان] المقلد المعتقد أفضلية أو مساواته [مفضولاً] في نفس الأمر اعتباراً باعتقاده [فلا يلزمه] أي: المقلد [البحث] عن الأرجح مِنَ المجتهدين لعدم تعيينه [ويُقْلَد] بالبناء للفاعل؛ أي: السائل أو لغيره وحذف لعدم تعلُّق الغرض به [الميِّت] لبقاء قوله.

قال الشافعي: المذاهب لا تموت بموت أربابها، وقيل: لا يجوز لأنه لا بقاء لقول الميِّت بدليل انعقاد الإجماع بعد موت المخالف، وعورض بحججة الإجماع بعد موت المجمعين [ويستفتي مَنْ ظَنَّتْ] بالبناء لغير الفاعل [أهليته] لافتاء باشتهار العلم والعدالة، وحذف قوله: «عرفت أهليته» لدلالة ما ذُكِرَ على ذلك بالأوَّلَى [ولو] كان [قاضياً] وقيل: القاضي لا يُفتي في المعاملات للاستغناء بقضائه فيها عن الإفتاء [ويكفي استفاضة علمه وظهور عدالته] وقيل: يجب البحث عنهما بالسؤال عنهما، وعليه فالأصحُّ الاكتفاء بواحد، وقيل: لا بُدَّ مِنْ اثنين، وما ذُكِرَ مِنَ الاكتفاء

وعليه بيانُ مستندهِ لعامِّي، وتأهَّلَ لذركِه، ولمجتهدِ الفتوى بل عليه الإفتاء بمذهبِ إمامِه، وكذا لمقلِّدِ صِرْفٍ لم يتجاوزِ المنقولَ، ويقعُ خُلُوُ الزمانِ عن مجتهدٍ،

باستفاضة العلم هو ما في «الروضة» عن الأصحاب خلاف ما صحَّحه «الجمع» من وجوب البحث [وعليه] أي: المفتي [بيانُ مستندهِ] من إفتائه [للعامِّي] سألَه عنه استرشاداً: أي: طلبَ الإرشادَ لنفسه بأن يُذعنَ للقبولِ ببيانِ الأخذِ لا تُعْتَنَّا [وتأهَّل] أي: العامِّي [لذركِه] لإدراكه، وعليه ندباً لا وجوباً بيانِ المأخذِ للعامِّي إن لم يخفَ عليه؛ فإنَّ خفيَ عليه بحيثُ يقصُرُ فهمُه عنه فلا يُبينُه له صوناً للنفس عن التّعَبِ فيما لا يخفى، ويعتذرُ له بخفاء ذلك عليه [ولمجتهدِ الفتوى] - بفتح الفاء - كما عُلِمَ مما مرَّ [بل عليه] وجوباً [الإفتاء بمذهبِ إمامِه] مطلقاً لوجود ذلك في الأعصارِ متكرراً من غيرِ إنكارٍ بخلاف غيره؛ فقد أنكر عليه، وقيل: لا يجوزُ له لانتفاء وصف الاجتهادِ المطلقِ والتمكُّن من تخريجِ الوجوه على نصوصِ إمامِه عنه، وقيل: يجوز له عند عَدَمِ المجتهد، وإن لم يكن قادراً على التخريج؛ لأنَّه ناقلٌ لما يفتي به عن إمامِه وإن لم يصرِّح بقوله عنه، وهو الواقع في الأعصار المتأخِّرة<sup>(١)</sup>. أما القادر على التخريج وهو مجتهدُ المذهب فيجوزُ له الإفتاء قطعاً كما ذكره الزَّرْكَشِيُّ والبرماوي وغيرُهما، تَبَعاً للشارح مَنْ نَصَّ أو إجماع أو قياس فيما أفتى به السبكي في شرح المختصر وهو المُنْتَجَةُ خلافاً لما اقتضاه كلام الأمدِّي من أنَّ الخلاف في مجتهد المذهب؛ إذ قضيته عدمُ جوازِ الإفتاء المجتهدِ الفتوى، وهو بعيدٌ جداً لما أفاده النووي في مجموعِه، [وكذا] الإفتاء بمذهب إمامِه [لمقلِّدِ صِرْفٍ لم يتجاوزِ المنقول] ليس فيه شيءٌ من مقاماتِ الاجتهادِ السابقة [ويقعُ خُلُوُ الزمانِ عن مجتهدٍ] بأن لا يبقى فيه مجتهدٌ، قال صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انتزاعاً مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤَسَاءَ جَهَالاً فَسَالُوهُمْ فَافْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا» رواه الشيخان<sup>(٢)</sup> وعند مسلمٍ «إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ أَيَّاماً يُرْفَعُ فِيهَا الْعِلْمُ»<sup>(٣)</sup>؛ أي: يُقْبَضُ أَهْلُهُ وَيُثْبِتُ

(١) حاشية العطار، حسن بن محمد بن محمود العطار [٣٠/٦].

(٢) صحيح البخاري [٥٠/١] برقم: ١٠٠. (٣) صحيح مسلم [٢٠٥٦/٤] برقم: ٢٦٧٢.

ولعامي أفتاه مجتهد في حادثة ولم يعمل؛ رجوع لمفت آخر، وعلى مقلد التزام مذهب معين يعتقده أرجح، ومن عمل بقول مجتهد لم يَجْزْ له الرجوع عنه عن قوله اتفاقاً؛ أي: إن ترتب على رجوعه تلفيق، ويحرم تتبع رخص المذاهب بأن يأخذ من كل بأهونه لأنه تلاعب، ومن ثم .....

الجهل، وقيل: لا يقع لخبر «الصحيحين»: «لا يزال ناس من أممي ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله»<sup>(١)</sup>؛ أي: الساعة؛ كما صرح بها في بعض الطرق. قال البخاري: وهم أهل العلم، وأجيب: بأن المراد من الساعة ما قرب منها جمعاً بين الأدلة [ولعامي أفتاه مجتهد في حادثة ولم يعمل] بفتياه فيها [رجوع لمفت آخر] فيها، أما في غيرها فله الرجوع مطلقاً، وخرج ما إذا عمل فليس له لرجوع [وعلى مقلد] بصيغة الفاعل عامياً كان أو غير عامي بأن لم يبلغ رتبة الاجتهاد [التزام مذهب معين] من مذاهب المجتهدين [يعتقده أرجح] وجوباً. وفي «البدر الطالع»: ينبغي أن يفسر بـ «يُنْدَب» وإلا لخالف قوله فيما مر، ومن ثم لم يجب البحث عنه على الأرجح. انتهى.

قال النووي بعد حكاية الوجوب عن الأصحاب الذي يقتضيه الدليل، القول الثاني أن يسعى المقلد في اعتقاد أرجحية المساوي بتتبع فضائله وجودة فكره، وقوة استنباطه ليحسن اختياره على غيره، وقيل: لا يلزمه التزامه؛ فله الأخذ فيما وقع له بما شاء من المذاهب [ومن عمل بقول مجتهد لم يَجْزْ له الرجوع عنه عن قوله اتفاقاً] بين الأصوليين [أي] تفسير لبيان محل الاتفاق [إن ترتب على رجوعه تلفيق] وأن لا يترتب ذلك ففيه أقوال. قيل: له الرجوع فيما يأتي لأن التزام ما لا يلزم غير ملزم، وقيل: لا يجوز لالتزامه وإن لم يلزم التزامه، وقيل: لا يجوز في بعض، ويجوز في بعض توسطاً بين القولين، والأصح الأول [ويحرم تتبع رخص المذاهب بأن يأخذ] المقلد [من كل] من المذاهب [بأهونه] فيما يقع له من المسائل سواء الملتزم وغيره؛ فالجواز السابق عند عدم التلفيق مقيّد بهذا أيضاً [لأنه تلاعب ومن ثم] أي: من كونه

(١) صحيح البخاري (٣/١٣٣١) برقم: [٣٤٤١]، صحيح مسلم (٣/١٥٢٣) برقم: [١٩٢١].



ينبغي ترجيح كونه مُفسّقا.

تلاعباً وهو في الدين حرام جاء فيه الوعيد الشديد [ينبغي ترجيح كونه] أي: تتبّعها [مُفسّقا] مُسقطاً عدالة مَنْ قام به، وبه يتبيّن ضعف القول المجوّز لذلك، هذا وقد ختم «الجمع» ومختصروه الباب بالاعتقاد وتدرّجوا إلى الاستطراد إليه بقولهم: ويلزم غير المجتهد في غير العقائد التقليديّة؛ فاستطردوا من ذلك الكلام عليه وجعلوه في خاتمة لهذا الباب، والمُصنّف لِدِقَّةِ نَظَرِهِ رأى إفرادَهُ لكونِهِ أصلاً مقصوداً في نفسه؛ بل هو أشدّ مما قبله، فكان الختام بِهِ مِنْ باب: ختامُهُ مِنْ بابِ مُسْتَقِلٍّ فقال.



## الباب السادس

### أصول الدين

في أصول الدين وهو علمٌ بالعقائد الدينية عن الأدلة اليقينية أو علمٌ بما يُقصدُ به اعتقادُ من القواعد الشرعية، وربما عُرِفَ بما يشملُ غير الاعتقاد لكن لأهميتها ألحقت بها، وهو علمٌ يُبحثُ فيه عن أحوال الصانع.....

[الباب السادس: في أصول الدين] أي: مسائل الاعتقاد، وزاد على الأصوليين تعريفه بقوله: [وهو علمٌ] بحقيقته التي عرّفها أوّل الكتاب فلا يكفي الظنُّ [بالعقائد] جمع عقيدة: أي: المعتقدات [الدينية] أي: المنسوبة إلى دين محمد صَلَّى الله تعالى عليه وسلّم سواء أتوقفت على الشرع أم لا [عن الأدلة اليقينية] الظرف مستقرٌّ في محلّ الصفة لعلم أو لغوٍ يتعلّق كالأوّل بعلم، والجمع في الأدلة باعتبارها في المدلولات فهو من باب: ركب القوم دوابهم؛ إذ لا يعتبر في علم كل عقيدة دينية تعدد دليله كما هو ظاهر [أو] يُعرّف بأنه [علمٌ بما] بالذي يُقصدُ به اعتقادُ من القواعد الشرعية [من بيان لها] وربما عُرِفَ [هذا العلم] بما [بتعريف] [يشملُ غير الاعتقاد] لكونه وسيلة لما يقصد بالاعتقاد [لكن لأهميتها] وإن لم يجب اعتقادها [ألحقت بها] بالعقائد الدينية كمعرفة الجواهر والأعراض وهو المسمى بـ «العلم الإلهي» المُعرّف بعلم بأصول يُعرّف بها أصول الموجودات وما يعرض لها، وفائدته ظهورُ المعتقدات المُحققة والمعتقدات الباطلة، ويفارق العلم الطبيعي المُعرّف بأنه علمٌ يُبحثُ فيه عن أحوال الجسم من حيث إنّه مُعرّضٌ للتغيير علم الكلام بأنّ هذا مَبْنِيٌّ على أصول الفلسفة، وعلم الكلام مَبْنِيٌّ على أصول الإسلام من كتاب الله وسنّة رسوله والإجماع والمعقول الذي لا يخالفها [وهو] أي: التعريف المشار إليه آخرًا، [علمٌ يُبحثُ فيه عن أحوال الصانع] هو من الألفاظ المتداولة لها المتكلمون، وجاء به الخبر المرفوع المقبول كما في «شرح النقاية» للسيوطي وغيره. والمراد بالأحوال ما يجب اعتقاده لمولانا من وجوب قيام صفات واستحالة قيام

والتبوّة والإمامة والمعاد، وما يتعلّق بذلك يجب شرعاً النّظر لمعرفة الله تعالى الواجبة لذاتها ثمّ لغيرها الواجب بوجوبها؛ فهو أوّل واجب مطلقاً. وقال جمع محقّقون: أوّله القصد إلى ذلك النّظر، وهي أوّل واجب ذاتي؛

أخرى، ومن إمكان قيام صفات آخريّة، [و] أحوال [التبوّة] كذلك [و] أحوال [الإمامة و] أحوال [المعاد] هذا الذي لا يجب مُعتقّده ولا يضّرّ الجهل به في الإيمان بالمعاد، وبما فيه مما جاء به النّص، وإنّ ذكّر في كتب العقائد وعُرف علّم بما يشمله لمداخلته لكتّبه عادة [وما يتعلّق بذلك] من الأمور المذكورات في كتب علم الكلام لمناسبة بينها وبينه، وفائدة علم أصول الدّين معرفة ما يُطلّب اعتقاده واستمداده من النّص أو الإجماع أو العقل الذي لا يعارضه شيء منها [بجب] إجماعاً كما ذكره السعد التفتازاني<sup>(١)</sup>، كغيره [شرعاً] أي: من جهته فهو تميّز لما تقدّم أن لا حُكم قبل الشّرع [النّظر] المؤدّي [لمعرفة الله تعالى الواجبة] أي: المعرفة [لذاتها] فوجب النّظر المتوقّفة عليه؛ إذ ما توقّف عليه الواجب المطلق واجب بوجوبه، والمراد النّظر على طريق العامّة؛ أمّا على طريق المتكلمين من تحرير الأدلّة الكلاميّة وتدقيقها، ودفع الشّبه عنها ففرض كفاية في التأهل لها، فيكفي قيام البعض به، أما غيره ممن يخشى عليه من الخوض فيه الوقوع في الشّبه فيمتنع عليه الخوض، وهو محلّ نهْي الشافعي عن الاشتغال بعلم الكلام. وقد أطل الغزالي في ذلك في كتاب «إلجام العوام عن علم الكلام» والخلاف؛ أيجب النّظر في غير معرفة الله تعالى لما عرفت من الإجماع على وجوب النّظر فيها، وقد قيل من بعض الأشاعرة والمعتزلة: إنّ وجوبه بالعقل [ثمّ] النّظر المؤدّي [لغيرها] لغير المعرفة المذكورة من المتعلّق بها [الواجب بوجوبها] كأحوال الأنبياء والمعاد [فهو] أي: النّظر [أوّل واجب مطلقاً] أي: من غير تقييد بذاتي أو بغيره.

[وقال جمع محقّقون: أوّله] أوّل واجب مطلقاً [القصد إلى ذلك النّظر] لأنّه الطريق لحصوله، وحصوله يتوقف عليه المعرفة الواجبة فوجب لذلك [وهي] أي: المعرفة [أوّل واجب ذاتي] بخلاف النّظر والقصد إليه؛ فوجب كلّ لكونه وسيلة

(١) شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي [١٨/١].

فإن قلت: أَيْمَ وصَحَّ إيمانه، وإنما يُتَصَوَّرُ مِمَّنْ يَنْشَأُ بِنَحْوِ قُلَّةِ جَبَلٍ؛ لَأَنَّ  
غَيْرَهُ مُسْتَدِلٌّ وَإِنْ لَمْ يُحْسِنِ تَرْتِيبَ الدَّلِيلِ وَالتَّرْجَمَةَ عَنْهُ، وَسِوَاءَ نَظَرٍ أَمْ قَلْدٌ  
لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَجْزِمَ عَقْدَهُ بِأَنَّ الْعَالَمَ حَادِثٌ وَلَهُ مُحَدِّثٌ أَوْجَدُهُ عَلَى غَايَةِ  
الْإِحْكَامِ بِلَا احتِجَاجٍ إِلَيْهِ، وَلَوْ شَاءَ مَا أَحَدْتُهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ ذَاتًا؛ أَيْ: لَيْسَ  
لَهُ انْقِسَامٌ.....

للمعرفة [فإن] تَرَكَ الْمَكْلَفَ النَّظَرَ الْمَوْصِلَ لِلْمَعْرِفَةِ [وَقُلْتُ] فِي وَجُوبِ الصَّانِعِ وَمَا  
يَجِبُ لَهُ مَعَ كَمَالِ الْجَزْمِ وَعَدَمِ قَبُولِ التَّزَلُّزِ عَنْهُ رَأْسًا [أَيْمَ] لتركه الواجب عليه مِنْ  
المعرفة والنَّظَرِ وَالْقَصْدِ إِلَيْهِ [وَصَحَّ إيمانه] أَمَّا التَّقْلِيدُ بِلَا جَزْمٍ فَإِنْ كَانَ مَعَ احْتِمَالِ  
شَكٍّ فَلَا صَحَّةَ لَهُ قِطْعًا، إِذْ لَا لِإِيمَانٍ مَعَ أَدْنَى تَرَدُّدٍ وَإِنْ كَانَ مَعَ جَزْمٍ إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ  
قَوِيٍّ بَلْ يَقْبَلُ التَّزَلُّزَ فَلَا عِبْرَةَ بِهِ [وَأِنَّمَا يُتَصَوَّرُ] التَّقْلِيدُ لَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّظَرِ  
عَلَى طَرِيقِ الْعَامَّةِ كَالِاسْتِدْلَالِ بِالصَّنْعَةِ عَلَى الصَّانِعِ [مِمَّنْ يَنْشَأُ بِنَحْوِ قُلَّةٍ] - بَضْمُ  
الْقَافِ وَتَشْدِيدُ اللَّامِ - قَالَ فِي «المصباح»: أَعْلَى [جَبَلٍ] <sup>(١)</sup> مَا عِنْدَهُ مِنْ يَعْرِفُ عَنْهُ  
النَّظَرُ الْعَامِّيُّ فَهُوَ فِي غَفْلَةٍ عَنْهُ [لِأَنَّ غَيْرَهُ] مِنْ هُوَ ثَمَّةَ [مُسْتَدَلٌّ] بِمَا ذُكِرَ عَلَى وَجُودِ  
الصَّانِعِ وَذَلِكَ النَّظَرُ كَافٍ [وَإِنْ لَمْ يُحْسِنِ تَرْتِيبَ الدَّلِيلِ] عَلَى طَرِيقِ الْمُتَكَلِّمِينَ لَمَّا مَرَّ  
أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ عَيْنًا بَلْ كِفَايَةً، وَالْكَلَامُ فِي الْعَيْنِيِّ [وَأَوْ] لَا يُحْسِنُ [التَّرْجَمَةَ] التَّعْبِيرُ  
[عَنْهُ] عَنِ التَّرْتِيبِ؛ لِأَنَّ وَجُوبَ ذَلِكَ يَتَوَقَّفُ عَلَى وَجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ وَلَيْسَ هُوَ كَذَلِكَ  
[وَسِوَاءَ نَظَرٍ] الْمَكْلَفِ: أَيْ: بِالْوَاجِبِ عَلَيْهِ مِنَ النَّظَرِ فَخَرَجَ مِنَ الْإِثْمِ [أَمْ قَلْدٌ] مِنْ  
غَيْرِ نَظَرٍ قَائِمٍ [لَا بُدَّ] لَا فِرَاقَ فِي صَحَّةِ إيمانه وَالْإِعْتِدَادُ بِهِ [مِنْ أَنْ يَجْزِمَ عَقْدَهُ] اسْمُ  
مَصْدَرٍ مِنْ اعْتَقَدَ [بِأَنَّ الْعَالَمَ] - بَفَتْحِ اللَّامِ - لَمَّا سَوَى اللَّهُ تَعَالَى وَصْفَاتِهِ مِنْ سَائِرِ  
الْأَجْنَاسِ [حَادِثٌ] أَيْ: وَجَدَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ [وَأَنَّ لَهُ مُحَدِّثٌ] صَانِعٌ، وَلَوْ عَبَّرَ بِهِ  
لَكَانَ أَوْلَى؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى لَمْ يَرِدْ فِيهَا إِطْلَاقُ هَذَا الْوَصْفِ عَلَيْهِ [أَوْجَدُهُ] أَيْ:  
الْعَالَمَ [عَلَى غَايَةِ] نِهَايَةِ [الْإِحْكَامِ] الْإِتْقَانِ [بِلَا احتِجَاجٍ] مِنْهُ سُبْحَانَهُ [إِلَيْهِ] أَصْلًا لِأَنَّهُ  
الْغَنِيُّ الْمَطْلُوقُ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ لَا حَاجَةَ لَهُ [وَلَوْ شَاءَ] عَدَمَ إِحْدَاثِهِ [مَا أَحَدْتُهُ] إِذْ هُوَ  
الْفَاعِلُ الْمَخْتَارُ [هُوَ] أَيْ: الْمَحْدُوثُ لِلْعَالَمِ [اللَّهُ] الذَّاتُ الْوَاجِبُ [الْوَاحِدُ ذَاتًا]  
وَوَصْفًا وَفِعْلًا وَأَشَارَ لِذَلِكَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: [أَيْ: لَيْسَ لَهُ انْقِسَامٌ] لَا مِتَّصِلًا بِأَنْ

ولا شبه بينه وبين غيره بوجه، فحقيقته مخالفة لحقيقة غيره، القديم.  
ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض

يكون ذا أجزاء؛ إذ لو كان له لكان مُخَدَّثًا لَسَبَقَ تفرُّقها على اجتماعها، ولا منفصلاً بأن يكون متعدداً كما تقول النصارى - ثالث ثلاثة - إذ لو كان كذلك لجاز أن يريد أحدهما شيئاً والآخر ضده الذي لا ضدَّ له؛ كحركة زيد وسكونه فيمتنع وقوع المراد؛ بل امتناع ارتفاع الضدين المذكورين كاجتماعهما فتعين وقوع أحدهما؛ فالعاجز عن مراده ليس إلهاً، وكذا القادر لأنه مثل العاجز فيجوز عليه ما جاز عليه فاستحال تعدُّده [ولا شبه بينه وبين غيره بوجه] من وجوه الشبه. قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فلا مشابهة له في فعلٍ من أفعاله لتزويه عن الحاجة المزاولة وعدم مانع في فعل ما؛ وهي شأنُ غيره ﷺ [فحقيقته] أي: بل هي [مخالفة لحقيقة غيره] قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، وبين ذلك بقوله: [القديم] لا ابتداء لوجوده وإلا لاحتاج لمُخَدِّثٍ، ومُخَدِّثُهُ لآخر فيتسلسل أو يدور وكلاهما مُحالٌ فلازمه مُحال.

[ليس بجسم] هو المركَّب من الجوهر المفرد الذي لا يتجزأ [ولا جوهر]<sup>(١)</sup> وعند المتكلمين: الجزء الذي لا يتجزأ من أجزاء الأجسام، وعند الفلاسفة ماهية إذا وُجِدَتْ في الأعيان كانت لا في موضع وهو منحصراً في خمسة: هيولى وصورة وجسم ونفس وعقل؛ لأنه إما أن يكون مجرداً أو لا. الأول إما أن يتعلق بالبدن تعلّق التدبير والتصرف أو لا يتعلّق. الأول: العقل، والثاني: النفس. والثاني من التريد: أي: غير المجرد إما مركَّب أو لا. الأول: جسم، والثاني: إما حال؛ وهو الصورة، أو محلٌّ وهو الهيولى، [ولا عرض] هو الموجود المحتاج في وجوده الموضوع: أي: محلٌّ يقوم به كاللون المحتاج في وجوده لجسم يحلُّه ويقوم به وهو نوعان: قارُّ الذات؛ وهو ما يجتمع أجزاءه في الوجود كالبياض والسواد، وغير قارٍّ: ما ليس كذلك كالحركة والسكون، والجملة بعده خبر بالمفرد نحو قوله تعالى: ﴿وَهَذَا ذِكْرُ مُبَارَكٍ أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الأنبياء: ٥٠]، أو عطف بيان على الخبر قبلها، أو بدلٌ منه كما يدلُّ له ما تقدّمه، وكأنَّ حذفه إيجاز: أي: تنزيه عن ذلك لتزويه عن الحدوث،

تَنَزَّهَ عَنِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، فَعَالٌ لِمَا يَرِيدُ لَا يَتَعَامَى عَلَيْهِ مُمَكِّنٌ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، الْقَدَرُ خَيْرُهُ وَشُرُّهُ مِنْهُ، عِلْمُهُ شَامِلٌ لِكُلِّ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُعْلَمَ؛ .....

وهذه والثلاثة حادثة لأنها أقسام العالم؛ إذ هو إمّا قائم بنفسه أو لا. الثاني العرض، والأوّل يُسمّى بالعين؛ وهو محلّه المقوم له إمّا مركب أو لا. الثاني الجوهر وقد يقيد بالفرد والأوّل الجسم [تنزّه] أي: اتّصف بالتقديس [عن الزّمان] هو عند المتكلمين عبارة عن متجدّدٍ معلوم يقدرُ به موجودٌ آخر موهوم؛ كأتيك عند طلوع الشمس فطلوعها معلوم، والمجيء موهوم فإذا قدرَ بذلك المعلوم زال الإيهام، [والمكان] عند المذكورين الفراغ المتوهّم الذي يشغله الجسم وينفذ فيه أبعاده كوجوده قبلها، وحذف ما في «اللّب» و«الجمع» من قوله: «ولا قطر ولا أوّان» لاستلزام ما ذكر لهما لأنّهما من أجزاء المكان والزمان فعطفهما عليهما عطف جبريل على الملائكة؛ إذ القَطْرُ مكان مخصوص كالبلد، والأوّان زَمَنٌ مخصوص كزَمَنِ الزّرع، والمُصَنَّفُ راعى الإيجاز المناسب لزمانه، وصاحب الخطابة اللائقة بأرباب أوّانه، [فعالٌ لما يريد، لا يتعامى عليه مُمكنٌ] قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] [ليسَ كَمِثْلِهِ] أي: كصفته أو كذاته كما في «مِثْلِكَ لا يفعل كذا» كناية عن المبالغة في نفيه عنه؛ لأنّه إذا نُفِيَ عَمَّنْ يناسبه ويسدُّ مسدّه كان نفيه عنه أولى. ومن قال: الكاف مزيدة لعلّه عبر أنّه يعطي معنى ليس مثل غير أنّه أكد لما ذكرنا، وفيه طولٌ أودعته شرحي الكبير لنظمي «قواعد الإعراب»<sup>(١)</sup>. [شيءٌ] أي: لا مناسبة بينه وبين غيره في شيءٍ ما حتّى يتماثلا فيه، وفي العبارة اقتباس؛ وهو تضمينُ المتكلّم شيئاً مِنَ القرآن أو السنّة لا على أنّه منه، وهو وضربُ المثل من ذلك جائز في غير مجوّزٍ مما لا يليق بما ذكّر، وقد ألّف فيه الحافظ السيوطي مؤلفاً حافلاً ذكّر فيه نقول مذاهب الأئمة وهو نفيس جدّاً، [القَدَرُ] هو هنا ما يقع مِنَ العبد مما قدرَ أرزلاً، وهو مبتدأ أُبدِلَ منه بدلاً مطابقاً بدلُ مفضّل من مجمل قوله: [خيرُهُ وشُرُّهُ] والخبر كائن [منه] تعالى بخلقه وإرادته، قال تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾، [علمُهُ شامِلٌ لِكُلِّ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُعْلَمَ] واجباً أو ممكناً أو ممتنعاً، جزئياً أو كليّاً، وُجِدَ أو سيوجد. قال تعالى: ﴿أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ

(١) انظر: الدرّ المصون في علم الكتاب المكنون، السمين الحلبي [٣٥٦/١٥].

حَتَّى لِلْجَزْنِيِّ وَالْمَمْتَنِعِ، وَقَدَرْتُهُ مُحِيطَةً بِكُلِّ مَمْكِنٍ، وَإِرَادَتُهُ سَابِقَةٌ لِكُلِّ مُحَدَّثٍ وَإِنْ نَهَى عَنْهُ فَإِرَادَتُهُ وَمَشِيتُهُ غَيْرُ مُحِبَّتِهِ وَرِضَاهُ، .....

عَلَّمَ [الطلاق: ١٢]، [حتى] غاية لما قَدَرْنَاهُ [لِلْجَزْنِيِّ وَالْمَمْتَنِعِ] والنصُّ عليهما للردِّ على المخالف فيهما [وقدَرْتُهُ] الْأَزَلِيَّةُ الْأَبَدِيَّةُ [مُحِيطَةٌ] شَمُولاً [بِكُلِّ مَمْكِنٍ] قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَّ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، وهو مِنَ الْعَامِ الْبَاقِي فِي التَّنْزِيلِ عَلَى عَمُومِهِ إِذِ الْمُرَادُ بِشَيْءٍ فِيهِ مَشْيٌ، وَهُوَ أَخَذَ مَعْنِيهِ لَا الثَّابِتَ الشَّامِلَ لِلْحَقِّ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَيْءٍ قُلْ اللَّهُ﴾، حَتَّى يَكُونَ مِنَ الْعَامِّ الْمَخْصُوصِ بِغَيْرِهِ تَعَالَى وَغَيْرِ صِفَاتِهِ بِدَلَالَةِ الْعَقْلِ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ فِي «ضِيَاءِ السَّبِيلِ»، [وَإِرَادَتُهُ] الَّتِي يَتَخَصَّصُ بِهَا الْمُمْكِنُ بَعْضُ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ [سَابِقَةٌ لِكُلِّ مُحَدَّثٍ] عَبَّرَ بِهِ مَكَانَ حَدَثٍ تَقْنَنًا. قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ [الحديد: ٢٢]، فَلَا يَقَعُ فِي الْكَوْنِ خِلَافَ مُرَادِهِ تَعَالَى [وَإِنْ نَهَى عَنْهُ] عَنْ ذَلِكَ الْمُحَدَّثِ شَرْعاً فَيَكُونُ مُرَادُهُ كَمَا أَرَادَهُ وَإِنْ نَهَى عَنِ التَّلَبُّسِ بِهِ فِي الشَّرْعِ الشَّرِيفِ، لَكِنْ لَا يَتَعَلَّقُ الْمَكْلَفُ إِلَّا بِالثَّانِي لِأَنَّهُ الَّذِي يَصِلُ إِلَيْهِ حَالاً، وَمَا قَبْلَهُ مَخْفِيٌّ عَنْهُ لَا يَدْرِي أَمْرُهُ، وَإِنْ بَانَ بَعْدَ لَعْدَمِ وَقُوعِ خِلَافِهِ.

وَقَدْ أَطْنَبَ الْعُلَمَاءُ فِي رَدِّ التَّمَسُّكِ بِهِ لَمَّا يُوْذِي إِلَيْهِ مِنْ انْحِلَالِ الْأَمْرِ وَاخْتِلَافِ الشَّرْعِ [وَإِرَادَتُهُ وَمَشِيتُهُ] لَشَيْءٍ مَا [غَيْرُ مُحِبَّتِهِ وَرِضَاهُ] وَأَمْرِهِ، فَاللَّهُ تَعَالَى أَرَادَ وَشَاءَ مِنَ الْكَافِرِ كَفْرَهُ وَإِنْ لَمْ يَأْمُرْهُ بِهِ وَلَا رَضِيَ لَهُ وَلَا أَحَبَّهُ مِنْهُ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف: ٢٨]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٢]. وَرَوَى أَنَّ الْجُبَّانِي دَخَلَ عَلَى الصَّاحِبِ بْنِ عَبَّادٍ وَعِنْدَهُ الْأُسْتَاذُ الْإِسْفَرَايِينِي فَقَالَ الْجُبَّانِي: سُبْحَانَ مَنْ تَنَزَّاهُ عَنِ الْفَحْشَاءِ، فَعَلِمَ بِهِ الْأُسْتَاذُ رَمَزُهُ وَأَنَّهُ حَقٌّ أُرِيدَ بِهِ بَاطِلٌ، فَقَالَ الْأُسْتَاذُ: سُبْحَانَ مَنْ لَا يَقَعُ فِي مَلِكِهِ إِلَّا مَا يَشَاءُ، فَفَهِمَ الْجُبَّانِي أَنَّ الْأُسْتَاذَ نَظَرَ لِرَمَزِهِ. وَفِي الْحَدِيثِ: «اتَّقُوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ اللَّهِ»<sup>(١)</sup>، فَقَالَ لَهُ: أَوْ يَشَاءُ رَبُّنَا أَنْ يُعْصَى؟! فَقَالَ الْأُسْتَاذُ: أَفَيُعْصَى رَبُّنَا قَهراً؟! فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ إِنْ سَلَكَ بِي سَبِيلَ الرَّدَى وَمَنْعَنِي مِنَ الْهَدْيِ؟ أَحْسَنَ إِلَيَّ أَمْ أَسَاءَ؟ فَقَالَ: إِنْ فَعَلَ فِي مَلِكِكَ فَقَدْ أَسَاءَ وَإِلَّا فَلَا يُسْأَلُ عَمَّا

ما عَلِمَ أَنَّهُ يَوْجَدُ أَرَادَ وَجُودَهُ، وَمَا لَا فَلَا، بِقَاوُهُ غَيْرُ مُتَنَاهٍ كَعَلِمِهِ وَقَدَرَتِهِ وَإِرَادَتِهِ، كَلَامُهُ وَاحِدٌ وَتَنَوُّعُهُ فِي الْأَزْلِ إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ التَّعَلُّقِ، وَجُودُهُ كَوُجُودِ غَيْرِهِ، عَيْنُ ذَاتِهِ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ وَاتِّبَاعِهِ وَأَكْثَرُ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّهُ زَائِدٌ لَمْ يَزَلْ بِمَعْنَى أَسْمَائِهِ، تَعُمُّ صِفَاتٍ فَعْلِيَةٍ حَادِثَةٌ؛ لِأَنَّهَا إِضَافَاتٌ تَعْرِضُ لِلْقُدْرَةِ، وَلَا مُحْذُورٌ فِي اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِالْإِضَافَاتِ؛ كَكُونِهِ قَبْلَ الْعَالَمِ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ مَعَهُ، .....

يَشَاءُ - فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ - [مَا] الَّذِي أَوْ شَيْءٍ [عَلِمَ] أَزْلاً [أَنَّهُ يَوْجَدُ] يَخْرُجُ لِعَالَمِ الشَّهَادَةِ [أَرَادَ وَجُودَهُ] وَإِنْ نَهَى عَنْهُ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَأْذُونٍ بِهِ شَرْعاً [وَمَا] عِلْمُ أَنَّهُ [لَا] يَوْجَدُ [فَلَا] يَرِيدُ وَجُودَهُ لَثَلَا يَكُونُ عَاجِزاً إِذْ يَسْتَحِيلُ خِلَافَ الْعِلْمِ فَالْإِرَادَةُ تَابِعَةٌ لِلْعِلْمِ [بِقَاوُهُ غَيْرُ مُتَنَاهٍ] أَيُ: لَا آخِرَ لَهُ [كَعَلِمِهِ وَقَدَرَتِهِ وَإِرَادَتِهِ] لِأَنَّ صِفَاتِهِ أَزَلِيَّةٌ أَبَدِيَّةٌ وَمَا هُوَ كَذَلِكَ لَا يَتَنَاهَى [كَلَامُهُ] تَعَالَى وَهُوَ صِفَةٌ يَعْبرُ عَنْهَا بِالنَّظْمِ الْمَعْرُوفِ الْمُسَمَّى بِكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى أَيْضاً، وَيُسَمَّيَانِ بِالْقُرْآنِ؛ وَهُوَ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ [وَاحِدٌ] لِأَنَّهُ صِفَةٌ وَذَلِكَ شَأْنُهَا [وَتَنَوُّعُهُ] لِأَمْرِ وَنَهْيٍ وَخَبَرٍ وَوَعْدٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ [فِي الْأَزْلِ] - بَفَتْحِ أَوَّلِهِ - وَهُوَ اسْتِمْرَارُ الْوُجُودِ فِي أَزْمَنَةٍ مُقَدَّرَةٍ غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ فِي جَانِبِ الْمَاضِي كَمَا أَنَّ الْأَبَدَ كَذَلِكَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ [إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ التَّعَلُّقِ] الْإِرْتِبَاطُ الْمَعْنَوِيُّ بَيْنَ الصِّفَةِ وَمَا تَعَلَّقَ بِهِ بِحَيْثُ لَا يَعْقِلُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِالْآخَرِ؛ فَإِنْ تَعَلَّقَ بِطَلَبِ إِيجَادِ فَعَلٍ فَأَمْرٌ أَوْ بَتَرِكِهِ فَتَنْهِيٌّ؛ فَالْصِّفَةُ وَاحِدَةٌ وَالتَّعَدُّدُ لِلتَّعَلُّقِ [وَجُودُهُ] تَعَالَى [كَوُجُودِ غَيْرِهِ] فِي أَنَّهُ [عَيْنُ ذَاتِهِ عِنْدَ] الشَّيْخِ [الْأَشْعَرِيِّ وَاتِّبَاعِهِ وَأَكْثَرِ الْمُتَكَلِّمِينَ] بِالرَّفْعِ مُبْتَدَأٌ؛ وَمِنْهُمْ الرَّازِيُّ [أَنَّهُ زَائِدٌ] عَلَى الذَّاتِ فَهُوَ صِفَةٌ نَفْسِيَّةٌ، وَهِيَ الثَّابِتَةُ لِلذَّاتِ مَا دَامَ غَيْرَ مُعَلَّلٍ بِعِلَّةٍ، وَعَلَى الْأَوَّلِ فإِطْلَاقُ الصِّفَةِ عَلَيْهِ لِحَمْلِهِ حَمْلَهَا يَقَالُ: ذَاتٌ مَوْجُودٌ [لَمْ يَزَلْ] أَزْلاً وَلَا يَزَالُ أَبَداً مَوْجُوداً، وَحُذِفَ لِلدَّلَالَةِ مَا ذَكَرَهُ عَلَيْهِ إِذْ مَا ثَبِتَ قِدْمُهُ اسْتِحَالَ عَدَمُهُ [بِمَعْنَى أَسْمَائِهِ] وَهِيَ مَا دَلَّ عَلَى الذَّاتِ بِاعْتِبَارِ صِفَةٍ كَالْعَالَمِ الْقَادِرِ [تَعُمُّ] اسْتِدْرَاكُ مَنْ عَمُومِ أَسْمَائِهِ [صِفَاتٍ فَعْلِيَةٍ] كَالْخَالِقِ وَالْمُحْيِي، وَيَقَالُ لَهَا: التَّكْوِينُ [حَادِثَةٌ] عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ [لِأَنَّهَا] أَيُ: صِفَاتُ الْفِعْلِ [إِضَافَاتٌ تَعْرِضُ لِلْقُدْرَةِ] بِتَعَلُّقِهَا، فَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِأَحْيَاءٍ زَيْدٍ فَأَحْيَاءٌ أَوْ بِإِعْدَامِهِمْ فإِمَاتَةٌ، فَهِيَ تَعَلُّقَاتُ الْقُدْرَةِ بِمَتَعَلِّقَاتِهَا فِي أَوْقَاتِ تَعَلُّقِهَا [وَلَا مُحْذُورٌ] مُحْظُورٌ عَقْلاً أَوْ شَرْعاً [فِي اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِالْإِضَافَاتِ؛ كَكُونِهِ قَبْلَ الْعَالَمِ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ مَعَهُ] لِأَنَّهُ تَعَالَى وَاجِبُ الْوُجُودِ، وَهُوَ شَامِلٌ لِكُلِّ مَا ذُكِرَ، وَإِذَا كَانَتْ صِفَةُ الْفِعْلِ



فَأَزَلِيَّةُ أَسمائِهِ إِنَّمَا هِيَ مِنْ حَيْثُ رَجُوعٌ مَا دَلَّ عَلَى صِفَةِ الْفِعْلِ إِلَى الْقُدْرَةِ  
وبصفاتِ ذَاتِهِ الْقَدِيمَةِ بِقَدَمِهَا وَالزَّائِدَةِ عَلَيْهَا، وَالْمُحَالُّ بِتَعَدُّدِ الْقُدَمَاءِ فِي  
الذَّاتِ لَا هِيَ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ، وَهِيَ مَا دَلَّ عَلَيْهَا فَعَلُهُ مِنْ حَيَاةٍ وَعِلْمٍ....

مخلوقة والمخلوقة غير أزلية، ويوصف بها تعالى وأوصافه أَزَلِيَّةٌ [فَأَزَلِيَّةُ أَسمائِهِ]  
المُؤمَى إِلَيْهَا فِي سَابِقِ كَلَامِهِ، وَكَذَا أَبْدِيَّتُهَا الَّتِي ذَكَرْنَا [إِنَّمَا هِيَ مِنْ حَيْثُ] - بِالْبِنَاءِ  
عَلَى الزَّم - فِي الْأَصَحِّ مِنْ جِهَةِ [رَجُوعٍ مَا دَلَّ عَلَى صِفَةِ الْفِعْلِ] بِهَا مِنْ أَسمائِهِ  
[إِلَى الْقُدْرَةِ] وَهِيَ أَزَلِيَّةٌ فَتَجُوزُ بِوَصْفِهِ بِتَعَلُّقِ صِفَتِهِ لَا الْفِعْلِ؛ فَالْخَالِقُ مَثَلًا مِنْ شَأْنِهِ  
الْخَلْقُ؛ أَي: الَّذِي هُوَ بِالْصِفَةِ الَّتِي يَبْصُحُ بِهَا الْخَلْقُ؛ وَهِيَ الْقُدْرَةُ كَمَا يُقَالُ: الْمَاءُ  
بِالْكُوزِ مُرُو؛ أَي: هُوَ بِالْصِفَةِ الَّتِي يَحْصُلُ بِهَا الْإِرْوَاءُ عِنْدَ مَصَادَقَةِ الْبَاطِنِ، فَإِنْ أُرِيدَ  
بِالْخَالِقِ مَنْ صَدَرَ مِنْهُ الْخَلْقُ فَلَيْسَ صَدُورُهُ أَزَلِيًّا، ذَكَرَ ذَلِكَ الْغَزَالِيُّ وَبَيَّنَ رَجُوعَ  
الْأَسْمَاءِ كُلِّهَا لِلذَّاتِ وَالصِّفَاتِ فِي «الْمَقْصِدِ الْأَسْنَى». [وبصفاتِ ذَاتِهِ] الْأَزَلِيَّةُ الْأَبَدِيَّةُ  
القَائِمَةُ بِالذَّاتِ [الْقَدِيمَةِ] أَي: الصِّفَاتِ قَدَمًا زَمَانِيًّا وَهُوَ عَدَمُ السَّبْقِ بِالْعَدَمِ، بَلْ  
لِرُضْفِ اعْتِبَارًا [بِقَدَمِهَا] حَقُّهُ «بِقَدَمِهِ»؛ لِأَنَّ التَّاءَ فِي الذَّاتِ لِلْوَحْدَةِ لَا لِلتَّائِيثِ؛  
صَرَّحَ بِهِ ابْنُ كَمَالٍ بِأَشَا وَإِلَّا لَمَّا جَازَ إِطْلَاقَهُ عَلَيْهِ تَعَالَى، وَإِنْ قَامَ مَعْنَاهُ بِهِ كَعَلَامَةٍ،  
وَقَدْ ثُبَّتْ إِطْلَاقُ الذَّاتِ عَلَيْهِ تَعَالَى بِتَقْرِيرِ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُبِيًّا  
الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي قَوْلِهِ: «وَذَلِكَ فِي ذَاتِ اللَّهِ»<sup>(١)</sup>. [وَالزَّائِدَةُ] لِكُونِهَا  
صِفَاتٍ [عَلَيْهَا] أَي: الذَّاتِ لِأَنَّهُ مُوصُوفٌ بِهَا، وَأَشَارَ لِلْجَوَابِ عَنْ شَبْهَةِ الْمَعْتَزَلَةِ  
النَّافِيَةِ قَدَمِهَا وَقِيَامِهَا بِالْبَارِي بِمَا يُلْزَمُ مِنْ تَعَدُّدِ الْقُدَمَاءِ، وَقَدْ كَفَّرَتْ النَّصَّارَى  
بِالتَّثْلِيثِ؛ فَكَيْفَ بَدَعُوا قَدَمَاءَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: [وَالْمُحَالُّ] أَي: الَّذِي لَا يَجُوزُهُ  
الْعَقْلُ [بِتَعَدُّدِ الْقُدَمَاءِ فِي الذَّاتِ] وَهُوَ التَّقْدِيمُ الدَّائِيُّ لَا تَعَدُّدُهَا فِي ذَاتِ وَصِفَاتِ فَلَا  
مَنْعَ مِنْهُ وَلَا إِحَالَةً فِيهِ [لَا هِيَ] أَي: الصِّفَاتِ [هُوَ] أَي: الذَّاتِ لِإِفْتِرَاقِ الصِّفَةِ  
وَالْمُوصُوفِ [وَلَا] هِيَ [غَيْرُهُ] لِأَنَّهَا لَا تَفَارِقُهُ وَلَا تَنْفَكُ عَنْهُ [وَهِيَ] أَي: الصِّفَاتِ  
القَائِمَةُ بِالذَّاتِ [مَا] الَّتِي [دَلَّ عَلَيْهَا فَعَلُهُ] إِذْ لَوْلَاهَا مَا وُجِدَ الْفِعْلُ عَلَى غَايَةِ الْإِتْقَانِ  
وَنَهَايَةِ الْكَمَالِ؛ لِعَدَمِ وَجُودِهِ كَذَلِكَ فِي الشَّاهِدِ مِمَّنْ فَقَدْ شَيْئًا مِمَّا ذُكِرَ [مِنْ حَيَاةٍ]  
صِفَةٍ تَقْتَضِي صِحَّةَ الْعِلْمِ لِمُوصُوفِهَا، [وَعِلْمٍ] صِفَةٍ يَنْكَشِفُ بِهَا الشَّيْءُ عِنْدَ تَعَلُّقِهَا بِهِ،

وَقُدْرَةٌ وَإِرَادَةٌ أَوْ تَنْزِيهُهُ عَنِ النَّقْصِ مِنْ سَمْعٍ وَبَصَرٍ وَكَلَامٍ وَبَقَاءٍ، وَكُلُّ صِفَةٍ لِلَّهِ صَحَّ النَّقْلُ بِهَا نَعْتَقِدُ وَاضِحَهَا وَنَنْزَعُ عَنْ مُشْكِلِهَا ثُمَّ نَفَوِّضُ كَالسَّلَفِ أَوْ نُوَوِّلُ كَالْخَلَفِ؛ لَكِنْ يُقْتَصَرُ عَلَى التَّأْوِيلِ الْقَرِيبِ

[وقدرة] صفة تؤثر في الممكن عند تعلُّقها به على وفق الإرادة [وإرادة] صفة تُخَصِّصُ الممكن ببعض ما يجوز عليه [أو] ما دَلَّ عليها [تنزيهه عن النقص] المحال في حَقِّه تعالى [مِنْ سَمْعٍ وَبَصَرٍ] صفتان ينكشف بهما الممكن عند تعلُّقهما به، وتعبير بعض بزيادة الانكشاف على العلم معترَضٌ بما ذَكَرْتُهُ فِي «الفتح المبين بشرح العقيدة أمِّ البراهين»، [وكلام] نفسي غيرُ موصوفٍ بشيءٍ من أوصاف اللفظ صفةٌ تعبَّرُ عنه كما بالنظم المعروف بكلام الله تعالى أيضاً تسمية للدال باسم المدلول [وبقاء] استمرار الوجود [وكلُّ] بالنصب والرفع [صفة لله] تعالى [صحَّ النقل بها] المراد مِنَ الصَّحَّةِ القبول كما صرَّح به الأبى في شرح مسلم<sup>(١)</sup>، فدخل الحسن ولو لغيره [نعتقدها] لورود ذلك المقتضى للاعتقاد وظهور الأمر [وننزعها] الباري تعالى [عن مشكلها] كما في ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، ﴿وَلِلصَّنْعِ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩]، ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠].

وقد أفرد لذلك مؤلفاً غيرُ واحدٍ مِنَ المحققين منهم البدر ابن جماعة وابن اللبان، والفعلان بالنون مبینان للفاعل، فكلُّ مفعول فعلٍ دَلَّ عليه نعتقده: أي: لعلم، ويجوز رفع «كلِّ» مع ذلك بجعلِهِ مبتدأ خبره الجملة بعده فهو نحو: زيد ضرب غلامه؛ في جواز الوجهين [ثم نفوِّضُ] المعنى المراد له تعالى: لا نخوض فيه لاحتمال عدم مصادفتنا المراد فنربِّك، والسلامة غنيمة! [كالسلف] مِنَ الصدر الأوَّل مِنَ الصحابة والتابعين لعدم احتياجهم لَهُ لِفَهْمِ المرادِ وعدم وجود أدنى الابتداع وهو أسلم، واتفق العلماء أَنَّ الجهل بتفصيل الأمر غيرُ قادح في الإيمان [أو نووِّلُ] لغلبة الجهل وكثرة الابتداع [كالخلف] من بعد أئمة علماء الكلام المحققين وهُم أعلم: أي: أحوج لمزيد علم [لكن] على الثاني [يقْتَصِرُ على التأويل] صرفُ اللفظ عن مدلوله الظاهري لغيره [القريب] كتأويل الاستواء بالاستيلاء والوجه بالذات والعين

(١) إكمال المعلم شرح صحيح مسلم، لأبي عبد الله محمد ابن خليفة الوستاني الأبى المالكي.

ويطرح البعيد.

القرآن النفسي صفة غير مخلوقة، وله وجودات أربعة، فلذا صح أن يطلق عليه حقيقة أنه مكتوب في مصاحفنا، محفوظ في صدورنا، مقروء بالسنتينا، يثيب على الطاعة ويعاقب على المعصية ما لم يغير غير الشرك،

بالبصر واليد بالقدرة [ويطرح] بالتحية لغير الفاعل فالجملة الفعلية الأولى خبر عن كل، والثانية عطف عليها، والوجهان جائزان فيما بعدهما [البعيد] لبعده فلا يقال به [القرآن النفسي] القائم بالذات الواجب [صفة] أزلية [غير مخلوقة] لما عرفت وعيه يحمل تكفير من قال القرآن: مخلوق [وله] أي: للقرآن المدلول لكل موجود [وجودات أربعة] وجود في الخارج ووجود في الذهن، ووجود في العبارة، ووجود في الكتابة فهي تدل على العبارة وهي على ما في الذهن وهو على ما في الخارج؛ فلذا صح أن يطلق بالبناء لغير الفاعل [عليه] متعلق به [حقيقة] أي: إطلاقاً حقيقياً لا مجازاً من وصف المدلول بوصف الدال ونائب فاعل يطلق [أنه] بفتح الهمزة [مكتوب في مصاحفنا] بأشكال الكتابة الخاصة به وصور الحروف الدالة عليه؛ المسمى علمها علم الرسم تميزاً له عن علم الخط. قال العلماء: خطان لا يقاسان؛ خط المصحف الإمام وخط العروص [محفوظ في صدورنا] بألفاظ المخيلة [مقروء بالسنتينا] (١)، بحروفه الملفوظة المسموعة، وحقيقة خبر لكل ما أخبر به عن أن وتقديمه للإشارة لذلك، وأشارت بقولي إطلاقاً. . إلخ إلى أنه ليس المراد حقيقة كنه الشيء كما هو مراد المتكلمين، إذ كلام الله بهذه الحقيقة ليس في المصاحف ولا في الصدور ولا في الألسنة؛ بل المراد بها مقابل المجاز: أي: يطلق عليه ما ذكر وأنه غير مخلوق حقيقة، [يُثِيبُ] الله تعالى عباده [على الطاعة] ما يُتَقَرَّبُ به إلى الله تعالى فضلاً وإحساناً، [ويعاقب على المعصية] بقدرها عدلاً [مَا لَمْ يَغْفِر] «مَا» مصدرية، ظرفية قيد في العقوبة: أي: يعاقب مدة عدم غفره المعصية [غير الشرك] أما عند غفرها فلا عقاب. أما الشرك فلا يغفر، وجاءت الدلائل بما ذكر قال تعالى: ﴿وَمَا مَن ظَنَىٰ ۖ وَآثَرَ الْحَيٰوةَ الدُّنْيَا ۚ إِنَّكَ الْجَنِيمَ ۚ هِيَ الْمَأْوَىٰ ۖ ۝﴾ (٢) وَأَمَّا مَن خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ.

وَلَهُ إِثَابَةٌ عَاصٍ وَتَعْذِيبٌ طَائِعٍ، وَإِيلَامٌ دَابَّةٍ وَطِفْلٍ؛ لِأَنَّهُ التَّصَرُّفُ فِي غَيْرِ الْمُلْكِ، يَرَاهُ الْمُؤْمِنُونَ فِي الْآخِرَةِ؛

وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ① فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ② [النازعات: ٣٧ - ٤١]، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وهذا الأخير مُخَصَّصٌ لعمومات العقاب [ولَهُ] سبحانه لأنه مالك [إثابة عاصٍ] قال تعالى في حق خواصه: ﴿أُولَئِكَ يبدل الله سيئاتهم حسنات﴾ [الفرقان: ٧٠]، [أو] له [تعذيب طائع وإيلام دابة وطفل] المراد من التَّكْرَاتِ الجنسُ الصادقُ بالواحدِ فما فوقه، وعدل إليه عن قول «اللَّبُّ» كـ «الجمع» دوابٌ وأطفال؛ لحصول المقصود منه مع الإيجاز المناسب لوضع الكتاب؛ فبتصرف فيه كيف يشاء؛ لكن لا يقع منه ذلك لإخباره بإثابة المطيع وعذاب العاصي كما عرفته، ولم يرد لإيلام الأخيرين في غير قوود، والأصل عَدَمُهُ. أما في القوود فقال صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَتُؤَدَّنَ الْحَقُوقُ إِلَى أَهْلِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُقَادَ لِلشَّاةِ الْجَلْحَاءِ مِنَ الشَّاةِ الْقَرْنَاءِ» رواه مسلم<sup>(١)</sup>، وقال: «يُقْتَصَرُ لِلخَلْقِ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ حَتَّى الْجَمَاءِ مِنَ الْقَرْنَاءِ حَتَّى الذَّرَّةِ مِنَ الذَّرَّةِ» رواه أحمد بسند صحيح<sup>(٢)</sup>، وقضية الخبرين أَنْ لَا يَتَوَقَّفَ الْقَوْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى التَّكْلِيفِ فَبِقُعِ الْإِيلَامُ بِالْقَوْدِ فِي الْآخِرِينَ فَلَا يوصفُ تَعَالَى بِظُلْمٍ [لأنَّهُ] أَي: الظُّلْمُ [التصرف في غير المُلْك] وهو تعالى مالك كُلِّ شَيْءٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ فَلَا ظُلْمَ فِي التَّعْذِيبِ وَالْإِيلَامِ وَقَعَا لَمَّا ذُكِرَ [يراهُ] تَعَالَى بِالْعَيْنِ الْبَصَرِيَّةَ رُؤْيَةً لَا ثِقَّةَ بِالذَّاتِ [المؤمنون] وكذا المؤمناتِ كَمَا أَلْفَ فِيهِ الْجَلالُ السُّيُوطِيُّ مُؤَلِّفًا، وَقَدْ يَدْعَى دُخُولُهُنَّ فِيهِ تَغْلِيْبًا لَهُمْ لِشَرْفِهِمْ [في الآخرة] وَاكْتِفَاءً بِذِكْرِهِمْ عَنْ ذِكْرِهِنَّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]؛ أَي: البرد، وذلك لِأَنَّ سَبَبَ حَصُولِهَا الشَّرْعِيُّ الْإِيمَانُ وَهُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُنَّ، فَاكْتَفَى بِهِمْ لِشَرْفِهِمْ وَفَهْمِهِنَّ مِنْ ذِكْرِهِمْ لَمَّا ذُكِرَ مَعَ حَدِيثُهُنَّ كَمَا ثَبَتَ فِي أَخْبَارِ الصَّحِيحِينَ الْمُوَافِقَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رُجُوعًا يَوْمَ نَاصِرَةٌ ③﴾ إِلَى رِيكَا نَاطِرَةٌ ④ [القيامة: ٢٢، ٢٣] وَالْمَخْصُصَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]؛ أَي: لَا تَرَاهُ؛ مِنْهَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّاسَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَهْلُ نُضَارُونَ

أي: ولو من الجن، وكذا تراه الملائكة كما في حديث رواه البيهقي، .....

في القمر ليلة البدر؟ قالوا: لا يا رسول الله. قال: هل تُصَارُونَ في الشمس ليس دونها سحاب؟ قالوا: لا يا رسول الله، قال: فإنيكم ترونه كذلك<sup>(١)</sup>، وفي قوله: «يوم القيامة» دليل الرؤية قبل دخول الجنة، و«تُصَارُونَ» بضم الفوقية مشدّد الرّاء ومخفّفة من الضّر والضمير: أي: الضّرر؛ أي: يحصل عندكم في ذلك ما يُشوش عليكم الرؤية بحيث تشكّون فيها كما يحصل في غيرها. ومنها حديث صهيب عند مسلم: «أن رسولَ الله صَلَّى الله تعالى عليه وسلم قال: إذا دخل أهل الجنة الجنة، يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئاً أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا، ألم تدخلنا الجنة وتنجنا من النار؟ فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إلى وجه ربهم تعالى»<sup>(٢)</sup>، وفي رواية: «ثم تلا هذه الآية ﴿لَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمَتَى زِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] فالحسنى الجنة، والزيادة النظر إليه تعالى، ويحصل بأن ينكشف انكشافاً تاماً منزهاً عن المقابلة والجهة والمكان. أمّا الكفار فلا رؤية لهم يومئذ. قال تعالى: ﴿لَا يَتَمَنَّوْنَ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّحَبْرُونَ﴾ [المطففين: ١٥] الموافق لقوله تعالى: ﴿لَا تُذَرِّكُمُ الْآفَاقُ﴾ [أي]: جاء به لبيان أن ما بعده مزيد على أصوله المُلخَص هو منها ك «اللُب» و«الجمع» فهو كالمبين أن كلامهم شامل لما أفاده بقوله: [ولو] كان المؤمن [من الجن] لوصف الإيمان القائم بهم [وكذا تراه] يومئذ [الملائكة كما في حديث] مرفوع [رواه البيهقي] قال السيوطي في «الحبايك»: أخرج أبو الشيخ والبيهقي في «شعب الإيمان» والخطيب وابن عساكر عن رجل من أصحاب النبي صَلَّى الله تعالى عليه وسلم: «إنَّ الله تعالى ملائكة ترعد فرائضهم من مخافته، ما من ملك يقطر من عينيه دَمْعَةً إِلَّا وَقَعَتْ مَلَكاً قائماً يسبح، وملائكة سجوداً منذ خلق السماوات والأرض لم يرفعوا رؤوسهم ولا يرفعونها إلى يوم القيامة، وصفوا لم ينصرفوا من مصافهم ولا ينصرفون عنها إلى يوم القيامة، فإذا كان يوم القيامة تجلّى لهم ربُّهم ﷻ فنظروا إليه وقالوا: سبحانك ما عبدتناك كما ينبغي لك!»<sup>(٣)</sup>، قال وأخرج البيهقي في كتاب «الرؤية» وابن عساكر عن ابن عمر «خلق الله

(١) صحيح البخاري [٤/١٦٧١/٤]: ٤٣٠٥. (٢) صحيح مسلم [١/١٦٣/١]: ١٨١.

(٣) مجلس إمام في رؤية الله تبارك وتعالى، أبي عبد الله الدقاق [١٠٢/١]: ٢٠٥.

ولم يطلع عليه مَنْ قَالَ: إِنَّهُمْ لَا يَرُونَ قَبْلَ الْجَنَّةِ، وبعده وتجاوز رؤيته في الدنيا لَكِنْ لَمْ تَقَعْ يَقْظَةً إِلَّا لِنَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَيْنِي رَأْسِهِ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ..

الملائكة لعبادته أصنافاً، وَإِنَّ مِنْهُمْ قِيَاماً صَافِينَ مِنْ يَوْمِ خَلَقَهُمُ اللَّهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وملائكة سجوداً منذ خَلَقَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ فإذا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ تَجَلَّى لَهُمْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَنَظَرُوا إِلَى وَجْهِهِ الْكَرِيمِ قَالُوا: سُبْحَانَكَ مَا عَبَدْنَاكَ حَقَّ عِبَادَتِكَ<sup>(١)</sup> وَلَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ، وَقَدْ نَصَّ الْأَشْعَرِيُّ فِي كِتَابِ «الْإِبَانَةِ فِي أَصُولِ الدِّينِ» عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ قَيَّدَ بِالْمَقْرَّبِينَ، فَقَالَ: أَفْضَلُ لَذَاتِ الْجَنَّةِ رُؤْيُ اللَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ رُؤْيُ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَحْرِمِ اللَّهُ تَعَالَى أَنْبِيََاءَهُ الْمُرْسَلِينَ وَمَلَائِكَتَهُ الْمَقْرَّبِينَ وَجَمَاعَةَ الْمُؤْمِنِينَ وَالصَّادِقِينَ النَّظَرَ إِلَى وَجْهِهِ ﷺ. انتهى. وتابعه عليه البیهقي، وسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الصَّفَّارُ فَنَقَلَ عَنْ اعْتِمَادِ الْإِسْلَامِ أَنَّهُ لَا يَرَى اللَّهُ مِنْهُمْ سِوَى جِبْرِيلَ مَرَّةً وَاحِدَةً فَقَط. قيل: فَلَمْ لَا يَرَوْنَ وَهُمْ مُوَحَّدُونَ؟! فَقَالَ: ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ، وَهَذَا مَا ذَكَرَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْهِنْدِيُّ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ، وَمَنْ أَتَمَّنَا ابْنَ عَبْدِ السَّلَامِ، لَكِنَّ الْأَرْجَحَ أَنَّهُمْ يَرُونَهُ. قَالَ الْجَلَالُ السِّيُوطِيُّ: وَمَنْ قَالَ بِرُؤْيِي الْمَلَائِكَةِ رَبِّهِمْ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ الشَّمْسُ ابْنَ الْقِيَمِ وَقَاضِي الْقَضَاةِ جَلَالُ الدِّينِ الْبُلْقِينِي وَهُوَ الْأَرْجَحُ بَلَا شَكٍّ. انتهى<sup>(٢)</sup>.

[ولم يطلع عليه] على الحديث المذكور [مَنْ قَالَ:] مِنَ الْعُلَمَاءِ [إِنَّهُمْ] أَي: الْمَلَائِكَةُ [لَا يَرُونَ] وَإِنَّهَا لِلْمُكَلَّفِينَ بِالشَّرِيعَةِ مِنْ مُؤْمِنِي الْإِنْسِ وَالْجِنِّ [قَبْلَ] دُخُولِ [الْجَنَّةِ، وبعده] فَهَذَا ظَرْفَانِ تَنَازَعَهُمَا لَفْظاً يَرَى الْمَذْكُورَانِ قَبْلَ أَيِّ رُؤْيٍ لَا ثِقَّةَ بِعَظِيمِ الذَّاتِ بَلَا كَيْفٍ، وَلَا تَمَثِيلٍ وَاتِّصَالٍ شُعَاعٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُمْكِنُ قِيَامُهُ بِالْبَارِي تَعَالَى [وتجاوز] عَقْلاً [رُؤْيُهُ فِي الدُّنْيَا] لِأَنَّهُ أَمْرٌ مُوجُودٌ رُؤْيُهُ جَائِزَةٌ [لَكِنْ لَمْ تَقَعْ يَقْظَةً] - بَفَتْحِ التَّحْتِيَةِ فَالْقَافِ وَبِالْمَثَلَةِ - ضِدُّ النَّوْمِ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ الزَّمَانِيَّةِ؛ أَي: فِي زَمَانِهَا [إِلَّا لِنَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَيْنِي رَأْسِهِ] مُتَعَلِّقٌ بِمُحَذَوِّفٍ دَلٌّ عَلَيْهِ مَا تَقَدَّمَ؛ أَي: رَأَى بِعَيْنَيْهِ الشَّحْمَتَيْنِ أَوْ الْفِعْلَ الْمَذْكُورَ؛ أَي: وَقَعَتْ لَهُ بِهِمَا [لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ] عَلَى الْمُخْتَارِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ الَّتِي ارْتَقَى فِيهَا لِمَقَامٍ لَا يَعْلَمُ شَاوَهُ إِلَّا اللَّهُ

(١) الإبانة الكبرى، ابن بطة العكبري (٦/٩٤/٩٤٢).

(٢) الجبائك في أخبار الملائكة، جلال الدين السيوطي (ص ٨٨).

التي أُسْرِيَ فيها بجسمه الشريف يَقْظَةً فوقَ البَرَاقِ إلى قابِ قوسين، ويقال: أو أَدْنَى، وأكثرُ المتكَلِّمينَ أَنَّ ذاته المقدَّسةَ يَعْلَمُ كُنْهَ حَقِيقَتِهِ؛ وإِلَّا لَامْتَنَعَ الحُكْمُ عليها؛ أي: بالصفات والأفعال وأكثر المحققين؛ أَنَّها غيرُ معلومةٍ بالكُنْهِ إِذِ التَّصَدِيقُ لا يَتَوَقَّفُ على التَّصَوُّرِ بالكُنْهِ بل بوجهِ ما، فكيفَ وإِذِ الصِّفَاتُ الثُّبُوتِيَّةُ.....

تعالى [التي أُسْرِيَ فيها] من مَكَّةَ لِبَيْتِ المقدس [بجسمه الشريف يَقْظَةً فوقَ البَرَاقِ] وأراد بهذا الكلام الردَّ لما قيل: إِنَّها قضيتان، ويدلُّ لما قَدَّرْتُهُ قوله: «فوقَ البَرَاقِ» بناءً على المختار لم يكن عليه بل بقيَ مربوطاً بالحَلَقَةِ، ونصبَ لَهُ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المعراجَ مِرْقَاةً مِنْ ذَهَبٍ وَأُخْرَى مِنْ فِضَّةٍ مُنْضَدَّةٍ بِالْجَوْهَرِ، فَإِنْ جَرَى عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي: أَنَّ المعراجَ كَانَ وهو عليه فلا حَاجَةَ لِمَا قَدَّرْنَا، والبَرَاقُ: - بضمَّ الموحدة وتخفيف الراء آخره قاف - وجاءَ أَنَّهُ فوقَ الحمارِ ودونَ البغل؛ سمي به لِسُرْعَةِ سِيرِهِ مِنَ الْبَرَقِ أو مِنَ الْبَرِيقِ اللَّمَّعَانِ [إلى قابِ قَدَرٍ [قوسين، ويقال] في متعلِّقٍ بـ «أُسْرِيَ»] أو أَدْنَى] والكلامُ كناية عن كمال القرب الذي لا يعْبُرُ عنه ولا يَعْلَمُ كُنْهَهُ إِلَّا اللهُ ﷻ ثُمَّ نَبِيُّهُ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، [وأكثرُ المتكَلِّمينَ أَنَّ ذاته المقدَّسةَ] عَمَّا لا يليقُ به [يُعْلَمُ] - بالتحية - للبناء لغيرِ الفاعل؛ أي: يمكن علمه ولا ينافيه قول الصَّدِيقِ: العَجْزُ عَنِ دَرْكِ الْإِدْرَاكِ إِدْرَاكٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْإِمْكَانِ، وَكَلَامُهُ فِي «المَحْصُولِ» وهو بالقلم كذلك بخطِّ مَصْنُفِهِ بالفوقية لإضافة «كُنْه» للمؤنث في قوله [كُنْه] بضمَّ فسكون [حقيقته] والإضافة بيانِيَّةٌ؛ أي: ما به الشيء هِيَ هِيَ [وإِلَّا] أي: وَإِنْ لَمْ يُعْلَمَ [لَا مَتَنَعِ الْحُكْمُ عَلَيْهَا أَي]: الْحَقِيقَةُ الْمَطْلُوقُ عَلَيْهَا اسْمُ الذَّاتِ، [بالصفات والأفعال] متعلِّقٌ بِالْحُكْمِ كَالظَّرْفِ قَبْلَهُ وَلَا يَضُرُّ الْفَصْلُ بِهِ لِلتَّوَسُّعِ فِيهِ، وَذَلِكَ لِمَا أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الشَّيْءِ فَرَعٌ تَصَوُّرِهِ، وَفِيهِ أَنَّ التَّقْرِيبَ غَيْرُ تَامٍ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الشَّيْءِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى مَعْرِفَةِ كُنْهِهِ بَلْ عَلَى مَعْرِفَتِهِ بِوَجْهِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: [وأكثرُ المحققين] منهم [أَنَّها] أي: الْحَقِيقَةُ [غيرُ معلومةٍ بالكُنْهِ إِذِ التَّصَدِيقُ] الذي عَبَّرَ عَنْهُ أَوَّلًا بِالْحُكْمِ [لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى التَّصَوُّرِ بِالْكُنْهِ بَلْ] عَلَى التَّصَوُّرِ لِلْمَحْكَومِ عَلَيْهِ [بوجهِ ما] أي: مِنْ وَجْهِ التَّصَوُّرِ وَالْإِحْضَارِ فِي الذَّهْنِ [فكَيْفَ] مع ما ذَكَرَ يَحْتَاجُ لِلْكُنْهِ، [و] الْغَرَضُ حَاصِلٌ مَعَ عَدَمِهِ [إِذِ الصِّفَاتُ الثُّبُوتِيَّةُ] كَالْعِلْمِ وَالْكَلَامِ

وَالسَّلْبِيَّةُ تُوجِبُ كَمَالاً مِنَ التَّمْيِيزِ وَالْإِنْكَشَافِ، السَّعِيدُ مَنْ عَلِمَ تَعَالَى فِي الْأَزَلِ مَوْتَهُ مُؤْمِناً، وَالشَّقِي عَكْسُهُ، ثُمَّ لَا يَتَبَدَّلَانِ، وَأَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مَا زَالَ بَعِينَ الرُّضَى هُوَ الرِّزَاقُ، وَالرِّزْقُ مَا يَنْتَفِعُ بِهِ وَلَوْ كَانَ حَرَاماً بِيَدِهِ الْهَدَايَةُ وَالْإِضْلَالُ وَهُمَا خَلَقُ الْإِهْتِدَاءِ وَالضَّلَالِ،

[وَالسَّلْبِيَّةُ] كَالْقَدَمِ وَالْبَقَاءِ [تُوجِبُ] لَهُ تَعَالَى عِنْدَ الْعَارِفِ بَقَايَاهَا بِهِ [كَمَالاً مِنَ التَّمْيِيزِ وَالْإِنْكَشَافِ] الْمَكْتَفَى بِهِ فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ [السَّعِيدُ] فَصَلُّهُ لِكُونِهِ مِنْ غَيْرِ جَنْسٍ سَابِقِهِ [مَنْ عَلِمَ تَعَالَى فِي الْأَزَلِ مَوْتَهُ مُؤْمِناً] فَأَرَادَ لَهُ وَإِنْ كَانَ كَافِراً قَبْلُ فَهُوَ فِي حَالِ كُفْرِهِ سَعِيدٌ لِحُسْنِ خَاتِمَتِهِ [وَالشَّقِي عَكْسُهُ] أَي: مَنْ عَلِمَ اللَّهُ فِي الْأَزَلِ مَوْتَهُ كَافِراً [ثُمَّ] بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْمَرَادِ بِهِمَا عِنْدَ أَهْلِ الشَّرْعِ [لَا يَتَبَدَّلَانِ] أَي: مَا كُتِبَ مِنْهُمَا فِي الْأَزَلِ، وَتَعَلَّقَ بِهِ فِيهِ الْعِلْمُ بِخِلَافِ الْمَكْتُوبِ فِي غَيْرِهِ كَاللُّوحِ الْمَحْفُوظِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَحَوَّرُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْشِئُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩]؛ أَي: أَصْلُهُ الَّذِي لَا يَعْتَرِضُهُ شَيْءٌ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ، وَإِطْلَاقُ غَيْرِهِ «أَنْتَهُمَا يَتَبَدَّلَانِ» مَحْمُولٌ عَلَى مَا ذَكَرَهُ، [وَأَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مَا زَالَ بَعِينَ الرُّضَى] مِنْ أَوَّلِ حَيَاتِهِ وَإِنْ لَمْ يَتَصِفْ بِالْإِيمَانِ قَبْلَ تَصَدِيقِهِ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ إِذْ لَمْ يَثْبِتْ عَنْهُ حَالَةٌ كُفْرٍ ثُبَّتْ عَنْ غَيْرِهِ مِمَّنْ آمَنَ [هُوَ] أَي: الْمَوْجِدُ لِلْعَالَمِ [الرِّزَاقُ] وَأَعَادَ الْمُبْتَدَأَ لَطَوِيلِ الْكَلَامِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرِّزَاقُ﴾ [الذاريات: ٥٨] بِمَعْنَى الرِّزَاقِ؛ أَي: لَا رَازِقَ غَيْرَهُ، وَقَالَتِ الْمَعْتَزَلَةُ: مَنْ حَصَلَ لَهُ الرِّزْقُ بِتَعَبٍ فَارَازِقُ نَفْسِهِ، أَوْ لَا بِتَعَبٍ سَاقَهُ الرِّازِقُ لَهُ [وَالرِّزْقُ] بِمَعْنَى الْمَرْزُوقِ عِنْدَنَا [مَا يُنْتَفَعُ بِهِ] فِي التَّغْذِي وَغَيْرِهِ [وَلَوْ كَانَ حَرَاماً]. وَقَالَتِ الْمَعْتَزَلَةُ: لَا يَكُونُ إِلَّا حَلَالاً فَلَزِمَهُمْ أَنَّ الْمُتَغْذِي طَوِيلَ عُمرِهِ بِالْحَرَامِ لَمْ يَرْزُقْهُ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ مُخَالَفٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا مِنْ نَافِثَةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦] وَلَا يَتْرَكَ تَعَالَى مَا أَخْبَرَنَا بِهِ [بِيَدِهِ] بِقُدْرَتِهِ تَعَالَى [الْهَدَايَةُ وَالْإِضْلَالُ وَهُمَا خَلَقُ الْإِهْتِدَاءِ] فِي الْمَهْتَدِي [و] خَلَقُ [الضَّلَالِ] وَهُوَ الْكُفْرُ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَلَسْتَ تَخْلُقُ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ يَضِلُّ اللَّهُ يَضِلَّهٗ وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ يَهْدِهٖ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]، وَزَعَمَتِ الْمَعْتَزَلَةُ أَنَّ الْعَبْدَ يَهْدِي نَفْسَهُ وَيُضِلُّهَا بِنَاءً عَلَى قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ خَالِقٌ فِعْلُهَا، وَتَمَّمَ الْمَقَامَ زِيَادَةً فِي



لا يُسأل عما يفعلُ وهم يُسألون.

واللطف ما يَقَعُ به صلاحُ العبدِ عندَ الخاتمةِ، والتوفيقُ خلقُ قدرةِ الطاعةِ فيه، وُضِدُّه الخِذلانُ وهو كالحِثْمِ والطَّبْعِ والأَكِنَّةِ خَلَقُ الضلالةِ في القلبِ، أفعالنا كُلُّها بقدرتهِ تعالى أوجَدَها فليسَ لِقُدْرَتِنَا في إيجادِها تأثيرُ أَلْبَتَّةَ، وإنما خَلَقَ لنا قُدْرَةً.....

الإعظام بقوله: [لا يُسأل] تعالى [عما يفعل] لأنه مالك فلا يُسأل عن تصرفه في ملكه بالهداية والإضلال. وفي الحديث: «يقولُ تعالى: هذه إلى الجنةِ ولا أبالي وهذه إلى النارِ ولا أبالي»<sup>(١)</sup>، [وهم يسألون] لأنهم مربوبون متعبدون.

[واللطف] بضم فسكون [ما يَقَعُ] يحصل [به صلاحُ العبدِ عندَ الخاتمةِ] هو بمعنى قول بعض: إرادةُ الله بالعبدِ خيراً في المآل [والتوفيقُ] لغة: جعلُ الأسبابِ موافقةً للمُسبباتِ، وعُرفاً [خلقُ قدرةِ الطاعةِ فيه]<sup>(٢)</sup>؛ أي: العبد، وفَسَّرَ بذلك في «اللُبِّ» اللطفَ أيضاً فهما مترادفان، وعلى ما ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ متباينان، والأوَّلُ طريقُ علماءِ الكلام، والثاني لأهلِ اللغةِ [وُضِدُّه] أي: التوفيق [الخِذلانُ] اسم مصدر خَذَلَ فيكون خَلَقَ قُدْرَةَ المعصية. وقَبِلَ المعصيةَ فيه [وهو] أي: الخِذلان [كالحِثْمِ] في قوله تعالى: ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، [والطَّبْعِ] في قوله تعالى: ﴿طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ٩٣]، [والأكِنَّةِ] في قوله تعالى: ﴿جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾ [الأنعام: ٢٥]، وكذا الأقفالُ في قوله تعالى: ﴿أَنزَلْنَا عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالِهَا﴾ [محمد: ٢٤]، بمعنى هو [خلقُ الضلالةِ في القلبِ] كالإضلالِ فينشأ عنه ضلالُ الأعضاء؛ لأنها تابعةٌ له صلاحاً وُضِدُّه [أفعالنا كُلُّها] خسرُها وشرُّها جليتها وخفيها موجودة [بقدرتهِ تعالى أوجَدَها] قال تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾، وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(٣)</sup> [الصفات: ٩٦]، فلا تأثيرها لغيرها أصلاً. قال تعالى: ﴿مَنْ مِّنْ خَلْقٍ عِندَ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، [فليسَ لِقُدْرَتِنَا] المسماة بالكسب [في إيجادِها] أي: أفعالنا [تأثيرُ أَلْبَتَّةَ] بمعنى: بالقطع، وأَلْفُها قيل: قطعية فتكون مستثناة من كُلِّ ما حُلِّيَ بآل [وإنما خلقَ] تعالى [لنا قُدْرَةً] يدلُّ العَيَانُ على الفرقِ بينِ الحاصلِ عنها

(١) مسند أحمد [١٨٦/٤] برقم: ١٧٦٩٦.

(٢) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شمس الدين محمد بن شهاب الرملي [١٥/١].

واختياراً فحيث لا مانع أوجدها مقارنة لها بالحكمة فهو مُبدِعُها، والعبد مكتسبها فيُجَازَى بفعله إن خيراً فجزاؤه خيرٌ، وإن شراً فالجزاء شرٌّ؛ فإحداث الأثر غِبَّ الفعل كالموت عَقِبَ الذَّبْحِ الرُّيُّ عَقِبَ الشُّرْبِ بمحض فعله تعالى فالمقتول لم يَمُتْ إلا في آخر عمره الذي قُدِّرَ له؛ فهو مَيِّتٌ لأجله، والماهيات.....

والحاصل لا عنها؛ كحركة المُرتَعِشِ [و] خَلَقَ لنا [اختياراً] نميلُ به لما نريده [فحيث لا مانع] من حصول ما أَرَادَ العبدُ وَقَصَدَ مِنَ الأفعالِ [أوجدها] تعالى بقدرته فقط [مقارنة لها بالحكمة] الإلهية من غير تأثير لهما البتة [فهو] أي: الله تعالى [مبدِعُها] موجدُ الأفعالِ لا على مثالٍ سابقٍ لا دَخَلَ لغيره في ذلك أصلاً. قال تعالى: ﴿وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِّنْ ظَهِيرٍ﴾ [سبا: ٢٢]، [والعبدُ مكتسبها] أي: تلك الأفعال لحصولها عَقِبَ قدرته واختياره الحادثين [فِي جَازَى] بالبناء لغير الفاعل؛ أي: العبد [بفعله] أي: الفعل المنسوب لكسبه [إن] كان فعله [خيراً] مرضياً عند الله [فجزاؤه] منه [خيراً] ﴿مَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾ [الرحمن: ٦٠]، [وإن] كان [شراً] فالجزاء [له] [شراً] ﴿جَزَاءُ وَفَاءً﴾ [النبا: ٢٦]، وإذا حَقَّقْتَ أَنَّهُ لا أثر لغير الله تعالى في فعلٍ ما [فإحداث الأثر] - بفتحتين - [غِبَّ] - بكسر المعجمة وتشديد الموحدة ظرفٌ عامِلُهُ المصدر - أي: بَعْدَ [الفعل] بحيث يُنسَبُ إليه عادةً [كالموت] عدم الحياة عمَّا هي شأنه [عقب الذَّبْحِ] للحيوان [والرُّيُّ] - بكسر الراء وتشديد الياء - اسم مصدر رَوَى رَيًّا - بفتح الراء - [عَقِبَ الشُّرْبِ] لنحو الماءِ مِنْ كُلِّ مَرَوْ، وإحداث مبتدأ خبره متعلقٌ قوله: [بمحض فعله تعالى] لا دخل للذَّبْحِ في الأول ولا للشُّرْبِ في الثاني. قال السنوسي: مَنْ أَكَلَ فَشَبِعَ فاعتقد أَنَّ الطعامَ أَشْبَعَهُ كَفَرَ؛ لأنَّه جعلَ معَ الله تعالى آلهةً أخرى، أو أَنَّهُ تعالى أَشْبَعَهُ بالطعامَ فسَقَ لجعله الله تعالى مفتقرًا لآلَةٍ، أو أَنَّهُ أَشْبَعَهُ عندَ الطعامِ من غيرِ دَخَلٍ لَهُ فيه فقدِ اعتقدَ الحقَّ، وإذا عرفت ذلك [فالمقتول] بنحو جُرح إنسان [لم يَمُتْ] إلا في آخرِ عمره الذي قُدِّرَ بالبناء لغير الفاعل نائبه [له] قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَبْلَهُمْ لَا يَسْتَخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِرُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]؛ أي: ولا هم يستقدمون عليه [فهو] أي: الميِّتُ كذلك [مَيِّتٌ لأجله] ما قطع عليه القاتل شيئاً منه [والماهيات] أي: بسيطة كانت أو مركبة

مَجْعُولَةٌ؛ أي: مخلوقةً اتِّفَاقاً، وَمَنْ نَفَى مَجْعُولِيَّتَهَا أَرَادَ أَنَّهَا مِنْ خَوَاصِّ الوجودِ وَلِوَازِمِهِ كَتَنَاهِي الجسمِ وَحدوثِهِ؛ لِأَنَّهَا المَاهِيَّةُ كزَوْجِيَّةِ الأَرْبَعَةِ لاسْتِحَالَةِ وجودِها.....

[مَجْعُولَةٌ] وَفَسَّرَ المَجْعُولِيَّةَ بِقَوْلِهِ: [أي: مخلوقةً اتِّفَاقاً] مِنَ العُلَمَاءِ لِدُخُولِهَا تَحْتَ عَمُومِ شَيْءٍ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾، وَالمَجْعُولِيَّةُ يَرَادُ بِهَا تَارَةً الِاحْتِيَاجُ إِلَى الفَاعِلِ، وَأُخْرَى الِاحْتِيَاجُ إِلَى الْغَيْرِ فَتَعْمُ الْحَاجَةُ لِلْجُزْءِ، وَكِلَا الِاحْتِيَاجَيْنِ مِنْ عَوَارِضِ المَاهِيَةِ، وَالعَوَارِضُ مِنْهَا مَا هُوَ لَازِمُ المَاهِيَةِ كزَوْجِيَّةِ الأَرْبَعَةِ إِذْ لَا يُمْكِنُ تَصَوُّرُ أَرْبَعَةٍ لَيْسَتْ بِزَوْجٍ، وَمِنْهَا مَا هُوَ مِنْ لَازِمِ الهَوِيَّةِ الْخَارِجِيَّةِ وَالهَوِيَّةِ الْحَقِيقِيَّةِ الْمَطْلَقَةِ الْمُشْتَمَلَةِ عَلَى الْحَقَائِقِ اشْتِمَالِ النَوَاةِ عَلَى الشَّجَرَةِ فِي الْغَيْبِ الْمَطْلُوقِ، وَذَلِكَ كَتَنَاهِي الجسمِ وَحدوثِهِ حَتَّى لَوْ تَصَوَّرْنَا جِسْماً لَيْسَ حَادِثاً أَوْ مُتَنَاهِياً؛ كَانَ جِسْماً فَاحْتِيَاجُ المَاهِيَةِ مُطْلَقاً لِلْفَاعِلِ مِنْ لَوَازِمِ هَوِيَّتِهَا لَا مِنْ لَوَازِمِهَا، وَالِاحْتِيَاجُ إِلَى الْغَيْرِ مِنْ لَوَازِمِ المَرْكَبَةِ لَا الْبَسِيطَةِ لَعَدَمِ تَعَقُّلِ مَرْكَبٍ غَيْرِ مُحْتَاجٍ إِلَى جُزْءٍ، فَمَنْ أَثَبَّتَ مَجْعُولِيَّتَهَا مُطْلَقاً أَرَادَ غُرُوضَهَا لَهَا فِي الْجُمْلَةِ، إِمَّا لِمَاهِيَّةٍ بِشَرِطِ شَيْءٍ وَمَرْجِعِهَا إِلَى الهَوِيَّةِ أَوْ بِمَعْنَى الِاحْتِيَاجِ إِلَى الْغَيْرِ مَجْعُولَةٌ اتِّفَاقاً مِنَ العُلَمَاءِ، وَفَسَّرَ المَجْعُولَةَ بِقَوْلِهِ: أي: مخلوقةً لَهُ لِدُخُولِهَا تَحْتَ عَمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾، لَا المَجْعُولِيَّةَ [وَمَنْ نَفَى مَجْعُولِيَّتَهَا] كَالْمَعْتَزِلَةِ [أَرَادَ] بِنَفْيِهَا [أَنَّهَا] أي: المَجْعُولِيَّةَ [مِنْ] خَوَاصِّ الوجودِ وَلِوَازِمِهِ] أي: الهَوِيَّةِ الْخَارِجِيَّةِ؛ لِأَنَّ تَأْثِيرَ الْفَاعِلِ مَجْعُولِيَّةً لَهَا بِاعْتِبَارِ الوجودِ بِمَعْنَى إعْطَائِهِ لَهَا وَصِيرُورَتِهَا مَوْجُودَةً [كَتَنَاهِي الجسمِ] فِي أْبْعَادِهِ الثَّلَاثَةِ الطُّوْلُ وَالْعَرْضُ وَالْعُمُقُ [وَحُدُوثِهِ] فَإِنَّهَا مِنْ لَوَازِمِ الهَوِيَّةِ الْخَارِجِيَّةِ [لِأَنَّهَا] أي: المَجْعُولِيَّةَ مِنْ لَوَازِمِ [المَاهِيَّةِ] لِأَنَّهَا فِي حَدِّ نَفْسِهَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا جَعْلٌ وَلَا تَأْثِيرٌ فَإِنَّهَا إِذَا لَوَحِظْتَ وَلَمْ يَلَاظْ مَعَهَا مَفْهُومٌ سِوَاهَا لَمْ يَعْقِلْ هُنَاكَ جَعْلٌ؛ إِذْ لَا مَغَايِرَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ نَفْسِهَا حَتَّى يَتَصَوَّرَ بَيْنَهُمَا جَعْلٌ، وَكَذَا لَا يَصَوِّرُ تَأْثِيرٌ فِي الوجودِ بِمَعْنَى جَعْلِهِ وَجُوداً؛ بَلِ التَّأْثِيرُ فِيهِ بِاعْتِبَارِهِ بِمَعْنَى أَنْ يَجْعَلَهَا مُتَّصِفَةً بِهِ لَا بِمَعْنَى أَنْ يَجْعَلَ اتِّصَافَهَا بِهِ مُتَحَقِّقاً فِي الْخَارِجِ، وَمِثْلُ لَازِمِ المَاهِيَةِ كَوْنِ المَاهِيَةِ مَجْعُولِيَّةً مِنْ قَوْلِهِ: [كزَوْجِيَّةٍ] نَحْوِ [الأَرْبَعَةِ] مِنْ كُلِّ عَدَدٍ شَفَعٌ فَهَذِهِ مَجْعُولِيَّةٌ لَازِمَةٌ لِمَاهِيَّةٍ؛ إِذْ لَا يُمْكِنُ تَعَقُّلُ نَحْوِ أَرْبَعَةٍ لَيْسَ زَوْجاً كَمَا قَالَ: [لِاسْتِحَالَةِ وجودِها] أي: الأَرْبَعَةِ عَقْلاً فَضْلاً

بدونها، وماهيّة الشيء وحقيقته ما به الشيء هو هو ولا يجب عليه تعالى شيء، ولا لفعله غرض ولا علة.....

عن الخارج<sup>(١)</sup> [بدونها] وهذا شأن لازم الماهية أن لا يتصور بدونه بخلاف لازم الهوية، قال الرنجي في «شرح المقاصد»: ولو لم يكن مرادهم ما ذكر كيف يقال: إنها مستغنية في تقريرها وثبوتها في الخارج عن الفاعل، وحاجة الممكن إلى جعل الجاعل وتأثيره في كون تلك الماهية ضرورية يحكم بها العقل بأدنى التفات بشهادة امتناع تقريرها بذاتها؛ أي: ليست الماهية تلك الماهية في الخارج بدون جعل، فهي وجودها في حدّ أنفسهما ليسا مجعولين؛ أي: لا يتعلّق بهما جعل ولا تأثير، وفي كونهما موجودين مجعولان بمعنى إعطاء الوجود لها وصيرورتها متصفة به، فظهر أن لا منافاة بين نفي مجعوليّتها وبين إثباته؛ فالقول بنفيها مطلقاً أو إثباتها كذلك صحيح، ومن نفاها من البسيطة دون المركبة أراد أن الاحتياج إلى الغير من لوازمها؛ إذ هي في حدّ نفسها محتاجة لضمّ بعض أجزائها إلى بعض دون البسيطة وإن اشتركا في الاحتياج إلى الفاعل نظراً إلى الهوية الخارجية. انتهى [وماهيّة الشيء وحقيقته] المعبر به عنها [ما] الذي [به الشيء هو هو]. قال في «التعريفات»<sup>(٢)</sup>: لا موجودة ولا معدومة ولا كلي ولا جزئي ولا خاص ولا عام، وهي ماهية نوعيّة ما يكون في أفرادها على السواء كالإنسانية بخلاف الماهية الجنسية فهي التي لا تكون في أفرادها كذلك كالحيوان في الإنسان يقتضي الناطق ولا يقتضيها في غيره، والماهية الاعتبارية ما لا وجود لها إلّا في عقل المعتبر ما دام معتبراً وما ذكره المصنّف من اتحاد الماهية والحقيقة هو اللفظ باعتبار الذات، فقد قال السعد: وقد يقال: ما به الشيء هو هو باعتبار تحقّقه؛ أي: بأن وجد صدقه حقيقة في الخارج باعتبار تشخيصه ومع قطع النظر عن ذلك؛ أي: عن كلّ من الصدق والتشخيص ماهية، وهذا من الذي يحسن علمه لا يضر في الإيمان جهله كمعرفة الجوهر والجسم والعرض [ولا يجب عليه تعالى شيء] إذ لا أحد فوقه فيوجب عليه [ولا لفعله غرض] باعث على الإيجاد [ولا علة] فيه لما يلزمه من تكميله تعالى بما يكون

(١) انظر: المواقف، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (١/٣٦٨).

(٢) التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني [ص ٢٥١].

كما في ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِي﴾ [الذاريات: ٥٦]، لبيان الحكمة والاسم: أي: مدلوله إمّا ذات المُسمّى كالله أو غيره كالخالق أولاً هو المُسمّى ولا غيره كالعالم، وأسماءه تعالى توقيفية: أي: لا يجوز النطق بشيء منها إلا إن جاء في القرآن وصحّ في السنة في غيره للمشاكلة كالزّارع والماكر ولا تنحصر في التسعة والتسعين، وخُصّت.....

به ذلك، والله الغني الحميد. ولما ورد تعليقات الأفعال الإلهية في الكتاب والسنة الغير منحصرة [كما في ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِي﴾ [الذاريات: ٥٦]]، مثلاً رفع ذلك واللام ونحوها [البيان الحكمة] لشرح الخلق؛ لأنّه الباعث عليه، وجيء بها لبيان أنّه لم يكن عبثاً بل لحكمة هي منها واقتصر عليه لأشرفيّة ما ذُكر [والاسم] بمعناه اللغوي [أي: مدلوله] أي: سمي اللفظ. فهو مدلول الاسم فمدلول الاسم بحسب الدلالة ذلك. ثم قسّم المدلول لقسمين [إمّا] بكسر الهمزة [ذات المسمّى كـ] لفظ [الله] فمدلوله الذات الواجب من حيث هي [أو] عدل [غيره كالخالق] فهو موضوع للدلالة على وصف الخلق الصادر من الذات [أولاً هو] أي: الاسم [المُسمّى] لتباين الصفة والموصوف [ولاً] هي [غيره] لعدم المفارقة ولزوم الوصف [كالعالم] وغيره من صفات المعاني السابقة [وأسماءه تعالى توقيفية: ] لا يطلق عليه اسم منها إلا بتوقيف من الشرع كما قال بياناً للتوقيفية [أي]: معناها لكن [لا يجوز النطق بشيء منها] أي: الأسماء الإلهية والنعوت العلية [إلا إن جاء] بلفظ وصيغته [في القرآن]، أما مجيء مصدر مثله فلا يكفي في إطلاق المشتقات منه [وصحّ] الواو فيه بمعنى أو، والمراد من الصّحة كما تقدم عن أبي القبول [في السنة في غيره للمشاكلة كالزّارع والماكر] مشيراً لقوله تعالى: ﴿مَنْ أَسْمَرَ تَزْرَعُوهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ [الواقعة: ٦٤] وقوله تعالى: ﴿زَمَكُرُوا وَمَكَّرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤] و﴿تَعْلَمُ مَا لَا يُؤْمِنُ فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، وجوّز المعتزلة إطلاق ما لا يؤهم نقصاً ولا قيام معناه به تعالى وإن لم يرد به الشرع، ومال إليه الباقلاني. [ولا تنحصر] عدداً [في التسعة والتسعين] بتقديم الفوقية، والحديث الذي فيه ذلك العدد لما رُتّب عليه من دخول حافظها الجنة؛ بل تزيد بالفوقية عليها على تلك العدد بكثير، قال ابن العربي: لله تعالى ألف اسم [وخُصّت] بالبناء لغير الفاعل؛ أي:

بالذِّكْر كما هي في حديث واحد أرسل تعالى رُسُلَهُ بالمعجزاتِ وَخَصَّ نَبِيَّنا صَلَّى اللهُ تعالى وسلَّمَ منها بما حاكى معجزاتِ غيره، وزاد ما يبهِّرُ العقلَ، وكثرةً،

التسعة والتسعون [بالذِّكْر] لأنها وقعت [كما هي] بالعدد المذكور [في حديث واحد] روي من طرق. وفي بعضها مخالفة لبعض فجاء من غير ذِكْرِ الأسماء وتعيينها من حديث عليٍّ مرفوعاً عند أبي نعيم في «الحلية»، وتعيينها مع المخالفة بينها كما ذكر في حديث أبي هريرة كذلك عند الترمذي وابن حبان والحاكم في «المستدرک» والبيهقي، وعند أبي الشيخ وابن مردويه معاً في «التفسير» وأبي نعيم في «الأسماء الحسنى» وفي روايتها: الحنَّان، المنَّان، الصادق، الكفيل، ذو الطَّول، ذو المعارج، ذو الفضل للخلق، وفي ابن ماجه «الدائم الوثر»، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد»<sup>(١)</sup>، والأحاديث الثلاثة أوردها السيوطي في «الجامع الصغير» ومن مجموعها لاختلاف روايتها تزيد على ما ذُكِرَ كثيراً [أرسل تعالى] حال من الضمير، أو استئناف؛ ثناءً عليه سبحانه [رُسُلَهُ] - بضمين ويسكن الثاني تخفيفاً - والرسول ذُكِرَ حُرٌّ من بني آدم أوحى إليه بشرع، وأمر بتبليغه، فإن لم يؤمر بتبليغه فنَبِيٌّ فقط [بالمعجزات] حال من ضمير الفاعل؛ أي: مؤيداً لهم بها، أو من المفعول؛ أي: مؤيدٌ بها، والمعجزة أمرٌ خارقٌ للعادة، مقرونٌ بالتحدي، قائم مقام قول الله سبحانه: «صَدَقَ عَبْدِي أنا أرسلته إليكم» [وخصَّ نَبِيَّنا ﷺ] عن باقي الأنبياء [منها] أي: المعجزات [بما] بمعجزات وأفراد [حاكى] باعتبار لفظ «ما»؛ أي: ماثل [معجزات غيره] منهم، فأعطي من كل نوع ما هو أغلى وأغلى كما بيَّنه علماء الحديث وذكرت خلاصته في «رفع الخصائص عن طلاب الخصائص»، [وزاد] حذف المفعول إيجازاً؛ أي: زاده ويجوز كونه من تنزيل المتعدي منزلةً اللازم أو من اللازم؛ أي: وزاد المصطفى عليها [ما يبهِّرُ العقل] فـ «ما» مبتدأ أو فاعل بما يدلُّ، والجملة الخبر، وبهرت الشمس القمر؛ غلبته وزادت عليه نوراً، ومنه القمر الباهر؛ لظهوره على جميع الكواكب؛ أي: ما يغلب العقل؛ أي: يمنعه عن الإحاطة به خرقاً [وكثرة] بثلاث الكاف؛ أي: عدداً كثيراً باهراً؛ إذ لا تُخصى معجزاته لتجددِها

وَجَعَلَهُ خَاتَمَ النَّبِيِّينَ.

وعيسى إذا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ يَكُونُ مِنْ أُمَّتِهِ لَاقْتِدَائِهِ بِالْمَهْدِيِّ وَحَاكِمًا  
بشريعته أو اجتهداً مِنْ كِتَابِهِ.....

أبدأ؛ إذ كرامة الولي معجزة لنبيه [وَجَعَلَهُ] أي: نبينا [خَاتَمَ النَّبِيِّينَ] فلا نبي بعده،  
قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وحديث «لو عاش  
إبراهيمُ لكانَ نبيّاً»<sup>(١)</sup>، لا ينافيه لأنها شرطية لا تستلزم الوجود، ودعوى بعضهم أن  
الحديث مُنْكَرٌ مُنْكَرَةً بل هو ثابت، وللمصنف كلام في فتاواه بيّن ما فيه في غير  
هذا الكتاب.

[وعيسى] روح الله وكلمته، لا يرد على ما ذُكِرَ لَأَنَّهُ نَبِيٌّ قَبْلَ، ونُسِخَ شرعه  
بشرع نبينا ﷺ فهو [إذا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ] أيامَ ظهورِ المهدي وخروج الدّجال وعُثُوّه  
في الأرض، ونزولِ عيسى يكون بالجامع الأموي مِنَ السَّامِ [يَكُونُ] أي: عيسى [مِنْ  
أُمَّتِهِ] متبعاً لأحكام شريعته لنسخ ما كان له مِنْ شَرْعٍ بِهَا [لَاقْتِدَائِهِ بِالْمَهْدِيِّ] أولاً؛  
أي: أول نزوله؛ فَإِنَّهُ يَنْزِلُ وقد أقام المقيم صلاةَ الفجرِ ليؤمَّ المهدي فيصلي عيسى  
تلك الصلاة وراءه، وجاء ذلك من طرق عديدة [وَحَاكِمًا بِشَرِيعَتِهِ] ﷺ. وفي  
الحديث عن نبينا ﷺ في شأنِ عيسى «حَكَمًا»<sup>(٢)</sup> وفي رواية: «حَكَمًا عَدْلًا»<sup>(٣)</sup>، وفي  
رواية: «وعيسى ابن مريم مصدقاً لمحمد ﷺ وعلى ملته»<sup>(٤)</sup> تلقياً عنه؛ أي: أَخَذًا  
منه؛ لَأَنَّهُ ﷺ حيٌّ في قبره، وَمِنْ مقاماتِ الأولياءِ لِقِيُهُمْ لَهُ يَقْظَةٌ وَأَخْذُهُمْ مِنْهُ. قال  
أبو العباس المرسى: لو حُجِبَ عَنِّي ﷺ ساعةٌ ما عَدَدْتُ نَفْسِي مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، لكنه  
كما قال الشعراوي: مقامٌ عالٍ يَحْتَاجُ لِقَاطِ الْوَفِّ مِنَ الْمَقَامَاتِ؛ فإذا كان ذلك  
للوارثِ مِنَ الْأُمَّةِ فما بَالُكَ بهذا السَّيِّدِ الْجَلِيلِ، فأولى أَنْ يَجْتَمَعَ بِهِ؛ أي: وقتَ  
شَاءَ، ويأخذ عنه ما أرادَ من أحكامِ شرعه من غير اجتهدٍ ولا تقليدٍ، فيأخذُ مِنْهُ ما  
حَكَمَ بِهِ [أو اجتهداً مِنْ كِتَابِهِ] الإضافة للملابسة؛ أي: القرآن النازل معجزةً لَهُ وبياناً  
لأحكامِ شرعه وسننه و«أو» محتملة للتنويع وللتردّد والتوقف في طريق أخذه،  
وللسيوطي في ذلك مؤلّف نفيس سَمَّاهُ «الإعلام بحكم عيسى ﷺ». وفيه أَنَّ أَخْذَهُ

(١) مسند أحمد [١٢٣/٣] برقم: ١٢٣٨١. (٢) سنن ابن ماجه [١٣٦٣/٢] برقم: ٤٠٧٨.

(٣) صحيح البخاري [١٢٧٢/٣] برقم: ٣٢٦٤. (٤) المعجم الأوسط [٢٧/٥] برقم: ٤٥٨٠.

المبعوث إلى الخلق كافة - كما صحَّ به الخبر - الإنس والجن إجماعاً

الأحكام محتَملٌ لوجوه ثلاثة: أن يكون نزلت في كتابه كما أنزلت في كُتب غير كتابه يكون أخذُهُ ذلك اجتهاداً من الكتاب كإخذ النبي ﷺ من الأحكام، وأفهام الأمة تقصُر عن إدراك ذي الثبوت وعيسى نبي، فلا يبعد أن يفهم من القرآن كفهم نبينا ﷺ. قال الشافعي: جميع ما حَكَمَ به النبي ﷺ فهو مما فهمهُ من القرآن، ويؤيده الخبر المرفوع: «إني لا أحِلُّ إلَّا ما أحلَّ الله في كتابه، ولا أحرِّم إلَّا ما حرَّم الله في كتابه»<sup>(١)</sup> قال الشافعي: جميع ما تقول الأمة شرحٌ لِسُنَّتِهِ، وهي شرحٌ للكتاب، أو أنَّه لَقِيَ النبي ﷺ ليلة الإسراء وغيرها، فلا مانع من تلقِّيه الأحكام الشرعية المتعلقة بأمته المخالفة لما في التوراة منه ﷺ لعلمه بأنه سيترك في أمته ويحكم بشريعته، فأخذ ذلك عنه بلا واسطة، وقال السبكي: إنما يحكم عيسى بشريعة نبينا؛ بالقرآن والسنة، وحينئذٍ فيترجَّح أن أخذَهُ للسنة من فيه ﷺ بغير واسطة [المبعوث] منصوب بجعله مقدِّراً أو جعله نعتاً لنبيه يأتي منه البعد، وبدلاً من خاتم النبيين يأبى عنه المقام، إذ هو لتعدد ما أوتي به، واجتمع ونعتاً لخاتم النبيين على أن يراد بالوصف الثبوت؛ فإن إخراج الوصف عن الأكثر فيه من الدلالة على التجدد والحدوث [إلى الخلق] مصدر بمعنى الخلق [كافة] قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ [سبا: ٢٨] وكافة؛ حال ملازمة له ومما يعقل، وَوَهَمَ الزمخشري فاستعمله فيما لا يعقل وغير حال، وقد ردَّ ذلك في أوائل «ضياء السبيل» وهذا من خصائصه، وتعذَّبَت جميع العباد بدعوة نوح لا لأنه أُرْسِلَ إلى الجميع؛ بل لِأَنَّ الفتنَةَ إذا نزلت عمَّت، قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] أو الموجودين يومئذٍ فيها كُلُّهُمْ قومه. وانتشروا في البلاد [كما صحَّ به الخبر] فعند الشيخين والنسائي في حديث جابر مرفوعاً: «أعطيت خمساً لم يعطهنَّ أحدٌ من الأنبياء قبلي.. إلى أن قال: وكان النبي يُبعثُ إلى قومه خاصَّةً وَبُعِثْتُ إلى النَّاسِ عامَّةً»<sup>(٢)</sup> والخبر يطلق بمعنى «الحديث» و«الأثر» على المختار عند علماء الأثر [الإنس والجن إجماعاً] أبدل من الخلق النوعين بدل مفضل من مجمل؛ فجاز فيه

(٢) صحيح البخاري [١/١٢٨/١] برقم: [٣٢٨].

(١) سنن البيهقي [٧/٧٥/٧] برقم: [١٣٢١٧].



ضرورياً - فيَكْفُرُ منكراً - والملائكة على نزاع قَوِيٍّ فيه، وبقية المخلوقات على ما اختير للفضل له عليهم، ثُمَّ بَقِيَّةُ أُولِي الْعِزِّمِ، وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ إِلَى نُوحٍ وَعِيسَى، وَظَاهِرُ النُّصُوصِ تَقْدِيمُ عِيسَى ثُمَّ بَقِيَّةِ الرُّسُلِ.....

أنواع الإعراب و«إجماعاً» نَصِبَ بِنَزْعِ الْخَافِضِ [ضرورياً] منصوباً للضرورة وقد عرفته [فَيَكْفُرُ مُنْكَرُهُ] وعلى الجن ما على الإنس من جميع التكليف، ويكمل بهم عدو الجماعة، ويسقط بهم فرض تجهيز الميت، وعلى ذي المال الزكاة والمستطيع الحج؛ صرَّح به السبكي وغيره [والملائكة] عطف على «الإنس والجن» تابعه في إعرابه [على نزاع] بين العلماء [قوي] لقوة دليل كلا الجانبين [فيه] فلا كُفْرَ بإنكاره، وعلى القول به وهو المختار فتكليفهم بالإيمان به فقط تشريفاً له، وإلا فلهم شرائع تخصهم وأشار لإرساله للحيوانات العُجُم بل الجماد بحلول عقل له يدرك كماله فيؤمن به تعظيماً له، ولذا أجابت دعوته الأشجار وسلَّم عليه الأحجار بقوله: [وبقية المخلوقات] وذلك ما ذكرنا [على ما اختير] اختاره بعض زيادة في شرفه ﷺ [للفضل] صفة بعد أخرى وإنْ بَعُدَتْ، أو مفعول «جعل»، وفصل إطناباً، والمقام [له] عليهم على جميعهم، والنهي عن تفضيله عليهم إمَّا كَانَ قَبْلَ عِلْمِهِ ﷺ به، أو تواضعاً منه، أو عن تفضيل في نفس الثبوت، أو بلا دليل؛ بل مِنْ قِبَلِ النَّفْسِ، أو عَمَّا يُوَدِّي لخصوصية في ذلك، أو تنقيص لأحد منهم كما سيأتي وهذا كُفْرٌ [ثُمَّ بَقِيَّةُ أُولِي الْعِزِّمِ] أي: الجد في أداء الوحي وتحمل أعبائه أفضلهم بعد نبينا ﷺ إبراهيم الخليل. وحديث «قيل له: يَا سَيِّدَ الْبَرِّيَّةِ! قَالَ: ذَلِكَ إِبْرَاهِيمُ!»<sup>(١)</sup> تواضع معه لأنه الأب الثاني، فموسى لما من مقام التكليم وأنواع الإدلال الدال عليه نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ بِمَعِينِكَ يَمْؤُوسٌ﴾ [طه: ١٧]، ﴿وَمَا أَعْجَلَكَ عَنْ قَوْمِكَ يَمْؤُوسٌ﴾ [طه: ٨٣]، [وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ إِلَى نُوحٍ وَعِيسَى] بل جعل السيوطي في «شرح النقاية» من التردد فيه أيضاً موسى، وما ذكره المصنّف نَحَا إِلَيْهِ السَّنُوسِيُّ فِي شَرْحِ الْكُبْرَى، وَأَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ فِي «شرح الشمانل» [وظاهر النصوص تقديم عيسى] على نوح في الفضل، والله أعلم بحقيقة ذلك [ثُمَّ] بعد أولي العزم [بَقِيَّةِ الرُّسُلِ] وعدتُّهم

ثُمَّ الْأَنْبِيَاءُ، وَرِسَالَةُ الرَّسُولِ أَفْضَلُ مِنْ نُبُوتِهِ، وَالْمُعْجِزَةُ: أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ مَقْرُونٌ بِالتَّحْدِي وَأَمِنْ الْمَعَارِضَةِ وَشَرِيعَةُ نَبِيِّنَا أَوْسَطُ الشَّرَائِعِ كَمَا أَنَّ أُمَّتَهُ أَوْسَطُ الْأُمَمِ، بَاقِيَةٌ إِلَى السَّاعَةِ لَا يَعْتَوِرُهَا نَسْخٌ وَلَا يَطْرُقُهَا تَبْدِيلٌ.

«ثلاثمائة وأربعة عشر»، وفي رواية «خمسَ عَشَرَ»<sup>(١)</sup>، وفي أُخْرَى «ثلاثَ عَشَرَ»<sup>(٢)</sup>، وقد اشتمل على عددهم اسم محمد بحسابِ الجَمَلِ الكبير، وقد بينه في «نهاية المَجْدِ والسُّؤْدُدِ في شَرَفِ اسمِ محمد وأحمد»، وعلى القول بأنهم أربعة عشر يكون حرف اسم زائدة مِنْ عَدَدِ أَسْمَائِهِمْ كَمَا زَادَ مَعْنَاهُ عَلَى مَعْنَاهُمْ [ثُمَّ الْأَنْبِيَاءُ] وَهَم مائة ألف وأربعة وعشرون ألفِ نَبِيٍّ، جَاءَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ مَرْفُوعاً [وَرِسَالَةُ الرَّسُولِ] لَتَعْدِي أَثَرَهَا عَمُومٌ فِيضُهَا [أَفْضَلُ مِنْ نُبُوتِهِ] لِقُصُورِهَا عَلَيْهِ وَعَدَمُ تَجَاوُزِ أَثَرِهَا [وَالْمُعْجِزَةُ] كَمَا مَرَّ [أَمْرٌ] وَاحِدُ الْأُمُورِ [خَارِقٌ لِلْعَادَةِ] هِيَ مَا غَلَبَ أَوْ تَكَرَّرَ: أَيِ: جَاءَ عَلَى خِلَافِهَا [مَقْرُونٌ بِالتَّحْدِي] بِفَتْحِ الْفَوْقِيَّةِ وَالْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِّ، وَهُوَ طَلَبُ الْمَعَارِضَةِ وَهُوَ فَصْلٌ لِإِخْرَاجِ الْكِرَامَةِ [وَأَمِنْ الْمُعَارِضَةِ] جِيءَ بِهِ لِإِخْرَاجِ نَحْوِ السَّخْرِ [وَشَرِيعَةُ نَبِيِّنَا] ﷺ الْمَشْهُودُ لَهَا بِالْخَيْرِيَّةِ بِالشَّهَادَةِ بِهَا لَنَا لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِذَلِكَ [أَوْسَطُ الشَّرَائِعِ] مِنَ التَّوَسُّطِ: أَيِ: سَالِمَةٌ مِمَّا فِي بَعْضِ الشَّرَائِعِ مِنَ الْإِفْرَاطِ، وَمَا فِي أُخْرَى مِنَ التَّفْرِيطِ [كَمَا أَنَّ أُمَّتَهُ أَوْسَطُ الْأُمَمِ] أَعَدَّلَهَا طَرِيقاً، وَخَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا. وَفِي الْمُرَادِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] أَقْوَالٌ؛ قِيلَ: خِيَاراً. وَقِيلَ: شُهُوداً لِلْأَنْبِيَاءِ عَلَى الْأُمَمِ، وَيَشْهَدُ لَكُمْ نَبِيِّكُمْ كَمَا قَالَ عَقِبَهَا: ﴿لَنَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣] الْآيَةُ، وَالشَّرِيعَةُ وَالْمِلَّةُ وَالْإِسْلَامُ وَالِدِينُ وَضَعُ إِلَهِيٍّ سَائِقٌ لَذَوِي الْعُقُولِ بِاخْتِيَارِهِمُ الْمَحْمُودَ لِمَا فِيهِ نَفْعُهُم بِالذَّاتِ فِي الدَّارَيْنِ، يُقَالُ لَهُ مِنْ حَيْثُ الْجَمْعُ عَلَيْهِ كَشَرِيعَةِ الْمَاءِ شَرِيعَةٌ، وَالِاسْتِسْلَامُ لَهُ إِسْلَامٌ، وَالطَّاعَةُ الْإِنْقِيَادُ لَهُ طَاعَةٌ وَدِينٌ، فَهِيَ مُتَّحِدَةٌ ذَاتاً مُخْتَلِفَةٌ اعْتِبَاراً كَمَا مَرَّ [بَاقِيَةٌ] أَيِ: شَرِيعَتُهُ [إِلَى السَّاعَةِ] أَيِ: قُرْبَهَا لِمَا جَاءَ «أَنَّهُ لَا تَقُومُ السَّاعَةُ وَفِي الْأَرْضِ مَنْ يَقُولُ: اللَّهُ»<sup>(٣)</sup>، [لَا يَعْتَوِرُهَا] يَلْحَقُهَا [نَسْخٌ] إِذْ لَا شَرِيعَةَ بَعْدَهَا [وَلَا يَطْرُقُهَا تَبْدِيلٌ] هُوَ مَعَ قَبْلِهِ إِطْنَابٌ.

(١) مسند أحمد [١٧٩/٥] برقم: ٢١٥٩٢. (٢) سنن البيهقي [١/٩] برقم: ١٧٤٨٩.

(٣) صحيح مسلم [١/١٣١] برقم: ١٤٨ بلفظ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ عَلَى أَحَدٍ يَقُولُ: اللَّهُ».

وشرط النبي: حرية، وذكورة وإنسانية - وتسمية الملائكة والجن رُسُلًا؛ أي: بالنسبة للملائكة إلى الأنبياء، أو منهم إلى قومهم - وسلامة بدنه من مُنْقَرٍ كَعَمَى - كما قال الشيخ الأشعري - وبرص، وعقله ونسبه من أدنى نقص. وبعضهم أفضل من بعض والنهي عن التفاضل بينهم فمؤول

[وشرط النبي] المعبر لتحقيقه [حرية] فلا يبتأ رقيق لنقصه [وذكورة] فليست مريم نبيّة ولا أم موسى، والإيحاء إليها بمعنى إفهام أو كلمها الملك بأمر لها قاصير عليها من غير تشريع، والملك يخاطب غير النبي بغير الوحي، ومنه محاوره جبريل لمريم عند حملها لعيسى [وإنسانية] فلا يبتأ ملك ولا جان [- وتسمية الملائكة والجن رُسُلًا] في قوله تعالى: ﴿جَاعِلِ الْمَلَكِ رُسُلًا﴾ [فاطر: ١]، وقوله تعالى: ﴿يَتَمَنَّوْنَ الْآلِينَ وَالْإِنْسَ الْآلَ بِأَيْكُم رُسُلٌ مِّنْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠] [أي]: تفسير للرسالة [بالنسبة للملائكة] أنها من الحق [إلى الأنبياء] لأنهم وسائط في ذلك. قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رُسُلًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١]، [أو] تفسير لرسالة الجن [منهم] من الأنبياء [إلى قومهم -] كقوله تعالى: ﴿ثُلُ أُوْحَىٰ إِلَيْ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْإِنِ فَقَالُوا﴾ [الجن: ١] الآيات، فهم رُسُلُ الأنبياء لا رُسُلُ الحق، وهذا جواب عما يرد على اعتبار الإنسانية في الصنفين [وسلامة بدنه من مُنْقَرٍ كَعَمَى] بصيغة اسم الفاعل من التنفير عمن قام به ذلك الداء، ومثل المنقر بقوله: [كَعَمَى] هو عدم البصر عما من شأنه ذلك فلا يُنبأ أعمى [كما قال الشيخ الأشعري] لمنعه من القيام بحق النبوة على الوجه الأكمل، ونفرة الناس عمن قام به، وابتضاض عين يعقوب كمرض عين شعيب لم يبلغ حد العمى [وبرص] وجدام، وما كان بأيوب فمرض آخر ليس منه [و] سلامة [عقله] فلا يبتأ ذو جنون ولو مُتَقَطَّعًا لأنه نقص يضاد كمالها ولا ذو نقص فيه بأي نوع كان، [و] سلامة [نسبه من أدنى نقص] لثلا يطعنوا به فيه، ونبينا صلى الله تعالى عليه وسلم أنفس الخلق نفسًا ونسبًا وحسبًا [وبعضهم أفضل من بعض] يشهد له قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، [والنهي عن التفاضل] التفضيل [بينهم فمؤول] كحديث: «لا تفضلوا بين الأنبياء»<sup>(١)</sup>، بحمله كما تقدّم على تفضيل يؤذي لتنقيص

ويجوزُ عليهم سَهْوٌ ونسيانٌ في غيرِ طُرُقِ التبليغِ، لا جنونٌ مطلقاً، ونحو  
أمرائِهِم مختَصَّةٌ بظواهرِهِم لا متلَاءٌ بواطِنِهِم بشهودِ رَبِّهِم فلا مُتَّسَعٌ فيهِم  
لغيرِهِ.

وَعِدَّةُ الأنبياءِ مائةُ ألفٍ وأربعةٌ وعشرون ألفاً، والرُّسُلُ ثلاثمائة وثلاثة  
عشر، .....

المفضول؛ فَإِنَّهُ كَفَرُ، أو في نفسِ النُّبُوَّةِ لَعَدَمِ التفاضُلِ فيها، أو باجتهادٍ منكم دونَ  
نَصٍّ، إذ لا يفاضِلُ إِلَّا مَنْ سَأَرَى أو سَمَا [ويجوزُ عليهم سَهْوٌ ونسيانٌ] ومَرَّ الفرقُ  
بينَهُما [في غيرِ طُرُقِ التبليغِ] كالفعلِ وكالمبْلَغِ بعد تبليغِهِ كما في الصحيح «لَمَّا سَمِعَ  
قِرَاءَةَ بعضِ أصحابِهِ في التَّهَجُّدِ، قال: رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: لَقَدْ أَذْكَرَنِي آيَةُ كُنْتُ نُسِّيْتُهَا  
من سُوْرَةِ كَذَا»<sup>(١)</sup>، [لا] يجوزُ عليهم [جنونٌ] بسائرِ أنواعِهِ [مطلقاً] مُتَّصِلاً أو مُنْقَطِعاً  
[ونحو أمرائِهِم] كما يَصِيبُ أبدَانَهُم مِنَ الجوعِ أو الجراحاتِ [مختَصَّةٌ بظواهرِهِم]  
لا وصولٌ لها لبواطِنِهِم، وكذا قيل: إِنَّ أَيُّوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنِّي مَسَّنِيَ الضَّرُّ لَمَّا  
خَشِيَ وصولَ ذَلِكَ لباطِنِهِ فِشْغَلُهُ عَمَّا هُوَ مُهَيَّءٌ لَهُ [لا متلَاءٌ بواطِنِهِم بشهودِ رَبِّهِم] فلا  
يَأْمُونُ بها لما بظواهرِهِم [فلا مُتَّسَعٌ فيهِم] أي: الأنبياءِ [الغيرهِ] تَعَالَى؛ ولذا قال  
صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذاً خَلِيلاً غَيْرَ رَبِّي لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ»<sup>(٢)</sup>.

[وَعِدَّةُ الأنبياءِ] على القولِ بجوازِ العَدَدِ وهو المختار [مائة ألفٍ] وأصلُ مائةٍ  
مَائِيٌّ، فَحُذِفَتْ لَامُهُ وَعُوضَ عنها بالتاءِ الساكنةُ، وكان حَقُّهُ أَنْ يُكْتَبَ مَحَلٌّ هَمْزِيهِ  
لأنكسارِ ما قبلَهَا ياء، إِلَّا أَنَّهُ خِيفَ التباسُهُ بـ «مِنَّةٍ»؛ أي: «مِنْ» الجارَّةِ مَعَ الضميرِ  
فزِيدَتْ الألفُ لدفعِ ذَلِكَ، وفي روايةٍ «مائتا ألفٍ» وما ذكره الْمُصَنِّفُ أَثْبَتُ [وأربعةٌ  
وعشرون ألفاً والرُّسُلُ] منهم [ثلاثمائة وثلاثة عشر] كما قَدِمْنَا، وجاءَ عن أَبِي ذَرٍّ  
الغِفَارِيِّ رضي اللهُ تَعَالَى عَنْهُ قال «قلت: يا رَسُولَ اللهِ! كَمْ عَدَدُ الأنبياءِ؟ قال: مائةُ  
ألفٍ وأربعةٌ وعشرون ألفاً، قلت: والرُّسُلُ؟ قال: ثلاثمائة وثلاثة عشر» رواه أحمد  
وغيرهِ<sup>(٣)</sup>، وهو مَفِيدُ الظَّنِّ، ولذا قيل: الأوَّلَى عَدَمُ خَضِرِ عَدَدِهِمْ لِأَنَّ خَبَرَ الواحدِ

(٢) صحيح البخاري [١/١٧٨/١] برقم: ٤٥٥.

(١) مسند أحمد [٦/٦٢/٦] برقم: ٢٤٣٨٠.

(٣) مسند أحمد [٥/٢٦٥/٥] برقم: ٢٢٣٤٢.

والإيمان تصديق، التصديق مِمَّا عُلِمَ مِنَ الدِّينِ ضرورةً، إجمالاً في الإجمالي وتفصيلاً في التفصيلي، ويزيد وينقص قُوَّةً ومُتَعَلِّقاً، وشروط خروج القادر عن عهدة التكليف بِهِ تَلَفُّظُهُ وإلا خُلِدَ في النَّارِ بإجماع أهل السُّنَّةِ قَالَهُ الإمامُ النَّوَوِيُّ، لكن مَالِ جَمْعٍ مُحَقِّقُونَ إِلَى نَجَاتِهِ نظراً لإيمان قلبه

لا يَفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ، وإنما يَعتَبَرُ في العَمَلِيَّاتِ لا الاعتقاديَّاتِ، وأجاب الآخرون بأنَّ هذا مِنَ العَمَلِيَّاتِ: أي: مما يجوزُ اعتباره لا مما يجبُ [والإيمان] إفعال مصدر آمَنَ لوزنِ أَفْعَلَ شرعاً [تصديق] الإذعان القلبي [التصديق مِمَّا عُلِمَ مِنَ الدِّينِ ضرورةً] تمييزٌ مِنْ إسنَادِ عِلْمٍ لِمَا؛ أي: لمجيئه بالتأثيرِ عَنِ الشَّارِعِ [إجمالاً] تصديقاً إجمالياً [في] المعتقد [الإجمالي] كآياتِ الصِّفَاتِ فالوجهُ واليدُ مثلاً، نؤمنُ بأنَّهُما له تعالى إجمالاً من غيرِ تَكَلُّمٍ في المراد منهما تفصيلاً، وهذا طريقُ الشيخ فيها [وتفصيلاً في] المعتقد [التفصيلي] فلا بدُّ مِنْ معرفةِ الصِّفَاتِ القائمةِ بالذاتِ بالتفصيلِ لوروده فيها، فلا يكفي مجردَ اعتقادِ أَنَّ لَهُ تعالى صِفَاتٍ إجمالاً من غيرِ تفصيلٍ وتعيينٍ، [ويزيد] الإيمانُ [وينقصُ] أي: بنقصِ التصديقِ [قُوَّةً] فتعلُّقُهُ بِأَنَّ الواحدَ نصفُ الاثنينِ فوقَ تعلُّقِهِ بحدوثِ العالمِ؛ لِأَنَّ اليقينَ يَزَادُ بِالْإِنْفِ، وكثرةُ التأملِ وتناصُرِ الْحُجَجِ، وقيل: لا يقبلُهُما التصديقُ وإِلَّا لَكَانَ شَكًّا، والقابلُ لهما الطَّاعَةُ إِنْ جُعِلَتْ مِنْهُ [و] يَزِيدُ وينقصُ [متعلِّقاً] بالشهادتين؛ أي: بكلمتيهما وإِلَّا لم يقبلِ [وشروطُ خروجِ القادرِ] بوجودِ آلَةِ النطقِ وَعَدَمِ المانعِ مِنْهُ [عن عَهْدَةِ التَّكْلِيفِ بِهِ] في الدخولِ في الإيمانِ شرعاً [تَلَفُّظُهُ] أي: بهما وإِلَّا فلا إيمانَ لفقدِ الماهيةِ بفقدِ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهَا، ولما في حديث: «أَمُرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»<sup>(١)</sup> الحديث، [وإِلَّا] بِأَنَّ لم ينطقَ بهما [خُلِدَ] بالبناء لغيرِ الفاعلِ [في النَّارِ] لَكُفْرِهِ، والإيمانُ عندَ الأشعري مُرَكَّبٌ مِنَ التصديقِ الجَنَانِيِّ والنُّطْقِ اللِّسَانِيِّ لِلتَّحْكُنِ مِنْهُ [بإجماعِ أهلِ السُّنَّةِ قَالَهُ الإمامُ النَّوَوِيُّ] أَوَّلَ شَرْحِ مُسْلِمٍ [لكن مَالِ جَمْعٍ مُحَقِّقُونَ] كما في «الإحياء» للغزالي [إلى نجاتِهِ] مِنَ النَّارِ بِمَجْرَدِ التصديقِ الجَنَانِيِّ [نظراً] عِلَّةَ النِّجَاةِ [لإيمانِ قلبِهِ] وهذا بناءٌ عَلَى أَنَّهُ مجرَّدُ التصديقِ والنطقِ شرطُ إجراءِ الأحكامِ الدنيويَّةِ عليه، وعليه

والتَّنَطُّقُ بهما الإسلامُ، وطاعةُ الجوارحِ غيرُ داخلَةٍ بل هي شرطٌ لَكَمالِ الإيمانِ، وشرطُ الخروجِ عن عهدةِ اللزومِ بهِ الإيمانُ، فلا يعتدُّ بأحدهما بدونِ الآخرِ، والإحسانُ أنْ تعبدَ اللهَ كأنَّكَ تراهُ.....

الماتريدي فيما نقلَ ابنُ مالك في «شرح المشارق»؛ بل نقله عن الأشعري أيضاً، ولعلُّه القول الثاني المحكيُّ هنا عن المحققين، وما ذكره عن إمامهم يُشكِّلُ عليه ما في «جلاء القلوب» للبركلي في المضممرات: لو قال لمسلم قل: لا إله إلا الله فلم يَقُلْ! كَفَرَ بالله تعالى وإنْ اعتقدَ الإيمانَ. انتهى. إلا أنْ يقال: كلام الماتريدي عند طلبِ ذلك منه لأنَّه إذا أثيرَ الامتناعُ الكفرَ في الممتنع منه بعد ثبوت إسلامه فكيف لا يمنعُ ذلك الدخولَ، أو يقال: هذا باعتبار الحكم الشرعي الديني الظاهري، وكلام الماتريدي باعتبار المنقذِ مِنَ النارِ المعتدُّ به عندَ الله وإنْ لم نَظْلِعْ عليه نحن [والتَّنَطُّقُ بهما] أي: الشهادتين مِنَ المتمكنِ منه [الإسلام] لأنَّه عملٌ ظاهريٌّ فهما مختلفان مفهومَان متَّحدانِ شرعاً ماصداقاً؛ إذ لا عبرةَ فيه بتصديقِ قلبي لم يصحبه نطقٌ بهما ولا بهِ من غيرِ تصديقِ جناني، وإلَّا لكان نفاقاً، وسيأتي في أصل ذلك [وطاعةُ الجوارحِ غيرُ داخلَةٍ] في حقيقةِ الإيمانِ لعظفها عليه في غير ما آية، وأصلُ العطفِ المغايرة [بل هي شرطٌ لَكَمالِ الإيمانِ] وعليه يحمل: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢]؛ أي: الكاملون فيه، وحديث «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ»<sup>(١)</sup> الحديث، وحديث: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ»<sup>(٢)</sup> الحديث، [وشرطُ الخروجِ] للمكلفِ به [عن عهدةِ اللزومِ بهِ] في «المصباح» في الأمرِ عهدة؛ أي: يرجع للإصلاحِ فَإِنَّهُ لم يُحْكَمْ بعد فصاحبه يرجع لأحكامه وقولهم: عَهْدٌ به عليه من ذلك لِأَنَّ المشتري يرجع على البائع بما يدركه، وَسَمَّيْتُ وثيقةً للتابعين عهدة للرجوعِ إليها عند الالتباس. انتهى؛ أي: ما يُرْجَعُ إلى المكلف في أحكامه لالزامِهِ به [الإيمانُ] فإذا علمت أن الاعتداد بالإيمان؛ وهو التصديق موقوف على النطقِ بالشهادتين، وأنَّ النطقَ بهما على الإيمان [فلا يُعتدُّ بأحدهما بدونِ الآخرِ] لتوقُّفِ الاعتدادِ بكُلِّ على الآخر [والإحسانُ] لغة: الإتيان، وشرعاً له مقامان؛ مقامُ مشاهدةٍ أشارَ بقوله: [أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كأنَّكَ تراهُ] فيأتي بها على

(٢) صحيح البخاري [٢/٨٧٥/برقم: ٢٣٤٣].

(١) صحيح مسلم [١/٦٨/برقم: ٤٧].

فإن لم تكن تراه فإنه يراك، ومما يجب الإيمان به الملائكة وهُم أجسامٌ من العناصر الأربعة، لكن غلبَ عليها النورُ فنطقت وتَشَكَّلَت بالأشكالِ المختلفةِ وقَدِرَت على الأعمالِ التي لا يطيقها غيرُهُم، .....

غاية الكمالِ ومنتهى الإتقان؛ لأنَّ ذلك عادةُ شأْنٍ من يعمل لكِبَرٍ وهو يراني، ومقام مراقبةٍ وإليه أشار بقوله: [فإن لم تكن تراه] بأن لم تصل لذلك المقام [ف] كُن متحققاً [إنَّه يراك] فجئ بالعمل خالصاً طيباً لأنَّ المعبود لا يقبلُ إلا طيباً [ومما يجب الإيمان به] لدخوله فيما عِلِمَ بالضرورة مجيء الرسول به [الملائكة] في «المصباح» مشتقٌ من لفظ الألوک، وقيل: مِنَ المَالِكِ؛ الواحدُ مَلَكٌ؛ أصله «مَالَكٌ» بوزن مَفْعَل نُقِلَتْ حركة الهمزة للام، وسقطت موزونه مَعْلٌ، فإنَّ الفاء هي الهمزة وقد سقطت، وقيل: من «لَأَكُ» أرسل «فَمَلَأَكُ» مفعول نقلت الحركة وسقطت الهمزة، وهي عين فوزنه مَقْلٌ. وقيل غير ذلك، [وَهُم أجسامٌ] خلافاً للفلاسفة لطيفة مرَّجبة [مِنَ العناصرِ] الأصول [الأربعة] التي يتألف بها منها الأجسام؛ الماء والنَّار والهواء والأرض، وهو خفيفٌ إن كان أكثرَ حركتِهِ للفوقيَّة، فإن كان جميعها إلى الفوق فخفيفٌ مطلقٌ وهو النار، وإلا فبالإضافة وهو الهواء، وثقيلٌ ما كان حركتُهُ للسُّفل وإن كان جميعُ حركته إليه وثقيلٌ مطلقاً وهو الأرض؛ وإلا فبالإضافة وهو الماء [لكن غلبَ عليها] مِنَ العناصر [النور] الناشيء مِنَ النور. أخرج مسلم عن عائشة رضي الله تعالى عنها، مرفوعاً: «خُلِقَتِ الملائكةُ من نورِ رَبِّ العِزَّة، وخُلِقَتِ الجنَّ مِنْ مارج»<sup>(١)</sup>، وعن عائشة رضي الله تعالى عنها: «خُلِقَتِ الملائكةُ مِنْ نورِ رَبِّ العِزَّة».

[فنطقت] بضم المهملة؛ أي: الملائكة كما أشرنا إليه [وتَشَكَّلَت بالأشكالِ المختلفةِ] أي: كان لها قدرةٌ على ذلك كجبريلَ رآه المصطفى صَلَّى الله تعالى عليه وسلم على هيئته الأصليةِ مَرَّتَيْنِ، وأُخْرَى تارةً في صورةٍ دُخِيَّة، وتارةً في صورةٍ أعْرَابِيٍّ، وهكذا، وفي تحقيق ذلك كلامٌ طويلٌ أبْقَيْتُ صورتهُ الأصلية، أم زالت ثم يعيدها الله تعالى بعد ذلك ذكره السيوطي أول «حاشية الموطأ» فراجعه. [وقَدِرَت على الأعمالِ التي لا يطيقها غيرُهُم] فقد حملَ جبريلُ على طرف ريشته من جناحيه

وَكُمَلْتُ عِلْمًا وَعَمَلًا، عُصِمْتُ عَنِ الْمَخَالَفَاتِ، وَلَمْ تَقْتَرِ عَمَّا سُخِّرَتْ لَهُ مِنْ الطَّاعَةِ وَالْقِيَامِ بِمَصَالِحِ الْعِبَادِ، وَلَا يوصَفُونَ بِذُكُورَةٍ وَلَا أَنْوثةٍ، وَلَهُمْ مِنَ الْكَثْرَةِ مَا لَا يَحِيطُ بِهَا إِلَّا خَالِفُهُمْ،

أربعةٌ مِنْ قُرَى سدوم - بما فيها من نحو ستمائة إنسان ومواشيهم وفتيتهم - وبلغ بهم عَنَانُ السَّمَاءِ مَا اسْتَيْقَظَ مِنْهُمْ نَائِمٌ ثُمَّ قَلَبَهَا عَلَيْهَا سَافِلَهَا، وَنَوَّعَ الشَّكْلَ عَلَى غَلَبَةِ النُّورِ ظَاهِرًا وَكَذَا [وَكُمَلْتُ] مِثْلُكَ الميم، وَالضَّمُّ أَشْهَرُهَا [عِلْمًا وَعَمَلًا] تَمَيِّزٌ مُخَوَّلٌ عَنِ الْفَاعِلِ، [عُصِمْتُ عَنِ الْمَخَالَفَاتِ] فَلَا يَقَعُ فِيهَا أَصْلًا، وَقَضِيَّةٌ هَارُوتَ وَمَارُوتَ ثَابِتَةٌ، وَهِيَ ابْتِلَاءٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ، وَإِبْلِيسُ يَأْتِي بَيَانَ حَالِهِ [وَلَمْ تَقْتَرِ] تَتَوَّانَ [عَمَّا سُخِّرَتْ] هِيَآتُ [لَهُ مِنَ الطَّاعَةِ] قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التَّحْرِيمُ: ٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يُسَيِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْقَرُونَ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٢٠]، وَعَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، التَّسْبِيحُ كَالنَّفْسِ لِبَنِي آدَمَ [وَالْقِيَامِ بِمَصَالِحِ الْعِبَادِ] قَالَ تَعَالَى: ﴿وَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [غَافِرٌ: ٧] الْآيَةُ، وَفِي «الْحَبَائِكِ» أَثَرٌ عَنْ سَابِطٍ قَالَ: مَدْبَرُ أَمْرِ الدُّنْيَا أَرْبَعَةٌ: جَبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ وَمَلَكُ الْمَوْتِ وَإِسْرَافِيلُ، فَأَمَّا جَبْرِيلُ فَمَوْكَلٌ بِالرِّيَّاحِ وَالْجُنُودِ، وَأَمَّا مِيكَائِيلُ فَمَوْكَلٌ بِالْقَطَرِ وَالنَّبَاتِ، وَأَمَّا مَلَكُ الْمَوْتِ فَمَوْكَلٌ بِقَبْضِ الْأَرْوَاحِ، وَأَمَّا إِسْرَافِيلُ فَهُوَ يَنْزِلُ بِالْأَمْرِ عَلَيْهِمْ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابِیْهَقِي فِي «الشُّعْبِ»<sup>(١)</sup> وَأَبُو الشَّيْخِ فِي «الْعَظْمَةِ». [وَلَا يوصَفُونَ بِذُكُورَةٍ وَلَا أَنْوثةٍ] بَلْ هِيَ مِنْ صِفَاتِ الْحَيَوَانِ [وَلَهُمْ مِنَ الْكَثْرَةِ] بِتَثْلِيثِ الْكَافِ [مَا] عَدَّهُ [لَا يَحِيطُ بِهَا إِلَّا خَالِفُهُمْ] قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [الْمَدَّثَرُ: ٣١]، أَخْرَجَ الْبَزَارُ وَأَبُو الشَّيْخِ وَابْنُ مَنْدَه عَنْ ابْنِ عَمْرٍو «خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى الْمَلَائِكَةَ مِنْ نُورٍ . . . إِلَى أَنْ قَالَ: وَلَيْسَ شَيْءٌ أَكْثَرَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ»<sup>(٢)</sup>، وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالحَاكِمُ عَنْ أَبِي ذَرٍّ مَرْفُوعًا «أُطِيتَ السَّمَاءُ وَحَقَّ لَهَا أَنْ تَنْطَبَّ، مَا مِنْهَا مَوْضِعٌ أَرْبَعَةَ أَصَابِعٍ إِلَّا وَعَلَيْهِ مَلَكٌ وَاضِعٌ جَبْهَتَهُ»<sup>(٣)</sup>، وَأَخْرَجَ أَبُو الشَّيْخِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا نَحْوَهُ، وَزَادَ «فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى عَنْهُمْ ﴿وَمَا يَتَّبَعُ إِلَّا لَهُ مَقَامٌ

(١) مصنف ابن أبي شيبة [١٥٩/٧ برقم: ٣٤٩٦٩] شعب الإيمان، البيهقي [١٧٧/١ برقم: ١٥٨].

(٢) مسند البزار [٤٤١/٦ برقم: ٢٤٧٧]. (٣) سنن الترمذي [٥٥٦/٤ برقم: ٢٣١٢].



وَيُخْشَرُونَ وَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ مَعَهُمْ؛ لَكِنْ لَا نَعِيمَ لَهُمْ فِيهَا، وَإِنَّمَا هُمْ خَدَمٌ  
لَأَهْلِهَا، وَإِبْلِيسُ مِنَ الْجِنِّ لَا مِنْهُمْ، وَخَوَاصُّنَا وَهُمْ الْأَنْبِيَاءُ أَفْضَلُ مِنْ  
جَمِيعِهِمْ، وَخَوَاصُّهُمْ كَجَبْرِيلَ أَفْضَلُ مِنْ عَوَامَّنَا وَهُمْ الصُّلَحَاءُ، وَهَؤُلَاءِ  
أَفْضَلُ مِنْ عَوَامِّهِمْ.

ونساء الدنيا أَفْضَلُ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ،

مَقْلُومٌ ﴿١٦٦﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ ﴿١٦٥﴾ [الصفات: ١٦٤، ١٦٥] <sup>(١)</sup>، [ويحشرون] للمحشر يوم  
القيامة [ويدخلون الجنة معهم] أي: العباد [لكن لا نعيم لهم] أي: الملائكة [فيها]  
لأنَّ الله تعالى جعلها جزاء عمل المكلفين في الدنيا وليسوا منهم [وإنما هم خدَم]  
بفتح أوليهِ جمع خادم [لأهلها] تشریفاً لهم، وهذا من فضل عوامِّ البشر على عوامِّ  
المَلَك، كما هو ظاهر، وإِنَّهُمْ غَيْرُ الْوِلْدَانِ لِأَنَّ أَوْلَئِكَ فِيهَا مَخْلُوقُونَ، وَهَؤُلَاءِ إِلَيْهَا  
مَنْقُولُونَ [وإِبْلِيسُ مِنَ الْجِنِّ] قال تعالى: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ﴾ [الكهف: ٥٠]،  
[لا منهم] فاستثناء منهم لكونه في جوارهم وغمارهم. حينئذ لا يُشْكِلُ إِبَاؤُهُ عَنْ  
السُّجُودِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْجِنِّ الْمَعْصُومِ [وخواصُّنا وَهُمْ الْأَنْبِيَاءُ] أي: كلُّ فردٍ منهم  
[أفضل مِنْ جَمِيعِهِمْ] من خواصِّهم وعوامِّهم ويلزمه فضيلتهم على كُلِّ فردٍ منهم وبما  
ذَكَرْتُهُ يُؤْخَذُ أَنَّ كُلًّا مِنْ خَوَاصِّ الْبَشَرِ؛ وَهُوَ النَّبِيُّ أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ مِنْ خَوَاصِّ الْمَلَكِ،  
[وخواصُّهم] بالتخصيصات والتقريبات المعنوية [كجبريل] وميكائيل وملِك الموت  
وإِسْرَافِيلَ [أفضل مِنْ عَوَامَّنَا وَهُمْ الصُّلَحَاءُ] القائمين بحقوق الله تعالى وحقوق العباد  
قَدَرِ الْإِمْكَانِ؛ لِأَنَّهُمْ وَإِنْ تَسَاوَوْا مَعَهُمْ فِي الظَّهَارَةِ مِنْ دَنَسِ الْمَخَالَفَةِ وَالتَّوَشُّحِ  
بِجَلْبَابِ الطَّاعَةِ لِأَنَّ لِلْخَوَاصِّ مِنَ الْخَصَائِصِ مَا تَقَدَّمُوا بِهِ عَلَى صَلَحَاءِ الْأُمَّةِ  
[وهؤلاء] أي: صلحاء الأُمَّة والإشارة للتعظيم [أفضل مِنْ عَوَامِّهِمْ] مَنْ لَمْ يُتَحَفَّ  
مِنْهُمْ بِتِلْكَ التَّخْصِصَاتِ مِنْ بَاقِيهِمْ، وَذَلِكَ لِاشْتِرَاكِ الصُّلَحَاءِ وَعَوَامِّهِمْ فِي الصَّلَاحِ  
وَمَسَاوَاتِهِمْ مَشَقَّةً فِيمَا هُوَ مِتًّا، وَخِفَّةً فِيمَا هُوَ مِنْهُمْ؛ إِذْ هُوَ لَهُمْ كَالنَّفْسِ إِلَيْنَا، وَفِي  
الْحَدِيثِ «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ أَحْمَرُهَا»؛ أَي: أَشَقُّهَا عَلَى النَّفْسِ.

[ونساء الدنيا أَفْضَلُ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ] لحديث الطبراني في «الأوسط»

والجنُّ أجسامٌ مُرَكَّبَةٌ كذلك؛ لكن منهم مَنْ غَلَبَ عليه عنصرُ الهواءِ، ومنهم المؤمنُ والطائعُ، وَضِدُّهُمَا أو عنصرُ النَّارِ وَهُمُ الشَّيَاطِينُ، ومنهم، ومؤمنوهم يُثَابُونَ وكافروهم بضدِّ ذلك،.....

و«الكبير» عن أم سلمة «قلت: يا رسول الله! أنساء الدنيا أفضلُ أم الحورُ العِينُ؟ قال: فضلُ نساءِ الدُّنيا كفضلِ الظَّهارةِ على البطانة، قلت: يا رسول الله! ولم ذلك؟ قال: لصلاتيَّ وصياميَّ وعبادةِ الله ﷻ»<sup>(١)</sup>، وفي رواية «قال: بل نساء الدُّنيا أفضلُ مِنَ الحورِ العِينِ كفضلِ الظَّهارةِ على البطانة، قلت: يا رسول الله! ولم ذلك؟ قال: لصلاتيَّ وصياميَّ لله ﷻ»<sup>(٢)</sup>، وحديث البيهقي وأبي يعلى عن أبي هريرة، وفيه «فدخل الجنة رجلٌ منهم على ثنتين وسبعين زوجة مما يُنشئُ الله تعالى، وثلثين مِنْ وَلَدِ آدَمَ لهما فضلٌ على مَنْ أَنشأه الله تعالى بعبادتيهما في الدُّنيا»<sup>(٣)</sup>، [والجنُّ أجسامٌ مُرَكَّبَةٌ] مِنَ العناصر الأربعة، ولذا قال الْمُصَنِّفُ: [كذلك] أي: تركيباً كتركيب الملائكة منها، واستدرك من مفهوم التركيب المقتضي للمساواة بينهما بقوله: [لكن منهم] أي: الجنَّ [مَنْ غَلَبَ عليه عنصرُ الهواءِ] فكان له قُوَّةُ السَّرِيانِ وقطع المسافة الطويلة في أدنى زمان [ومنهم المؤمنُ] الْمُتَّصِفُ بالإيمان السابق بباته [والطَّائِعُ] مع الإيمان بفعل الطاعات [وَضِدُّهُمَا] أي: الكافرُ والمؤمنُ العاصي [أو] الأنسبُ بمقابله ومنهم من غلب عليه [عنصرُ النَّارِ] فكانَ شأنه الإِتلاف والإيذاء [وَهُمْ] أي: الصنف الثاني [الشَّيَاطِينُ، ومنهم] مَنْ لَحَظَتْهُ العناية مع خُبثِ عنصرِهِ فتشرفَ بالإيمان وغالبَهُمْ على مقتضى خبيثِهِ ﴿وَالَّذِي خَبَثَ لَا يُخْرِجُ إِلَّا نَكَدًا﴾ [الأعراف: ٥٨]، [ومؤمنوهم] أي: الجنَّ [يثابون] قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠]، ويدخلون الجنة قال الله تعالى في وصفِ حورِها: ﴿لَمْ يَظْلِمْتُهُنَّ إِشْرٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٥٦]، فلولا دخولها لها لما كان لذكرِ ذلك معنى، وهذا مذهب جمهور العلماء. وعن الإمام أبي حنيفة أَنَّ ثوابَهُم السلامةَ مِنَ العذابِ لا دخولُ الجنة [وكافروهم بِضِدِّ ذلك] أي:

(١) المعجم الكبير [٢٣/٣٦٧/برقم: ٨٧٠].

(٢) مجمع الزوائد، الهيثمي [١٠/٧٧٢/برقم: ١٨٧٥٥].

(٣) الأحاديث الطَّوَال، الطبراني [٢٦٦/برقم: ٣٦].

وقيل: الأجسام الثلاثة بسيطة؛ نوراً أو هواءً أو ناراً، وأوّل شافع في فصل القضاء وهو المقام المحمود وأولاه نبينا صلى الله تعالى عليه وسلّم، والروح بعد موت بدنها باقية أبداً، ولم يتكلّم عليها صلى الله تعالى عليه وسلّم فنمسيك عنها أدياً، وجمهور الخائضين أنّها جسم لطيف سار في البدن سريان ماء الورد به؛

يعاقبون ويدخلون النار [وقيل: الأجسام الثلاثة] الأوّل: الملائكة، والثاني: الجنّي الغالب عليه عنصر الهواء، والثالث: الغالب عليه عنصر النار، [بسيطة] وهو قول الفلاسفة، وبيّن كلّاً على ترتيب اللفّ بقوله: [نوراً أو هواءً أو ناراً] ف «أو» للتنويع والتقسيم [وأوّل شافع في فصل القضاء] في عرصات القيامة والإنجاء من هول ذلك الموقف الشديد البأس، واعترض بقوله [وهو] أي: هذا الفضل المدلول عليه بسابقه [المقام المحمود] الموعود به صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]، وهذا أشهر الأقوال في المراد به. وثمّة أقوال آخر ذكرت جملة منها في «رفع الخصائص بين المتعاطفين» وهما أوّل، وقوله: [وأولاه] أي: أحقه وأجدره بذلك الخير [نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم] وذلك مختصّ به لا يشاركه فيه غيره أبداً، وثمّة شفاعات أخرى بعضها كذلك وبعضها مشترك بينه وبين غيره، [والروح] التي بها حياة البدن [بعد موت بدنها] بمفارقتها له، والروح يجوز تذكيرها وتأنيتها كما بيثته في «شرح الدرّة الفاخرة» [باقية أبداً] ولا يخالف ذلك حدوثها ولا قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] لأنّ بقاءها بمراده، وهي لإمكانها قابلة للهلاك؛ أي: الفناء [ولم يتكلّم عليها] على حقيقتها [صلى الله تعالى عليه وسلم] حال من الفاعل المقدّر؛ أي: النبي صلى الله تعالى عليه وسلم امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥]، [فنمسيك] معشر الأئمّة [عنها] عن حقيقتها [أدياً] معه صلى الله تعالى عليه وسلم بالسير على مسيره وعدم الخروج عن نهجه [وجمهور الخائضين] من علماء المذاهب فيها [أنّها جسم لطيف سار] من السريان [في البدن سريان ماء الورد به]<sup>(١)</sup>؛ أي: فيه، ويسمّى بالحلول السرياني، وهو أن يحلّ كل جزء

لأنّها وصِفَتْ بأوصافِ الجسمِ في الكتابِ والسُّنَّةِ، فالمعادُ للحشرِ جسمانيٌّ؛ ثُمَّ قِيلَ: هو إيجادُ أجزاءِ البدنِ بعدَ فنائها، وقيلَ: هي جمعُ مُتَفَرِّقِهَا، والحقُّ فناؤها إلا عُجِبَ الذَّنْبُ، وقيلَ: جسمانيٌّ وروحانيٌّ: أي: جسمٌ وروحٌ تعادُ إليه على أنّها جوهرٌ مجردٌ يتعلّقُ بالبدنِ تَعَلُّقٌ تدبِيرٌ وتصرفٌ من غيرِ أنْ تحلَّ فيه، ولا تَفْنَى بفنائِهِ بل ترجعُ إليه على ما كانت من التَّجَرُّدِ،

مِقْدَارِيٍّ من أجزاءِ الحالِّ في جزءٍ مقداريٍّ من أجزاءِ المَحَلِّ حتى يلزمَ مِنَ الإشارةِ لأحدهما الإشارةُ إلى الآخرِ كما دُكِرَ، ومقابله الحلولُ الجوّاري؛ وهو أنْ يتعلّقَ الحالُّ بالمَحَلِّ حلولَ النقطةِ في الخطِّ وحلولَ الخطِّ في السطحِ، وفي الحلولِ السَّريَّاني يستلزمُ انقسامُ كُلِّ عند انقسامِ الآخرِ، ويستلزمُ عدم انقسامِ كُلِّ منهما عند انقسامِ الآخرِ ولا كذلك الجوّاري، وَعَلَّلَ كونها جسمًا بقوله: [لأنّها وصِفَتْ بأوصافِ الجسمِ في الكتابِ والسُّنَّةِ] وذلك دليلٌ كونها جسمًا؛ إذ لو لم تُكُنْه لم يَقمَ بها وصفُهُ، وإذا كانت الروحُ جسمًا لما عرفتَ [فالمعادُ للحشرِ جسمانيٌّ] - بكسر الجيم - بعودِ الجسدِ والروحِ التي هي جسمٌ [ثُمَّ قِيلَ: هو] أي: المعاد الجسماني [إيجادُ أجزاءِ البدنِ] التي كانت بالدنيا بأعيانها [بعدَ فنائها] واضمحلالها في نفسِ الأمرِ، [وقيلَ: هي] موجودةٌ إلَّا أنّها متفرّقةٌ فالمعادُ الجسماني [جمعُ مُتَفَرِّقِهَا] ثم إيجادُ الحياةِ فيه [والحقُّ] الذي يجب اعتقادهُ [فناؤها] أي: الأجزاء باعتبارِ الأعْمِ الأغلبِ؛ وإلَّا فالأنبياءُ والشهداءُ مستثنونٌ؛ لحياتِهِمْ في قبورِهِمْ، ومُحْتَسِبُ الأَذَانِ لا تَأْكُلُ الأرضُ جسدَهُ، وهو لا ينافي فناهُمَا لإمكانِهِ بغيرِ أكلها [إلَّا عُجِبَ الذَّنْبُ] - بفتح المهملة وبالموحدة وتبذُل ميمًا - عَظُمَ صغيرٌ كالخردلِ في أسفلِ العُصْصِ، وقابلَ قولَهُ أوَّلًا: «المعادُ جسماني» بقوله: [وقيلَ:] والمعاد [جسمانيٌّ] لعودِ الجسمِ الذي كانَ حيًّا بالروحِ [وروحانيٌّ: أي: جسمٌ] وهو الجسدُ [وروحٌ تعادُ إليه] للجسدِ بناءً [على أنّها] أي: الروحُ [جوهراً مجرداً] عن الأجزاء [يتعلّقُ بالبدنِ تَعَلُّقٌ تدبِيرٌ وتصرفٌ] يصل به الجسمُ لمرادِ الروح [من غيرِ أنْ تحلَّ فيه] حلولاً سريانيّاً أو جوّاريّاً [ولا تَفْنَى بفنائِهِ] بعد الموتِ [بل ترجعُ] بالبناء للفاعل؛ أي: «الروح» وبالبناء لغيرِ الفاعل [إليه] أي: الجسد [على ما كانت] عليه؛ أي: قبل الموتِ في الآخرة، الظرف خبر «كان»، ويبيّن إيهام «ما» بقوله: [مِنَ التَّجَرُّدِ] فيعودُ فيه كما كانت عليه في الدنيا.

وعذاب القبر، وسؤال الملكين منكر ونكير لغير نبي وصبي، ومن اتصل جنونه ببلوغه بعد رد الحياة فيه بقدر ما يقعد ويفهم، والحشر والحساب والصراط والحوض، حق ثابت، والجنة والنار مخلوقان اليوم،

[وعذاب القبر] أضيف إليه للملاسة أو إضافة بمعنى «في»؛ أي: عند السؤال إن لم يثبت للجواب، أو فيه لغير ذلك من المخالفات التي أراد الله العذاب بها، وسكت عن «ونعيمه»؛ أي: للمؤمنين المطيعين اكتفاء، وفي الحديث: «القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفرة النار»<sup>(١)</sup>، وفي الحديث: «إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير»؛ أي: عندهما، ثم قال صلى الله تعالى عليه وسلم: «وإنه لكبير - أي: عند الله تعالى - أما أحدهما فكان يمشي في النسيمة، وأما الآخر فكان لا يستبرئ من بوله»<sup>(٢)</sup>. [وسؤال الملكين] وعطف عليهما عطف بيان قوله: [منكر ونكير] فالقول بأن ثمة غيرهما يقال له: رومان أو مبشر وبشير؛ ضعيف كما بيته في «غوص البحار الزاخرة في شرح الدرّة الفاخرة» [لغير نبي] تنازعه المصدران قبله [وصبي] أي: منتصف بصبي ولو أنثى [ومن اتصل جنونه ببلوغه] ولم يفق منه إذ لا تكليف على الأخيرين، والأنبياء في غنية عن السؤال لقطعية قيام مقصوده بهم [بعد رد الحياة فيه] الظرف الأول حاله حال ما سبقه في الأعمال، والثاني متعلق ب «رد» أو مستقر حال أو صفة لك «الحياة»؛ لأن تعريفها جنسي؛ أي: كائنة والكائنة [بقدر ما يقعد ويفهم] حال من «الحياة»؛ لكون المضاف عاملاً قبل الإضافة؛ أي: فليست كحياة الدنيا التامة المحتاج معها لعوارض الدنيا، بل بقدر ما يحصل به الجواب [والحشر] للأجساد بأرواحها من الأجداث لعرضات الموقف، [والحساب] على الأعمال إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، [والصراط] جسر منصوب على ظهر جهنم، أحد من السيف، وأرق من الشعر، [والحوض] هما حوضان؛ أحدهما: في عرضات القيامة، والآخر: داخل الجنة، وكل من الكوثر الذي وعد به المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم من شرب منه لا يظمأ أبداً [حق ثابت] لدلالة الكتاب والسنة المقبولة عليه ولا طريق للعقل في إدراك ذلك، [والجنة والنار] المذكورتان في الكتاب والسنة والمتداولتان على الألسنة؛ أي: مسماهما [مخلوقان اليوم]

وتلك فوق السماء السابعة وتحت العرش، وهذه أسفل الأرضين واختير الوقف.

والعين حق، وكذا السحر حق، ولا بأس بالرؤية إن خلت عما لا يُعرف معناه ولا حرمت، وأطفال الكفار في الجنة، .....

بإخبار الله تعالى عنهما بصيغة الماضي، والأصل عدم التجوز عن المستقبل لتحققه بتعلق العلم به، وهي التي أخرج منها آدم، وقد ذكر أدلة ذلك ابن القيم في «حادي الأرواح» [وتلك] أي: الجنة [فوق السماء السابعة، وتحت العرش] وفي الحديث: «إذا سألتكم الله فاسألوه الفردوس فإنها وسط الجنة وسقفها عرش الرحمن»<sup>(١)</sup>. وجاء باسم الإشارة الموضوع للبعد لتقدمها وتعظيمها لها [وهذه] أي: النار [أسفل الأرضين] وقيل: تحت البحر، وقيل: تحت الجنة [و] لذا [اختير الوقف] عن تعيين المحل لتعارض الدلائل، ويوم القيامة يُنصب الصراط على ظهرانيها.

[والعين] أي: الإصابة بها؛ وهي أجزاء سُميَ في عيون ذوي النفوس الخبيثة عند استحسان الشيء يحصل منها في المعيون أثره [حق] وفي الحديث: «العين حق، ولو كان شيء سابق القدر سبقته العين»<sup>(٢)</sup> [وكذا السحر] وهو خارق للعادة عن أعمال تمكن معارضتها [حق] يكاد يجري مجرى المشاهدات التي لا تفتقر لحجة، فقد سحر صلى الله تعالى عليه وسلم حتى كان يُخيل له أنه فعل الشيء وما فعله، [ولا بأس] كلمة تدل على الإباحة يؤتى بها فيما يتوهم فيه منع [بالرؤية] كلمة يرفى بها على نحو اللدني، ومنها «العوذ» - بضم ففتح - جمع عوذة؛ تميمه تعلق على الإنسان، وحديث: «مَنْ عَلَّقَ تَمِيمَةً فَلَا أَتَمَّ اللَّهُ لَهُ»<sup>(٣)</sup>، محمول على ما كان يُضنع في الجاهلية من تعليق الحرز ونحوه، وفي الحديث: «مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْقَعَ أَخَاهُ فَلْيَفْعَلْ»<sup>(٤)</sup>. [إِنْ خَلَّتْ عَمَّا] عن لفظ أو نحوه [لا يُعرف معناه] فإذا كان كذلك جازت عربية كانت أو غيرها [وإلا] بأن لم تكن كذلك بل اشتملت على ما لا يفهم معناه [حرمت] إذ رُبما يكون مدلول ذلك المجهول المعنى كُفراً، وأطفال الكفار مطلقاً [في الجنة] لأنهم غير مكلفين ولا عليهم مما يأتي آباؤهم لآية ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ

(١) صحيح البخاري ٦٧٢/٢ برقم: ١٨٠٠. (٢) صحيح مسلم ١٧١٩/٤ برقم: ٢١٨٨.

(٣) مسند أحمد ١٥٦/٤ برقم: ١٧٤٥٨. (٤) صحيح مسلم ١٧٢٦/٤ برقم: ٢١٩٩.

واعْتِقَادُ التَّنَاسُخِ كُفْرٌ، وكراماتُ الأولياءِ - وهُمُ الْقَائِمُونَ بِحَقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى وَحَقُوقِ الْعِبَادِ - وَلَوْ إِحْيَاءُ مَيِّتٍ؛ بَلْ وَوُجُودُ الْوَلَدِ مِنْ غَيْرِ أَبِي وَإِنْكَارُهَا جَمَلَةٌ عَنَادٌ وَقَدْ يَقَعُ الْخَارِقُ مَعُونَةً لِعَامِّيٍّ أَوْ إِهَانَةً لِمُبْطِلٍ.....

وَيَذَرُ أُخْرَى ﴿[الأنعام: ١٦٤]، [واعْتِقَادُ التَّنَاسُخِ] وهو عند الحكماء وغيرهم انتقالُ الرُّوحِ مِنْ جَسَدٍ لآخر؛ فَإِنْ كَانَتْ فِي جَسَدٍ مَطْبِيعٌ انْتَقَلَتْ لِأَعْلَى، وَإِلَّا فَالْأَسْفَلُ ككَلْبٍ وَنَحْوِهِ [كُفْرٌ] لِإِنْكَارِهِمُ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، وَقَوْلُهُمْ بِقَدَمِ الْأَرْوَاحِ، وَمَا ثَبَتَ مِنْ مَسْخِ بَعْضِ الْكُفَرَةِ قِرْدَةً مِمَّا يُوْهِمُ أَنَّهُ عَوْدٌ إِلَى أَبْدَانٍ حَيَوَانِيَّةٍ كَمَا فِي الْمَعَادِ الْجِسْمَانِيِّ؛ إِذْ هُوَ عَوْدٌ لِأَبْدَانٍ أُخْرَى إِنْسَانِيَّةٍ مِنَ الْأَجْزَاءِ الْأَصْلِيَّةِ لِلْبَدَنِ الْأَوَّلِ فَلَيْسَ تَنَاسُخًا؛ إِذْ هُوَ عَوْدٌ فِي الدُّنْيَا بَعْدَ الْمَفَارَقَةِ إِلَى بَدَنِ مَا، وَالْمَسْخُ تَبْدِيلٌ لَصُورَةِ الْأَبْدَانِ لَا جَمْعُ أَجْزَائِهَا الْأَصْلِيَّةِ الْمُتَفَرِّقَةِ فَتَعُودُ إِلَيْهَا كَمَا فِي الْمَعَادِ، وَإِحْيَاءُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْضُ الْأَمْوَاتِ، [وكراماتُ الأولياءِ] جَمْعُ كَرَامَةٍ أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ يَظْهَرُ عَلَى يَدِ الْوَارِثِ [وَهُمُ الْقَائِمُونَ بِحَقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى] الْمَطْلُوبَةُ مِنْهُمْ فَعَلًا وَتَرْكًا [وَحَقُوقِ الْعِبَادِ] وَهَذَا مَدْلُولُ الصَّالِحِ فَهُمَا مُتَرَادِفَانِ، وَالْوَلِيُّ فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ لِمَوْلَايِهِ مَوْلَاهُ، وَبِمَعْنَى مَفْعُولٍ لِسَبْقِ الْعَنَايَةِ بِهِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى [وَلَوْ] كَانَتْ الْكَرَامَةُ [إِحْيَاءُ مَيِّتٍ بَلْ] وَقَعَ مِنْهُ كَثِيرٌ حَكَاهُ الْيَافِعِيُّ فِي «رَوْضِ الرِّيَاحِينِ» [وَوُجُودُ الْوَلَدِ مِنْ غَيْرِ أَبِي] أَخَذًا بِعَمُومِ قَوْلِهِمْ: مَا كَانَ مُعْجَزَةً لِتَبَيُّنِ جَازِ كَوْنِهِ كَرَامَةً لِوَلِيِّيٍّ، وَقَصْدُ بِذَلِكَ الرَّدَّ عَلَى مَنْ قَالَ - كَابَنِ رِسْلَانَ فِي «زَيْدِهِ» - وَمَا انْتَهَوْا لَوْلَدٍ مِنْ غَيْرِ أَبِي، وَقَدْ بَيَّنَّتْ ذَلِكَ فِي شَرْحِهَا «الْمُعْتَمَدُ فِي شَرْحِ الزَّيْدِ»، [وإِنْكَارُهَا] أَيُّ: الْكَرَامَةِ [جَمَلَةٌ] بِجَمِيعِ أَصْنَافِهَا [عَنَادٌ] وَقَدْ بَيَّنَّتْ دَلَائِلُ ثُبُوتِهَا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ فِي كِتَابِ «نُشْرِ أَلُوبَةِ تَشْرِيفِ الْمُصْطَفَى وَإِعْزَازَاتِهِ بِبَيَانِ إِيْمَانِ أَبِيهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، وَإِثْبَاتِ الْوَلِيِّ وَكَرَامَاتِهِ، وَهِيَ جَائِزَةٌ وَلَوْ بِقَصْدِ الْوَلِيِّ، وَمِنْ جِنْسِ الْمَعْجَزَةِ وَتَمْتَازُ عَنْهَا، وَوَاقِعَةٌ كَقِصَّةِ مَرْيَمَ وَأَصْفَ، أَصْحَابِ الْكَهْفِ، وَمَا تَوَاتَرَ جِنْسُهُ عَنْ الصَّحَابَةِ فَمِنْ بَعْدِهِمْ وَهُمْ أَجَلُ [وَقَدْ يَقَعُ الْخَارِقُ] لِلْعَادَةِ [مَعُونَةً] - بِفَتْحِ الْمِيمِ وَضَمِّ الْعَيْنِ آخِرُهُ نُونٌ - فِيهَا [لِعَامِّيٍّ] غَيْرُ الْوَلِيِّ السَّابِقِ بَيَانُهُ، وَ«مَعُونَةٌ» حَالٌ عَطْفٌ عَلَيْهَا [أَوْ إِهَانَةٌ] وَيَكُونُ ضِدًّا مُرَادَهُ [لِلْمُبْطِلِ] كَمَا وَقَعَ لِمُسَيْلِمَةَ لَمَّا دَعَا لِلْأَعْوَرِ بِصِحَّةِ الْمَرِيضَةِ تَلَقَّتِ الصَّحِيحَةَ، وَلَمَّا تَفَلَّلَ فِي بَثْرِ لِحْلَاوَةِ مَائِهِ وَغَزَارَتِهِ غَاضٌ وَذَهَبَ،

لِيُظْهَرَ كَذِبُهُ، والولاية دون النبوة وزعم خلافه كفر؛ كاعتقاد سقوط التكليف عن الولي الكامل.

والـمبطل اسم فاعل من الإبطال؛ أي: بكفر أو بدعة [لِيُظْهَرَ كَذِبُهُ] - بفتح أو كسر فسكون أو فتح فكسر - الإخبار بخلاف الواقع كما مر، [والولاية] وقد عرفت أنها القيام بحقوق الله تعالى وحقوق العباد [دون النبوة]<sup>(١)</sup> في الفضيلة فلا تساويها قطعاً لأنها تنبئ عن البعثة والتبليغ عن الحق للخلق؛ ففيها ملاحظة من الجانبين، ويتضمن قرب الولاية وشرقها فلا تكون كالنبوة لأنها لا تبلغ غاية الكمال؛ إذ ذلك نيل رتبة النبوة، وكذا الولي لا يبلغ درجة النبي في الفضل بل النبي أفضل منه؛ لأن النبوة لا تكون بدون ولاية، ولأن النبي مع حال من شرف الولاية معصوم من المعاصي مأمون من سوء الخاتمة بشهادة النصوص القاطعة بشرف الوحي، ومشاهدة الملك المبعوث لإصلاح حال العالم، ونظام أمر المعاش والمعاد إلى غير ذلك، [وزعم خلافه كفر] كزعم بعض المتصوفة أن الولاية أفضل من النبوة لإتيانها عن القرب والكرامة؛ كما هو شأن مقربي الملائكة بخلاف النبوة فإنها تنبئ عن الإنبياء والتبليغ؛ كما هو شأن رسل الملك إلى رعاياه لتنفيذ بعض أحكامه، وزعم بعض الكرامية أن الولي قد يلحق درجة النبي بل أعلى؛ وكلاهما فاسد [كاعتقاد سقوط التكليف عن الولي الكامل] مع بقاء تكليفه؛ أي: عقله؛ لمصادمة ذلك الشرع الشريف، وزعم أهل الإباحة والإلحاد سقوط ذلك عنه، وأنه لا يطالب بفعل مأمور ولا بترك منهي، ولا يضرهم ذنب ولا يدخلون النار بارتكاب كبيرة، وهذا باطل بالإجماع وبعموم الخطابات مع أن أكمل الناس في المحبة والإخلاص الأنبياء - ولا سيما نبينا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم - لم يسقط عنهم ذلك؛ بل التكليف في حقهم أتم وأكمل؛ حتى أنهم يعاتبون بترك الأفضل، نعم حكي عن بعض الأولياء أنه استغنى عن التكليف وسأل الإعتاق عن ظواهر العبادات فأجيب الولي لذلك فلسفه عقله، ومع ذلك كان من علو المرتبة على ما كان، وحمل بعضهم ما دكر على أن مراده أن الولي لا يستعذبه تلك العبادات نظراً للمعبود لا يراها كلفة بل تشريفاً كالذكر في الجنة.

(١) المراقف، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي [٢٥٦/٣].



والخضرُ نبيٌّ دونَ لقمانَ وذِي القرنينِ، وَمَنْ خَالَفَ ما عليه إماما السُّنَّةِ أبو الحسنِ الأشعري، وأبو منصورٍ الماتريدي؛ مبتدِعٌ، ولا نُكْفَرُ أحداً مِنْ أهلِ القِبْلَةِ بِذَنْبٍ ولا بِبِدْعَةٍ لَشُبْهَةِ تأويلِهِمْ؛ إِلَّا إِنْ انْضَمَّ إِلَيْهَا مُكْفَرٌ صريحاً لا لزوماً،

[والخضر] - بفتح المعجمة الأولى وكسر الثانية - وهو بلياً - بفتح الموحدة والتحتية وسكون اللام بينهما - لُقِّبَ بالخضر لجلوسه على فروة مِنَ الأرضِ فإذا هي تهتَرُ خضرةً [نبيٌّ] وهذا ما عليه غالب الفقهاء فقالوا في أسباب الحدث في النائم لو أخبره المعصوم كالخضر - بناءً على القول بنبوته - [دونَ لقمانَ] بن ناعورا أو هو من أولاد آزر بن أخت أيوب أو ابن خالهن عاش حتى أدرك داود، وأخذ عنه، وكان يفتي قبل بعثته [و] دون إسكندر [ذِي القرنينِ] الروميُّ لُقِّبَ بذلك لأوجه كثيرة مذكورة في «ضياء السبيل إلى معاني التنزيل» منها أَنَّهُ طاف المشرق والمغرب، أو أَنَّهُ قَنِيَ في أيامهِ قَرْنَانِ مِنَ الناس، أو لَمُلْكِهِ فارسَ والرُّومَ، [وَمَنْ خَالَفَ ما عليه إماما السُّنَّةِ] المقتدى بهما فيها، ويقالُ لأتباعِهِما: أهلُ السُّنَّةِ والجماعة، وعطف على «إماما» عطف بيان لقوله: [أبو الحسنِ] عليُّ بنُ إسماعيل البصري المتكلم من ولد أبي موسى [الأشعري] - بفتح الهمزة والمهملة وسكون المعجمة بينهما - نسبة للأشعر، وهو نبت ابنُ أدد بن زيد بن يشجب، وإنما قيل له: الأشعري؛ لِأَنَّ أُمَّه وَلَدَتْهُ والشعرُ على بَدَنِهِ، وتوفي أبو الحسن ببغداد سنة ست وثلاثين وثلاثمائة، وقيل: بعد عشرين سنة، وكان مولده سنة سبعين ومائتين، [وأبو منصورٍ الماتريدي] قال الأصبهاني في «لُبِّ الألباب» ويقال: ماتريبي - بالموحدة محلَّ الدال - محلَّةً من سمرقند [مبتدِعٌ] لخروجه عمًا عليه السواد الأعظم والخلاف بينهما في مسائل لا تنتهي لتبديع أحدهما صاحبه ولا تكفيره وسيأتي بيانها، [ولا نُكْفَرُ أحداً مِنْ أهلِ القِبْلَةِ] الكعبة؛ أي: مستقبليها [بِذَنْبٍ] غير مُكْفَرٍ [ولا بِبِدْعَةٍ] أي: لا يحكمُ بكفره بشيءٍ مِنْ ذَنْبٍ وَعَدَمِ كُفْرِ المبتدِعَةِ عند وقوعهم فيما لو وَقَعَ فيه معاندٌ كَفَرَ [لَشُبْهَةِ تأويلِهِمْ] وإن كانت ضعيفة في نفسها للحديث: «ادروا الحدود بالشبهات»<sup>(١)</sup>. [إِلَّا إِنْ انْضَمَّ إِلَيْهَا] أي: البدعة [مكفَرٌ صريحاً] لا يحتملُ خلاف ذلك [لا] مكفَرٌ [لزوماً] أي: يلزم بدعته كفر لما أنَّ

(١) تاريخ دمشق، الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر [٣٤٧/٢٣].

وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَقْبَلُ شَهَادَةَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ إِلَّا الْخَطَّابِيَّةَ لَا عِتْقَادِيهِمْ حِلَّ الْكَذِبِ مُطْلَقًا أَوْ لِمَوَافِقِهِمْ؛ وَهُوَ الْأَشْهُرُ، وَيَجِبُ سَمْعًا - وَمِنْ ثَمَّ جَعَلَهُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ أَهَمَّ الْوَاجِبَاتِ، وَمَقْدَمًا عَلَى دَفْنِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى النَّاسِ نَضُبُ إِمَامٍ وَلَوْ مَفْضُولًا لِيَحْفَظَ حَوَازَةَ الدِّينِ وَيُحَقِّقَ حَقَّهُ، وَيُبْطِلَ بَاطِلَهُ وَيَنْصِفَ الْمَظْلُومَ، وَيَضَعَ الْحَقُّوقَ مَوَاضِعَهَا، وَيَتَعَيَّنُ لَهَا بِنَصِّ الْإِمَامِ، أَوْ جَعْلِهَا شُورَى.....

لازم المذهب ليس بمذهب [وَمِنْ ثَمَّ] أي: مع عدم تكفير ما ذُكِرَ للشُّبْهَةِ [قال الشافعي: أَقْبَلُ شَهَادَةَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ] النَّفْسِيَّةِ [وَالْبِدْعِ إِلَّا الْخَطَّابِيَّةَ] وعدم قبولها منهم لا لكفرهم بل [لَا عِتْقَادِيهِمْ حِلَّ الْكَذِبِ مُطْلَقًا] أي: لموافقيهم وغيرهم [أَوْ] يعتقدون حِلَّهُ [لِمَوَافِقِهِمْ] فقط [وَهُوَ] القول [الْأَشْهُرُ] عنهم [وَيَجِبُ سَمْعًا] أي: من جهة السَّمْعِ، وهو الشَّرْعُ لما تَقَدَّمَ أَنْ لَا حَكَمَ قَبْلَ رُودِهِ [وَمِنْ ثَمَّ] أي: وَمِنْ وَجوبِهِ كَذَلِكَ [جَعَلَهُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ أَهَمَّ الْوَاجِبَاتِ] فبدأوا بالقيام به [وَمَقْدَمًا عَلَى دَفْنِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] لِأَنَّهُ عَقِبَ وَفاته صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومجيء الصَّدِيقِ وَخُطْبَتِهِ وَتَبَيَّنَ الْمَوْتِ تَوَجَّهَ عِيُونُ الصَّحَابَةِ لَسَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ فَعَقَدُوا فِيهَا الْأَمْرَ، ثُمَّ ثَانِي يَوْمٍ اشْتَغَلُوا بِأَمْرِ دَفْنِهِ [عَلَى النَّاسِ] إذ لَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى شَيْءٌ أَصْلًا [نَضُبُ إِمَامٍ] رِيَاةَ عَامَّةٍ فِي أُمُورِ الدِّينِ [وَلَوْ] كَانَ [مَفْضُولًا] مع وجود أفضل منه؛ إذ قد يكون أَقْدَرُ منه عَلَى الْقِيَامِ بِمَصَالِحِ الدِّينِ، وَأَعْرِفَ بِتَدْبِيرِ الْمَلِكِ، وَأَوْفَقَ لانتظام حَالِ الرِّعْيَةِ، وَأَوْثَقَ فِي انْدِفَاعِ الْفِتْنَةِ، وَإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ بَيْنَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ عَلَى إِمَامَةٍ بَعْضٍ مِنْ قَرِيشٍ مع وجود أَفْضَلٍ منه [لِيَحْفَظَ حَوَازَةَ] - بفتح المهملة والزاي وسكون الواو - نَاحِيَةِ [الدِّينِ وَيُحَقِّقَ] - بضم التحتية - [حَقَّهُ] بِتأييده وتسديده وإقامته وإظهاره؛ إذ هو ثَقِيلٌ عَلَى النَّفُوسِ، وَلَوْلَا شَوْكَةُ وَلَاةِ الْأَمْرِ مَا قَامَ وَلَا اسْتَقَامَ فَوْظِيَّتُهُ إِقَامَتُهُ وَإِعْلَاؤُهُ وَتَشْيِيدُهُ [وَيُبْطِلُ بَاطِلَهُ] بِرَفْعِهِ، وَالْمَنْعِ مِنَ الدَّخُولِ فِيهِ، [وَيَنْصِفُ الْمَظْلُومَ] مِنْ ظَلَمِهِ [وَيَضَعُ الْحَقُّوقَ] الشَّرْعِيَّةَ [مَوَاضِعَهَا] الْوَارِدَةَ فِي الشَّرْعِ [وَيَتَعَيَّنُ لَهَا] أي: الْإِمَامَةِ الْمَدْلُولُ عَلَيْهَا بِالسِّيَاقِ [بِنَصِّ الْإِمَامِ] كَمَا اسْتَخْلَفَ الصَّدِيقُ الْفَارُوقَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، [أَوْ جَعْلَهَا شُورَى] - بضم المعجمة وسكون الواو - أي: تَشَاوَرُوا كَمَا فَعَلَ عَمْرٌ بَيْنَ السَّنَةِ الْبَاقِيَةِ حِينَئِذٍ مِنَ الْعَشْرِ الْمُبَشَّرَةِ بِالْجَنَّةِ،

يَتَّفِقُونَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَإِلَّا فَبَيْعَةُ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ وَلَوْ وَاحِدًا، وَيَحْرُمُ الْخُرُوجُ عَلَيْهِ وَلَوْ جَائِرًا؛ دَرْءًا لِلْفِتَنِ، وَخُرُوجُ نَحْوِ الْحُسَيْنِ كَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى وَجْهَهُ كَانَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَقَرَّ فِي الْأَمْرِ، مَعَ أَنَّهُ مُجْتَهِدٌ، وَلَمْ يَكُنِ الْإِجْمَاعُ انْعَقَدَ فِيهِ عَلَى حُرْمَةِ الْخُرُوجِ عَلَى الْإِمَامِ الْجَائِرِ.

وْخَيْرُ الْبَشَرِ بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ أَبُو بَكْرٍ فَعَمْرُ الْفَارُوقِ، قَالَ الْأَكْثَرُونَ: فَعُثْمَانُ فَعَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ، وَاسْتَحْقَاقُهُمْ لِلْخِلَافَةِ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ بَلَا تَرَدُّدٍ، وَزَعَمُ أَنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى خِلَافَةِ عَلِيٍّ بَاطِلٌ، وَإِنَّمَا هَاجَتِ الْفِتْنُ لِأُمُورٍ أُخْرَى،.....

[يَتَّفِقُونَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ] لَامْتِنَاعِ تَعَدُّدِ الْإِمَامِ لَمَّا يَفْضِي إِلَيْهِ التَّعَدُّدُ مِنَ الْاِخْتِلَالِ وَالْاِنْحِلَالِ [وَالْإِلَّا] يَكُنْ أَحَدُ هَذَيْنِ [فـ] يَتَعَيَّنُ لَهَا [بَيْعَةُ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ<sup>(١)</sup> وَلَوْ] كَانَ الْمُتَّصِفُ بِذَلِكَ [وَاحِدًا] لَكُونَهُ كَثِيرًا فِي النَّاحِيَةِ نَافِذَ الْأَمْرِ، [وَيَحْرُمُ الْخُرُوجُ عَلَيْهِ] بِالْقِيَامِ عَلَيْهِ وَعَدَمِ الطَّاعَةِ [وَلَوْ جَائِرًا] لَمَّا يَفْضِي إِلَيْهِ ذَلِكَ مِنَ الْمَفَاسِدِ وَالْخُرْقِ الَّذِي لَا يَكَادُ يَلْتَمِمْ، وَلِذَا عَلَّلَ حُرْمَتَهُ بِقَوْلِهِ [دَرْءًا] دَفْعًا [لِلْفِتَنِ] النَّاشِئَةِ مِنَ الْخُرُوجِ عَلَيْهِ وَالْمَفَاسِدِ الْمُرْتَبَةِ عَلَى ذَلِكَ [وَخُرُوجُ نَحْوِ الْحُسَيْنِ كَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى وَجْهَهُ] مِنْ أُولِي الثَّقَى وَالِدِّيَانَةِ [كَانَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَقَرَّ فِي الْأَمْرِ] عَلَى حُرْمَةِ الْخُرُوجِ [مَعَ أَنَّهُ مُجْتَهِدٌ] أَدَاهُ اجْتِهَادُهُ لِحُجُوزِ الْخُرُوجِ عَلَى إِمَامِ الْجَوْرِ، [وَلَمْ يَكُنِ الْإِجْمَاعُ انْعَقَدَ فِيهِ] فِي زَمَنِهِ [عَلَى حُرْمَةِ الْخُرُوجِ عَلَى الْإِمَامِ الْجَائِرِ] فَعَمِلَ بِقَضِيَةِ اجْتِهَادِهِ.

[وْخَيْرُ الْبَشَرِ] رَتَبَةً [بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ] إِذْ لَا يَصُلُّ لِرَتَبَتِهِمْ غَيْرُهُمْ أَصْلًا [أَبُو بَكْرٍ] عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قُحَافَةَ عُثْمَانُ [فَعَمْرُ الْفَارُوقِ] وَهَلِ التَّفْضِيلُ قَطْعِيٌّ أَوْ ظَنِّيٌّ فِيهِ خِلَافٌ [قَالَ الْأَكْثَرُونَ: فـ] الْأَفْضَلُ بَعْدَهُمَا [عُثْمَانُ] بَنُ عَفَّانَ وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ [فَعَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ] جَمْلَةً مُسْتَأْنَفَةً إِنْشَائِيَّةً أَوْ خَبَرِيَّةً حَالٌ بِإِضْمَارِ «قَدْ»، [وَاسْتَحْقَاقُهُمْ لِلْخِلَافَةِ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ بَلَا تَرَدُّدٍ] بَيْنَ أَهْلِ الْحَقِّ فِيهِ [وَزَعَمُ] مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ «بَاطِلٌ» وَهُوَ مُضَافٌ لِقَوْلِهِ [أَنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى خِلَافَةِ عَلِيٍّ بَاطِلٌ] بَلْ هِيَ مُجْمَعٌ عَلَى انْعِقَادِهَا [وَإِنَّمَا هَاجَتِ الْفِتْنُ] بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُحَارِبِيهِ [لِأُمُورٍ أُخْرَى] يَنْبَغِي حَمْلَهُمْ عَلَى السَّدَادِ

فَبَقِيَّةُ الْعَشْرَةِ الْمَبَشِّرَةِ بِالْجَنَّةِ، فَأَهْلُ بَذْرِ، فَأُحَدِّدُ، فَبِقِيَّةِ الرِّضْوَانِ، وَأَفْضَلُ النِّسَاءِ فَاطِمَةُ فَأُمُّهَا، فَعَائِشَةُ فَبَقِيَّةُ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَتَقْدِيمُ مَرْيَمَ عَلَى فَاطِمَةَ مُحَلُّهُ

وَعَدَمُ النَّظَرِ فِيمَا جَرَى بَيْنَهُمْ؛ فَتِلْكَ دِمَاءُ طَهَّرَ اللَّهُ مِنْهَا سَيُوفَنَا فَنُظْهَرُ مِنْهَا أَلَيْسَتْنا [فَبَقِيَّةُ الْعَشْرَةِ الْمَبَشِّرَةِ بِالْجَنَّةِ] الْمَجْمُوعَةُ فِي قَوْلِي:

بَشْرَطُهُ بِالْجَنَانِ سَعْدًا      سَعِيدًا الزَّبِيرُ خُذْ وَالْخُلَفَا  
أَبُو عَبِيدَةَ وَنَجِلِ عَرَفٍ      وَطَلْحَةَ الْجَوَادِ مِنْ أَهْلِ الرِّوَا  
وِظَاهِرُهُ أَنَّهُمْ فِي رَتْبَةٍ وَاحِدَةٍ وَعَلَيْهِ الْجَمْهُورُ، وَقِيلَ: تَرْتِيبُهُمْ عَلَى حَسَبِ ذِكْرِهِمْ [فَأَهْلُ بَذْرِ] وَكَذَا فَضْلُهَا ثَلَاثُمِائَةٍ وَثَلَاثَةٌ عَشَرَ إِنْسَانًا [ف] أَهْلُ [أُحَدِّدُ] - بَضْمَتَيْنِ - جَبَلٌ مَعْرُوفٌ بِالْمَدِينَةِ كَانَتْ عِنْدَهُ الْوَاقِعَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ [فَبِقِيَّةِ الرِّضْوَانِ] بِالْحَدِيثِيَّةِ عَلَى مَهَاجِرَةِ قَرِيشَ أَنْ قَتَلُوا عُثْمَانَ لَمَّا وَشِيَ بِذَلِكَ فِيمَا بَيْنَ الصَّحَابَةِ [وَأَفْضَلُ النِّسَاءِ] مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَمِنْ قَبْلِهَا كَمَا يَفِيدُهُ عَمُومُ الْجَمْعِ الْمَحَلِّيِّ بِ «آلٍ» فَيَشْمَلُ مَرْيَمَ فَتَشْمَلُهَا بِالنِّسْبَةِ لِلْبِضْعَةِ كَمَا يَأْتِي مَا يَوْمِي إِيْلَهُ بِنْتُهُ [فَاطِمَةُ] وَبَاقِي أَخَوَاتِهَا الثَّلَاثَةِ يُلُوهَا فِي الْفَضْلِ لَوْجُودِ الْبِضْعَةِ فِي كُلِّ [فَأُمُّهَا] خَدِيجَةُ وَفُضِّلَتْ أُمُّهَا لِلْبِضْعَةِ، وَمِنْ فَضْلِ أُمِّهَا فَبَاعْتَارٍ لِأَنَّهَا أَصْلُهَا [فَعَائِشَةُ] وَفُضِّلَتْ خَدِيجَةُ عَلَيْهَا لَمَّا جَاءَ «أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَقَدْ ذَكَرَ خَدِيجَةُ - أَلَيْسَ قَدْ بَدَّلَكَ اللَّهُ خَيْرًا مِنْهَا، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ! آمَنْتُ بِهَا حِينَ كَفَّرَ بِي قَوْمِي، وَنَصَرْتَنِي حِينَ خَدَّلَنِي قَوْمِي»<sup>(١)</sup> الْحَدِيثُ، وَأَيْضًا فَأَقْرَأَهَا جَبْرِيلُ ﷺ السَّلَامَ مِنَ الْحَقِّ، وَعَائِشَةُ إِنَّمَا أَقْرَأَهَا الْمُصْطَفَى السَّلَامَ عَنْ جَبْرِيلَ وَمَجِيءُ السَّلَامِ لَهَا أَيْضًا مِنَ اللَّهِ فِي حَدِيثٍ ضَعِيفٍ جِدًّا فَلَا يَقَاوِمُ حَدِيثَ خَدِيجَةَ، [فَبَقِيَّةُ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ] لُقِّنَ بِهِ لِأَنَّهُنَّ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي الْإِحْتِرَامِ وَالْإِعْظَامِ كَالْأُمَّهَاتِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَرْزُقُهُمْ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [الْأَحْزَابُ: ٦] وَظَاهِرُهُ تَسَاوِي الْبَاقِيَّاتِ، وَقِيلَ: أَفْضَلُهُنَّ حَفْصَةُ لِأَمْرِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجْعَتِهَا، وَقَوْلُ الْمَلِكِ لَهُ فِيهَا: «إِنَّهَا زَوْجَتُكَ فِي الْجَنَّةِ، وَأَنَّهَا صَوَامَةٌ قَوَّامَةٌ»<sup>(٢)</sup>، [وَتَقْدِيمُ مَرْيَمَ عَلَى فَاطِمَةَ] الدَّالُّ عَلَيْهِ خَيْرُ الْحَاكِمِ «فَاطِمَةُ سَيِّدَةُ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ إِلَّا مَرْيَمَ بِنْتَ عِمْرَانَ»<sup>(٣)</sup>، [مَحَلُّهُ] أَي: فَضَّلَهَا عَلَيْهَا

(١) مسند أحمد [١١٧/٦] برقم: ٢٤٩٠٨. (٢) مستدرک الحاكم [١٦/٤] برقم: ٦٧٥٣.

(٣) صحيح البخاري [١٣٧٤/٣] برقم: ٣٥٥٨.

عند قطع النظر عما فيها من البضعة النفيسة، إذ لا يساويها عند النظر لها أحد، وكذا أولادها؛ قيل: مريم وآسية وأخت موسى يكن في الجنة زوجات لنبينا صلى الله تعالى عليه وسلم، ويجب الإمساك عما جرى بين الصحابة بمعنى أنه يجب على من تأهل إعطاء كل منهم ما يستحقه شرعاً وغيره يلزمه اعتقاد ما عليه أهل السنة فيهم تفصيلاً إن سهل وإلا إجمالاً، كما هو.....

[عند قطع النظر عما فيها] في فاطمة [من البضعة] - هي بفتح الموحدة - القطعة [النفيسة] الشأن من اللحم؛ جمعها بضع وبضعات، وبضع وبضاع كتمره وتمر وسجذات وبذر وصحاب كذا في «المصباح» [إذ لا يساويها] أي: فاطمة [عند النظر لها] للبضعة وكونها من أجزائها [أحد] من الخلق لأن المصطفى وبضعته هذا شأنه [وكذا أولادها] لا يفضلهم أحد من الخلق عند النظر لها [قيل]: قال بعض الأئمة: [مريم] بنت عمران أم عيسى عليه السلام [وآسية] - بالهمزة الممدودة وكسر المهملة - بنت مزاحم امرأة فرعون في الدنيا [وأخت موسى يكن في الجنة زوجات لنبينا صلى الله تعالى عليه وسلم] وجاء ذلك في الحديث المرفوع في «تهذيب الأسماء واللغات» عن أبي أمامة قال: «قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: أُعْلِمْتُ أَنَّ اللَّهَ رَزَقَنِي زَوْجَتِي فِي الْجَنَّةِ مَرِيَمَ بِنْتَ عِمْرَانَ وَكُلْتُمُ أُخْتَ مُوسَى وَآسِيَةَ امْرَأَةَ فِرْعَوْنَ»، فقلت: هنيئاً لك يا رسول الله<sup>(١)</sup> وأورد جملة في فضائله صلى الله تعالى عليه وسلم البرهان الباجي الدمشقي في مولده [ويجب] شرعاً [الإمساك عما جرى بين الصحابة] من الحروب والشؤون والتهاجر، وفسر وجوب الإمساك بقوله: [بمعنى أنه يجب على من تأهل] لقوة عليه ورضائه عقله [إعطاء كل منهم] أي: الصحابة [ما يستحقه] من الإكرام له الدال عليه السنة النبوية لما قام به من الفضل [شرعاً] لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «أَنْزِلُوا النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ»<sup>(٢)</sup>. [وغيره] أي: غير التأهل للاجتهاد فيما مر [يلزمه اعتقاد ما عليه أهل السنة فيهم تفصيلاً] مما تقدم بيان بعضه [إن سهل] معرفة ذلك التفصيل [وإلا] يسهل فيعرفه [إجمالاً، كما هو] من إجلالهم وإعظامهم

(١) المعجم الكبير، الطبراني [٥٢/٦/برقم: ٥٤٨٥].

(٢) سنن أبي داود [٦٧٧/٢/برقم: ٤٨٤٢].

لا الكُفَّ عن معرفة أخبارهم وسيرهم؛ إلا لمن خشي عليه من الاطلاع عليها أن يعتقد في بعض منهم ما لا يليق به كما هو الغالب على العوام عند سماعها؛ ممن لا يبين لهم الحق عند أهل السنة من مُشْكِلِهَا فتأمل؛ فإنه الحق الذي تشهد له القواعد، ولهذا لم يبالوا بإطلاق الوجوب الموهم، وكلُّهم عدولٌ مأجورون؛ لكنَّ أجر المصيب أكثر كما صَحَّ به الخبر، وأئمة المذاهب المشهورة وأئمة سائر المسلمين.....

تعظيماً له صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، [لا] أَنَّ معنى وجوب الإمساك عمّا جرى بينهم بمعنى [الكُفَّ عن معرفة أخبارهم وسيرهم] المدوّنة في التواريخ الموثوق بنقلها [إِلَّا لِمَنْ خَشِيَ] بالبناء لغير الفاعل [عليه من الاطلاع عليها] على أخبارهم وسيرهم [أَنَّ يعتقد في بعض منهم ما لا يليق به] لعدم رصانة عقله أو لجيشٍ بذعي [كما هو] أي: الاعتقاد لما ذُكِرَ [الغالب على العوام عند سماعها] أي: أخبارهم [مَنْ لا يبين لهم الحق عند أهل السنة من] بيانية [مُشْكِلِهَا] أي: تلك الأخبار والسنة؛ بل يقتصر على مجرد النقل وعقولهم لقصورها لا ندرك مقاصد مرايمهم ولا نفطن لمناهم فتفصل عند سماعها. ولما كان حملُ الإمساك عما جرى بين الصحابة على ما ذُكِرَ من بيان فكر المُصنّف، وما أحسنها قال: [فتأملُ فإنه] أي: الحمل المذكور [الحق] ضدّ الباطل [الذي تشهد له القواعد] لأنّ العلم أفضل ودرء المفايد مقدّم على جلب المصالح [ولهذا] للرجوع لما تشهد به القواعد لما ذكرنا [لم يبالوا] أي: علماء الأصول [بإطلاق الوجوب] على الإمساك [الموهم] لترك النَّظَر في أخبارهم وسيرهم مطلقاً لعلمهم بأنّ القواعد الشرعيّة هي المرجع وهي مبينة لما قال المُصنّف: [وكلُّهم]؛ أي: الصحابة [عدول] سواء من خالط الفتنة ومن لا [مأجورون] في اجتهدهم؛ لأنّهم لحلولِ نظر المصطفى عليهم صاروا أنواراً موصلين للقرب دائرين على مرضاة الرّبّ فما متاجرهم إلّا ذلك فهم متحدون فيه، لكن منهم المصيب ومنهم خلافة، [لكنَّ أجر المصيب] منهم [أكثر] من أجر المخطئ لما تقدّم من الاجتهاد من الخبر الدالّ عليه، ولذا قال: [كما صَحَّ به الخبر، وأئمة المذاهب المشهورة السالمة من الابتداع والزّيف والارتياح المشهورة] كالسّفيانيين وأبي ثور وابن المبارك وداود الظّاهريّ [وأئمة سائر المسلمين] المقتدى بهم في الخبر،

مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى هَدْيِ رَبِّهِمْ وَأَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ وَأَبُو مَنْصُورٍ  
الْمَاتَرِيدِيُّ إِمَامُ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ إِمَامَا السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمَا إِلَّا  
فِي مَسَائِلَ قَلِيلَةٍ نَحْوَ الْعَشْرِينَ

وَالْمَأْخُوضُ بِأَرَائِهِمْ فِي الْأَعْمَالِ وَغَيْرِهَا [مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ] حَالٌ مِنْ مَفْعُولٍ مَحْذُوفٍ هُوَ  
عَامِلُهُ؛ أَيُ: أَعْيَنَهُمْ كَاتِبِينَ مِنْ ذِي السُّنَّةِ الطَّرِيقَةِ الْمَرْضِيَّةِ [وَالْجَمَاعَةِ عَلَى هَدْيِ  
رَبِّهِمْ] أَيُ: الصَّحَابَةُ فِي الْعُقَاوِدِ وَغَيْرِهَا وَلَا التَّفَاتِ لِمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِمْ مِمَّا هُمْ بِرِيْوُونَ  
مِنْهُ، وَمُنَاقِبُهُمْ وَفَضَائِلُهُمْ مَشْهُورَةٌ مَأْثُورَةٌ، وَيَكْفِي فِيهَا انْتِشَارُ عَلَيْهِمْ وَتَقَرُّرُ جَلَالَتِهِمْ  
عَلَى تَعَاقِبِ الْأَزْمَانِ، وَلَا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَضَعَهُ لِنَفْسِهِ وَلَا لْغَيْرِهِ، [وَأَبُو الْحَسَنِ  
الْأَشْعَرِيُّ] السَّابِقُ ذِكْرُهُ إِمَامَنَا فِي الْإِعْتِقَادِ مَعَشَرَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ [وَأَبُو مَنْصُورٍ  
الْمَاتَرِيدِيُّ] وَيُقَالُ كَمَا مَرَّ الْمَاتَرِيدِيُّ - بِالْمَوْحَدَةِ مَحَلَّ الْمَهْمَلَةِ - [إِمَامُ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ]  
فِي الْإِعْتِقَادِ وَهُوَ شَيْخُ الْحَنْفِيَّةِ [إِمَامًا] قُدُّوْنَا [السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ] أَيُ: أَهْلُهَا [وَلَا  
خِلَافَ بَيْنَهُمَا إِلَّا فِي مَسَائِلَ قَلِيلَةٍ نَحْوَ الْعَشْرِينَ] نَظَّمَهَا الْقَاضِي تَاجُ الدِّينِ ابْنُ  
السَّبْكِ فَقَالَ فِي قَصِيدَتِهِ النَّوِيَّةِ:

يَا صَاحِبَ إِنْ عَقِيدَةَ النُّعْمَانِ	وَالْأَشْعَرِيَّ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ
وَكَلَاهُمَا وَاللَّهِ صَاحِبُ سُنَّةٍ	بِهَدْيِ نَبِيِّ اللَّهِ مُغْتَقِدَانِ
لَا ذَا يُبَدِّعُ ذَا وَلَا هَذَا وَإِنْ	تَحَسَّبَ سِوَاهُ وَهَيْتَ فِي الْحِسْبَانِ
وَالْخَلْفَ بَيْنَهُمَا قَلِيلُ أَمْرُهُ	سَهْلٌ بَلَا يَدْعُ وَلَا كُفْرَانِ
فِيمَا يَقْلُ مِنَ الْمَسَائِلِ عَدُّهُ	وَعَيُونَ عِنْدَ تَطَاعُنِ الْأَقْرَانِ
وَلَقَدْ يُوَوِّلُ خِلَافُهَا إِمَّا إِلَى	لَفِظٍ كَالِاسْتِثْنَاءِ فِي الْإِيمَانِ <sup>(١)</sup>
وَكَمْنِعِهِ أَنَّ السَّعِيدَ يَضِلُّ أَوْ	يَشْقَى وَنَعْمَةً كَافِرٍ خَوَّانِ
وَكَذَا الرِّسَالَةُ بَعْدَ مَوْتٍ إِنْ تَكُنْ	صَحَّتْ وَإِلَّا أَجْمَعَ الشُّبْحَانِ
وَقَدْ أَدَّعَى ابْنُ هَوَازِنٍ أَسْتَاذُنَا	فِيهَا افْتِرَاءً مِنْ عَدُوِّ شَانِ
وَهُوَ الْخَبِيرُ الثَّبْتُ نَقْلًا وَالْإِرَا	دَةَ لَيْسَ يَلْزُمُهَا رِضَى الرَّحْمَنِ
فَالْكَفَرُ لَا يَرْضَى بِهِ لِعِبَادِهِ	وَيَرْيَدُهُ أَمْرَانِ مُفْتَرِقَانِ

دَّةَ وَالرُّضَى أَمْرَانِ مُتَّحِدَانِ  
 وَقِيلَ: مَكْذُوبٌ عَلَى النُّعْمَانِ  
 أَنْكَرَ ابْنُ هَوَازِنَ الرَّبَّانِي  
 فِيهِ لِلْفُظِّ عَادَةٌ دُونَ مَعَانِي  
 صَعْبٌ وَلَكِنْ قَامَ بِالْبُرْهَانِ  
 لِأَوْ مَقَالِ الْخُسْرِ ذِي الطُّغْيَانِ  
 هَانَتْ مَدَارِكُهَا بِدُونِ هَوَازِنِ  
 مَا كَانَ مِنْ ظَلَمٍ وَلَا عُذْوَانِ  
 يَخْتَارُ لَكِنْ جَادَ بِالْإِحْسَانِ  
 فَلَهُ بِذَاكَ عَلَيْهِمْ فَضْلَانِ  
 وَسِوَاهُ مَأْثُورٌ عَنِ النُّعْمَانِ  
 يَقُولُ ذَاكَ بِشِرْعَةِ الدِّيَانِ  
 ذَرَاكَ لَا حُكْمَ عَلَى الْحَيَوَانِ  
 كُتِبَ الْفُرُوعُ لَصَحْبِنَا وَجْهَانِ  
 لَيْسَتْ بِحَادِثَةٍ عَلَى الْحَدَثَانِ  
 عَيْنُ الْكَلَامِ الْمُنْزَلِ الْقُرْآنِ  
 ذَهَبَتْ مِنَ التَّعْدَادِ مَسْأَلَتَانِ  
 أَمْرَانِ فِيمَا قِيلَ: مَكْذُوبَانِ  
 لَا يُسْتَطَاعُ فَتَى مِنَ الْفَتَيَانِ  
 فِي وَحْجَةِ الْإِسْلَامِ ذُو الْإِتْقَانِ  
 لِلْإِلَهِ وَعِنْدَنَا قَوْلَانِ  
 ضِيَّ عِيَاضٍ وَهُوَ ذُو رَجَحَانِ  
 رَفَعَا لِرَثْبَتِهِمْ عَنِ النُّقْصَانِ  
 فِي ذَا نَخَالِفُهُ بِكُلِّ لِسَانِ

وَأَبُو حَنِيفَةَ قَائِلٌ إِنَّ الْإِزَاءَ  
 وَعَلَيْهِ أَكْثَرُنَا وَلَكِنْ لَا يَصِحُّ  
 وَكَذَاكَ إِيْمَانُ الْمُقْلَدِ وَهُوَ مِمَّا  
 وَلَوْ أَنَّهُ لَمَّا يَصِحُّ فَخُلْفُهُمْ  
 وَكَذَاكَ كَسْبُ الْأَشْعَرِيِّ وَإِنَّهُ  
 مَنْ لَمْ يَقُلْ بِالْكَسْبِ مَالَ إِلَى اعْتِزَا  
 أَوْ لِلْمَعَانِي وَهِيَ سِتُّ مَسَائِلٍ  
 لِلَّهِ تَغْذِيبُ الْمَطِيعِ وَلَوْ جَرَى  
 مَتَصَرَّفٌ فِي مَلِكِهِ فَهُوَ الَّذِي  
 فَتَقَى الْعِقَابَ وَقَالَ: سَوْفَ أُبَيِّبُهُمْ  
 هَذَا مَقَالُ الْأَشْعَرِيِّ أَمَامُنَا  
 وَوَجُوبُ مَعْرِفَةِ الْإِلَهِ لِأَشْعَرِيِّ  
 وَالْعَقْلُ لَيْسَ بِحَاكِمٍ<sup>(١)</sup> لَكِنْ لَهُ الْإِ  
 وَقَضُوا بِأَنَّ الْعَقْلَ يُوْجِبُهَا وَفِي  
 وَبِأَنَّ أَوْصَافَ الْفِعَالِ قَدِيمَةٌ  
 وَبِأَنَّ مَكْتُوبَ الْمَصَاحِفِ مُنْزَلٌ  
 وَبِالْبَعْضِ أَنْكَرَ ذَا فَإِنْ يَضْدُقْ فَقَدْ  
 هَذَا وَمَسْأَلَةُ الْإِرَادَةِ قَبْلَهَا  
 قَالُوا: وَلَيْسَ بِجَائِزٍ تَكْلِيفُ مَا  
 وَعَلَيْهِ مِنْ أَصْحَابِنَا شَيْخُ الْعِرَا  
 قَالُوا: وَيُمْتَنِعُ الصَّغَائِرُ مِنْ نَبِيِّ  
 وَالْمَنْعُ مَرْوِيُّ عَنِ الْأَسْتَاذِ وَالْقَا  
 وَبِهِ أَقُولُ وَكَانَ مَذْهَبُ وَالِدِي  
 وَالْأَشْعَرِيُّ إِمَامُنَا لِكِنَّا



لِكَئِنَّهُ لَفُظِيٌّ، وطريقُ أبي القاسمِ الجنيدِ سَيِّدُ الطائِفَةِ طريقٌ مَقْوَمٌ، وما وَقَعَ في كتبِ جمعٍ مِنَ المتأخِرِينَ كَابِنِ عَرَبِيِّ وَأَتْبَاعِهِ نَجُومًا، وَهُمْ الْأَقْلُونَ يَجِبُ تَجَنُّبُ ظَوَاهِرِهِمُ الْمُوهِمِ لِمَا لَا يَجِلُّ اعْتِقَادُهُ؛ بَلْ لِمَا هُوَ كُفْرٌ فِي كَثِيرٍ مِنْهَا؛ وَلَكِنَّهُمْ

بَلْ قَالَ بَعْضُ الْأَشْعَرِيَّةِ إِنَّهُمْ  
وَالْكُلَّ مَعْدُودُونَ مِنْ أَتْبَاعِهِ  
وَأَبُو حَنِيفَةَ هَكَذَا مَعَ شَيْخِنَا  
مُتَنَاصِرِينَ وَذَا اخْتِلَافٌ هَيِّنٌ  
وَبِمَا ذُكِرَ يُعْلَمُ مَا فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ [لَكِنَّهُ] أَيِ: الْخِلَافِ [لَفُظِيٌّ] رَاجِعٌ لِلْفُظِ  
وَذَلِكَ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ رَجُوعِ بَعْضِهِ لِلْمَعْنَى [وَطَرِيقُ أَبِي الْقَاسِمِ الْجَنِيدِ] (١) - بَضْمُ  
الْجِيمِ وَفَتْحُ النُّونِ وَسُكُونُ التَّحْتِيةِ آخِرُهُ مَهْمَلَةٌ - وَكَأَنَّهُ مِمَّا قَارَنَ فِيهِ الرُّضْعُ اللَّقَبُ  
كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي «شرح الطريقة المحمديّة» [سَيِّدُ الطَّائِفَةِ] أَيِ: الصُّوفِيَّةِ الْجَارِيَةِ عَلَى  
الطَّرِيقَةِ الْمُتَحَلِّيَةِ بِالشَّرِيعَةِ الْمَشْرُوقِ فِيهَا نُورُ الْحَقِيقَةِ [طَرِيقٌ مَقْوَمٌ] بِصِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ  
وَذَلِكَ لِابْتِنَائِهِ عَلَى الْإِتْبَاعِ لِلشَّرْعِ الْمُحَمَّدِيِّ الَّذِي بِهِ الْمَدَدُ الْأَبَدِيُّ، [وَمَا وَقَعَ فِي  
كُتُبِ جَمْعٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ] الصُّوفِيَّةِ مَنْ شَمِلَهُمْ طَرِيقُ أَبِي الْقَاسِمِ الْمَذْكُورِ [كَ]  
مُحْيِي الدِّينِ [ابْنِ عَرَبِيٍّ] صَاحِبِ «الْفَتْوحَاتِ» وَغَيْرِهَا [وَأَتْبَاعِهِ] كَابِنِ الْفَارِضِ حَالِ  
كُتُبِهِمْ [نَجُومًا] أَيِ: مُحَقِّقِينَ [وَهُمْ] الْأَتْبَاعُ لَهُ كَذَلِكَ [الْأَقْلُونَ] عَدَدًا [يَجِبُ] شَرعًا  
[تَجَنُّبُ ظَوَاهِرِهِمُ الْمُوهِمِ لِمَا لَا يَجِلُّ اعْتِقَادُهُ] بَلْ [الْمُوهِمَةِ] [لِمَا هُوَ كُفْرٌ فِي كَثِيرٍ  
مِنْهَا] لِمُخَالَفَةِ ذَلِكَ لِلشَّرِيعَةِ ظَاهِرًا وَلَاقْتِضَائِهَا كُفْرًا قَائِلًا ذَلِكَ الظَّاهِرَ، وَلَكِنَّهُ لَا يَقْدَحُ  
فِي عُلوِّ شَأْنِهِمْ إِذْ شَأْنُهُمْ إِذْ أُسِّسَ بِنْيَانُهُمْ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ بِالْإِتْبَاعِ وَالسَّيْرِ عَلَى  
السَّنَنِ الْمُحَمَّدِيَّةِ؛ إِلَّا أَنَّهُمْ اصْطَلَحُوا عَلَى أَلْفَاظٍ لَثَلَا يَدْخُلُ فِي طَرِيقِهِمْ مِنْ لَيْسَ مِنْ  
أَهْلِهَا فَيَعْلَمُ جَهْلٌ مِنْ جَهْلِهَا، [و] لَذَا قَالَ: [لَكِنَّهُمْ] أَيِ: مَنْ وَقَعَ فِي كُتُبِهِمْ مَا ذُكِرَ

(١) الجنيد بن محمد بن الجنيد البغدادي الخزاز، أبو القاسم: صوفي، من العلماء بالدين. مولده ومنشأه ووفاته ببغداد. وعرف الجنيد بالخزاز لأنه كان يعمل الخرز. وهو أوّل من تكلم في علم التوحيد ببغداد. وقال ابن الأثير في وصفه: إمام الدنيا في زمانه. وعدّه العلماء شيخ مذهب التصوف، لضبط مذهبه بقواعد الكتاب والسنة، ولكونه مصوناً من العقائد الذميمة. الأعلام، الزركلي [٤١/٢].

جَارُونَ عَلَى اصطلاحِهِمْ سَتْرًا لَهُ عَنْ دُعَاةِ الْبَاطِلِ؛ وَإِلَّا فَهُمْ عَلَى الْحَقِّ الْمُبْرَأِ مِنْ وَضْمَةِ الْخُلُولِ وَالْإِتْحَادِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْوَضَمَاتِ الَّتِي نَسَبَهَا إِلَيْهِمْ مَنْ لَمْ يُحِظْ بِحَقِيقَةِ أَقْوَالِهِمْ، أَوِ الَّتِي يَعْتَقِدُهَا مَنْ ضَلَّ عَنْ حَقِيقَةِ طَرِيقَتِهِمْ فَنَسَبَهَا إِلَيْهِمْ؛ زَعْمًا أَنَّهُ مُتَأَسُّ بِهِمْ حَاشَاهُمْ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ، وَمَا أَحْسَنَ مَا حَقَّقَهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ.....

[جَارُونَ عَلَى اصطلاحِهِمْ] المتعارف فيما بينهم الذي لا إنكارَ عند معرفته لمضمونه شَرَعًا أصلاً اصطلاحوا على ذلك [سترًا له] لعلهم [عن دُعَاةِ الْبَاطِلِ] من معرفته وليسوا كذلك، فيكشف عَوْرَتَهُمْ بجهلهم بمصطلحاتِ الْفَرَن التي معرفتها دليل على قيام الْعِلْمِ [وإِلَّا] يحمل على الْجَرِيَانِ عَلَى اصطلاحهم، وَتَكَلَّمَ فِيهِ بِقَضِيَّةِ ذَلِكَ فَلَا يَغْيِرُهُمْ [فَهُمْ عَلَى الْحَقِّ] بِشَهَادَةِ مَا نُقِلَ عَنْهُمْ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ اعْتِقَادِهِمْ وَأَنَّ سَلُوكَهُمْ ذَلِكَ الْمَشْكِلَ لِذَلِكَ [الْمُبْرَأِ] أَي: الْحَقِّ [مِنْ وَضْمَةِ] آفَةِ [الْخُلُولِ وَالْإِتْحَادِ] أَي: اعْتِقَادِ كُلِّ مِنْهُمَا؛ أَيِ اللَّهِ تَعَالَى مُتَّحِدٌ بِشَيْءٍ أَوْ حَالٍّ فِيهِ [وغيرها مِنْ الْوَضَمَاتِ] فِي «الْقَامُوسِ»: وَضَمَ الشَّيْءَ؛ عَابَهُ، وَالْوَضْمَةُ: الْعَقْدَةُ فِي الْعُودِ وَالْعَارِ، جَمَعَهُ وَضُومٌ. انتهى<sup>(١)</sup>.

والمراد القواصمُ الْمُهِلِكَاتِ [التي نَسَبَهَا إِلَيْهِمْ] أَخَذًا مِنْ ظَوَاهِرِ عِبَارَاتِ لَهُمْ [مَنْ لَمْ يُحِظْ بِحَقِيقَةِ أَقْوَالِهِمْ] وَأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الطَّرِيقِ الْمُحَمَّدِيِّ فَاعْتَرَضَهُمْ وَتَكَلَّمَ فِيهِمْ بِمَا هُمْ مِنْهُ بَرَاءٌ [أَوْ] الْوَضَمَاتِ [التي يَعْتَقِدُهَا مَنْ ضَلَّ عَنْ حَقِيقَةِ طَرِيقَتِهِمْ] مِنْ الْمُتَزَنِّدَةِ الْمُتَسْتَرَّةِ بِوصفِ الصُّوفِيَّةِ، وَإِلَّا فَالْصُّوفِيُّ مَسْلُكُهُ نُورٌ وَثَمَرُهُ عِرْفَانٌ وَسُرُورٌ، وَهُوَ عَلَى الطَّرِيقِ الْمُحَمَّدِيِّ أَبَدًا يَدُورُ، وَالْحَذَرُ مِنَ التَّكَلُّمِ فِي أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى؛ بَلْ يَنْبَغِي تَحْسِينَ الظَّنِّ بِهِمْ، وَتَأْوِيلُ مَا أَوْهَمَ مِنْ كَلَامِهِمْ خِلَافَ مُرَادِهِمْ عَلَى مَا يَنْجَلِي عَنْهُ الْعِبَارُ وَيُؤْمِنُ بِهِ مِنَ الْعُبَارِ [فَنَسَبَهَا] أَي: الْخَارِجِيَّةِ عَنِ الصَّوَابِ [إِلَيْهِمْ] إِلَى أَوْلَئِكَ السَّادَةِ [زَعْمًا أَنَّهُ] أَي: أَنَّ ذَلِكَ الزَّاعِمُ مُدَّعٍ أَنَّهُ [مُتَأَسِّ] مُقْتَدٍ [بِهِمْ] فِيمَا هُمْ فِيهِ مِنَ الضَّلَالَةِ الْمُبْرُؤُونَ هُمْ مِنْهُ [حَاشَاهُمْ اللَّهُ] بِاعْدَهُمُ اللَّهُ [مَنْ ذَلِكَ] لِأَنَّهُمْ جَارُونَ فِي الطَّرِيقِ بِحَسَنِ الْأَدَبِ وَالتَّحْقِيقِ [وَمَا أَحْسَنَ مَا حَقَّقَهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ] مِنْ أُمَّةٍ

نُصْرَةً لِلأَوَّلِينَ حَيْثُ قَالَ حَاصِلُهُ مَعَ مَا فِيهِ مِنْ عِبَارَاتٍ غَيْرِ مُرَادٍ بِهَا ظَاهِرُهَا  
مَنْ انْتَهَى فِي سُلُوكِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَفِيهِ اسْتَعْرَاقٌ فِي بَحْرِ التَّوْحِيدِ وَالْعِرْفَانِ؛  
بَحِثُ تَضَمُّجُلُ ذَاتُهُ فِي ذَاتِهِ، وَصِفَاتُهُ مِنْ صِفَاتِهِ، وَيَغِيبُ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ  
فَلَا يَرَى فِي الْوُجُودِ إِلَّا اللَّهَ تَعَالَى وَهَذَا الَّذِي يُسَمُّونَهُ الْفَنَاءَ فِي التَّوْحِيدِ،  
وَالِيهِ يَشِيرُ الْحَدِيثُ الْإِلَهِيُّ؛ أَيِ: الْقُدْسِيِّ «لَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ  
بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ؛ فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ.....»

الَّذِينَ الْمُتَّقِينَ الْجَامِعِينَ [نُصْرَةً لِلأَوَّلِينَ] مَفْعُولٌ لَهُ أَوْ حَالٌ، وَالأَوَّلُونَ هُمُ السَّالِكُونَ  
الطَّرِيقَ الْمُحَمَّدِيَّ فِي السُّلُوكِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ [حَيْثُ قَالَ]: الَّذِي [حَاصِلُهُ] مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ  
الْمُحَكِّيُّ مِنْ قَوْلِهِ [مَعَ] بَفَتْحِ الْعَيْنِ [مَا فِيهِ] مَصْحُوباً بِمَا فِيهِ [مِنْ عِبَارَاتٍ] جُمْلٍ،  
سَمَّيْتُ بِهَا لِأَنَّهَا يَعْبُرُ بِهَا عَنِ الْمَعَانِي [غَيْرِ مُرَادٍ بِهَا ظَاهِرُهَا] مِنْهُ، وَالْخَبَرُ عَنْ حَاصِلِهِ  
الْمُحَكِّيُّ قَوْلُهُ: [مَنْ انْتَهَى فِي سُلُوكِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى] إِلَى شَهَادَةٍ؛ وَإِلَّا فَلَيْسَ تَعَالَى  
فِي مَكَانٍ حَتَّى يَقْصِدَ السُّلُوكَ لِذَلِكَ الْمَكَانِ تَعَالَى عَمَّا لَا يَلِيقُ بِهِ [وَفِيهِ] أَيِ:  
اضْمَحَلَّ فِي ذَلِكَ [اسْتَعْرَاقٌ] عَرَقٌ عَرَفًا كَامِلًا كَمَا تَوْذِنُ بِهِ الصَّيغَةُ [فِي بَحْرِ التَّوْحِيدِ  
وَالْعِرْفَانِ] بَدَلُ مَا قَبْلَهُ بِإِعَادَةِ الْجَارِ فَمَا بَقِيَ لِشَهَادَتِهِ سِوَاءَ عِنْدَهُ حِينَئِذٍ مَكَانٌ فَمَا  
رَأَى شَيْئاً إِلَّا رَأَى اللَّهَ قَبْلَهُ أَوْ مَعَهُ أَوْ بَعْدَهُ عَلَى قَدَرِ مَقَامِهِ، [بَحِثُ تَضَمُّجُلُ] تَفْنَى  
[ذَاتُهُ فِي ذَاتِهِ، وَصِفَاتُهُ مِنْ صِفَاتِهِ وَيَغِيبُ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ] تَعَالَى لَغَلَبَةِ الشَّهَادَةِ فَلَا  
نَظَرَ لَغَيْرِ الْمَشْهُودِ [فَلَا يَرَى] يَشْهَدُ [فِي الْوُجُودِ إِلَّا اللَّهَ تَعَالَى] وَكَأَنَّهُ لَا وَجُودَ لِمَا  
سِوَاهُ فَغَلَبَ نَوْرُ الْمَعْرِفَةِ عَلَيْهِ فَاضْمَحَلَّ فِي شَهَادَتِهِ سِوَى شَهَادَتِهِ، [وَهَذَا] الْمَقَامُ [هُوَ  
الَّذِي يُسَمُّونَهُ] أَيِ: الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَرْبَابِ الطَّرِيقِ [الْفَنَاءَ] مِنَ النَّفْسِ وَغَيْرِهَا [فِي  
التَّوْحِيدِ] لَغَلَبَةِ شَهَادَةِ الْوَحْدَانِيَّةِ وَاضْمَحَلَالِ مَا عَدَاهُ سَبْحَانَهُ عِنْدَ شَهَادَتِهِ، [وَالِيهِ] لَا  
غَيْرَ [يَشِيرُ الْحَدِيثُ الْإِلَهِيُّ] الْمُنْسُوبُ لِلَّهِ تَعَالَى وَفَسَّرَهُ إِضْاحاً لَهُ بِقَوْلِهِ [أَيِ:  
الْقُدْسِيِّ] وَلَنَا فِيهِ مَوْلَفٌ يُعَيِّنُ اللَّهَ عَلَى إِتْمَامِهِ، اسْمُهُ «الْفَتْحُ الْأُنْسِي فِي الْحَدِيثِ  
الْقُدْسِيِّ» [لَا يَزَالُ] حَذَفَ الْوَاوَ الْعَاطِفَةَ لِعَدَمِ تَعَلُّقِ غَرَضِهِ بِهَا [عَبْدِي] الْمُضَافُ إِلَيْهِ  
إِضَافَةً تَشْرِيفَ [يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ] زِيَادَةً عَلَى أَدَاءِ مَا يَتَقَرَّبُ بِهِ مِنَ الْفَرَائِضِ [بِالنَّوَافِلِ] حَتَّى  
أُحِبَّهُ] هُوَ مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ وَحَقِيقَتِهَا قِيَامُهَا بِذَاتِهِ تَعَالَى مُحَالٌ، وَفِي الْمُرَادِ بِهَا فِي  
حَقِّهِ تَعَالَى أَقْوَالٌ: أَرْجَحُهَا تَوْفِيقَهُ لِلْمَرَاذِي الْإِلَهِيَّةِ [فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ] جَاءَ بِـ «إِذَا» إِيْمَاءً

كُنْتُ سَمِعُهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرُهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدُهُ الَّتِي يَنْطُشُ بِهَا، وَرِجْلُهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَلِئِنْ سَأَلَنِي لِأَجِبَّتُهُ لَمَا سَأَلَ. . الحديث. أي: وفي الحديث الْقُدُسِيُّ أَيْضاً عِتَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِبَعْضِهِمْ «مَرَضْتُ فَلَمْ تُعْذِنِي! جُعْتُ فَلَمْ تَطْعَمْنِي! عَطِشْتُ فَلَمْ تَسْقِنِي! فَيَقُولُ الْعَبْدُ: كَيْفَ ذَلِكَ، وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟! فَيَقُولُ تَعَالَى: مَرَضَ عَبْدِي فَلَانَ فَلَمْ تُعْذِهِ! جَاعَ عَبْدِي فَلَانَ فَلَمْ تُطْعِمَهُ! عَطِشَ عَبْدِي فَلَانَ فَلَمْ تَسْقِهِ» الحديث، وحيثنذ.....

لتحقيقها [كُنْتُ سَمِعُهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ وَبَصَرُهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ وَيَدُهُ الَّتِي يَنْطُشُ بِهَا] بضم المهملة [بها، وَرِجْلُهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا وَلِئِنْ] لعلُّ جوابٍ شرطٍ مُقَدَّرٌ؛ أي: فإذا بَلَغَ ذلك فلئن [سَأَلَنِي] حذف المفعول للتعميم [لِأَجِبَّتُهُ لَمَا سَأَلَ] بتوفيقه لسؤالٍ ما سبق في الأزل حصوله [الحديث] بالرفع خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا الحديث أو مبتدأ خبر محذوف؛ أي: معروف وبالنصب؛ أي: يذكر الحديث؛ فالمراد فناء أوصاف العبد في أوصافِ الرَّبِّ، واضمحلال شهود العبد لها لا أَنَّهُ تَعَالَى يَحُلُّ فِيهِ فَتَكُونُ مِنْهُ تِلْكَ الْأَجْزَاءُ، تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ عُلوّاً كبيراً [أي] - بفتح فسكون - وكأنَّهُ جَاءَ بِهِ لِلْفَصْلِ [وفي الحديثِ الْقُدُسِيُّ أَيْضاً] كوصفٍ ما قبله يَخَاطَبُ بِهِ تَعَالَى [عِتَاباً] - بكسر المهملة - مصدر عَاتَبَ [يَوْمَ الْقِيَامَةِ] ظرف لما قَدَرْنَا خِطَاباً [لِبَعْضِهِمْ] والمخاطبُ بِهِ ابْنُ آدَمَ [مَرَضْتُ فَلَمْ تُعْذِنِي!] من عيادة المريض [جُعْتُ فَلَمْ تَطْعَمْنِي! عَطِشْتُ فَلَمْ تَسْقِنِي!] فَيُسْنَدُ مَا نَزَلَ بِالْعَبْدِ لِدَاثِهِ تَعَالَى [فَيَقُولُ الْعَبْدُ]: الْمَخَاطَبُ [كَيْفَ ذَلِكَ؟] أي: كَيْفَ يُمْكِنُ شَيْءٌ مِمَّا ذُكِرَ مَعَكَ؟ [وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟!] وتلك العوارض للبشرِ وَأَنْتَ مُنَزَّهٌ عَنْ كُلِّ مِنْهَا [فَيَقُولُ تَعَالَى: مَرَضَ عَبْدِي فَلَانَ] عطف بيان له أو بدَلٌ مِنْهُ [فَلَمْ تُعْذِهِ! جَاعَ عَبْدِي فَلَانَ فَلَمْ تُطْعِمَهُ! عَطِشَ عَبْدِي فَلَانَ فَلَمْ تَسْقِهِ!] فَيَبَيِّنُ أَنَّ الْإِسْنَادَ فِي الْأَفْعَالِ عَلَى تَقْدِيرِ مِضَافٍ [الحديث] وَتَمَّتْهُ «أَمَّا إِنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي - وكذا الباقي - أَمَّا إِنَّكَ لَوْ عُذِّتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ، أَمَّا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ»<sup>(١)</sup>. [وحيثنذ] وحينَ إِذْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ الْقُدُسِيِّ مَا فِيهِ إِيْهَامٌ

رُبَّمَا تَصُدِّرُ عَنِ الْوَلِيِّ عِبَارَاتٌ تُشْعِرُ بِالْحُلُولِ وَالْإِتِّحَادِ؛ لِقُصُورِ الْعِبَارَةِ عَنْ بَيَانِ تِلْكَ الْحَالِ، وَبَعْدَ الْكَشْفِ نَمَثِّيْهَا بِالْمَثَالِ، وَنَحْنُ نَعْتَرِفُ مِنْ بَحْرِ التَّوْحِيدِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ، وَنَعْتَرِفُ أَنَّ طَرِيقَ الصَّافِيَةِ الْعَيَانِ دُونَ الْبُرْهَانِ.

وما وَرَدَ بِهِ السَّمْعُ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ كَخُرُوجِ الدَّجَالِ وَالْمَهْدِيِّ، وَنَزُولِ عِيسَى صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَاقْتِدَاؤُهُ بِهِ أَمْرٌ وَلَيْتَهُ إِعْلَاماً بِأَنَّهُ نَزَلَ حَاكِماً بِشَرِيعَةِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَتَلَقِياً مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَشَافَهَةِ وَالْاجْتِهَادِ. وَمِنْهَا يُبْطَلُ لِلْجِزْيَةِ إِذْ لَا شُبْهَةَ لِإِذْلِهَا حِينَئِذٍ، ثُمَّ يَقْتُلُ الدَّجَالَ، ثُمَّ يَمُوتُ عِيسَى،.....

[رُبَّمَا] لِلتَّكْثِيرِ [تَصُدِّرُ عَنِ الْوَلِيِّ عِبَارَاتٌ تُشْعِرُ بِالْحُلُولِ وَالْإِتِّحَادِ] أَيْ: تُؤْهِمُ ذَلِكَ [لِقُصُورِ الْعِبَارَةِ] مِنَ الْوَلِيِّ [عَنْ بَيَانِ تِلْكَ الْحَالِ] إِذْ لَيْسَ كُلُّ مَا يُعْلَمُ يُقَالُ [وَبَعْدَ الْكَشْفِ] الْمُرَادُ لِذَلِكَ الْوَلِيِّ بَلْ لِنَأْوِيلِ [نَمَثِّيْهَا] نَجْرِيهَا [بِالْمَثَالِ] الْمَوْضُحُ [وَنَحْنُ] عَلَى سَاحِلِ الْجَهَةِ الْيَمْنَى [نَعْتَرِفُ مِنْ بَحْرِ التَّوْحِيدِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ] اللَّاتِي لَشَأْنِنَا [وَنَعْتَرِفُ] - بِالْمَهْمَلَةِ - فَبَيْنَ نَعْتَرِفُ بِالْمَعْجَمَةِ قَبْلَهُ جَنَاسٌ مُصَحَّفٌ [أَنَّ طَرِيقَ الصَّافِيَةِ الْعَيَانِ دُونَ] فَرَقَ [الْبُرْهَانِ] إِذْ لَيْسَ الْخَبَرُ كَالْعَيَانِ. انْتَهَى.

[وما وَرَدَ بِهِ السَّمْعُ] مَبْتَدَأُ [مَنْ] بَيَانٍ لِإِبْهَامِ مَا [أَشْرَاطِ السَّاعَةِ] الْكُبْرَى لِقَوْلِهِ [كَخُرُوجِ الدَّجَالِ] الْكَافِرِ الْمُدَّعِيِ الْأَلُوْهِيَّةِ وَذَلِكَ فِي أَيَّامِ ظَهْوَرِ الْمَهْدِيِّ يَقْتُلُهُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ [و] خُرُوجِ [الْمَهْدِيِّ] الْهَاشِمِيِّ الْحُسَيْنِيِّ الْحَسَنِيِّ [وَنَزُولِ عِيسَى صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] أَوَاخِرَ أَيَّامِ الْمَهْدِيِّ [وَاقْتِدَاؤُهُ] أَيْ: عِيسَى [بِهِ] أَيْ: بِالْمَهْدِيِّ، وَ«اقْتِدَاؤُهُ» مَبْتَدَأُ خَبَرِهِ [أَمْرٌ وَلَيْتَهُ] وَعَلَّلَ صُدُورَ ذَلِكَ مِنْ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِقَوْلِهِ: [إِعْلَاماً بِأَنَّهُ نَزَلَ حَاكِماً بِشَرِيعَةِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] فَيَصْلِيْ كَمَا تُصَلِّي الْأُمَّةُ مَأْمُوماً وَإِمَاماً [مَتَلَقِياً مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَشَافَهَةِ وَالْاجْتِهَادِ] وَقَدْ قَدَّمْنَا مَا فِيهِ لِلْسِّيَاطِي، [وَمِنْهَا يُبْطَلُ لِلْجِزْيَةِ] فَإِنَّ ضَرْبَهَا عَلَى أَهْلِ الذَّمَّةِ مَعْيَاً بِنَزُولِهِ، وَبَعْدَهُ يَكُونُونَ كَسَائِرِ الْكُفَّارِ لَيْسَ إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوْ الْقَتْلُ [إِذْ لَا شُبْهَةَ لِإِذْلِهَا] مِنْ صَحَّةِ دِينِهِ الْمَتَمَسِّكِ بِهَا قَبْلَ نَزُولِهِ [حِينَئِذٍ] أَيْ: حِينَ إِذْ نَزَلَ [ثُمَّ يَقْتُلُ] عِيسَى [الدَّجَالَ، ثُمَّ يَمُوتُ عِيسَى] بَعْدَ مَكْتَبِهِ أَرْبَعِينَ سَنَةً فِي الْأَرْضِ كَمَا هُوَ فِي

وَيُذْفَنُ فِي قَبْرِ نَبِينَا إِذْ فِيهِ فُسْحَةٌ تَسَعُ قَبْرًا رَابِعًا، وَخُرُوجُ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ  
وَدَابَّةِ الْأَرْضِ، وَطُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا؛ وَإِنَّ بِهِ يُقْفَلُ بَابُ قَبُولِ الْإِسْلَامِ،  
وَالْتَوْبَةِ حَقًّا، وَلَا يَعْرُبُ عَنْكَ أَنَّ الْمَشْهُورِينَ مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ فِي أَكْثَرِ الْأَقَالِيمِ  
الْأَشَاعِرَةُ أَصْحَابُ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ سَالِمِ بْنِ  
إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى بْنِ بِلَالٍ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ  
الصَّحَابِيِّ، أَوَّلُ مَنْ خَالَفَ .....

الشواهد<sup>(١)</sup>. [وَيُذْفَنُ فِي قَبْرِ نَبِينَا] صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي دَاخِلِ تِلْكَ  
الْحُجْرَةِ، وَهَلْ هُوَ بِلِصْقِهِ أَوْ وَرَاءَ عُمَرَى؟ قَوْلَانِ [إِذْ فِيهِ] فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ [فُسْحَةٌ] -  
بِضْمِ الْفَاءِ وَسَكُونِ الْمَهْمَلَةِ الْأُولَى - مَكَانٌ فَسِيحٌ [تَسَعُ قَبْرًا رَابِعًا] بَعْدَ ذَفْنِ مَنْ ذُكِرَ  
[وَخُرُوجُ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ] مِنْ وَرَاءِ السِّدِّ الَّذِي عَمِلَهُ ذُو الْقَرْنَيْنِ، وَهُمَا بِالْهَمْزِ  
وَتَرْكِهِ، وَقِيلَ: عَرَبِيَّانِ، وَقِيلَ: لَا، وَبَيَّنْتَ ذَلِكَ فِي «ضِيَاءِ السَّبِيلِ» [وَأَخْرُوجُ دَابَّةُ  
الْأَرْضِ] قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ﴾ [النمل: ٨٢]  
[وَطُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا] وَهَذَانِ مَتَأَخِّرَانِ عَمَّا تَقَدَّمَهُمَا مِنَ الْأَشْرَاطِ [وَإِنَّ بِهِ]  
أَي: بِطُلُوعِهَا [يُقْفَلُ بَابُ قَبُولِ الْإِسْلَامِ، وَالتَّوْبَةِ] بِالْجَرِّ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ [حَقًّا] وَأَفْرَدَ لِأَنَّهُ  
باعتبار لفظ «ما» أَوْ لِأَنَّهُ مُصَدَّرٌ، وَذَلِكَ لِمَا وَرَدَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ، [وَلَا  
يَعْرُبُ] - بَفَتْحِ التَّحْتِيَةِ وَضَمِ الزَّايِ - يَغِيبُ [عَنْكَ أَنَّ الْمَشْهُورِينَ مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ]  
وَالْجَمَاعَةِ [فِي أَكْثَرِ الْأَقَالِيمِ] جَمْعُ إِقْلِيمٍ، فِي «المصباح»: مَأْخُودٌ مِنْ قَلَامَةِ الظَّفَرِ  
لَأَنَّهُ قِطْعَةٌ مِنَ الْأَرْضِ. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: وَأَحْسَبُهُ عَرَبِيًّا، قَالَ ابْنُ الْجَوَالِيقِيِّ: لَيْسَ  
بِعَرَبِيٍّ مَخْضٍ، وَالْأَقَالِيمُ عِنْدَ أَهْلِ الْحِسَابِ سَبْعَةٌ؛ كُلُّ إِقْلِيمٍ يَمْتَدُّ مِنَ الْمَغْرِبِ إِلَى  
نَهَايَةِ الْمَشْرِقِ طَوْلًا وَيَكُونُ تَحْتَ مَدَارٍ تَشَابَهَ أَحْوَالُ الْبِقَاعِ الَّتِي فِيهِ، وَفِي الْعُرْبِ مَا  
يَخْتَصُّ بِاسْمٍ وَيَتَمَيَّزُ عَنْ غَيْرِهِ؛ فَمِضْرُ إِقْلِيمٍ، وَالشَّامُ إِقْلِيمٌ. انْتَهَى<sup>(٢)</sup>. [الْأَشَاعِرَةُ]  
وَفَسَّرَهُمْ بِقَوْلِهِ: [أَصْحَابُ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ سَالِمِ بْنِ  
إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى بْنِ بِلَالٍ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى] عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسِ  
[الْأَشْعَرِيِّ الصَّحَابِيِّ] وَصَفَ أَبِي مُوسَى وَوَصَفَ أَبِي الْحَسَنِ بِقَوْلِهِ: [أَوَّلُ مَنْ خَالَفَ

(١) سنن أبي داود [٢/٥٢٠/برقم: ٤٣٢٤]، مسند أحمد [٥/٤٠٣/برقم: ٢٣٤٧٣].

(٢) المصباح المنير، الفيومي [٢/٥١٥].

شَيْخُهُ رَأْسَ الْمُعْتَزِلَةِ أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ الْجُبَّائِيُّ وَرَجَعَ عَنْ مَذْهَبِهِ إِلَى السُّنَّةِ وَإِلَى الْجَمَاعَةِ؛ أَيُّ: طَرِيقَةِ أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ، وَفِيهَا وَرَاءَ النَّهْرِ الْمَائِرِيَّةِ أَصْحَابُ أَبِي مَنْصُورِ الْمَائِرِيَّةِ عَنِ الْعِيَاذِيِّ عَنِ الْجَوَزْجَانِيِّ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ صَاحِبِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا إِمَامَا السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَلَيْسَ بَيْنَ طَرِيقَتَيْهِمَا.....

شَيْخُهُ رَأْسَ الْمُعْتَزِلَةِ] وَمَدَارُهُمْ فِي زَمَنِهِ [أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّد] بَنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ [الْجُبَّائِي] - بَضَمَ الْجِيمَ وَتَشْدِيدَ الْمُوَحَّدَةَ - وَقَالَ الْأَصْبَهَانِيُّ: نَسَبَهُ لِقَرْيَةٍ مِنْ قُرَى الْبَصْرَةِ مَاتَ سَنَةَ (٢٠٣هـ) فِي مَسَائِلِ نَوَّرَ اللَّهُ بَصِيرَتَهُ فَرَأَى مَا فِيهِ أَسْتَادُهُ مِنَ الظُّلْمَةِ فَخَرَجَ مِنْهَا إِلَى النُّورِ، [وَرَجَعَ عَنْ مَذْهَبِهِ] الْبِدْعِي [إِلَى السُّنَّةِ] أَيُّ: طَرِيقَتَهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَحَكُمُهَا عَلَى الْعَقْلِ وَالْهَوَى وَنِعْمَ الْحُكْمُ هِيَ [وَالِى الْجَمَاعَةِ أَيُّ]: تَفْسِيرٌ لِلْجَمَاعَةِ، وَأَنَّ ثَمَّةَ مِثْلٍ مُقَدَّرًا [طَرِيقَةِ أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ] الْمَشَارِ إِلَيْهَا بِوصفه صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ بِأَنَّهَا مَا هِيَ عَلَى مَا عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ، [وَفِيهَا وَرَاءَ النَّهْرِ] عَطَفَ عَلَى مَا فِي أَكْثَرِ الْأَقَالِيمِ، وَهُوَ مِنْ أَعْمَالِ سَمَرْقَنْدَ وَبُخَارَى [الْمَائِرِيَّةِ] - بَضَمَ الْفَوْقِيَّةَ وَبِالْمَهْمَلَةِ وَيُقَالُ: بِالْمُوَحَّدَةِ بِذَلِكَ - [أَصْحَابُ أَبِي مَنْصُورِ الْمَائِرِيَّةِ] نَسَبَهُ لِلْمَحَلَّةِ الْمُتَقَدِّمِ بَيَانُهَا [عَنِ الْعِيَاذِيِّ] - بِكَسْرِ الْمَهْمَلَةِ فَتَخْفِيفِ التَّحْتِيَّةِ وَبَعْدَ الْأَلِفِ مَعْجَمَةٌ - نَسَبَهُ لِجَدِّهِ [عَنِ الْجَوَزْجَانِيِّ] - بِجِيمَيْنِ أَوَّلُهُمَا مِثْلُهَا وَبَيْنَهُمَا وَآوُ فَزَايَ - قَالَ فِي «لَبِّ اللَّبَابِ» نَسَبَهُ إِلَى مَدِينَةِ بَخْرَاسَانَ مِمَّا يَلِي بَلْخَ، يُقَالُ: جَوَزْجَانَانِ، وَالنَّسَبَةُ إِلَيْهَا جَوَزْجَانِي<sup>(١)</sup>، خَرَجَ مِنْهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَقِيلَ: مِنْهَا يَحْيَى بْنُ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ [عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ] الشَّيْبَانِيِّ [صَاحِبِ] الْإِمَامِ [أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا] الْقَائِلُ فِيهِ إِمَامَنَا الشَّافِعِيُّ: مَا أَفْلَحَ سَمِينٌ قَطُّ فِيمَا رَأَيْتُ إِلَّا ابْنَ الْحَسَنِ، وَالظَّرْفُ فِي «كُلِّ» مُتَعَلِّقٌ بِ«نَقْلًا» مُقَدَّرًا مَدْلُولًا عَلَيْهِ بِالْمَقَامِ، وَهُمَا؛ أَيُّ: أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ وَأَبُو مَنْصُورِ [إِمَامَا السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ] الرَّاجِعُونَ إِلَيْهِمَا فِي ذَلِكَ، وَمَرَّ أَنَّ مَخَالَفَهُمَا مُبْتَدِعٌ [وَلَيْسَ بَيْنَ طَرِيقَتَيْهِمَا]

(١) لَبِّ اللَّبَابِ، السُّيُوطِيُّ [ص ٩٣].

اختلافٌ إلّا في قليلٍ تَقَدَّمَ وهو عندَ التحقيقِ لفظيٌّ كمسألةِ التكوينِ، وقولُ الموحِّدِ أنا مؤمنٌ إن شاء الله، وإيمانُ المقلِّدِ.

في العقائد [اختلافٌ] يؤدِّي للتكفيرِ أو الابتداعِ أصلاً، وما بينهما اختلافٌ غير مؤدٍّ لذلك [إلّا في قليلٍ تَقَدَّمَ] بيانهُ [وهو عندَ التحقيقِ] وإمعانِ النَّظَرِ وتدقيقِ الفكرِ خلاف [لفظيٌّ] تَقَدَّمَ عن السبكي أنَّ منه ما هو كذلك، ومنه المعنويُّ ومن اللفظيُّ، [كمسألةِ التكوينِ] هي صفةُ الأفعالِ أَحَادِثُهُ؟ وعليه الأشعريُّ، أم قديمة؟ وعليه الماتريديُّ؛ إذ ما قام به تعالى وهو القدرة قديم، وتعلُّقُها وهو الأثرُ حادثٌ [وقولُ الموحِّدِ: أنا مؤمنٌ إن شاء الله] فأجازَهُ الأشعريُّ اعتباراً بما يكون به الخاتمة المغيبٌ عن البادِ أمرها، ومنعَهُ الماتريديُّ نظراً للحالةِ الرَّاهنة، إذ الشُّكُّ ينافي الإيمان [وإيمانُ المقلِّدِ] فنقل عن الأشعريِّ عدم صحَّتِهِ ومذهب الماتريدي صحَّتُهُ، وجمع بينهما بأنَّهُ إن حصل مع التقليد جزم كجزم الناظر بحيث لا يتزلزل اعتقاده كَفَى وإلّا فلا.





## الباب السابع

### التصوف

في التصوف: فهو تعالى خالق كَسْبِ العبدِ بجعلِ استطاعتهِ صالحةً للكسبِ لا للإيجادِ،

[الباب السَّابعُ: في التصوف] للقوم فيه تعاريف كثيرة كل بحسب حاله، فمنهم أبو الحسن النوري قال لما سُئِلَ عنه: هو ترك كلَّ حَظٍّ للنفس<sup>(١)</sup> قال العلماء: وذلك لما بين النفس والقلب من التضاد والتنافي فمن لم يُمِثْ نفسه لم يُخَيِّ قلبه، ومنهم الجنيد قال - لما سُئل أيضاً -: هو تصفية القلب عن موافقة البرية ومفارقة الأخلاق الطبيعية، وإخماد الصفات البشرية ومجانبة الدواهي النفسانية، ومنازلات الصفات الروحانية والتعلق بالعلوم الحقيقية، واستعمال ما هو الأوَّلَى على الأبدية، والنصح لجميع الأمة، والوفاء لله على الحقيقة، واتباع أصول الشريعة، ومنهم أبو محمد الجريدي سئل فقال: هو الدخول في كلِّ خُلُقٍ سَنِي والخروج من كلِّ خُلُقٍ ذَنِي<sup>(٢)</sup>، ومنهم الغزالي فعرفه بأنَّه: تجريد القلب إلى الله تعالى؛ أي: عن العوائق واحتقار ما سواه؛ أي: في عين القلب بالنسبة لعظمة الرب فيوجب ذلك الركون إلى الله والفرار عن غيره. وحد علم التصوف: علم يتوصل به لاكتساب الأخلاق الحسنة والتزهد عن الأخلاق الدنيئة، وموضوعه الأخلاق القلبية والآداب المحمدية، واستمداده من الكتاب والسنة، وفائدته: الوصول بالعناية الربانية لمراتب العرفان. واعلم أنَّه قد سقط من أصل المصنّف بخطه نحو ورقة أول هذا الباب؛ فإن ظفرنا بها شرحاً والموجود الآن نشرحه [فهو تعالى] جملة مستأنفة، أو معترضة للشأن عليه، أو حالية لازمة بإضمار «قد» [خالق كَسْبِ العبد] الذي يحصل عند خلق الله تعالى الفعل عند ملابسة العبد أسبابه الصورية من غير تأثير لها فيه كما بيّن ذلك بقوله: [بجعل استطاعته] للفعل فيما يظهر [صالحة للكسب] المترتب عليه الجزاء [لا للإيجاد] ولا

(١) الرسالة القشيرية، أبو القاسم القشيري [ص ١٩].

(٢) إيقاظ الهمم شرح متن الحكم، ابن عجية [ص ١].

فَاللَّهُ تَعَالَى خَالِقُ لِلْفِعْلِ لَا مَكْتَسِبٌ، وَالْعَبْدُ بِالْعَكْسِ؛ فَلَا قَدْرٌ وَلَا جَبْرٌ، ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكَ إِلَهٌ إِلَّا مَنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ١٧]، ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧] وقدرة العبد مع فعله، ولا تتعلّق قدرته الواحدة بمقدورين مطلقاً، وقدرة تعالى سابقة للفعل، وتتعلّق بالضدين على البذل، وعجز العبد صفة وجودية

للإعدام، فلا دَخَلَ للكسب في ذَنبِكَ أصلاً، [فإنه تعالى خالق للفعل] ومخرج للامر من العدم للوجود وبالعكس [لا مكتسب] إذ الكسب ما كان عند الفعل مما ينشأ عنه الفعل صورة لا حقيقة، وذلك ليس وصفاً لله تعالى بل هو الموجد للامر حقيقة [والعبد] المملوك لله تعالى مكلف أو غيره [بالعكس] فهو مكتسب لا خالق، لا أثر له في شيء [فلا قدر] فلا نفى له كما يقوله القدرية [ولا جبر] كما تقول الجبرية، وإن المكلف مجبر على الأمرين من غير اختيار له فيه أو فلا قدر؛ أي: قدرة للعبد على تأثير في شيء ما كما عرفت، ولا جبر عليه لما تقرر من الكسب له، ودليل ذلك إثبات القدرة له بالتأثير وإثبات الكسب للعبد من غير ذلك [﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾] نفى عنه إيجاد الفعل وتأثيره فيه [إذ رَمَيْتَ] فأثبت له باعتبار الكسب [﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾] [الأنفال: ١٧] باعتبار إيجاد الفعل حقيقة وإخراجه من العدم للوجود [﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾] توجّدوا للقتل فيهم بنحو طغيانهم بالرماح وضربهم بالسيوف [﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾] [الأنفال: ١٧] أوجد ذلك فيهم [وقدرة العبد] المعبر عنها بالكسب [مع فعله] غير متقدّمة ولا متأخّرة [ولا تتعلّق قدرته الواحدة] لضعفها [بمقدورين] في كسبهما بفعل واحد [مطلقاً] ضدّين أو غيرهما؛ أي: سواء على طريق البذل أو المعية [وقدرته تعالى] أزليّة [سابقة للفعل] توجّده عند إبانة المقدّر له أزلاً [وتتعلّق] قدرته تعالى [بالضدين] كوجود زيد وإعدامه [على البذل] لا ممّا لاستحالة اجتماعهما [وعجز العبد] المستعاذ منه في الأحاديث النبوية لقوله صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ»<sup>(١)</sup>، [صفة وجودية] أي: جعله الله غير ممكّن من الشيء ولا قادراً عليه. أمّا الكلّ فلم يحصل ذلك العبد للجعل إلاّ أنّه

تَقَابِلُ الْقُدْرَةَ تَقَابِلَ الضَّدَّيْنِ، والغنيُّ الشَّاكِرُ أَفْضَلُ مِنَ الْفَقِيرِ الصَّابِرِ، قيل:  
والراضي أَفْضَلُ مِنْهُمَا، ويردُّه أَنَّ الشَّاكِرَ رَاضٍ، وَتَوَكَّلْ أَيْمَةَ الْجَمْعِ مَبَاشَرَةً  
الْأَسْبَابِ مَعَ شَهَوْدِ مُسَبِّحِهَا، وَعَدَمُ تَأَثُّرِ النَّفْسِ بِغَيْرِ مَلَانِمٍ، وَأَيْمَةُ الْفَرْقِ تَرُكُ  
مَبَاشَرَتِهَا.

يَتَقَاعَدُ عَنْهُ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنْهُ دَعَا وَرَعُونَةً وَرَفَاهِيَةً [تَقَابِلُ الْقُدْرَةَ تَقَابِلَ الضَّدَّيْنِ] فَلَا  
يَجْتَمِعَانِ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ مَا يَحْصُلُ عِنْدَهَا الْفِعْلُ وَالْعَجْزُ مَا لَا يَحْصُلُ عِنْدَهُ فَلَا  
يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ، [وَالْغِنَى الشَّاكِرُ] بِأَنَّ أَدَى مَا طَلِبَ مِنْهُ بِالْغِنَى شَرْعاً [أَفْضَلُ  
مِنَ الْفَقِيرِ الصَّابِرِ] عَلَى فَقْرِهِ مِنْ غَيْرِ تَبَرُّمٍ وَلَا ضَجَرٍ لَتَعْدِي أَثَرُ الْغِنَى لِلْفَقِيرِ وَعَوْدُهُ  
عَلَيْهِ بِالنَّفْعِ، وَفِي الصَّحِيحِ: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ  
الضَّعِيفِ»<sup>(١)</sup>، وَفِي حَدِيثٍ: «فَقَرَاءُ الْمَهَاجِرِينَ لَمَّا فَعَلَ أَغْنِيَاءُ الْمُسْلِمِينَ مَا دَلَّهِمْ ﷺ  
مَا يَسْبِقُونَ بِهِ الْأَغْنِيَاءَ فِي الْمَنَازِلِ فَفَعَلَهُ الْأَغْنِيَاءُ؛ قَالَ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:  
ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ»<sup>(٢)</sup>

[قِيلَ: وَالرَّاضِي] بِفَقْرِهِ زِيَادَةً عَلَى الصَّبْرِ عَلَيْهِ [أَفْضَلُ مِنْهُمَا] لَشَرَفِ مَقَامِ الرِّضَى  
عَلَى مَقَامِ الشُّكْرِ الْفَاضِلِ لِمَقَامِ الصَّبْرِ [وَيَرُدُّهُ] أَي: يَرُدُّ ذَلِكَ الْقِيلَ [أَنَّ الشَّاكِرَ رَاضٍ]  
إِذِ الشُّكْرُ الشَّرْعِيُّ لِكُونِهِ صَرَفَ الْعَبْدِ جَمِيعَ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِ لِمَا خُلِقَ لَهُ شَامِلٌ  
لِلرِّضَى؛ لِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِ الْقَلْبِ الَّذِي يَجِبُ صَرْفُهُ إِلَيْهِ كَغَيْرِهِ مِنْ أَجْزَائِهِ لِأَعْمَالِهِ الْوَاجِبَةِ  
عَلَيْهِ بِهَا، وَاللُّغَوِيُّ لِكُونِهِ فِعْلاً يُنْبِئُ عَنْ تَعْظِيمِ الْمُنْعَمِ لِكُونِهِ مُنْعِماً يَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ بِمَا رَأَى  
نِعْمَةً عَلَيْهِ مَا قَامَ بِهِ الشُّكْرُ عَلَيْهِ، [وَتَوَكَّلْ أَيْمَةَ الْجَمْعِ] الْمَقْتَدِي بِهِمْ مِنْهُمْ، وَهُمْ الَّذِينَ  
غَلَبَ عَلَيْهِمُ الشُّهُودُ [مَبَاشَرَةُ الْأَسْبَابِ] بِظَوَاهِرِهِمْ امْتِثَالاً لِلْأَمْرِ بِهَا لِمَا فِيهَا مِنَ الْحِكْمَةِ  
الَّتِي هِيَ أَعْلَمُ بِهَا [مَعَ شَهَوْدِ مُسَبِّحِهَا] أَنَّهُ الْفَاعِلُ الْحَقِيقِيُّ، وَتِلْكَ الْأَسْبَابُ صُورَةٌ لَا أَثَرَ  
لَهَا فِي ذَلِكَ بِذَاتِهَا أَصْلاً [و] تَوَكَّلْهُمْ أَيْضاً [عَدَمُ تَأَثُّرِ النَّفْسِ] قَلَقاً أَوْ تَأَلُّماً [بِغَيْرِ مَلَانِمٍ]  
مَتَعَلِّقٍ بِتَأَثُّرٍ؛ أَي: فَحَالُهُمْ عِنْدَ الْعَطَاءِ وَالْمَنْعِ وَعِنْدَ الْخَفْضِ وَالرَّفْعِ سَوَاءٌ لِاعْتِمَادِهِمْ  
عَلَى مَشْهُودِهِمْ وَرِضَاهُمْ بِمَا أَرَادَهُ لَهُمْ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الْعَصَمَةَ  
أَنْ لَا تَقْدَرَ»<sup>(٣)</sup>، [و] تَوَكَّلْ [أَيْمَةَ الْفَرْقِ] الَّذِينَ هُمْ مَعَ الظَّوَاهِرِ [تَرُكُ مَبَاشَرَتِهَا] رَأْساً

(١) صحيح مسلم [٢/٢٠٥٢] برقم: ٢٦٦٤. (٢) صحيح مسلم [١/٤١٦] برقم: ٥٩٥.

(٣) شعب الإيمان، البيهقي [٥/٤٦٧] برقم: ٧٣١٤.

اعتماداً للقلب على رَبِّهِ، وهو لمن لا يُسَخِّطُهُ ضيقُ رزقِهِ، ولا يستشرفُ نفسه لما في يد مخلوقٍ أفضلَ مِنَ الكسبِ، وإن لا فالكسبُ أفضلُ، فإنَّ إرادةَ التجريدِ مع داعيةِ الأسبابِ شهوةٌ خفيَّةٌ، وسلوكُ الاكتسابِ مع داعيةِ التجريدِ انحطاطٌ عن الرُّتبةِ العليَّةِ وقد يحسُّ الشيطانُ طَرَحَ جانبِ الله تعالى في صورةِ الأسبابِ، والكسلَ في صورةِ التوكلِ؛ فعلى المؤمنِ تحديقُ نظره لیسلمَ مِنْ غُشِّهِ وخطره،

لئلا يتكلموا عليها ويركنوا إليها فيتركونها كذلك [اعتماداً للقلب على رَبِّهِ] وأنَّ مَقْصِدَهُ كائنُ البتَّةِ [وهو] أي: التجردُ عن الأسبابِ توكلًا على الله [لمن لا يُسَخِّطُهُ ضيقُ رزقِهِ] أي: يوقَّعه فيه [ولا يستشرفُ] تطلع [نفسه لما في يد مخلوقٍ] من زَهَرَاتِ الدُّنيا [أفضلُ مِنَ الكسبِ] لسلامته مِنَ التَّبَعَاتِ الناشئة عنه أخذًا أو عطاءً [وإن لا] يَكُنْ كذلك بل يُسَخِّطُهُ ضيقُ الرِّزْقِ أو يستشرفُ لما في يدِ المخاليق، [فالكسبُ أفضلُ] لما فيه مِنَ التَّوَصُّلِ لما يُدْفَعُ به كُلاًّ مِنَ الأمرينِ عنه [فإنَّ إرادةَ التجريدِ] مصدر مضاف لمفعوله مع حذفِ الفاعلِ؛ أي: المسالك [مع داعيةِ الأسبابِ] لما عنده مِنَ المقتضى لَهُ مِمَّا ذَكَرَ وهو الذي عَبَّرَ عنه صاحبُ «الحكم العطائية» بقوله في الأسبابِ: أي: لوجودِ دواعيها [شهوةٌ] للنَّفْسِ لِعُلُوِّ مقامِها وشأنِ النَّفْسِ حُبُّ العُلُوِّ [خَفِيَّةٌ] يحتاج إدراكها لِدِقَّةِ نظر [وسلوكُ الاكتسابِ] ضدَّ التجريدِ [مع داعيةِ التجريدِ] لكمالِ العرفانِ واستواءِ الوجودِ والعَدَمِ [انحطاطٌ] نزول [عن الرتبةِ العليَّةِ] لما فيه من تفرُّغِ البالِ والتجرُّدِ عنه الاشتغال، [وقد يحسُّ] بتشديد العين [الشيطانُ] «أل» فيه للعهدِ أو الجنس [طَرَحَ جانبِ الله تعالى في صورةِ الأسبابِ] تلييساً عليه فيه في الغشِّ والخديعةِ مُعْرِضاً عن نهْيِ الله عن كُلِّ ما يُظُنُّ أَنَّ ذلك مِنَ السببِ المقام هو فيه، [و] قد يُحَسِّنُ [الكسلُ] التَّواني عن العملِ مع القُدْرَةِ عليه [في صورةِ التوكلِ] كذلك وليس توكلُهُ عليه حينئذٍ فيهما مما خَدَعَ به الشيطانُ غروراً للإنسان [فعلى المؤمنِ] الكامل الإيمان [تحديقُ نظره] فتح عين بصيرته فيما يداخله مِنَ الأعمالِ لئلا يُلبَسَ عليه إبليس ويخدعه، [لِیْسَلَمَ مِنْ غُشِّهِ وخطره] أي: إهلاكه له؛ فالمؤمن كَيِّسٌ قَيِّظٌ. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا﴾ [فاطر: ٦]،

وَقَفَقْنَا اللَّهَ لَقَهْرَهُ، وَأَسْبَغَ عَلَيْنَا تَعَالَى مَعَارِفَهُ وَمَعَالِيَ بَرِّهِ.

وقال صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرِ مَرَّتَيْنِ»<sup>(١)</sup>. [وَقَفَقْنَا اللَّهَ] جملة دعائية عَبَّرَ بِهَا بِمَا ذُكِرَ تَفَاوُلًا بِالْإِجَابَةِ وَحَصُولِ الْمَطْلُوبِ [لَقَهْرَهُ] أي: الشيطان، والفاعل محذوف مصدر مضاف لمفعوله [وَأَسْبَغَ عَلَيْنَا تَعَالَى مَعَارِفَهُ] القلبية [وَمَعَالِيَ بَرِّهِ] الظاهرية، وفي العبارة استعارة مَكْنِيَّةٌ يَتَّبَعُهَا استعارة تَخِيلِيَّةٌ، شَبَّهَ عَمْرَهُ بِكُلِّ مِمَّا ذُكِرَ بِانْغِمَارِ إِنْسَانٍ فِي ثَوْبٍ سَابِغٍ عَلَيْهِ؛ فَالتَّشْبِيهُ الْمَضْمَرُ فِي النَّفْسِ مَكْنِيَّةٌ وَإِثْبَاتُ الْإِسْبَاغِ تَخِيلٌ.



(١) صحيح البخاري [٥/٢٢٧١/٢٢٧١: ٥٧٨٢].



## خاتمة

### المقصود من التصوف

المقصود من التصوف تطهير الظاهر ليكون وصلة إلى تطهير الباطن، والفوز بغاية ذلك من المقامات والأحوال التي يضيق هذا المختصر عن ذكرها؛ فلذا أعرضنا عنه هنا، وذكرنا صِباةً مما يتعلّق بالأوّل لأنّه الأنسب بغرضنا من إحكام بداية الموجب لسرعة الظفر بالنهاية.

[خاتمة:] لعلم التصوف [المقصود من التصوف] المؤلف فيه كتبه [تطهير الظاهر] من الأخلاق الرديئة والأفعال الغير مرضية [ليكون] أي: ذلك التطهير [وصلة] متوصلاً به [إلى تطهير الباطن] لما أنّ ذلك طريقه [و] المقصود منه أيضاً [الفوز] الظفر [بغاية ذلك] التطهير فيهما، وبين الغاية بقوله: [من المقامات والأحوال] فالمقام ما يتحقّق العبد بمنازلته من الآداب مما يتوصّل إليه بنوع تصرف، ويتحقّق به تطلّب ومقاساة وتكليف، والحال معنى يردّ على القلب من غير تعمّل ولا اجتلاب ولا اكتساب له [التي يضيق هذا المختصر] الحاضر ذهنًا [عن ذكرها] ذكر أنواع كلّ منها؛ [فلذا] لضيقه أضربنا [أعرضنا عنه هنا] في هذا المختصر [وذكرنا صِباةً] - بضم المهملة وتخفيف الموحدين - هي والضبة - بضم فتشديد - بقیة الماء في الإناء كما في المصباح<sup>(١)</sup>، واستعيرت هنا للتقليل [مما يتعلّق بالأوّل] أي: تطهير الظاهر [لأنّه الأنسب] الأكثر مناسبة [بغرضنا] الداعي لتأليف تصوف التعرّف [من] بيان [إحكام] - بكسر الهمزة - أي: إتقان [بداية] لأمر وهو تطهير الظاهر [الموجب] أي: إحكامها [لسرعة الظفر] الفوز [بالنهاية] ن تطهير الباطن.

(١) المصباح المنير، الفيومي [١/٣٣١] مادة: (صب).

اعلم أنَّ المقصودَ من تطهيرِ الظاهرِ تطهيرُ الأعضاءِ السَّبعةِ لأنَّها التي لا يتعاوَرُها المخالقاتِ، وتسري منها إلى القلبِ ما جِئَتْ عليه من محبَّتِهِ للشهواتِ المُبْطِئَةِ للسَّيرِ، والموجِبَةِ للدخولِ في مَحَنِ القطيعةِ والضَّيرِ؛ فاستيقِظَ مِنْ سَنَةِ الغفلةِ، واستحضِرْ في نَفْسِكَ أَنَّ بَارِئَكَ أَنْعَمَ عَلَيْكَ بنعمِ عَظِيمَةٍ؛ وهي جوارِحُكَ التي أَمَّنَكَ واسترعاكَ عليها ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا

[اعْلَمْ] أيُّها الصَّالِحُ للخطابِ [أَنَّ المقصودَ من تطهيرِ الظاهرِ] أي: هو المقصودُ الأوَّلُ من علمِ التَّصَوُّفِ [تطهيرِ الأعضاءِ السبعةِ] الآتي بيَّانُها في كلامه [لأنَّها التي لا يتعاوَرُها] - بالمهملة - يتعاقَبُها [المخالقاتِ] الشرعيةِ [وتسري منها] أي: مِنَ المخالقاتِ [إلى القلبِ ما جِئَتْ] بالبناءِ لغيرِ الفاعلِ؛ أي: طُبعت [عليه] و«ما» فاعلٌ «تسري» ويَبَيِّنُ إِبْهَامَ «ما» بقوله: [من محبَّتِهِ للشَّهَوَاتِ المُبْطِئَةِ] - بتشديدِ المهملة - [للسَّيرِ] أي: الجاعِلَةُ له بطأً طويلاً لكونِها، أو عاراً أو عوارِضَ تحوُّلٍ في الأثناءِ [والموجِبَةِ] بحسبِ المرادِ الإلهيِّ إِنَّ لَمْ تتلافِ الرحمةِ الرِّبَّانِيَّةِ [للدخولِ في مَحَنِ القطيعةِ] عنِ الولوجِ في سَبَلِكِ أولي الوصولِ [والضَّيرِ] - بفتحِ المعجمة - بمعنى الضَّرَرِ [فاستيقِظَ] أيُّها السَّالِكُ [مِنْ سَنَةِ الغفلةِ] - بكررِ المهملةِ وتخفيفِ النونِ آخرُهُ هاءُ تَأْنِيثٍ - مقدِّمَةُ النومِ وفيهِ استعارَةُ مَكْنِيَّةٍ مخيلةٍ، [واستحضِرْ في نَفْسِكَ أَنَّ بَارِئَكَ] - بهمزةِ آخرِهِ - مِنْ بَرَأَ اللهُ الخَلِيقَةَ؛ خَلَقَهَا [أَنْعَمَ عَلَيْكَ بِنِعَمٍ] التَّوْنِينَ للتَّكْثِيرِ، ويغني عنه للتَّعْظِيمِ قوله: [عَظِيمَةٍ] وإِلَّا كَانَ تَأْكِيداً والتَّأْسِيسَ خَيْرٌ مِنْهُ [وهي جوارِحُكَ] التي تَكْتَسِبُ بِهَا [التي أَمَّنَكَ واسترعاكَ عليها] الظرفِ تَنَازَعُهُ الفعلانِ، واستدلَّ العلماءُ لِمُدَّعَاهِ على سبيلِ الاقتباسِ بقوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ﴾ الطَّاعَةِ والفرائضِ ﴿عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ﴾ بِأَنَّ قُلْنَا لَهَا: هل تَحْمِلُنَّ الأَمَانَةَ وما فيها؟ قلنَ بعدَ أَنْ أَنْطَقَهُنَّ اللهُ: وأيُّ شَيْءٍ فيها؟ قلنا: إِنَّ أَحْسَنَ أَثْبَتَانَاكُمْ، وَإِنْ أَسَأتُمْ عَاقِبَتَاكُمْ، قلنَ: لا طَاقَةَ لَنَا ولا نَريدُ الشَّوَابَ ﴿فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ﴾ خِفْنَ ﴿مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ﴾ آدَمُ لَمَّا عَرَضْنَا عَلَيْهِ ﴿إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا﴾ لِنَفْسِهِ بِتَحْمُلِهِ ما يَشُقُّ

جَهُولًا ﴿٧٢﴾ الآية [الأحزاب: ٧٢]. «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، واسترعاك عليها تشهد عليك يوم يَخْتَمُ على جوابك فلا يجيبُ عنك إلا هي؛ الحقُّ الواقعُ لأنها شهودٌ لا تقبلُ الرِّشَا ﴿يَوْمَ يُؤْفِكُ اللَّهُ وَيَنْهَهُمُ الْحَقَّ﴾ [النور: ٢٥] إن خيراً فخيرٌ فجزاؤهم خيرٌ، وإن شراً فشرٌ، فباعد ما أمكنك حومةً حمى.....

عليها ﴿جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢] خاتمة عاقبته، عن كثير من السلف: كان بين تحمله وخطيته قَدَرٌ ما بين العصر والليل، وهذا مراده بقوله: [الآية] بالنصب أو الرفع، وبقوله صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ»<sup>(١)</sup> لما تحت يده حتى الإنسان الذي لا يتبعه شيء فهو راع لأعضائه التي هي فيه [وكُلُّكُمْ مسؤولٌ عن رعيته] كيف فعل فيها أَحْفَظُ أَمْ ضَيَّعَ [واسترعاك عليها] عطفٌ على الصَّلَةِ [تشهد عليك يوم يَخْتَمُ] بالبناء لغير الفاعل أوله [على جوابك] اللساني [فلا يجيبُ عنك إلا هي] بالجواب [الحقُّ] المطابق لما في نفس الأمر [الواقع] ذلك يوم القيامة. قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَنَنصِتُهُمْ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [يس: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ﴾ [فصلت: ٢٢]. وإنما أجابت بما ذُكِرَ [لأنها شهودٌ لا تقبلُ الرِّشَا] ولا نقولُ إلا الحق [﴿يَوْمَ يُؤْفِكُ اللَّهُ وَيَنْهَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾] [٢٥] يوم إذ تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون [﴿يَوْمَ يُؤْفِكُ اللَّهُ وَيَنْهَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾] [النور: ٢٥] [الواجب المستحق؛ أي: جزاؤهم الواقع لهم بحسب مقدار أعمالهم [إن] كانت أعمالهم [خيراً] محموداً شريعاً [فجزاؤهم خيرٌ] ثوابٌ عظيمٌ ونوالٌ غمينٌ، [وإن] كانت أعمالهم [شراً] فـ [جزاؤهم [شراً] لأنَّ الجزاءَ مِنْ جنسِ العملِ [فباعد] أبعداً بعداً بليغاً [ما] مصدرية ظرفية [أمكنك] أي: قَدَرُ إمكانك [حومة] - بفتح المهملة وسكون الواو - وقرب [جَمَى] - بكسر المهملة مقصوراً - لغة:



معاصي ربك فإنها على خلقه، لكل ملك حمى وإن حمى الله محارمه، وقد نبهك الله تعالى من سنة الغفلة بجعله أبواب جهنم سبعا إلى أن فيك سبعا تقابلها، وسدّها «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم» الحديث: «أقرب ما يكون العبد من ربه إذا كان ساجداً، فأكثرُوا الدُّعاء في سجودكم فَمِنْ ما يكون العبد من ربه إذا كان ساجداً، فأكثرُوا الدُّعاء في سجودكم فَمِنْ

المكان الذي يقرب ولا تجترئ عليه [معاصي ربك] لأن من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه [فإنها] أي: المعاصي حِمَاهُ الذي حَظَرَهُ بالمهمة فالمعجمة المفتوحين؛ أي: منعه بحكمته [على خلقه] لما فيه من أذاهم وإضرارهم من غير نفع لهم حقيقة، [لكل ملك] بكسر اللام: أي: ذلك ملك بضم فسكون [حمى] يحميه لنعمه ودوابه فلا يصله إلا من يأذن له فيه [وإن حمى الله محارمه] هذا فيه اقتباس من الحديث، وهو يجوز بنوع تغيير كحذف «ألا»، و«إن» هنا من الجملة الأولى و«ألا» من الثانية [وقد نبهك الله تعالى من سنة الغفلة بجعله أبواب جهنم سبعا إلى أن فيك سبعا] من الجوارح، والظرف متعلق بالفعل كالظرف قبله لاختلافهما مبنى ومعنى، ووصف السبعة التي فيك بقوله: [تقابلها] لكل باب منها عضو ذاع لولوجه إن لم يتدارك اللطف الإلهي [وسدّها] عنك إن تداركك، ودليل كون فيك سبعا مقابله عدداً، وتسدّها عنك إذا حديث [أمرت] بالبناء لغير الفاعل للعلم به إذ لا يأمر المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم إلا الله تعالى أمرت [أن أسجد على سبعة أعظم] <sup>(١)</sup> الحديث. وهذا القدر منه المحتاج إليه هنا لمقابلتها عدداً ففيه الاختصار على بعض الحديث إذ لم يكن له تقييد بالمحذوف [أقرب ما يكون العبد من ربه] وهو ساجد قُرْباً معنوياً [إذا كان ساجداً] استدلل به على نفي الجهة إذ لو كان تعالى في جهة العلو والقرب جسياً لكان الساجد أبعد منه لا أقرب إليه [فأكثرُوا الدُّعاء في سجودكم] لأنه أشد أعمال الصلاة خضوعاً لجلال الله تعالى؛ لما فيه من وضع أشرف ما في الإنسان في مواطئ الأقدام تقرباً لله تعالى، [فَمِنْ] - بفتح القاف وكسر الميم -

أَنْ يَسْتَجَابَ لَكُمْ، وَسَبْعاً تُحَاكِهَا، وَتَكُونُ سَبِيّاً لَوْلُوجِهَا إِنْ لَمْ تَسْتَعْمَلْ فِيهَا خُلِقْتَ لَهُ مِنْ قَضَرِهَا عَلَى الطَّاعَاتِ، وَكَفَّهَا عَنِ الْمَخَالَفَاتِ لَا يَصِلُ عَبْدٌ لِحَقِيقَةِ التَّقْوَى حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبْعاً لِمَا جِئْتُ بِهِ، حَتَّى يَصِلَ لِأَعْلَى دَرَجَاتِ الشُّكْرِ مِنْ صَرَفِ مَا أَنْعَمَ عَلَيْهِ إِلَى مَا خُلِقَ لِأَجْلِهِ، ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] إحدَى السَّبْعِ الْعَيْنُ؛ .....

أي: جديرٌ وحرِيٌّ وحقيقٌ [أَنْ يُسْتَجَابَ] بالبناء لغير الفاعل نائبه [لَكُمْ] <sup>(١)</sup> وهذا يُسْتَأْنَسُ بِهِ لَكُونِ السَّبْعِ الْمُحَدَّثِ عَنْهَا سَادَّةً لِأَبْوَابِ جَهَنَّمَ بِالذَّعَاءِ بِالْعَوْدِ مِنْهَا [و] بجعلِهِ [سَبْعاً] مِنَ الْأَعْضَاءِ [تُحَاكِهَا] أي: المذكورة [وَتَكُونُ سَبِيّاً لَوْلُوجِهَا] إِنْ لَمْ تُسْتَعْمَلْ [بِالْفَوْقَةِ مَبْنِياً لغير الفاعل] [فِيهَا خُلِقْتَ لَهُ] وَيَتَنَ إِيهَامٌ «مَا» بقوله: [مِنْ قَضَرِهَا عَلَى الطَّاعَاتِ] باستعمالها فيه [وَكَفَّهَا] - بتشديد الفاء - مَنَعَهَا [عَنِ الْمَخَالَفَاتِ] وَمَلَأَ بِسَيِّئِهَا.

ولما انتقل عَمَّا ذُكِرَ لِأَخْرِ فَصْلِ الْكَلَامِ. بقوله مقتبساً مِنَ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ [لَا يَصِلُ عَبْدٌ التَّنَوُّينِ فِيهِ لِلشُّبُوحِ] [لِحَقِيقَةِ التَّقْوَى] التي هي عبارة عن امْتِثَالِ الْأَوَامِرِ وَاجْتِنَابِ النَّوَاهِي [حَتَّى يَكُونَ] بِصَيْرٍ [هَوَاهُ] مَا تَهْوَى بِهِ نَفْسُهُ وَتَمِيلُ إِلَيْهِ [تَبْعاً] تَابِعاً [لِمَا جِئْتُ بِهِ] فَيُؤَيِّرُ الْهُدَى عَلَى الْهَوَى فَيَنْجُو مِنَ الرَّدَى [حَتَّى يَصِلَ] مَعَ ذَلِكَ الْإِتِّبَاعِ [لِأَعْلَى دَرَجَاتِ] مَنَازِلِ [الشُّكْرِ] الشَّرْعِيِّ وَفَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ: [مَنْ صَرَفَ] جَمِيعَ [مَا أَنْعَمَ] اللَّهُ بِهِ [عَلَيْهِ إِلَى مَا خُلِقَ لِأَجْلِهِ] وَهَلْ يَتَعَبَّرُ اتِّحَادَ زَمَنِ صَرَفِ الْجَمِيعِ أَوْ وَلَوْ عَلَى التَّعَاقُبِ؛ فَعَلَى الْأَوَّلِ فَهُوَ كَالْمَعْتَذِرِ أَوْ هُوَ أَعْلَى دَرَجَاتٍ إِنْ أُمِكنَ، وَدَلِيلُ اعْتِبَارِ مَا ذَكَرَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، مُسْتَشْنَى إِلَيْهِمْ إِلَّا بِأَصْلِ الْإِيمَانِ بِهِ تَعْظِيماً لَهُ ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، مُسْتَشْنَى مِنْ أَعْمُ الْحُكْمِ: أَيِ: الشَّيْءِ مِنَ الْأَشْيَاءِ إِلَّا لِعِبَادَتِهِمْ، وَذَلِكَ يَعُودُ عَلَيْهِمْ بِالنَّفْعِ، وَاللَّهُ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ [إِحدَى السَّبْعِ] الْمُوصُوفَةُ بِمَا ذُكِرَ أَوَّلًا، [الْعَيْنُ] الَّتِي

خَلَقَهَا اللَّهُ لَكَ لِمَصَالِحٍ أُخْرَوِيَّةٍ هِيَ النَّظَرُ فِي الْمَلَكُوتِ لِلإِعْتِبَارِ بِمَا فِيهِ مِنْ  
الآيَاتِ؛ تَفَكَّرْ سَاعَةً خَيْرٌ مِنْ عِبَادَةِ سِتِّينَ سَنَةً، وَدُنْيَوِيَّةٍ التَّمَتُّعِ بِمَسْتَلَذَّاتِ،  
وَالْخُلُوصِ عَنِ الْمُؤْذِيَّاتِ، وَشُكْرُ ذَلِكَ حِفْظُهَا عَنْ كُلِّ نَظَرٍ مُحَرَّمٍ كَرُويَّةٍ أَمْرَدَ  
وَأُجْنَبِيَّةٍ، وَقَدْ نَظَرَ بَعْضُ الْمُرِيدِينَ الصَّادِقِينَ لِأَمْرَدَ؛ فَأَخْبَرَ شَيْخَهُ بِذَلِكَ،  
فَقَالَ لَهُ: سَتَرَى غَيْبَ ذَلِكَ وَعَاقِبَتَهُ فَنَسِيَ

فِيهَا حَاسَّةُ الْبَصَرِ [خَلَقَهَا اللَّهُ لَكَ لِمَصَالِحٍ أُخْرَوِيَّةٍ] قُدِّمَتْ عَلَى الدُّنْيَوِيَّةِ لِأَنَّهَا غَيْرُ  
مَقْصُودَةٍ بِالذَّاتِ بَلْ لِأَنَّهَا طَرِيقٌ وَمَمَرٌ [هِيَ النَّظَرُ] بِالْعَيْنِ [فِي الْمَلَكُوتِ] أَيْ: فِي  
عَجَائِبِهِ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْقَمَرِينَ وَالْكَوَاكِبِ [لِلإِعْتِبَارِ بِمَا فِيهِ مِنَ الْآيَاتِ] الدَّالَّةِ عَلَى  
وَحْدَانِيَّتِهِ سُبْحَانَهُ وَأَنَّهُ لَا إِلَهَ غَيْرُهُ وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ تَذُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ وَفِي  
الْحَدِيثِ مَرْفُوعاً [تَفَكَّرْ سَاعَةً] فِي آلاءِ اللَّهِ تَعَالَى [خَيْرٌ مِنْ عِبَادَةِ سِتِّينَ سَنَةً] وَجَاءَ فِي  
رَوَايَاتٍ بِخِلَافِ ذَلِكَ الْعَدَدِ<sup>(١)</sup>، وَحُمِلَ اخْتِلَافُهُ عَلَى اخْتِلَافِ حَالِ الْمُتَفَكِّرِ وَالْمُتَفَكِّرِ  
فِيهِ، [و] لِمَصَالِحِ [دُنْيَوِيَّةٍ] قَاصِرَةٍ عَلَى الدُّنْيَا هِيَ [التَّمَتُّعُ بِمَسْتَلَذَّاتِ] الْبَصَرِيَّةِ مِنَ  
الْوُجُوهِ الْحَسَنَةِ وَالْخُضْرَةِ وَالتَّزْهَاتِ [وَالْخُلُوصُ عَنِ الْمُؤْذِيَّاتِ] كَالسَّقُوطِ فِي نَحْوِ  
وَهْدَةٍ وَالسَّلَامَةِ مِنْ نَحْوِ صَدَمَةٍ [وَشُكْرُ ذَلِكَ] الْمَذْكُورُ مِنْ هَذِهِ النُّعْمَةِ [حِفْظُهَا] أَيْ:  
الْعَيْنِ [عَنْ كُلِّ نَظَرٍ مُحَرَّمٍ] بِصِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ [كَرُويَّةٍ أَمْرَدَ] مَنْ لَمْ يَصِلْ لِسِنِّ  
نَبَاتٍ لِحَيَّتِهِ عَادَةً، وَهُوَ عَشْرُونَ وَإِلَّا فَهُوَ نَظٌّ<sup>(٢)</sup>، وَلَمْ يَقْيِدْهُ بِحَسَنِ لِأَنَّ لِكُلِّ سَاقِطَةٍ  
لَا قِظَةً؛ فَالْبُعْدُ عَنْ هَذَا الْقَبْحِ سَعْدٌ [و] امْرَأَةٌ [أُجْنَبِيَّةٍ] مِنْهُ لَا لِمُقْتَضٍ مَبِيحٍ لِلنَّظَرِ مِنْ  
غَيْرِ مَا يَدْخُلُهُ مَا يَحْرُمُهُ كَالشَّهَادَةِ أَوْ عَظِيمٍ مَا يَجِبُ تَعْلِيمُهُ مِنْ غَيْرِ غَرَضٍ نَفْسَانِيٍّ،  
[وَقَدْ نَظَرَ بَعْضُ الْمُرِيدِينَ] السَّالِكِينَ فِي طَرِيقِ اللَّهِ وَهُوَ فِي تَرْبِيَةِ الْأَسَازِ [الصَّادِقِينَ]  
لَا سِتْرَاءَ ظَوَاهِرِهِمْ وَبَوَاطِينِهِمْ فِي أَحْوَالِهِمْ وَأَعْمَالِهِمْ [لِلْأَمْرَدِ] أَيْ: نَظَرًا نَفْسَانِيًّا مُلْتَذًّا  
بِهِ لِقَوْلِهِ: [فَأَخْبَرَ شَيْخَهُ بِذَلِكَ] النَّظَرُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْمُرِيدَ خَشِيَ أَنْ يَكْشِفَ لَهُ الشَّيْخُ  
الْأَمْرَ وَيُوضِحَ لَهُ الشَّأْنَ [فَقَالَ لَهُ: سَتَرَى غَيْبَ] - بِكسر المعجمة وتشديد الموحدة -  
قَالَ فِي «المصباح»: وَالْغَيْبَةُ الْعَاقِبَةُ [ذَلِكَ] النَّظَرُ [وَعَاقِبَتُهُ] عَطَفَ تَفْسِيرِي [فَنَسِيَ]

(١) انظر: مستند الفردوس، الديلمي [١/١٦٧/١] برقم: [٢٣٩٧].

(٢) النَّظُّ: قَلِيلُ شَعْرِ اللَّحْيَةِ وَالْحَاجِّينَ تَاجَ الْعُرُوسِ، الزَّيْدِيُّ [١٩/١٨١] مَادَّة: [نَطَطَ].

القرآن بعدَ عشرينَ سَنَةٍ؛ فكان يقولُ: هذا بتلكَ النظرةِ، وكرؤيتكَ إلى عورةِ غيركَ على سبيلِ التجسُّسِ الممتنعِ قال أبو بكرٍ - كَرَّمَ اللهُ تعالى وجهَهُ -: لو رأيتُ زانياً لسترتهُ بثوبٍ. وكمالُ ذلكَ كُفُّها عن كُلِّ ما لا ثوابَ فيه، أو لا ينبغي لمريدِ الكمالِ أَنْ يَصْدُرَ منه فعلٌ أو كَفَتْ إِلَّا على وفقٍ ما طَلِبَ منه لِيُثَابَ عليه، ويأتي هذا فيما يأتي أيضاً.

ثانيها: الأذنُ خَلَقَهَا اللهُ لكَ لمصالحِ أُخْرَوِيَّةٍ هي سماعُ الآياتِ القرآنيةِ

القرآنَ بعدَ عشرينَ سَنَةٍ [فيه الحذرُ مِنْ شَوْمِ المخالفةِ وَتَرْقُبُ نزوله، وإنْ طال الزَّمنُ إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ سبحانه [فكان يقول: هذا] أي: النسيان [بتلكَ النَّظَرَةِ] بَدَلُها أو بِسَبِيها [وكرؤيتكَ إلى عورةِ غيركَ] أي: نظركَ إلى ما يسوؤه وَيُدْخِلُ عليه الأذى [على سبيلِ التَّجَسُّسِ الممتنعِ] - بالجيم - التَّشَبُّعِ - والحاء - تطلبُ الخبر للوقوف عليه فذلك حرام لما فيه من تتبُّعِ عوراتِ الناس. وفي الصحيح: «مَنْ تَتَبَعَ عورةَ أخيه تَتَبَعَ اللهُ عورتهُ فيفضَّحُهُ»<sup>(١)</sup>. أمَّا إذا تظاهرَ بتلكَ العورةِ وَقَاحَةً واستخفافاً بالأمرِ فرويتها ورفعها لمن يرفعها بالحدِّ الزاجِرِ ولأمثاله قُرْبَةٌ [قال أبو بكر] الصَّدِيق [كَرَّمَ اللهُ تعالى وجهَهُ]: خَصَصَ هو وَعَلِيٌّ بهذه الجملة؛ لصونِ وَجْهِ كُلِّ منهما عن السجودِ لغيرِ الله تعالى [لو رأيتُ] أبصرتَ [زانياً] غير متجاهرٍ بزناه [لسترتهُ بثوبٍ] تَخَلُّقاً بأخلاقِ الله تعالى وَعَمَلًا بالأحاديثِ الواردةِ بطلبِ السُّتْرِ على المؤمن، [وكمالُ ذلكَ] الحفظُ الذي به الشُّكْرُ [كَفُّها عن كُلِّ ما] أمر [لا ثوابَ فيه] مِنَ المباحاتِ لما أَنَّهُ كالعَبَثِ [أو لا ينبغي] يطلب [لمريدِ الكمالِ] الذي لا مثالَ له مِنَ الممكناتِ وَعُلُوُّ المقامِ عندَ الله تعالى [أَنْ يَصْدُرَ منه فعلٌ أو كَفَتْ] تركُ الأشياءِ لا على حالٍ مِنَ الأحوالِ [إِلَّا على وفقٍ] - بكسر الواو - قَدَّرِ [ما طَلِبَ] بالبناء لغيرِ الفاعل [منه] شرعاً [لِيُثَابَ عليه] لِلطَّلَبِ الشرعيِّ له، [ويأتي هذا] المذكورُ مِنَ التقييدِ بالطلبِ الشرعيِّ في النَّظَرِ [فيما يأتي] يجيءُ مِنَ الأعضاءِ الآتيةِ [أيضاً] لِأَنَّ الكُلَّ واحدٌ.

[ثانيها] أي: الأعضاء [الأذنُ] - بضمَّتَيْنِ ويسكن الثاني تخفيفاً - [خَلَقَهَا اللهُ لكَ] أيها الإنسانُ [لمصالحِ أُخْرَوِيَّةٍ هي سماعُ الآياتِ القرآنيةِ]

والأحاديث النبوية، والحكم العلمية والعملية والآداب الزكية المطهرة للنفس من خباثاتها، والمؤهلة لها إلى شهود خالقها، ولكثرة هذه الفوائد كان السمع أفضل من البصر لأن أكثر فوائده دنيوية، وأكثر فوائده السمع أخروية، ولذا تجد الأعمى بصيراً أكمل من كثير من البصراء، والأصم كالحجر الملقى لا يعرف إيماناً ولا يحسن بياناً؛ فالسمع المخلص عن هذا الموت الأخرى خير من البصر المخلص عن تعطل نوع من اللذة فقط، .....

والأحاديث النبوية، والحكم العلمية المتعلقة بالعلم [والعملية] المتعلقة بالعمل لهداية كل مما ذكر عند العناية لمعالم الخير في الدارين [والآداب] جمع أدب، هو كل ما يحمّد فاعله عليه شرعاً [الزكية] من الركاّة الطهارة [المطهرة] بصيغة الفاعل، وإسناده وما بعده إليها من الإسناد للمسبب، مثله ﴿وَإِذَا ثَلَيْتَ عَلَيْهِمْ أَيْتُهُمْ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢]، [للفنس من خباثاتها] جمع خبيثة: أي: طبايعها المذكورة فيها المردية لها. قال تعالى: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، [والمؤهلة] اسم فاعل من التأهيل [لها] اللام فيه وفي المجرور قبله لتقوية الوصف لفرعيته عن الفعل والعمل. قال تعالى: ﴿فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧] [إلى شهود خالقها] متعلق بالمؤهلة، واختلف في المقوية أتعلق أم لا، وذلك لأن الصدا يمنع عن رؤية شريف تلك الأنوار، فإذا حلّي بهذه الأشياء تأهل الإنسان لكريم ما ذكر [ولكثرة هذه الفوائد] المندرجة تحت هذه الألفاظ اليسيرة [كان السمع] للإنسان [أفضل من البصر لأن أكثر فوائده] أي: البصر [دنيوية] كما مرّ عليك بعضها، [وأكثر فوائده السمع] الحاصلة عنه [أخروية] توصل لسمو الدرجات فيها [ولذا تجد الأعمى بصيراً، أكمل من كثير من البصراء] لخلوه عن تلك الملاذ الدنيوية الناشئة عن البصر عند فقده فلا عين ترى ولا قلب يحزن [و] تجد [الأصم] المفقّد السمع وإن كان بصيراً [كالحجر الملقى لا يعرف إيماناً] لعدم سماعه ما يوصل إليه [ولا يحسن بياناً] لأنه لا يكون إلا بالتعليم بالسمع وقد سدّ عليه طريقه [فالسمع المخلص] بصيغة الفاعل [عن هذا الموت الأخرى] الذي يؤول بصاحبه لخسارة الأخرى وتلك الحسارة العظمى [خير من البصر المخلص عن] مصلحة دنيوية [تعطل نوع من اللذة] الدنيوية [فقط] فحسب؛ فالفاء

أو مصالح دنيوية هي الاستلذاذ بالمسموعات، والتوصل إلى فهم المخاطبات، وشكر ذلك حفظها عن الأصغاء بها على محذور كغيبية ونسيمة وخوض في باطل ومراء وجدال؛ فإنك بإصغائك إلى إثم تكون شريكاً لقائله؛ كما قرره العلماء، وأوردوا فيه من الكتاب والسنة ما يشهد له وكصوت كؤبة وصوت أنثى أو أمرد يخشى منه الفتنة، وصوت مزمار ولو يراع وتتر من شعر وغيره،.....

مزيدة، وقيل: الفاء جواب شرط مقدر، و«حسب» اسم فعل؛ أي: طلب الزيادة فأنته لقلّة ضررها لانقراض الدنيا ولذاتها من غير خسارة يتبع ذلك الفقد الدنيوي بخلاف فقد السمع في الدنيا عقيب تلك الداهية الصّماء، [أو مصالح دنيوية هي الاستلذاذ] طلب اللذة [بالمسموعات] كالأنغام والأصوات الحسنان [والتوصل إلى فهم المخاطبات] جمع مخاطبة بصيغة اسم المفعول؛ إذ لا نفهم جلياً إلا بالسمع [وشكر ذلك] السمع الناشئ عنه ما ذكر [حفظها] أي: هذه الحاسة [عن الإصغاء] - بكسر الهمزة وسكون المهملة بعدها معجمة - الإمالة [بها على] سماع [محذور] ممنوع سماعه شرعاً [كغيبية] ذكر أخيك بما يكره<sup>(١)</sup>، [ونسيمة] رفع الكلام للغير على وجه الإفساد [وخوض في باطل] كمتكلم في علم بلا معرفة، ومثل الباطل بقوله: [كبدعية] فيحرم الخوض فيها أو سماعه [ومراء] بكسر أوله ممدوداً [وجدال] عطف تفسير [فإنك] أيها المكلف [بإصغائك] وإسماعك لإسماعك بغير قضيء [إلى إثم] بسببه [تكون شريكاً لقائله] كما قرره العلماء وأوردوا فيه من الكتاب والسنة ما يشهد له [فالسامع والمتكلم بما ذكر شريكان في الإثم] [وكصوت كؤبة] قال في «المصباح»: الكوبة: - بضم الكاف - الطبل الصغير المخصر<sup>(٢)</sup>، [وصوت أنثى أو أمرد يخشى] يخاف [منه] من الصوت المذكور [الفتنة] ومداخلة الرّيبة [وصوت مزمار ولو يراع] - بفتح التحتية وتخفيف الراء آخره مهملة - في «المصباح»: اليراع - وزن سلام - القصب واجده يراعة [و] صوت [وتتر من شعر وغيره] في رباب غيره

(١) صحيح مسلم [٤/٢٠٠١/برقم: ٢٥٨٩].

(٢) المصباح المنير، الفيومي [٢/٥٤٣/مادة: (كوب)].

ولا يُغْتَرُّ بقوم استروحو ماثلين إلى شهوات نفوسهم فحلَّلوا استماع الأوتار والمزامير، وغفلوا عمَّا في ذلك من الكتاب والسُّنة وما يترتَّب عليه مما بيَّنته في كتابي «كف الرِّعَاع عن مُحَرَّمَاتِ اللّهِ والسَّماع».

وثالثها: اللسان خَلَقَهُ اللهُ لك لمصالح دينيَّة كقراءة القرآن والسُّنة والأذكار والعلوم وتعليميَّها، والأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، ونُصَحَ المسلميْنَ وقضاء حوائجهم، والشفاعة لهم، والصُّلح بينهم، وغير ذلك من كُلِّ أمرٍ تعلق به أمرُ الشَّارع، وديويَّة كتحصيل الأموال بالعقود والحلول وطلب الحوائج والسَّعي في مصالح المعاش والمعاد،

[ولا يُغْتَرُّ] بالتحية مبنياً لغير الفاعل، وبالفوقية؛ أي: أيها المخاطب؛ افتعال من الغرور في هذا المذكور من آيات اللّهُ [بقوم استروحو] طلبوا الراحة [ماثلين إلى شهوات نفوسهم فحلَّلوا استماع الأوتار والمزامير] فكلُّ قولٍ يصدُّه ويردُّه الشرع فمردود لا نَظَرَ لَهُ شرعاً [وغفلوا] لميلهم مع هوى أنفسهم [عمَّا في ذلك] أي: في سماعه أو تحريمه [من الكتاب والسُّنة] وهما الأصل [وما يترتَّب عليه] على ما فيهما من الوعيد، وبيَّن إيهام «ما» بقوله: [مما بيَّنته في كتابي] وعطف عليه عطف بيان أو بدل منه قوله: [«كف الرِّعَاع» في «المصباح» - هو بالفتح وتخفيف المهملتين - السفلة من الناس الواحد رعاعة، ويقال: هم أخلاط النَّاس [عن مُحَرَّمَاتِ اللّهِ والسَّماع]] في قوله: «والسَّماع» إيهام أنَّه معطوف على «محرمات»، وأنَّ الكفَّ عنه مطلقاً مطلوب وإن لم يكن مراداً له؛ بل المراد مُحَرَّمَاتِ السَّماع.

[وثالثها: اللسان خَلَقَهُ اللهُ لك] أيها الإنسان [لمصالح دينيَّة] يتوصَّلُ بها إليه [كقراءة القرآن والسُّنة والأذكار والعلوم] تَعَلُّماً لقوله: [وتعليميَّها] للطالب [والأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر ونُصَحَ المسلميْنَ] بتعليمهم ما ينفعهم [وقضاء حوائجهم] إذ هو إنما يكون بعد معرفتها، وبعدها قد يكون بالتكلُّم فيه [والشفاعة لهم] فيما يحتاج إليها فيه [والصلح بينهم، وغير ذلك من كُلِّ أمرٍ تعلق به أمرُ الشَّارع] طلبه من المسلميْنَ على طريق التَّدبُّب أو الوجوب، [و] لمصالح [ديويَّة كتحصيل الأموال بالعقود] كالبيع [والحلول] كالإقالة [وطلب الحوائج] من مظانها [والسَّعي في مصالح المعاش] ما يصلحه من مؤنِّ الحياة [والمعاد] هذا أمرٌ أخرويٌّ

وشكر ذلك حفظه عما لم يُخلق له مِنْ كُلِّ تَكَلُّمٍ بمحذورٍ كالكَذِبِ المؤذي، وهو مِنْ أُمّهَاتِ الكبائرِ وغيره وهو صغيرةٌ إِلَّا لِحَاجَةٍ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِالكَذَابِ مَنْ يُضْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ، وَكُلُّ خِصْلَةٍ سَيِّئَةٍ قَوْلِيَّةٍ يَبْقَى مَعَهَا نَوْعٌ احْتِرَامٍ أَوْ تَعْظِيمٍ لِقَائِلِهَا إِلَّا الْكَذِبَ وَإِذَا أُرِدَتْ مَعْرِفَةٌ قَبِيحَةٍ فَانْظُرِ اسْتِقْبَاحَكَ لَهُ مِنْ غَيْرِكَ؛ فَإِنَّ مَا تَسْتَقْبِحُهُ مِنْ غَيْرِكَ تَسْتَقْبِحُهُ النَّاسُ مِنْكَ، وَكَذَا سَائِرُ الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ فَاحْكُمْ عَلَى نَفْسِكَ بِمَا تَحْكُمُ بِهِ عَلَى غَيْرِكَ مِنْ ذَلِكَ، وَكَالْغَيْبَةِ

[وشكر ذلك] المذكور [حفظه] أي: اللسان [عما لم يُخلق له] مما تقدّم بعضه وبين إبهام «ما» بقوله [مِنْ كُلِّ تَكَلُّمٍ] أي: كلام [بمحذورٍ] مُحَرَّمٌ شرعاً، والصيغة فيهما إيماءٌ إِلَى أَنَّ شَأْنَ الْمُؤْمِنِ تَكَلُّفُ تَرْكِ الْكَلَامِ الْمَذْكُورِ لَصَدَقِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ [كالكَذِبِ المؤذي] للغير [وهو] أي: المكذوب [مِنْ أُمّهَاتِ] أصول [الكبائر] لعظم ضرره. وفي الحديث «الْمُؤْمِنُ يُطْبَعُ عَلَى كُلِّ خَلْقٍ إِلَّا الْكَذِبَ وَالْخِيَانَةَ»<sup>(١)</sup> [وغیره] غير المؤذي منه؛ أي: ولا النافع شرعاً لقوله: [وهو صغيرة] لِقَلَّةِ الْأَذَى النَّاشِ عَنْهُ [إِلَّا لِحَاجَةٍ] استثناءً مِنْ أَعْمِ الْعِلَلِ [فإِنَّهُ] لَهَا لَيْسَ بِذَنْبٍ لِحَدِيثِ [لَيْسَ بِالكَذَابِ] الْبَاءُ صِلَةٌ فِي الْخَبَرِ لِتَأْكِيدِ النَّافِي اسْمَهَا [مَنْ يُضْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ]<sup>(٢)</sup> دَخَلَ فِي عُمُومِهِ مَنْ أَصْلَحَ بَيْنَهُمْ بِكَذِبٍ فَلِلْإِصْلَاحِ صَارَ مَصْلُحَةً [وَكُلُّ خِصْلَةٍ] فِعْلَةٍ [سَيِّئَةٍ] قَبِيحَةٍ [قَوْلِيَّةٍ] لِكُونِهَا مِنْ أَفْرَادِ الْقَوْلِ [يَبْقَى مَعَهَا] فِي النَّاسِ عَادَةٌ [نَوْعٌ احْتِرَامٍ] فِي الْقُلُوبِ [أَوْ تَعْظِيمٍ] بِالْظَّاهِرِ [لِقَائِلِهَا إِلَّا الْكَذِبَ] فَصَاحِبُهُ مَمْقُوتٌ [وَإِذَا أُرِدَتْ مَعْرِفَةٌ قَبِيحَةٍ] عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ [فَانْظُرِ اسْتِقْبَاحَكَ لَهُ] قَبْحُهُ الشَّدِيدَ عِنْدَكَ، وَاللَّامُ مَقْوِيَّةٌ لِلْمَصْدَرِ [مِنْ غَيْرِكَ] فَإِنَّ مَا [الَّذِي] تَسْتَقْبِحُهُ مِنْ غَيْرِكَ [مِنْ الْكَذِبِ] تَسْتَقْبِحُهُ النَّاسُ مِنْكَ [لَا اسْتِوَاءَ] الطَّبَاعِ، [وَكَذَا] كَالْكَذِبِ فِيمَا ذُكِرَ يَجْرِي فِي [سَائِرِ الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ] فَاحْكُمْ عَلَى نَفْسِكَ [فِعْلاً وَتَرْكاً] بِمَا تَحْكُمُ بِهِ عَلَى غَيْرِكَ مِنْ ذَلِكَ [فَمَا اسْتَحْسَنَتْهُ مِنْ غَيْرِكَ] فَافْعَلْ وَمَا لَا فَلَا، وَقَدْ قِيلَ لِعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ أَدَبَكَ هَذَا الْأَدَبُ؟ فَقَالَ: لَا أَجِدُ إِلَّا أَنِّي مَا اسْتَحْسَنْتُ مِنْ فَعَلٍ غَيْرِي فَعَلْتُ وَمَا لَا تَرَكْتُ. [وَالْغَيْبَةِ] عَطْفٌ عَلَى الْكَذِبِ وَتَقَدَّمَ

(١) شعب الإيمان، البيهقي [٤/٢٠٧/برقم: ٤٨١١].

(٢) سنن أبي داود [٢/٦٩٨/برقم: ٤٩٢٠].



والكلام فيها طويل، ومن ثم أفردته بتأليف سمّيته «مطهر العيبة من دنس الغيبة»، وكخلف الوعد بالمعنى المراد في عهده ﷺ من آيات التفاق والمراء والجدال ومناقشة الناس فيما لا يعنك «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»، وغالباً أن أحد هذه الثلاثة يكون سبباً للمقت عند الناس لإنباؤه عن أخلاق خبيثة وعن تزكية النفس إعجاباً أو تكبراً وخيلاً؛ بخلافه لحاجة نفوذ.....

تعريفها [والكلام فيها] تحريماً وما يستثنى منه وما يكون به [طويل] وهذا موجز [ومن ثم] كونه طويلاً [أفردته بتأليف سمّيته «مطهر العيبة» - بفتح المهملة والموحدة وسكون التحتية آخره هاء - زبيل من آدم وما يجعل فيه الثياب كما في القاموس [من دنس] بالمهملتين بينهما نون مفتوحتان كما في الكتاب المذكور - وسخ [الغيبة] - بكسر المعجمة وسكون التحتية - [وكخلف الوعد بالمعنى المراد في عهده ﷺ من آيات التفاق] متعلق بـ «عد» وذلك بأن يعزم عند الوعد على عدم الوفاء والإخلاف أمّا لو عزم على الوفاء ولم تسمح الأقدار فلا يدخل فيها [والمراء] - بالمد - المماراة [والجدال] بمعناه كما في «المصباح»، وفيه يقال: ماريته أيضاً إذا طعن في قوله تزييفاً للقول وتصغيراً للقاتل، ولا يقال: المراء الاعتراض بخلاف الجدال فيكون ابتداءً اعتراضاً [ومناقشة] - بالنون والقاف والمعجمة - استقصاء أمور [الناس] فيما لا يعنك] - بفتح التحتية - وذلك قبح لما فيه من صرف نفيس الوقت فيما لا طائل فيه، وفي الخبر المرفوع [«من حسن إسلام المرء الإنسان تركه ما لا يعنيه»<sup>(١)</sup>] فلا يفعله وشأنه لا يترك ما يعنيه [وغالباً] منصوب على الظرف الزماني [أن أحد هذه الثلاثة] المراء والجدال والمناقشة [يكون سبباً للمقت] أشد البغض [عند الناس] وذلك [لإنباؤه] أي: كل ما ذكر [عن أخلاق] جمع خلق - بضمّتين أو ضم فسكون - ملكة للنفس [خبيثة] لحُبّ نتائجها [وعن تزكية] مدح [النفس إعجاباً] بها لما ترى فيها مما سوّته له وخدعته به [أو تكبراً] فيغمط الناس حينئذ ويرد رأيهم<sup>(٢)</sup>، [وخيلاً] - بضم المعجمة وفتح التحتية مقصوراً - بمعنى التعجب [بخلافه لحاجة نفوذ] - بالنون فالفاء

(١) سنن الترمذي [٤/٥٥٨/برقم: ٢٣١٨].

(٢) قال رسول الله ﷺ: «الكبر يطر الحق وغمط الناس»، صحيح مسلم [١/٩٣/برقم: ٩٥].

ما يَأْمُرُ بِهِ أو تعريفه النَّاسَ بِفَضْلِهِ لِيَأْخُذُوهُ عَنْهُ وَيَعَامِلُوهُ بِهِ «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ، آدَمُ فَمَنْ دُونَهُ تَحْتَ لَوَائِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ آفَاتِ اللِّسَانِ كَثِيرَةٌ، فَالْبَلَوَى بِهِ عَظِيمَةٌ جَدًّا؛ إِذْ هُوَ أَيْسَرُ الْأَعْضَاءِ السَّبْعَةِ مَعَاصِي، وَأَكْثَرُهَا وَقْعًا مِنْهُ؛ «وَهَلْ يَكُفُّ النَّاسَ عَلَى وَجُوهِهِمْ أَوْ مَنَاقِبِهِمْ إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ»، وَلَا يَعِينُكَ عَلَى السَّلَامَةِ مِنْ آفَاتِهِ إِلَّا الْعُزْلَةُ،

المعجمة - [ما] الذي [يَأْمُرُ بِهِ أو] حاجة [تعريفه] مصدرٌ مضاف لفاعله أو مفعوله [النَّاسَ بِفَضْلِهِ لِيَأْخُذُوهُ عَنْهُ وَيَعَامِلُوهُ بِهِ] فيتفعوا به، فجعل المناقشة وما بعدها وسيلةً لذلك فلا بأسَ حينئذٍ لحسن الثمرة، ودليل تركية النَّفسِ للحاجةِ قوله تعالى عن يوسف مخاطباً لعزیز مصر: ﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ﴾ [يوسف: ٥٥]؛ أي: أرض مصر ﴿إِنِّي حَافِظٌ﴾ [يوسف: ٥٥] للمال ﴿عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٥] بطريق الحفظ. والحديث المرفوع «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ» سَكَتَ فِيهِ عَنْ آدَمَ تَأْدِيباً مَعَهُ أَوْ لِلْعِلْمِ بِالْأَفْضَلِيَّةِ عَلَيْهِ مِنْ أَفْضَلِيَّتِهِ عَلَى جَمِيعِ ذُرِّيَّتِهِ وَمِنْهُمْ إِبْرَاهِيمُ الْأَفْضَلُ مِنْ آدَمَ [وَلَا فَخْرَ] أي: لَا فَخْرَ بِذَلِكَ بَلْ بِعِبَادَتِي لَهُ تَعَالَى [آدَمُ فَمَنْ دُونَهُ] مِنَ الْأَنْبِيَاءِ [تَحْتَ لَوَائِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ] <sup>(١)</sup> فَهُوَ إِمَامُهُمْ وَهُمَا مُهْمُ الْمَقْدَمِ عَلَيْهِمْ [وَعَبْرُ ذَلِكَ] عَطَفَ عَلَى «الْكَذِبِ وَالْمَنَاقِشَةِ» [مَنْ] بَيَانٍ لِلْغَيْرِ [آفَاتِ اللِّسَانِ كَثِيرَةٌ] بِالْمَثَلَةِ، وَقَدْ اسْتَوْعَبَهَا الْبَرْقَلِيُّ فِي كِتَابِهِ «الطَّرِيقَةُ الْمَحْمَدِيَّةُ» وَزَدْنَاهَا بَيَاناً فِي شَرْحِهَا الْمُسَمَّى «بِالْمَوَاهِبِ الْفَتْحِيَّةِ» [فَالْبَلَوَى] أي: الْإِبْتِلَاءُ [بِهِ] أي: اللِّسَانِ [عَظِيمَةٌ جَدًّا] - بِكَسْرِ الْجِيمِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِ - وَذَلِكَ لِشِدَّةِ مَا يَنْشَأُ عَنْهُ مَعَ سَهُولَةِ الْوُصُولِ إِلَيْهِ [إِذْ هُوَ أَيْسَرُ الْأَعْضَاءِ السَّبْعَةِ مَعَاصِي] لِعَدَمِ تَوَقُّفِهِ عَلَى غَيْرِهِ بِخِلَافِ بَاقِيهَا [وَأَكْثَرُهَا وَقْعًا مِنْهُ] لَيْسَرِهِ. وَفِي الْحَدِيثِ الْإِشَارَةُ لِذَلِكَ قَالَ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ [«وَهَلْ يَكُفُّ»] - بَضْمُ الْكَافِ - أي: يَلْقَى [النَّاسَ عَلَى وَجُوهِهِمْ أَوْ] لِلشُّكِّ مِنَ الرَّأْيِ؛ أَقَالَ وَجُوهُهُمْ أَمْ [مَنَاقِبِهِمْ] أي: أَنَا فَنَهُمْ [إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ] <sup>(٢)</sup>؛ أي: مَا يَتَكَلَّمُونَ بِهِ شَبَّةً بِالشُّمَارِ الْمَحْصُودَةِ فَاسْتُعِيرَ لَهُ ذَلِكَ [وَلَا يَعِينُكَ] مِنَ الْإِعَانَةِ - بِالْمَهْمَلَةِ وَالنُّونِ - [عَلَى السَّلَامَةِ مِنْ آفَاتِهِ] مَهْلَكَاتِهِ [إِلَّا الْعُزْلَةُ] عَنِ النَّاسِ فَ:

(٢) مسند أحمد [٥/٢٣١/٢٣٠٦٩] برقم: ٢٢٠٦٩.

(١) سنن الترمذي [٥/٣٠٨/٣١٤٨] برقم: ٣١٤٨.

وملازمة الصمت إلا عند الضرورة الحاقة «يا رسول الله أوصني! فأخرج لسانه وقال: كُفَّ عليك هذا»، كان الصديق يمسكه ويقول: هذا الذي أوردني الموارد.

رابعها: البطن؛ خلقه الله لك لمصالح دينية هي إمداده لبقية البدن مما يستحل فيه من الغذاء إلى الدم الذي هو النفس والروح عند الأطباء، وإلى المني الذي به التوالد والتناسل، وبقاء هذا العالم فسلامة أعضائه

لِقَاءِ النَّاسِ لَيْسَ يَفِيدُ شَيْئاً سِوَى الْهَذْيَانِ مِنْ قِيلٍ وَقَالَ  
فَأَقْلِلْ مِنْ لِقَاءِ النَّاسِ إِلَّا لِأَخْذِ الْعِلْمِ أَوْ لَصَلَحِ حَالِ  
[وملازمة الصمت] أي: ترك الكلام لما أنه يجزئ مباحه لمكروهه فللمحرم [إلا عند الضرورة] اسم مصدر من الاضطرار المشقة كما في «المصباح». والمراد هنا الحاجة [الحاقة] - بتشديد القاف - أي: التي تحققت، ودليل ذلك حديث معاذ [يا رسول الله أوصني!] من الوصية التذكير بالمنافع الأخروية [فأخرج لسانه] أي: بغضه من فيه [وقال:] إسعافاً بما طُلب منه من الوصية «كُفَّ أَمْسِكْ [عليك هذا]» الإشارة للتقليل أو التعظيم [كان الصديق] كنيته أبو بكر رضي الله تعالى عنه كما تقدم [بمسكه] أي: لسانه [ويقول: هذا الذي أوردني الموارد]<sup>(١)</sup> المهلكة، قال الشاعر:

جِرَاحَاتُ السِّنَانِ لَهَا الْيَتَامُ وَلَا يَلْتَأَمُ مَا جَرَحَ اللِّسَانُ<sup>(٢)</sup>  
[رابعها: البطن] خلاف الظهر وهو مُذَكَّرٌ كما في «المصباح» [خلق الله لك لمصالح دينية هي إمداده] إعطاؤه المدد [لبقية البدن] مما يستحل فيه من الغذاء إلى الدم الذي هو [أي: الدم] النفس والروح عند الأطباء [قالوا: إن الميت لو قصد ما خرج منه قطرة من دم، وأنه إذا صفي من البدن مات صاحبه] [وإلى المني] - بكسر النون وتشديد التحتية - [الذي به التوالد والتناسل وبقاء هذا العالم] الحيواني الناشئ عنه وهو من الدم إلا أنه يستحيل في الاثنين لذلك [فسلامة أعضائه] أي: أعضاء

(١) مستند أبي يعلى [١٧/١] برقم: ٥.

(٢) البيت للشاعر ابن خاتمة الأندلسي، المحاسن والمساوي، البيهقي [ص ١٦٨].

يَسْلُمُ بَقِيَّةُ الْبَدَنِ مِنَ الْقِيَامِ بِالطَّاعَاتِ عَلَى وَجْهِهَا، وَدُنْيَوِيَّةٌ هِيَ اسْتِيفَاءُ لَذَاتِ  
الْمَأْكُولَاتِ وَالْمَشْرُوبَاتِ وَالْمَبَاضِعَاتِ، وَشُكْرُ ذَلِكَ حِفْظُهُ مِنْ أَنْ يَنْزَلَ فِيهِ  
حَرَامٌ «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ لَحْمٌ نَبَتٌ مِنْ حَرَامٍ» أَوْ مُشَبَّهٌ «فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ  
اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ»، وَالشَّيْعُ فَإِنَّهُ يُقْسِي الْقَلْبَ وَيُفْسِدُ الذَّهْنَ وَيُعْطِلُ الْقَوَى  
الْبَاطِنَةَ عَنْ إدْرَاكِ الْمَعَانِي الْكَامِلَةِ وَالْعُلُومِ الْفَاضِلَةِ وَاسْتِجْلَاءِ الْمَدَارِكِ  
الرَّبَّانِيَّةِ وَاسْتِمْلَاءِ الْعَوَارِفِ.....

البطن الرئيسة كالقلب والرئة والكبد والأمعاء [يسلم بقيَّةُ البدنِ مِنَ القيامِ بالطاعاتِ  
على وجهها] الأكمل، إذ هو حوض البدن يسري إليه ما فيه بحسب صحته وفساده،  
[و] مصالح [دنيوية هي استيفاء] - بالفوقية والتحتية فالفاء - [لذاتِ المأكولاتِ  
والمشروباتِ والمباضعاتِ] الجماع لأنها تكون عند صحة البطن [وشكر ذلك]  
العضو، واسم الإشارة للتعظيم [حفظه من أن ينزل] يحل [فيه حرام] لئلا يحول بينه  
وبين الجنة ابتداءً أو مطلقاً إن استحلَّ مع علمه حرمة، والإجماع عليها وظهور ذلك  
وانتشاره، وفي الحديث الصحيح [لا يدخل الجنة لحم نبت من حرام] فالله يذيقه قبل  
الوصول إليها بالعذاب أو غيره [أو] من [مُشَبَّه] - بتشديد الموحدة المفتوحة - ويقال:  
مُشَبَّه - بكسرهما - لحديث «فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ بِالتَّبَاعِدِ عَنْهَا [فقد استبرأ] طلب  
البراءة [لدينه] مِنَ الْمَآثِمِ [وعرضه]»<sup>(١)</sup> من رميه بنحو الحرص والشره؛  
والعرض - بكسر المهملة وسكون الراء - في «المصباح» هو النَّفْسُ وَالْحَسَبُ، يقال:  
هو نفى العرض؛ أي: بريء من العيب [أو] حفظه من [الشَّيْع] - بكسر المعجمة وفتح  
الموحدة وسكونها تخفيفاً - الامتلاء. وقيل: الساكن ما يسكبونه من لحم أو غيره  
[فإنه يقسي القلب] - بتشديد المهملة - أي: يصيرُه قاسياً غير متأثر بالمواعظ [ويفسد  
الذهن] - بكسر المعجمة - الذكاء والفطنة [ويعطل القوى الباطنة] الخمس [عن إدراك  
المعاني الكاملة والعلوم الفاضلة] لغلبة التَّوَمِ ورطوبات ذلك، والمراد بالمعاني  
اللطائف الذوقية وقوة الفكر في إدراك المطالب، [أو] يعطل عليه [استجلاء المدارك  
الربانية] والتجليات الإلهية النازلة على قلبه [واستملاء العوارف] لأن امتلاء الجوف

ويَبْطُ الأَعْضَاءَ عَنِ الطَّاعَةِ، وَيَنْشُطُهَا عَلَى المَعْصِيَةِ، وَيَنْصُرُ جَنْدَ الشَّيْطَانِ عَلَى نَفْسِهِ وَيَمَكِّنُهُمْ مِنْ إِغْوَائِهِ وَحَدْسِهِ ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُرْ عَدُوٌّ﴾ [فاطر: ٦]، «المُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعِي وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ، حَسَبُ ابْنِ آدَمَ لُقَيْمَاتٍ يُقِمَّنَ صُلْبَهُ، إِنْ كَانَ وَلَا بُدَّ فَحَقُّهُ ثُلُثٌ لِلطَّعَامِ، وَثُلُثٌ لِلشَّرَابِ، وَثُلُثٌ لِلنَّفْسِ».

خَامِسُهَا: الْفَرْجُ؛ خَلَقَهُ اللَّهُ لَكَ لِمَصَالِحِ أُخْرَوِيَّةٍ وَهِيَ: التَّوَالُدُ وَالتَّنَاسُلُ

يُشْغِلُ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ [ويَبْطُ الأَعْضَاءَ] يَقَعْدُ بِهَا وَيَشْغَلُهَا أَوْ يَمْنَعُهَا تَخَذُّلاً [عن الطَّاعَةِ، وَيَنْشُطُهَا عَلَى المَعْصِيَةِ] بِحَسَبِ الطَّبِيعِ الْإِنْسَانِي [وينصُرُ جَنْدَ الشَّيْطَانِ] أَوْلِيَاءُهُ مِنْ شَيَاطِينِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ [على نَفْسِهِ] بِالْمِيلِ لَوْسَاوِسِهِ [وَيَمَكِّنُهُمْ مِنْ إِغْوَائِهِ] الْمَصْدَرُ مَضَافٌ لِمَفْعُولِهِ [وَحَدْسُهُ] بِالْمَهْمَلَاتِ؛ أَي: ظَنُّهُ إِطَاعَةَ الْمُوسُوسِ لَهُ لَوْسَوَسِيَّتِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ﴾ [سبأ: ٢٠]، وَدَلِيلُ عِدَاوَتِهِ لِلْإِنْسَانِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُرْ عَدُوٌّ﴾ [فاطر: ٦] لَا يَدْعُوكُمْ إِلَّا لِمَا يَضُرُّكُمْ دُنْيَاً أَوْ دِيناً، وَجَاءَ ذِمُّ الشَّيْخِ فِي أَحَادِيثٍ مِنْهَا [المُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعِي] - بِكسر الميم وَالتَّنْوِينِ مَقْصُوراً - [وَاحِدٍ] الْأَمْعَاءِ، وَذَلِكَ لِقَنَاعَتِهِ وَشُغْلِهِ عَنْ مَلَأِ بَطْنِهِ بِطَاعَةِ رَبِّهِ [وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ] قِيلَ: عَلَى حَقِيقَتِهِ؛ لِأَنَّ الْأَمْعَاءَ كَذَلِكَ؛ فَالْكَافِرُ لَا يَقْنَعُ مِنَ الطَّعَامِ إِلَّا مَلَأَهَا لَشَرِّهِ وَحَرَصِهِ [حَسَبُ] كَأَفِي [ابْنِ آدَمَ] مِنَ الطَّعَامِ الْمَقْصُودِ لِإِقَامَةِ الْبَنِيَّةِ [لِلْقِيَمَاتِ] التَّصْغِيرُ لَزِيَادَةِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ أَيْضاً بِقَوْلِهِ: [يُقِمَّنَ صُلْبَهُ] لِأَنَّ ذَلِكَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ بَتَنَاوُلِ الْغِذَاءِ، وَمَا فَوْقَهُ فَهُوَ لِلنَّفْسِ [إِنْ كَانَ] مُسْتَزِيداً عَلَى ذَلِكَ [وَلَا بُدَّ] وَلَا فِرَاقَ مِنَ الزِّيَادَةِ [فَحَقُّهُ ثُلُثٌ لِلطَّعَامِ، وَثُلُثٌ لِلشَّرَابِ، وَثُلُثٌ لِلنَّفْسِ] (١) أَي: لِلنَّفْسِ أَمَّا مِلَأَ الْجَوْفِ كُلُّهُ فَيَشُقُّ مَعَهُ النَّفْسَ.

[خَامِسُهَا: الْفَرْجُ خَلَقَهُ اللَّهُ لَكَ] أَيُّهَا الْإِنْسَانُ [لِمَصَالِحِ أُخْرَوِيَّةٍ وَهِيَ: التَّوَالُدُ وَالتَّنَاسُلُ] أَي: حَصُولُ الْوَلَدِ وَالنَّسْلِ بِهِ، وَفِي الْحَدِيثِ: «تَنَاقَحُوا تَنَاسَلُوا فَإِنِّي مُبَاهٍ بِكُمْ الْأَمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (٢). وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلُ كَوْنِ التَّنَاسُلِ مَصْلَحَةً أُخْرَوِيَّةً

(١) صحيح ابن حبان [٤١/١٢] / برقم: [٥٢٣٦].

(٢) مصنف عبد الرزاق [١٧٣/٦] / برقم: [١٠٣٩١].

«كُلَّ عَمَلِ ابْنِ آدَمَ يَنْقَطِعُ بِمَوْتِهِ إِلَّا الْعِلْمَ الَّذِي يُتَّقَعُ بِهِ مِنْ بَعْدِهِ، إِلَّا الصَّدَقَةَ الْجَارِيَةَ؛ أي: الوقت، وَإِلَّا وَلَدٌ صَالِحٌ - أي مُسْلِمٌ - يَدْعُو لَهُ؛ فَيُكْتَبُ لَهُ مِثْلُ جَمِيعِ أَعْمَالِهِ، الدَّالُّ عَلَى خَيْرِهِ كِفَاعِلِهِ؛ فَكَيْفَ بَمَنْ هُوَ مِنْ كَسْبِهِ؟! وَلَا يُكْتَبُ عَلَيْهِ مِنْ أَعْمَالِهِ السَّيِّئَةِ؛ فَلَهُ عُثْمُهُ وَلَيْسَ عَلَيْهِ غُرْمُهُ، وَدُنْيَوِيَّةٌ هِيَ التَّمَتُّعُ بِلَذَّتِهِ بِالْجَمَاعِ وَبِالْأَوْلَادِ النَّاشِئِينَ عَنِ الْوَطْءِ بِهِ؛ الَّذِينَ هُمْ مِنْ أَعْظَمِ زِينَةِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ﴾ [آل عمران: ١٤]،

[كُلَّ عَمَلِ ابْنِ آدَمَ يَنْقَطِعُ] يذهب لانقطاعه وانقطاع ثمرته [بِمَوْتِهِ] الباء السببية [إِلَّا الْعِلْمَ الَّذِي يُتَّقَعُ] بالبناء لغير الفاعل نائبه [بِهِ] وقوله: [مِنْ بَعْدِهِ] متعلق بالفعل؛ أي: بعد موته بتعليم أو تأليف أو نسخ [إِلَّا الصَّدَقَةَ الْجَارِيَةَ] بعد موته لدوام ثمرتها [أي: الوقت] بخلاف الصدقة المنجزة فثمراتها بعد للموهوبة له لا للواهب لدخولها في ملك الموهوب له بالقبض الصحيح، [وإِلَّا وَلَدٌ صَالِحٌ؛ أي: مسلم] فيعَمُّ الصالح والطالح مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَخْلُو مِنْ خَيْرٍ مَا، فَثَوَابُ ذَلِكَ يُكْتَبُ مِثْلُهُ لِكُلِّ مَنْ أَصُولُهُ لَتَسْبِيهِ فِي إِيجَادِهِ [يَدْعُو لَهُ] نَبِيٌّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْدُّعَاءِ عَلَى أَنْ وَلَدَ الْإِنْسَانِ مِنْ أَثَارِهِ؛ جَمْعُ أَثَرٍ، وَمِنْ كَسْبِهِ الَّذِي يَجَازِي بِهِ [فَيُكْتَبُ لَهُ] أي: الْإِنْسَانِ [مِثْلُ جَمِيعِ أَعْمَالِهِ] الصالحة كأنه اكتسبها لَمَّا تَسَبَّبَ فِي سَبَبِهَا فَلِذَا أُثِيبَ عَلَيْهِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الصَالِحِ [الدَّالُّ عَلَى خَيْرِهِ] بِالْإِرْشَادِ إِلَيْهِ وَالتَّنْبِيهِ عَلَيْهِ وَالضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ لِلشَّارِعِ [كَفَاعِلِهِ] أي: فِي أَصُولِ الثَّوَابِ وَإِنْ كَانَ تَضَاعَفَ ذَلِكَ لِلْعَامِلِ أَضْعَافًا [فَكَيْفَ] الظَّنُّ فِي ذَلِكَ [بِمَنْ] بِالْأَصْلِ الَّذِي [هُوَ] أي: الْعَمَلُ [مِنْ كَسْبِهِ] وَلِذَا بَوَّلَغَ فِي الْقُرْآنِ فِي شَأْنِهِ وَالْوَصِيَّةُ بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهِ وَالتَّرَحُّمُ عَلَيْهِ [وَلَا يُكْتَبُ عَلَيْهِ] أي: الْإِنْسَانِ [مِنْ أَعْمَالِهِ] أَعْمَالُ وَلَدِهِ [السَّيِّئَةِ] الْمَخَالَفَةُ لِسَبِيلِ الشَّرْعِ شَيْءٌ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤]، [فَلَهُ] أي: الْإِنْسَانُ [عُثْمُهُ] اسم مصدر مِنْ الْاِغْتِنَامِ؛ أي: اِغْتِنَامٌ [وَلَيْسَ عَلَيْهِ غُرْمُهُ] أي: تَبِعَهُ ذَلِكَ أَصْلًا [و] مَصَالِحُ [دُنْيَوِيَّةٌ هِيَ التَّمَتُّعُ بِلَذَّتِهِ بِالْجَمَاعِ وَ] التَّمَتُّعُ [بِالْأَوْلَادِ النَّاشِئِينَ] الْحَاصِلِينَ [عَنِ الْوَطْءِ بِهِ] لِأَنَّهُمْ نَتِيجَتُهُ [الَّذِينَ هُمْ مِنْ أَعْظَمِ زِينَةِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا] كَمَا يَشْهَدُ بِهِ ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ﴾ [المستَهْيَاتِ وَسَمَّاها شَهَوَاتٍ مَبَالِغَةً] ﴿مِنْ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ﴾ [و] وَخَتَمَ الْآيَةَ بِقَوْلِهِ: ﴿ذَلِكَ مَتَكُ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا﴾ [آل عمران: ١٤]،

المال والبنون وشكر ذلك حفظه عن أن يفعل به محرماً ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ الآية [المؤمنون: ٥] ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ الآية [المؤمنون: ٦]، ولا يتيم حفظه إلا بصون العين عن النظر والقلب عن الفكر في محاسن الصور والبطن عن الشبهات والشيع المؤدي إلى المهلكات.

سادسها وسابعها: اليدان والرجلان خلقها الله لك لمنافع أخروية هي مباشرة القربات والأسباب الموصلة إلى رضى الله تعالى،

ويشهد به [المال والبنون] فذكر البنين في كل منهما إعلماً بأنهم منهما بمكان أي مكان، وقول الشيخ الآيتين بما تضمنته آخر الأولى كما أشرنا إليه من شهود ذلك فجاء باسم الإشارة المومي للتعظيم. وأما الثانية ففرض الدليل حاصل مما ذكره أنه لعل [وشكر ذلك] العضو المميز به المذكور بعض نفعه [حفظه عن أن يفعل به محرماً] كزناً أو لواط أو استمناء بغير يد حليته أو مشتبهاً كوطء في نكاح فاسد؛ أي: إن قلد القائل بالجواز وإلا كان حراماً، وإن كان لا حد فيه للشبهة. قال تعالى منبهاً على حفظ الفرج في مدح المؤمنين: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ﴾ [المؤمنون: ٥] الآية المخبر عنهم فهو كلبس القوم ثيابهم؛ أي: كل ثوبه ﴿حَافِظُونَ﴾ [المؤمنون: ٥] الآية من المداخلية ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦] الآية التي ذكرناها لا أخذها بالتسري<sup>(١)</sup>، فأخذ من الحصر فيها حرمة المتعة [ولا يتيم حفظه] أي: الفرج [إلا بصون العين] بغض البصر [عن النظر] للأجنبيات ومحل الريب [والقلب عن الفكر] الجولان [في محاسن الصور] وإن لم يدم النظر [والبطن عن الشبهات] لما أنها تظلم القلب فيظهر ذلك عنها في الفرج، [و] من [الشيع المؤدي] المفضي [إلى المهلكات] الأخروية لما أنه ينشأ عن الشيع الشبق.

سادسها وسابعها: اليدان والرجلان خلقها الله جمع الضمير باعتبار تعدد الخصلتين ووصولهما للجمع [لك] أيها الإنسان [لمنافع أخروية هي] أي: المنافع كذلك [مباشرة القربات والأسباب الموصلة إلى رضى الله تعالى] كالمشي للمساجد

(١) التسري: إعداء الأمة أن تكون موطوءة بلا عزل. التعريفات، الجرجاني [ص ٨٠].

ودنيوية هي كسب الأموال والأغراض ووقاية النفس عن المضار والأعراض وشكر ذلك استعمالها فيما خلقت له من الطاعات، وحفظها أن تستعمل في شيء من المحظورات ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (النور: ٢٤) فلا تؤذي بيدك مُحْتَرَمًا، ولا تحزن بهما أمانة، ولا تناول بهما مُحَرَّمًا، ولا تكتب بهما محظورًا، .....

وصلية الأرحام وزيارة الإخوان والجهاد في سبيل الله وكره المنكرات وكثب العلم وغير ذلك، [ودنيوية هي كسب] تحصيل [الأموال] بالضرب في الأرض ابتغاء لفضل الله تعالى [و] كسب [الأغراض] - بالمعجمتين - المطالب بالمشي في أسبابها والمباشرة بالأيدي لأعمالها [ووقاية النفس عن المضار] كالدفع عن النفس بالهرب على الأقدام أو بدفع الصائل باليد بالأخف فالأخف حتى ينتهي للقتل [والأغراض] بالمهملة؛ أي: مما يعرض للإنسان كسقوط جذار فيهرب منه أو يدفعه عنه بيده أو بما يستعين بها فيه، وبينه وبين الأغراض جناس مصحف، ومنه حديث «ثُمَّ ثُمَّ»<sup>(١)</sup> [وشكر ذلك] الموهوب [استعمالها] الأنسب «استعماله» أو تأنيث اسم الإشارة [فيما خلقت له] أي: يستعملها فيما ينشأ عنها من المصالح الدينية والدنيوية المباحة، وقوله: [من الطاعات] بيان لكل ما خلقت، وإلا فاستعمالها في المباح من شكرها كما قال: [وحفظها] أي: منها عن أن تستعمل في شيء من المحظورات - بالمهملة فالمعجمة - المحرمات، قال تعالى في التحذير من ذلك الاستعمال: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (النور: ٢٤) يعني: يوم القيامة، فيشهد كل ما ذكر بما باشره [فلا تؤذي] أيها المكلف [بيديك] ولا بأحدهما [محترماً] يحرم التعرض لأذى شرعاً. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا﴾ [الأحزاب: ٥٨] الآية [ولا تحزن بهما أمانة] عندك أو عند غيرك [ولا تناول بهما مُحَرَّمًا] تعتقد حرمة، فإن كان فيه الخلاف بأن قلدت من يرى الحل فمن المشتبهات وإلا حرم [ولا تكتب بهما محظوراً] أي: ما يحرم كتبه مما يضر مؤمناً أو من علم مُحَرَّم. قال الشاعر:

ولا تكتب بكفك غير شيء يسرك في القيامة أن تراه<sup>(٢)</sup>

(١) صحيح مسلم (٢٤٩/١) برقم: [٣٠٦].

(٢) انظر: العقد الفريد، ابن عبد ربه الأندلسي (١٥٧/١).



فَإِنَّ الْقَلَمَ أَحَدَ اللَّسَانَيْنِ، وَكُلُّ مَا حُظِرَ عَلَى اللِّسَانِ حُظِرَ عَلَى الْقَلَمِ، وَلَا تَمْشِ بِرَجْلِكَ إِلَى مُحَرَّمٍ وَلَا إِلَى بَابِ ظَالِمٍ إِلَّا لضرورة حَاقَّةٍ، فَإِنَّ الرُّكُونَ إِلَيْهِمُ السُّمُّ الْقَاتِلُ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ جَمِيعَ حَرَكَاتِكَ وَسَكَاتِكَ مِنْ أَعْظَمِ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْكَ فَاصْرِفْهَا جَمِيعَهَا لِلطَّاعَةِ لِتَكُونَ مَمَّنْ عَرَفَ النِّعَمَ وَشَكَرَ فَيُرْجَى، وَلَا تَجْعَلْهَا فِي مَعْصِيَةٍ فَإِنَّكَ حِينَئِذٍ تَكُونُ مَمَّنْ بَطَرَ النِّعْمَةَ وَبِهَا كَفَرَ؛ فَاسْتَحَقَّ دَوَامَ النِّقْمَةِ.....

[فَإِنَّ الْقَلَمَ أَحَدَ اللَّسَانَيْنِ] لَأَنَّهُ يُعْرَبُ عَمَّا فِي الْجَنَانِ بِالنَّقُوشِ الْخَطِيَّةِ إِعْرَابِ اللِّسَانِ بِالْحُرُوفِ النَّظْفِيَّةِ [وَكُلُّ مَا حُظِرَ] حَرَمٌ [عَلَى اللِّسَانِ] مِمَّا تَقَدَّمَ [حُظِرَ] حَرَمٌ [عَلَى الْقَلَمِ] لَأَنَّهُ مُؤَدُّ مُؤَدَّاهُ، [وَلَا تَمْشِ بِرَجْلِكَ] أَفْرَدَ هُنَا وَثْنِي قَبْلَ تَفْنَأَ [إِلَى مُحَرَّمٍ] مَكَانِهِ أَوْ إِلَى أَمْرٍ مُحَرَّمٍ [وَلَا إِلَى بَابِ ظَالِمٍ] مَتَنَهَى لَهُ [إِلَّا لضرورة حَاقَّةٍ] تَدْعُو لِلْمَشْيِ لِكُلِّ؛ فَالضَّرُورَاتُ تَبِيحُ الْمَحْظُورَاتِ [فَإِنَّ الرُّكُونَ إِلَيْهِمُ] أَيُّ: الظَّالِمِ، وَجَمْعُهُ مَعْنَاهُ لَأَنَّهُ نَكَرَةٌ فِي سِيَاقِ النِّفْيِ نَعُمُ [السُّمُّ] - بِثَلَاثِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ - [الْقَاتِلُ] الْمَذْهَبُ لِكَمَالِ الْحَيَاةِ الْآخِرِيَّةِ [وَالْحَاصِلُ] أَيُّ: الْخُلَاصَةُ مِمَّا ذَكَرْنَا فِي هَذَا الْبَابِ [أَنَّ جَمِيعَ حَرَكَاتِكَ] جَمْعُ حَرَكَةٍ كَوْنِ الْجِسْمِ فِي مَكَانَيْنِ آتَيْنِ [وَسَكَاتِكَ] مِنْ السَّكُونِ كَوْنُهُ فِي مَكَانٍ فِي آتَيْنِ [مَنْ أَعْظَمَ نِعَمَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْكَ]، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَوْلِهِ: «عَلَى كُلِّ سَلَامِي مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ»<sup>(١)</sup> الْحَدِيثُ، وَمَا فِي مَعْنَاهُ [فَاصْرِفْهَا] أَيُّ: الْمَذْكُورَاتِ [جَمِيعَهَا] تَأْكِيدٌ لِلزَّمِيرِ [لِلطَّاعَةِ] مُسْتَعْمَلًا لِكُلِّ فِيمَا بِهِ لِلطَّاعَةِ [لِتَكُونَ] أَيُّهَا الْإِنْسَانُ [مَمَّنْ عَرَفَ النِّعَمَ وَشَكَرَ فَيُرْجَى] دَوَامُ نَفْعِهَا لَهُ لِأَنَّ الشُّكْرَ قَيْدُ النِّعَمِ [وَلَا تَجْعَلْهَا] لَمْ يُوَكِّدْ بَيْنَهُمَا عَلَى أَنَّ جَعَلَ بَعْضُهَا فِيمَا سَيَذْكُرُ كَجَعَلَ كُلُّهَا [فِي مَعْصِيَةٍ] وَلَوْ صَغِيرَةً [فَإِنَّكَ حِينَئِذٍ] أَيُّ: حِينَ إِذْ تَجْعَلُهَا فِي الْمَعْصِيَةِ [تَكُونُ مَمَّنْ بَطَرَ النِّعْمَةَ] - بَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَكَسْرِ الْمَهْمَلَةِ - فِي «الْمَصْبَاحِ»: الْبَطَرُ الْأَشْرُ، وَفِيهِ أَشِيرَ أَشْرًا مِنْ بَابِ تَعَبَ بَطَرَ وَكَفَرَ النِّعْمَةَ فَلَمْ يَشْكُرْهَا<sup>(٢)</sup> [وَبِهَا كَفَرَ] إِطْنَابٌ [فَاسْتَحَقَّ] أَنَّ عَوْمِلَ بِقَضِيَّةٍ عَمَلِهِ عَدْلًا مِنْ اللَّهِ [دَوَامَ النِّقْمَةِ] - بِكَسْرِ النُّونِ وَسُكُونِ الْقَافِ - تَخْفِيفُ نِقْمَةٍ كَكَلِمَةِ اسْمٍ مِنَ الْإِنْتِقَامِ، وَكَذَا فِي «الْمَصْبَاحِ»

والحرمانِ وعميلَ بالبوارِ والهوانِ، ما بطَرَ أَحَدُ النِّعَمَةِ فعادت إليه .

واعلم أَنَّ حِفْظَ هذه الجوارحِ السَّبْعَةِ واستعمالها فيما سَبَقَ؛ إِنَّمَا يحصلُ أو يكْمُلُ بتطهيرِ سلطانها والحاكمِ عليها - وهو القلبُ - مِنْ سائرِ الأخلاقِ المذمومةِ كالرَّيَاءِ والعُجْبِ والكِبَرِ والحَسَدِ والبُخْلِ والجُبْنِ والجبنِ «إِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ.....»

وهي شاملةٌ لَسَبَبِ النِّقَمِ أو لِحُدُوثِ بلايا تَسْلُبُ حلاوتها وتُصَيِّرُها كالعدم [والحرمانِ] - بكسر أوله وسكون ثانيه - المنع المصدر حرمة ويقال: في المصدر جرمة - بالكسر - [وعوميلَ بالبوارِ] - بالموحدة - الهلاك الديني [والهوانِ] «وَمَنْ يُهِنْ اللَّهَ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ» [الحج: ١٨]، وفي الحديث المرفوع [ما بطَرَ] كَفَرَ [أَحَدُ النِّعَمَةِ] أي: بَعَدَ شُكْرُهَا [فعادت إليه] عطف على مقدَّر؛ أي: فَسَلَبَهَا فعادت إليه يدلُّ عليه لفظُ العود .

[واعلَم] أيها السالك [أَنَّ حِفْظَ هذه الجوارحِ السَّبْعَةِ] السابق ذكرها تفصيلاً [واستعمالها فيما سَبَقَ] مما هو شُكْرُهَا [إِنَّمَا يحصلُ] من أصله [أو] لا يتوقَّفُ أصلُ حصوله على ذلك بل إِنَّمَا [يكْمُلُ بتطهيرِ سلطانها] سلطان الجوارح [والحاكمِ عليها] لتبعيَّتها له صلاحاً وضدَّه [وهو القلبُ] بِضْعَةً معروفةً مِنَ الجسدِ [مِنْ سائرِ] جميع [الأخلاقِ المذمومةِ] ظرَفَ متعلِّقٌ بالمصدر، [كالرَّيَاءِ] العمل ليراه الناس فيقبلوا عليه [والعُجْبِ] - بضم فسكون - بما قام به من نحوِ عِلْمِ [والكِبَرِ] - بكسر فسكون - غَمَطُ النَّاسِ وَبَطَرُ الْحَقِّ [والحَسَدِ] تمنِّي زوالِ النِّعْمَةِ عَمَّنْ قامت به أَمَّا تمنِّي مثلها فغِبْطَةٌ، [والبُخْلِ] - بضم فسكون وفتححتين -؛ الامتناع عن أداءِ الحقِّ الواجب جِزْصاً على المالِ [والجَفْدِ] - بكسر فسكون - قوَّةُ البغضاءِ القلبيةِ [والجُبْنِ] - بضم فسكون - الخوف . وفي الحديث شاهدُ حُكْمِ القلبِ على البدنِ [«إِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً»] - بضم فسكون المعجزة الأولى - [إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ] - بفتح اللام فيهما على الأفصح - [الجسدُ كُلُّهُ] لَأَنَّهُ مداره [وَإِذَا فَسَدَتْ] أي: المضغَةُ [فَسَدَ الجسدُ كُلُّهُ] فالأعضاءُ تابعةٌ له صلاحاً وفساداً فهو كالبحر للجداولِ؛ إِنْ طَابَ طابَتْ وَإِلَّا فَلَا [أَلَا] أداة استفتاح وتنبية وعَظْفٍ على المدلولِ عليه بـ «ألا قوله» [وهي

القلب»، وطريق علاج هذه الأخلاق طويل، وقد بسطه حجة الإسلام في ربيع المهلكات من كتاب «الإحياء» فعليك به؛ فإنه من المقاصد المهمات التي لا رخصة في تركها كما صرح به أئمتنا؛ قالوا: اللهم إلا من رزق قلباً سليماً منها، فلا يكلف شيئاً من ذلك لأن مولاه امتن عليه بما خلصه به من ورطة الهلاك الأبدي والفناء السرمدي حقّق الله لنا ذلك، وجعلنا من أئمة هذه المسالك،

القلب»<sup>(١)</sup> وفيه إيماء يعلمو قدر القلب [وطريق علاج هذه الأخلاق] المذكورة [طويل وقد بسطه حجة الإسلام] لقب الإمام محمد الغزالي [في ربيع المهلكات من كتاب «الإحياء» فعليك] تمسك [به] بذلك الكتاب [فإنه] أي: ما في «الإحياء» [من المقاصد المهمات] جمع مهمة [التي لا رخصة] تخفيف [في تركها] لما فيه من دواء الأدواء الموبقات المهلكات [كما صرح به أئمتنا] فقالوا: مما يجب تعلمه معرفة دواء هذه الأدواء للخلاص منها، وصرح بذلك من الحنفية البرقلي في الطريقة [قالوا]: بعد إيجابهم تعلم ذلك [اللهم] استذك من تعميم إيجاب التعلم على كل [إلا من رزق] بالبناء لغير الفاعل ونائب فاعله عائد لـ «من» [قلباً سليماً منها] أي: من هذه الأمراض [فلا يكلف شيئاً من ذلك] الذي يعرف به دواؤها لعدم حاجته له [لأن مولاه] سبحانه [امتن] من مئة كاملة [عليه بما] بفضل الإلهي [خلصه به من ورطة الهلاك الأبدي والفناء السرمدي] بالعذاب إن لم يتدارك بالرحمة بالعفو، وهذا إن آل به للكفر بأن اعتقد جلّ ذلك، أو جرّه لسواده المتكاثف البشع، إذ لا عذاب كذلك إلا في ذلك إلا إن أريد بالأبدي والسرمدي طويل المدة مجازاً ففي القاموس: السرمد الدائم والطويل من الليالي. انتهى<sup>(٢)</sup>. وفي «المصباح»: الورطة الهلاك، أصلها الوحل يقع فيه الغنم فلا تقدر على الخلاص. وقيل: أصلها أرض مطمئة لا طريق فيها ترشيد للخلاص ثم استعملت في كل شدة، وأمر شاق، وتورط فلان في الأمر واستورط فيه: ارتبك فلم يسلم له الخروج. انتهى [حقّق الله لنا ذلك] الفضل الذي به الخلاص والاختصاص [وجعلنا من أئمة] قدوة [هذه المسالك] العلية

(١) صحيح البخاري [٢٨/١] برقم: [٥٢].

(٢) القاموس المحيط، الفيروزآبادي [ص ٣٦٧].

إِنَّهُ الْجَوَادُ الْكَرِيمُ الرَّؤُوفُ الرَّحِيمُ.

والحمد لله الذي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ عَدَدَ خَلْقِهِ، وَرَضَى نَفْسِهِ،

المقامات العظيمة الثَّامِرِ الحَسَنَةِ النَّتَاجِ [إِنَّهُ] - بكسر الهمزة على الألفِصح ويجوزُ الفتح على إضمارِ اللَّام - والقول أَنَّ إِنَّ - بالكسر - تجيءُ للتعليلِ غيرِ مرضِيٍّ، ونسبة الزمخشري له للشافعي غيرُ مقبولةٍ كما بينته في «شرح الإيضاح» في المناسك [الجواد] - بتخفيف الواو - أي: كثيرُ الجود؛ أي: العطاء، وما يقال: إِنَّهُ ليس فيه توقيف؛ أي: وأسماءُه تعالى توقيفية على الأصحِّ كما مرَّ؛ فلا يجوزُ أَنْ يطلقَ له تعالى اسم أو وصف إلاً بقرآن أو خبر صحيح؛ أي: أو حَسَنٍ؛ لَأَنَّهُ مِنَ الْعِلْمِيَّاتِ المكتفى فيها بذلك لا الاعتقادات؛ أي: بشرط أَنْ لا يكونَ ذِكْرُهُ على سبيلِ المقابلة؛ أي: عند استحالةِ المعنى الموضوع له اللفظ في حقِّه تعالى، وإلاً فلا تَضَرُّ المقابلةُ حينئذٍ كما في حديث: «إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ»، <sup>(١)</sup> لَأَنَّهُ بمعنى إبداع وَجْهِهِ عَلَى أَنْقَى وَجْهِهِ وَأَحْسَنِهِ، يجابُ عنه بَأَنَّ فيه مرسلاً اعتضد بمسند، بل روى الإمام أحمد والترمذي وابن ماجه حديثاً طويلاً فيه «ذَلِكَ بَأَنَّهُ جَوَادٌ مَاجِدٌ» <sup>(٢)</sup>، ولا فرق بينَ المَعْرِفِ والمنكَرِ؛ لِأَنَّ التعريفَ لا يغيِّرُ معناه وبالإجماع النطقي المستلزم لتَلَقُّي ذلك المرسل بالقبول كما يؤخِّد ذلك من شروح المنهاج للمصنِّف [الكريم] مِنْ الكرم بذلَّ العطاء على ما ينبغي أو النَّفَاسَةِ أو التَّقْدِيسِ عَمَّا لا يليق بجلاله [الرؤوف] البالغ في الرَّحْمَةِ [الرَّحِيم] تَعَمِيمٌ بعد تخصيص.

[والحمد لله الذي هَدَانَا لِهَذَا] التَّأْلِيفُ [وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ] فالْمِنَّةُ لَهُ أَوَّلًا وَآخِرًا وَظَاهِرًا وَبَاطِنًا، [عَدَدَ خَلْقِهِ] في شرح مسلم للأبي نَقْلُهُ خِلافُ! أَيَثَابُ قَائِلُ ذَلِكَ عَدَدَ المَخْلُوقِينَ؛ كما أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا تَقَعُ الثَّلَاثُ أَمْ لَا؟ وَرَجَّحَ الْأَوَّلَ وَنَقَلَ الْمُصَنِّفُ فِي «الدَّرُ الْمَنْضُودِ» <sup>(٣)</sup> عَنْ أَبِي مُطَرِّفٍ فِي الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَمِائَةَ مَرَّةٍ دَقَّ كَتْفِي كَتْفُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». حصول ذلك الوعد بقول: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ خَمْسَمِائَةَ مَرَّةٍ [وَرَضَى نَفْسِهِ] مصدر بمعنى الفاعل

(١) صحيح مسلم [٩٣/١] برقم: ٩١. (٢) سنن الترمذي [٦٥٦/٤] برقم: ٢٤٩٥.

(٣) الدرُّ المنضود في الصلاة على صاحب اللواء المعقود ﷺ، لابن حجر الهيتمي.

وزنة عرشه، ومدادَ كلماته، يا ربَّنَا لَكَ الْحَمْدُ كَمَا يَنْبَغِي لَجَلَالِ وَجْهِكَ  
وعظيم سلطَانِكَ، وَصَلِّ اللَّهُمَّ وَسَلِّمْ أَفْضَلَ صَلَاةٍ وَأَفْضَلَ سَلَامٍ وَأَفْضَلَ بَرَكَةٍ  
عَلَى أَفْضَلِ الْخَلْقِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَتَابِعِيهِمْ بِإِحْسَانٍ عَدَدَ  
مَعْلُومَاتِكَ أَبَدًا آمِينَ.

والإسناد إليه مِنَ الإسناد للسبب [وزنة عرشه] وكلها منصوبة على الظرف، وألّف فيه  
السيوطي مؤلفاً سَمَّاهُ «رَفْعُ السَّنَةِ عَنْ نَصَبِ الزُّنَّةِ» [ومِدَادًا] - بكسر الميم وتخفيف  
المهملتين - [كلماته] أَقْصَيْتِهِ وَشُؤْرِيهِ، ولما أَثْنَى عليه تعالى بما أَنَالَهُ كمال الحضور،  
فَكَأَنَّهُ شَاهِدٌ لِحَضْرِيهِ التَّفَتُّ لِلخَطَابِ فَقَالَ [يَا رَبَّنَا] يَا مُصْلِحَ شَأْنِنَا وَمَالِكِ أُمُورِنَا  
[لَكَ الْحَمْدُ] كُلُّهُ حَقِيقَةٌ [كما يَنْبَغِي لَجَلَالِ] عَظَمَةِ [وَجْهِكَ] ذَاتِكَ [وعظيم سلطَانِكَ]  
الإضافة فيهما من إضافة الصفة لموصوفها [وَصَلِّ] اِرْحَمْ رَحْمَةً مُصْحَوِيَّةً بِكَمَالِ  
التعظيم [اللَّهُمَّ] يَا اللَّهُ، عَبَّرَ بِهَا تَفَتُّنًا [وَسَلِّمْ] مِنَ السَّلَامِ التَّحِيَّةِ [أَفْضَلَ صَلَاةٍ وَأَفْضَلَ  
سَلَامٍ] منصوبان على المصدر للإضافة له [وَأَفْضَلَ بَرَكَةٍ] حذف فعله؛ أي: وَبَارَكَ  
أَفْضَلَ بَرَكَةٍ [على أَفْضَلِ الْخَلْقِ] تنازعه الفعلان المذكوران، وَالْخَلْقُ بمعنى المخلوق  
[سَيِّدِنَا] بدل من «أَفْضَلَ» [مُحَمَّدٍ] عطف بيان له، أو بدل منه أو من «أَفْضَلَ» [وعلى  
آلِهِ وَصَحْبِهِ وَتَابِعِيهِمْ بِإِحْسَانٍ] إلى انقراض الدَّوْرَانِ [عَدَدًا] - بتشديد الدال - بمعنى  
عَدَدَ [مَعْلُومَاتِكَ أَبَدًا] لا إلى غاية، وهو كناية عن سَوَالٍ دَوَامٍ ذَلِكَ له منه تعالى  
فضلاً وَمِثَّةً [آمِينَ] - بِالْمَدِّ وتخفيف الميم في الْأَصَحِّ - اسم فعل بمعنى استَجِبْ،  
وجاء أَنَّهُ خَتَمَ الدَّعَاءَ.

وهذا آخر «التلطف في الوصول إلى التعرف» جَنَيْنَا فِيهِ مِنْ ثَمَارِ دَوْحَاتِ  
الْأَصُولِ مَا رَقَّ، وَأَخَذْنَا الثَّمَارَ وَطَرَحْنَا الْأَوْرَاقَ، وَجَعَلْنَاهُ قِلَادَةً لِبَلْبَلِ كُلِّ طَالِبٍ  
مُجْتَهِدٍ وَرَاقٍ، وَحَصَّنَاهُ مِنْ أَعْيُنِ الْحَسَدَةِ بِمَا يُعَوِّذُ بِهِ كُلُّ رَاقٍ، وَنَرْجُو قَبُولَهُ وَعَمُومَ  
النَّفْعِ بِهِ، وَوَصُولَ جَزِيلِ الْإِحْسَانِ مِنَ الرَّحْمَةِ مَتًّا مِنْهُ، وَلَسْتُ أَقُولُ بِسَيِّئِهِ: فَإِنْ جَاءَ  
حَسَنُ الْمَبَانِي، رَصِصَ الْمَعَانِي، فَذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَإِحْسَانِهِ، وَتَوْفِيقِهِ وَامْتِنَانِهِ؛ وَإِلَّا  
فَلَا يَلَامُ الْمَرْءَ بَعْدَ الاجْتِهَادِ وَالتَّشْمِيرِ فِي إِبْلَاحِ الْمَرَامِ وَالْمَرَادِ؛ عَلَى قَدَرِي عَلَا  
قَدَرِي، وَعَلَى حَسَبِ حَالِي ضِيَاءُ فَلَقْتُ فَجْرِي، وَالْفَضْلُ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو  
الْفَضْلِ الْعَظِيمِ، وَعَلَى فَضْلِهِ التَّعْوِيلُ، وَعَلَيْهِ سُبْحَانَهُ التَّوَكُّلُ وَالتَّفْوِيضُ، فِي الْحَدِيثِ

والقديم. الحمد لله على مَنِّهِ وعطائه، وفَيْضِهِ وآلَائِهِ، وصَلَّى اللهُ على سَيِّدِنَا ومولانا  
 محمدٍ أَفْضَلَ صَلَاةٍ وَأَزْكَى سَلامٍ، وعلى آلِهِ وأَصْحَابِهِ الكرام، وتَابِعِيهِمْ بِإِحْسَانٍ  
 والعلماء الأعلام، ما سَمَحَتِ الأقدارُ الإلهيَّةُ بتكميلِ المَرَامِ وتحقيقِ مَقَامِ السَّلامِ.  
 قال المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ تعالى ونَفَعَ بِهِ: وكان انتهاءُ تَسْوِيدِهِ بعدَ ظَهْرِ يومِ الإثنينِ  
 سَبْعَةَ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ رَجَبِ الْفَرْدِ، سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وخَمْسِينَ بعدَ الألفِ بالمِخْتَفَى الْقَيْقَبَانِي  
 تَجَاةَ بَيْتِ اللهِ الْحَرَامِ، تَقَبَّلَ اللهُ ذَلِكَ مِنْهُ وَقَرَّبَهُ آمِينَ آمِينَ آمِينَ، والحمدُ لله رَبِّ  
 العالمين.



## فهرس كتاب التَّلَطُّف في الوصول إلى التَّعَرُّف

١١	خطبة الكتاب
١٧	مقدمات
٥٥	الباب الأول: أدلة الفقه الأربعة المتفق عليها
٥٥	أولها: القرآن
٥٩	مباحث الأقوال ومُتعلقاتها
٨٢	الحروف والأسماء
٩٤	تنبيه
١٣٩	ثانيها: السُّنة
١٥٧	ثالثها: الإجماع
١٦١	رابعها: القياس
١٧٩	القواعد
١٨٥	خاتمة: القياس
١٨٧	الباب الثاني: الأدلة المختلف في أكثرها
١٩٣	الباب الثالث: التعادل والتراجع
٢٠٥	الباب الرابع: الاجتهاد
٢١٠	الباب الخامس: التقليد
٢١٥	الباب السادس: أصول الدين
٢٧٠	الباب السابع: التصوف
٢٧٥	خاتمة المقصود من التصوف

## منشورات المركز

لأول مرة في تاريخ التراث الإسلامي  
منشورات مركز الجيلاني للبحوث العلمية

- ١ - كتاب الصلوات والأوراد ٢٠٠٦.
- ٢ - كتاب تفسير الجيلاني (٦/١) مجلد ٢٠٠٨.
- ٣ - كتاب نهر القادرية (تأليفنا) (١) مجلد ٢٠٠٩.
- ٤ - كتاب المختصر في علوم الدين (١) مجلد ٢٠١٠.
- ٥ - كتاب البلبيل الصادي بمولد الهادي (١) مجلد ٢٠١٠.
- ٦ - كتاب الفتوة في كيفية أخذ العهد والبيعة (١) مجلد ٢٠١٠.
- ٧ - كتاب أصول الدين (١) مجلد ٢٠١٠.
- ٨ - كتاب شرح الصلوات (١) مجلد ٢٠١٠.
- ٩ - كتاب منهاج العارف المنتقى ومعراج السالك المرتقى (١) مجلد ٢٠١١.
- ١٠ - مولد الرسول الأعظم (جزء) ٢٠١١.
- ١١ - أنوار الهادي (فتوح الغيب) (١) مجلد ٢٠١٤.
- ١٢ - المكتوبات (١) مجلد ٢٠١٤.
- ١٣ - الاستغفار (١) مجلد ٢٠١٤.
- ١٤ - ذكر المقامات (١) مجلد ٢٠١٤.
- ١٥ - الغنية (٢) مجلد ٢٠١٦.
- ١٦ - نصائح الجيلاني ٢٠١٦.
- ١٧ - خلق آدم ﷺ ٢٠١٦.
- ١٨ - الفتح الرباني (٢) مجلد ٢٠١٦.
- ١٩ - الدعاء الرباني ٢٠١٧.
- ٢٠ - المناجاة النورانية ٢٠١٧.
- ٢١ - تذكرة الشفيق ٢٠١٧.
- ٢٢ - جلاء الخاطر ٢٠١٧.
- ٢٣ - آفات الأحوال للسائرين إلى الله ﷻ ٢٠١٨.
- ٢٤ - نشر الزهر في الذكر بالجهر ٢٠١٨.
- ٢٥ - الدعاء الرباني ٢٠١٨.
- ٢٦ - فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (٥) مجلد ٢٠١٩.
- ٢٧ - الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي (١) مجلد ٢٠٢١.
- ٢٨ - منح الفتاح على مناسك الإيضاح لابن حجر الهيتمي (١) مجلد ٢٠٢١.
- ٢٩ - سر الأسرار ٢٠٢١.